كتاب اللباب في علم النحو

للسيد [illegible] عليه الرحمة والرضوان

وكيف قول الناس فيما ملكته لقد كان هذا مرة لفلان

هو الواقف

وبعد وقف مؤبد شرعیه و حبس مخلد ملیه نمودم این کتاب را بر اولاد ذکور خود
و اولاد اولاد ذکور بطناً بعد بطن و مفوض نمودم تولیت آن را بخود مادام الحیوة و
و بعد الممات علی اکبر اولادی ثم الاکبر و من بعدهم علی الاکبر من اولاد الاولاد و
ان انقرضوا العیاذ بالله فعلی الاولاد الاتقی من ذکور اولاد الاناث و ان انقرضوا
العیاذ بالله فعلی الطلاب من سادات الموسویة الحسینیة وقفاً صحیحاً شرعیاً و حبساً مخلداً
ملیاً بحیث لا یباع و لا یوهب و لا یرهن فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه علی الذین
یبدلونه و کان ذلک فی ۲۳ شهر شوال المکرم من شهور
سنه ۱۲۲۹

ان بلادنا الحافوقة یغفر الذنوب یعطی من شکر
ان فرعون و من تابعه و النبیین جمیعاً فی سقر

قال الشیخ جمال الدین ... [illegible]

... [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

اللهم سهل هذا الكتاب ودرايته انك انت الوهاب

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القران ونصب لنا دليلا عليها وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسان ويطلع به على فهم لطايف نظم القران وذلك تفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افصح نوع الانسان واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من اهدر الباطل واهان وعلى من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به في الملل والاديان وعلى اله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفرايني اكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز ارضاه كتاب لا يخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع لفوايد شريفة ومحتو على زوايد لطيفة يدل على تحقيق مولفه ودقة نظر مصنفه اعترف الفضلاء باعتباره واقترفوا من ثمار بحاره وكان في بعض الفاظه انغلاق يحتاج الى تحليل واطلاق يفتقر الى تعليل ومنذ زمان كنت املي على الطلبة فوايد عدوها

معتبرة صحيحة دالة على المخاض حول النصيحة فالتمسوا كتبة شرح على وفق ترتيبه وافى بيانه وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى حال بضاعتي المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه متهم للفازة والنجاة فشرعت فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم الغفران امِلا من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء يوم عرض الاعمال على الرحمن والله سبحانه ونعم هو المحقق للراغبين الامال والمتكفل باحسان خواتيم الاعمال فلنشرع في شرح ديباجة الكتاب بيمن توفيق الملك الوهاب قال الاستاذ الامام الاجل ملك الفضلاء المتبحرين علامة علماء الدهر في العجم كاشف غوامض المعضلات تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد الاسفرايني تغمده الله برضوانه احمد الله على ما تناسقت من كعوب اياديه وتلاحقت بهوادي احسانه روادف قوم وتواليه

تناسقت اي انتظمت ماخوذ من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق اي منظم والنسق ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب انبوبة ما بين العقدتين والهوادي جمع هادية وهي العنق وهوادي الوحش اوايلها والروادف جمع رادفة من ردفه بالكسر اي تبعه وروادف النخل هي الفسيل التي تنبت في جذع النخل وليس لها في الارض عرق فالمراد بالهوادي الاوايل وبالروادف الاواخر والتوالي هي التوابع من تلاه اذا تبعه ما في ما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمد الله على النعم التي انتظمت ومن للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما لم يقل اياديها مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظة ما وان اجراه على التانيث في تناسقت هكذا في بعض الحواشي وهو سهو لان الايادي بمعنى النعم فلا يضاف الى النعم بل التذكير لانه يرجع الى الله تعالى اي من كعوب ايادي الله وتلاحقت عطف على تناسقت اي وعلى النعم التي تلاحقت وتذكير روادفه وتواليه نظرا ايضا الى لفظة ما المقدرة اذ التقدير وما تلاحقت وعلى الثاني وهو كون ما مصدرية فانما يظهر اذا لم يكن لفظة

٣ من كما يوجد في بعض النسخ على ما تناسقت كعوب أياديه اي على تناسق كعوب أياديه وأرجع الضمير
في أياديه يرجع الى الله تعالى اي على تناسق كعوب أيادي الله وتلاحق روادف احسان الله و
توالى احسانه فالضمير في روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان وفي احسانه يرجع الى الله تعالى
وفي هذا اللفظ حزازة لان الهوادي وهي الاوايل تذكر في مقابلة الروادف والتوالي فكان
حقه ان يقال وتلاحقت هوادي احسانه وروادفه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادي
والروادف لكن وقع الباء في قوله بهوادي وهو يمنع من كون هوادي فاعلا لتلاحقت
وحينئذ يفوت التقابل بين الهوادي والروادف مع انه مقصود جدا اذ الهوادي انما
تذكر في مقابلة الروادف كما يقال تلاحقت الاوايل والاواخر ولو قال بدل تلاحقت
لكان مستقيما اذ التقدير ح لحقت اواخر الاحسان باوايله فلا بد من تحمل التصحيح الباء
مع فوت التقابل المطلوب ووجهه ان يجعل الباء للسببية ويكون التلاحق بين الروادف
والتوالي اي تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب سوابق احسان الله وتوفيقه وفيه
قلق لفوات التقابل كما ذكرنا بين فاعل تلاحقت واصلي على نبيه النبيه محمد واهل بيته
وذويه النبيه الشريف المشتهر من نبه بالضم نباهة اذا شرف واشتهر والجمع بين نبيه والنبيه
تجنيس خطي مليح محمد عطف بيان لنبيه فعلى هذا واهل بيته يكون معطوفا على نبيه
لا على لفظ محمد والتقدير اصلي على نبيه محمد وعلى اهل بيته اذ لو كان معطوفا على محمد و
هو عطف بيان لكان اهل بيته ايضا بيانا لنبيه وهو غير مستقيم فتعين ان يكون عطفا
على نبيه وبعد فقد تقرب في هذا الكتاب من لباب الاعراب ما ينضبط به شوارده
ويرتبط فيه اوابده الشوارد جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد جمع آبدة وهي
الوحش تابد البعير اذا توحش ومن في من لباب بيان لما تقدم عليه لانه الاهم ويتسق
بيانا لم يختف نظامه ويتخرط في سلك الضبط فذه وتوامه التوام جمع توأم وهو
مقابل الفذ وهو الفرد والتوام من الكلمات الثمانية التي جاءت على فعال مجموعا

٤ ويوجد في بعض النسخ بنيان بباء ونون وفي بعضها بباء وياء بعده مصدر بان
الشيء بيانا وكلاهما مستقيم فان الوصف وسيلة للاتقان وسبب له فجاز ان يطلق
عليه اسم البنيان مجازا الا ان البيان ايضا لا حذ الشيء فالوصف ايضا كالة آلة وسبب
للاتقان واما على النسخة الاخرى فاضافة البيان الى الوصف بمعنى اللام او
بمعنى من اي بالبيان والكشف الحاصل من الوصف او للوصف ويطلع الطالب
المتعرف سرائر حقايقه من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى
المفعول الثاني وهو سرائر اي يطلعه سرائر الحقايق اي يجعله طالعا اياها
ويضيع بالخابط المتعسف عن مداحضه ومزالقه المتعسف الاخذ على غير طريق
ومثله الاعتساف يضيع من ضبعت الرجل بلا باء فكان فيه تضمينا اي ياخذ
هذا الكتاب الخابط ويخبره ويجنبه عن مداحضه وهو بمعنى المزالق من
دحضت رجله اي زلقت حاويا لصنوف دقايقه واسراره ضامنا لمن افتقر
باحراز قصبات السبق في مضمار هما حالان من فاعل يضيع ويطلع كانت
العادة في تسابق الفرسان ان تغرز قصبة في الميدان فمن اعدى فرسه
واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل مجازا فيمن سبق في فن من الفنون
متحليا بحلية الايجاز والاختصار متخليا عن وصمة الاملال والاكثار مبينا
لجوامع القواعد والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام هذه ايضا
احوال بعد الاحوال السابقة من الكتاب وسياق بيان انحصار الكتاب
في المقدمة واربعة الاقسام اما المقدمة ففي ان الكلمة هي اللفظ الموضوع
للمعنى مفردا قيل اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع للاجمال لان
اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها ما يعتبر
فالوحدة المستفادة من التاء اما ان يكون باعتبار اقل ما يصدق عليه

٥ فهو حرف واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار اخر من الاوزان التي يوجد فيها
وحدة باعتبار ما اما ثلاثيا او غيره فتعليله اجمال فاللفظ اولى وقيل عليه اللفظ
ايضا فيه اجمال من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول والثاني انه للمصدر
او جمع اللفظة قلنا اما الاول فتركه الالزام لان اللفظ جاز ان يراد بها
المصدر كالضرب وان يراد بها المفعول فقد نشأ فيه الاجمال بمعنى كونه مختصر
سالما عن المعارض فكان اولى واما الثاني فجوابه انه اكتفي في انه ليس جمعا
بان الحد باعتبار الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة فاللفظ اولى
لارتفاع الفساد الناشي من وجود التاء على ما مر وذكر في التعليق ان
المفرد صفة للفظ دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة للفظ وللمعنى بالعرض
فجعله صفة للفظ اولى وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه والمفرد من المعنى لا يراد به كونه بسيطا لا جزء له بل بمعنى به كون اللفظ
الدال عليه بحيث لا يدل جزء منه على جزء معناه اي يكون اللفظ مفردا
فافراد المعنى لا يتعقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ
يتعقل بدون افراد المعنى فجعل المفرد صفة للفظ اولى من جعله صفة للمعنى
فان قلت ينتقض بالفعل المضارع فانه كلمة مع ان لفظه ليس بمفرد اذ الزائد
في اوله يدل على الزمان المستقبل ولفظه ايضا وهنا الراء والباء من يضرب
مثلا يدل على الحدث قلنا لا نسلم ان كل واحد منهما يدل بالاستقلال على ما
ذكرت فان لفظ ضرب مفتوحة الفاء ساكنة العين مصدر يدل على الحدث
موضوعا له اما الضاد والراء والباء في ضمن يضرب فلا نسلم انه موضوع
للحدث بل المجموع وهو الزائد مع الضاد والراء والباء مفرد موضوع
للحدث والزمان المستقبل فلا يدل جزء من اللفظ حين ما هو جزء له

٦ على شيء من جزء المعنى فان قلت لم اخر مفردا عن المعنى ولم نكره قلت اما
تاخره فلان الافراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى وبين معناه فان اللفظ
الموضوع للمعنى اما ان يكون بحيث يدل جزؤه على جزء معناه وهو المركب
او لا يدل وهو المفرد والنسبة بين الشيئين يكون متاخرة عنهما وانما اخره ليكون
الوضع مطابقا للطبع وانما نكره على انه حال لانه لو عرف لكان ظاهرا في كونه
وصفا للمعنى لقربه منه وقد بينا انه صفة للفظ فان قلت فاذا نكره يعود السؤال
ايضا اذ يظهر كونه حالا من المعنى لقربه قلت اذا جعل حالا من اللفظ وهو الضمير
المستكن في الموضوع لكان العامل في الحال ظاهرا وهو الموضوع اي الذي وضع
في حال الافراد واما اذا جعل حالا من المعنى ففي تقديره العامل نوع خفاء
لانه لا يصلح ان يكون الموضوع عاملا في الحال والا لم يتحد العامل في الحال
وذي الحال لان في الحال وهو المعنى معمول اللام وهذا غاية تقديرنا وفيه
نظر لان اللام من صلة الموضوع فهو في المعنى معمول ايضا للموضوع نحو
مررت بزيد راكبا فهو حال عن المجرور والعامل فيه مررت فان قلت عبد الله
علما مفرد اذ حينئذ لا يدل جزء من اللفظ على جزء المعنى فلم اعرب باعرابين
لفظا والمفرد لا يكون له اعرابان لفظا قلت عبد الله علما لفظ منقول عن مركب
وهو عبد الله مضافا وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار
المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه كما سياتي فيما احسن زيدا وتقديره في
الاعراب خبر باعتبار ما قبل النقل فكذا ههنا وهي اسم ان دل على معنى في
نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة كرجل وفعل ان اقترن به كضرب والا
اي وان لم يدل على معنى في نفسه فهي حرف كهل الضمير في نفسه راجع الى
المعنى اي دل على معنى مستقل في نفسه كما قال الدار في نفسها حسنة اي الدار مستقلة

٧ بنفسهما من غير نظر الى شئ آخر ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفسه اللفظ عبارة عن دلالة اللفظ
على المعنى فيرجع حاصل الكلام انه دال على معنى هو مدلول اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته هذا اذا جعل
في نفسه صفة للمعنى اما اذا جعل صفة للكلمة فلا بد من ان يكون في معنى الباء اى بانفسها لا باعتبار ضميمة اخرى كالحرف فيحتج
بعضهم لكن جعل في بمعنى الباء محل نظر اذ حروف الجر لا تقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه
على الاطلاق ولكل واحد من الاسم والفعل والحرف حد وقد تبين انه في ضمن التقسيم السابق لكن لا شرطية التقدير الراز
والمبين وهو من الحد والمراد بالحد الحد باعتبار الوضع لا الاصطلاح فلا يتجه كون الفصل الراعى ميا وعلامات ظلى الاسم
منها جواز الاسناد اليه نحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم امنوا فان الاسناد اليه من خواص الاسما
لان وضع الفعل ليكون مسندا فلا يصح ان يكون مسندا اليه وهو ظاهر فيتوهم ورود سؤال
نحو زعموا مطية الكذب فانه مبتدا مع انه فعل وفي نحو قوله نعم واذا قيل لهم امنوا فان امنوا مسند اليه
فاعلا لقيل واجاب عنه بان كل واحد منهما مؤول او يراد اللفظ او لفظ امنوا والاسناد الى اللفظ
لا يختص بالاسم نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه محمول على حذف ان مثلها في الا ايهذا اللائمي احضر الوغى
معنى مرفوعا او على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في قوله قالوا ما شاء فعلت الحول الى الاشتباه ونحو
هذا ايراد آخر وهو ان تسمع فعل وقع مبتدا مخبرا عنه بخير فاجاب عنه بجوابين احدهما ان يكون محمولا على حذف
ان كما في قوله احضر الوغى فان ان فيه محذوف بدليل عطف وان اشهد اللذات عليه ودلالة شهادة اللذات
فلولم يقدر ان في احضر الوغى يكون تقديره مصدرا لزم عطف المفرد على الجملة وهو غير مستقيم والثاني ان ينزل
الفعل منزلة المصدر الى ماعلى المعيدى كما ان الفعل منزل منزلة المصدر في قوله فعلت الحول البيت والثاني
البيت مثبتا لتنزيل الفعل منزلة المصدر لان معنى قوله ما شاء اى شيئا شاء فهو سؤال عن مفرد لان ما مفرد
مفعول شاء مقدم وحق الجواب ان يجاب بالمفرد والجواب جملة منزلة منزلة المفرد ليكون مفردا مطابقا للسؤال وهذا في قوله ما شاء
فان قلت لم لا يحمل على حذف ان كما في البيت الاول قلت لان اضمار ان مع تقديره غير كلام لم يحمل عليه فلذلك لان قوله ما شاء سؤال عما
في الحال الظاهر لانا اذا قلنا ما زيد اى الان فلو قدر ان الحول كان مستقبلا وكانه سأله عما شاء في الحال
فاجاب بانه شاء الا ان يفعل في الحال لا بطلان الظاهر قلنا الكلام على الصحيح ان الكلام للحمل على الانسب وقوله الزوى ابن الوذ

هذا

نعلت اشياء اللهو

٨ اول كل شئ وقوله فيمن روى مرفوعا احتراز عن الرواية الاخرى وهو نصب احضر فحينئذ
يكون ان مقدرا معه لا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتمة الاول وان اشهد
اللذات هل انت مخلدى ومثل في الموضعين ينتصب على انه صفة مصدر محذوف
اى محمول حملا مثل حملها في كذا ومنزل تنزيلا مثل تنزيله في البيت ومنها اى ومن علامات
الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل خبر فحقه ان يكون نكرة فلا يقبل التعريف
ونحو يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع شاذ هذا ايراد اذ قد
دخل اللام على يتقصع وهو فعل مضارع فاجاب بانه شاذ لا يقع الا في ضرورة الشعر
واما المتاول وهو ما صرف اللفظ عن وجه الاشكال بوجه قياسى فان تسمع اذا قدر ان
معه فان وما بعده مبتدا لا الفعل فخرج عن الاشكال بخلاف اليتقصع فانه لا يخرج
عن الاشكال بوجه قوله اليتقصع اى الذى يتقصع وهو صفة للجحر اى الجحر الذى يتقصع
فيه اليربوع اى يدخل فيه والقاصعاء احدى جحرة اليربوع ولقا الحوا اشد الهل فجعله
اسما على انه مردود هذا ايضا ايراد اذ اللام دخل على هل وهو حرف الاستفهام قال
الخليل قلت لابى الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد
الهل والضيون السنور الذكر فاجاب عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما ولذلك شدد
لانه مثل لو جعل علما ولو بالتشديد اسما والثانى انه مردود اى ليس من كلام الفصحاء فلا
يرد نقضا ومنها اى ومن علامات الاسم دخول حرف الجر لان الجر علم المضاف اليه
والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف ونحو قوله والله ما ليلى بنام صاحبه مناقل و
تمته ولا مخالط الليان جانبه والليان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان بمعنى
اللين يقال هو في ليان من العيش اى في نعيم وخفض ورد هذا على انه قد دخل حرف
الجر على الفعل فاجاب بانه متاول وتاويله ان نام صفة لموصوف محذوف والتقدير
بليل نام صاحبه فيه فالجر دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا قوله

9 نعم السير على بئس العير على الخلاف فيه يعني اختلف في نعم وبئس فذهب البصريون والكسائي
الى ان نعم وبئس فعلان فعلى هذا يحتاج الى تاويل واما الكوفيون فذهبوا الى انهما اسمان
وح فلا اشكال وتاويله على انه مذكور على سبيل الحكاية اى على عير يقال فيه بئس العير
ومنها اى ومن علامات الاسم التنوين غير ما لحق القافية المطلقة بدلا من حرف الاطلاق
او المقيدة وهو الغالي نحو زيد وصه واذ علا التنوين اربعة اقسام واخرج منها الترنم
فانه ليس من خواص الاسماء لانه قد يدخل الفعل وذلك اما بان يلحق القافية المطلقة
يعني ما في آخره احد حروف المد واللين من الواو والالف والياء فيقع التنوين بدلا
من حرف الاطلاق كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن
واصله العتابا واصابا واما بان يلحق القافية المقيدة يعني القافية التي آخرها ليس احد
حروف المد واللين بل آخرها حرف ساكن ويسمى الغالي لمجاوزته حد الوزن كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن بكسر القاف وفتحها واصله المخترق بسكون
القاف فالحق التنوين وهو نون ساكنة فالتقى ساكنان فحرك الاول اما كسرا على اصل
حركة التقاء الساكنين او فتحا للخفة بقي ثلثة اقسام من التنوين وهي تنوين التمكن اى
الدال على امكنية الاسم وكونه منصرفا نحو زيد والثاني تنوين التنكير نحو صه اى اسكت
سكوتا ما والثالث تنوين عوض المضاف اليه نحو حينئذ اى اذ كان كذا فهو عوض عن
المضاف اليه بعد حذفه وهذه الثلثة ظاهرة انها من خواص الاسماء اما التمكن فلان
معناه كون الاسم لا يشبه الفعل وهذا لا يكون في الفعل واما الثاني فلان الفعل
وضعه على التنكير فلا يقبل تنكيرا آخر واما الثالث فلان الاضافة من خواص الاسماء
كما سياتي وقد ذكر النحاة من جملة التنوين تنوين المقابلة نحو مسلمات لانه مقابل لنون الجمع
في مسلمين ولم يذكرها المصنف ولعله جعله قسما من اقسام تنوين التمكن ايضا فان نحو
مسلمات يدل التنوين فيه على امكنية الاسم ايضا وان عرض له كونه مقابلا لنون الجمع فلا

10 بناء على كونه للتمكن فلذلك لم يجعله قسما آخر ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالما
باذناب لو لم تفتني اوائله لانه جعل اسما اى مدعيه على انه دخل التنوين فيه على الحرف وهو
لو فاجاب عنه بان لو اذا شدد فقد جعل اسما متمكنا ومعنى البيت الام على تمنى الاشياء
واستعمال لو في الكلام ثم قال ولو كنت عالما باذناب لو اى بعواقب التمني لم تفتني
اوائله اى اوائل لو بمعنى التمني وهو يقارب قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت
من الخير وما مسني السوء ومنها اى ومن علامات الاسماء الاضافة نحو غلام
زيد اما ان يراد بالاضافة كونه مضافا فلا شك انه من خواص الاسماء لان الفعل
والحرف لا يضافان قطعا واما ان يراد بها كونه مضافا اليه فقد يورد عليه نحو
يوم ينفع فانه فعل وقع مضافا اليه ويجاب عنه بوجهين احدهما انه بتقدير المصدر
والثاني ان المراد من الخواص ان الفعل لا يقع مضافا اليه لغير الظروف وانما
لم يقع الفعل مضافا لان الاضافة اما الى معرفة او نكرة والفعل لا يقبل
التعريف والتخصيص اذ وضعه على التنكير ومنها اى ومن علامات الاسماء
التثنية بالحاق آخره اى آخر الاسم الفا يعني في حال الرفع او ياء مفتوحا
ما قبلها يعني في حال النصب والجر ايذانا بان معه مثله علة للالحاق لانه
انما الحق للايذان ونونا مكسورة عطف على الفا اى بالحاق آخره نونا مكسورة
فرقا بينها وبين نون الجمع عوضا من الحركة والتنوين نحو مسلمان ومسلمين والمراد انه قد يكون عوضا
عنهما لا انه يكون ابدا عوضا عن الحركة والتنوين معا فان قولك الرجلان النون فيه عوض
من الحركة في الواحد وهو الرجل ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين فقط
وقد يكون عوضا عن الامرين كمسلمان فان في مفرده وهو مسلم حركة وتنوينا والنون عوضا عنهما
وكان ينبغي ان يذكر ان معه مثله من جنسه كما ذكرها في الجمع ولعله اكتفى بذكره في الجمع وكان يكتفي بالعكس

فالعذوان يستعمل للخصيين والطهرين لا للحيض والطهر فان قيل ورد الابيضان للماء واللبن والحجران
للذهب والفضة وكل واحد منهما شئ مع انه ليس معه مثله من جنسه اذ كل واحد من المعرفين
حقيقة تخالف الحقيقة الاخرى قلنا هذا سهو اذ كل واحد من الامرين داخل تحت جنس مشترك
في اطلاق ذلك الجنس عليهما فالماء ضم الى اللبن لا باعتبار اختلافهما بل باعتبار
اشتراكهما في دخولهما تحت جنس الابيض وكل واحد منهما يصدق عليه انه من جنس
الاخر وان اختلف المورد كالرجلين لزيد وعمرو وانما لم يجز القرءان للحيض والطهر وجاز
الابيضان للماء واللبن لان الابيض لفظ متواطئ فهو للقدر المشترك بين الماء واللبن ولفظ القرء
مشترك اشتراكا لفظيا لا معنويا فجاز الابيضان لان كل واحد من معنييه من جنس الاخر
لاشتراكهما في معنى واحد وهو الابيض بخلاف الطهر والحيض اذ لم يشتركا في معنى واحد
لان القرء ليس موضوعا للمعنى المشترك بينهما فان كان مقصورا ثلاثيا والفه
عن واو قلبت واوا كعصوان والا اي وان لم يكن ثلاثيا والفه عن واو بان لا يكون
ثلاثيا كملهى ومرمى او يكون ثلاثيا والفه عن ياء كرحى قلبت ياء اما غير الثلاثي
فانما قلبت ياء طلبا للخفة واما الثلاثي الذي الفه عن ياء فظاهر قلبه ياء ردا
الى اصله وقيل مذروان للزوم التثنية هذا جواب عن سؤال مقدر على قوله والا
قلبت ياء فان الف مذروين غير ثلاثي وكان حقه ان يقلب ياء ويقال مذريان
فاجاب بقوله للزوم التثنية يعني ان مذروين مفردا غير مستعمل اصلا فان لفظه لم يقع مقصورا اخرا
وكلامنا في المقصور الذي يقع الف اخره [illegible] السؤال وان كان ممدودا والهمزة اصلية ثبتت كقراءان
وان كانت غير اصلية للتأنيث قلبت واوا كحمراوان والا اي وان لم يكن اصلية ولا منقلبة عن الف
تأنيث بل منقلبا عن حرف اصلي ككساء ورداء فالوجهان احدهما ان يقال كساءان ورداءان لانها
تشبه الاصلية لكونها غير زائدة بل بدلا عن حرف اصلي وهو الواو والياء والثاني ان تقلب واوا لانها

تشبه

تشبه الزائدة لكونها ليست همزة في الاصل بل بدلا عن واو او ياء فيقال كساوان ورداوان
ولا يحذف لها اي للتثنية تاء التأنيث الا في خصيان واليان اي حق التثنية ان
لا يحذف لها تاء التأنيث لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر وقد شذ
خصيان تثنية خصية واليان تثنية الية ومنها اي ومن علامات الاسم الجمع

الجمع

اما بالحاق اخره واوا مضموما ما قبلها اي في حال الرفع نحو مسلمون او ياء مكسورا ما
قبلها اي في النصب والجر لفظا او تقديرا تقسيم للواو المضموم ما قبلها والياء المكسور
ما قبلها اي قد يكون الواو مضموما ما قبلها لفظا كمسلمون وتقديرا كمصطفون فان
اصله مصطفيون فكانت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها فانقلبت الفا فالتقى ساكنان
الالف والواو فسقطت الالف فبقي مصطفون فالواو مضموم ما قبلها تقديرا وكذا
الياء قد يكون ما قبلها مكسورا لفظا كمسلمين وقد يكون تقديرا كمصطفين فان اصله
مصطفيين فانقلبت الياء الفا فسقطت الالف لالتقاء الساكنين فبقي مصطفين
فالياء مكسور ما قبلها تقديرا ايذانا بان معه اكثر منه من جنسه هذا علة للالحاق
ونونا مفتوحة عطف على واوا اي وبالحاق اخره نونا مفتوحة عوضا عن الشيئين
وهما الحركة والتنوين كما سبق في التثنية ويختص اي الجمع السالم المذكور بالمذكر من
يعلم علما مجردا عن تاء التأنيث وصفة لا تكون افعل فعلاء وفعلان فعلى ولا مستويا
معه المؤنث فيه او فيها التأنيث مثل علامة اي الجمع السالم لا يكون الا في المذكر من يعلم
وذلك على قسمين اما ان يكون في العلم المجرد عن تاء التأنيث كزيدين والثاني في الصفة
كمسلمين وانما اشترط التجريد عن تاء التأنيث في الجمع الصحيح لئلا تقع تاء التأنيث
حشوا وانما قال مجردا عن تاء التأنيث ولم يقل مجردا عن علامة التأنيث لان نحو حبلى و
حمراء اذا جعلا علما لمذكر عاقل يجمع بالواو والنون لان الف التأنيث بمنزلة الجزء من
الكلمة بخلاف تاء التأنيث فاشترط التجريد عن التاء دون الالفين واحترز بالعلم

١٣ عن اسم الجنس كرجل فانه لا يجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون اسم الجنس لان العلم حقه
ان لا يجمع اصلا لان تشخصه يمنع من الجمعية فانما جمع بتقدير جعله وصفا وهو كونه
مسمى بالزاى والياء والدال مثلا والصفة تجمع بالواو والنون بخلاف نحو رجل فانه لا
تشخص له يمنع من جمعه ليحتاج الى جعله صفة والاصل في الجمع بالواو والنون الصفات
كضاربون حملا على يضربون ولفظ يعلم اولى من يعقل ليشمل صفات البارى تعالى
وغيره لان لفظ العلم يستعمل في الاطلاق على الله تعالى دون لفظ العقل وشرط في الصفة
ان لا يكون افعل فعلا نحو احمر حمراء فانه لا يجمع بالواو والنون فلا يقال احمرون لان
افعل التفضيل كافضل قد جمع بالواو والنون فلم يجمع هذا بالواو والنون للتفرقة بينهما
وكذا يشترط ان لا يكون فعلان فعلى نحو عطشان عطشى فانه لا يجمع بالواو والنون اذ
قد جمع بالواو والنون فعلان فعلانة كندمان وندمانة فيقال فيه ندمانون فلم يجمع
هذا ايضا للتفرقة وكذا يشترط ان لا يستوى فيه المذكر والمؤنث كجريح وصبور لا يقال
جريحون ولا صبورون لانه لما سوى بينهما فى المفرد لم يفرقوا ايضا بينهما فى الجمع وشرط
ايضا فى الصفة ان لا يكون بتاء التانيث كعلامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف
فيه التاء او لا يحذف فان حذف التبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام وان لم يحذف
وقع التاء حشوا فان قلت فلم جوز فى التثنية ان يقع التاء حشوا كثمرتان وطلحتان وضاربتان
ولم يجوز فى الجمع قلت حق التاء ان يقع اخر الكلمة ولا يقع حشوا وانما جوز فى التثنية
لئلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المؤنث بخلاف الجمع فان لجمع المؤنث صيغة اخرى مثل
طلحات وثمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المؤنث من جمع المذكر بخلاف المثنى
سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع هذا
استثناء عن الضابط المذكور فانه قد وجد الجمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم مخصوص
ولا صفة مخصوصة بما ذكر ثم ذكر ضابطا للمستثنيات فقال من ذى التاء احترز من نحو

١٤ يد ودم فانه وان كان فيه نقصان لكن لا يجبر نقصه بالواو والنون لانه ليس بذى تاء
قال المحذوف العجز احترازا عن نحو عدة وزنة فانه فان وجد فيه نقصان وهو ذو التاء
لكنه غير محذوف العجز بل محذوف الصدر لان الاصل وعدة ووزنة فلا يجبر ايضا
وقال معتلا احترازا عن نحو شاة وشفة فانه ذو التاء ومحذوف العجز لكنه ليس معتل لان
اصلها شوهة وشفهة فالمحذوف منهما الهاء وهو حرف صحيح وقال مما لا مذكر له احترازا
عن هنة فانه ذو التاء ومحذوف العجز وهو معتل لان اصله هنوة لكن له مذكر وهو
هن فلم يجبر نقص ذى التاء فيه بالواو والنون وقوله مجموعا هذا الجمع يحتمل احتمالين احدهما
ان يكون صفة لمذكر حتى يكون النفى منسحبا على القيدين التذكير والجمع اى انما يجبر النقص
اذا انتفى الامران فيخرج عنه هنة لان له مذكرا مجموعا هذا الجمع كهنون فلم ينتف المركب
فلا يجبر ويندرج ظبة فانه لا مذكر له اصلا فيصدق عليه انه لا مذكر له مجموعا هذا الجمع
فيجبر بالواو والنون كما جاء فى شعر كعب تعاور ايمانهم بينهم كؤوس المنايا بحد الظبينا و
الاحتمال الثانى ان يكون اخر ضبط المستثنيات قوله لا مذكر له وقوله مجموعا هذا الجمع يكون
اى جبر نقصه بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جبر نقصه حال كونه مجموعا
بهذا الجمع لكان اظهر على هذا المعنى وحينئذ فيخرج هنة لان له مذكرا ويدخل ظبة لانه
لانه لا مذكر له **مغيرا او لا كسنون** جمع سنة فانه غير فى الجمع فتح السين الى كسره **اوغير
مغير كثبون** جمع ثبة وهى الجماعة او وسط الحوض الذى يثوب اليه الماء **وجاء قلون على
الوجهين** يعنى مغيرا بكسر القاف وغير مغير بضمها ويوهم هذا اللفظ ان قلون يجوز فيه
الوجهان دون ثبون لكن قال فى الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبون وثبون
واثابى ونقل شراح الجزولى الكسر فى ثبون ايضا الا ان يقال المستفيض فى ثبون الضم وفى
قلون الوجهان مستفيضان من غير ترجيح **وقد شذ نحو حرون وارضون واو**
ووجه شذوذه انه لم يوجد فيه القيود المذكورة فى الصور المستثناة من كونه ذا التاء محذوف

العجم معتلا لامذكر له بل انما جوز لتوهم وهو ان المضاعف فى حرون واوزون كحرف واحد
فجبر ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا ليس بشئ لان المضاعف حرفان تقديرا
ونحو بلغت منا البلغين مثاول البلغين الدواهى ومنه الحديث ان عائشة رضى الله عنها قالت
لعلى رضى الله عنه حين اخذت بلغت منا البلغين قال صاحب الفائق هذا كقولهم البرحين و
التحقيق فيهما ان يقال كانه خطب بلغ اى بليغ وامر برح اى مبرح كقولهم زيم اى متفرق
ومكانا سوى ودينا قيما ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب فى شدة نكايتها بمنزلة
العقلاء الذين لهم قصد وتعمد وفى اعراب نحو هذا طريقان احدهما ان يجرى الاعراب
على النون ويقر ما قبلها ياء والثانى ان يفتح النون ابدا ويعرب ما قبلها فيقال هذه
البلغون ولقيتا البلغين واعوذ بالله من البلغين قالت ذلك حين جهدتها الحرب و
هذا هو المراد من قوله مثاول اى نا وبله انه بمنزلة العقلاء وقد يجعل النون معتقب الاعراب
ويلزم الياء نحو وقد جاوزت حد الاربعين ونحو دعانى من نجد فان سنينه لعبن بنا
شيبا وشيبننا مردا يعنى قد جاء مع الياء الاعراب على النون نحو حد الاربعين بكسر النون
ولم يجئ هذا مع الواو لانه لما جعل النون معتقب الاعراب تعين ان يكون فيه امر دال على
الجمعية وهو اما الواو او الياء فاختير الياء لانه اخف من الواو واول البيت الاول وماذا
يدرى الشعراء منى من ادراه اذا ختله ونون اربعين مكسورة لان القوافى من باقى القصيده
مجرورة وهو اخو خمسين مجتمع اشدى ونجذنى مداورة الشئون وفى سنينه ايضا جعل
النون معتقب الاعراب ولولاه لقيل فان سنيه لان النون والاضافة لا يجتمعان او لفا
وتا عطف على قوله فى اول الجمع واوا مضموما اى بالحاق آخره الفا وتاء وهو اى وهذا الجمع
للمؤنث اسما كهندات او صفة كمسلمات الا ان يكون فعلاء افعل كحمراء احمر فانه لا يجمع بالالف
والتاء فلا يقال حمراوات لان مذكره وهو احمر لم يجمع بالواو والنون فلو جمع المؤنث الجمع
الصحيح لجعل للمؤنث مزية على المذكر او فعلى فعلان كسكرى سكران فانه لم يجمع بالالف والتاء

لان مذكره وهو فعلان لم يجمع جمع التصحيح فلو جمع مؤنثه بالالف والتاء لكان للمؤنث مزية على
المذكر ايضا او مستويا معه المذكر فيها اى لا يجمع ايضا بالالف والتاء ما يستوى فيه المذكر
والمؤنث نحو جريح لا يقال فيه جريحات رعاية للتسوية بينهما فى حال الافراد اى كما سوى بين
المذكر والمؤنث فى الافراد سوى بينهما فى الجمع فلم يجمعا جمع التصحيح او لا مذكر لها وقد تجردت
عن العلامة كحائض عطف على مستويا اى لا يجمع بالالف والتاء ما لا مذكر لها ان تجرد عن
العلامة احترازا عما اذا لم يجرد كحائضة فانها لمن حدث حيضها وذلك يجمع بالالف والتاء
يقال هن حائضات فلم يجمع ما تجرد عن التاء كحائض يعنى بالغ بالالف والتاء لئلا يلتبس جمع
المجرد وغير المتجرد والمذكر عطف على قوله للمؤنث اى الجمع بالالف والتاء يكون للمؤنث و
يكون للمذكر الذى لم يكسر اى الذى ليس له جمع تكسير نحو سجلات والسجل العظيم الخلق
فانه ليس له جمع تكسير فجمع بالالف والتاء ونحو بوانات جمع بوان شاذ هذا ايراد فان البوان
بكسر الباء عمود من اعمدة البيت وله جمع تكسير وكان حقه ان لا يجمع بالالف والتاء للضابط
المذكور واجاب بانه شاذ وتحذف تاء التانيث تحرزا عن الجمع بين العلامتين لو قيل مسلمتات
مثلا فحذف تاء التانيث واكتفى بالالف والتاء لانهما تدل على الجمعية وعلى التانيث واستغنى
بها عن تاء التانيث والهمزة المنقلبة عن الف التانيث تبدل واوا لذلك اى للتحرز
عن الجمع بين علامتى تانيث فلو لم تبدل واوا وقيل حمراءات لاجتمع علامتا تانيث وهما
الهمزة والتاء والالف المقصورة اى للتانيث تبدل ياء كيف كانت اى اسما او صفة او مصدرا
كرجعى وذكرى مصدرين وبهمى اسما لنبت وحبلى صفة وعين فعلة وفعلة وفعلة صحيحة
تفتح او تحرك بحركة الفاء اذا كانت اسما ويجوز التسكين فى غير المفتوح الفاء يعنى ان
نحو فعلة مضمومة الفاء او مفتوحتها او مكسورتها اذا كانت العين صحيحة ساكنة فلعلها ان يكون
فى الاسم او فى غيره فان كانت فى الاسم ففى جمعه يجوز فتح العين كتمرات بفتح الميم جمع تمرة و
غرفات وكسرات بفتح الراء والسين ويجوز تحريك العين ايضا بحركة الفاء فيجوز فى غرفة

غُرُفات بضم الراء وفي كِسْرة كِسِرات بكسر السين اتباعا لحركة العين حركة الفاء هذا اذا كانت
الاولى مضمومة او مكسورة فاما اذا كانت مفتوحة الفاء نحو تَمَرات فجاز ان يكون فتحة
عينها للتخفيف كما في كِسِرات وغُرُفات وجاز ان يكون لاتباع الفاء وجاز تسكين العين
في غير المفتوحة الفاء ففي غرفة وكسرة جاز غُرْفات وكِسْرات بسكون العين ايضا واما المفتوحة
الفاء فلا يجوز تسكين العين فيه لوجود الخفة بفتح العين وكذا قولهم في كَتِف وعَضُد
كَتْف وعَضْد بالتسكين ولا يجوز في جَمَل جَمْل بالتسكين لما ذكرنا والا اي وان لم
يكن اسما صحيح العين بل اما ان يكون صفة او اسما غير صحيح العين فهي مبقاة على السكون
اي حكمه ان يبقى العين على سكونها اما في الصفة فلانها اثقل من الاسم لدلالتها على الذات
مع الحدث فسكنت لثقلها بخلاف الاسم فانه خفيف يقبل الحركة واما في المعتل فلثقل
الحركة على حرف العلة واستلزام انقلاب الياء والواو الفا في بيضات وجوزات وهو خلاف
الاصل ونحو اخو بيضات رائح متأوب انما يقع في لغة هذيل والجزء رفيق بمسح المنكبين
سبوح اورده على انه معتل العين فكان حقها ان يكون ساكنة فاجاب بانه لا يجي الا
في لغة هذيل دون غيرهم اي هذا نادر لا يعتد به يصف ذكرا من النعامة اي هو اخو
بيضات يرجع ويسرع الى بيضاته والمحذوف العجز قد يرد ولا يرد كسنوات وثبات
اي الاسم الذي حذف عجزه كثبة وسنة ونحوهما جاء في بعض الصور مردود العجز كسنوات
وجاء في بعضها غير مردود العجز كثبات وقوله قد يرد فاعله يرجع الى لفظ العجز اي ما حذف
عجزه قد يرد العجز منه وقد لا يرد وهذان اي الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسميان
جمع التصحيح واما بتغيير صيغته عطف على قوله اما بالحاق آخره عطفا لجمع التكسير على جمع
التصحيح لفظا او تقديرا كرجال وفلك تقسيم لانواع التغيير اي التغيير قد يكون لفظيا
كرجال وقد يكون تقديريا كفلك فان ضمة المفرد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد وانما
قال بتغيير ليشمل انواع التغيير لان التغيير قد يكون بزيادة حركة كسقف وسقف وقد

يكون بزيادة حرف كرجل ورجال وقد يكون بنقصان حركة كاسد واسد وقد يكون
بنقصان حرف كقذال وقذل وقد يكون بزيادة حرف وحركة ككلب واكلب وقد يكون
بنقصانهما كراكب وركب وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان حركة كضفدع وضفادع
الى غير ذلك من انواع التغيير فلفظ التغيير يشمل هذه الصور ونحوها ويسمى جمع التكسير
اي هذا النوع الذي غير صيغته وهو اي جمع التكسير اما ان لا يختلف اي لا يكون لجمعه
الا وزن واحد كفعالل للرباعي كجعافر والملحق به كجداول وما زيد فيه من الثلاثي
حرف غير مدة عطف على الملحق اي ولما زيد فيه كذا عس وتناضب فان اصلهما ثلاثي
زيد عليه حرف فيكون على وزن جداول وان لم يكن ملحقا وانما قال غير مدة احترازا
عن فاعل فانه ثلاثي زيد عليه حرف لكن الزايد مدة فاخرج عنه لان فاعلا اسما
يختلف جمعه كفواعل وفعلان وفعلان نحو كواهل وجمران وجنان وصفة الى سبعة
كفعل وفعال وفعلة كشهد وجهال وفسقة ونحوها مما هو مذكور في المفصل الا
فعلا وافعل فعلاء استثناهما من الضابط لان كل واحد منهما ثلاثي زيد فيهما حرف وذلك
الحرف غير مدة لان المراد من المدة ما لحقه المد بالفعل اي يكون ممدودا بالفعل كضارب
وضراب وضروب لا ما من شانه ان يمد فاخرجه من الضابط اما فيعلا فانه يختلف
جمعه فيجمع على افعال وفعال وافعلاء كاموات وجياد واهيناء جمع هين واما افعل
فعلاء كاحمر حمراء فانه يختلف جمعه الى فعل وفعلان كحمر وحمران واحترز بقوله افعل
فعلاء عن افعل فعلى للتفضيل فانه لا يختلف جمع مكسره بل يقال فيه افاعل كافضل
وافاضل واحترز ايضا عن افعل اسما فانه ايضا لا يختلف جمعه بل لا يجمع الا على افاعل
كاجادل فنبه بقوله افعل فعلاء على ان افعل هو صفة مؤنثه فعلاء فبالصفة خرج افعل
الاسم وبفعلاء خرج افعل الذي مؤنثه فعلى والخماسي عطف على ما زيد فيه اي لا
يختلف جمعه المكسر ايضا بل جمع تكسيره فعالل ولكن انما يجمع هذا الجمع بعد حذف خامسه

١٩ على استكراه كجحامر جمع جحمرش وهى العجوز فانه انما يجمع على فعالل بعد ما حذف خامسه وهذا
الجمع مستكره لانه يؤدى الى حذف الحرف الاصلى من الكلمة كما فى التصغير فانه انما يصغر الخماسى
بعد حذف خامسه ايضا بان يقال جحيمر وجحيرش على الوجهين المذكورين فى التصغير كما
سياتى وفعاللة اى وكمثال فعاللة فان جمع تكسيره ايضا لا يختلف ثم بين ان هذا الجمع لاى
شى يكون فقال للمنسوب منه اى من الرباعى كاشاعثة ومهالبة فى المنسوب الى الاشعث
والمهلب وللاعجمى ايضا من الرباعى كجواربة جمع جورب وفعاليل اى وكمثال فعاليل فانه
لا يختلف وبين انه لاى شى يكون فقال لما الحق من ذلك اى هذا الجمع للرباعى الذى تلحقه
مدة قبل اخره كسراديح جمع سرداح وقراطيس جمع قرطاس ثم استثنى من الرباعى الذى تلحق
مدة قبل اخره وزنين فقال الا فعلان وفعلان صفة اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين
فيكون فى الاسماء كسرحان فانه يختلف جمعه فيجمع على سراحين وجاء فيه سراح واما فعلان
بفتح الفا وسكون العين فانه يختلف جمعه ايضا ان كان صفة كغضبان فانه يجمع على غضاب
وسكران فانه يجمع على سكارى فقد اختلف جمعا فعلان فى الصفة الى فعال وفعالى
واحترز بقوله صفة عن فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لا يختلف جمعهما بل يجمعان
على فعالين كشياطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان ولما توهم ان الامثلة المذكورة
من نحو فعالل وفعاليل وفعلان وفعلان تحمل ظاهرا على ما يكون موازنه صحيحا حتى لا
يندرج مداعس وتناضب تحت فعالل بل وزنهما مفاعل وتفاعل لا فعالل نبه على ان
المراد مجرد العدد لا الفا والعين واللام وحدها الصحيحات بل المراد الوزن بالحركات
والسكنات لان مداعس يوازن فعالل حركة وسكونا كما فى الوزن المعتبر فى العروض لا الوزن
المعتبر عند اهل التصريف فقال ولا يعنى بالفاء والعين واللام فيها اى فى بحث جمع التكسير
الا مجرد العدد لا اعتبار الاصل والزائد ثم قال كما فى امثلة التصغير فانه لا يعنى بالفاء والعين
واللام هنا لك ايضا الا مجرد العدد فاذا قلنا فعلل يصغر على فعيلل اردنا ما يوازنه فى الحركات

٢٠ والسكنات حتى ان جعفرا يقال فيه انه يصغر على فعيلل كجعيفر ومدعس وتنضب يصغران ايضا
على فعيلل كمديعس وتنيضب وكمثال فواعل هذا ايضا عطف على قوله كمثال فعالل و
فعاليل ثم بين ان فواعل يكون جمعا لاى شى فقال لفاعلة وفاعلاء اسمين ففاعلة اسما يجمع
على فواعل نحو كواثب وفاعلاء يجمع على فواعل ايضا كنوافق جمع نافقاء واحترز بقوله فاعلة
اسما عن فاعلة صفة فانه يختلف جمعها الى فواعل وفعل كضوارب ونوم وقوله اسمين
يقتضى ان يكون فاعلاء ايضا قسمين اسما وصفة حتى يحترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء
صفة مما لا يعثر عليه فى الاستعمال او يختلف عطف على قوله اما ان لا يختلف ثم ذكر ان مختلف
الجمع قد يختلف الى مثالين كفعايل وفعل جمعى فعيلة نحو صحايف وصحف ثم لما وجد مختلف
الجمع الى الزايد على المثالين قال فصاعدا الى احد عشر وهى فيما كانت زيادته الثالثة مدة
فلاسم انه فى الجمع احد عشر مثالا افعلة فعل فعلان فعائل فعلان فعلة افعال فعال فعول
افعلاء افعل نحو ازمنة واحمرة واعربة وارغفة واعمدة وقذل وحمر وقرد وكثب وزبن
وغزلان وصيران وغربان وظلمان وقضبان وافايل جمع افيل وهى صغار الابل وذنايب
جمع ذنوب وهو النصيب وشمايل جمع شمال وهى الخليقة ونقان جمع نقاق وقضبان جمع
قضيب وغلمة وصبية وايمان وافلاء جمع فلو وهو المهر وفصال جمع فصيل وعنوق
جمع عناق وهو الانثى من ولاد المعز وانضاء والسن ثم لما كان غرضه التنبيه على اصل
اختلاف الجمع لم يعدها واحدا واحدا بل احالها على كتب اللغة فقال وفى تعدادها طول
ومن حكمه اى ومن حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واويا او يائيا لا يجمع على
افعل لاستلزامه تحريك حرف العلة وح اما ان يعل ولا يعل فان اعل اختل بناء افعل
وان لم يعل حصل الثقل ومع هذا فقد جاء شاذا كلمات كما قال الا نحو اقوس واثوب و
اعين وانيب ولا الواوى منه على فعول اى ومن حكمه ايضا ان الواوى من المعتل العين
لا يجمع على فعول لما ذكرنا واليائى على فعال اى ومن حكمه ان لا يجمع اليائى من المعتل العين

ايضاً على فعال والواوي منه يجمع على فعال فيقال في حوض حياض ولا يقال في بيت بيات
وقد شذ نحو نحو وسوق اي جمع الواوي من المعتل العين على فعول على الشذوذ وان
يكسر اي ومن حكمه ايضاً ان يكسر ما قبل الاخر من معتل اللام في افعل جمعا اي على الوجوب
كادل جمع دلو كان اصله ادلو فوقع الواو طرفا واستثقل فقلبت ياء وكسر ما قبل الياء
للاتباع ثم اعل اعلال قاض وفي فعول كثيرا مطردا اي كسر ما قبل الاخر من معتل اللام كثيرا
مطردا في فعول كعصي فان اصله عصو على فعول فانقلبت الواو ياء لكونه طرفا
مستثقلا مطردا فاجتمع الواو والياء واولهما ساكن فقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فقيل عصي وقد جاء على الشذوذ فتو ونحو على فعول في جمع فتى ونحو من غير
قلب والقلب فيهما اي في المثالين اكثر فان الفتى بمعنى الشاب قد جاء جمعها على فتو على الشذوذ في
وقد جاء فتي ايضا كعصي على القلب فهو الاكثر وكذا نحو جمع نحو وهو الطريق جاء على
الشذوذ والاكثر قلبها ياء كقولهم بدي وعصي وفتي جمع فتو تقديرا هذا جواب سؤال
مقدر وهو ان يقال فتي جمع قوس وبحثنا في المعتل اللام الذي يجمع على فعول ويكسر ما
قبل اخره بعد قلب الواو ياء وقوس اخره صحيح فهو ليس من الباب فاجاب ان قوسا قلب
تقديرا الى قسو ثم جمع على قسي كدلو ودلي على الوجه المذكور في عصي فيكون معتل
اللام تقديرا وان المحذوف يرد منه اي ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه نحو شفاه
واستاه وبدي فان شفاها جمع شفة محذوف اللام اذ اصله شفهة فرد المحذوف
وهو الهاء في الجمع ليمكن بناء فعال نحو شفاه وكذا استاه جمع ست محذوف اللام اذ
اصله سته فلما جمع على افعال رد المحذوف ليمكن بناء افعال وكذا يدي جمع يد محذوف
اللام اذ اصله يدي على فعل ساكن العين فلما جمع على فعول رد الياء فقيل يدي كعصي
وجمعا التصحيح وافعال وافعل وافعلة وفعلة من التكسير اي من جموع التكسير للقلة
هي العشرة فما دونها وما عداها للكثرة هذا تقسيم للجمع الى جمع القلة والكثرة فبين موقع

جمع القلة اولا ليبين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمع التصحيح اي بالواو والياء والنون
او الالف والتاء مبتدا وكذا ما عطف عليه وخبره قوله للقلة اي للعدد القليل اصطلاحا
وهي العشرة فما دونها اي جمع القلة هو جمع التصحيح وهذه الاوزان الاربعة من جمع
وهي القلة بانها العشرة فما دونها ولما بين جمع القلة قال وما عداها جمع كثرة وهو
ظاهر ومنها اي ومن علامات الاسماء التصغير وانما كان التصغير من خواص الاسماء و
علاماتها لان التصغير في المعنى وصف فان قولك رجيل معناه رجل حقير والصفة من
خواص الاسماء ولا يتجاوز امثلته اي امثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا لان
التصغير انما يكون في الثلاثي والرباعي والخماسي ايضا برده الى الرباعي على ما سياتي
فالمصغر اما ثلاثي وتصغيره على فعيل ورباعي بلا مدة وتصغيره على فعيعل او مع
مدة وتصغيره على فعيعيل والمراد بالاوزان الثلثة مجرد العدد ايضا كما ذكرنا في الجمع
فدعص يقال فيه يصغر على فعيعل كدعيص وان كان باعتبار الاصل والزيادة وزنه
مفيعلا ثم استثنى على الاوزان الثلثة فقال الا محقر افعال وما فيه الف تانيث فانهما
ليسا على وزن فعيل وفعيعل وفعيعيل ثم استثنى عما فيه الف التانيث فقال الا ان
تكون مقصورة خامسة كحجيبى فصاعدا كحولايا فانها اي فان الالف المقصورة تحذف
فيقال في تصغير حجيبى حجيب وفي تصغير حولايا يقال حويلي بالتشديد لانه يحذف الالف
الاخيرة فبقي حولاي ثم تنقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها كمفيتيح في مفتاح وتدغم
في الياء الاخيرة فيقال حويلي بالتشديد ويجوز ان يقال حويل فاما ان يحذف الالف
من حولا لزيادتها ثم يصغر فيقال حويلي ثم يعل الياء اعلال قاض واما ان يصغر اولا
على حويلي بالتشديد ثم يخفف الياء كما تخفف ياء صحاري ويقال صحار وانما حذف
المقصورة دون الممدودة لان المقصورة تنزلت من الكلمة منزلة الجزء كاللام من منزلة جحل
بخلاف الممدودة فانها لما زادت على حرف شبهت بكلمة اخرى فقيل خنيفساء كما قيل

بسلك او الف ونون مضارعتان اى لا محقر ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر
الامثلة المستثناة على الترتيب نحو اجيمال لمحقر افعال وحبيلى وحميراء لمحقر ما فيه الف
تانيث مقصورة وممدودة وسكيران لمحقر ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر علة ورود
المستثنيات خارجة عن الاوزان الثلثة فقال محافظة على الالفات اى الف افعال
والفا التانيث والالف والنون المضارعتان اما الف افعال كاجمال فلو ورد على اصل
وزن التصغير وقيل اجيميل نحو لم يعلم انها مصغر مفرد كاجمال مصدر اجمل او محقر جمع
هو اجمال جمع جمل واما الفا التانيث فللمحافظة على الصيغة الموضوعة للتانيث ولو قلبت
ياء كما هو مقتضى التصغيرفات الصيغة الدالة على التانيث لانقلابها ح ياء واما الالف
والنون فحوفظ على لفها تحقيقا المضارعتهما لالفى التانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى
التصغيرفات المضارعة المطلوبة فيها ومحقر المبهم عطف على محقر افعال اى لا محقر المبهم
فانه ليس على فعيل وفعيعل وفعيعيل فان اوله اى اول كل مبهم غير مضموم هذا بيان لكونه ليس على
الاوزان المذكورة لان اوايلها مضمومة وهذه ليست بمضمومة الاول بل جاءت مفتوحة
الاول ملحقا باخره الف نحو ذيا وتيا واللذيا واللتيا اما ذا فزادوا فيه يا التصغير
قبل الالف وكانت ياء التصغير ساكنة فانقلبت الالف ياء وزادوا الفا في اخرها
ففتحوا ما قبل الالف وادغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف فصار ذيا و
كذا تيا واما اللذيا واللتيا فزادوا قبل الاخر ياء فاجتمعت مع يا الذى والتى فادغموا
ياء التصغير فيها وزادوا ايضا في اخره الفا ففتح ما قبل الاخر لكن كان قياسه ان يقال
اللذيا واللتيا بكسر الدال والتا ففتحوهما ليكون على نحو ذا وتا في فتح ما قبل يا التصغير
ليكون الباب فيما قبل ياء التصغير متحدا ثم رجع الى الامثلة الثلثة للتصغير فبين ان كل
واحد تصغير لماذا فقال فعيل لما هو على ثلثة احرف كيف كانت اى كيف كانت
الاحرف الثلثة مضمومة الاول ومفتوحة او مكسورة مع الاحوال الاربعة للعين من

الضم والفتح والكسر والسكون فيصغر جميعها على فعيل ويجوز ان يراد ايضا من قوله كيف
كانت احوال الاحرف من كونه اصلية او زايدة نحو رجيل ومييت اما رجيل فحروفه اصلية
ويراد بقوله نحو الامثلة الاثنا عشرة للثلاثى باعتبار حركة الفا والعين وسكون العين
واما مييت فمثال لما فيه زايد اذ اصله ميت على فيعل فخفف بحذف العين فبقى ميت
على وزن فيل فمييت مصغر للثلاثى وان لم يكن كل حروفه اصليا او على حرفين اى
فعيل تصغير ايضا لما هو على حرفين لكن بعد رد المحذوف نحو عيدة ومنيذ ومنذ
اسما وحريح فان وعيدة تصغير عدة محذوف الفا اذ اصله وعدة فرد في التصغير
ليمكن بنا فعيل فقيل وعيدة ومذ محذوف العين اذ اصله منذ فقيل منيذ فصغر
على اصله وانما قال اسما لانه انما يصغر اذا سمى به اما اذا كان ظرفا او حرفا فلا يصغر ان
اما الحرف فواضح واما الظرف فلكونه مبنيا مشابها للحروف وشبهه بالحرف مانع من
التصغير وحريح تصغير حر فرد المحذوف فيه ايضا اذ اصله حرح بدليل جمعه على احراح
فقيل حريح وفعيعل لما هو اى تصغير لما هو على اربعة احرف كيف كانت باعتبار
الحركات والزيادة والاصالة نحو جعيفر ومجيلس وخديب بالجمع بين الساكنين على حده
كدابة اما جعيفر فتصغير للرباعى المجرد وهو جعفر واما مجيلس فتصغير لما هو على اربعة
احرف لكن بعضها زايد وهو الميم في مجلس واما خديب فتصغير خدب بادغام البا و
الضم ولما كان مشتملا على الجمع بين الساكنين وهما ياء التصغير والاولى من حرفى الادغام
اعتذر عنه بجواز هذا النوع من الجمع بين الساكنين لانه على حده جوازه وهو ان يكون احد
الساكنين مدغما والاخر مدة كدابة والضالين ولما قال في الجمع نعنى بالفا والعين و
اللام مجرد العدد كما في امثلة التصغير علمنا ان فعيلا لا تصغير لما هو رباعى اصلى كجعفر و
فيه زايد كمجلس وخديب فقال كيف كانت تنبيها وتذكيرا لذلك الضابط المذكور قبل
او على اكثر اى فعيعل تصغير لما هو على اربعة احرف ولما هو على اكثر من اربعة احرف نحو

٢٥ جحمرش فانه يرد على اربعة احرف كما نبه عليه بقوله بعد، وذلك بالرد الى الاربعة كما سياتى
وجاز فعيليل ايضا اى ما هو على اكثر من اربعة احرف كما جاز فيه فعيلل جاز فيه فعيليل ايضا
عوضا عما حذف منه فيقال فى فرزدق فريزد وفريزيد ايضا وحيث يكون الرابع مدة نحو
دينار فيجب فيه ان يقال دنينير على فعيليل لامكان الاتيان بالمدة بعد قلبها ياء من غير
فلذلك نبه عليه بقوله الا ان يكون الرابع مدة فانه يجب هناك اى يجب ان يقال فعيليل
نحو دنينير وذلك بالرد الى الاربعة اى انما يكون فعيلل تصغيرا لما هو على اكثر من اربعة
احرف بعد الرد الى اربعة اما بحذف الحرف الخامس منه فيقال فى جحمرش جحيمر او بحذف
ما هو من الزوايد كميم جحمرش فيقال فيه جحيرش بحذف الميم او بحذف ما هو اشبه بالزوايد
كالدال فى فرزدق فانه يشبه التاء التى هى من الحروف الزوايد فانه يقال بعد حذفه فريزق
وعلى الاول فريزد بشرط ان لا يحذف اصلى مع وجود زايد نحو دحيرج فى مدحرج اى
انما يرد الى الاربعة بحذف حرف بشرط ان لا يحذف الاصلى مع وجود الزايد لان الزايد
اولى بالحذف فيقال فى مدحرج دحيرج بحذف الميم الزايد ولا يقال مديحر بحذف الخامس
كما فى جحيمر فالمراد بالزايد فى قوله مع وجود زايد ما لا يقابل الفا والعين واللام لانه من
حروف الزوايد فميم جحمرش على هذا اصلى لانه مقابل اللام فى فعلّلل فلذلك جاز ان يحذف
الاصلى وهو الشين مع وجود هذا الميم لانه اصلى ايضا ليس بزايد على التفسير المذكور ولا
زايد مفيد مع وجود غيره كمطيلق فى منطلق اى وبشرط ان لا يحذف زايد مفيد للمعنى كالميم
فى منطلق لدلالته على انه للفاعل مع وجود غيره كالنون فى منطلق فيقال مطيلق بحذف
النون لا الميم فان قلت النون ايضا مفيد للمعنى على الجملة فان نون الانفعال يدل على لزوم
الكلمة فهو مفيد ايضا قلت ليس مرادهم اصل الافادة بل افادة تختص بذلك الاسم فان
الميم انما يدل على الفاعل فى اسم الفاعل فى نحو منطلق ولم توجد فى ساير تصاريف الكلمة
بخلاف النون فانها زايدة توجد فى جميع تصاريفها من انطلق وينطلق وانطلق ومنطلق

ايضا فلما كانت الميم اثبت والزم للكلمة كانت اشد افادة عبر عن هذا اللزوم والثبات ٢٦
بالافادة ولا غير مفيد يؤدى حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يؤدى حذفه اليه كتخيريج فى
استخراج لوجود تفعيل كتخفيف دون سفعيل اى اذا وجد زايدان كل واحد منهما غير
مفيد للمعنى المذكور لكن احدهما اذا حذف يؤدى الى ما لا نظير له فى كلام العرب والاخر
لو حذف لا يؤدى حذفه الى ما لا نظير له فيشترط ان لا يحذف ما يؤدى حذفه الى ما لا
نظير له ومثل تخيريج فى استخراج فان السين والتاء زايدان غير مفيدين لوجودهما فى
تصاريف الكلمة فى استخرج ويستخرج ومستخرج لكن لو حذف السين وقيل تخيريج لكان
له نظير لوجود تفعيل كتخفيف تصغير تخفاف ولو حذف التاء وقيل سخيريج لم يكن
له نظير فيحذف السين دون التاء لئلا يلزم المحذور المذكور ولا اصل غير آخر على الاعرف
كفريزد اى بشرط ان لا يحذف اصل غير آخر يعنى اذا وجب حذف حرف من الخماسى مثلا فالاعرف
والاشهر ان يحذف الحرف الاخير لان الثقل انما يحصل عنده وقيل انما يحذف ما هو من جنس
الزايد كالميم فى جحمرش او ما يشبه الزايد كالدال فى فرزدق لانها تشبه التاء فى قرب المخرج
والتاء من الزوايد ولا يحذف له تاء التانيث اى لا يحذف للتصغير تاء التانيث لانه زايد
على البنية بل يظهر المقدر فيما هو على ثلاثة احرف دون غيره اى ان كان الاسم ثلاثيا مجردا
لا تاء فيه لفظا فظهر التاء المقدرة فيه فيقال فى شمس شميسة بخلاف الرباعى من نحو
عقرب فانه يقال فيه عقيرب بغير تاء وانما اظهر التاء لان التصغير بمنزلة الوصف والتاء
ثبتت فى الوصف وانما لم يظهر فى غير الثلاثى لاستثقال الكلمة فكان الحرف الرابع
قام مقام التاء وقد شذ نحو عريس وعريب وقديديمة ووريئة اما عريس فلانه تصغير
عرس فكان حقه ان يقال عريسة فعريس بغير التاء شاذ وقولهم عريس فى التصغير ان كان
مكبره عرسا بضم العين وسكون الراء وهو طعام الوليمة فانه قد جاء مذكرا ومؤنثا
فلا يتعين حمله على الشذوذ بل قد يكون تصغير المذكر فلا يكون ح شاذا وان كان

مكبره مِرْسًا بكسر العين وسكون الراء وهو امراة الرجل ولبوة الاسد فهو مونث فتصغيره شاذ
فيصح ان يكون من الباب فينبغي ان ينظر انه في الاستعمال جاء لاي معنى وكذا عريب تصغير
عَرَب شاذ اذ قياسه عُرَيبة واما قديديمة ووُرَيّئة فهما مصغرا قدام ووراء ولعل
تانيثهما باعتبار كونهما اسمين للجهتين فكان حقهما ان يقال قديديم ووُرَيّئ بغير تاء
كعقيرب فمع التاء شاذ ولتحرك اوله لاثبات لهمزة الوصل معه يعني اذا كان الاسم في
اوله همزة وصل كامرئ فلا تثبت همزة الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان يحرك
اوله بالضم وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها مع تحرك اول الاسم للاستغناء بتحريكها عنها
فحقه ان تحذف الهمزة وضم ما بعدها فيقال مُرَيْئ ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف
ثانية بل ترد الى الاصل ان وجد والا تنقلب واوا نحو بُوَيْب ونُيَيْب وضُوَيْرِب اي
الالف ان كانت ثانية فلا يمكن ان تثبت مع التصغير لان شرط التصغير ان يكون ثانيه
متحركا كفعيل وفعيعل وفعيعيل فلا يمكن تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون
الالف اصل اولا فان كان له اصل رد الى اصله فباب يقال بويب لان اصله بوب وناب
يقال نُيَيب لان اصله نَيَب وان لم يكن له اصل تنقلب واوا كضويرب تصغير ضارب
فان الف ضارب لا اصل له واوا او ياء ولا يمكن تحريكه فحقه ان يرد الى ما يقبل الحركة
من حروف المد واللين لتجانسها وهو اما الواو او الياء والواو اولى لثقل الياء مع ياء
التصغير فلذلك قيل ضويرب دون ضييرب فقوله نحو بويب مثال لما اصل الفه واو
ونييب مثال لما اصله الفه ياء وضويرب مثال لما لا اصل لالفه ولا ثالثة طرفا او غير
طرف بل تنقلب ياء لا غير نحو عُصَيّة وعُنَيّق اي ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف الثالثة طرفا
كعصا او غير طرف كعناق وانما جعل انقلاب الالف ثانية فرع تحرك الثاني في التصغير
لان انقلابها فرع ياء التصغير لان انقلابها انما يكون بعد ورود ياء التصغير وهي ساكنة
وانما يكون ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو سكن الثاني لم يمكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع

الساكنين فكونها فرع تحرك الثاني اذ لو تحرك الثاني لم يثبت ياء التصغير فانقلاب الالف
فرع ياء التصغير وياء التصغير فرع تحرك الثاني وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب الالف
الثالثة فرع تحرك الثاني فعصية تصغير عصا والالف فيه ثالثة طرفا ولا يمكن اثبات الالف
في التصغير مع ياء التصغير لئلا يلتقي ساكنان بل لا بد من قلب الالف ياء اذ لو قلبت واوا
لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء مجتمعان واولهما ساكنة فكان قلبه ياء من الابتداء
هو الوجه وهو معنى قوله بل تنقلب ياء لا غير وعنيق تصغير عناق وهو الانثى من اولاد
المعز فالالف فيه ثالثة غير طرف فلزم قلب الالف ياء وادغام ياء التصغير فيه فيقال
عنيق وكذا الواو اي وكذا الواو تنقلب ياء اذا وقعت ثالثة طرفا نحو عريّة تصغير عروة
فان الواو وقعت ثالثة طرفا فيجب قلب الواو ياء بان يقال عريّة بخلاف ما اذا لم يكن
الواو ثالثة طرفا كاسود وجدول فانه لا يجب قلب الواو الى الياء بل يجوز اظهارها
نحو اسيود وجديول وان كان الفصيح ان تنقلب الواو الى الياء ويقال أُسَيِّد وجُدَيِّل
فلذلك قال الا ان تكون غير طرف فهذا جاز الاظهار نحو اسيود وجديول وان كان
الفصيح القلب وانما وجب قلبها اذا كان طرفا دون ما اذا كان وسطا لان الطرف
محل التغيير والتصرف دون الوسط والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية فيه
لا يرد الى اصله كما في التكبير نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل لما كان التصغير يجب فيه
رد الاشياء الى اصولها ذكر هذا البحث وهو انه في البدل اللازم لا يرد الى اصله لان علة
الابدال باقية في المصغر ايضا فكما ابدل في المكبر يبدل في المصغر ايضا نحو تخيمة تصغير
تخمة والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تاء لكونها مضمومة واستثقال الضمة
على الواو والمصغر ايضا لو قيل فيه وخيمة لوجب ابدالها ايضا لكون الواو فيه مضمومة
فعلة الابدال باقية في المصغر فيجب فيه الابدال وكذا الواو في قويئل تصغير قائل و
اصله قاول اسم فاعل من القول ابدلت الواو همزة لما ذكر في الاعلال وهو وقوع

٢٩ الواو متحركة بعد مدة وهذه العلة باقية في التصغير اذ لو قيل قويول لوقعت الواو ايضا
متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما في المكبر وفيه نظر لان حقه ان يقال قويّل بالادغام
لان قولك قويول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فالقياس قلب الواو
ياء وادغامها فيه نحو قويّل بالتشديد مع انهم يقولون بالهمزة نحو قويئل فالاولى في تعليله
ان يقال انما ابدل في المكبر وهو قاول لكون الاعلال في الاسماء فرعا على الاعلال في الافعال
فعلة ابداله وجوب الابدال في الفعل وهو قال وهذه العلة موجودة في المكبر وفي
المصغر معا قوله كما في التكسير اي كما ان البدل اللازم في المكبر لا يرد الى اصله فلو جمع تخمة
على تخم لم يرد في الجمع الى اصله لبقاء علة الابدال في التكسير ايضا وهو كون الواو مضمومة
بخلاف غير اللازم نحو مويزين ومويعيد في ميزان ومتعد اي البدل الغير اللازم وهو
ما لا يكون علة الابدال باقية في المصغر يرد الى اصله كمويزين تصغير ميزان واصله موزان
قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة في المصغر لضم الاول
فرد الى اصله فقيل مويزين من غير قلب الواو ياء وكذا مويعيد تصغير متعد اسم فاعل
من اتعد فان اصله موتعد فقلبت الواو تاء لكون الواو ساكنة مع التاء فقلبت تاء وادغمت
كما قلبت في اوتعد لسكون الواو ايضا فلما صغر لزم حذف التاء لكونه زايدا غير مفيد
فلم يبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد في عيد فرقا بينه وبين مصغر عود كما قالوا
اعياد لذلك اي للفرق هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال عيد من العود فاصله
عود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم يوجد هذه العلة في المصغر
لوجوب ضم الاول فيه فكان حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب الابدال فعييد على
خلاف القياس وكذا لو جمع عيد على اعياد لكان حقه ان لا يبدل الواو فيه ياء
لعدم علة الابدال فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انه لو رد الى اصله لقيل عويد
فيلتبس بمصغر عود لانه يقال فيه عويد وكذا في الجمع لو قيل على الاصل اعواد لالتبس بجمع

٣٠ الابدال باقية في المصغر ايضا وكما ابدل في المكبر يبدل في المصغر ايضا نحو تخيمة تصغير تخمة
والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تاء لكونها مضمومة واستثقال الضمة على الواو والمصغر
ايضا لو قيل وخيمة لوجب ابدالها ايضا لكون الواو فيه مضمومة فعلة الابدال باقية في المصغر
فيجب فيه الابدال وكذا في قويئل تصغير قائل واصله قاول اسم فاعل من القول وابدلت الواو همزة
لما ذكر في الاعلال وهو وقوع الواو متحركة بعد مدة وهذه العلة باقية في التصغير اذ لو قيل
قويول لوقعت الواو ايضا متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما في المكبر وفيه نظر لان حقه ان يقال
قويّل بالادغام لان قولك قويول اجتمع فيه الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فالقياس قلب
الواو ياء وادغامها فيه نحو قويّل بالتشديد مع انهم يقولون بالهمزة نحو قويئل فالاولى في تعليله ان
يقال انما ابدل في المكبر وهو قاول لكون الاعلال في الاسماء فرعا على اعلال الافعال فعلة ابداله وجوب
الابدال في الفعل وهو قال وهذه العلة موجودة في المكبر وفي المصغر معا قوله كما في التكسير اي كما ان
البدل اللازم في المكبر لا يرد الى اصله فلو جمع تخمة على تخم لم يرد في الجمع الى اصله لبقاء علة الابدال في
التكسير ايضا وهو كون الواو مضمومة بخلاف غير اللازم نحو مويزين ومويعيد في ميزان ومتعد
اي البدل الغير اللازم وهو ما لا يكون علة الابدال باقية في المصغر يرد الى اصله كمويزين تصغير
ميزان واصله موزان قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة في المصغر
لضم الاول فرد الى اصله فقيل مويزين من غير قلب الواو ياء وكذا مويعيد تصغير متعد اسم فاعل من
اتعد فان اصله موتعد فقلبت الواو تاء لكون الواو ساكنة مع التاء فقلبت تاء وادغمت كما قلبت في
اوتعد لسكون الواو ايضا فلما صغر لزم حذف التاء لكونه زايدا غير مفيد فلم يبق علة الابدال لعدم
التاء وقيل عييد في عيد فرقا بينه وبين مصغر عود كما قالوا اعياد لذلك اي للفرق هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال عيد من العود فاصله عود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها ولم توجد هذه العلة في المصغر لوجوب ضم الاول فيه وكان حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب
الابدال فعييد على خلاف القياس وكذا لو جمع عيد على اعياد لكان حق الجمع ان لا يبدل الواو فيه
ياء لعدم علة الابدال فيه فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انه لو رد الى اصله لقيل عويد فيلتبس
بمصغر عود لانه يقال فيه عويد وكذا في الجمع لو قيل على الاصل اعواد لالتبس بجمع عود فانما قيل عييد.

والياء للفرق بين محقر عيد ومحقر عود وللفرق بين جمع عيد وجمع عود واذا اجتمع مع يا ئه
يا آن حذفت الاخيرة نحو غويه ومعيه في غاويه ومعاويه اى اذا اجتمع مع يا التصغير يا آن حذفت
اليا الاخيرة لحصول الثقل عندها ولان التصرف باخر الكلمة اليق اما غويه فهو تصغير غاويه واصل
تصغيره غويويه فالواو قلبت يا لسكون اليا قبلها فصار غوييه فاجتمع مع يا التصغير يا آن
فحذفت اليا الاخيرة فبقي غويه بعد الادغام وفتحت ما قبل التا فصار غويه وكذا معيه في تصغير
معاويه اصله معيويه فانقلبت الواو يا فصار معييه فحذف الاخيرة فبقي معيه فان قلت ميته
اسم امراة لو صغر قيل ميتيه فقد اجتمع مع يا التصغير يا آن مع انه لا يحذف الاخيرة قلت نبه
بالمثال على ان اجتماعها مع اليائين انما وجب الحذف في مثل هذه الصورة وهو ان يكون يا آن حتى اخرتا
عن يا التصغير وان يكون زائدا على الثلاثي لئلا يمكن ان يحذف من غير اخلال بوزنه الثلاثي تحلاه وميتيه فان
اليائين غير متاخرتين والكلمة ايضا ثلاثية فلو حذف لزم الاختلال بالوزنه فكانه اكتفى بالمثال عن
تقييد في الضابط او يراد اذا اجتمع مع يا التصغير يا آن بالتصغير اى بسبب التصغير وفي غويه ومعيه
ظاهر لان اليائين انما حدثتا بواسطة يا التصغير قبلهما والا لثبت الواو غير معلة فاليا آن حدثتا بالتصغير
بخلاف ميته فان اليائين لم يحدثا بالتصغير فافترقا ونبه ايضا بالمثال على هذا الاعتبار وقد يرد المزيد
فيه الى حروفه الاصول نحو زهير وحريث في ازهر وحارث ومنه اريق في قولهم جا بام الربيق على اريق
ويسمى تحقير الترخيم وقد ورد في شعر الاعشى ابلغ يزيد بني شيبان مالكة ابا ثبيت اما تنفك تاتكل
اى تحترق من الحسد والمراد ابا ثابت فثبيت تحقير الترخيم لثابت يعني اذا كان في الكلمة زيادة فحق
التصغير المتعارف ان لا يحذف جميع زوائده بل يعال في حارث حويرث وفي ازهر ازيهر لكن جا في
تصغير ازهر زهير فعلموا ان هذا نوع اخر التحقير وهو ان يحذف الزوائد كلها ويرد الى حروفه الاصول
ثم تصغر فازهر يحذف منه الهمزة فيرجع الى زهر ويصغر زهر على زهير وسموا هذا النوع تحقير الترخيم
لان فيه تحقيرا وترخيما اما الترخيم بحسب اللغة فهو حذف زوائده واما الترخيم باعتبار حروفه
فهو مشتمل على تحقير وترخيم فسموه تحقير الترخيم لحذف الزوائد كلها ليس بقياس اما بعد الحذف
فتصغيره على القياس ومثل باريق في المثل وام الربيق داهيه قال الاصمعي يزعم العرب انه من قول
رجل راى الغول على جمل اورق فصغر على نحو ما ذكرنا في زهير وهو انه حذف الهمزة الزائدة من اورق

ثم صغر على وريق ثم لما كانت الواو مضمومة قلبها همزة كما قيل اقتت في وقتت والحوه في وجوه
ومجيئه في غير الجمع للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اى التصغير اذا جاء في غير الجمع نحو رجيل
كان وصفا بالحقارة اى رجل حقير واذا جاء في الجمع كان للوصف بالقلة ولذلك اى ولهذا المعنى
وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة يحقر جمع القلة على بنائه اى من غير تغيير
لان تحقير الجمع للوصف بالقلة وهذا الجمع موضوع للقلة فحقه ان يصغر على لفظه توفية لذلك المعنى
نحو اكيلب واجيمال واجيربه وغليمه تصغير الجموع القلة وهي اكلب واجمال واجربه وغلمه وجمع
الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامه او الى جمع قلته ان وجد نحو غليمه في غلمان وان شئت غليمون
اى ولذلك المعنى وهو كون التصغير في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بنائه لئلا يتنافى
التصغير الدال على القلة وجمع الكثرة بل يصغر على احد وجهين اما بان يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة
حتى يصح التصغير الدال على القلة في الجمع الدال على القلة ايضا وهو جمع السلامة فنحو غلمان وهو
جمع الكثرة حقه ان يرد الى واحده وهو غلام فيصغر على غليم ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون
والوجه الاخر ان يرد الى جمع قلته ان وجد له جمع قلة فيرد غلمان الى غلمه وهو جمع القلة ثم يصغر جمع
القلة فيقال غليمه والغرض من الوجهين ان لا يجتمع التصغير وجمع الكثرة المتنافيان فقوله يرد الى
واحده اى يصغر ثم يجمع جمع السلامه وهو ظاهر اذ لو رد الى واحده وجمع من غير تصغير لم يكن من باب
التصغير في شيء هذا بيان للفظ وفي التعليل نظر لان قوله التصغير في الجمع للوصف بالقلة اما ان يكون
وصف الحقارة ماخوذا معه اولا فان لم يكن ماخوذا بل الغرض منه التقليل فقط كان حقه ان لا يصغر
جمع القلة اصلا لان القلة حاصلة بدون التصغير فالتصغير لم يفد شيئا زائدا وان كان وصف الحقارة
ماخوذا معه فلم يكن لمجرد الوصف بالقلة بل حقه ان يقال التصغير للوصف بالحقارة مطلقا في المفرد
والجمع ليصح تصغير جمع القلة على بنائه للدلالة بالوصف بالحقارة مع القلة واما جمع الكثرة فيرد الى
واحده الى اخره يقال عليه ايضا ان التصغير لو ورد على جمع الكثرة فاما ان يغير جمع الكثرة عن وضعها
الاصلي اولا يغير فان غير عن الدلالة على الكثرة لم يتناف التصغير الدال على القلة وجمع الكثرة بل يكون
التصغير قرينة دالة على ان جمع الكثرة غير موضوعها ويدل على القلة فجاز تصغيره على بنائه حينئذ
وان لم يغير عن مدلولها بل اريد بقاء الكثرة فيها لم يكن رده الى جمع القلة او الى جمع السلامة لفوات معنى

الكثرة في الصورتين بلحقه لئلا يصغر اصله لئلا تفوت معنى الكثرة ايضاً اذا وجدنا غليمون او غليمة
فقيل لا يستعمل في ابنية غلمنا اي هذا جمع للكثرة بل جاز في غليمة ان يكون تصغير غلمة وفي غليمون جاز ان
يصغر المفرد ابتداء ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة وقد يجيء للتعظيم نحو دويهية تصفر عنها الانامل
اوله وكل اناس سوف يدخل بينهم واراد بالدويهية الموت فقيل انه للتعظيم اذ التحقير غير
مناسب لذكر الموت بل هذا على العكس كتسمية اللديغ سليما ونظائره اطلاق اسم الضد على الضد
والمدح نحو قولهم انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب قاله الحباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة
حين اختلفت الانصار في البيعة الجذل بالكسر عود ينصب للابل الجربى تحتك به فتستشفي المحكك
الذي كثر به الاحتكاك حتى صار مملسا والعذق بالفتح النخلة والمرجب المدعوم بالرجبة وهي
خشبة ذات شعبتين وذلك اذا طالت النخلة وكثر حملها فتدعم بها لئلا تسقط والمعنى اني
ذو راي يستشفى بالاستضاءة به كثيرا في مثل هذه الحادثة وانا في كثرة التجارب والعلوم بموارد
الاحوال فيها وفي امثالها ومصادرها كالنخل الكثيرة الحمل ثم رمى بالراي الصائب عنده فقال منا امير
ومنكم امير وللدنو من الشيء نحو قبيل هاتيا ودوين ذا كره ومنه اسيد اي لم يبلغ السواد اي قد يجيء
التصغير للذات التي وضع اللفظ لها بل لتقليل ما بين الشيئين اما باعتبار المماثلة كقولك هذا مثيل
ذلك يفهم ظاهرا تمام المماثلة فاذا قلت مثيل استفيد منه ان بينهما مماثلة قليلة لان الذات الموصوفة
بالمثل حقيرة او قليلة ولو ذكر مثل هذا لكان دون ذاكرا لكان اوفى في ارادة هذا النوع من التقليل
ولكنه ذكر بلفظ هاتيا اضافة لتقليل ... ولعله جاء هكذا في الكلام لانه شرط او باعتبار تقليل
ما بينهما من المسافة اما حسا او رتبة كقولهم دوين هذا وفويق ذلك يراد بهما تقليل المسافة الحسية
بين الشيئين اي ليس مسافة ما بينهما منحطة الى الغاية ليس وراءها ولا فائقة الى الغاية ليس وراءها
بل فيه تقليل باعتبار مسافة ما بينهما ومنه اي ومن هذا الباب اي من باب التصغير الوارد
للدنو من الشيء قولهم اسيد تصغير اسود اي ليس تام السواد بل هو طرف من السواد ولم يبلغ السواد
التام وانما قال منه لان ما قبله وهو دوين وفويق لتقليل المسافة بين الشيئين حسا كما ذكرنا وفي
اسيد تقليل باعتبار معنى السواد لا باعتبار مسافة ما بين الشيئين كما في دوين وفويق اذ
معناهما ان المسافة بين الشيئين فيهما اقل من المسافة بين الشيئين لو قيل دون وفوق وكونه ما املح

غزلانا شدن لنا ليس على ظاهره وانما المراد الذي وصف بالملح آخره وهو قوله من هؤليائكن الضال والسمر
الغزال اذا قوي واستغنى عن امه فقوله شدن اي ... والضمير يرجع الى الغزلان او رد التصغير
اعتراضا على لزم التصغير من خواص الاسماء وما املح فعل التعجب كما احسن فكان حقه ان لا يصغر فاجاب
بان تصغيره كانه ليس واردا على الفعل بل يعنون الشيء الذي يوصف بالملح كانك قلت مليح فالمراد المتعجب
منه لا نفس التعجب فلذلك قال ليس على ظاهره اي ليس التصغير للفعل وانما التصغير لما وصف بهذا
الفعل كما قال وانما المراد الذي وصف بالملح وانما جوزه في فعل التعجب دون سائر الافعال لانه لما لم يكن
متصرفا فانه النحو بالاسماء ولانه شارك افعل التفضيل في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من الثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب فحمل هذا ايضا على افعل التفضيل لانهما من واد واحد ومنها اي من علامات
الاسم النسبة اليه اي الى الاسم وانما كان من خواصه لان النسبة في المعنى كالوصف والوصف من
خواص الاسماء بالحاق آخره يا مشددة اي النسبة انما تحصل بالحاق آخر الاسم يا مشددة وانما شددت
لئلا يلتبس بيا المتكلم بالاضافة اليه ويحذف لها اي للنسبة بالتاء التانيث ونون الجمع والتثنية نحو بصري
وقنسري وسبعي فيمن يقول مررت بالسبعين وانما حذفت تا التانيث والنونان لئلا يقع كل واحد
منهما وسطا في النسبة فالنسبة الى البصرة بصري والى قنسرين قنسري والسبعان اسم موضع فالنسبة
اليه سبعي وانما قال فيمن يقول لانه اذا سمي بما هو جمع كقنسرين او بما هو مثنى كسبعان فيجوز فيه وجهان
احدهما ان يعرب بالحركات فيقال هذا قنسرين ورايت قنسرينا ومررت بقنسرين وهذا سبعان
ورايت سبعانا ومررت بسبعان والاخر ان يعرب بالحروف كما لو لم يكن علما فنقول هذا القنسرون
والسبعان ورايت القنسرين والسبعين ومررت بالقنسرين والسبعين فاذا اعرب بالحركات
ينسب اليه من غير حذف النون فيقال قنسريني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف فيعامل معاملتها
لو لم يكن علما فيقال على هذا قنسري بحذف النون وسبعي كذا لانه اذا اعرب بالحركات قوي امتزاجها
اذاج بالاسم فصار بمنزلة الجزء بخلاف ما اعرب بالحروف فانه يبقى حكم اصل الجمع والتثنية فلذلك حذفت
النونان فيهما ايضا فمن قال مررت بالسبعين وبقنسرين واعربهما بالحروف حذف النون وقال
قنسري وسبعي دون ما اذا اعرب بالحركات فقوله فيمن يقول مررت بالسبعين اي فيمن يعربه بالحروف
اذ لو اعربه بالحركات لقال مررت بالسبعان ويبدل كسرة ما قبل الاخر فتحة في الثلاثي على الاطراد

٣٥ نحو نمرى ودولى يعنى اذا كان الاسم ثلاثيا وقبل اخره كسرة فيجب ان يبدل الكسرة فتحة على الاطراد
لئلا يجتمع كسرتان ويا آن لو قلت نمرى بالكسر وهو فى غاية الاستثقال فابدلت الكسرة فتحة للخفة
واحترز بالثلاثى عن الرباعى المكسور الاخر كتغلب ويثرب فانه وان توالى الكسرتان فيه مع
اليائين لكنه حصل الخفة بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثى فانه يجب حركة الاول فيه وفى
الرباعى يوجد فيه سكون قطعا لئلا يتوالى اربع حركات وانما قال على الاطراد لان فى الرباعى ايضا
يجوز ابدال الكسرة فتحة لكن لا يطرد اذ يجوز ابقاء الكسرة فيه بخلاف الثلاثى فابدال الكسرة فى
الثلاثى مطرد مطلقا ويحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة مع فتح العين نحو حنفى وشنائى اى
فعيلة وفعولة اذا نسب اليهما كحنيفة وشنوءة يجب حذف التاء فيه اولا فيبقى من المثال الاول
حنيفى وتوالى الكسرات والياءات مستثقل فيجب حذف الياء فيقال حنفى صار على وزن نمرى فيجب
ابدال الكسرة فيه ايضا فتحة نحو حنفى وكذا فى النسبة الى شنوءة يحذف التاء منه فيقال شنوئى وهو
مستثقل فيحذف الواو ايضا فيبقى شنؤى بضم النون وضمه مع كسر ما بعده مستثقل كما فى فعل
فابدلت الضمة فتحة فصار شنائى وانما قال فعيلة وفعولة احترازا عن فعيل وفعول بدون التاء فانه
يبقى على حاله من غير حذف فيقال فى النسبة الى حنيف حنيفى والى صبور صبورى وانما لم يحذف الياء والواو
ولم يبدل الكسرة والضمة فتحة فى المجرد عن التاء فرقا بين البابين الا ما كان مضاعفا او معتل العين
نحو شديدى وطويلى هذا استثناء من الفعيلة والفعولة يعنى اذا كان كل واحد منهما مضاعفا او
معتل العين فانه لا يحذف فيه غير التاء فشديدة اذا حذفت منه التاء لم يجز فيه حذف الياء ولا ابدال
الكسرة لانه لو حذف الياء فاما ان يدغم الدال فى الدال اولا يدغم فان لم يدغم وقيل شددى جاء الثقل
وان ادغم وقيل شدى التبس بالنسبة الى شد فلما لزم من الحذف احد المحذورين تركوا الحذف راسا
وقيل شديدى وكذا فى المعتل العين نحو طويلة لا يحذف غير التاء منه ويجب ان يقال طويلى اذ لو
حذف الياء وقيل طولى فاما ان يعل اولا يعل فان لم يعل جاء الثقل وهو بقاء الواو المتحرك مع فتح ما
قبلها وان اعل وقيل طالى التبس بالنسبة الى طال وكذا المضاعف والمعتل من فعولة كالحرورة
والقؤولة بعين ما ذكر ومن كل فعيلة نحو جهنى اى يحذف الياء من كل فعيلة مضموم الاول نحو جهينة
يحذف منه التاء ثم يحذف الياء ايضا اذ لو قيل جهينى لالتبس بالنسبة الى فعيل وباب النسبة الى فعيل

[في الهامش: وهو اجتماع المثلين من غير ادغام]

٣

بدون التاء وكان المونث اثقل فخفف فيه دون المذكر ومن كل فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوى ٣٦
وقصوى اى يحذف الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضموم الفاء من غير تاء فيهما من المعتل اللام
نحو غنى فاذا نسب اليه وحذف الياء وقيل غنيى كان مستثقلا مدركا بالضرورة لوجود الكسرتين
مع الياءات فقلبوا الياء واوا فصار غنوى بكسر النون وكان موازنا لنمرى مع كونه مشتملا على
حرف العلة فيبدل الكسرة فتحة ويقال غنوى وكذا فى فعيل كقصى لو لم يحذف الياء فيه كان ايضا مستثقلا
فحذفت الياء وقلبت الياء واوا فقيل قصوى ويحذف الياء المتحركة من كل ما قبل اخره ياآن نحو سيدى
فى سيد يعنى لو قيل على الاصل سيديى كان مستثقلا فحذفت الياء المتحركة وانما لم يحذف الياء الساكنة
مع انها اولى بالحذف من حيث ان الساكن كالميت لوجوه احدها ان المتحركة اقرب الى الطرف فالتصرف
فيه اولى والثانى ان المتحركة اثقل فحذفها اولى والثالث انه لو حذف الساكن وقيل سيدى بكسر الياء
لكان اما ان يقلب الياء الفا كما هو قياس الاعلال او لا فان قلبت حصل اللبس بالنسبة الى ساد مثلا ولو
لم تقلب كان ممتنعا لوجود علة الاعلال فلما كان حذف الساكن بين امتناع ولبس طرحوه وقالوا
مهيمى فى تصغير مهوم على التعويض فرقا بينه وبين مهيم من هيمه مهوم اسم فاعل من هوم اذا نام
فاذا صغر وجب حذف الواو لكون الميم زائدة فيقال مهيم دون الواو فيقال مهيوم فيجب قلب الواو
ياء وادغامها فيه فيصير مهيم واسم الفاعل من هيمه الحب مهيم ايضا فاما ان لا يحذف الياء المتحركة
فى الصورتين مخالف باب سيد كما ذكرنا ويحصل الثقل ولو حذف فيهما جاء اللبس لحذف الياء المتحركة
من اسم فاعل هيم دون مصغر مهوم لان التصغير قد حذف منه حرف وهو الواو المتحركة فى مهوم فلو حذف
منه الياء لكان اجحافا بالكلمة فكان المناسب ان يعوض فى النسبة الى المصغر ياء عن الواو المحذوفة ليحصل
الفرق بين البابين والخفة اذ لو لم يعوض وقيل مهيمى لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال
فالتعويض ومد الياء حصل خفة مع وجود الفرق وقوله وقالوا لانه جواب عن سؤال مقدر وهو
انه اجتمع فيه قبل اخره ياآن فكان القياس ان يحذف منه الياء المتحركة كسيدى فاجاب بانه لو حذف
فى الصورتين جاء اللبس ويقلب الالف الثالثة او الرابعة المنقلبة واوا كعصوى واعشوى يعنى اذا كانت
الالف ثالثة كالعصا او رابعة كالاعشى منقلبة عن حرف اصلى فيهما يجب ان يقلب الالف واوا اذ لو لم
يقلب لم يمكن الحاق ياء النسبة به لاجتماع الساكنين فان قلت هذا من باب اجتماع الساكنين على حده

الحواية مدغما بعد مد ملـ حه اذا كان المدغم حرفا صحيحا كالضالّ والدابّة وتمودّ الثوب
اي حُونته فاما اذا كان المدغم حرف علة فلا نسلم انه جوز اجتماع الساكنين لوجود الاستثقال
في المعتل دون الصحيح فلم يمكن ابقاء الالف بحاله وكانت الالف منقلبة فيجب قلب الالف الواو الذي
هو بدلها صار كعصوي واعشوي واطلق قوله منقلبة ولم يقيد بقوله منقلبة عن الواو كالمتاكس اذا
المنقلبة عن اليا ايضا كذلك كالمرحي لو نسب اليه لم يمكن ابقاء الالف فحقه ان يقلب الى اليا ثم يجب قلب
اليا ايضا واوا اين يقال مرموي وكذا في الالف الثالثة المنقلبة عن اليا كالرحى يقلب الى اصله ثم يقلب
اليا واوا ويقال رحوي فاطلق قوله منقلبة ليشمل المنقلبة عن اليا او عن الواو وكان الاولى ان يمثل
ايضا في الياء بالالف ثالثة او رابعة منقلبة عن اليا كرحى ومرمى ولعله انما لم يذكر لانه يُعلم من قوله بعد
والياء ثالثة يقلب الى اخره انه اذا كانت الالف عن يا لو رُدّت يجب قلب اليا ايضا واوا ومع هذا
كان الاولى ان يمثل في الالف المنقلبة عن اليا ثالثة او رابعة لانه لو احاله على ما ذكره بعد كان الحكم
في الالف الثالثة المنقلبة عن اليا صحيحا اما الالف الرابعة المنقلبة عن اليا فلا يُعلم من اليا الواقعة رابعة
لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه القلب والحذف كقاضي وقاضوي فان قلت فلم جاز في اليا
الرابعة الوجهان وهما القلب والحذف ولم يجز في الالف الرابعة المنقلبة عن اليا الا القلب كمرموي
دون الحذف قلت اليا الرابعة كقاض لو حذفت لدلت الكسرة عليها واما الالف في مرمى لو حذفت
وقيل مرمي لم يوجد دلالة على الالف المحذوفة لسقوط الفتحة الدالة عليها اذ يجب كسر ما قبل يا النسبة
وفي الرابعة الزائدة القلب والحذف كحبلى وحبلوي يعني اذا كانت الالف رابعة وزائدة كالالف التانيث
في حبلى فيجوز فيه الوجهان قلب الالف واوا كحبلوي لان الالف لما وجب قلبها كان القلب الى الواو
متعينا لثقل الياء يا النسبة ولمجانسة الواو الف التانيث في الاستثقال وجاز فيه الحذف للخفة
كحبلي في حبلى الا ان يكون العين متحركة كجمزى فان حكمه حكم ما ورآ ذلك ففيه الحذف لا غير كحباري
استثنى عن الالف اذا كانت زائدة رابعة اما اذا كان العين فيه متحركة كجمزى فانه يتعين فيه حذف
الالف ولا يجوز القلب اذ لو قيل جمزوي كحبلوي كان مستثقلا لكون ما قبل الفتحة متحركة في جمزى
بخلاف حبلوي فان ما قبل الفتحة فيه ساكن وحصول الخفة به قوله فان حكمه حكم ما ورآ ذلك اي ورآ
الرابعة وهي الالف الواقعة خامسة كحباري او سادسة كمستدعى فانه يجب فيه حذف الالف قطعا من غير

في الياء

الحركة

اي في الياء الرابعة

وقيل قاضي

قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة والياء ثالثة يقلب كعموي اي يقلب واوا انما اطلق ولم يقيد بالواو
اكتفاء بما ذكره قبله من صورة القلب واوا واصله عمي يقلب اليا واوا لاستثقال اليائات وتفتح ما قبل
اليا لان نمرا اذا قلب الكسرة فيه فتحة فههنا اولى لكون آخره حرف علة وفي الرابعة القلب والحذف
كقاضي وقاضوي اي اليا اذا وقعت رابعة كقاض جاز فيه الوجهان احدهما ان يحذف اليا الاصلية
الكسرة ثم اكتفاء بالكسرة لاستثقال اليائات فيقال قاضي بالحذف والثاني ان يقلب اليا الرابعة واوا ويفتح ما قبله
ليرتفع استثقال الكسرة ويقال قاضوي وانما لم يجوز الحذف في الثالثة لئلا يبقى الاسم الثلاثي على حرفين
وفيما ورآ ذلك الحذف كمشترى اي فيما ورآ الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ونحوها يتعين
الحذف كمشتري في النسبة الى المشترى ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة بكونها زائدة على
الرابعة مع الواو فلذلك تعين فيه الحذف ونحو مستسقي في اليا السادسة ويا النسبة يحذف كشافعي
اي اذا كانت الكلمة فيه يا نسبة في الاصل كشافعي منسوبا الى شافع ثم صار علما مع يا النسبة يغلبه
الاستعمال ثم نسب الى هذا الاسم الذي فيه يا النسبة فلم يمكن الجمع بين هذه اليا المشددة وبين يا
نسبة اخرى لوجود الاستثقال التام فحذفت يا النسبة الاولى والحق بها يا النسبة فقيل شافعي
وكذا كل يا مشددة كمرمي على الاعرف فان حقه ان يقال مرميي وهو مستثقل في الغاية فحذفت اليا
المشددة الاصلية والحق بها يا النسبة على القول الاعرف ويقال مرمي وبعضهم يقول مرموي بان يحذف
احدى يائي المشددة ليبقى اليا رابعة كقاض ثم يقلب اليا واوا ويفتح ما قبله ويقال مرموي وانما
كان الحذف في مرمي اولى بخلاف قاضوي لانه يلزم ههنا حذف اليا ثم قلب اليا ففيه مخالفة الاصل
مرتين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه الا القلب دون الحذف وهمزة الممدود تثبت منصرفا ككسائي وحرباي
وتقلب واوا غير منصرف كحمراوي وزكرياوي اي الاسم الممدود اما ان يكون منصرفا او غير منصرف
فان كان منصرفا سوا كانت همزته اصلية كقراء او كانت منقلبة عن اصلي ككساء فان الهمزة فيه منقلبة
عن الواو او غير منقلبة ولا اصلية كحرباء فان همزتها للالحاق بسرداح وقرطاس وان كان غير منصرف
وهو للتانيث اما في الصفة كحمراء او في العلم كزكرياء فاما الاول وهو المنصرف فحكمه ان تثبت فيه الهمزة
اما في الاصلية فظاهر واما في غيرها فانما اثبتت لكونها منقلبة عن حرف اصلي او ملحقا بحرف اصلي
وكان حكمها حكم الاصلية ولم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية اكتفى بالمنقلبة عن الاصلية فانه اذا

والياءات

وقلب الكسرة فتحة

تثبت المنقلبة عن الاصلي فالاصلي اولى ان تثبت ومع ذلك كان الاولى ان يمثل بالاصلية
ايضا واما غير المنصرف كحمرا فلكونها زايدة وللتانيث لم يمكن اثباتها كراهة وقوع علامة التانيث
وسطا والاحذفها لانها لو حذفت لحذفت الالف ايضا معها لكون الزايدتين في حكم زيادة واحدة
كما في الترخيم اذ يحذفان معا فيه ولو حذفتا وقيل حمري بكسر الرا لوقوعها قبل يا النسبة وح لم يكن
فيه دلالة على علامة التانيث قطعا فلم يعلم انه منسوب الى ما فيه الف التانيث فتعين قلب همزتها
اما الى الواو او الى اليا والياء مستثقل فقلبت الى الواو فان قيل رتب المصنف قلب الهمزة
واوا على كونه غير منصرف وليس كذلك فان كسا اذا سمي به امراة غير منصرف مع ان الهمزة تسرف فيه
قطعا قلت المراد ما اذا كان غير منصرف لكونه ممدودا وكسا العلم منع صرفه للعلمية والتانيث
المعنوي لا لكونه ممدودا وانما استخرج هذا الجواب من قول المصنف وهمزة الممدود تثبت منصرفا
فان منصرفا حال من الممدود وقوله تقلب واوا اي تقلب همزة الممدود غير منصرف اي اذا كان غير منصرف
فعدم الانصراف مترتب على وصف مناسب وهو كونه ممدودا فيشعر بعليته كونه ممدودا لعدم الانصراف
وفيه نظر لان عدم الانصراف ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا بل مذكورا عقيبه والحكم هو القلب
وانما حذف يا النسبة الى ما فيه التا علامة التانيث مطلقا وان وجد فيه اللبس فان نحو تمري لا يعلم
انه منسوب الى تمر او تمرة ولم يحذف الف التانيث ايضا مطلقا كالتا لانه لو حذف لزم حذف حرفين
بخلاف التا واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد كفرضي وانما رد الى الواحد لانهم كرهوا ان ياتوا
بلفظ الجمع في النسبة فيستثقل الجمع مع يا النسبة بل نسبوا الى المفرد لانه يفيد فايدته لان المقصود
النسبة الى هذا الجنس فكان النسبة الى الواحد اولى لانه اخف كفرضي في المنسوب الى الفرائض
هذا اذا لم يكن الجمع جاريا مجرى الاعلام فاما اذا جرى مجرى الاعلام كانباري منسوبا الى انبار
جمع نبر بالكسر وهو دويبة ثم غلب علما على اسم بلد وانصاري في المنسوب الى انصار جمع ناصر
في الاصل ثم غلب على القوم المشهورين من الصحابة نسب فيه الى لفظ الجمع من غير رد الى الواحد اذ لم
يقصد فيه معنى الجمع فيستثقل ولا يفيد النسبة الى المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع لا المفرد فلذلك
استثنى وما كان الا ان يجري مجرى اسما الاعلام كانباري وانصاري ونحو شعوبي متاول كالخشوشني
وتمعددي هذا سوال على قوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد وهو ان شعوبا جمع شعب بالكسر وهو

فهو جو

ما تشعب من قبايل العرب والعجم في الاصل ثم غلب في العجم فكان حقه ان ينسب الى واحده ويقال شعبي
فاجاب بانه متاول بان الشعوبي الذي لا يفضل العرب على العجم فكانه نسب الى لفظ الجمع المذكور
في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل فان قيل فكان حقه ان يمثل به مع الانباري والانصاري
في جريه مجرى العلم قلت انما افرده لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام بل الجاري
مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحوق به يا النسبة فان الشعوبية مع يا النسبة هي الطائفة التي لا
يفضلون العرب على العجم وشعوب قبل يا النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام حتى يكون موازنا
لانصار وانبار فلذلك افرده بالذكر وما ذكر من شعوبي متاول كالخشوشني وتمعددي فانهما متاولان
ايضا فانهما في الاصل فعلان للامر من قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا اي تشبهوا بمعد
في الغلظة وكانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب فان المثالين ايضا خارجان عن القياس اذ لا
ينسب الى الفعل وهما متاولان بان النسبة الى لفظ الفعل الى معناه كشعوبي على ما ذكرنا وتنقسم
اي النسبة انقسام التانيث الى حقيقي وهو ما كان من تراغ المعنى بان يجعل اللفظ صفة فان تميميا
صار صفة للملحوق بالنسبة اليه فالنسبة اليه حقيقية وغير حقيقي وهو ما يتعلق باللفظ بحسب
ككرسي وبردي فان كرسيا ليس المنسوب الى شي والبردي بالفتح نبات معروف وهو ليس للمنسوب ايضا
وجاز ان يقرا بضم البا وسكون الرا فان البردي بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من اجود التمر وكما
جاءت التا فارقة بين الجنس وواحده فكذا اليا كرومي وروم هذا تشبيه للنسبة بتا التانيث فان
التا قد يكون فارقة بين الجنس وواحده كتمر وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد فكذا يا النسبة للواحد
كرومي وروم للجنس هذا ايضا انقسام للنسبة الى حقيقي وغير حقيقي كالتا فان التا قد يجي للفرق
بين الجنس والواحد منه كالتمرة والتمر فان التمرة للواحد من التمر والتمر للجنس وقد لا يجي لمجرد الفرق
بل للدلالة على التانيث كضاربة والضارب فان الضاربة ليس للواحد من الضارب وكذا يا النسبة
قد يجي للفرق بين الجنس والواحد فان الرومي للواحد والروم للجنس وقد لا يجي كحنفي ونحوه فانه
لا يطرد هذا في كل يا نسبة كبصري وبصرة مثلا ولذا نبه عليه المصنف بقوله وكما جاءت اي هذا
الفرق قد يجي في الصور بحسب الاستعمال الا انه يطرد مطلقا ومنها اي ومما على ما لا اسم
الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته يعني من خواص الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى
الفعل والحرف اذ لو عاد الى احدهما لجاز ان يكون المضمر عاملا لكونه قائما مقام الفعل او الحرف

الى الفعل او الحرف فكان يجوز ان يقال ضرب زيد وهو عمرو اى وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا المضمر
لما ان يعتبر فيه جهة الاسمية اولا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا اذ المضمر اسم قطعا ولئن اعتبر جهة
الاسمية كان له اعراب محلا بان يكون مبتدا او نحوه ولا يستقيم له اعراب بوجه ما حال ما كان
راجعا الى الفعل معبرا به عنه كما يظهر لك بالتامل فلا يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يقتضى ان يكون
له اعراب ما محلى ونحو من كذب كان شرا له فالمكنى المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اى دون الفعل
هذا اشارة الى السوال فان الضمير فى كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد رجع الضمير الى فعل واجاب
بان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب شرا له لا هذا الفعل
فلم يرجع الضمير الى الفعل بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب فان هو لا يرجع الى الفعل
بل الى العدل المدلول عليه بالفعل واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد و حرفى
الاستقبال و الجوازم ولحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع وتا التانيث ساكنة اما صحة دخول قد
فانها كانت من خواص الفعل لان قد اما لتقريب الماضى الى الحال او لتحقيق معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل
فظاهر ان هذه المعانى لا تصح الا فى الفعل واما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضى الفعل
واما الجوازم فمختص بالفعل لوجهين احدهما ان معناها معنى يستدعى فعلا ايضا فان نحو لم يضرب فى
يرد المضارع الى الماضى وكذا غيره والثانى ان الجزم عبارة عن تغيير لاواخر الفعل بقطع حركة كلم يضرب
او حرف كلم يغزو ولم يرم ولم يخش فيظهر اختصاصها بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية و المعنوية واما
لحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع كفعلت وفعلوا فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز
يقتضى ان يكون فاعلا عاملا فيه الفعل و الفعل مخصوص بهذا العمل اذ اسم الفاعل ولو عمل فى المستتر
نحو زيد ضارب فان المستتر فاعل له معنى لكنه لا يعمل فى البارز فانك اذا قلت زيد ضارب هو فهو
تاكيد للمستتر لا فاعل لاسم الفاعل فظهور العمل فى البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر فى اسم الفاعل
لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان يقال المستتر معمول لفعل مقدر اذ ضارب وقع موقع يضرب
فكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل المقدر فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه بخلاف فعلت وفعلوا فانه يظهر
عمل الفعل فيه حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل الاسم الا اذا كان بمعنى فعل فجعلنا ان
العمل لكونه فعلا على الجملة واما قيود الضابط فقوله بارز يحترز عن المستتر فانه قد يكون فى الاسم

كزيد ضارب واما المتصل فيحترز عن المنفصل فانه قد يلحق الاسم ايضا كهند زيد ضاربته هى
واما ضمير المرفوع فاحترز عن الضمير المنصوب والمجرور فانهما قد يلحقان الاسم بل الحرف
كضاربك وضاربه وبكر وبه واما تا التانيث فقيدها بالساكنة اذ المتحركة توجد فى الاسم كضاربة
وانما اختص الفعل بالتا ساكنة لانه لتانيث المسند اليه فيختص بالفعل اذ الاسناد الحقيقى
اصله ان يكون للفعل ثم مثل على الترتيب فقال نحو قد فعل فى دخول قد و سيفعل و سوف يفعل
فى حرفى الاستقبال ولم يفعل فى الجوازم وفعلت وفعلوا وفعلت للبارز المتصل المرفوع وقوله فى
الكتاب وفعلت يحتمل صورته المكتوبة اربعة اوجه احدها فعلت بضم التا وبفتحها وكسرها ليكون
امثلة للبارز المتصل المرفوع كفعلت وفعلوا والرابع ان يسكن التا ليكون مثالا لتا التانيث ساكنة
وله اى وللفعل ثلثة امثلة احدها المفتوح الاخر نحو ضرب ودحرج وهو الماضى مثل مثالين للثلاثى
المجرد كضرب وللرباعى المجرد كدحرج ليعلم منهما ما تشعب عنهما من ذى الزوائد كاستخرج وانطلق واقتدر
وتضارب ونحوها قوله وهو الماضى اى وهذا البنا مختص بالفعل الماضى و يسكن عند الاعلال او مع
المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو اى هو الفعل الماضى ان يكون مفتوح الاخر فانما يسكن لامور
عارضة احدها ان يكون معتل الاخر كغزا و رمى فان الاعلال يقتضى سكونه كما يعرف فى باب الاعلال
والثانى ان يتصل به ضمير مرفوع متحرك كضربت فانه يسكن ايضا لئلا يلزم توالى اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كالجزء من الفعل قوله المتحرك يحترز به عن الساكن المتصل فى مثل ضربا
فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن فيبقى اخر الفعل مفتوحا و المرفوع احتراز عن المنصوب نحو
ضربه وضربك فانه لا يوجب التسكين لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وهذا انما يكون فى الضمير فاما المظهر فلا يسكن ايضا معه كضرب عمرو والثالث ان يتصل به واو الضمير
كضربوا اذ ما قبل الواو لا يمكن تسكينه لئلا يتوالى الساكنان وانما ضم لمجانسة الواو والثانى اى
الثانى من امثلة الفعل الثلثة ما تعاقبت فى صدره الزوائد الاربع وهى الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان
او مونثا والنون له اى للمتكلم اذا كان معه غيره والتا للمخاطب مطلقا وللغائبة المونث و المونثين
واليا لما عداها قوله مطلقا اى التا للمخاطب سواء كان مفردا مذكرا كتفعل او مثنى كتفعلان او
جمعا مذكرا كتفعلون او مونثا مفردا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كتفعلن فقوله مطلقا اشتمل

٢٣ في هذه الصور كلها قوله والغايب المونث والمونثين والياء لما عداها قوله مطلقا اي التاء للمخاطب

الهندات نفعلن دون جمع المونث فانه بالياء كما سياتي قوله والياء لما عداها اي لما عدا المتكلم

والمخاطب والغايب والمونث والمونثين صدق الياء لغايب المذكر مفردا كزيد يفعل ومثنى كزيدان

يفعلان وجمعا كالزيدون يفعلون او جمعا مونثا كالهندات يفعلن وقال في التعليق الياء لما

عداها اولى من قولهم الياء للمذكر الغايب ليصح قولنا يفعل الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق

على الله تعالى معناه ان قولنا لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب الخ يندرج تحته ما لا يطلق عليه

اسم الغايب مما ليس بمتكلم ولا مخاطب نحو يفعل الله هذا وفيه نظر من وجهين احدهما ان اللفظ موضوع

لما يطلق عليه الغايب لغة ومنع التوقيف لم يثبت الا في اطلاق اللفظ وبحثنا في الدلالة اللغوية

لا الدلالة الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات نثبت صفة السمع والبصر

لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلقوا الغايب ولا يعد فيه اذ المراد بالغايب عن حواسنا

وان كان شاهدا باعتبار العلم قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم الذي تتعاقب في صدره الزوايد الاربع

يسمى المضارع والمضارعة هي المشابهة اذ تشابه اسم الفاعل باعتبار الحركات والسكنات

وباعتبار الدلالة على احد الزمانين الحال والاستقبال ولهذه المضارعة اعرب الفعل المضارع كما

اعرب اسم الفاعل ولهذه المضارعة ايضا ويشترك بين الحاضر والمستقبل الاولى ان يقرا ويشترك بضم

الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشترك بين الحاضر والمستقبل والفعل المضارع وهو مشترك

فيه اي هو محل الاشتراك كما تقول المال مشترك بين زيد وعمرو فلا يستقيم فيه مشترك بكسر الراء

فالظرف بعده وهو بين الحاضر والمستقبل اقيم مقام الفاعل ليشترك المبني للمفعول وهذا

ظاهر اما اذا قرئ بفتح الياء والاشتراك بمعنى التشارك فمصير المعنى الفعل المضارع تشترك

اي تتشارك بين الحاضر والمستقبل وصيغة التفاعل تقتضي ان يكون فاعله متعددا كتشارك زيد

وعمرو والحال ان نفس المضارع بافراده فكانه قال ويتشارك افراد المضارع وح لا يظهر تعقيب

قوله بين الحاضر والمستقبل كما لا يظهر يتشارك زيد وعمرو بين الدراهم والثياب والمصنف لعله اختار

قول الاشتراك من المذاهب الثلثة اذ قيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس

وقيل هو مشترك بينهما ويحتمل ان لا يكون اختيار المذهب الاشتراك لان الفعل المضارع يطلق على

كل واحد من المعنيين فهو مشترك في صحة اطلاقه على الحاضر والمستقبل ولا يقتضي كونه حقيقة فيهما بل قد يطلق على ٢٤

كل واحد منهما وان كان على احدهما حقيقة وعلى الاخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل في الاطلاق الحقيقة

واللام في قولك ان زيدا ليفعل تخلصه للحال كالسين او سوف للاستقبال يعني ان الفعل المضارع وان كان محتملا ان يكون مشتركا

لكن قد تعرض ما يعين كل واحد من الزمانين كاللام والسين وسوف وهو ظاهر وحروف المضارعة مضمومة في مجرد

الرباعي كيدحرج وما يوازنه من الملحقات بالرباعي كيبيطر ويجهور ويجلبب او من غيرها كيكارم ويكرم فانها البنت الملحقات

بالرباعي لاختلاف مصادرها ما يوازنه باعتبار الحركات والسكنات اذ تكرم في الحركات والسكنات كيدحرج مفتوحة فيما سواها

اي فيما سوى المجرد من الرباعي وما يوازنه وهي الثلاثي المجرد كيضرب او المزيد فيه كيستخرج او الرباعي المزيد فيه كيتدحرج ويتجلبب

والثالث اي الاشلة الثلثة في الفعل مثال الامر وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته الا ان تنزع

الزايد فيها اولها متحرك فتقول من يضع ضع اي صيغة الامر يوخذ من صيغة المضارع للفاعل المخاطب يعني اذا اردت صيغة الامر

تنزع او لا ان تنزع صيغة المضارع للفاعل المخاطب وهو اما ان يكون متحركا الاول او ساكن الاول فان كان متحركا الاول فصيغة الامر

هو ان صيغة المضارع بحيث لا تخالفها الا في نزع الزايد وهي التاء فتقول من تضع ضع بحذف التاء وانما لم

يذكر تسكين الاخر مع انه لازم وكان في المضارع متحرك الاخر فكان حقه ان يقول الا ان تنزع الزايد وتسكن الاخر لانه لم يكن الا في

الصيغتين لو تضرب متحرك الاخر وساكنه متوافقان في اصل الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولان الشغل الانحاء الى صيغة الامر من صيغة

المضارع اذا الكلمة انما تصاغ من حروف المصدر لصيغة باعتبار حروفها لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما عرضان على الصيغة وليسا من نفس الصيغة

وقد يكون اخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف على الله انما لم يذكره هنا قوله الا ان تنزع الزايد لا اقرار وقد ذكر خلاف الكوفيين فيه فانه

لم يذكر محل الخلاف فيه فكان نزع الزايد باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة والسكون وان كان اول المضارع ساكنا فلا يمكن

صيغة الامر عنه لان لا يبتدأ بالساكن فلا بد من زيادة همزة وصل كما في ضرب تضرب كما قال وان سكن زيدت لئلا يبتدأ بالساكن همزة وصل

فتقول في تضرب اضرب قوله همزة وصل مفعول الزيدت وانما سقط قوله لئلا يبتدأ بالساكن لان علة الاصل الزيادة فقد يتبعها الكلمة

لحقها الاصل في تكرم تكرم فعلى هذا اخرج اكرم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان تكرم مضارع للفاعل المخاطب وبعد الزايد ساكن فكان

حقه ان يزاد همزة وصل لكن زيد همزة قطع في نحو اكرم فاجاب بان تكرم في الاصل متحرك الاول لان اصله تؤكرم كتدحرج فعلى هذا

٣٥ اكرم خارج على المحل بما اقام مقامه كتدحرج من تدحرج وهو موقوف عند اصحابنا والكوفيون على انه مجزوم واصله اللام داخلا
على المضارع المخاطب كما في امر غير المخاطب ثم حذف اللام للكثرة ثم حرف المضارعة للهرب من الالتباس وقد استعمل الاصل
من قرء فبذلك فلتفرحوا اختلف البصريون والكوفيون في فعل امر المخاطب فذهب البصريون الى انه مبني على السكون و
ذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل ان يكون مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون
وانما اعرب من الافعال ما شابه الاسم في الحركات والسكنات وفي وقوعه موقعه وفعل الامر لا يشابه الاسم في الحركات والسكنات
ولا يقع موقعه اذ يضرب يقع موقع ضارب في قولنا زيد يضرب ولا يقع فعل الامر في هذا الموقع فبني على السكون على ما هو اصل
الافعال وحجة اخرى انا اجمعنا على ان نزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام انزل واترك فلو لم يكن فعل الامر مبنيا لما بني ما قام مقامه
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم واصل افعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغائب وهو ليفعل زيد فانه مجزوم باللام وهم
معنى قولنا كما في امر غير المخاطب وجعله مقيسا عليه لانه متفق عليه بين الفريقين كما جاء في القراءة المنقولة عن الرسول عليه السلام
هو فبذلك فلتفرحوا بالتاء وكان القياس فافرحوا ثم حذف اللام لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة
التاء هربا من الالتباس فانه لو بقي وقيل تفعل لالتبس بالفعل المضارع حين ما هو فاعله واحتج الكوفيون ايضا على ان
الامر القياس على النهي ايضا نحو قولك لا تفعل فانه معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فيكون امر
المخاطب ايضا معربا مجزوما كالنهي هذا تقرير حجة الكوفيين والاول ضعيف لانه لو كان في حكم امر الغائب
لكان يجب ان لا يحذف اللام منه كما لا يحذف اللام من امر الغائب فقولهم انما حذفت في المخاطب لكثرة الاستعمال قلنا
لو كان كذلك لاختص بالحذف ما كثر استعماله دون ما يقل نحو احرنجم واغلوط كما حذفت النون في لم يكن وقيل
بالكثرة الاستعمال ولم يحذف في لم يصن ولم يطن لانهما لم يكثرا في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى اللام
الامر فيقتضي كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى حرف والاسم اذا تضمن لمعنى كما في اين ونظائره فكذلك الفعل المضارع اذا تضمن معنى اللام
والثاني ايضا ضعيف لان فعل النهي انما كان معربا لوجود حرف المضارعة فيه وبه شابه الاسم وكان معربا بخلاف امر المخاطب
فانه لم يوجد فيه حرف المضارعة فلم يوجد فيه شبه الاسم فافترقا ولكل من الطرفين احتجاجات لا نطيل الكلام بذكرها
وانما ذكرنا هذا القدر تنبيها على منشأهم في الاختلاف في هذه المسألة وقد علم ان بعض الافعال لزم طريقة واحدة
وسمي الجامد يعني ان اصل الافعال ان يكون لها تصرف بان يجيء منها اسم الفاعل واسم المفعول وبان يكون ماضيا ومضارعا

واما

٣٦ وامرا ونحوها وهذا هو الكثير الشايع وقد يعرض لبعض الافعال ان لا يكون له هذا التصرف ويسمى الجامد اي يسمى
غير المتصرف بالجامد لانه لما كان للانشاء لزم طريقة واحدة لان التصرف بحسب الدلالة على الزمان والانشاء لما
لم يكن له دلالة على الزمان لم يعرض له تصرف فمنها اي من الجامد فعلا المدح والذم نحو نعم وبئس والاصل فيهما فعل بكسر
العين انما قال والاصل فيهما فعل لان هذه الصيغ لما لم يكن من صيغ الافعال ولكونهما للانشاء لم يكن لهما دلالة على الزمان
فكان تعلق فعليتهما مشكلا من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فوجه هذا الاشكال بان فعليتهما باعتبار اصلهما وهو ان اصل نعم
وبئس نعم وبئس على وزن حمد فصيغتهما صيغة الافعال فلما لم يكن للانشاء والاصل كان له دلالة على الازمنة باعتبار الوضع
تحقق فعليتهما باعتبار المعنى وهو الدلالة على الزمان باعتبار اصل الوضع ومن حيث اللفظ بكونهما على صيغة الافعال و
لفعليتهما دلالة اخرى مثل لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما على المرفوع بعدها ولحوق الضماير في بعض اللغات كما
حكي نعما ونعموا وفيهما اي في نعم وبئس لغات كسر العين مع فتح الفاء بوزن علم وكسرهما اي كسر الفاء والعين وسكونها اي
سكون العين مع فتح الفاء وكسرها فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى فهي على الاصل واما كسر الفاء والعين فلاتباع الفاء العين
وطلب الخفة بحركتين متساويتين طلبا للتخفيف بسكون العين اما الاول وهو مفتوح الفاء فسكن عينه كما في كتف
في كتف وكذا الثاني وهو مكسور الفاء والعين سكن عينها للتخفيف كابل في ابل وكذا كل فعل او اسم على فعل ثانيه حرف
حلق اما الفعل فنحو شهد يجوز فيه اللغات الاربع وكذا الاسم بوزن فعل كفخذ يجري فيه ايضا اللغات الاربع وانما اختص بان
يكون ثانيه حرف حلق لان حرف الحلق ثقيل وكان طلب التخفيف فيه اولى من غيره ومنه اي ومن الجامد ليس ومن جملة
الافعال الجامدة في ان ليس فعل او حرف فذهب بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور وقيل انه حرف واستدل على فعليته باتصال
الضماير المرفوعة البارزة بها كلست ولستما ولستم وباتصال التاء التأنيث الساكنة بها كليست واستدل على حرفيتها بانها
لا تتصرف والاصل في الافعال التصرف وبان الفعل يدل على الحدث والزمان وهذا لا يدل على الحدث والزمان وبانها لو كانت فعلا
لكان ماضيا لان اوزانها اوزان الماضي وليس بمعناه بالاتفاق الجمهور على انه لنفي الحال لا لنفي الماضي والجواب عن الاول ان عدم التصرف
بعروض الانشاء المانع للتصرف فيه وعن الثاني بان الفعل قد يتجرد عن الزمان بسبب الانشاء وهذا كذلك ويدل على النفي وهو حدث وعن الثالث
انه ماض باعتبار الاصل وعروض دلالته على الحال لا ينافي فعليته باعتبار الاصل وهو مسكن من ليس والحمل الجمود على لفظه
على لفظ ما ليس بفعل كليت ولهذا لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست لما لم يكن ليس على وزن الافعال الماضية فقد ان اصله ليس

ليس كعلم ثم يمكن العين فيكون هو على وزن الافعال باعتبار الاصل ثم ما ذكره بعيد جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
لو كان فعل المعتل العين لم يخل اما ان يعل على قياس الافعال او لا يعل وانتفاء الثاني يدل على انتفاء المقدم اما الملازمة فلان
واما انتفاء التالي فلانه لو لم يعل لكان خفيفا ان يقال ليس بكسر الباء كهيبين وان اعل كان خفيفا ان يقلب العين الفا لان حرف العلة متحرك
وما قبلها مفتوح وكان القياس لا يكاد يطلق الثاني فيها اشبه فعل شيئا جاء بمنع الملازمة وهو ان هذا لازم من لوازم الافعال المنقول فلا
نسلم انه لو كان فعل لزم الاعلال على ذلك الوجه وعدم الاعلال بل هو من لوازم الفعل المنقول فلذلك قال ولم يجعل مجرده على لفظ
صيد ولا هاب اعلالا كان جامدا لم يلزم ان لا يبنى كصيد او يعل كهاب بل ورد على لفظ ما ليس بفعل كليت تحقيقا لجموده وعدم تصرفه قد
هذا المعنى بقوله ولذا اي ولجموده لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في ليس بكسر اللام فلما فهم دل على ان ليس على قياس الافعال المنقول فيه
بل هو لجموده ورد على صيغة الحروف كليت ومنه اي ومن الجامد عسى والطمع ومنه اي ومن الجامد صيغتا التعجب وهما ما افعله
وافعل به ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد مما ليس بمعنى افعل وافعال خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض
الماضي فيها في مباحثه في باب العوامل وقياسه الحروف الضمائر ومر كيسه وعسى ونحوها وعسى ونظائرها فاما جموده فلانه لانشاء
ملعل لا نشاء الطمع في معنى الرجاء والطمع والمراد بالتعجب ما وضع لانشاء التعجب ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد لانه لا
يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو اما ان يكون رباعيا مجردا او ثلاثيا ورباعيا مزيدا فيهما اما الرباعي المجرد فظاهر لان اخذ
بناء افعل لا يمكن منه الا بحذف بعض حروف الاصول وهو ممتنع اما في غيره فلانه اما ان يحذف الزيادة او لا يحذف فان
لم يحذف لم يكن بناء صيغتي التعجب منه وان حذف اختل المعنى اذ لو بني من استخرج وحذف زوائده لقيل ما اخرجه ويشتبه
بالتعجب من خرج وقوله مما ليس بمعنى افعل وافعال ذكر النحو يوزن بدل هذا مما ليس بلون ولا عيب والمصنف عدل عنه
الى هذه العبارة اي لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد الذي ليس معنى فعله اصلا ان يعبر عنه بافعل وافعال فيخرج عنه الالوان
والعيوب لان افعل وافعال بالتشديد فيهما اصل افعال الالوان والعيوب قال صاحب الصحاح انما صحت الواو في عور
لصحتها في اصله وهو اعور ثم حذف الزوائد فبقي عور يدل على ان ذلك اصله مجيء اخواته على هذا اسود يسود واحمر
يحمر ولا يقال في الالوان غير ذلك وكذلك في باب العيوب اعرج واعمى في عرج وعمي وان لم يسمع هذا الكلام وكن منه
احمر واحمار وابيض وابياض وابلق وابلاق واصفر واصفار وازرق وازراق من الازرق وهو الابيض واسود واسواد
واشهب واشهاب واكمت واكمات وكذا في العيوب كاعرج واعور واحور ونظائرها وانما عدل المصنف عن عبارة القوم

يعني لو كان ليس ... الافعال لكان ... الضمير ... بكسر ... حتى ... م

كلم

لانهم قالوا في تعليله انما لم يبنيا من الالوان والعيوب لانهما لا يقبلان الزيادة والنقصان فكانا بمنزلة اعضاء الشخص
الثابتة كاليد والرجل فكما لا يبنى من الاعضاء لكونها امورا مستقرة ثابتة لم يبن مما شابهها هكذا قالوا ولم يرتض المصنف
هذا التعليل اذ الالوان قابلة للزيادة والنقصان فان السواد والبياض وغيرهما من الالوان قابلة للشدة والضعف وكذلك قالوا
هذا اشد بياضا من ذلك ويدل على قبولها للشدة والضعف حيث يستعمل فيه التفضيل وان كان يتوصل اليه بنحو اشد
وابلغ ونظائرهما واختار هذه العبارة لان اصل الالوان والعيوب ان يكون على صيغة افعل وافعال بالتشديد فيهما كما ذكرنا
امثلتهما وهذه الصيغة ليست بثلاثي مجرد فلا يمكن بناء الصيغتين من نحو احمر واحمار الا بعد حذف شيء من الاصول
وهو ممتنع فان قلت فعلى هذا يكفي قوله ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد فان نحو افعل وافعال ليس من الثلاثي المجرد فكان مستغنيا
عن قوله مما ليس بمعنى افعل وافعال قلت انما كان يستغنى عنه لو قال مما ليس على صيغة افعل وافعال ولم يذكره كذلك بل قال مما ليس
بمعنى افعل وافعال فقد يكون ثلاثيا مجردا وهو بمعنى افعل وافعال لا على صيغتهما وغرضه ان غالب صيغة الالوان والعيوب مما هو بمعنى
افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد واكتفى بالاول لكان ظاهرا انه يبنيان من نحو عرج وعمي وعور لانها ثلاثية مجردة فذكر
ان لا يبنيان من الثلاثي المجرد اذا لم يكن بمعنى افعل وافعال فان عور وان كان ثلاثيا كان بمعنى اعور وافعال فلو لم يذكر
هذا القيد لكان ينبغي ان يصح بناء التعجب من نحو عرج واجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض لانهما اصل
الالوان وانشدوا اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وانشدوا ايضا جارية في
درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وجاء في شعر المتنبي ايضا لانت اسود في عيني من الظلم وقالوا المحال
منهما افعل التفضيل جاء بناء صيغتي التعجب ايضا لانهما متماثلان واما الاستشهاد فضعيف لانه من ضرورة
الشعر لانه في غير الكلام فيكون نادرا وانا نحو لهم انهما اصلا الالوان والعيوب ممنوع وبعد تسليمه فدليل المنع على
ما ذكرنا قائم فيهما وان كانا من اصول الالوان ويتوصل في ما وراءه بنحو اشد وابلغ نحو ما اشد دحرجته و
ابلغ سواده يعني انه قد يراد التعجب من الرباعي والمزيد فيه ثلاثيا او رباعيا فان معنى التعجب لا يكون مما
لم يكن لها صيغة لم يمكن التعبير عن التعجب في هذه الامور فقال ان التعبير عن التعجب لا يتعين ان يكون باحدى
هاتين الصيغتين بل قد يتوصل بفعل يصح منه بناء الصيغتين من نحو الشدة والقوة والكثرة والزيادة فيقال ما اشد
دحرجته واستخراجه وعماه او ما اقوى او ما ازيد او ما ابلغ ونظائرها وقد تقدم اعطاه وما اولاه هذا جواب

 من سؤال مقدر وهو ان ما اعطاه لم يجئ من فعل ثلاثي بل من فعل اعطى يعطي وكذا ما اولاه لانه من اولى يولي فكيف بنيا
من غير الثلاثي المجرد فاجاب عنه بتجويزهما فان قلت ذكر ان افعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرد فاذا
لم يمكن فكيف يجيء على الشذوذ قلت قد ذكر من قبل ان غير الثلاثي اما ان يحذف منه الزوائد او لا يحذف فلما
يحذف واذا حذف امكن بناء الصيغة عليه لكنه لم يقبل الالتباس لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس على الشذوذ
ويكون للفاعل دون المفعول الا ما شذ نحو ما اشغله وما امقته اي الاصل ان يبنيا بمعنى الفاعل لانه لو جوز بمعنى المفعول
لالتبس في نحو ما اضربه فان المراد ما اشد ضربه وبيان اوضاربيته فبني من الفاعل لانه الاصل والا نحو
هذا افعل جاء على الشذوذ نحو ما اشغله وما امقته من مقت الشيء بالكسر اي ابغضته وجاء للمفعول ومعنى ما
افعله شيء جعله فاعلا افعل به او الفعل مسند الى ضميره ثم شرع في اعراب الصيغتين فقال ما افعله اصله شيء افعله يعني
ان ما نكرة بمعنى الشيء وافعل فيه ضمير فاعله يرجع الى شيء وهو معنى له والفعل مسند الى ضمير ما وقيل ان ما موصولة
وافعله صلته والموصول مع صلته مبتداء والخبر محذوف اي الذي افعله حاصل وقيل اصلها الاستفهامية اي اي شيء
احسن زيدا اي جعله حسنا وهذه الوجوه باعتبار الاصل يعني ان اصلها في الاعراب هذا لا ان هذا المعنى مراد
الان لان معناه انشاء التعجب وما قد ثبت الاصل جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فلا يكون بمعنى الانشاء
وقال افعل به اي يقدر هذا الاصل لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب وهذا الحكم مطرد وهو ان الشيء اذا انتقل من حال
الى حال كان اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه ومعنى افعل به صار ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا نحو
في الفعل واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديره او احسن فيه ان يكون المعنى صفة وبالفعل على زيادة الباء او صيرورة ذا كذا على
التعدية ثم شرع في معنى افعل به واعرابه باعتبار الاصل وقال معنى افعل به صار ذا كذا او هذا المجرور مرفوع من حيث المعنى
على انه فاعل نحو كفى بالله شهيدا فلا ضمير في الفعل حينئذ لان التقدير احسن به احسن زيد لكن لفظه على الامر والمعنى
على الخبر وهذا الاصل ايضا تقديري لان معناه احسن زيد بمعنى صار ذا حسن كما يجيء نحو اجرب فلان اي ذا جرب وكما يجيء
على حاله نحو رحمه الله اللفظ خبر والمعنى انشاء مبني للدعاء اي اللهم ارحمه وانما قدر هذا الاصل المخبوء ابدا كما ذكرنا ان ما افعله ثم ذكر للمراد
الامر لا البلغان يبقى الامر بحاله فاحسن ماخوذ من احسن الشيء او جعله حسنا او وصفه بالحسن فمعنا احسن اجعله حسنا او صفه
بالحسن والباء زائدة لان احسن الشيء يتعدى بنفسه فكان حقه احسنه لا احسن به وجوز ان يكون ماخوذا من احسن

 الشيء اي صار ذا حسن فمعنى احسن صار ذا حسن فجيء بالباء للتعدية اي صيره ذا حسن فعلى الوجهين صيغة الامر
باقية على حالها ونقل الامر الى انشاء التعجب وانما كان هذا الوجه اولى لان الوجه الاول وهو قولهم معنى
افعل صار ذا كذا يحتاج فيه الى تمحلات احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر والثاني ادخال الباء على الفاعل
الثالث تجريد صيغة امر المخاطب عن استتار الضمير فيه والرابع التمحل لنقل هذا الوجه من صيغة الامر الى الخبر ثم كلموا ان الصيغة المنقولة
اليها غير مرادة ايضا فينقل من الخبر ايضا الى الانشاء وهذا التطويل بلا مساعدة واما هذا الوجه الذي اختاره المصنف فسالم عن
التمحلات الاربع لبقاء صيغة الامر بحاله وعدم ادخال الباء على الفاعل والقاء الضمير المستتر في فعل الامر
فلو ساعد في جعل الامر بمعنى الانشاء دون ان يجعل بمعنى الخبر ثم ينقل الى الانشاء فلذلك كان احسن والبواقي جرى مجرى المثل ولا
يتغير عن لفظ الوحدة ولهذا لم يتصرف في جملة التعجب بتقديم ولا تاخير وفصلها هذا جواب عن توهم سؤال وهو ان الامر بحسب
غائبا فوجب ان هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء وهذا لا يقتضي ان لا يتغير بحسب المخاطب فان صيغ الانشاء ان قد
يتغير بحسب المخاطب نحو بعت بعنا بعتم مع انها للانشاء ونظائره كثيرة فاجاب بان هذا الكلام جرى مجرى المثل وحق الامثال
ان لا يتغير بل يحكى على مورده الاصلي ولهذا اي ولكونه جاريا مجرى المثل لم يتغير جملة التعجب عن هذا الوضع فلم يتصرف
فيها بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي لا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ثم استثنى ما جاء من الفصل بالظرف
في نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا فصل بين ما احسن وان يفعل بالظرف لان الظرف قد يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها كما جاز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ونظائره من الاتساعات وقال وقد اجيز الفصل بالظرف
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ان يفعل كذا وجاز ما كان احسن زيدا لدلالته على المضي هذا شبه ايراد وهو ان
كان وقع فصلا بين ما احسن وهو ليس بظرف فاجاب بانه جوز ذلك لانه على المضي وكان التقدير ما احسن زيدا في الزمان الماضي
فهو على التحقيق بمعنى الظرف لان كان بمنزلة قولك في الزمان الماضي فقد رجع الى معنى الظرف تقديره او انما احسن ما كان
احسن زيدا لم يجز ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها لان فعل التعجب لم يكن في الاصل دالا على زمان معين كما دل الفعل
او المستقبل فاصبح وامسى مقيدا بالدلالة على الزمان المبين فلم يطابق كما طابق كان معنى المضي الذي دل عليه الاصل في التعجب
والعلامات الحرف فالتنوين من علاماته اي علامات الفعل والاسم لما كان امتياز الحرف عن الفعل والاسم بشيء عدمي
وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز ان يكون علامته ايضا باعتبار فهو عدمي وهو النوع علامة الاسم والفعل ثم انه

٥١ اي ان الثاني ما يجري منها التاليف اما على وجه الاسناد وهو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع
ويسمى كلاما وجملة اما ذكر مفردات الكلمة فان فيما اتفق بين الكلمة التاليف اما اسنادي او غير اسنادي اما الاسنادي فهو
تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع فايدة يحسن السكوت عليه ويسمى هذا التاليف كلاما وجملة وقوله او ما يجري مجراهما اشارة
بان التاليف الكلامي من كلمتين فقط كزيد قائم وقد يتالف من مفرد وجملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قائم فان
التركيب هنا اكثر من كلمتين لكن الجملة واقعة الى المفرد اي زيد محكوم عليه فهذه الجملة فهو في حكم المفرد اذ الاسناد انما
هو بين كلمتين في التقدير واما ما يتعلق بالمحكوم فخارج عن الاسناد بل هو متعلق المسند فالاسناد لم يكن الا بين المفردين
في الحقيقة وبهذا ان يعلم ان التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين وقد يكون بين ملفوظة ومقدرة نحو قم وانوي
بقوم مقام الملفوظ لم يكن الا احدى الكلمتين واما الكلمة الاخرى فضمير مستتر بالحال يجري الكلمتين لما لم يكن ملفوظا كانوي
بقوم لكن كان الاولى حينئذ ان يعبد كلمتين بالقصد بحيث حتى يكون غير القسم عنها المراد الا ان ظاهر لفظ الكلمتين انهما
من الصريحين ومثلها فيكون المطلق فيها للقيد لصحة اطلاق الكلمتين على الضمير على الجملة وكان الاظهر ان مقيدا الا فادة بان يحسن
السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدي كغلام زيد وزيد القاصر على الصفة وكلا على الخبر ولما انما اطلق لان حصر هذا القسم الاخبار الا انه
ليحمل على الجملة وكلها تقيد ما يحسن السكوت عليه كانه اكتفى بالامثلة المذكورة للجملة نحو ادنى حرف خلقة نحو خرج زيد واسمية نحو زيد قائم
او زيد ابوه قائم وشرطية نحو ان تكرمني اكرمك وان كان زيد يكتب فهو يحرك يده فهو مركب او ظرفية نحو في الدار او عند
زيد بمعنى حصل فاعلان تنوع في تقسيم الجملة الاربع المذكورة او حصر الجملة في الاربع اي الجملة لما ان يكون في اولها ظرف او ما يقوم
مقامه او لا والاولى تسمى الظرفية والثانية اما ان يكون في اولها ادلة شرط او لا والاولى تسمى الشرطية والثانية اما ان يجب تقدم
المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه او لا والاولى تسمى الفعلية كقام زيد وضربت والامر او قائم الزيدان على مذهب الصوفي والثانية
الاسمية نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وزيد قام وزيد في الدار وقيل ان تكرمه يكرمك وانما تكلم في الفعلية
في الكتاب على الاسمية لان الاصل في الاسناد الفعل والاصل في المسند اليه الفاعل وانما قدم الاسمية على الشرطية لان
اصل الجملة ان يكتفى فيها بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك واما الشرطية فلا يكتفى فيها بها بل يحتاج الى الجملتين وقد يكون جزاء
اسمية او فعلية فتقدم معرفة الاسمية والفعلية عليها اولى لوجوب تقدم الجزء على الكل وانما قدم الشرطية على الظرفية لان الشرطية نحو مورد
الجملة فيها لفظا واما الظرفية فيحتاج الى تقدير والظرف قد يكون في تقدير المفرد عند بعضهم فيكون الجملة في الشرطية اظهر فلذا قدم على الظرفية هذا

وجه

وجه ترتيب الجمل على ما ذكره في الكتاب وذكر في الاسمية مثالين احدهما ان يكون الخبر مفردا والاخر ان يكون ٥٢
جملة وذكر في الشرطية ايضا مثالين تنبيها على ان الشرطية قد تركب على جملتين نحو ان تكرمني اكرمك وقد تركب من شرطيتين
كقوله ان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده وهذه شرطية وهي المقدم والتالي جملة اخرى شرطية وهو قوله فهو يحرك يده
بكتب وانما لم يذكر المركب من جملة مقدمها والمتصلة نالبا والعكس لانه لما ذكر الجملتين والمتصلتين كان معرفة المركب منهما اولى
وذكر في الظرفية ايضا مثالين احدهما ان يكون الظرف ملفوظا فيه نحو ما في الدار زيد والاخر ان يكون في مقدرا فيه نحو
امام الملك زيد وهذا التمثيل اولى من قول الجمهور في التمثيل للظرفية زيد في الدار لانه متردد بين كون الخبر مفردا او جملة
للاختلاف في تقدير متعلق الظرف واما الظرف في المثالين المذكورين في الكتاب فيتعين كونه مقدرا بالجملة لانه وقع
صلة للموصول في قوله او قد الملك زيد بيده ايضا ما قدام الملك زيد ليقع الظرف ايضا صلة ويتعين تقديره بالجملة
وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو غلام زيد على الاضافة او زيد العارف على الوصف وما اشبه ذلك اي من المركب
التقييدي ولا يسمى كلاما ولا جملة هذا ظاهر لكن في لفظ الاضافة اذ كان حصر ان يقول اما ان لا يكون على وجه الاسناد
او يكون على وجه الاسناد لكن معناه لا الاول وهو قد ذكر لا بلفظه وقد يكون دون اما او لكن قد ذكر القسم الاخير
في هذه الحروف العاطفة وهي ادنى اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها فلو ان قوله فاما ان يكون
نصب فاعرف ومنها غنى من تمهيد والاخطار ختي والحد في علو التقسيمات وتقسيم فلعله حمل قوله وقد يكون عوضا عن
التكرير وان لم يكن عوضا التكرير ومنعما التركيب وجرا كما تاتي في البقية واغنا النحوي بمعانيه هنيئة لان يفيد الكلمة
التركيب على تفاوتها بحسب المواقع وحاصله يرجع الى انها اختلاف اعراض كلمة لاختلاف اشياء معهودة فليرجع عن
صورة الاختلاف وهو الاعراب وما قبل الاختلاف وهو المعرب وما به الاختلاف وهو العامل وما لاجله الاختلاف وهو
المقتضي يعني ان الكلمة اذا ركبت تعرض لها هيئات لازمة من الاختلاف الحادثة بالحركات والحروف وهذه الهيئات لازمة
بعد التركيب لانه سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او تقديرا وحاصلها او حاصل الهيئات يرجع الى اختلاف اواخر الكلم
لاختلاف اشياء معهودة وهي المعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويحتمل ان يريد بالاشياء المعهودة
العوامل كما في المفصل وهذا اولى لان تخصيص العوامل بالذكر اقرب من الاولى لان احدهما السببية والاخر للعلة وهما مشتغلان
ولفظ الاشياء المعهودة اظهر في العوامل من المعاني المتحصلة المقدرة فعلى كل تقدير ان يعلم عدم النبيل على الماهية ان علمنا

٥٣ على العوامل او على الفاعلية ان جعلنا الاشياء على المعاني المقتضية فان قلت العامل في قولنا يقتضي ان يكون هذا نائبا
عن الكلام السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت لو ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا في طلب البحث عن العلل الاربع
تكميلا وقد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول وقوله في الاول حيث انا اشارة الى الصورة والكلم اشارة الى المادة والمواضع
ايضا الى المادة اذ المراد بالمواضع الموضوعات للمنصوبات والمجرورات وقوله على تفاوتها او على تفاوت الكل وصيانها
بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع من الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية ثم لما كان لكل ما يوجد من المركبات
علل اربع من الفاعلية والمادية والصورية والغائية بين ان الاختلاف ايضا له علل اربع اما الصورية فهو الاعراب
اما المادية فهي المعرب اذ يقع فيه الاختلاف واما الفاعلية على التشبيه فالعامل واما الغائية فلما في المقتضية وهو نحو
واما السوق الى الاربعة بعون الله مبنية في اربعة اقسام وطريق … لاقسام لما كان اعتناء النحوي واهتمامه بعلية
الصبية وهي الاعراب كان تعريفه بصورة الاختلاف وهو الواجب تقديما لما الى الغائية عليه ثم لما كانت الصبية لا تقوم بنفسها بل يحتاج الى محل
ماذ … ها جعل العلة المادية وهو المعرب تاليا للقسم الاول المقوم الصورة بالمادة وانما قدم الفاعلية وهي العامل على الغائية
هي المقتضي لان كانت الغائية متقدمة في الذهن على الفاعلية لكنها في الوجود متاخرة فاعتبر ثانيا الوجود وقدم الفاعلية
الغائية وانما ذكرنا هذا البحث وان كان خارجا عن الصناعة لانه قد يقع في لفظ الكتاب … على القسم الاول في الاعراب وهو
في الاسم الرفع والنصب والجر ويكون لفظا او تقديرا او لفظا وتقديرا بالحركة او بحرف او المعرب قد يكون اعرابه لفظيا في الرفع والنصب
والجر بالحركة … وقد يكون تقديريا في جميع احوال الثلث بالحركة كعصا وقد يكون لفظيا بالحرف في جميع احواله كالاسماء الستة وقد
يكون تقديريا في الثلث بالحرف كما في الحوا القوم وقد يكون لفظيا وتقديريا بالحركة كقاضي فان نصبه لفظي ورفعه وجره
تقديريان او لفظا وتقديريا بالحرف كمسلمي فان رفعه بالواو تقديري ونصبه وجره بالياء لفظي فالحاصل ان الاعراب
قد يكون لفظيا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحرف وقد يكون تقديريا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحرف وقد يكون لفظيا في بعضها
وتقديريا في بعضها اما بالحركة واما بالحرف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا او تقديرا اشارة الى الاربعة لان التقدير بالحركة او بحرف وكذا اللفظ
لفظا وتقديرا اشارة الى الاثنين الاخيرين لقوله بعد لا ايضا بالحركة او بحرف فاعرابه لفظا بالحركة فيما اخره صحيح او ما يجري مجراه وهذا شروع في
الستة المذكورة الاول الاعراب لفظا في جميع احواله بالحركة وهو ما اخره حرف صحيح كرجل او ما يجري مجراه … لان اخره واو او ياء ساكنا
ما قبلها كدلو وظبي وهو ملحق بالصحيح في كون اعرابه لفظيا بالحركة ثم ان كان منصرفا غير ملحق بالواو والنون للجمع فالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة

جرا

٥٣ جرا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والا فالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة نصبا او جرا نحو هؤلاء احمد ورايت احمد و
مررت باحمد وجاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما اختص هذا القسم المذكور وهو
ما اعرابه لفظا بالحركة … هذا البسط لما ان تنبّه جملة كاملة الثلث ولا تنبه بان جعل نصبه على جره او جره على نصبه فان الثالث على
قد يكون منصرفا او يكون غير ملحق بالواو والنون والياء للجمع فهذا انتهى كما ذا الثلاث فان زيدا منصرف ولم يلحق به الواو والنون
لو كان الثالث كما ذكرنا في قوله والا او وان لم يكن منصرفا غير ملحق بالواو والنون للجمع وانتفاء هذا المركب انما يكون بانتفاء
وهو غير المنصرف او بانتفاء غير الملحق به او لكونه ملحقا به كمسلمات … ذكر القسمين وقد يكون بانتفاء الجمع بان يكون
غير منصرف في الاصل ثم الحق به الواو والنون كزيدان وحكمه حكم مسلمان … مثال هذا فغير المنصرف اعرب
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وحمل الجر على الفتحة والملحق به كمسلمات اعرب بالضمة رفعا والكسرة جرا وحمل النصب
فيه على الجر كما بينا وقوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل علة لكون اعراب جمع المؤنث غير تام ويحتمل ان يكون علة
ايضا لكون اعراب غير المنصرف ايضا غير تام اما الاول فلان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم على ما … المذكر
لئلا يلزم الترجيح من الاعراب فاجرى الفرع وهو جمع المؤنث في كونه معربا بوجهين ايضا على وتيرة الاصل وان كان الاصل
معربا بالحرف واما الثاني وهو كونه علة لاعراب غير المنصرف بالوجهين فتقريره ان غير المنصرف فرع الفعل لشابهه له لما … كرر
والفعل وهو الاصل الشبيه لم يكن فيه الكسر فاجرى الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل فقطع الكسر عنه وقد
يحتمل تقريبه من وجه اخر وهو ان يقال غير المنصرف فرع اذ الاصل في الاسم الانصراف وبعض الاسماء المنصرف فيه
لم العلامات الثلث كجمع المذكر السالم والمؤنث السالم والمثنى فلم يعرب غير المنصرف بالحركات الثلث اجراء للفرع على وتيرة
الاصل في كونه غير تام العلامات وانما حمل النصب على الجر في جمع المؤنث ليكون على وتيرة الاصل ايضا وهو جمع
المذكر السالم اذ قد حمل النصب فيه على الجر لان بين النصب والجر مواخاة ليس بينه وبين الرفع لانهما فضلتان في
الكلام … لان لفظهما … كان كنتني اكما في المضمر نحو رايتك ومررت بك واما غير المنصرف فقد حمل فيه الجر على
النصب للمواخاة المذكورة وتمام تقريره في باب غير المنصرف واعرابه تقديرا بالحركة فيما اخره الف مقصورة نحو عصا او
اضيف الى ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو غلامي ورجالي على راي والاعرف انه مبني وبعضه … مسلمي وفي حلي
بالاعراب هذا قسم اخر للمعرب بالحركة لكنه تقديري وهو ما اخره الف مقصورة سواء كانت الفا ثابتة كحبلى

٥٥ او منقلبة كعصا الا ان الفها لا يقبل الحركة وكذا ما اضيف الى ياء المتكلم سواء كان مفردا كغلامي او جمعا موصوفا بالياء [illegible]
نحو كذا كمسلمات اذا اضيف الى ياء المتكلم فيقال مسلماتي فان اعرابه ايضا بالحركة تقديرا فاحترز عن جمع المذكر السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم بقوله جميعا اعرابه بحركة وانما كان المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء فيه وهو عدم
المشابهة بالاصل وبعضهم على انه مبني ومستندهم اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساب البناء من المضاف اليه وهو مبني والوجهان
ضعيفان اما الاول فلان جميع ما هو معرب تقديرا كعصا ونحوه يبطل المشابهة وعدم ظهور الاعراب لا يوجب البناء واما الثاني فلان
الاضافة الى المضمر لو كانت توجب البناء لبني المبني اذا اضيف الى ياء المتكلم ولبني الجمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم وهما معربان
بالحروف مسلماي [illegible] معرب بالالف حال الرفع وبالياء حال النصب والجر او قوله مسلمي بمعنى انه [illegible] الميم [illegible] بالفتح والكسر [illegible]
المثنى وجره ونصب جمع المذكر وجره واما رفع الجمع فلم يستدل به لان اعرابه غير ظاهر لانه بالواو وتقديرا فلا يمكن [illegible]
الالزام هنا ظاهر ولفظ اللفظ يشعر بان حجة البناء في المضاف الى ياء المتكلم وهو غير ظاهر سوى ما ذكرناه [illegible]
لعل مراده انه اشهر لا انه يرجح [illegible] والاعراف [illegible] مبني ولم يظهر [illegible] في المتلو والاكثرون على
انه مبني لكن فيه نظر اذ قال صاحب المغني وغيره وذهب قوم الى انه مبني فكون مذهب الاكثر [illegible]
اعرابه تقديرا باعتبار [illegible] جملة منقولة كانت او مفردا نحو تأبط شرا او قول اهل الحجاز من زيد [illegible]
بقول رأيت زيدا او نحو خمسة عشر علما [illegible] على الفتح يعني ان كل اسم كان معربا في الاصل
حكي ذلك الاعراب فاعرابه تقديري سواء كان في الاصل جملة ونقل الى العلم كتأبط شرا او كان مفردا كمن زيد [illegible]
من يقول رأيت زيدا اما تأبط شرا فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول تأبط
وهذه الجملة باعتبار الجملية لا اعراب لها اذا نقلت وجعلت علما [illegible] واحد [illegible] من زيد وهو اسم [illegible]
[illegible] كان [illegible] فكان [illegible] تأبط شرا [illegible] تأبط شرا [illegible]
[illegible] لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل وكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم يكن اعرابه لفظا التقدير اعرابه لفظي
كلمة واحدة لا يقاع [illegible] التقدير الاعراب لفظا وكذا زيدا في من زيدا فان نصبه للحكاية النصب [illegible] فلم يكن اعرابه
لفظا فجعل اعرابه تقديريا [illegible] من زيدا على الحكاية مستوفاة ان شاء الله تعالى وحده [illegible]
[illegible] الاسماء المبنية [illegible] اعراب تلك المبنيات محكيا واعراب هذه لا تقديريا [illegible]

[illegible]

٥٦ المبنيات لا يمكن تقدير الاعراب فيها لقيام علة البناء في الحال بخلاف الحكايات نحو تأبط شرا فانه [illegible]
لم يوجد علة البناء فيه وكان اعرابه لا زما وتعذر لفظا فحكى ان يقدر علة الاعراب وكذا من زيدا في من زيدا [illegible]
لا موجب للبناء فيه واعرابه اما لفظي او تقديري وتعذر اللفظي فتعين التقديري فلذلك [illegible] الاعراب
محكي اي وكان الاسم معربا في الاصل بخلاف المبني فان اعرابه محلي لامتناع كون الاعراب فيه لفظا وتقديرا
مع موجب البناء واما نحو خمسة عشر اذا جعل علما فقد [illegible] احدهما انه يعرب لفظا [illegible] خمسة عشر [illegible]
خمسة عشر لان علة البناء كان تضمن حرف العطف واستقر هذه العلة بجعله علما اذ الكلمتان امتزجتا [illegible] كلمة [illegible]
الثاني ان يكون [illegible] التقدير [illegible] الاعراب [illegible] موجب البناء لما ذكرناه [illegible] التقدير [illegible] كان مبنيا [illegible]
ينبغي ان يحكى البناء ايضا كما يحكى الاعراب في المنقولات وحكاية البناء [illegible] اعرابه لفظا وكان اعرابه تقديريا [illegible]
فلم يعتبر الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا وجاز في خمسة عشر [illegible] الحكاية وجواز الاعراب لفظا [illegible] الصوت [illegible]
لفظ الشفاء وموجب البناء فيهما الكوفي في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا [illegible] الحكاية [illegible] تأبط شرا [illegible]
لو اعرب لفظا العدول عن اعرابه الى اعراب فيضاف ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ويجوز العدول عن اعرابه الى اعراب اخر
يقولون [illegible] الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا [illegible] فيما اخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي [illegible]
القاضي بالفتح وقد جاء [illegible] بالفتح ايضا هذا هو القسم [illegible] من الاقسام [illegible] اعرب [illegible] لفظا [illegible]
وتقديرا في بعضها كالمنقوص وهو ما اخره ياء مكسور ما قبلها وانما جاء في الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء
واعرب لفظا في النصب نحو رأيت القاضي لخفة الفتحة على الياء فان قلت لو كانت الفتحة غير مستثقلة على الياء [illegible]
[illegible] الفتحة كما ذكر [illegible] الياء [illegible] استثقال الفتحة على الياء [illegible] الثلاث [illegible]
مفتوحة مع [illegible] المنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور [illegible] الثلاث [illegible]
بالفتحة [illegible] وانما مثل المنقوص المعرف باللام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظي والتقديري نحو جاءني
قاض ومررت بقاض ورأيت قاضيا لان الغرض ذكر سكون الياء في الرفع والجر وفي المعرف باللام [illegible] الياء [illegible]
لفظا [illegible] الياء لفظا [illegible] السكون مقدرا على الياء [illegible] بالياء [illegible]
قوله وقد جاء الاسكان [illegible] الاسكان ايضا في حال النصب [illegible] من احسن [illegible]

٥٧ الوردي وقوله ولو ان واثنا بالمد منذ ازله وداوي بالمعلوم حضرموت لفظ ولها وقوله كريهة ابن عمنا بها موالينا ان ينبشوا
بلبنا ما كان مدفونا وكما في المثل اعط القوس باريها ونظائرها ولما كان الاسكان كثيرا في الكلام قال المصنف ومحلها وقد
يقال وقد يجعل لذا ابنوحو التعليل واعرابه لفظا بحروف في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم وهي ابوه واخوه وحموها
وهنوه وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا في الاكثر هذا القسم من اقسام المعرب وهو ما اعرب لفظا في جميع احواله
بحروف وهو اسماء الاسماء الستة [illegible] لكونها مضافة الى غير ياء المتكلم احترز به عما اذا كانت مفردة فيجاء ولج فان اعرابها
بالحركات لفظا وعن قوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيفت الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فان اعرابه بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما مر
تعقل ابو وادا [illegible] بالاسماء الستة [illegible] بالامثلة المذكورة في الكتاب اذ فم بالكسر وانما قال حموها لان الاحماء
زوج المرأة فيكون مضافا الى النساء اذ حموها معناه قريب زوجها وانما قال في الاكثر لان اعرابها بالحروف على الوجه المذكور
وهو مذهب الاكثر ومنهم [illegible] كثيرة بين النحاة وقيل ان اخوتا احدها اعرابها بالحركات فيها على حالها الا في [illegible] كقول
الشاعر سوى ابكر الادنى فان محمدا على كل شيء يا ابن عم محمد اذ لم يقل سوى ابيك بل اعرابه بالحركة واللغة الثانية
جعلها بمنزلة المقصورة باعادة لاهبها قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم يقل وابا
ابيها وروى بعضهم المثل مكره اخاك لا بطل على هذه اللغة وانما اعربت بالحروف مع ان اصل الاعراب بالحركات ليكون توطئة
للتثنية والجمع لكونه في الاصول [illegible] يجري على منها حيز الفروع وكانها التتمة التثنية والجمع التكسير لتوقف معانيها
على الاضافة فاعربت بالحروف قياسا عليهما هكذا ذكره [illegible] بالوجوه وامثال ذلك وفي التثنية والجمع ما [illegible] اثنان وكلا
مضافا الى مضمر فانها بالالف رفعا والياء نصبا وجرا قوله في التثنية معطوف على قوله في الاسماء الستة اي هذا النوع ايضا معرب بالحروف
لفظا لكن لم يتم بها الحروف بل جعل النصب تبعا على الجر كما في الجمع المصحح قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان لفظه
اثنان ليس مثنى اذ ليس له مفرد يجمع باخواته ونون لكن لما كان معناه معنى المثنى ولفظه شبه لفظ المثنى الحق به في الاعراب بالحروف
وكلا [illegible] كلا المضاف بالمثنى لكون لفظه مفردا لكن معناه معنى المثنى اذ لا يوجد الا مثنى وقيد بقوله مضافا الى
مضمر لانه لو كان مضافا الى المظهر لكان اعرابه تقديرا في الاحوال الثلث تقول جاءني كلا غلاميك ورايت كلا
غلاميك ومررت بكلا غلاميك وفي الجمع المصحح ويلحق به اولو وعشرون واخواتها فانها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا اما كان
[illegible]
والمثنى والجموع

٥٨ فرعا الواحد فناسب ان يكون الفرع للفرع واما تعيين كل واحد بحرف فعلته مذكورة في الكتب
مشهورة وغرضنا من كتبه هذه الحواشي حل لفظ الكتاب فلذلك لا نطول في التعليلات وحمل في البسط ح
النصب على الجر فيهما لما ذكرنا من المواخاة بين النصب والجر واعرابه تقديرا بحرف في الجمع
المذكور اي الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت
بصالحي القوم هذا قسم آخر من اقسام الستة وهو ما اعرب تقديرا بحرف في احواله الثلث فان الجمع
في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكن الواو والياء سقطتا من اللفظ لملاقاة
الساكن بعدها وهو لام التعريف في القوم فالحرف الذي به الاعراب غير ملفوظ به فهو معرب
تقديرا بالحرف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء قوله ملاقيا
ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام التعريف والاسم الذي اوله همزة نحو جاءني صالحو ابنك وصل ح
ورأيت صالحي ابنك فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحو بلدك وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا
بها فحينئذ كان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه وكذا الاسماء الستة يعني لو ان الاسماء الستة اذا
لاقاها ساكن بعدها فهي ايضا معربة بالحروف تقديرا نحو هذا ابو البشر ورأيت ابا البشر ومررت
بابي البشر وكذا ما يحكى من التثنية فيمن يجوز منه قول من يقول دعني من تمرتان كان ما له [illegible]
تمرتان وقال آخر دعني من تمرتان فحكاه على لفظه فان اعرابه بياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا
حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان وقوله منه اي مما
يحكى من التثنية وانما قال فيمن يجوز لانهم ذكروا في الاستفهام عن النكرة بلفظ من لغتين
الفصيح حذف النكرة بعدها والحاق العلامة بمن كما اذا قال جاء رجل فيقول منو واذا قال رأيت
رجلا فيقول منا على ما سيأتي واللغة الضعيفة اعادة النكرة بان يقال من رجلا قياسا على حكاية
الاعلام في من زيدا وعلى هذه اللغة قول بعضهم أظنك قرشيا فقال لست بقرشيا وقول آخر عندي
تمرتان فقال دعني من تمرتان وتمام بحثه سيأتي بالخير ان شاء الله تعالى واعرابه لفظا وتقديرا
بحرف في التثنية اذا اضيفت ولاقاها ساكن بعدها نحو هذان ثوبا ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك
ورأيت ثوبي ابنك اي بكسر الياء فيهما وفي الجمع مضافا الى ياء المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورأيت مسلمي ومررت
بمسلمي فالياء في الرفع منقلبة عن الواو ومحلها فيها اي بخلاف الياء في النصب والجر هذا قسم آخر من الاقسام الستة

٥٩ وهو ما اعرب بالحرف لفظيا في بعض الاحوال وتقديريا في بعض كما مثل به فان قولك ثوبا ابيك
في الرفع اعرابه بالالف والالف ساقطة بالسكون بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف
النصب والجر فان اعرابهما بالبا والبا باقية لفظا فان كسرت للسكون بعدها فاعرابه بالبا لفظي
وهو ظاهر وقوله في الجمع مضافا الى يا المتكلم اللام في الجمع للعهد اى الجمع المصحح المذكور نحو
مسلمون فاذا اضيف الى يا المتكلم يجب قلب الواو يا وكسر ما قبل اليا فظاهر ان حال الرفع لا واو
فيه لفظا لانقلابها يا ولما في حال النصب والجر فاليا باقية لفظا لكنها مدغمة في يا المتكلم والادغام
لا يخرج اليا عن حقيقته وسكونه فاليا الساكنة التي هي الاعراب باقية لفظا واما وجوهه
اى وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع والنصب والجزم وانما اعرب المضارع لمشابهته
الاسم في الحركات والسكنات فان يضرب يوازن ضارب وللاشتراك في الدلالة على الحال او الاستقبال
ولوقوعه موقعه فلهذه المشابهات اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسما في الرفع والنصب
دون الجر بل ابدل عنه بالجزم لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة ولا مجال لهما في الفعل كما مر
والجزم يناسب الجر لان الجر اقل من الرفع والنصب والجزم عبارة عن عدم الحركة او الحرف والقلة تناسب
العدم وانما اعرب ايضا بوجوه ثلثة لكونه تام المشابهة بالاسما فاستحق الانواع الثلثة مثلها
فالرفع يكون بالضمة لفظا فيما كان آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب ثم شرع
في بيان موارد وجوه الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة وبالحرف اما الحركة فبالضم وهي اما لفظي او
تقديري اما اللفظي فيما يكون صحيحا كان آخره صحيحا اى ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع
بارز وهذا المجموع انما يصدق بان لا يلحق به كيضرب زيد او الحق به ضمير غير مرفوع كيضربه او ضمير جر
بان يلحق به ضمير مرفوع لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما اعرب بالضم لان اصل الاعراب ان يكون
بالحركات والاصل في المضارع ان لا يكون ملحقا به شيء فناسب ان يكون الاصل للاصل او تقديرا
عطف على قوله لفظا اى الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان آخره معتلا كذلك اى غير ملحق به الضمير
الموصوف نحو يغزو ويرمي ويخشى واحترز به عما اذا الحق به الضمير المذكور نحو يغزوان ويرميان
ويخشيان فان اعرابه لفظي لا تقديري كما سياتي مثل بثلثة امثلة للمعتل لان المعتل انما يكون
آخره واوا او يا او الفا وانما كان اعرابه تقديريا لان حرف العلة لا تقبل الحركة لفظا كما ذكر في الاعلال
اثر

هذا اسم جامع لاقسام الجواب عن العيب
مال اليا في غير نحو التصحيح كان
الفرق وان اعرابه على التصحيح
نقطع كما ذكر
كلامه

٦٠ وبحرف عطف على قوله بالضم اى الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واوه
او ياوه نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ من الاعراب
بالحركة لفظيا وتقديريا شرع في الاعراب بالحروف ولا يكون الا لفظيا لان الحرف الذي به الاعراب
هو النون في الافعال ولا يكون تقديريا وانما اعرب بالحرف اذا اتصل به الف الضمير او واو الضمير او
يا الضمير كما في الامثلة المذكورة فان اعرابها بالنون في حال الرفع ولذلك تسقط في النصب والجزم
كما سياتي واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير نحو
لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو يعني النصب قد يكون بالحركة لفظا وقد يكون بالحركة تقديرا اما اللفظي
فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير واحترز به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه وان كان بالفتحة
لكنه تقديري واحترز عما اذا اتصل به الضمير نحو لن يغزوا فان نصبه ليس بحركة بل بحذف النون واللام
في الضمير للعهد اى واو الضمير ويائه والفه كيفعلون وتفعلين ويفعلان ومثل بالصحيح وبالمعتل
باليا وبالواو فان قوله ما آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او معتلا بالواو
واليا وهذا الاعراب قياسي لانه بحركة لفظية وقد جاء الاسكان في المعتل نحو حتى يلاقي محمدا فيمن روى
واوله فآليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى تزور محمدا ولا استدلال فيه ومن روى
حتى يلاقي محمدا بسكون اليا مع ان حقه الفتح وهو نظير ما ذكرنا في الاسما المسكنة في حال النصب
كما في قوله لو ان واش ونظائره كما سبق ولا ارثي من قولهم رثيت له اى رققت له ورحمته اى لا ارحم الناقة
من كلالة واعيائها تصيبها يعني لا ارحم ضعفها واعياءها بل اجريها واعدو بها حتى يلاقي هي محمدا عليه السلام
والشعر للاعشى من قصيدته المشهورة اولها الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا
او تقديرا فيما آخره الف نحو لن يخشاها فرغ من النصب اللفظي بالحركة ثم شرع في النصب التقديري
وذلك فيما آخره الف نحو لن يخشاها وانما مثل به مع الحاق الضمير دون قوله لن يخشى مع صحة التمثيل
به ايضا لانه اظهر في ثبوت الالف لفظا بخلاف لن يخشى فانه قد تسقط بملاقاة ساكن نحو
لا تظهر الالف لفظا فلذلك مثل به وبالحذف في الافعال الخمسة نحو لن يفعلا واخواته قوله وبالحذف
عطف على قوله بالفتح اى النصب قد يكون بالفتح اما لفظا او تقديرا كما ذكرناهما وقد يكون بحذف
علامة الرفع وهو في الافعال الخمسة المذكورة التي اتصلت بها الف الضمير او واوه او ياوه كما ذكرت

ارمد شب تاريك
السليم مار گزنده
مسهد بي خواب و قلق
ملا رمد الدرد على
عينه الوجد

٦١ نحو لن يفعلا فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن تفعلا ولن يفعلو ولن تفعلي لما كان اعراب
المضارع لمشابهة الاسم وكان الاسم معربا بالحركات وبالحروف وكان الاصل الاعراب بالحركات
جرى المضارع على ذلك المنهاج فاعرب بالحركة في المفرد نحو يضرب كالمفرد في الاسما نحو زيد واعرب
بالحروف فيما الحق به الضمير المذكور على قياس المثنى والمجموع في الاسما فيفعلان كزيدان وتفعلون المرفوع ح
كزيدون وكذا البواقي وتفعلين ايضا اعرب بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها لهما
في الافعال من حيث لحوق ضمير باخره وتفعلين كيفعلان وتفعلان فشاركهما في الاعراب بالحروف
واما الجزم فقد يكون باسكان فيما اخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب وبحذف في الافعال
الخمسة نحو لم يضربا واخواته وفيما اعتل اخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ثم شرع في الجزم فلما
كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع المحذوف اما حركة او حرف اما الحركة ففيما اخره صحيح
ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فان جزمه بالاسكان وهو قطع الحركة عنه واحترز بقوله صحيح
عن المعتل فان جزمه بحذف الواو نحو لم يغز او بحذف اليا نحو لم يرم او بحذف الالف نحو لم يخش كما ذكرها
واحترز بقوله ولم يتصل عما اذا اتصل به الضمير المذكور وهي الافعال الخمسة فان جزمها بحذف الحرف
الذي كان علامة الرفع وهو النون نحو لم يضربا واخواته وهو واضح الا ما شذ نحو لم تهجو ولم
تدع ونحو الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت لبون بني زياد ونحو ولا ترضاها ولا تملق
يعني قد شذ اثبات الواو والياء والالف في حال الجزم في الابيات الثلثة فالاول مثال لاثبات
الواو واوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع اي لم تهج بسبب الاعتذار
ولم تدع الهجو لانك اتيت به قبل الاعتذار واخر الثاني مذكور الشعر لقيس بن زهير وما بعده بالاقت لبون بني زياد ح
ومحبسها على القرشي تشرى بادراع واسياف حداد ومحبسها عطف على فاعل ياتيك وهو
بما لاقت والبا زايده او الفاعل اللبون اي خبر اللبون ويجوز ان يكون فاعل ياتيك الانبا وبما لاقت
موضعه نصب واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن والقرشي عبد الله بن جدعان وتشرى اي يباع
وقصته ان الربيع اخذ من قيس درعا فاخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع فحملها الى مكه وباعها واشترى
وابن جدعان بها سلاحا وبنو زياد هو الربيع واخوته وقوله والانبا تنمي جملة اعتراضيه
والثالث واول الثالث اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق حيث اثبت الالف

٦٢ في حال الجزم لكن الفعل في الثلثة وكان حقه كالثاني نحو لم تهجو ولم تدع ولم ياتك ولا ترضها وقد نقل الاعراب الصريح
وغير صريح فالصريح ان يختلف اخر الكلم باختلاف العوامل كما ذكر وغير الصريح ان يكون الكلم موضوعا على وجه مخصوص من
الاعراب وذلك في المضمر لا غير هذا البحث غريب وهو تقسيم الاعراب الى الصريح وغير الصريح اما الصريح فظاهر واما غير الصريح
فذكره انه حيث يكون الكلم موضوعا في الاصل لمرفوع او منصوب او مجرور وذلك لا يكون الا في المضمر فان قولك انا موضوع لمرفوع
واياك موضوع لمنصوب وقولك بك موضوع لمجرور ولكن هذا الكلام غير محقق فان المبني ما ناسب مبني الاصل والمضمر كذلك واختلاف الصيغ
في الوضع مرفوعا او منصوبا او مجرورا لا يوجب ان يكون معربا وهو بحث البيت واذا اختلف صيغ المرفوع والمنصوب والمجرور في
ايضا ذكره بلفظ غاير على التغليب والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه نظر ايضا لان الوضع على وجه مخصوص من
اما كونه الاعراب فيه او المسألة ووضع الواضع لا بد ان يكون قبل اعراب الكلم انه موضوع لمرفوع او منصوب او مجرور
وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او تقديرا او معنى او حكما حد المضمر بما ذكر واحترز بقوله وضع عن
الملفوظ مظهر نحو جاءني زيد او يا زيد من متكلم او مخاطب او غائب فانه ليس بمضمر لان اللفظ غير موضوع لها واذا اطلق
عليها وقيد الغائب بتقدم الذكر اذ شرط الغائب ذلك ثم قسم تقدم الذكر الى انواع احدها التقدم اللفظي التحقيقي
كزيد ضربته والثاني التقدم اللفظي التقديري كضرب غلامه زيد فان ضميره يرجع الى زيد وهو لفظ مقدم تحقيقا
لانه فاعل اذ الفاعل حقه التقديم والثالث التقدم المعنوي نحو من صدق كان خيرا له فان الضمير في كان لا يرجع
الى لفظ تقدم تحقيقا او تقديرا اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه انما المرجوع اليه هو المصدر المدلول عليه بلفظ صدق
فهو من حيث المعنى كالمتقدم ففي الاول والثاني كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا في الكلام لكن تقدم تحقيقا او تقديرا وفي
الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور بعينه انما دل وجوده مقدرا في الفعل والرابع التقدم الحكمي كما في
الشان كما سياتي في جواز ... والثور ... [illegible] ... المتقدم اللفظي التحقيقي او الغير ... [illegible]
وكذا ... [illegible] ... استشهاد ... [illegible]
... [illegible] ... الموت ... [illegible]
على الموت ... [illegible] ... الحذر من القدر ... على اهلها
... [illegible] ... الى ... [illegible]

٦٣ على اهلها جار ومجرور وهو متأخر في التقدير لجنت على نفسها براقش على اهلها فهو مقدم تقديرا فاصل المثل ان براقش سمعت وقع
حوافر دواب فنبحت فسمعت اهلها نباحها على الجبل فاستباحوهم وعادت لعترها المثل هذا مثال ايضا للمقدم التقديري و
لذلك لم يعد لفظ نحو بل عطفه على المثال قبله تنبيها على انهما مثالان لقسم واحد العتر بالكسر الاصل والاثر يعني المعنى عاد
عما هو او الملبس اسم كريه بتضمينه لمن يرجع الى عادة سوء كونها فالملبس فاعل عادة وهو متقدم تقديرا او معنوي هو فرد للتقدير هذا
مثال للتقدم المعنوي كما شرحناه وقيل اعدلوا فهو يرجع الى العدل وهو غير مذكور ثم الا انه بل هو مقدر في الفعل
لدلالته على المصدر وهو العدل ونحو ولابويه هذا ايضا مثال للتقدم المعنوي او لابوي الموروث ولفظ
الموروث لم يتقدم بل دل عليه سياق الكلام وانما اعاد لفظ نحو مع انهما مثالان لقسم واحد كما ذكرنا من قبل لاختلاف
المثالين فيهما اذ هو المرجوع اليه لم يتقدم لفظا ولا تقديرا بل دل عليه شيء وقد يدل عليه لفظ مذكور وهو اعدلوا
وقد يدل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قوله ولابويه ثم قيل لا خلاف الفرق ونحو قل هو الله احد مثال للضمير الراجع
الى المتقدم الحكمي اذ هو ضمير الشان ويرجع الى الحكم الذهني المتقدم قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا لفظا ولا ما يدل عليه
هو متقدم باعتبار التعقل والحكم كما يأتي في ضمير الشان انشاء الله تعالى وهو اي الضمير متصل ان لم يستقل في التلفظ
كالتاء من ضربت والالف او وان استقل في التلفظ فهو منفصل والمتصل اما للمرفوع او المنصوب او المجرور والمنفصل اما للمرفوع
او المنصوب دون المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل انما يحتاج اليه في المرفوع والمنصوب لوجوه
لا توجد في المجرور وهو جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون المجرور ووجودهما بدون عامل لفظي ووجوب
الفصل فهذه الامور لا توجد في المجرور فلذلك لم يوضع له فالاول يعني المتصل المرفوع نحو ضربت وضربنا في المتكلم
وضربت الى ضربتن في الخطاب يعني ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن هذا في الماضي واما في المضارع فهو نحو قوله تضربين
الى تضربن يعني تضربين تضربان تضربن هذا في الخطاب واما في الغائب فهو قوله زيد ضرب وهند ضربت والمضمر يعني ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني ضربنا ضربك الى ضربهن وضربك الى ضربكن وهو مثال الثاني
المتصل المجرور غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظ المنصوب والمجرور سواء الا ان متكلم المنصوب
بدون نون الوقاية يعني لفظ المنصوب المتصل والمجرور سواء نحو ضربني وضربنا مثل غلامي وغلامنا وضربه الى ضربهن مثل غلامه الى غلامهن
كذا على الضمير بكسر ميل عليك فهو متصل ضمير المتكلم المنصوب المتصل فلابد فيه من نون الوقاية دون المجرور فعلامة النون وقاية

عافظة

٦٤ عافظة للفعل ونحوه عن الكسر الذي هو اخو الجر بخلاف الاسم فانه لا يمنع فيه الجر وقوله قبلها اي قبل المتكلم المنصوب
فالضمير يرجع الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم المنصوب وانما قال بالتسمية الفعل نحو ضربني والحرف كانني والاسم كالذي
وانما في هو وصاحب المفصل من اخ بجواري الكسر ولم يقل من الجر او الكسر اما الجر فلان عامل المضاف اليه وقد يدخل من
خواص الاسماء فعلم ان الجر لا يدخله ولحوق الضمير ليس موجبا للجر لان الذي هو عامل المضاف اليه على الفعل بل يدخل جر
حركة الكسر فقيل عنه وانما لم يقل من الكسر لان تعين هذه العبارة تنبيها على علة امتناع الكسر لان الكسر اخو الجر
وقد ثبت امتناع الجر فليمتنع الكسر للامتناع المذكور فان قلت لفظ الكسر ايضا لا يدخل الفعل فقولك لم يضرب
الرجل فلم لا يدخل اذا اتصل به الضمير المنصوب نحو ضربني ويضربني قلت لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل
لاتصاله وعدم استقلاله فلو دخل الكسر لكان لازما بخلاف لم يضرب الرجل فان الرجل اسم مستقل لفظا لا
المضمر المتصل فالكسر الداخل فيه عارض فصين من الكسر اللازم دون الكسر العارض فان قلت دخل الكسر في
انت تضربين مع اللزوم فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا عنه قلت تضربين ليس وزان تضربني لوجوه لان الياء في
تضربين فاعل فهو كالجزء من الفعل فالكسر كانه لم يدخل على اخر المضارع لان الفاعل كالجزء من الفعل فالكسر
كانه وقع حشوا لا اخرا لان اخره الفاعل الذي هو كالجزء بخلاف تضربني فان الياء ضمير منصوب والمنصوب
ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا على اخر الفعل لان المفعول ليس كالجزء وجاز
حذفها مع نون الاعراب كما في الافعال الخمسة المذكورة ومع ان واخواتها الا ان مع ليت ضعيف لا يجوز الا في الشعر
الوقاية اذا اتصل بالفعل نون الاعراب كما في الافعال الخمسة المذكورة نحو تفعلون وتفعلان الى اخرها الا انه اذا قلت تفعلونني
بالضمير المنصوب تفعلوني لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون وهو غير ممتنع فجاز تفعلونني محافظة على فتح النون وجاز تفعلوني
بحذف نون الوقاية وكذلك يجوز الوجهان في ان واخواتها من ان وكان ولكن ولعل الا ان المستثنى ليت وحده انما جاز الحاق النون فيها لحملها
على فتحها لانها شابهت الفعل الماضي في مشابهتها من الكسر كما صين الماضي عنه ولا جواز حذفها فلانها ليست افعالا او لوجود النونات فلو الحق
بها نون الوقاية لاستثقل واما لعل فلان في بعض لغاتها العين فالحق اللام بالنون ولما لم تحذف النون فيه ضعيفا لانه يجمع فيه النونات
فينبغي فتح الاخر صيانة الصوت عن الكسر من غير وجوب لاستثقال النونات ولا يجوز حذفها في سعة الكلام بل قد جاء في الشعر كقوله كمنية
جابر اذ قال ليتي اصادفه واتلف بعض مالي وكذلك في المجرور الا مع لدن وقط وقد ومن وعن ابقاء على السكون وجاز الحذف فيه

٤٥ اي الضمير المتكلم المنصوب ليحفظ بالاتصال نون الوقاية كما ذكرنا فالحاق المحل المجرور نحو ليت ولعل فانه لا يلحقهما نون الوقاية لعدم
اشتباه حركتها على حرف والاسم ثم استثنى اسماء وحروفا اتصالها بضمير مجرور والحقت بها واخواتها نون وقاية ايضا نحو لدن وقد وقط
حيث انها اسماء مبنية على السكون نحو قط على سكونها باحتمال نون الوقاية وكذا من وعن من جهة لحوقها نون الوقاية نحو لدني
وعني بالتشديد محافظة على سكونها واما الحذف وهو ضعيف الا في لدن فقد جرى في لغة من لدني عن ابن بالنون على الاظهار
نون لدن في نون الوقاية ووقوع تخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء الحذف فيها ايضا في الشعر نحو قدني من نصر الخبيبين قدي
اي حسبي واما من وعن فقد جاء حذف نون الوقاية منهما ايضا في الشعر وهو قوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني واما
قط فقد ذكر في الصحاح قطني وقطي وقط بالرفع [illegible] بمعنى حسبي [illegible] فقال قطني والرابع اي الموضع المنفصل
انا نحو هو وما نحذف الواو اي من هو نحو فبينا هو يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي بينا هو يشري اي يبيع
رخو الملاط اي سهل الجنب المسترخي اعلم ان عند البصريين هو وهي اسمان بكمالهما وعند الكوفيين الهاء من الاسم وحدها والواو
والياء اشباع للحركة تقوية للاسم واستدلوا بالبيتين ولم يذكر المصنف الا مجرد جواز حذف الواو والياء من غير تنبيه
على خلاف فكانه اكتفى بجواز حذفهما على انهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في شرح ابيات
الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن بالياء يعني نجيب وانشد صدر بيتا اخر بالمد وهو والعاقبات [illegible] ربيتا
اخو الملا [illegible] واذا قام [illegible] بالغلام [illegible] والقضيب لا [illegible] ابو محمد الاعرابي انها للمحلب الهلالي واتهاد
[illegible] الذي [illegible] مكنه [illegible] الوقاية [illegible] اللبيب [illegible] بالنار جهول [illegible]
[illegible] سعيد [illegible] عامر [illegible] فما احتمال حلم وحلمكما معا فما الكامل [illegible] يقول فهو احتمال [illegible]
[illegible] العاقبات [illegible] شيء من خليله الحياء [illegible] الركاب [illegible] فبينا
[illegible] قائل لمن جمل رخو الملاط ذلول وكذا الياء من هي اي وحذف الياء من هي نحو دار لسلمى اذه من هواكا
معناه هي واوله هل تعرف الدار على تبراكا [illegible] وهو موضع [illegible] وانت الجائز هذا عطف على قوله انا نحو
هو والخامس وهو المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم واياك الى اياكن وهذا ظاهر واللواحق باياه حرف
دوال على احوال المرجوع اليه على اسد المذاهب [illegible] اياه واما الشواب [illegible] وكذا اللواحق باياه جملة
اختلف النحاة في اياه ولواحقها على اقوال السبعة فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاسم المضمر هو ايا واما

يتصل

٤٦ يتصل بها من حروف دالة على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغائب وذهب الخليل الى انها اسم مضمر وما بعدها
مضمر مضاف اليه وذهب المبرد والسيرافي الى انها اسم مبهم فخص امره بالاضافة وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر
خص بالاضافة الى المضمرات وذهب قوم من الكوفيين الى ان الضمائر ما بعد ايا وايا دعامة لها تعتمد عليها وذهب قوم
من الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب الخليل في قول اخر الى انه اسم مظهر نائب مناب المضمر ولكل من الاقوال
مستند مذكور في كتب الخلاف من النحاة بحجج الجمهور وجهان احدهما انها غير لازمة بالمنصوب المنفصل الا
على المفعول به نحو ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياي واذا ثبت اسميتها امتنع اضافتها لان الضمائر لا تضاف واذا
امتنعت اضافتها تعين حروفية ما بعدها كما في انت وانتما وانتم فان اللواحق بان حروف اجماعا كما ذكرناه والثاني
انها لازمة النصب وليست ظرفا ولا مصدرا غير متصرف ولو كانت اسماء ظاهرة لما لزمت النصب بالاستقرار
فهي اسماء وليست ظاهرة فتعين ان يكون مضمرة ومن قال انه مضمر مضاف قال انه جاء اضافتها الى الظاهر في قول
العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واما الشواب بحذف النحويين من الجامع الكبير واذا ثبت اضافته الى الظاهر
جاز اضافته الى المضمر فاجاب المصنف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس لان المضمر لا يصح اضافته كما
سبق القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربعة التي بني عليها الكتاب وهو الاسم الذي لا يخلو الكلام من
معرب ومبني فلتعين المبني يتعين المعرب واما قدم المبني لان اصناف المبني مضبوطة يمكن تعدادها باسرها ولان
تعرف المبني كان اعلى [illegible] ولم يمكن تعداد المعرب لان لا ينحصر ان ما عداها من المبنيات ونظيره ذكروا الاعراب
التقديري ومواضعه ليتعين ان ما عداه معرب لفظا لامكان تعداد اصناف التقديري دون اللفظي وهو اي المبني انواع
منها اي من الانواع الحروف ومن تبعها اي الحرف فلا يجوز [illegible] البناء والجمع دفعا [illegible] من شيء ومتناول الجملة واصله
ان حال الدفع الى حال تعيير ايجاب في صنفه ولكن لكل من دفع شيئا بجملته ومنها الافعال الماضية والامر بغير
اللام احتراز عما فيه اللام نحو لتضرب فانه معرب مجزوم وقلنا لاحتراز عنه وانما قال في الحروف ومن ابى
الباقين لان الحروف مبني الاصل لا يوجد شيء منه معربا لعلة الا فانها تنقسم الى ما هو مبني الاصل كالماضي والامر بغير اللام
والى ما هو معرب كالفعل المضارع وانما كانت الحروف والماضي والامر بغير اللام مبنية في الاصل لان الاعراب انما طرأ على الكلمة
لتبيين المعاني الواردة عليها من الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذه المعاني لا يكون فهو دالة على ما لكونه مناسبا بالمضارع [illegible]

٤٧ وإن لم يقع أيضاً فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً لكنه شابه الاسم الفاعل فأعرب مثله كما ذكرنا ومنها أي ومن أنواع المبني
المضارع متصلاً به نون جماعة النساء أو نون التأكيد خفيفة ساكنة أو ثقيلة مفتوحة مع غير الألف مكسورة معها ضمير اثنين كان
أو مجلبة بينها أو بين نون الضمير يعني أن المضارع معرب لما ذكرنا لكن إذا اتصل به نون التأكيد أو نون جماعة المؤنث صار مبنياً أما نون
التأكيد فمثل هل تضربن فلأنه لو أعرب لكان إما بالحركات أو بالحروف ولا يجوز أن يكون إعرابه بالحروف لأنه ليس من مواضع إعراب الحروف
ولا يجوز أن يكون إعرابه بالحركات إذ لو أعرب على ما قبل النون لا يلتبس من صورة إذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم أنه للمفرد أو
لجماعة المذكرين ولو أعرب على النون لكان إعراباً على أخيه التنوين وأما نون جماعة النساء مثل النساء يضربن لأنه لو أعرب
لكان إعرابه بالحروف على اعتبار إعراب الفعل فإنه بالحروف ولو أعرب بالحروف لكان بالنون وحينئذ يلزم الجمع بين النونين ثم
قسم نون التأكيد إلى الخفيفة والثقيلة أما الخفيفة فلا تكون إلا ساكنة نحو هل تضربن زيداً وأما الثقيلة فإما مفتوحة
أو مكسورة فالمفتوحة مع غير الألف نحو هل تضربن زيداً وهل تضربن أنت وأما المكسورة فمع الألف نحو هل تضربان
أو تضربنان وإنما كسرت مع الألف تشبيهاً بنون التثنية لوقوع النون بعد الألف فيها فقوله مكسورة معها أي
مع الألف ثم ذكر أن الألف يكون في موضعين في ضمير اثنين وفي ضمير جماعة النساء وأما كان يلزم في ضمير جماعة
النساء لو لحق به نون التأكيد المشددة الجمع بين النونين نحو هل تضربننّ أجلبت الألف بين نون التأكيد
وبين نون ضمير جماعة النساء لئلا يلتقي نونان وهو معنى قوله أو مجلبة بينها أي بين نون التأكيد وبين
نون الضمير [illegible] جماعة النساء فقوله ضمير اثنين حتى كانت منفرداً أو سواء كانت الألف ضمير اثنين أو مجلبة
ولا يلحق أي نون التأكيد إلا مستقبلاً فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
يعني التأكيد يليق بالطلب لأن ما يطلب يقصد تأكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فإنه قد وجد وحصل فلا
يناسب التأكيد وإنما اختص بالمستقبل لأن الطلب إنما يتعلق بما لم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل لا الحال
والماضي لحصولهما ثم ذكر مواضع الطلب وقال كالأمر نحو اضربن [illegible] والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو ألا تنزلن [illegible] والقسم نحو والله هل تضربن وإنما
دخلت على القسم وإن لم يكن للطلب ظاهراً لأن القسم إنما يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله ويجري مجراه
أي يجري القسم الشرط المؤكد حرفه بما نحو إما تذهبن وإنما دخلت الشرط وإن لم يكن للطلب أيضاً لأنه

لما

٤٨ لما أكد حرفه بما فعله اشتمل على ما يقتضي التأكيد وهو ما المزيدة كاشتمال فعل القسم على الطلب المقتضي توكيده
فلاشتماله على التأكيد أشبه القسم فأكد بالنون مثله فلذلك قال ويجري مجراه ويجري أن يكون على الشرط
والجزاء لما لم يكونا واقعين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذي فيه معنى الطلب من حيث أنهما غير
حاصلين فيهما والقسم سواء في مشابهتهما لما فيه معنى الطلب ولا حاجة إلى إلحاقه بالقسم لذلك بالشبه الضعيف وهو
اشتماله على ما وقلّت في النفي كقول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمماً أو لم يعلمن وإنما جوز في النفي
مع عدم الطلب فيه على التشبيه بصورة النهي وما يجري مجراه أي يجري النفي كقول الشاعر ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي
شمالات من حيث أن رب للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم فلذلك قال وما يجري مجراه وما قبلها مع ضمير
جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداهما مفتوح شرع في بيان حركة ما قبل النون وبيان
مواقعها فالمضموم إذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل تضربن لأن الأصل تضربون فلحق به نون
التأكيد وسقط نون الإعراب لكونه مبنياً فالتقى الواو والنون الساكنة فحذف الواو واكتفاء بالضمة الدالة
على الواو فبقي هل تضربن مضموم الباء والمكسورة إذا اتصل بآخر الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربن أنت
إذ أصله تضربين فسقطت النون إذا اتصل به نون التأكيد لكونه مبنياً فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت
الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها فبقي هل تضربن بكسر الباء وأما المفتوح ففيما عدا الصورتين نحو هل تضربن أنت
وهل تضربن زيداً فإن أصله هل تضرب فلما اتصل به النون صار مبنياً ولا بد له من حركة ولا يمكن الضم والكسر
لئلا يلتبس بموضعيهما فتعين الفتح والمراد بقوله ما قبلها أي ما قبل النون آخر الفعل إذ الغرض بيان حركة
آخر الفعل وإلا فما قبلها في مثل فيه نون جماعة النساء نحو تضربنان وتضربنان فقوله فيما عداهما يعني فيما عدا
القسمين آخر الفعل مفتوح وإنما قال لأن المثنى ونون جماعة النساء ما قبل النون فيهما الألف والألف لا
تقبل الحركة فلم تؤثر في غير الألف لتقبل الفتح والخفيفة تقع في مواقع الثقيلة إلا مع الألف لأنه لو أقحم [illegible] لاجتمع
الساكنان على غير حده خلافاً ليونس يعني كل موضع يقع فيه الثقيلة يقع فيه الخفيفة إلا مع الألف نحو اضربان واضربنان
فيكون النون فيهما لاجتماع الساكنين على غير حده لأن حده أن يكون مدغماً ما قبله وههنا لا إدغام وإنما جوز في اضربان وفي [illegible]
واضربنان لاجتماع الساكنين فيه على حده لوجود الإدغام مع مد ما قبله فإن قلت يرد عليه اضربن فإن أصله اضربوا ثم اتصل به نون التأكيد

فكان حذف ايضا لانه بقي الضمير بدون الاتصال به ساكنا فيه على حده نحو غزون الثوب وكما ضربن ضاد فيبقى انه لا بد من
الواو والياء كما يحذف الالف في اضربان واضربنان ولان نون التاكيد عين لا كلمة منفصلة مع الضمير البارز وكان فيما يسد بين
الواو والياء في الصورتين لان التاكيد ليسا في كلمة واحدة وحذفه ان يكون في كلمة واحدة وانما فرق بين الواو والياء
وبين الالف مع ان القياس التسوية بينها في الحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف وفي نون الجماعة النساء
لو حذفت الالف لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع حذف الالف واستثقال الواو والياء والمؤكد
النون فانما جوز لانه في كلمة واحدة وجوز يونس التقاء الساكنين واعمالها لم يكن على حده حملا الخفيفة على الثقيلة
ولان المد الذي في الالف يجري مجرى الحركة المدة كما انه من فوقه بحسب ما يكون الياء وصلا وهو ردي وحكمها
اي وحكم النونين مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف حكم المنفصل فان لم يكن فكالمتصل لما فرغ من بيان الحاق
النونين بالافعال الصحيحة شرع في بيان اتصالهما بالافعال المعتلة وان اطلق في اللفظ ولعله اكتفى بالامثلة لان
المعتل الا في المعتلات وقد مثل فيما قبله بالصحيح فالفعل المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنية او لجمع المؤنث
يعني الالف الجلية كما سبق فان كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل يقول اضربان و
اضربنان وارميان وارمينان واغزوان واغزونان فلذلك قال اذا لم يكن الالف بالوقوع وكان نامثراله
اذا لم يوجد الالف واللام للعهد اي الالف المذكورة في قوله معهما اي مع الالف والا ان يكون مع غير الالف
سواء كان ضمير اثنين او مجلية وهو مورد القسمة اي هذا الذي مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير البارز
فحكم التنوين حكم الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم التنوين حكم المتصل وهو الف التثنية
ولذا اي ولما ذكر ان حكمها حكم المنفصل تارة والمتصل اخرى يقال هل تريان وهل تريين وهل تغزون كما يقول لا تنسوا
الفضل ولا تخشى القوم ولم تغزون تخشين ذكر حكم التنوين اولا مع الضمير البارز فقال هل ترون بضم الواو واصل ترون
على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارز وهو ضمير جماعة المذكرين فحكم التنوين حكم الكلمة المنفصلة كما يقال التقى
ترون القوم بضم الواو لالتقاء الساكنين يقال ترون بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط النون مع الكلمة المنفصلة
لذلك مثل المصنف لها ولا تنسوا الفضل لكون لا جازمة فاشار الى هل ترون والقوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل
ترين بكسر الياء واصله هل ترين على خطاب المؤنث وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما يحذف النون مع الجازم اذا انفصل به

الحكم

الكلمة المنفصلة بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل يخشى القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزون
هذا الصورة لا يمكن ان يقرأ على خمسة اوجه احدها تغزن بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وضم الزاي على خطاب المذكرين
من غزا والثاني تغزن بضم التاء والزاي من اغزى على خطاب المذكرين ايضا والثالث تغزن بضم التاء ايضا وكسر الزاي من
اغزى وخطاب المؤنث المفرد والرابع يغزن بفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين وضم الزاي من غزا والضمير جمع
الى المذكرين الغائبين والخامس يغزن بضم الياء والزاي ايضا من اغزى والضمير للمذكرين الغائبين ايضا لكن الثاني مكرر
باعتبار الضمير البارز لان الاول فيه ايضا ضمير بارز للمذكرين وكذا الخامس مكرر باعتبار الضمير للمذكرين اذ الرابع
فيه ايضا ضمير بارز للمذكرين والصور عادت باعتبار الضمير البارز الى ثلثة امثلة وهي الاولى والثالثة والرابعة فهذه الثلثة
ينبغي ان يعتمد عليها لفظ الكتاب الاول فاصله تغزون فكما حذف اذا اتصل بالكلمة المنفصلة في قولك لن تغزو ولم تخشى
هل تغزن وكذا الثالث فاصله انت يا امرأة تغزين فاذا اتصل بالكلمة المنفصلة تقول لم تغزي ولم تخشي فكذا تقول هل تغزن
وكذا الرابعة من الامثلة بحسب المذكورة فاصله الرجال يغزون فاذا اتصلت الكلمة المنفصلة تقول الرجال لم يغزوا
ويخشى فكذا يقول هل يغزن فقوله ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل ترون وقوله ولا تخشى القوم في مقابلة هل ترين
وقوله ولم يغزوا ويخشى على الوجوه الثلثة في مقابلة هل تغزن على الوجوه الثلثة ولنقيد الامثلة الثلثة بالنون
مخففة ومثقلة وجوز رين واخشين واغزون كالمون رايا واخشيا واغزوا لما فرغ من حكم النونين مع الضمير البارز
شرع في حكمها مع الضمير المستتر فقوله رين واصله ري على خطاب المذكر امر من رأى فاذا لم يكن فيه ضمير
فيه مستتر فحكم النون حكم الكلمة المتصلة وهو الف التثنية فلو اتصل يقول له رايا الف التثنية ردت الياء ويقول رايا وين
مهما رين وكذا اخشين اصله اخش للمذكر المفرد فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة وهي الف التثنية يقال اخشيا فكذا
ايضا اخشين وكذا اغزون اصله اغز للمذكر المفرد فاذا اتصل به الف التثنية يقال اغزوا برد الواو فكذا يقال
اغزون وكل واحد من الامثلة يرجع الى واحد بالترتيب والخفيفة اذا لقيها ساكن بعدها حذفت للفصل
بينها وبين التنوين نحو اضرب القوم قوله اضرب القوم اصله اضربن ونظيره قول الشاعر لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والابيات الاخرى لان المعنى على النهي وانما حذف النون
ولم يحرك بالكسر كما حرك التنوين بالكسر اذا لاقاها ساكن نحو احد الله تكسر التنوين للفصل بين النون الخفيفة وبين

التنوين وكان التخفيف اولى بالحذف لان التنوين داخل على الاسماء فلم يبق على النون الداخل على الافعال فقوله حذفت
اي يجب حذفه بخلاف التنوين فانه لا يجب فيه الحذف بل يجوز الكسر والحذف وفي الوقف يرد المحذوف نحو هل تضربن
بعين اذا وقف على ما فيه نون خفيفة فاما ان يضم ما قبلها او يكسر او يفتح فعلى الاولين يحذف النون لان التنوين في
الاسماء اذا انضم ما قبله او انكسر لم يبدل بل يحذف فكذا هذه النون يحذف في الوقف لمشابهة هذه النون التنوين
في كونها نونا ساكنة تلحق اواخر الكلم فيقول في الوقف على اضربن على خطاب المذكرين اضربوا فترد الواو وفي
الوقف على اضربن على خطاب المؤنث المفرد اضربي فترد الياء وكذا في الوقف على هل تضربن يا قوم هل تضربون فترد الواو
لان الواو انما حذفت لسكونها وسكون النون فلما زال موجب الياء والمفتوح ما قبلها تقلب الفا كالتنوين في
نون اذن اي اذا وقف على ما فيه نون خفيفة مع فتح ما قبلها كقولك اضربن يا زيد فاذا وقف عليها قيل النون
الخفيفة الفا للانفتاح ما قبلها فتقول في هل تضربن هل تضربا في الوقف كالتنوين في الاسم المنصوب نحو رايت
زيدا وكنون اذن فانه في الوقف تقلب الفا فاذا وقفنا اي ومن انواع المبني الاسماء المبنية وهي التي
ما لا يكون له اصلا او وضع لا لغرض التركيب او لمناسبة المبني من غير تصرف فيه يقول له ما لا يكون له اصل ابتنى لا اصل
بنو الملاحق والامر بغير اللام والحروف فانها وضعت في الاصل بحيث لا تكون لها غاية الاسماء المبنية فان عدم تمكنها
لا اصلي فالتي تناسب ما لا يمكن له اصل انواع المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات وبعض الظروف واسماء الافعال
بقي نوع من الاسماء المبنية نذكرها اصلا او وضعا لا لغرض التركيب او لمناسبة المبني من غير ضرورة فيه فيهما من اسماء
الاصوات احدها المصوت به البهائم والسباع او بيد عمرو او تسكين كالاصوات التي يزجر بها البهائم كجز في الحمل وحل
الناقة على ما سبق لكنها اصوات فانها ليست مبنية لمبني الاصل بل وضعت لا لغرض التركيب والاخر ما وضع من الاصوات
لمناسبة الصوت من غير تصرف كغاق حكاية صوت الغراب فانها تحكى على ما صدر عنه من غير تغيير ولا تصرف فيه
اصلا واورد المصنف في التعليق على قوله او وضع لا لغرض التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع
وضعها لا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات لا سيما اذا اريد
افادتها على العلم بكونها مخصصة بها غير مستوية الدلالة اليها او غيرها لاحتمال الترجيح حاصل المستوية على الاخر ونوقض الملام بانه خاص
بها على الملاحقة بها ابتداء واجاب بان هذه الشبهة هي التي غرت من حكم على هذه الاسماء بانها اسماء الافعال فان قولك

استدعاء للاستناد فتقول ان مراد انها ليست باسماء وافعال فيعدد بان ان البهائم لم تقصد مخاطبتها العقلاء ثم انها كذا ذكره متبعا
واورد بان افادة هذه الاسماء لهذه المعاني لا يكون بالطبع والا لم يكن من قبيل الكلام ولا بالوضع لان هذه الافادة لا تكون في
نفس الكلمة فيكون بحمل على طلب الاستناد لا انه لم على طلب الاعراب ويحتمل ان يكون اسم فعل او يكون لاحد سبيل الاستعمال وانه يكون مما
علماء نحو بعضهم هذا المعنى كل بحرف ونظر اما الزام الدور ففيه مسوحه لانا نختار ان الغرض من وضع الكلم الفائدة لكن
لا نسلم امتناع الفائدة فيها غير مركبة فقوله بل يلزم الدور لتوقف افادتها على العلم بكونها مخصصة بها ونوقف العلم باختصاصها
العلم بها نفسها ابتداء قلنا لا نسلم ذلك وبيانه ان معنى كون الالفاظ مخصصة بالمعاني كونها موضوعة لها ونحو ان المراد منها موضوعة لها لكن
لا نسلم ان وضعها بتوقف على افادتها معنى المطلق والتلفظ بلا ارادة المعنى بل وضع لمعنى يتوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادتها اللفظ او لم
في الايراد الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يجب ان يكون بالوضع او بالطبع قلنا نختار ان الموضوع له لا يجب ان يكون الافادة
في نفس الكلمة مبني على الاستقلال او لا على الاستقلال قلنا نختار الفاعل الاستقلال فلم لا يكون محمولا على طلب الاستناد لانه لم
يحتمل ان يكون اسم فعل قلنا ممنوع فانه يدل على طلب قائم بنفس المتكلم من غير مخاطبة المعنى وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود طلب الاستناد
من المعنى وكونه مخاطبا به ولم يكن كذلك فان اذا قال اطلب وطلبت يدل على طلب قائم بالمتكلم من غير مخاطبة المخاطب بذلك يكون امرا فقولنا
يدل على طلب قائم بالمتكلم لحصول الاشتراك من المعنى لا لكونه مخاطبا مطلوبا منه الا انا نختار ان لا يكون اسم فعل بل هو قائم بالحال
به هو قائم يمكن منه طلب الامر او نحو لا نسلم انه خاطب بالمعنى لطلب الاشارة منه حقيقة وانما جعل كل واحد من القسمين الاخيرين
قسيما للتي تناسب ما لا يمكن له اصل لان المراد بالمناسبة الوجوه التي سبق ان كونها متضمنة الحرف ونحو ذلك وهذا ان القسمين الاخيرين
منهما ليس لهما مناسبة فيصح كونها قسيمين للاول ثم كل واحد من القسمين يصح كونه قسيما للآخر باعتبار ان احدهما حكاية الصوت فقط والاخر
وهو نحو مثال القسم حكاية صوت بل هو نفس صوت لاجل حكاية البعير فكانا قسمين باعتبار ان احدهما حكاية الصوت والاخر ليس حكاية
للصوت لكن جعله قسيما لما وضع لا لغرض التركيب وفيه نظر اذ كل واحد منهما غير موضوع لغرض التركيب فمن هذه الجهة لم يكونا قسيمين
بل لما ذكرنا فان قلت لم يوجد الحالة الثالثة وهو ان هذا التقسيم للاسماء المبنية فان نيتها قد يكون لا تركيب وقد يكون عارضا لا ان لا يوجد لها
اعراب قطعا كالمضمرات واسماء الاشارة والعارض واجب له اعراب في حال التركيب ويحكي لاحل فانه مبني اذا ومن اسماء المعربة
فوله حالتي حلي والاصل فيه السكون اي الاصل في البناء الذي هو السكون لان ما لم يكن لمانع معنوي في نفسه
عن يعفو والاصل عدم الحركة مختص بها هو الاصل الا ان يضطر الى الحركة للتقاء ساكنين كقولك هذا فان لو اريد ان تحرك الجمل ساكنا

٧٣ على غير جهته وانما لم يجز الاول مع حصول المقصود به لان التعبير بالاول اخو الثاني او ابتداء بساكن لفظا او حكما اي او
الا ان يضطر الى الحركة ابتداء بساكن اما لفظا فكقولك كزيد اذا جعلنا الكاف اسما فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن وهو ممتنع واما
حكما فالمراد به كاف التشبيه نحو اكرمتك فان الضمير من حيث انه اسم مستقل عرضة للتقديم فهو في حكم ما يتقدم عليه يعني من حيث انه معمول و
المعمول على محله تقديرا فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما هذا معنى قوله حكما وفيه نظر على ما لا يخفى او ان يكون حرف
اللين المحركة ان لم يكن نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة وكان اصلهما السكون لان الواو والياء وكان يمكن البناء فيهما الحركة فان الواو
والياء يمكن تحريكهما بخلاف الالف نحو اياه ومتى فانه لم يمكن تحريك الالف ولقائل ان يقول وهي مبني اما وجه بناء الواو والياء فان
الفتح فيهما للدلالة على الالف المرجوع اليه في الوقف نحو انا بالمد وجعلها بالمد فقوله عند عدم حروف المد واللين يعني ان الحركة للبناء تعتبر
من حروف اللين فهو مبني عنده وناب عنه وكاشف عنه والاصل في حركة الساكن الكسر لان الكسر لعلة بين العدم والسكون عدم الحركة فكان
الكسر قريبا بالعدم او على الكسر لكن الموجب كاشفا وهو قوله الا اذا طلب التخفيف كاين فانه لم يكسر لجواز التخفيف او لم يكن كمنذ فانه ضم
الذال الاتباع ضمة الميم او جبر نقص نحو قبل وبعد فان الضم فيه قوة وكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص بالضم
لقوته او تنبيه على قوة ما نحو نحن وقط او ان الاصل نحن فقد يذكر للتعظيم كقول الملك نحن فعلنا او قد يذكر للكثرة على ما هو مشهور
وضعه على التقديرين ففيه قوة التعظيم او للكثرة وكذا قط فانه لنفي الازمان المستمرة كقولك ما فعلته قط اي في زمان من الازمان الماضية
ففيه قوة العموم فالضم لقوته او لمناسبة القوة التي فيهما فلذلك بني على الضم تنبيها على تلك القوة والاعاذ [illegible] لقوله قبل ذلك في الاخر
لم يوجد لها حال اعراب فهو [illegible] النحو فهو ايجاب ومعناه وان وجد لها حالة اعراب فلم يحرك فيكون فيهما [illegible] وما له الاحاد و
بان يقال انهما قد يوجدان معربين وهو الكثير وقد يوجدان مبنيين قبل لوجها عارض لانها وجد لها حالة اعراب ونقصا بالحركة [illegible]
الاولى اي تفضيل العارض على الاول وهو اللازم بسبب الحركة تنبيها بالتوجه على ان بناء ما عارض في الاول او تمامها هو البناء
اسماء الاصوات فمن لم يجعلها حروفا يعني ان بعضهم جعلها حروفا على توهم انه لا يدل على معنى في الغير كالحروف ومن عرف
والدليل على اسميتها وجهان احدهما انها تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان والثاني دخول التنوين على كثير منها كغاق
ويح وويه وويلا ونظائرها والنوع منها الحكاية اي سواء لم يكن منها الحكاية او لم يكن [illegible] الحكاية كغاق لصوت الغراب
يكتبها على اصل التقاء الساكنين ولطلب مناسب حركة اوله ومضمومه قولهم اف في معنى تضجر اي علامة لذلك المراد وفي
لطمعا اي في الاجابة وروي لطعما وكلها مفاد به في المعنى وهو مختلف بعضه عند الثانية بان الشيء ومعنى تكلم الميم في الفتح

قوله

٧٤ مشددة على اللغة المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الفاء وهو التصويت بالشاة والغاء الاعلى ومعناه ردد ذي الحاجة بمجاز
مان الثاني على سالبها الوصل فقال مضروح حركته [illegible] بالنفس او صوت نفسها بالردع على وطر لا كماح وكاصوات الحيوانات
او الجمادات كغاق لصوت الغراب [illegible] الطاء وكسرها مع سكون القاف وهو صوت وقع الحجارة بعضها على بعض
وفي حكاية وقع السيف والاحبال [illegible] الاصوات الحكية للجمادات او لم تكن معا على [illegible] الحكاية للقا
[illegible] تعلق بتلك الاصوات [illegible] يكون نادرة حكاية كقولك قال الراجز [illegible] حكاية
ونادرة يكون نقل الصوت كالحكاية [illegible] عند النجم والمج وغاق ومن [illegible] الاصوات الحكية
فان نحو غاق صادرا عن الغراب ليس فيها حروف [illegible] الكلمة [illegible] صوت [illegible] كلمة وكذا مض فانه ليس [illegible] صوت
بل التصويت عند رد ذي الحاجة بل بين شبه [illegible] ميم وضاد مكسورة لا مشددة [illegible] كالاصوات
التي ينبذ بها او بنوح [illegible] او كالتي يزجر بها البهائم والسباع والطيور او ندعوا او تسكن كوي يقولها المنبه
والمنبع واي بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء في التوجع وواها في التعجب وما يجري مجراها [illegible]
وحو وبس عند التوجع ايضا او نحو حل وجب في قولهم لزجر الناقة حل لا حل بكسر اللام وجب [illegible] ولزجر الجمل
وعدس في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس بسكون السين زجر للبغل وعباد اسم ملك [illegible]
صاحب هذه البغلة ودعا في قولهم [illegible] ذكره الزمخشري انه زجر للابل وذكر [illegible]
وكسرها كلمة فارسية معناها الضرب واصله ان [illegible] للذي ان لم يقضي به الا
فانك لا تقضي به ابدا [illegible]
لا [illegible] باخرهما وقد ذكر في معناه وجه لا اخر ومنها وما يزجر بها الحكاية نوح للصباح بالدجاج [illegible]
دعاء للحمار الى الشرب في قولهم [illegible] على الورد هن فلا [illegible] والورد هنا [illegible] بالسنقعي
فيها الماء [illegible] على فعله اذا [illegible] ومنه [illegible]
هو تسكين لصغار الابل وهلا اي ما يزجر بها الحكاية تحتمل ان يجعل من اسماء الافعال مثلا ومعناه
تدعو [illegible] معناه [illegible] وواها معناه اتعجب وكذا غيرها والحكي منها لا تقدر في محل الاعراب
بخلاف غير الحكي اذا لم يجعل اسم فعل بمعنى الاصوات الحكية كقولهم [illegible]

بمجرد الصوت الذي لا يستحق اسم الكلمة لكونها غير متميزة بحروف حال كونها صوتا غير نحو باب النقيق أما اذا
حكي ذلك الصوت وعبر عنه عفق بمعنى وصار فهو لفظ حكي الصوت فيكون مبنيا فلا يقدر في محلها الاعراب وأما
لم يجعل الاصوات فهي لا يستحق اعرابا هنا لكونها غير واقعة في التركيب فلا يستحق اعرابا هنا اذا لم يجعل اسم فعل
اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي كسائر اسماء الافعال على ما سيأتي ومنها اي ومن الادوات وهو ما لزم
بناؤه اسماء الافعال كرويد زيدا او اخواتها كهات الشيء وحيهل الثريد وبله زيدا وافعال التي يعمل الامر
كنزال وسنذكر اي وسنذكر في بحث الاسماء العاملة عمل اخوات الكتاب حيث قال ومنها اسماء الافعال وهي
عمل مستعمل الى اخره ولا محل لها من الاعراب على رأي او موضعها الاعراب لها موضع المحل
بالابتداء على رأي واغنائها عن الفعل ضربا نحو رويد لبلد اقائم الزيدان بمنزلة اختلف في موضعها
الاعراب فقيل لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت بها لا موضع له من الاعراب
فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاعراب وهذا ضعيف لقوله واغنائها عن الفعل الى
اخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له فيه غير كان نحو من اعرابه رويد لبلد اقائم الزيدان فانه
واقع موقع اقائم الزيدان وهو هنا اعني قائم من الاعراب بل هو مبتدأ والزيدان فاعل
على ما ذكر غاية ان اعراب قائم لفظي لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا لكونها مبنية
فيستحق الاعراب المحلي لكونها اسماء والاسم لابد ان يكون له اعراب اما لفظا او محلا تقديرا والنصب على
المصدر او خبر عنده يعني ذكر في نحو رويد زيدا انه في موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل
اللفظية مسند الى فاعلها قياسا على الصفة الرافعة لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب يوجب الاعراب
ظاهرا او تقديرا عند امتناع الظهور ورد عليه ان فاعله مضمر وهو شرط في الصفة ان يكون رافعة لظاهر
اختار المصنف انها في موضع نصب على المصدرية لان المبني لما تعذر اعرابه لفظا حكم على موضعه بما يستحقه ولم ينصبها على المصدرية
ان معناه ارود زيدا ابهل اروادا فرويد واقع موقع اروادا فهو كسقيا زيدا لكنه مصدر لفظي ورويد على المصدر ولذلك
جاء مضافا في قولهم رويد زيد اي ارواد زيد هذا اصح كلام لكن ان جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا او غير مضاف فعلا
يبنى لكونه اسم فعل مبنيا لانه لم يكن حينئذ منفيا على المصدر بفعل مقدر والا ان يقول كان اصله ارود زيدا او رويد الى انها لما جعل

الفعل فصار المصدر قائما مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدر
باعتبار الاصل المنقول عنه كما ذكرنا في فعل التعجب وهو انه اذا نقل لفظ الى معنى آخر بمعناه
بحسب المنقول اليه واعرابه بحسب المنقول عنه وهذا غاية تقريبه وفيه حزازة بعد وللبحث فيه
مجال ومنه اي ومن اللازم البناء ما بني على فعال اما بمعنى الامر كنزال لانه بمعنى انزل او معدولا
عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول بمعنى الفجور وهو مصدر معرفة وحماد من قولهم ركب فلان
هجاج وهي معدولة عن الهجة ومعناه ركب الباطل تعالى هجاج فلان اذا لم يمض في طريق مقصود
ونحوه حماد معدولة عن المحمدة وجماد معدولة عن الجمود او عن الصفة مختصة بالنداء نحو يا خباث
فان معناه يا خبيثة او غير مختصة كحطام للمكان المرتفع تعالى هوى من طمار اي من مكان عال وهو
معدول عن صفة وهو طامر اصله من الطمور وهو شبه الوثوب ولا يختص بالنداء كما في المثال وقطاط
واصله من القط وهو القطع فهو معدول عن قاطع بمعنى قاطعة وهي صفة ولا تنل فلانا عندي بلال
وهي معدولة من البالة واصله من البلال بمعنى الرطوبة اي لا اصيبه مني ندى وخير وعن فاعلة
الا علما اي او معدولا عن فاعلة علما بمعنى المعدول يكون علما كحذام اسم امرأة واصله من الحذم
وهو القطع وقطام اسم امرأة اصله من القطم وهو قطع الشيء باطراف الاسنان وغلاب من قولهم
بات غلاب كحلاق وعرار اسم بقرة وكلا الكلب واصلها انهما بقرتان انتطحتا فماتتا بالنطاح فضرب مثله
لكل متساويين يقع احدهما بازاء الآخر ووجه بناء فعال بمعنى الامر ظاهر لكونه واقعا موقع مبني
الاصل واما غيره فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا ايضا مثله وفي ان وزنه ايضا فعال كهو ومنه
اي ومن الاول وهو اللازم البناء المضمرات كما سبق ذكرها ومنه اي ومن اللازم البناء ايضا المبهمات
وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة
قوله الى غير المتكلم والمخاطب احتراز عن المضمر المتكلم والمخاطب فان نحو انا وانت في غاية الوضوح
فلا ابهام فيه بقي المضمر الغائب فاحترز عنه بقوله من غير اشتراط الى آخره فان المضمر الغائب
يشترط ان يكون له ذكر سابق وههنا بحث وهو ان [illegible] شارح اما ان يريد به بحسب الوضع
او بحسب الاستعمال بمعنى انه يصح ان يقترن به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان المضمر بهذه المثابة
بل الاشارة مخصوصة باسماء الاشارة نحو ذا واخواته وان اراد الثاني فكل اسم جاز ان يقترن به الاشارة

٧٧ هذا المعرف باللام والعلم وغيرها وليس من المبهات قطعا فظاهر لفظه لان المبهات اسم لقدر مشترك
بين اسما الاشاره والموصولات فظاهر كلام الفاضل ان المبهات مشترك لفظي بين اسما الاشاره والموصولات
ولا يفسر حينئذ بما هو قدر مشترك بينهما فاقرب ما حب المفصل فهو شيان اسما الاشاره والموصولات
وقوله من غير اشتراط ان يكون سابقا الضمير في يكون يرجع الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن
للاشارة لئلا يشترط ان يكون ذكر الغير سابقا عليه في الذكر هو المبهم وانما قال من غير اشتراط
ولم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشاره قد يكون له سابق في الذكر كقولك جاني رجل وذا عالم
اشاره الى الرجل فقد سبقه في الذكر ولكن لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط السبق
ولفظ السبق كانه تاكيد للاشتراط واراد به مقابلة المضمر فان المضمر يشترط فيه سبق الذكر قطعا
متقي ذكر صريحا فهاهنا يشترط هنا قطعا ثم ان كان اي المبهم للاشاره بحيث يستغني عن قصه
في اسما الاشاره نحو ذا للمذكر وتا وتي وذي وته وذه بالوصل اي بالوصل بالياء نحو ته وذه والسكون
نحو ته وذه للمؤنث وكذا شيتهما اي تثنيه المذكر والمؤنث منها فهو ما قرران وتان في الاحوال
اي في احوال الثلث رفعا ونصبا وجرا وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران على لغة الحارث بن كعب فانهم يتركون الالف في الاحوال الثلثه وذكر في توجيه الاية على غير هذه
اللغة وجوه احدها ان ان بمعنى نعم وهذان مبتدا وساحران خبره وانما دخل اللام على هذا
الوجه في الخبر على التشبيه بصورة ان وكانه خبر لان صورة والاقوى ان يقدر بعد اللام مبتدا
اخر والتقدير لهما ساحران لئلا تدخل اللام على المبتدا او الجمله خبر هذان اولانه قد يدخل اللام
على خبر المبتدا انضمام غير لان كما قال الشاعر ام الحليس لعجوز شهربه والثاني ان اسم ان ضمير الشان
اي انه هذان لساحران والاعتذار عن اللام كما سبق والثالث ان ها للضمير والتقدير انها
اي ان القصه وذان مبتدا ولساحران خبره واما من يقول دان وذين فليس فيه بحث فيه على الظاهر
هذا الكلام يقتضي ان يكون الظاهر عند المصنف ان اسما الاشاره اذا اختلفت الفاظها كلها
معربة كما توهم بعضهم وهو فاسد لقيام علة البنا فيه مع اختلافها وسبب توهمهم انه يختلف
اخرها باختلاف العوامل نحو جاني مسلمون ورايت مسلمين ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف
حصل باختلاف العوامل بل ذان موضوع لتثنيه المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور واولا

٧٨ بالمد والقصر لجمعهما جميعا اي لجمع المذكر والمؤنث وقد قري قوله تعالى هم اولا بالمد والقصر
في الشواذ والا عطف على قوله ثم ان كان بحيث يستغني اي ان لم يكن بحيث يستغني عن القصه فهي
الموصولات والقصه مبتدا خبره سميت صله التي تتم اي الموصولات بها اي بالقصه وهي احدى
الجمل الخبرية احترازا عن الاحتمال الصدق والكذب كالاستفهام والامر وغير ذلك وانما لم يقع غير
الخبرية صله لان الذي وضع وصله الى وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف بغير الجمل الخبرية لا يوصل
بغيرها ايضا ولا بد فيها اي في احدى الجمل من ذكر يعود اليها اي الى الموصولات ليرتبط الجمله بالموصولات
ولا يكون اجنبية عنها كما في الصفه وان يكون معلومة للمخاطب اي لا بد من ان يكون معلومه للمخاطب كقولك
هذا الذي قدم لا يستعمل الا اذا كان اصل القدوم معلوما بالاستقرا سميت صله وحشوا اما تسميته
الصله فظاهر لكونه وصلها واما تسميته حشوا فلان الصله قد تقع حشوا في الكلام اي وسطا
كقولك الذي ابوه منطلق زيد وحذفت اي الصله في نحو جا بعد اللتيا والتي ايها ما لمقصور العبارة
من الاحاطه بوصف المكنى عنه اي بعد الخطة التي من شانها كيت وكيت قال العجاج دافع عني بالنقير
موتتي بعد اللتيا واللتيا والتي اي دافع الله عني موتتي وتقديره موضع وهي اي الموصولات الذي
قد وضع وصله الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات لا تقع صفه للمعارف فاذا تعرفت بدخول
الموصول صح الوصف بها هكذا ذكره النحاة وفيه بحث وهو ان قولك جا زيد الذي ضرب اما ان يكون الصفه
نفس الصله او الموصول مع الصله لا جايز ان يكون الصله لان الصله لا محل لها من الاعراب فتعين
ان يكون الصفه هو الموصول مع صلته فيلزم ان يكون المعرفه موصوفه بمفرد لا بجمله والتي للمؤنث
وقد خففتا اي الذي والتي بحذف اليا يعني مع ابقا كسرها قبلها نحو جاني الذ فعل بكسر الذال للدلالة على
اليا المحذوفه وحركه ما قبلها اي وقد خفف بحذف اليا مع حذف حركه ما قبلها نحو اللذ بسكون الذال
ما كا اللذ تزبى زبية فاصطيدا والزبيه حفره تحفر لصيد الاسد وحذفهما راسا والاجتزا
عنهما باللام اي بحذف اليا والذال والاكتفا عنهما باللام في نحو الل بكسر اللام هذا مثال الاول
واللذ اي بسكون الذال مثال الثاني والضارب زيدا عمرو اي الذي ضرب زيدا عمرو مثال الثالث واسم
الفاعل هنا على الخصوص بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جمله واقعه صله للام هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال لم جاز ان يقع اسم الفاعل مع معموله وهو مفرد صله للام بمعنى الذي

٧٩ وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل ههنا اي حال كونه صلة بمعنى الفعل فصح كون
الصلة جملة تقديرا وقوله على الخصوص اما ان يريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرا
فان اراد تقديرا لم يختص بهذا الموضع فان اقائم الزيدان ونحوه جملة عند المصنف تقديرا
وان لم يكن صلة للموصول وان اراد الثاني وهو انه جملة حقيقة فهو ممنوع لان اسم الفاعل
مع فاعله مفرد لفظا قطعا بنص النحاة عليه ولعل مستندهم انه لو كان جملة لصح السكوت عليه
لكن لا يصح اذ لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع او ناصب او جار لم يمكن لان
الاسم لا بد له من اعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا او تقديرا لم يكن له اعراب لا لفظا ولا تقديرا
وهو فاسد وكذا اللتي واللت والضاربه زيد هند هنه امثلة للتي وتخفيفها كما ذكر في الذي
على الترتيب ومثناها ليس من هذا الباب في اكثر اللغات اي مثنى الذي والتي ليس من باب المبني
اللازم لما توهمه من كونه يختلف آخره باختلاف العوامل وهو كلام ردي في الغاية كما سبق في اسماء
الاشارة والاولى واللاؤون جمع قوله فيما بعد لجمع المذكر وليس من الباب اي اللاؤون ليس
من باب المبنيات اللازم للتوهم المذكور وكذا اللاؤون في لغة بني عقيل وهم كناية ما كما يلهم
نحن اللاؤون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا يعني اللاؤون عندهم يستعمله بالواو
في الرفع ليس من الباب ايضا لتوهم الاعراب فيه لجمع المذكر خبر للاولى وما بعده وجاء حذف النون
اي من المثنى نحو ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اي اللذان بحذف النون وكو
قوله ثم وخضتم كالذي خاضوا على احد الوجوه اي الذين خاضوا وقيل الذي مفرد بحاله وهو صفة لموصوف
مفرد وقد حذف العائد اي خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه وقيل الذي مصدرية كان على ما سيأتي
في بحث العوامل ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب وهو قوله انت فينا الذي ترغبين اي انت فينا [illegible]
اي خضتم كخوضهم واللائي عيسد امع ما بعده جمع قوله لجمع المؤنث واللواتي بتاو يا فيهما واللاي
بهمزة ويا بعدها واللات بتا من غير يا واللاي بيا خالصة بعد الالف لجمع المؤنث خبر اللائي وما
بعده وما عطف على الذي ولا يقع صفة يعني بالا يوصف بها الا نادرا اشتريت الكتاب ما يعلم بمعنى
الذي يعلم ويكون موصوفة ايضا اي ما قد يكون موصوفة ايضا كما وقعت موصولة اما بمفرد تفصيل
لما الموصوفة اي قد يكون موصوفة بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد اي هذا شيء عتيد لدي او بجملة اي او

النخس عضو اللسان على الظهور ومنه المنصة وهي المكان الذي تجلس عليه العروس لظهوره على سائر من مكنه

صبحوا الصباحا اي اغاروا صباحا والنخيل على وزن القريش اسم موضع ملحاحا اي غارة ملحة اي شديدا قويا

٨٥ يكون موصوفة بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس والشر لا فتنة
او الفاء اخير التقدير عند كل مبد ان سبيل العبد جلبا الخذلان لا ينشغل بالامور فقد يكشف غماما عبر اجبال فرج
انفراج كحل العقال اي انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة ولا ينبغي الاستعمال اذا قيل ان ما كانت بهذه الاحوال
رب على الجملة نحو ربما قام زيد ولكن الاولى جعلها موصوفة لوجهين احدهما ان حمل رب على باب الكثير وهو كونها
مكفوفة وغير داخلة على الجملة والثاني ان النكرة لا بد لها من مفعول ارجع وتقدير له شيئا من الامر لكن حذف الموصوف
اقامة الصفة التي هي جار ومجرور مقامها ضعيف ومنه اي ومن ما في نعما مبنية موصوفة بجملة قوله تعالى فنعما [illegible]
او نعم شيئا فعلته والمخصوص محذوف وليس بموصولة لان شرط [illegible] ان يكون فاعله معرفا
باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ونكرة او وقد يكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة
نحو فنعما هي اي فنعم شيئا هي هذا التي تسمى تامة لعدم احتياجها الى صلة وصفة ومضمنة معنى الاستفهام او وقد
يكون ما مضمنة معنى الاستفهام نحو ما لك اي اي شيء لك والجزاء عطف على الاستفهام اي وقد يكون ما مضمنة
معنى الجزاء نحو ما تقدموا لانفسكم من خير اي ان تقدموا من خير لانفسكم تجدوه وتسمى هذه جزائية وشرطية
باعتبار انها تستدعي شرطا وجزاء والفها اي الف ما يصيبها الحذف اي يحذف في حال كونها استفهامية مع حرف
اي مع حرف الجار اي الكثير الشائع حذف الالف وقد جاء اثباتها في [illegible]
قوله على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في التراب بحذف الفها في الاستفهام لكثرة
الاستعمال والقلب اي يصيبها القلب استفهامية في نحو قول ابي ذؤيب مه قال ابو ذؤيب قدمت المدينة ولاهلها
ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه اي ما فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وآله وجوز ان لا
الفها القلب حال كونها جزائية في مهما نحو مهما تصنع اصنع والاصل ما ما فقلبت الالف هاء كراهة اجتماع المثلين على
ما تبين ومن عطف على ما اي الموصولة التي وما ومن وهي كما في جميع ما ذكر من كونها موصولة نحو
كقولك جاءني من عرفته والاستفهامية نحو من عندك والجزائية نحو من جاءني اكرمته الا انها لا تقع غير موصوفة
ولا موصولة يعني من لا يقع تامة بخلاف ما فانه [illegible] وروي فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
وقوعا [illegible] ورابعها [illegible] من موصوفة في البيت اذ الكل [illegible] مجرور [illegible] بخلاف الموصوف فان من جاز ان

٨١ يكون موصولا بحذف صدر الصلة اي على الذي هو نبأ ويحتمل على تقدير الرفع ان يكون من اتى موصوفة ومبنيا
خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره مجرور المحل صفة لمن فلا يتعين على الرفع ان يكون موصوفة فقول لم يرفعها
انما يصح في الاستشهاد على كونها موصوفة بناء على هذا الاحتمال وان اطلق المصنف لا لم يجز اي من بعلم ولم يقل من يطل
لكون الشمول اذ كلا يطلق على البارئ تعالى ويستعمل لفظ العالم دون لفظ العاقل ويقع اي من على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث
فالمفرد كما سبق والمثنى كقول الفرزدق تعال فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان والجمع
كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك والتأنيث كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فانه ذكر اولا وانث
ثانيا ولفظها مذكر ويحمل عليه هو الكثير ويجوز اي يحمل على المعنى نحو من هي محسنة جاريتك ومن احسن جاريتك ونحو من
هو احمر جاريتك ولم يجز من احمر للفظ ومن محسن جاريتك اما الصورتان الاوليان فجوازهما ظاهر لان الاولى وقع الجملة
الاسمية فيها صلة والثانية وقعت الجملة الفعلية صلة وفيها ضمير مؤنث عايد الى من حملا على المعنى لانه مؤنث وكذا الصورة
الثالثة وهي من هي حمراء جاريتك او من هي حمراء جاريتك حملا على المعنى بلفظه هو ان احدهما من هي احمر جاريتك لان حكم
من هي محسن جاريتك فقط بعضه الاول وجاز الثانية اما امتناع الاول فلان احمر ليس مؤنثا في اللفظ فلا يصح ايراده
مؤنثا كما لا يجوز ان يقال هند احمر بل يجب ان يقال حمراء فوله لم يجز للفظ اي لم يجز للفظ احمر فانه ليس فعلا ولا
جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل كما ذكرنا واما الاخرى وهي من هي محسن وكان ينبغي ان لا يجوز ايضا لان محسن
مذكر كما لا يجوز هند محسن الا بتأويل بعيد وانما اجاز لما ذكره في التعليق وهو قوله اذ ليس بين محسن
ومحسنة في اللفظ والبناء الا الهاء وبين احمر وحمراء ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لانا لا نسلم ان
ما ذكره فرق بين محسن وبين احمر لكن الكلام في كون هذا الفرق مؤثرا في الجواز والمنع ولو صح ذلك لجاز
في السعة هند محسن بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك وان اراد انه جائز باعتبار التأويل وهو من هي شخص محسن
او شيء محسن فجاز ايضا من هي احمر بهذا التأويل وعلى كل حال فينبغي ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى ثانيا وعلى اللفظ
اخرى فمن هي احمر ليست ممتنعة على الاطلاق والجواز هو احمر على اللفظ وهو احمر على المعنى لا على اللفظ واجاز
الكسائي وقوعها اي وقوع من موصلة بمعنى زائدة كما انشد ان الزبير بن سنان المجلي فقد علمت ذاك العبسي والا ترون
من عدد طاي الا ترون وفي عدد طي بمعنى الاكثر من عدد او عدد انصب على التمييز فمن زائدة والتقدير انسانا نعدد

عنه

٨٢ عنه منه لا هذا احرار عن انشاد الكسائي يعني لا نسلم ان من في البيت صلة لكن جاز ان يكون موصوفة وعددا مصدر الفعل
محذوف وهو تعدد والفعل مع المصدر منصوب المحل صفة لمن اي انسانا نعد عددا ويحتمل ان لا يقدر الفعل ويجعل عددا مصدرا
بمعنى المفعول اي معدودا فيكون صفة مفردة ولا حاجة الى اضمار فعل ولا يقعان اي من وما موصولتين موصوفتين اي لا تقعان
موصوفتين حال كونهما موصولتين اي لا يوصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة بصفة بخلاف الذي فانه يوصف المعرف
بالالف نحو مررت بالذي اكرمته الظريف بالجر صفة الذي مع صلته ولا يجوز ان يقال مررت بمن اكرمته الظريف وبما اكرمته
على ان يكون الظريف صفة لمن مع صلته او لما مع صلته هكذا ذكره والفرق ان لفظ من وما اشبه الحروف من الذي فجاز وصف
هذا دون ذلك اما اولا فلان لفظ من وما كل واحد منهما مركب من حرفين نحو عن ومن في الحروف وجد اصلا على لبنائهما بخلاف
الذي فانه من حيث ليس بحروف ولانه مركب من اكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذي في صورة لام التعريف وان كان
جزءا من الكلمة عندهم وهو يشبه الاسماء بصورة من لفظ من وما واما ثالثا فلان لفظ دون لفظ نعيد ها اجا حرفا ... انصراف
لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا فائدة الفرق بينهما ولا يخرج عن الجواز ويؤكد ان اي من وما مثلها او مثل الذي وهو
نظر في الحال عند التفسير الى من عند المنقح يجوز منهما تأكيد الا من مع صلتيهما كما جاز نظر الحال الذي واكرمته نفسه تأكيد
الموصول مع صلته وانما جاز تأكيد من وما موصولتين ولم يجز وصفهما موصولتين لما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبه بالحروف من
الذي والحروف لا يجوز ان يوصف لكن يجوز ان يؤكد على الجملة بالتأكيد اللفظي هو تكرير نفس اللفظ فعلى الجملة يجوز تأكيد الحروف
ولا يجوز وصف الحروف واذا استفهم بها اي بمن الواقف عن نكرة لا فاعل اي الواقف حركة اي حركة ذلك الاسم الذي هو نكرة
في لفظ الذاكر بلفظ بانها من حروف المد ان كان اي ذلك اللفظ الواقع في لفظ الذاكر مذكرا او حالا فاذا قال جاءني رجل
قال المستفهم منو واذا قال رأيت رجلا قال المستفهم منا واذا قال مررت برجل قال المستفهم مني وانما اختص بالوقف لان زيادة
حروف للدلالة على الكلمة على خلاف الاصل فجاز في الوقف لان الوقف محل تغيير كثير كما هو مذكور في بابه
وانما اختص بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج النكرة الى التمييز بالاستفهام اكثر من احتياج المعرفة وكان زيادة الحرف
للدلالة على التمييز اللايق بالنكرة من غيرها وان لم يكن مذكرا او حالا بان يكون مثنى او جمعا مذكرين او مفردا مؤنثا
او مثنى او جمعا مؤنثين الحق اي الواقف علامة اي علامة كل واحد على حسب ما الحق الاسم الاعرابية على حال الاول والاعراب يعني
في المثنى المذكر اذا قال القائل جاءني رجلان قال المستفهم الواقف ان الحق علامة الرفع على حال ذلك المثنى وعلى اعرابه اذا قال

٨٣ منان ولن يشتبه على ان ذان المسؤول عنه مثنى وبالالف على ان المسؤول عنه مرفوع وكذا المثنى المؤنث وفي المذكر
واذا قال رجل جاءني رجلان قال منان ولو قال رايت رجلين قال منين واذا قال جاءت امرأتان يقول المستفهم منتان او منتان
بسكون النون فقد دل على ان المثنى المؤنث بتثنية المؤنث وعلى اعرابه بالالف وكذا في النصب والجر يقول منتين
فان تعذر اجتماع الدلالتين كما في المؤنث الواحد اوجبا اقتصر على الاول اي على الدلالة على حال الذات فاذا قال جاءتني
امرأة فتقول منه فقد دل بالهاء على ان المسؤول عنه مؤنث ولم يمكن الدلالة على اعرابه لكونه في الوقف ساكن وكذا
في الجمع المؤنث اذا قال جاءت مسلمات يقول المستفهم منات بسكون التاء فقد دل بالالف والتاء ان المسؤول عنه جمع مؤنث ولم يمكن
الدلالة على اعرابها لكون الحركة ممتنعة في الوقف وانما اقتصر على دلالة الذات لانها اقوى وانما لم يحرك الضمير لكون النون
التاء ساكنة مع انه شرط كان المعروف من كون المستفهم واقفا والوقف يجب فيه سكون الاخير ومنهم من لا يزيد على حروف المد
اللين في الاحوال كلها بمعنى ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستفهم عنه مذكرا او مؤنثا او مثنى او جمعا
فاذا قيل جاء رجال يقول منو وفي النصب منا وفي الجر مني فالواو للرفع والالف للنصب والياء للجر فهذا دل على اعراب المسؤول عنه دون
احوال الذات والواصل لا يزيد عليها اي لا يزيد بحال الحكاية من باسمه فاذا قال جاءني امرأة يقول المستفهم من باسمه من غير زيادة علامة
حروف المد والتثنية لما ذكرنا من ان ما في الحال يغني فلم يجز الوقف دون غيره ولا فعل جمع شذ وقيل من قال اتوا ناري
فقلت منون انتم فالحاق وصل الواو ونحو بالنون عام منهم الواو الجر فلم جمع اطلاقا الحال شذوذ من ابيات علامة اللاحق الواو
والتاء في محل النون والنون يجب ان يكون ساكنا في الوصل وحيث ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه
ضرب من منا بالاعراب هذا العذر عن الشذوذ من بابه جاز ان يكون الجمع وتحريك النون على القياس وهو انه حكى سيبويه
انه يستعمل منا بمعرفة كان المكتن بان يقول ضرب من ورايت منا ومررت بمني لهذا الاعتبار اذا جمع جمع السلامة
قال منون كمسلمون فيجوز منون في البيت حركتها فالنسبة الحركة كونه مسلمون وهذا البيت ذكره هو وغيره على الشذوذ
فهذا الشعر ومثله لان الجمع ان يكون في لفظ الذاكر نكرة لمستفهم عنه واحدا حتى يكون هذا شاذا ولا يلزم
في البيت ان المستفهم عنه في لفظ الذاكر نكرة بل المرجع لفظ ذاكر قبل الاستفهام بل المذكور هو اتوا ولا يستفهم
الشيخ عما ذكره بنفسه ولو كان نكرة في لفظ الجمع والمستفهم عنه الواحد كان محال الاستفهام وهو غير معلوم ويمكن ان
يجاب عنه بان المعلوم ان الحاق المذكور بلفظ المستفهم لا يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة في لفظ الذاكر بالتنكير المعلوم
من

٨٤ من للتعدد واما المعرفة فهي العلم في بني تميم وكذا العلم في تميم ويحكى على لفظ الذاكر في الحجاز يعني اذا كان المعرفة في لفظ الذاكر
والمستفهم عنه عين فاما ان يكون المعرفة علما او غير علم فان كان غير علم تعين الرفع بعد ذلك المعرفة بعد من ومن غير فرق في الاحوال التي
بلا خلاف بين بني تميم والحجاز فيه فاذا قال الذاكر جاءني الرجل فيقول المستفهم من الرجل واذا قال رايت الرجل او مررت بالرجل
قال ايضا من الرجل بالرفع واما العلم ففيه مذهبان احدهما لبني تميم وهو الرفع ايضا مطلقا في الاحوال الثلث والثاني للحجاز وهو
حكاية لفظ الذاكر فاذا قال جاءني زيد يقول المستفهم من زيد بالرفع واذا قال رايت زيدا يقول المستفهم من زيدا بالنصب واذا
قال مررت بزيد يقول المستفهم من زيد بالجر هذا هو المذهب المشهور وحكى ايضا جواز حكاية جميع المعارف والمعرفة بعد من فيما
علي الاعلام وحكى ايضا جواز حكاية المعارف بعد من كحكاية النكرات في اي منا ومنو ومني وقوله بني تميم ظاهر في ان الرفع واجب في
الوصل والوقف والذي ذكره بعد ذكر الوقف والوصل في النكرة وانما يجري في العلم الحكاية عند اهل الحجاز دون سائر المعارف لان
العلم يسقط في الغالب حاله باعتبار المسمى بالعلم الواحد فكان ينبغي على النكرة في حكايتها العلم ان المسؤول عنه هو اي علم
ليجوز الحكاية كما في النكرات فرقا بين المعرفة والنكرة وانما المراد بكل ان الاكثر الاستفهام عن النكرات ولحاق العلامات
من اعادة المستفهم عنه وكان الخطر ليتقوى بالاكثر وهو النكرة والمستفهم بها اي عن صفة العلم في غير تصدير بالتعريف
وبصفتها بالنسب مع الحاق العلامات في المثنى والمجموع اذا ذكر علم نحو جاء زيد والمستفهم عن صفته قطعا ان يصدر لفظ
بالتعريف والجر باخر ياء النسب فاذا قال جاءني زيد يقول المستفهم المني بعين القرشي او الثقفي واذا كان مثنى او مجموعا فلحق
علامة المجموع والمثنى فلو قال جاءني زيدان قال المستفهم المنيان واذا قال جاءني زيدون قال المنيون وفي النصب والجر يقول المنيين
المنيين هذا اذا المستفهم عن صفة العلم المنسوبة كالقرشي والثقفي اما اذا لم يكن منسوبة كسائر الصفات نحو الطويل والكريم فيقال المني فيه
ايضا المقصود ابدا زيد جاز ان يقال المني اي العالم والاكثرون على ان الاستفهام بالمني وبحمه مخصوص بما اذا كانت
الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اكثر غيرها واليق من غيرها لكونها [illegible] ياء النسب
على الصفة المنسوبة من كلامه على غير المنسوبة [illegible]
البناء [illegible] النكرات [illegible] وهذا المعنى [illegible]
قبل ما يقوله [illegible] ذو الطائية [illegible] المذكر والمؤنث في نحو
للعظم ذو المعارف [illegible]

٨٥ والثاني لاسيما المعنى الذي وان البيت لئن لم تغير بعض ما صنعتم ويروى بعض ما قد صنعتم وهو اظهر ليوافق تغير
لانه للمخاطب المفرد واما على رواية الجمع فخطاب واحد من الجمع يعني لئن لم تغير ان بعض الذي صنعتم مع عشيرتك لانتحين
الاعناق انحي الشيء اي تعرض له اي لا تعرض للعظم الذي انا عارقه اي اخذ اللحم منه وهذا مثل العرب في النهي اي اخذ اللحم
من العظم بل ازيد وانعرض للعظم نكسه لبيان ذو بمعنى الذي صفة للعظم الذي هو مذكر اي العظم الذي انا عارقه واما قول
البيت الثاني فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فذو بمعنى التي وهو مؤنث صفة للبئر اي بئري التي حفرتها والتي طويتها [illegible] من
عنوان في المؤنث ذات مضمومة منه ونحو ذات [illegible] وحكى عن بعضهم هذا ان ذو انه يعرف وهذا ان ذوات [illegible] ذوات نعم
التاء في الاحوال الثلث يعني المذهب المشهور ان ذو الطائية لا تتغير في المذكر والمؤنث والمثنى والجمع نحو زيد ذو ضرب والزيدان
ذو ضربا والزيدون ذو ضربوا [illegible] اللفظ مذكرا في الاحوال كلها [illegible] احدها في الثانية فانه [illegible]
ذات مضمومة عن النون واما [illegible] في الرفع والنصب والجر [illegible]
نحو هذان ذوا [illegible] في المذكر المثنى واللذان [illegible] ذوا [illegible] في المثنى المؤنث اي اللتان [illegible] وفي الجمع المذكر والمؤنث
[illegible] اي الذين [illegible] واللاتي [illegible] في الاحوال [illegible]
باختلاف حال الموصوف وهذا [illegible] والتثنية والجمع على ذو [illegible] الباب [illegible] نحو اذهب بذي تسلم [illegible]
[illegible] في قولك اذهب بذي تسلم [illegible] نحو اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي [illegible]
هكذا ذكره [illegible] فهذا الكلام [illegible] ان يكون التمييز بين ذو الطائية وبين ذي في اذهب بذي تسلم [illegible] الى التمييز
المذكور في هذين الوجهين المنقولين [illegible] التمييز اما ان يكون على الوجه المشهور او على الوجه المنقول [illegible] الوجه
المشهور فالتمييز [illegible] لفظا ومعنا اما اللفظ فلان الطائية [illegible] وفي المشار [illegible] اذهب بذي تسلم [illegible]
لفظا [illegible] التمييز من هذه الجهة واما المعنى فلان ذو الطائية بمعنى الذي او التي وذي في اذهب بذي تسلم بمعنى صاحب [illegible]
واذا لم يكن [illegible] التمييز واما على الوجه المنقول فالتمييز ايضا ظاهر [illegible] في المذكر وبين ذي [illegible]
واما في المثنى والجمع فظاهر [illegible] بينهما اصلا [illegible] بين الفرق بينهما [illegible] التقليل [illegible]
في هذين القولين وحينئذ لا يعرف على المذهب المشهور الفرق بينهما [illegible] وهذا [illegible] وهذا التمييز
ولم يكن [illegible] على المشهور الفرق بينهما [illegible] هذا التمييز [illegible]

التمييز

٨٦ التمييز [illegible] وهذا [illegible] في اذهب بذي تسلم [illegible] لفظ ذو بمعنى صاحب [illegible] لفظ ذو الطائية
اللفظ [illegible] كل واحد منهما [illegible] ذكر في المفصل [illegible] في اذهب بذي تسلم [illegible] الفرق بينهما
[illegible] على ان ذو في نحو بذي تسلم [illegible] اذو تسلم [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] الحواشي [illegible] قوله اذهب بذي تسلم [illegible]
[illegible] الامثال وذي في قولهم بذي تسلم بمعنى صاحب [illegible] الصدد [illegible] المثل [illegible]
[illegible] الذي هو صاحب [illegible] وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل [illegible]
كثير من الناس [illegible] بالظروف [illegible] الى الجمل [illegible] وهو ذو بمعنى صاحب
[illegible] الفعل [illegible] الفعل [illegible] البعض [illegible] بمعنى الزمان [illegible] في المعنى [illegible]
[illegible] عند سيبويه [illegible]
[illegible] الذي [illegible] كل واحد [illegible]
اشارة [illegible] الموصول [illegible]
[illegible] الذي [illegible] على [illegible] سيبويه [illegible] الكوفيين [illegible]
[illegible] بالرفع [illegible] السؤال [illegible] على غير الموصول
[illegible] الكوفيين [illegible] في البيت [illegible] الذي [illegible] جاز ان يكون [illegible] الذي [illegible]
[illegible] في البيت يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] جملة [illegible] الذي [illegible]
[illegible] جملة [illegible] على [illegible] جملة [illegible]
في [illegible] الا [illegible] لا [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الذي [illegible] البعيد [illegible] الامر [illegible]
على [illegible] الموصول [illegible] الكوفيين [illegible] يكون [illegible]
[illegible] داخل على [illegible] الذي [illegible] الكوفيين [illegible]

الاحسن الذي اختاره الشيخ ان اسم الاشارة وهو ذا باق على اصله وما بعده [illegible] خبره ولا يتم ذكر ان ذا [illegible]
بالموصول بمعنى يقول الكافي في [illegible] من نفسه لسبق الموصول وليس [illegible] للابتداء [illegible]
خبره الجملة القسمية وهو لسبق الموصول [illegible] من نفسه [illegible] لسبق الموصول [illegible]
ان يحكي [illegible] اللام ولا اشكال [illegible] اللام [illegible] اسم الاشارة اذ هو باق على اصله [illegible]
كان الحرف [illegible] اللام [illegible] من نفسه وهذا القول يحكى عن الزجاج ايضا [illegible]
بان اللام يكون [illegible] صلة الموصول لا يتقدم عليه [illegible] ان يكون [illegible]
المذكور [illegible] في قوله [illegible] من نفسه مبتدأ [illegible]
[illegible] من نفسه [illegible] المذكور [illegible]
يقول [illegible] الموصول [illegible] فانه لا [illegible]
الموصول [illegible] الموصوف [illegible] الموصول [illegible] صدر الصلة [illegible]
[illegible] موصولة [illegible] صدر صلتها [illegible]
وموصولة [illegible] الصلة [illegible] الاستفهام [illegible] الصلة [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] صدر صلتها [illegible] الموصول والصلة [illegible]
حذف صدر الصلة [illegible] الكلمة [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الصلة [illegible] التقدير [illegible]
الصلة [illegible] القول [illegible] الخليل [illegible]
[illegible] التقدير [illegible]
[illegible] الحكاية [illegible] القول [illegible]
[illegible] الموصول [illegible]
[illegible] النزع [illegible] التمييز [illegible]
والمراد [illegible] افعال القلوب [illegible] والنزع من افعال الجوارح [illegible]

الذي ذكروا وهو ان النزع هو التمييز الذي هو [illegible] ان النزع من افعال الجوارح بل هو من افعال القلوب [illegible]
المجاز [illegible] على [illegible] صفة [illegible]
على المدح والذم [illegible] صفة [illegible]
صفة [illegible] الوجوه المذكورة [illegible]
وكان الاولى [illegible] المستقبل دون الماضي [illegible] الفعل المستقبل
[illegible] الدار [illegible] الكسائي [illegible]
وهو معنى قول [illegible] البعض [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible] الكسائي [illegible] المستقبل
بانها [illegible] المستفهم بها [illegible]
بعد [illegible] المستفهم [illegible]
[illegible] المستفهم [illegible]
[illegible] المستفهم [illegible]
[illegible] على الابتداء [illegible] الحكاية [illegible] على الابتداء [illegible]
[illegible] الحكاية [illegible] الاعراب اللفظي [illegible] الاستفهام [illegible] الوقف [illegible]
[illegible]
[illegible] الوصل [illegible] الوصل [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible]
المستفهم [illegible] المستفهم [illegible] والتنوين [illegible]
[illegible] الوقف على [illegible] الاسماء [illegible] المجرور [illegible]
[illegible] المؤنث [illegible]
بالالف والتاء [illegible] الوقف [illegible] الاسماء [illegible] والتنوين [illegible]

[illegible]

[illegible]

وكل واحد من المعرفات جزء مقابل للمعرف الذي سبق فالشارح جزء صلة للموصول وهو الذي من القائم فلو جعلت
تابعا للقائم وقلت جاءني القائم البر وزيد مثلا او عطفته على الموصول الرابع لانه من صلته بعد لا يعطف عليه وكذا سائر التوابع
او قلت جاءني القائم البكر بن جاءته صفة للموصول الرابع لانه صفة للموصول قبل تمام صلته وجزء او نحو واذا قلت الضارب الشاتم
المكرم المعطيه درهما القائم في داره اخواه ابوها بنتها بكر اعمر واخاك الراغب الله اكرم الا كل لمعارضة غلامه فالبدل الاول
وهو مبتدأ للموصول الاخير وهو القائم مع صلته والذي بعده وهو بكر بدل الذي قبله الى قبل القائم وهو المعطي وهكذا الى الاكرم
فهو بدل المكرم فحا الدابر الشاتم وعبد الله بدل الضارب والاكل و اذ لم يكن على هذا الترتيب بان قدمت اكرا على تبر
وجعلته كلام المعطي فلا بد ان فيه تمام الصلة او لا بد من الموصول او طول المعلول قبل تمام صلته وكذا باقي الصور فضل الضارب مفعول
اكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم والمعطيه مفعول المكرم مفعولا معطيه الضمير الضارب ودرهما والقائم فاعل معطيه
وفي داره متعلق القائم وسط المصدر الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله اكرم الاكل فلا يجوز ان يقدم المبتدا من الضارب الذي هو
الاول ... من المبتدأ لانه لا بد من الكلام لانهما كلاهما في صلة الضارب فان قلت بين بدا من القائم فهو من تتمة القائم وسطها
ليس من تتمة بل من تتمة الضارب فهو اجنبي ... فيه انك تبين من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول من صلته والموصول مع صلته
ثم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبي لا يتوسط بين اجزاء الصلة اذا جاء الصلة في اخواك فان قلت لم احتيج وضع هذا الموضع الثاني
بل من حيث الفصل بين البدل ... وهو الثاني ... هذا احسن ... احدهما انه يمتنع تقديم جزء
الصلة على الموصول ... الثاني ان تقديم المفعول به على المفعول المطلق ... الى الفاعل ولذلك تعين ... فيه
مقام الفاعل اذا وجد مع سائر المفاعيل ... المفعول به هو مورد للفعل المتعدي ... لسائر الصلة فانه
تاكيد ... يستغني عنه بلفظ الفعل الثالث انه يمتنع الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ... المفعول المطلق ... في
سائر المفاعيل ... على البدل وسائر التوابع ... التقديم ... على الفروع اذا ثبت هذا ... المفعول به ... على القائم
للمقدمة الاولى ... على الضارب ... للمقدمة الثانية ... بين الموصول ... للمقدمة الثالثة ... الابدال
بعد المرجع ... الرابعة ... من مواضعه ... الذي ... الفصل
البدل والمبدل ... كما جاء في مواضع من التنزيل ... ما ...
... مع ... الالباب ... على ...

امثلة

اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول اي يصدقان على شيء واحد وهو الصفة وعطف البيان
والتاكيد فهذه الثلث حقها ان لا يختار الفصل بينها وبين متبوعاتها اولا يجوز وقسم مدلوله
مغاير للمتبوع كالعطف بالحرف فلا يستبعد فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع بين الامرين
وهو البدل فان قسما منه مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من الكل وقسم مدلوله مغاير للمتبوع
كبدل البعض والاشتمال والغلط فتجويز الفصل فيما يغاير الاول كالابدال الثلثة واستبعاد
الفصل فيما لا يغاير كبدل الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان المصنف انما توسط
روما للنوع من الالغاز والتعمية في المثال ولذلك اخر قوله اكرم الاكل طعامه غلامه عن قوله الضارب
روما للالغاز هذا هو كشف الغطاء عن بيان المسئلة والله اعلم واجاز الفرا الذي نفسه محسن اخوك
والذين اجمعون محسنون اخوتك والذي وزيد ضاربان اخوك والتابع للمحذوف دون الموصول
يعني اجاز الفرا الصور الثلث مع ان ظاهرها يقتضي ان يكون نفسه في المثال الاول تاكيدا للذي قبل
تمام الصلة وكذا اجمعون تاكيدا للذين قبل تمام الصلة وكذا وزيد عطف على الذي والمتنازع ظاهر
فقال التابع للمحذوف دون الموصول يعني في المثال الاول الذي هو نفسه محسن فنفسه تاكيد لهو
المحذوف ومحسن خبر هو والجملة صلة الذي والذي مبتدأ واخوك خبره وكذا في المثال الثاني التقدير
الذي هو وزيد ضاربان فزيد عطف على هو المحذوف لا على الذي فاستقام الامثلة لان التابع
في كل واحد منها للمحذوف دون الموصول ولا يجوز اي الفرا الحذف مع الفعل والظرف لا لتابع حيث
لا تابع فيتبعه المتبوع يعني لو قيل الذي ضرب اخوك او الذي في الدار اخوك لم يجز ان يقال فيه قد
حذف صدر الصلة تقديره الذي هو ضرب او الذي هو في الدار لان هذا المحذوف لا قرينة تدل عليه لان
كل واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان يكون صلة من غير حذف فلو جوزنا الحذف لا لتبس اي
لم يعلم حينئذ ان الصلة فعلية او اسمية هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا فاما اذا كان
للمحذوف تابع مثلا يقول الذي نفسه ضربك اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او يقول الذي وزيد
ضربا اخوك او الذي وزيد في الدار اخوك وكان القياس يقتضي ان يجوز لان هذه التوابع قرينة دالة على
المحذوف ومع هذا فلم يجوزه انضمام وجود القرينة طردا للباب ومعنى قوله فيتبعه المتبوع يعني
اذا كان المحذوف متبوعا اي له تابع فيتبع اي يلحق في المنع بما لم يذكر له تابع فالمراد بالمتبوع الذي له تابع

التقدير هو

الذين هم اجمعون محسنون فاجمعون تاكيد هم المحذوف وكذا في المثال الثالث التقدير هو

بوجه ما لانه يريد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع والصورة التي ذكرها التابع معه قرينة تدل على المحذوف
وهو الاصل لان الاصل الذي يكون على المحذوف قرينة داله وحيث لا توجد القرينة يكون فرعا فيتبعه
المتبوع اى يتبع الاصل وهو ما وجد فيه القرينة ما لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما عبر المصنف
بهذه العبارة لان فيه غرابة وهو لان المتبوع صار تابعا ومنه اى ومن المبني اللازم ما تضمن معنى
حرف الاستفهام او الجزاء نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا الحرف وهو الهمزة الاستفهامية بل تضمن كلمة الاستفهام
الذي هو معنى حرف الاستفهام غير اى يعني لان ايا مستثنى عن الضابطة لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو
معنى حرف ومع ذلك فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومه الاضافة كاخر كما ومن اين
للمكان استفهاما وجزاء هذا مثال لما تضمن معنى الحرف فما قد تضمن معنى الاستفهام نحو ما تلك بيمينك وقد
تضمن معنى الجزاء الذي هو معنى الحرف وهو لان نحو ما تصنع اصنع وكذا من قد تضمن معنى الاستفهام
نحو من عندك وقد تضمن معنى الجزاء نحو من يجلس اجلس ومتى للزمان كذلك يعني ان متى ظرف للزمان وهو
كذلك اى قد يكون استفهاما نحو متى القتال وقد يكون جزاء نحو متى تخرج اخرج وايان في معناها اى معنى
متى يعني يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرساها اى متى ارساؤها ولم يات جزاء فلذلك
قيده بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد فانه سؤال عن احواله اى صحة ام مرض ونحوهما
والاحوال فهو متضمن للاستفهام عن الاحوال وانى لها اى للحال استفهاما وجزاء نحو انى ومن اين لك الطرب
اى كيف لك الطرب وجزاء نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم وكم الاستفهامية
بالجر صفة لكم وهو عطف على انى اى ونحو كم ولخبرية الخبرية يعني الاستفهامية انما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاستفهام والخبرية لم توجد فيه هذه العلة وانما بنى الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها
ولكونها على وضع الحروف ولها اى ولكم في وجهيها يعني استفهامية وخبرية صدر الكلام اما
الاستفهامية فظاهر لان للاستفهام صدر الكلام وكذا الخبرية لتضمنها معنى الانشاء في التكثير كما ان
رب متضمن الانشاء التقليل فلذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى الموجب لها التصدر
مقدر قبله لاتحاده بها هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان كم اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان يتقدمها
الجار وان يقال بكم درهما اشتريت فاجاب بان المعنى الذي اوجب لها التصدر وهو الاستفهام يقدر
قبل الجار لاتحاد الجار والمجرور وهو كم يعني اذا قلنا بكم اشتريت مقدر الاستفهام قبل الباء والتقدير

ابكم

نحو من باي اكرمه وكذا
اين وهو ظرف للمكان
خاصة وقد يتضمن لا
ستفهاما نحو اين زيد
وقد يتضمن الجزاء حج

ابكم اشتريت فالاستفهام لم يتقدم عليها شيء ولا يقدر الاستفهام بعد الجار ليبطل تصدره
وانما اختص هذا التقدير بالجار دون غيره لما ذكره وهو ان الجار يتصل بالمجرور ويتحد به لشدة
اتصال الجار بالمجرور فكانهما كلمة واحدة بخلاف المنصوب والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور
ومحلها اى محل كم الجر ان تقدمها الجار كما ذكرنا والا اى وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان
فيه فعلا او ما جرى مجراه من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف فان استند اى الفعل او الجاري مجراه
الى ضميرها اى الى ضمير كم او متعلقها فالرفع بالابتداء نحو كم رجلا جاءك فان بعده فعلا وهو جاء مسند
الى ضمير كم ولو قلت كم رجلا جاءك غلامه كان مسندا الى متعلقها وكذا لو قلت كم رجلا في الدار فان فيه الظرف
الجاري مجرى الفعل والتقدير كم رجلا حاصل في الدار فهو ايضا مسند الى ضمير كم فالرفع بالابتداء اى
كم مرفوع المحل بالابتداء والفعل بعده او الجاري مجراه خبره قوله متعلقها اى متعلق كم ولو قال
او متعلقه ليرجع الضمير الى لفظ ضميرها اى او متعلق الضمير كان اشبه كما قالوا في باب الاضمار على شريطة
التفسير مشتغل بضميره او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره وانما كان اشبه لان قولك كم
رجلا جاءك غلامه فالغلام مضاف الى الضمير متعلق به والضمير عائد الى كم فهو لفظا متعلق بالضمير
وان لم يسند اى الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها ولا الى متعلقه فان كان اى الفعل واقعا عليها
اى على كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجلا ضربت فان الفعل واقع على كم وليس مشتغلا عنه بشيء فهو مفعول
فينتصب على المفعولية وان كان واقعا على ضميرها نحو كم رجلا ضربته او متعلقها نحو كم رجلا ضربت
غلامه فالوجهان اى جاز ان ينصب كم على المفعولية اضمارا على شريطة التفسير لان الفعل مشتغل عنه
فالتقدير كم رجلا ضربت ضربته وكم رجلا اهنت ضربت غلامه وجاز ان يرتفع على الابتداء فالفعل بعده
خبره ولا بد في الثاني اى فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه كما ذكرنا من تقدير ناصب بعدها
اى بعد كم كما تقدر في باب المسائل يعني نحو كم رجلا ضربته على شريطة التفسير ولا يقدر الناصب قبل
كم كما تقدر في زيدا ضربته قبل زيد رعاية لصدرية كم والا اى وان لم يكن الفعل واقعا على كم ولا
على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اى كم ظرفا نحو كم يوما ضربت او مصدرا نحو كم ضربة
ضربت وان كان اسما اى وان كان الواقع بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتداء ان لم يكن اى كم ظرفا
نحو كم غلاما لك ذاهب والا اى وان كان ظرفا فبالخبرية اى فمرتفع كم بالخبرية نحو كم يوما سفرك

بكان نكرة حج

لئن تعرف كم مبتدأ وكم يوم خبره هذا حاصل لفظ المتن وحاصله اختصارا في الاقسام الى بيان وذلك
ان نقول حاصل الكلام ان الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه من اسم الفاعل ونحوه من الاسما
العاملة والظرف واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي غير عامل لان اسم العامل لا بد
له من فاعل فيكون مركبا اي معه فاعل وهو المراد بالمركب ههنا فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا
ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اي جامدا نحو كم رجل وكم غلام غلمانك ونحوه وهو معنى قوله وان
كان اسما مفردا في مقابلة الاول وهو الفعل او الجاري مجراه فان كان فعلا او جاريا مجراه فاما
ان يكون الواقع بعده مسندا اليه فان كان الاول فالرفع بالابتدا كما ذكرنا وان لم يكن مسندا اليه
فيكون كم اما مفعولا به للمذكور او مضمرا فعله على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا فيه ظرف
زمان او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة ضربت فهذا معنى قوله فلا بد
من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يمكن المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرهما من الملحقات بالمفعول
وهو ظاهر فتعين ان يكون مصدرا او ظرفا او مفعولا وان كان اسما مفردا قسيم للاول اي ان لم يكن الواقع
بعده فعلا ولا جاريا مجراه فحينئذ يتعين ان يكون اسما مفردا فرفعه بالابتدا ان لم يكن ظرفا وبالخبر ان
كان ظرفا فهذا تمام بيان لفظ المتن وهكذا حكم اسما الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا يقع بعده
الاسم يعني ان اسما الاستفهام واسما الشرط مثل كم في وجوه الاعراب فانه تارة يقع مجرورا اما الاستفهام
كقوله لمن هذا الفرس والشرط كقوله بمن تمرر امرر فمقدور الاستفهام فيه قبل الجار لان له صدر الكلام
وتارة يقع منصوبا اما الاستفهام كقولك من ضربت اي اي رجل ضربته والشرط نحو من تضرب
اضرب او من تضربه اضربه وتارة يقع مرفوعا اما الاستفهام كقولك من عندك اي اي رجل عندك والشرط
كقوله من يضربه اضربه على ان من مبتدا فهو في الاحكام مثل كم الا ان كم يقع بعده الاسم والشرط لا يقع
بعده الاسم لان الشرط يقتضي فعلا وحكمها اي حكم كم في جواز عود الكناية اليها لفظها ومعناها كحكم من
فيذكر على لفظه ويؤنث على معناه وكذا في الافراد والتثنية والجمع نحو كم رجل رايته ورايتهم وكم امراة
رايتها ورايتهن قال الله تعالى وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا ومنها اي ومن الاسماء اللازم
البناء ما التزم فيه الاضافة الى الجملة كاذ واذا وحيث كما نبين ما ومكانا شيئا وهذا هو علة بنائها
لان الجملة من حيث هي جملة مبنية فاكتفى اذ واذا البناء المضاف اليه واما لزم البناء فيها لالتزام

الاضافة فيها الى الجملة وانما لزم اضافتها الى الجملة لانها وضعا للدلالة على زمان النسبة او
مكان النسبة والنسبة في الاصل لا يكون الا في جملة وقد يعلل بناؤها اذا تضمنه لمعنى حرف الشرط وقد
يعلل بناء اذ بان وضعه وضع الحروف ويعلل بناؤهما ايضا بالاحتياج الى الغير كالحروف فاذ زمانية
لما مضى ويضاف الى كلتي الجملتين يعني الى الجملة الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم في الاسمية
والخبر مفرد واذ قام زيد في الفعلية والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعلية ايضا والفعل مضارع
والمعنى على المضي لان اذ موضوع للماضي واذ زيد يقوم في الجملة الاسمية ايضا لكن الخبر فيه
جملة فعلية وانما اخر هذا المثال مع ان حقه ان يقرن بقوله اذ زيد قائم لانهما جملتان اسميتان لانه كان
يريد ان يفرق بين قوله اذ زيد يقوم واذ زيد قام مع ان كل واحد منهما اسمية والخبر جملة فعلية
فلارادة الفرق بينهما اخرها عن قرينها وهي اذ زيد قائم واستقبح اذ زيد قام لان الخبر من
مظان الاسم او ما يضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول هنا وجها استقباحه وبيانه لان
الجملة ههنا اسمية فاصله ان يكون الخبر اسما او مضارعا للاسم نحو اذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع
لقائم فالواجب ان لا يعدل عن الاسم او مضارعه الا لضرورة نحو زيد قام بغيرا ذلك لان الغرض الاخبار
عن الماضي ولا يحصل هذا الغرض لو اتى بالجملة الاسمية التي خبرها اسم او فعل مضارع له فلذلك تعين
الاتيان بالفعل الماضي ولا ضرورة هنا اي في قولنا اذ زيد قام اذ غرض الدلالة على المضي حصل من
نفس اذ فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا للمستقبل اي اذا موضوع للزمان المستقبل
عكس اذ ولتضمنها اي لتضمن اذا معنى المجازاة لا تضاف اذا الا الى الجملة الفعلية في حال السعة فقدم العلة وهو
لتضمنها اي لا تضاف اذا الا الى الجملة الفعلية لتضمنها معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا وانما قال في حال
السعة لان اذا قد تضاف الى الجملة الاسمية وح لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة يعني ان الاكثر ان اذا تضمن
معنى المجازاة وقد لا تتضمنها نحو والليل اذا يغشى فانها لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما يكون
في المستقبل لا في الواقع والاصل فيها اي في اذا القطع بوجود الشرط بخلاف ان اي الاصل في اذا
ان تستعمل في موضع وجود الشرط مقطوع فيه مجزوم به معلوم بخلاف ان فانه يستعمل حيث يشك
في وجود الشرط نحو اتيك ان جاء زيد وتقول اتيك اذا احمر البسر فان وجود الشرط مقطوع ولذلك
لا يجوز ان يقال ان قامت القيامة لانه يكون شكا في قيام القيامة مع انه مجزوم به ولذا اي ولكون

٩٧ للاكثر في اذا ان يستعمل في المقطوع به غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به
فهو مناسب لمدلول اذا وقد يجرد اي اذا لمعنى الظرفية يعني قد يستعمل اذا وليس فيه معنى الشرط
نحو والليل اذا يغشى ويستعمل اي اذا في الاستمرار نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى زمان قيام
زيد هو زمان قعود عمرو فلا يجب ان ينتصب اذا على الظرفية بل قد يقع مبتدا وهما اي اذ واذا
يكونان للمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع واما اذ للمفاجاة فكما جاء في الحديث بينا نحن عند
رسول الله اذ طلع علينا رجل الحديث ويختص الاولى اي اذ الزمانية بالجملة الفعلية والثانية
وهي اذا المكانية بالاسمية اتفاقا للمخالفة بينهما اي بين اذا المكانية وبين اذ الزمانية
ونحو بينا زيد قائم اذ راى عمرا هذا مثال لاذ المكانية واذا فلان قد طلع عليه هذا مثال لاذا
المكانية والاصمعي لا يستفصح الا طرحهما اي طرح اذ واذا في جواب بينا وبينما وانشد
فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راعي بينا وبينما ظرفان متضمنان لمعنى الشرط فلذلك
اقتضيا جوابا والقياس ان لا يكون اذ في جوابه كما قال الاصمعي كما انك اذا قلت ان جئتني اكرمتك
فالجزاء مستقبل لا حاجة الى ذكر اذ ولذا معه وكان ينبغي ان لا تذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا وبينما
كما في جواب ان وجه الاستشهاد ان اتانا جاء جوابا لبينا من غير اذ واذا لان الظاهر ان العامل في بينا
هو الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف هذا على
لقول الاصمعي وبيانه ان بينا مع خبره شرطية وجوابه اتانا فحقه ان لا يكون معه اذ واذا اذ لو
كان معه احدهما لكان العامل في بينا هو اتانا على الصحيح يعني اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن
للشرط هو الشرط او الجزاء المختار انه الجزاء فعلى هذا يكون اتانا عاملا في بينا مع انه مضاف اليه لاذ
ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وفيه نظر سياتي وعند بعضهم ان اذا في قولهم خرجت فاذا
السبع خبر وليست مضافة كما تقول خرجت فثم السبع والصحيح ان الخبر محذوف يعني ان الظاهر
ان اذا تضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع حاصل والخبر محذوف وعند بعضهم انه ظرف مستقل
بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع مبتدا واذا مرفوع المحل على انه خبره كقولك فثم السبع
او في الحضرة السبع فان السبع مبتدا وثم او بالحضرة خبره والصحيح الاول وهو حذف الخبر حملا
له على الكثير الشائع وهو كون اذا مضافا الى الجملة لانه لا يستعمل اذا وحده لا يقال قمت اذا كما

[illegible] على اللازم

٩٨ تعالى قمت بالحضرة ولو كان مستقلا بنفسه من غير اضافة لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر المضاف
اليه ولم يات مثله في كلام وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع والنصب على حذف الخبر
يعني يجوز في قائم الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا زيد قائما على انه منتصب على
الحال والخبر محذوف اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها فاذا هو يرجع الى الزنبور وهي الى العقرب انما لم يجز فيه الا الرفع عند
سيبويه لانه خبر للمبتدا وهو هو نحو فاذا زيد قائم وانما لم يجز ههنا النصب وان جاز في قائم النصب
لان انتصابه كان على الحالية ولا يستقيم تقدير الحالية في الضمير الثاني وهو هي فلذلك تعين فيه
الرفع على الخبرية فعلى هذا فالعامل في اذا معنى المفاجاة الذي يتضمنه الظرف المكاني اياه لان الضمير
الواقع خبرا لا يصلح ان يكون عاملا في الظرف واما الكوفيون فانما جوزوا الاتيان بالضمير المنصوب
وهو اياها لان المفاجاة يدل على الوجدان ولفظ هو فصل وعماد واياها مفعول وجدت
مضمرا والمفعول الاول محذوف ناب ضمير الفصل والعماد عنه اي وجدته هو اياها فاذا بمعنى
وجدت ووجه التكلف فيه ظاهر فلذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروي عكس هذا في المناظرة
التي جرت بين الكسائي وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسائي وزعم بعضهم ان اذا
حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها يعني ان اذا ليس باسم بل هو حرف فلا محل له من الاعراب
وليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يؤكد ان الخبر في قولك فاذا السبع محذوف ومنها بينا وبينما
هكذا مشبعة يعني بينا فان اصله بين واشبعت فتحتها فصار بينا او متصلة بما المزيدة
يعني بينما اصله بين الحقت بها ما مزيدة من الظروف الزمانية خبر لقوله بينا وبينما اي هما من الظروف
الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية والعامل فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا
من كلمتي المفاجاة وهما اذ واذا والا اي وان لم يكن مجردا منهما فمعنى المفاجاة المتضمنة هما اي اذ واذا
اياه اي ذلك المعنى يعني ان بينا وبينما ظرفان زمانيان متضمنان معنى المجازاة فلا بد لهما من جواب
والجواب اما ان يكون معه اذ واذا او لا يكون فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب ولا مانع فيه
لان الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار وان كان معه اذ واذا فالعامل ليس نفس
الجواب للمانع السابق لانه مجرور حينئذ بل العامل معنى المفاجاة الذي يتضمنه اذ واذا فعلى هذا

حتى لا يجوز فيه الا
الرفع والكوفيون
يقولون فاذا هو
ح

٩٩ لا عملهما او جود اذ واذا ما نحن فيه علم الجواب في بينا وبينما لازما بعد اذ واذا مجرور بهما واذ واذا
منصوب بفاجاء مقدرا قبلها وفاجاء هو الجواب والعامل في بينا وبينما فحينئذ لا يتوجه ما ذكره
المصنف في توجيه قول الاصمعي وهو انه اذا وجد اذ واذا يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه
على المضاف لان العامل كما بينا ليس المضاف اليه بل فعل المفاجاة المقدر قبلهما وحيث للمكان
عطف على بينا وبينما اي هو ايضا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة واما لزوم اضافته
الى الجملة لان وضعه للمكان النسبة والنسبة اصلها ان يكون في الجملة ووجه بنائها احتياجها
الى تتمتها وهي الجملة فاشبه الحرف لاحتياجها الى الغير وتضاف الى كلتا الجملتين يعني الاسمية
والفعلية لانه لما كان للمكان النسبة والنسبة تستدعي جملة والجملة قد تكون اسمية وقد تكون
فعلية فصح اضافتها الى كل واحد منهما وقد شذ اضافتها الى المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا
وتمته نجما يضيء كالشهاب ساطعا واختلف فيه فقيل انه معرب حينئذ لان علة بنائه اضافته
الى الجملة وقد انتفت وقيل بقي على بنائه حملا له على اعم احواله واضافته الى المفرد مع الحكم عليه
بالبناء في اعم احواله لا يوجب له البناء قياسا على لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان اعم احواله
ان يكون جارا وقد لا يجر اذا دخل على غدوة فلا يجب طرد الحكم الذي ثبت في اعم الاحوال في
جميع الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدأ حذف خبره وهو حاصل وطالعا حال وهذيل تجر
سهيلا وتعرب حيث ولما بمعنى حين وهو عطف على حيث لانه ايضا من الظروف اللازمة للاضافة
الى الجملة وهو لوقوع الشيء لوقوع غيره ولا يضاف الا الى الجملة الفعلية لضربها بعرق الى المجازاة
والعامل الجواب يعني انما اختص اضافته الى الفعلية لما فيها من معنى المجازاة وانما لم يقل لما فيها
من معنى المجازاة بل قال لضربها بعرق الى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط
حقيقة لانه ليس بمعنى الاستقبال حتى يكون معناه ان جئتني اكرمتك بل هو في الماضي ومعناه
وقعت اكرامي في زمان مجيئك فكان حقه ان لا يعتبر فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمنا
لتقييد وقوع امر بوقوع امر آخر اشبه الشرط والجزاء لانه ايضا تقييد امر بآخر فلما اشتركا
في اصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست هي بحقيقة الجزائية فالعامل في لما هو جوابه
كما كان العامل في الظروف المتضمن للشرط حقيقة نحو اذا هو الجواب على الصحيح وليس من الباب كلما ولن

١٠٠ كانت من الظروف اللازمة الجملة متضمنة معنى المجازاة لانها كلما اضيف الى المصدر والباقي
الظرف منصوبة على الظرفية وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى حين يعني لما كلما يتوهم فيه انه مثل
لما فيكون هو ايضا من الظروف اللازمة للجملة المتضمنة لمعنى المجازاة فدفع هذا التوهم وقال
لان كلما مركب من كل وما وكل ليس بظرف وما يحتمل وجهين احدهما ان يكون مصدرية نحو كلما قمت قمت
اي كل قيام اي كل زمان قيام لك والمصدر سد مسد الظرف منصوبا على الظرفية نحو اتيك طلوع
الشمس اي وقت طلوعها فالمصدر سد مسد الظرف باعتبار حذف المضاف فكذا ههنا ما مصدرية
وتقدير زمان فيكون كل مضافا الى المصدر والثاني ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين والنكرة
موصوفة بالجملة بعدها ويقدر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفة الى الموصوف كقوله تعالى واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه بحذف الجار والمجرور لكونه معلوما فعلى التقديرين يكون
كل ظرفا باكتساء الظرفية من المضاف اليه لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف
بجملة لكن المضاف اليه في الوجهين مفرد ليس بجملة والمراد بقوله ليس من الباب اي ليس من باب الظروف
اللازمة للاضافة الى الجملة اذ هو على ما قررنا مضاف الى المفرد على الوجهين وانما توهم اضافته الى
الجملة من حيث انه مضاف الى ما مصدرا او موصوفة وما داخلة على الجملة على التقديرين فيوهم اشتراط
الجملية من هذا وليس كذلك لان الجملة من صلة ما وليست مضافا اليها الكل هذا كله على تقدير ان يكون كلما
كلمة منفكة من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما بجملتها كلمة مفردة مثل لما ويلزم ذكر جملة بعدها
فيكون من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة مثل لما فقولك كلما قمت قمت معناه كل زمان قمت فيه
قمت فيه فيكون معناه معنى لما بزيادة التكرار الماخوذ في وضعه ومنها اي ومن الاول وهو اللازم
للبناء ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه من معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ يعني انه
قد جاء اسما مبنيا على لفظ الحرف وهي نحو على فانه قد يكون اسما لدخول حرف الجر عليه كقوله
فهي تنوش الحوض نوشا من علا فان لفظ على حرفا نحو زيد على الفرس وهو ظاهر وتقديرا
اي الف على حرفا لا تقدر لها اصل من واو او يا فكذا الف على اسما مبنيا لا تقدر لانها ايضا اصل
والى هذا اشار ابن الحاجب في شرح الكافية في باب حروف الجر حيث قال وكذلك الف على التي للفعل اصلها
عن واو والتي للاسم والحرف لا اصل لانها فانفرقا وانما قال مع قرب معناه من معناه اي مع قرب معناه

١٥١ اسما وان معناه حرفا ولم تقل مع ان معناه معناه فى كليهما من العلو لان الحرف مشروط فى دلالته
على معناه اقتران الغير به والاسم لا يشترط فى دلالته ذلك بل قد يشترط فى استعماله ان يكون
مع الغير فلو قال مع ان معناه معناه لفهم انهما فى المعنى واشتراط الدلالة باقتران الغير فى اصل
الوضع متساويان فلذلك قال مع قرب معناه وكذلك عن فانه يجى ايضا اسما نحو من عن يمينى مرة
وامامى وقد يكون حرفا وهو ظاهر ولفظهما وتقديرهما واحد ومعناه قريب من معناه لان فيهما
معنى المجاوزة وان افترقا فى اشتراط الدلالة بانضمام الغير اليه وكذا الكاف اسما نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم فانه مثل الكاف حرفا لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناه لانهما من المماثلة وكذا
مذ ومنذ اذ قد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او اشد المدة على ما سيأتى وقد يكونان حرفين ولفظهما
اسما مثل لفظهما حرفا لفظا وتقديرا ومعناهما قريب من معناهما ومنه اى ومن الاول وهو اللازم
البنا كلمات خارجة عن نظام الضبط اى لم يف الضبط بها اى لم يمكن ادخالها تحت ضابط واحد فلا
بد من عدها اى عدها مفصلا وهى الآن وهو الزمان الذى يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت فى اول
الوهلة بالالف واللام وهى علة بنائها على ما ذكر رحمه الله تعالى اول وهلة اى اول شىء والوهلة الفزعة
يعنى لا يستعمل الآن من غير الالف واللام بل وقعت فى ابتداء الوضع مع الالف واللام وهو من علة بنائها
يعنى لزم الآن البناء لما لم يستعمل بدون اللام كان اللام بمنزلة حرف الكلمة فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة
فى نفس الامر ومعناه الساعة ففيه تعريف وليس فيه لفظ حرف التعريف فيقدر له تعريف بالحرف
فهو متضمن للحرف والاسم اذا تضمن معنى الحرف يكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة لانه اذا لم
يعتبر فى تعريفه اللام لفظا وهو فى المعنى معرفة جاز ان يكون علما لجنس الزمان الحاضر لا انه
متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف على ما ذكر واحالها على غيره وامس فيمن يركب بناه على
الكسر يعنى اختلف فى امس فمنهم من يعربه معرفة فيقول مضى الامس المبارك ومضى امسنا
فعلى هذا لا يكون من الباب ومنهم من يبنيه على الكسر معرفة وعلة بنائه تضمنه لمعنى حرف التعريف
كما ذكرنا فى الآن وقط وعوض اى ومن الكلمات اللازمة للبنا قط وعوض وهما الزمانى الماضى
والمستقبل على سبيل الاستغراق وهو من اللف اى قط للزمان الماضى وعوض للزمان المستقبل
تعالى لا افعله عوض واشتقاق عوض من عاضه يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه

١٥٢ خلفه جزء آخر فصار عوضا عنه وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان لاستغراق
الزمن فهما معرفتان من حيث المعنى فيتضمنان اللام وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى من الدالة على الاستغراق
وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف اليه لكون عوض بمعنى عوض العائضين اى دهر الداهرين وكون
قط بمعنى نفى المضى ولا يستعملان الا مع النفى قال الشاعر رضيعى لبان ثدى ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق البيت للاعشى يمدح المحلق وقبله لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة
الى ضوء نار فى يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق رضيعى لبان
البيت اى بات على هذه النار الجود والمحلق لان الجود ضجيع المحلق لا يفارقه ورضيعى لبان اى
هما اخوان امهما واحدة على طريق المثل وتقاسما اى تحالفا لا يفارق احدهما صاحبه باسحم داج
قيل هو الرماد اى تحالفا عند الرماد وهذا صنيع الفرس والاسحم الاسود والداجى الشديد
السواد وقيل هو الليل اى تحالفا بليل وقيل هو الرحم اى حالف الندى المحلق فى الرحم قبل الولادة
وقيل هو الدم وذلك لان العرب اذا تحالفت غمست ايديها فى الدم واسم المحلق عبد العزيز وهو
من بنى بكر بن وائل واليفاع المكان المرتفع تشب اى توقد تلك النار لمقرورين اى لمن اصابهما القر
وهو البرد وعوض من اسماء الدهر والمعنى انهما تحالفا لا يتفرقان ابدا فان قلت البيت يدل على استعمال
عوض فى النفى ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه مع ان ظاهر لفظ هذا انه استدل به على انهما
لا يستعملان الا مع النفى وايضا هذا استدلال على عوض دون قط مع انه قال لا يستعملان
قلت استدل على انه يستعمل فى النفى واما الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء فلا بد مع
الاستدلال من ضميمة الاستقراء اليه وهو ظاهر واما قط فلم يذكر مثاله لانه مشهور نحو ما رأيته
قط وما فعلته قط وانما ذكر مثال عوض لانه اورد فى الاستعمال من قط فذكره لذلك وفيهما لغات
اما قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع ضم الطاء مشددة وضمها على اتباع الضم الضم مثل مد
يا هذا فعلا من مد الشىء يمده مدا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة وقط باتباع الضم
الضم فى المخففة ايضا واما عوض فبضم الضاد وبفتحها بغير تنوين ولدى عطف على قوله وعوض
وعلة بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلد فحمل الباقى عليه وفيها لغات منها لدن بضم الدال
وسكون النون ومنها لدن بسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح الدال وسكون النون ولد بسكون

١٠٣ بالدال اي ولدن بضم الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ومنها لد وكذلك بحذف النون وتشبيه نونها بالتنوين لسكونها وكونها في آخر الاسم مثل التنوين ولذلك اي
ولذلك التشبيه نصبت بها العرب غدوة خاصة نحو لدن غدوة حتى الاذ بحذفها وكان قياسه بقية
منقوص والظاقالص يعني لدن غدوة مشبه بضارب زيدا وما ذكره من التشبيه يقتضي جواز
نصب كل اسم بعدها ولا يوجب اختصاصها بغدوة فاما اختصاص غدوة بنصبها فليس بمقتضى
التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل للاستعمال المحض الاذ جاوز ولصق وقلص الظل وتقلص
اي انضم وانزوى ظل قالص اذا نقص والضمير في بحذفها يرجع الى الناقة ومن وما الموصوفتان
عطف على لدن يعني هما اسمان مبنيان وعلة بنائهما كونهما على وضع الحروف واحتياجهما الى الغير
وما غير موصولة ولا موصوفة يعني ما التامة ايضا اسم مبني وعلة بنائها كونها على وضع الحروف
ايضا وانما لم يذكر من وما الا بتفسير غيرهما مع انهما ايضا مبنية لان الغرض ذكر اسماء مبنية خارجة عن نظام
الضبط فاما الموصولة فهي داخلة تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول وكم الخبرية والمبنيات
ايضا وكذا كاي التي معناها اي في معنى كم الخبرية وكيت وذيت كنايتان عن القصة ولا يستعملان الا
مكررتين يعني كيت وكيت وذيت وذيت وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد به التكرير اللفظي المجرد
نحو كيت كيت ولا ذيت ذيت وانما جعل كم الخبرية وكاي وكيت وذيت مما خارجها نظام الضبط مع
انها معدودة في الكنايات عند صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعسر ضبطها لانه
ضبطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون كم
من ذلك ولا كاي الخبرية وقد يفسر ايضا بانه وقوع لفظ عوضا عن لفظ او من الفاظ وهذا يودي
ايضا الى ان يكون كاين وكيف ومتى كنايات فلما عسر ذكر ضابط يشمل جميع الصور التي اطلق عليها
الكنايات افردها المصنف بالتعداد وجعلها مما خارجها نظام الضبط ولهذا المعنى لم يجعل الكنايات
بابا مفردا من المبنيات كما جعلها غيره وعلة بناء كم الخبرية مشابهتها كم التي تضمنها معنى وكونها
على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث هي جملة لا تستحق الاعراب
وكاي كلمة واحدة في معنى كم الخبرية فالحقت بها في البناء وانما جعلت كلمة واحدة مع ان ظاهرها انه
كاف التشبيه دخلت على اي فجعلت كلمة واحدة لان من لغاتها كَيٍ بوزن كيع وكاءٍ بوزن كاعٍ وهما

مفردان بلا كلام فكاي بمعناهما فحكم بالافراد عليه مثلهما فظاهر لفظه ان كاي بخلاف الجوهري ١٠٣
لكن قال في الصحاح وقد يدخل على اي الكاف ويكون في معنى كم الخبر وفي الاستفهام ولهي ابوك
وقوله لا افعل اما لهي ابوك فاصله لله ابوك فحذفت اللام الجارة كما قالوا الله لا افعلن اي بالله
بحذف الجار وحذفت لام التعريف للتخفيف واصله لِلَه فقدم اللام الى موضع العين على وجه
القلب فصار لهي بوزن فلع ثم سكن الهاء للتخفيف فقيل لهي بفتح الياء وانما بني لان الاصل لله
فهو متضمن اللام فبني لتضمنه معنى الحرف وفتح لانه اخف الحركات واما قوله لا افعل فمعناه بالله
لا افعل على القسم واصل لاه قيل قوله لاه الفلوب توله وتضطرب بمحبته تعالى فقلبت وقيل
لوه فانقلبت الواو الفا فصار لاه فوله جاء على الاصل ثم سكنت اللام للتخفيف فصار وله اي
بالله فبني لتضمنه لام التعريف كما في لهي لكن الجار المحذوف في لهي هو اللام الجارة اذ معناه لله ابوك
على التعجب كما تقول لله زيد ولله دره واما الجار المحذوف في وله فهو الباء القسمية اي بوله ولذلك
ذكر بعده الفعل وهو لا افعل اي بالله لا افعل وبني على الفتح ايضا للخفة هذا تقرير هذه الكلمة
وفيه بعد نظر لانه يفتقر على استعمال وله بفتح الواو وسكون اللام في اسماء الله تعالى ولم يجد
فيه نقلا لكن كلامه يشبه ان يكون قد ورد والله اعلم بحقيقته ويحتمل ان يكون الواو من وله
واو القسم واصله والله لا افعل بلا الف كما جاء والا لا بارك الله في سهيل ثم حذف لام التعريف
كما حذف من لاه ومن لهي فبقي وله فبنيت الكلمة لتضمنها لام التعريف وفتح تخفيفا فصار وله
ثم ههنا احتمالان احدهما ان يقرا لفظ الكتاب هكذا بفتح اللام والهاء والثاني ان يسكن اللام
تخفيفا مع فتح الهاء فان القسم مما توسع فيه ضروب من التخفيف كما قيل ايم الله من ثم م وهذا
احتمال ظاهر يصح حمل لفظ الكتاب عليه والله اعلم ومن الثاني وهو ما بناؤه عارض المركبات
يجعل الكلمتين واحدة والصدر هو المبني فقط اذا لم يتضمن العجز الحرف تحقيقا او تقديرا كبعلبك
وحضرموت وبادي بدا وايدي سبا المراد المركبات المبنية التي جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة
واحدة وهي قسمان احدهما ان لا يتضمن الجزء الثاني حرفا فلا يكون المبني منه الا الصدر وهو الجزء الاول
منه كبعلبك فان الجزء الثاني لا يتضمن حرفا فيكون معربا في الجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد فلا يستحق
اعرابا وقوله تحقيقا تقسيم لتضمن الحرف فان التضمن قد يكون تحقيقا كخمسة عشر فان الاصل خمسة وعشر

وقد يكون تقديرا كخازباز فانه ليس لنا دليل على ان الاصل خاز وباز تحقيقا لكن في الجزء الثاني ولا بد
له من علة ولا علة سوى تضمن الحرف فحكم بتضمن الحرف تقديرا للحكم ببنائه كالعدل في عمر لضرورة منع
الصرف كما سياتي وقوله كبعلبك لبلد ببلاد الشام الا بتضمن العجز الحرف وكذا حضرموت لبلد وكذا بادي بدا
بمعنى اول كل شيء اما بادي فقيل هو من بدا اذا ظهر وقيل من البدء وهو المشهور فخفف بتسكينها وقلبها
ياء كبيرغ بئر واما الاسم الثاني فقيل اصله بدا بوزن فعل فحذفت الهمزة تخفيفا وثبتت الالف الزائدة
ووزنه فعا او فقد حذف الالف وفعل او خففت الهمزة فصارت الفا لانفتاح ما قبلها ووزنه فعل
ويروى بادي بدي بياء بعد الدال فاصل بادي على ما مر واما بدي فاصله بدئ فقد حذف الياء
وخففت الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها او حذفت الهمزة تخفيفا وبقيت الياء الزائدة وفيه لغات
اخر بادئ بدء بهمزهما وبادي بدء بهمز الثاني دون الاول وبادي بدي على وزن فعيل على الاصل
ثم قيل بادي بدا او بدي معرب منصوب على الحال لان تخفيف الهمزة لا يوجب البناء وسكون الياء
لكثرة استعماله مجرى المثل نحو اعط القوس باريها فالاول مضاف الى الثاني وصح ان لا يكون من الباب
وقيل وجه بنائه مشكل لانه مضاف ظاهرا منصوب على الحال وانما حكموا بالبناء عليه لانهم راوا
اسكان الاول وهو في موضع نصب وراوا صورة تركيب وغاية تقريره انه كثر استعمالهم ايدي سبا
في التفرق الكثير حتى صار يفهم من ايدي سبا التفرق من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا فلما صارا
جميعا يفهم منهما معنى مقصود من غير نظر الى احادها كان بمنزلة معدي كرب في دلالتها على مدلولها
من غير نظر الى تفصيل اللفظ فحكم ببناء ايدي سبا فجاز ان يجري بادي بدا من حيث
انها الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود وهو الاولية من غير نظر الى مدلول كل مفرد مجرى ايدي
سبا وبعلبك في بناء الاول منه هذا ما تكلفه الشيخ ابن الحاجب لوجه البناء ولا مزيد عليه واما ايدي
سبا فوجه بنائه ما ذكرنا من دلالة الكلمة على التفرق من غير نظر الى تفصيل الاجزاء فالجزء الاول بمنزلة
الزاي من زيد ومنه ما ذكرنا في بادي بدا من احتمال الاعراب والنصب على الحال وقد يحذف منه اي مما بني الصدر
منه فقط نحو خمسة عشر وهاشمي فانهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء تانيث او اسم وياء نسبة وجرى الاعراب
على الجزء الثاني والجزء الاول مبني لانه بمنزلة الزاي من زيد والا اي وان لم يتضمن العجز الحرف وكلاهما مبني
كالعشر مع ما نيف اي زاد عليها كاحد عشر وثلاثة عشر فالجزآن مبنيان اما الاول فلكونه بمنزلة الزاي

جزء ؟

من زيد واما الثاني فلتضمن الحرف اذ الاصل ثلاثة وعشر وواحد وعشر وكذا ما بعدها الى تسعة عشر الا اثني عشر
استثنى من نيف العشر اثني عشر فان الجزء الاول منه معرب لتنزل الثاني منزلة نون التثنية يعني الجزئي اثني عشر
في صورة مضاف ومضاف اليه لذلك حذف نون التثنية منه واصله اثنان ولفظ عشر واقع موقع نون التثنية المحذوفة
من اثني فكانه مضاف فلذلك اعرب وانما لم يكن مضافا حقيقة لانه غير متضمن لحرف العطف فلا يصح الاضافة
اليه مقوله لان الاصل فيه العطف بالواو ويحتمل وجهين احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما مبني يعني
الاول مبني لكونه بمنزلة جزء الكلمة والثاني مبني لان الاصل فيه العطف وكان حقه ان يقول كلاهما
مبني لكون الاول بمنزلة الجزء ولكون الثاني متضمنا للحرف لكن لما ذكر في القسم الاول علة بناء الجزء الاول
علم انه يجيء ههنا ايضا بقي بناء الثاني فذكر توجيهه فكانه قال احتج ببناء الجزئين لتضمن الثاني العطف
والثاني انه يتعلق بقوله اثني عشر اي انما اعرب الجزء الاول لان الثاني تنزل منزلة نون التثنية وليس
مضافا اليه حقيقة لان الاصل فيه العطف بالواو ولا يضاف الاسم الى ما فيه واو العطف واما
علة قوله فكلاهما مبني فعلم من قوله والا اي وان لم يتضمن الثاني الحرف فبناء الثاني لتضمن الحرف وبناء الاول
لكونه بمنزلة الجزء على ما سبق في القسم الاول فكانه قال كلاهما مبني اما الاول فلما سبق واما الثاني
فلتضمن الحرف المدلول عليه بقوله والا اي وان تضمن وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر يعني اذا اشتق
اسم فاعل من العدد كالحادي والثاني وذكر بعدهما عشر فكلا الجزئين مبنيان لكون الاول بمنزلة الجزء
والثاني متضمن للحرف هذا ما يقتضي ظاهر كلامه وفيه نظر لان مدلول حادي عشر لا نسلم ان الثاني
متضمن لحرف العطف فانك اذا قلت زيد حادي عشر او ثالث عشر فليس المعنى انه واحد وعشر او ثالث وعشر
وهذا ظاهر فوجه بناء الثاني ان يقال اصله حادي احد عشر لان المراد انه واحد احد عشر لا وعشر
احد ؟ فحذف فعشر من احد عشر متضمن لواو العطف اذ الاصل واحد وعشرة فلما حذف احد تخفيفا بقي تضمنه
لواو العطف باعتبار الاصل فهذا وجه تقرير تضمن الجزء الثاني لحرف العطف والله اعلم وكذا حكم اخواته
الى ؟ التاسع عشر وجاز اسكان الياء اي ياء حادي عشر وان كان القياس فتحها لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة عشر لكن
سكن تخفيفا لاستثقال اصل الحركة على الياء واحترازا من توالي خمس حركات فما هو كالكلمة الواحدة كما
في ثماني عشرة بسكون الياء ولا اضافة ودخول اللام فيها اي في نيف العشر ولا يخلان بالبناء خلافا للاخفش
في الاضافة يعني عند الاخفش هو معرب بالاضافة اذا قلت خمسة عشرك دون اللام لان الاضافة تؤثر في

المضاف لفظا ومعنى وحرف التعريف يوثر فى المعنى لا غير وكان من الاضافة ابلغ فى التاثير فقوله
لا علاقة بالبنا جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضافة واللام يبعدان عن شبه الحرف فكان
حقهما ان يوجبا الاعراب لما دخلا عليه فقال لا تخلان بالبنا يعنى لم علة البنا كون الاول
بمنزلة الجزء الثانى والثانى متضمن لحرف العطف والموجبان ثابتان سوا وجدت الاضافة
واللام اولم يوجد وكذلك اى كالعشرة مع النيف فى لزوم الجزء الثانى بنيا ان قولهم وقعوا فى حيص بيص
اى فى فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين محاص اذا فر وباص اذا هلك فحيص مبنى لانه
بمنزلة الجزء من الكلمة وبيص لتضمنه لواو العطف اذ التقدير وقعوا فى حيص وبيص ولقيته كفة
كفة اى متكافين اى كفة من اللاقى وكفة من الملتقى فكل واحد يكف صاحبه عن ان يتجاوزه وصحيح نحر
اى ذوى صحو ونحر اى انكشاف واتساع فيما لم ينضم اليهما نحر يعنى اذا ضم اليهما نحر وقيل
لقيته صحرة بحرة نحرة فيعرب الثالث اذ لو بنى لزم امتزاج اكثر من كلمتين وفى لفظ الكتاب تساهل
لانه يوهم ان بنا صحرة بحرة مقيد بان لا ينضم اليهما الثالث وهو ليس كذلك لان الاولين مبنيان
بحالهما دون الثالث وهو جارى بيت بيت اى بيتا منتهيا الى بيت او ملاصقا لبيت فالجزء الثانى
مبنى لتضمنه الحرف وهو اللام او الى ووقع بين بين اى بين هذا وبين هذا فالثانى متضمن للواو
واتيك صباح مسا اى صباحا ومسا ويوم يوم اى يوما ويوما وتفرقوا شغر بغر اى شغرا وبغرا
اى منتشرين فى البلاد من شغرت عليه ضيعته فشت وانتشرت وبغر النجم هاج بالمطر وسقط
ونعنى بالنجم الثريا وشذر مذر اى شذرا ومذرا بمعنى متفرقين من التشذر وهو التفرق ومن التبذير
وهو التفرق ايضا والميم فى مذر بدل من الباء وخذع مذع اى خذعا ومذعا اى منقطعين منتشرين
من الخذع وهو القطع ومن قولهم هو مذاع يفشى الاسرار وينشرها وتركوا البلاد حيث بيث اى
حيثا وبيثا من استحاث واستباث اى استخبث واستثار لان تضمن الثانى لمعنى الحرف ظاهر هذا
علة البنا قوله وقعوا فى حيص بيص الى اخره ومنه الخازباز فى لغاته المبنى هو فيها لا لكونه
فى الاصل بالعطف حيث استعمل مبنيا الحاقا له بما عرف البنا حقيقة قوله فى لغاته المبنى هو
فيها احتراز عن خزباز على مثال قرطاس فانه معرب مطلقا وعن خازباز بفتح الاول وضم الثانى
فانه كبعلبك فى بنا الاول واعراب الثانى وعن خازباز بكسر الاول وضم الثانى اما كسر الاول فلالتقا

النجم اذا اطلق فالمراد به الثريا ومع
الثريا وارادة غير الموضوع له بعيد
اليه الثريا فاذا قلنا بغر النجم يعنى
هاج بالمطر وسقط فلا نخرج عن الثريا
بل المراد به ما يهيج مع وجدان الارض
وهو محل بنت ليسا قال لو قلنا بغر
النجم اى تفرق فربما يصرف الى الثريا
لكن العبارة تاباه فتامل

قه م

الساكنين واما ضم الثانى فللتشبيه بمعنى معديكرب وعن خازباز بضم الاول وجر الثانى على انه
مضاف كما تقول بعلبك بالتنوين فيهما اضافة وعن خازبا بوزن فاعلا فانه معرب غير منصرف
فالمبنى من اللغات وهو خازباز بكسرهما وخازباز بفتحهما فالجزآن مبنيان فى هذين المثالين
وتمحل المصنف لبنا خازباز وجوها وهو كانه فى الاصل بالعطف لانهما وجدا مبنيين ولا علة
لبنا الثانى الا تضمنه للحرف ولا يظهر تضمنه للحرف هاهنا فقال هو ملحق بما عرف البنا فيه حقيقة
كخمسة عشر فقوله ومنه اى ومما بنى فيه الجزآن ومنه الغايات اى ومن القسم الثانى وهو ما
بناوه عارض الغايات وهى ما اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا ثم ترك المضاف اليه
لفظا لا نية هذا اشارة الى علة بنائها فان قولك من قبل مبنى لانه قطع عن الاضافة وهو مراد
فهو محتاج الى جزء آخر فيكون مشابها بالحرف فى احتياجه الى الغير ظرفا كان اى سوا كان ظرفا
كلفيته من قبل ومن فوق ومن تحت وكذا باقى الجهات نحو يمين ويسار وقدام وخلف ومعلقة
اول ودون ومن عل وفيه اى فى عل لغات وهى من عل ومن علو ومن علو بالحركات الثلث
على الواو وكلها بمعنى واحد او غير ظرف اى سوا كان ظرفا او غير ظرف كحسب ولا غير وليس غير
وبجلى بمعنى حسب الا انه اى الا ان علم القسم الاول وهو لازم بناوه ومنه اى ومن القسم
الثانى وهو ما بناوه عارض ما اضيف الى ياء المتكلم فيمن يرى بناه احتراز عن القول الاخر وهو ان
المضاف الى ياء المتكلم معرب ومنه اى ومن القسم الثانى ما يضاف الى الجمل نحو هذا يوم ينفع الصادقين
ونظائره وهى علة بنائها لان من الاضافة الى الجملة يوجب اكتساب البنا للمضاف اذ الجملة من حيث هى
جملة لا اعراب لها واذا اى ما يضاف الى اذ من اسما الزمان فيمن يبنيه نحو يومئذ وحينئذ فيمن يحكم ببنائه
فان بعضهم يعربه وقرئ من عذاب يومئذ بجر يوم ومثله اى ومثل ما يضاف الى اذ فى البنا مثل وغير
مع ما وان يعنى لفظ مثل اذا اضيف الى ما المصدرية كقولك قيامك مثل ما قام زيد او يضاف الى ان
المصدرية نحو قيامك مثل ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا اضيف الى ما وان كقولك قيامك غير ما قام
زيد وغير ان يطلقه فى قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال وانما
بنى غير ومثل تشبيها لهما بالظروف المضافة الى الجمل لان ما وان يسلكان بالجملة فكما بنى ما اضيف
الى اذ بنى ايضا ما اشبه الظروف والكوفيون اجازوا بنا غير يعنى الا مطلقا اى سوا اضيف الى متمكن

الغايات

ومن بعد م

كجحيط يعني غير قيام زيدا والعين كغير أنْ قام لانه بمعنى الا فالحق به في البنا ومنه اى ومن العارض
ما بني ومن المناكر كما زيد على ما سياتي ومنه اى ومن القسم الثاني ما بني من المنفي بلا نحو لا رجل ومن
اى ومن القسم الثاني انفالات اولات في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقا
فعم لم يجعل لات حرف جر هو لا المشبهة بليس وزيدت عليها التا التانيث كما زيدت على رب وخص
بالدخول على الاحيان هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش انها نافية للجنس زيدت عليها
التا وخصت بنفي الاحيان وانما كسر اوان تشبيها لها باذ في قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو
بعافية وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح
هذا عند من لم يجعل لات حرف جر فاما من جعله حرف جر فاوان مجرور به معرب اى طلبوا صلحنا
وليس الآن اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقا اى ابقا ومساهلة والاوان بمعنى الحين وجمعه
آونة كزمان وازمنة فهذا ما بني من الكلم يعني استوفينا قسم المبني من الاسما وما عداها معرب وهو
اى المعرب على نوعين الاسم المتمكن والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفي
حركات الاعراب مع التنوين ويسمى المنصرف يعني من شانه ان يستوفيها لا ان يستوفيها بالفعل
ليدخل المعرف باللام فيه اولا يستوفيها مع التنوين يعني انه لا يتم له الحركات ولا يوجد فيه التنوين
وليس المراد انه لا يوجد فيه هذا المجموع من الحركات والتنوين فان انتفاه قد يكون بانتفا
الحركات مع وجود التنوين فيه وهو غير مراد قطعا ويكون بالفتح جرا يعني يفتح في حالة الجر
فانك اذا قلت مررت باحمد فغير المنصرف مجرور ولكن لم يدخله الكسر بل ابدل عن الكسر فتحة غير مضاف
ولا معرف باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا في حال الجر بل يكون مكسورا كقولك
مررت باحمدكم وبالاحمر وانما دخله الكسر في حال الاضافة والتعريف باللام لان امتناع الكسر كان
بسبب ذهاب التنوين للعلتين وههنا ليس ذهاب التنوين للعلتين بل اللام والاضافة فزال
موجب منع الكسر فعاد الكسر وانما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم بحيث
لا يشبه الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فبينهما تناف بخلاف الكسر فان مفهومه لا ينافي
غير المنصرف بل يتبع ذهاب التنوين للعلتين ولذلك لما اضطر الشاعر الى ادخال التنوين اعاد الكسر
ولو لم يكن تبعا لما اعاد لان الكسر والفتح سواء في الشعر بعد دخول التنوين ويسمى غير المنصرف اى يسمى

حال من فاعل يكون اى يكون مفتوحا حالة كونه غير مضاف ولا معرف باللام ح

هذا النوع الذي لا يستوفي الحركات مع التنوين غير منصرف واسباب منع الصرف تسعة على
المشهور انها تسعة وزاد المصنف الف الالحاق نحو ارطى اذا سمي به فانه غير منصرف للعلمية
ولالف الالحاق المشابهة لالف التانيث فجعل سببا آخر فكان عشرة وهذا سهو فيه على ورود
ارطى بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر الف الالحاق ولا يجعله سببا يمنع ذلك فانه
ليس فيه الا سبب واحد وهي اى الاسباب التعريف والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف
والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث والف الالحاق ويأتي
لكل واحد ما يتعلق به من الشروط متى اجتمع في الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع
والفي التانيث لم ينصرف وفي اللفظ اذ فيه جزالة لانه عطف واحد على اثنان فالتقدير متى
اجتمع في الاسم واحد الا ان يقول هذا الواحد بمنزلة الاثنين فكانه اثنان وح يصح ذكر
الاجتماع معه وهو تكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل في الاسم الصرف وانما منع لمشابهة
الفعل فاعتبر السببان تقوية لجهة المشابهة ليحكم له معارضة الاصل فان السبب الواحد
ضعيف فالمعتبرة في الباب الاستقرا فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف والاضافة واما اشتراط
ان لا يكون التعريف بحرف ولا باضافة لان التعريف باللام والاضافة يدخل الممتنع من الصرف
في حكم فلا يكون مانعا من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما هذا جواب عن سوال مقدر الصرف
فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة فينبغي ان يكون مفيدا في منع الصرف فاجاب
بانهما لازما البنا ومنع الصرف فرع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب لم يات بحث منع الصرف وعلامة
انما ما عرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام وميم التعريف ونحو يا في النداء ايضا والذي اعرب
اى من المبهمات اي اذا كان مضافا كاي وايه فانه تعالى ايهم واشهر فلا اشكال فيه لانه لا يعتبر تعريفه
لانه حصل بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف وان كان مفردا اى لم يكن
مضافا لانه في مقابلة قوله ان كان مضافا فقد قيل بتنكيره ولا اشكال ايضا اى يكون منصرفا
بلا اشكال وقيل بتعريفه ومنع صرفه لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وان كان
بالتا يعني من بعضهم ان نحو اى وايه معرفة اما اى غير منصرف لعدم وجود العلتين واما ايه
فقيل ممنوع صرف للتعريف والتانيث وكان موضع سوال وهو ان لا اذهب ان فيهما تعريفا وتانيثا

لكون باسمه بالتا والتانيث بالتاء شرط العلمية وهو غير علم وكان ينبغي ان لا يعتبر باسمه بالتا
فاجاب بان المعتبر لزوم التانيث واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمية والثاني كون الصيغة
كانها موضوعة للتانيث فكانه وجد فيه لزوم التانيث باعتبار الوضع كما في العلمية واعتبر
لزومه وان كان بالتاء لان التاء كالجزء من الكلمة فالمعتبر هو التانيث المعنوي لا التانيث اللفظي
وقيل لا يسوغ حذف تنوينه لكنه لوقوعه وسطا تقديرا فكان في حكم المسماة بخير منك وهذا
قول الاخفش هذا مقابل لقول الاول القائل بتعريفه ومنع صرفه وتنوينه فان عنده يسقط
التنوين اذ تقول ايه صاحبتك بلا تنوين وهذا القائل يقول هي معرفة وممنوعة من الصرف
لكن لم يسغ حذف تنوينه مع انه معرفة وممنوعة من الصرف لانه وقع التنوين وسطا في التقدير
فكانه سمي مع التنوين كما سمي بخير منك فانه لا يحذف منه التنوين وقوله وسطا تقديرا فيه نظر
لانه يريد انه في التقدير مضاف فالتنوين الواقع اخرا ظاهرا كانه ليس على الاخر لانه وسط
تقديرا اذ هو مضاف وح يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة حتى يكون التنوين
وسطا وهو فاسد واما ان لا تقدير التنوين المضاف اليه فيكون التنوين اخرا لا وسطا بخلاف
خير منك فان التنوين فيه وسط ظاهر وفيه نظر اي لا نسلم انها معرفة وممنوعة من الصرف فانك
اذا قلت ايه صاحبتك بلا تنوين فكانك قلت ايه امراة صاحبتك فتكون في التقدير مضافة الى
نكرة فتكون نكرة واما اذا قدر انها مضافة الى معرفة وهو ان يتقدم ذكر نسآء ثم قلت ايه صاحبتك
اي ايتهن فنسلم انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة من الصرف ح لوجهين احدهما انها مضافة
والثاني عدم شرط اعتبار التاء وهو العلمية فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر
مضافا الى نكرة او منع عدم صرفه ان قدر مضافا الى معرفة وقد ذكره في التعليق ولما اجمع
فيه لم يجعل تعريف التاكيد اصلا فالوصفية مقدرة فيه ولا اثر للتعريف لانه بالاضافة تقديرا
وفيه يجعله اصلا فلا اشكال يعني ان اجمع غير منصرف اتفاقا واختلف في تعليله فعند بعضهم
تعريف باب التوكيد اصل معتبر كتعريف العلمية ففيه سببان التعريف التاكيدي ووزن الفعل
وعند بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدي اصلا فمنع صرفه للوصفية ووزن الفعل لان اجمع فيه
معنى الاجتماع نحو في الاصل وصف كالاحمر اذ هو يستعمل تاكيدا ظاهرا لانه يجري على موصوف

لفظا كما يجري الاحمر على موصوف فلذلك قال فالوصفية مقدرة فيه قوله ولا اثر للتعريف جواب عن سؤال
مقدر وهو ان بعضهم قال هو معرفة لان التقدير اجمعهم نحو كلهم فاجاب بان هذا التعريف
في التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر في سبب منع صرفه وزن الفعل والوصف المقدر
فالمؤثر فيها هي العلمية يعني ان التعريف قد يكون بالحرف وقد يكون بالاضافة وقد يكون في
المبهمات وقد يكون في المضمرات وقد يكون بالعلمية وقد يكون في التاكيد وقد تبين ان التعريف
بالحرف والاضافة لا يعتبر وكذا في المبنيات من المضمر والمبهم وفي التاكيد وكذا التعريف فيما اعرب
من المبهمات مختلف فيه على ما مر فالذي يقطع باعتباره من انواع التعريف هي العلمية واما ما عداه
فاما ان لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وغيره اي العلمية كون الاسم
معلقا على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه انما قال معلقا ولم يقل موضوعا ليشمل الاعلام الغالبة
كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشيء معين ولكنهما صارا علمين بالغلبة الاستعمال غير
متناول الظاهر انه غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اي كون الاسم معلقا غير متناول ولا يكون
مجرورا صفة لشيء لان التناول وعدم التناول من عوارض الاسم لا المدلول قوله بعينه صفة
لشيء اي شيء معين والمراد بالتعين الاعم من التشخص فيدخل تحته المعارف كلها فاخرج ما سوى
العلم بقوله غير متناول فان نحو الرجل معلق على شيء معين ولكن يتناول ما اشبهه واحترز بقوله
بعينه عن النكرات فان مدلولها غير معين بالوضع لشخص كان كطلحة او لجنس عينا كاسامة او معنى
حدثا كسبحان وزوبرا او وقتا كغدوة وبكرة هذا بيان لانواع العلم اي العلم قد يكون لشخص كطلحة
او لجنس من علم الجنس اما ان يكون لاسم عين كاسامة للاسد او اسم معنى واسم المعنى ينقسم الى
اسم الحدث كسبحان فانه اسم للتسبيح وزوبر فانه علم لمعنى الكلية والى اسم الوقت كغدوة وبكرة
فانهما علمان لغدوة يومك وبكرته ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والتانيث وعلم الجنس مشكل
اصله لان مدلوله غير مشخص وغاية الجواب انه وجد اسماء جرت فيها احكام العلمية فقدروا فيها
العلمية لضرورة تلك الاحكام كالعدل في عمر فان اسامة وقع مبتدا وذا الحال وغير المنصرف وامتنع
عنه اللام والاضافة وهذه كلها تستدعي تقدير العلمية فيها فهو علمية تقديرية اي علم الحقيقة المعقولة
من الاسد فاسامة اذا اطلق على فرد من الاسد فانما اطلق لانه موضوع له بل لكونه موضوعا

للحقيقة المعقولة والحقيقة موجودة في الفرد واسما العدد دالة على مجردها معدودة في الاعلام
على راي نحو ستة ضعف ثلثة فستة مبتدا ولا بد من تقدير التعريف فيه ولا يقدر فيه الا العلمية
فجعل علما لمجرد العدد المخصوص ولذلك كان غير منصرف قوله على مجردها اي على مجرد العدد وقوله
على راي اشارة الى ما ذكره الشيخ ابن الحاجب وهو انه قد يقع في بعض نسخ المفصل وقالوا في الاعداد
ستة ضعف ثلثة وقدر علمية كما بينا ثم قال ما معناه ان علية في اسما الاعلام ضعيف اذ يؤدي الى
ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذا جعلت مبتدا بالتاويل المذكور وكذا الامثلة التي يوزن
بها اي وكذا الامثلة التي يوزن بها معدودة ايضا في الاعلام كاسما العدد ونحوها فقوله افعل علم
لكل ما يوزن به نحو احمر واسود وابيض وغير ذلك الا انه لما تفضيله لان ما يستعمل منها اي من تلك
الامثلة وزنا للافعال خاصة حكمه حكم ما مثل به اي حكمه حكم موزونه كما اذا جعلت استفعل حكمه كذا
بحكم لفظ استفعل حكم موزونه نحو استخرج وكالز موزونه مبني على الفتح فكذا استفعل وما
تستعمل لغيرها ايضا اي لغير الافعال بل تستعمل وزنا للاسما او للاسما والافعال جميعا فان كان
موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم كاسامة الا ان ينكر يعني ما لا يختص وزنه بالافعال فهو منقسم الى
قسمين احدهما ان يكون موضوعا لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لشخص بعينه
بل لجنس ما يصلح موزونا به كعطشان وسكران وغيرهما فلفظ فعلان علم جنس كاسامة الا ان
ينكر فح لا يكون علما كسائر الاعلام المنكر فله اي فلهذا الموضوع لجنس ما يوزن به حكم نفسه
في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان من اسباب منع الصرف حكم بمنع صرفه والا حكم بصرفه نحو فعلان الذي
مؤنثه فعلى لا ينصرف وفعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف هذا مثال لما وجد فيه سببا منع الصرف
فقولك فعلان مبتدا والذي مؤنثه فعلى صفته ولا ينصرف خبره وكذا فعلان مبتدا والذي مؤنثه
فعلانة صفته ومنصرف خبره فلفظ فعلان في الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون
فله حكم نفسه لا حكم موزونه اذ موزونه في الاول غير منصرف وهو سكران وموزونه في الثاني
منصرف وهو ندمان فلها حكم نفسها لا حكم موزونها والدليل على علمية فعلان في الموضعين كونه مبتدا
وموصوفا بالذي او كل فعل اذا كان صفة لا ينصرف هذا مثال لما ليس له حكم نفسه في الصرف وكان
ما قبله وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه في ترك الصرف واما كان افعل في قولنا كل افعل منصرفا لانه

لانه نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب منع الصرف فلذلك انصرف فالموضوع لجنس ما
يوزن به قسمان غير منصرف كفعلان في المثال المذكور ومنصرف كما في قولنا كل افعل والا اي
لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به هو القسم الثاني لقولنا فان كان موضوعا فحكم الممثل ان كان كناية
عن موزونه وان لم يكن كناية عن موزونه كان موزونه مذكورا معه يعني ما لا يكون موضوعا لجنس
ما يوزن به قسمان احدهما ما يكون كناية عن موزونه والثاني ما لا يكون كناية عن موزونه والقسم الاول
فله حكم الممثل اي حكم موزونه كما تقول هو افاعل اي الزاني فلفظ الفاعل ليس موضوعا
لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الزاني معينا وانما كني عنه استهجانا للفظه وكقول
المتنبي كان فعلة لم تملأ مراكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب يرثي اخت سيف الدولة
المسماة بخولة ولم يصرح بلفظها استعظاما لها لكونها ملكة بل كنى بفعلة فلفظ فعلة حكمها
حكم موزونها وموزونها ممتنع من الصرف للعلمية والتانيث فكذا فعلة ممتنع والقسم الثاني
وهو قوله وان لم يكن كناية عن موزونه وح يكون موزونه مذكورا على ما هو مستعمل النحاة
وهو مختلف في ان له حكما في نفسه او حكم موزونه فلذلك قال وهو اي هذا الذي ليس كناية
وذكر موزونه معه ملحق بالاول وهو ما له حكم نفسه على احد المذهبين وبالثاني يعني وهو ملحق
بالثاني وهو ما له حكم موزونه لا نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية
وذكر موزونه معه فيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله والا
فحكم الممثل اراد به الموزون وكان الاولى ان يقول فحكم الممثل به لان الموزون هو الممثل به
كما ذكره في قوله حكم ما مثل به اي حكم موزونه ونعلم منه ان الممثل به هو الموزون وعلى المذهبين
تقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على الاول اي على المذهب الاول وهو ما له حكم نفسه
فلمنع الصرف اي يكون غير منون على الاول لمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه ومنع صرفه للعلمية
والتانيث واما على الثاني وهو ان له حكم موزونه فلانه يجري مجرى موزونه يعني يكون ايضا
غير منون كما ان موزونه وهو طلحة غير منون وعكسه اي عكس المثال المذكور في انه غير
منون ضارب مضاربة على فاعل مفاعلة بالتنوين يعني لفظ مفاعلة لا بد من تنوينه على المذهبين
اما على المذهب الثاني وهو ان له حكم موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربة فيه التنوين

اي وان لم يكن ح

والقسم الاول وهو ما يكون كناية عن موزونه ح

وأما على الأول وهو أن له حكم نفسه فالتنوين للمماثلة دون التمكن لاطراده في المثل يعني على المذهب
الأول كان حقه أن لا ينون لأن في مفاعلة العلمية والتأنيث فيكون ممنوعا من الصرف فاعتذر
عنه بأن التنوين لتحقق مماثلة الوزنين يعني كان مضاربة في آخره نون ساكنة فينبغي أن
يكون على مفاعلة أيضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين في جميع أجزاء الحروف
وليس تنوينه للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في المثل علة لقوله فالتنوين
للمماثلة أي إنما اعتبر المماثلة في هذا التنوين أيضا لأن هذا التنوين مطرد في جميع صور
المثل أي الموزون فلذلك روعي المماثلة فيها فإن قيل [illegible] افعل كان ينبغي أيضا أن ينون كما
نون مفاعلة لتماثل موزونه أيضا وهو اصبع قلت [illegible] التنوين في مفاعلة إنما دخل لاطراده
في صوره موزونه وهو مضاربة إذ مفاعلة لم يجئ إلا منصرفا بخلاف افعل فإن موزونه
قد يكون منصرفا فيه التنوين كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه إذا سمي به فالتنوين
في افعل غير مطرد في جميع صور موزونه وفي مفاعلة التنوين مطرد في جميع صور موزونه
إذ صور موزونها كلها منصرفة ونظير الخلاف في قولهم وزن اصبع افعل أو افعل بالتنوين
يعني إذا قلت وزن اصبع افعل وافعل إما أن يكون له حكم نفسه فيكون بلا تنوين لأنه صيغة
فعل أو أمر فلا يكون فيه تنوين وإن كان حكمه حكم موزونه وهو اصبع كان منونا كما أن موزونه
منون والتأنيث قد يكون بالتاء لفظا وشرطه العلمية سواء فيه المذكر والمؤنث كفاطمة
أي التأنيث قد يكون بالتاء وقد يكون بالألف أما الذي بالتاء فقد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا
أما الذي فيه التاء لفظا فشرطه العلمية ليلزم التاء إذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه
لازما إذ ينتزع ويثبت فاعتبر العلمية ليكون التاء لازما فيكون أقوى وهذه مستقرأة إذ
لو لم تعتبر فيه العلمية لكان ضاربة أن يكون ممنوعا من الصرف لوجود التأنيث والصفة
يعني إذا وجد التاء مع العلمية في اسم امتنع من الصرف سواء كان لمؤنث كفاطمة أو لمذكر كطلحة ولو
مثل بطلحة لكان أولى لأنه لمذكر فأما مسماه ولفظه مؤنثان فاظهر وكان التمثيل
بالمذكر أولى وكان حقه أن يمثل بهما ونقول كطلحة وفاطمة أو تقديرا فيما جاوز الثلاثي وشرطه
العلمية أيضا كسعاد وزينب وأركانا لجلس يعني ما لا يكون التاء فيه لفظا بل يكون تقديرا

فهو إما أن يكون فيما جاوز الثلاثي أو في الثلاثي فإن كان فيما جاوز الثلاثي فشرطه العلمية 116
أيضا كسعاد وزينب وأركانا لرجلين يعني إذا سمي رجل بزينب أو بسعاد فهو غير
منصرف وإن فات التأنيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التاء كما إذا صغر عقرب
لا يرد فيه التاء لأن الحرف الرابع قائم مقام التاء فكذا ههنا أو في ثلاثي متحرك الأوسط
وشرطه العلمية مع كونه لمؤنث فسقر اسم رجل منصرف يعني إن كان التاء تقديرا في ثلاثي
فالثلاثي إما متحرك الأوسط أو ساكن الأوسط فإن كان متحرك الأوسط فشرطه العلمية
مع كونه لمؤنث لأنه لم يوجد فيه التاء لفظا ولم يوجد فيه حرف رابع قائم مقام التاء لكونه
ثلاثيا فلو لم يشترط كونه لمؤنث لم يوجد فيه دال على التأنيث لا لفظا ولا معنى فسقر
اسم رجل منصرف لما ذكرنا أو ساكنه عطف على متحرك الأوسط أي أو في ثلاثي ساكن الأوسط
وشرطه مع ذلك أي مع كونه لمؤنث العجمة في اللغة العليا يعني دعد وهند اسما امرأة منصرف
في اللغة الفصيحة لأن سكون الأوسط قابل أحد السببين فلم يبق إلا سبب واحد فهو منصرف
بخلاف ما إذا كان معها العجمة كماه وجور اسما موضعين فإنهما ممتنعان من الصرف لأن سكون الوسط
وإن قابل أحد السببين فيبقى سببان آخران لأن فيه ثلاثة أسباب العلمية والتأنيث والعجمة
فإن قلت جاز أن يقابل سكون الوسط العلمية فإذا زالت زال اعتبار التأنيث واعتبار
العجمة أيضا لأنهما مشروطان بالعلمية فالجواب أنه إذا قابل العلمية أسقط تأثير العلمية
في منع الصرف لا وجود العلمية والمعتبر في تأثير العجمة والتأنيث وجود العلمية لا كونها معتبرة
في منع الصرف فسكون الوسط يسقط تأثير العلمية لا وجودها وشرط التأنيث والعجمة وجود
العلمية لا تأثيرها قوله في اللغة العليا أي إنما يشترط العجمة في اللغة الفصيحة وأما في اللغة
الأخرى وهي القائلة بمنع الصرف في نحو هند فلا يشترط فيه العجمة ولا نظر إليها ومنه السكون
بل يعتد وجود السببين إلا أن يكون منقولا عما يغلب في أسماء الذكور للفرق هذا استثناء
من الثلاثي ساكن الوسط فإنه يشترط فيه مع العلمية العجمة إلا أن يكون منقولا فإنه لا يشترط
فيه العجمة نحو زيد فإنه يغلب في أسماء الذكور فإذا سمي به مؤنث فقد عدل عن خفة التذكير إلى ثقل
التأنيث فالخفة بكونه ثلاثيا ساكن الوسط قابلها وعارضها هذا الثقل فسلم السببان عن المعارض

١١٧ منع الصرف يعني انما اعتبرنا العجمة لتقاوم سكون الوسط فيسلم السببان فمنع الصرف فهذا
الثقل الحاصل من العدول عما هو خفيف من تسمية المذكور به بمنزلة العجمة وقوله للفرق اي انما
اعتبر ترك العجمة فيما هو منقول عما تغلب فيه اسما المذكور دون ما لم يكن غالبا فيها للفرق بين المنقول
عن الغالب في المذكور وبين المنقول عما ليس غالبا فيها كجور هذا ما ذكرنا وجد فيه العجمة مع سكون
الوسط وكزيد اسم امراة هذا ما ذكرنا نقله تسمية المذكور به فانه اذا سمي به امراة يكون غير
منصرف وان وجد فيه سكون الوسط لمعارضة ثقل العدول عن الغالب بسكون الوسط فبقي
السببان وهو العلمية والتانيث فيمتنع الصرف واما هند فمنصرف فيها اي في اللغة العليا
لفقدان الشرط وهو العجمي كما ذكرنا فتقاوم السكون فيه احد السببين فلذلك انصرف
وعرفات لما ان تاها ليست للتانيث واختصاصها بجمع المونث يابى تقديرا التا منصرف
قدم العلة وعرفات مبتدا او منصرف خبره يعني ان عرفات منصرف لانه لم يوجد فيه الا العلمية
واما تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتا والتا اما ان يكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير
معتبر لان تاها ليست للتانيث ولذلك لا تقلب هاء في الوقف واما تقديرا فلانه انما تقدر التا
اذا لم يوجد تا لفظا وعرفات مخصصة بجمع المونث وما يكون لجمع المونث لا يمكن تقدير التا فيه
لمسلمات هكذا ذكروه وفيه نظر لان الجمع المونث بالالف والتا لا يقدر فيه التا اما اذا لم يكن
جمعا فقد لا نسلم انه يمنع تقدير التا وهم قد ذكروا ان عرفات وعرفة سواء في التسمية فيدل على انه
ليس بجمع المونث وقد يكون بالالف قسيم لقوله في اول التانيث قد يكون بالتا مقصورة
وممدودة كبشرى وصحراء انها للزومها وبناء الكلمة عليها نزلت منزلة السببين يعني انما كانت
الالف قائمة مقام السببين لان فيه تانيثا ولزوم تانيث فكانها تانيثان وقوله وبناء الكلمة
عليه مقرر لمعنى اللزوم فان التانيث تبنى الكلمة عليها اي ليس جزء الكلمة في اصل وضعها بل طارئ
ويزول بخلاف نحو بشرى فان الكلمة بنيت على الالف لا تنفك عنها فهي لازمة فان قلت انما تقوم
مقام السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم يعد لزوم التانيث سببا قلت لم تقل سببان
بل قال نزلت منزلة السببين وهاهنا كذلك لان التانيث سبب واما لزوم التانيث فغير احق له
سبب لانه فرع ايضا لان الاصل ان لا يلزم التانيث الكلمة بحيث لزمت كان فرعا واللزوم

١١٨ لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه سائر الاسباب التي اعتبرت لكون كل واحد منها
فرعا فان قلت فالتانيث بالتا اذا وجد معه العلمية قيل انه يلزم التانيث فكان ينبغي
ان يقال نحو فاطمة فيه ثلثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث لكونه علما قلت
الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم في التا لكونه مستغنى عنه لوجود السببين
وهو العلمية والتانيث فلم يحتج الى تقدير اللزوم بخلاف الف التانيث والثاني ان المعتبر
في الف التانيث لزوم بنا بني الكلمة عليه اي لزوم لا ينفك بحال ولزوم التا بالعلمية ليس بهذه
المثابة اذ لو حذفت العلمية لا ينتفي اللزوم بخلاف الف التانيث فان لزومه حاصل بالوضع
لا باشتراط امر آخر ينضم اليه ولذلك لم يقتصر المصنف على قوله للزومها بل ضم اليها بنا الكلمة
عليها فالعلة مركبة من اللزوم وكونه جزء من الكلمة يخرج باللزوم ما فيه التا من غير علمية وخرج
ببنا الكلمة عليها لزوم التا مع العلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كشمر
لان هذا الوزن لا يوجد في الاسما الا منقولا كبذر اسم موضع وخضم اسم رجل او مرتجلا للعلمية
كشلم اسم موضع بالشام ويقال هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية او عجميا كبقم وذكر
في الصحاح ان شلم لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل وقد جعله المصنف قسيما للعجمي ففيه نظر
او يكون اوله زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل بغيرها كاحمر هذا قسيم لقوله ان يكون مختصا
اي شرط وزن الفعل احد الامرين اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوائد الافعال
المضارعة في اوله وانما قال بغيرها احترازا عن يعمل فان اوله زيادة من زوائد الفعل لكنه قابل
للتا وهذا التا يخرج الوزن الى وزن الاسما فيبعد عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها
والمراد من قوله بغيرها ان لا يكون قابلا للتا كاحمر اذ لا تقبل التا الا ان لا يوجد فيه تا فان اربعا
لا يوجد فيه التا وهو منصرف لانه قابل للتا وهذا امر قولهم او تغلبه لما يلزم عليه منع المسمى اولى ح
بخاتم لكون الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم على ان الكثير في افعل ممنوعة تعني ذكر بعضهم
بدل قوله او يكون اوله زيادة او تغلب ذلك الوزن في الافعال وعنوا به ان نحو افعل في الافعال
اكثر منه في الاسما فاختار قوله ان يكون اوله زيادة على تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم
على تلك ان يكون المسمى بخاتم غير منصرف لان فاعل في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم

ثم يجي الا كلمات معدودة كخاتم ودانق وطابع ونحوها وباب فاعل فاعلها على اكثر لم يجي
والثاني لم الكثرة في افعل في الافعال ممنوع اذ كل ما ورد منه افعل للتعجب ورد منه افعل للتفضيل
وقد يكون افعل في الاسم من غير فعل له كارنب واجدل واخيل وغير ذلك هكذا ذكروه وفيه
نظر لان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم انا وهو يجي من باب فعل مكسور العين وفعل
مفتوح العين وقد يجي للتعدية كاخرجته وللنقل من واحد الى اثنين كاكسبته مالا وقد يجي في
للتعريض كابعته وقد يجي للصيرورة كاغد البعير وعلى الجملة فافعل التعجب يقارب افعل
التفضيل وزاد هذه الابواب في افعل الفعل من غير معارض له في الاسما فافعل في الافعال اكثر
منه في الاسما وهو ظاهر ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع
الصرف ان كان الوزن ما ذكر كيغلب ويشكر والاخر كعسب او مع الضمير فيحكى كما هو نحو قوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد يعني ان الفعل اذا نقل عنه وسمي به فاما ان يكون
مجردا عن الضمير او مع الضمير فان كان مجردا عن الضمير فاما ان يكون على الوزن المعتبر في وزن
الفعل وهو الوزن الخاص او ما في اوله زائد من الزوائد الاربع كيغلب ويشكر فانه غير منصرف
كما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل واما ان لا يكون على الزنة المعتبرة في منع الصرف نحو كعسب وضرب
ونحوهما يقال كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا خطاه وهذا القسم منصرف عند اسيبويه
والاكثرين وخالف فيه عيسى بن عمر النحوي لكونه ليس على الزنة المعتبرة في وزن الفعل كما مر
واما عيسى بن عمر فقد تمسك بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم فلو لم يعتبر فيه
وزن الفعل لكان منصرفا وقد جا غير منصرف لكونه غير منون في البيت فوجب اعتبار وزن
الفعل مطلقا واجاب عنه اسيبويه بان جلا فيه ضمير وهو من باب حكاية الجمل كقوله بني يزيد
وبحثنا في الفعل مجردا عن الضمير واجيب ايضا بان جلا في البيت غير علم بل هو باق على فعليته
والتقدير انا ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما
مع الضمير فحقه ان يحكى كما هو اي مع الضمير باقيا على جمليته كما في البيت وهو نبئت اخوالي
بني يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمير كقوله يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت
والمنقول مع الضمير والا لقيل بني يزيد بفتح الدال لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

فضمه دليل على انه جملة محكية ونعت له بثلثة مفاعيل او لها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير
المتكلم وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي والثالث لهم فديد اي صياح وقوله ظلما
مفعول له للفعل المراد من الجملة اي يغدون ويصيحون للظلم او منتصب على الحال اي ظالمين
واما العدل فهو ان يذكر لفظ ويراد غيره هكذا عرفه وهو غير تام لان نحو فلان فلانه
يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد به غيره من الاعلام وكذا في الكنايات نحو كيت وذيت وكذا
قولك زيد ضرب يعني ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد غيره وقد يستدل عليه اي
على العدل بدليل غير منع الصرف هذا هو العدل المسمى بالتحقيقي وقد لا يستدل الا به
اي الا بمنع الصرف وهو المسمى بالعدل التقديري كعمر على ما سياتي فمن الاول اي فمن العدل
التحقيقي احاد وموحد وكذا ثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر
فانك اذا قلت جاني القوم ثلث قلنا دليل على عدليته غير منع الصرف اذ الاصل في العدد
الذي يراد تقسيم الاشيا عليه ان يكرر ومعناها القوم ثلثة ثلثة وثلث غير مكرر وغير
مفتوح الاول فعلم انه معدول عن المكرر المفتوح وكذا غيره ومنه اي ومن الاول سحر فانه
معدول عن السحر علما لانه قياس تعريف مثله من الاسما ووجه كون العدل فيه محققا لا مقدرا
ان سحر الى اسم جنس في الاصل وتعريف اسما الاجناس اما باللام او بالاضافه والمفروض
انه مفرد وقياس تعريفه باللام فلما ورد غير معرف باللام علم انه معدول عن المعرف باللام
وهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه فعدله تحقيقي ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا عن الصرف
وليس فيه سوى العدل قدر له علمية لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد فعلميته مقدره
لا عدليته وجعل علما كامس عند من يعربه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل سحر مبنيا لتضمنه
حرف التعريف لم يكن بعيدا كامس ومثله امس فمن يعربه ويمنعه الصرف في الاحوال الثلث
رفعا ونصبا وجرا وهم بنو تميم فان منع صرفه عندهم للعلمية والعدل اذ اصله ان يعرف باللام
كما هو قياس مثله نحو قوله لقد رايت عجبا مذ امسا ولقد عجايزا مثل السعالي خمسا فان
امس ممنوع من الصرف لان فتحه في حال الجر للعلمية والعدل ومن حال الرفع فقط فمن يقول مضى
امس بالضم وقمت امس بالكسر وجئت اول من امس بالكسر يعني ان بعضهم لا يعرب امس الا في حال

١٣١ الرفع واما في حالة النصب والجر فيبنيه بالكسر وهو مذهب اهل الحجاز واللغة العليا بناؤه على الكسر
اي بناء امس في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنه اي ومن الاول
اخر فانه معدول عن الآخر على راي وعن آخر من على الصحيح يعني اخر جمع اخرى واخرى مؤنث
آخر واخر افعل التفضيل فحقه ان لا يستعمل الا بمن او باللام او بالاضافة وجاء اخر غير
مستعمل باحداها فهو معدول قطعا عن احدها هذا بيان تحقق العدل فيه واما تعيين
المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو معدول عما فيه اللام وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من واختاره المصنف لان اخر ورد نكرة فالمناسب ان يكون المعدول عنه نكرة
وهو الذي معه من اذ المعرف والمضاف معرفتان اذ قال تعالى مررت بنساء اخر يوصف به النكرة
ولم يقل انه معدول من اللام اذ يقول ان اخر روعي فيه المطابقة مع موصوفها افرادا وتثنية
وجمعا اذ يقال رجل آخر ورجلان آخران ورجال اخر فقد روعي فيه المطابقة فالمناسب ان
يكون معدولا عما يراعى فيه المطابقة وهو اما الذي معه اللام او الذي هو مضاف اما المضاف
فلا يجب فيه المطابقة واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة فالاولى ان يكون معدولا عما يجب
فيه المطابقة وهو المعرف باللام ولو كان معدولا عما فيه من لم يراع فيه المطابقة اذ الذي فيه
من يجب فيه المطابقة فلا يناسب ان يكون معدولا عنه اذ المناسب عدل ما يجب فيه المطابقة
عما يجب فيه المطابقة ثم السيف بضاربه ومنه جمع لانه عن جمع مسكن العين على راي اذ
قياس افعل فعلاء ان يجمع على فعل كحمر فلما ورد جمع غير مسكن علم انه فرع عن مسكن وعن جماعي
على راي لان ذلك القياس فيما لم يجمع مذكره بالواو والنون كاحمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون
فكان جمعه على فعل مسكن العين واما اجمع فقد جمع بالواو والنون فلا نسلم ان قياسه فعل
غير مسكن العين بل قياسه فعالى لانه قياس جمع الاسماء كصحارى وعن بعضهم هو معدول
عن جمعاوات لانه قياس جمع الاسماء كصحراوات وعلى الجملة فعدليته محققة والنظر في
تعيين المعدول عنه فلذلك اورده في هذا القسم وهو العدل التحقيقي ومن الثاني وهو العدل
التقديري الذي لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم
يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل ولهذا اي ولكونه علما غير منصرف قالوا انه اي

تركه ح

ان عمر لا يثنى ولا يجمع اذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدله ١٣٢
تقديريا لانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يوجد
دليل على عدليته فلا يكون العدل مقدرا مع انه المفروض فيقال جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم
هذا لازم لقوله لا يثنى ولا يجمع يعني اذا لم يثن العلم المعدول ولم يجمع فان اريد التثنية والجمع
لم يغير عن لفظه فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني تأبط شرا كلاهما
في التثنية وتأبط شرا كلهم في الجمع ومنه اي ومن الثاني وهو العدل التقديري باب قطام
في تميم على ما ذكر يعني ان تميما يعربونه ويمنعونه الصرف فلابد فيه من تقدير العدلية ليكون فيه
سببان واشار المصنف بقوله على ما ذكر الى ان باب قطام ينبغي ان لا يعد من القسم الثاني
المفسر بانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف فانا نمنع ذلك اذ قطام عدليته ليس لاجل
منع الصرف بل لان باب فعال فيما سواه معدول فينبغي ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا يلزم
خرم تلك القاعدة وهو ان باب فعال معدول وان قدر العدل فيه كما في عمر فليس كذلك لان
عمر لو لم يقدر فيه العدل لزم منع الصرف بدون سببين وههنا ليس كذلك اذ قطام فيه
العلمية والتأنيث فلا يحتاج الى تقدير العدل فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكر وفي الحجاز
هو مبني على الكسر وعليه قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل
الحجاز يبنونه لمشاركته لنزال عدلا وزنة الا ما كان آخره راء فان تميما وافقوا الحجاز في
بنائه على الكسر لان الامالة غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب للامالة فكسروا
ليميلوا ومنه اي ومن هذا الذي بني على الكسر لكون آخره راء قولهم من دخل ظفار حمّر معنى
حمّر صبغ ثوبه بالمغرة وهي الطين الاحمر لانه يعمل بها المغرة وقيل حمّر تكلم بالحميرية وان رجلا
دخل على بعض ملوك حمير فقال له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل فتحطم فقال الملك
ليس عندنا عربية من دخل ظفار حمّر وظفار قرية باليمن الا القليل منهم قال الشاعر
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار ووبار اسم ارض كانت لعاد هذا استشهاد قوله
فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه الا القليل من تميم فانهم لم يوافقوهم مافيه الراء بل اعربوه
ومنعوه الصرف كما في البيت وانما ادخل التنوين على وبار لضرورة الشعر ووبار فاعل هلكت

المغرة اسم لقوم يعملون بهذا الطين ح

١٢٣ لتخاذلها عن به وجهة اى بهلا كاظاهر المكشوف واما الوصف فشرطه ان يكون فى الاصل
وكلا يقدح فيه الغلبة اى غلبة استعماله فى الاسم فلهذا اى لهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع
لفوات الوصفية الاصلية اذ الاربع فى الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت وصفية
فى المثال ومنع اسود اسما للحية ونحو ادهم للقيد وانما منع الصرف وان كان اسما لانه فى
الاصل صفة وان غلبت فى الاسمية وهو مثال قوله فلا تقدح فيه الغلبة وقد منع قوم اجدل عندهم
واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية بما قيل ان الاجدل ماخوذ من الجدل وهو القوة واحكام
الفتل وتعالى هو مجدول الخلق وان الاخيل ماخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه طائر ذو الوان
وافعى لما فيه من معنى الخبث تعالى منه تقى الرجل اسا خلقه وانه ضعيف فان ظاهرها انها اسماء
وهذه التوهمات ضعيفة ولذلك كثر فى الاستعمال صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد
الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح يعنى بعد الفه حرفان لفظا او
تقديرا اما لفظا كمساجد واما تقديرا كدواب فان اصله دوابب فسكن للادغام ومصابيح مثلا
لما فيه ثلثة احرف اوسطها ساكن فان قلت مدائنى بعد الفه حرفان فكان ينبغى ان يمتنع من
الصرف وهو منصرف وكان حقه ان نذكر قيدا يخرجه قلت نبه عليه بالمثال وهو ان يكون
بعد الفه حرفان او ثلثة تقع اخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدائنى بعد ما لحقه ياء النسبة جعل
الحرفين بعد الالف فى وسطها فخرجا عن كونهما طرفين فالمراد بقوله بعد الفه حرفان او ثلثة ان يكونا
واقعين طرفا لا حشوا ونبه عليها بالامثلة المذكورة والحرفان فى مدائنى حشو لا طرف وانه
للزوم اى الجمع المخصوص للزومه جرى مجرى سببين يعنى انما قام مقام السببين لان هذه
الصيغ وهى ما بعد الفه حرفان او ثلثة لم ترد الا جمعا فكان جمعه لازما فقام مقام السببين
لكونه جمعا لازما فجرى لزوم الجمع مجرى سبب اخر فكان غير منصرف للجمع ولزوم الجمع وهما فرعان اللزوم ح
لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم لزومه اذ هو وصف للجمع الذى هو فرع ووصف
الفرع فرع كما ذكر فى التانيث بالالف لزومه تانيثا ولزوم تانيث ولا يلزمنا بان افعل وافعال
لجريهما مجرى الواحد فى قبول التكسير والتصغير هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان باب
افعل وافعال كاكلب واجمال جمعان لازمان فكان ينبغى ان يقوم كل واحد منهما مقام السببين

لكنهما ليسا كذلك لكونهما منصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما ليسا بجمعين وانما ١٢٤
جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران على لفظيهما فيقال فى اكلب اكالب فى التصغير وفى الجمع
اكالب وفى اجمال اجامل وفى التصغير وفى الجمع تعالى فى انعام اناعيم واذا جريا مجرى الواحد
ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا بجمع فلا يرد وهذا على التحقيق ليس بوارد لانه شرط
فى الجمع المعتبر ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وافعل وافعال ليسا كذلك بل انما يردان على من
قال السبب جمع لا نظير له فى الاحاد فكانه اورد على اصل لزوم الجمع ولكن اللزوم صفة للجمع الذى
بعد الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم وحده السبب حتى يورد عليه فسقط السؤال من اصله
وامتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر هذا ايضا سؤال وجواب فالسؤال
ان حضاجر علما للضبع مفرد وكان حقه ان لا يمنع من الصرف لفوات اصل الجمع فاجاب بانه منقول
عن جمع حضجر وهو العظيم البطن فكانه كان فى الاصل جمعا ثم سمى به كما لو سمى بمساجد رجل
فانه ممتنع من الصرف وان كان مفردا نظرا الى الجمعية الاصلية فكذا ههنا وسراويل اى وامتنع
سراويل من الصرف مع انه مفرد لانه جمع سروالة تقديرا يعنى لم يستعمل فى المشهور سروالة فيقدر
ليكون واحد سراويل لئلا يرد ونحو جوار حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الاعرف وحكم ضوارب نصبا
وقيل نصبا وجرا يعنى نحو جوار مما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كعوال جمع عالية وغواش جمع غاشية
ومواش جمع ماشية ونظايرها وفيه قولان احدهما وهو الاعرف ان حكمه حكم قاض فى الرفع والجر
فيقال هذه جوار كما يقال هذا قاض ويقال مررت بجوار كما يقال مررت بقاض يعنى لا تفتح الاخر
حال النصب فيقال رايت جوارى كما يقال رايت ضوارب يعنى انه فى النصب اعرابه لفظى وفى الرفع
والجر تقديرى والقول الثانى ان حكم جوار حكم ضوارب فى النصب والجر فكما يقال رايت ضوارب ومررت
بضوارب يقال مررت بجوارى ورايت جوارى بفتح الياء فاعرابه فى الرفع تقديرى وفى النصب والجر لفظى
قول ح وبهذا اسقط اعتراض عبد الله ابى اسحق على الفرزدق فى قوله فلو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولى مواليا قيل لما قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
لحنه عبد الله بن ابى اسحق الزيادى النحوى فهجاه فرزدق بهذا البيت وهو فلو ان عبد الله مولى
هجوته البيت وعبد الله مولى بنى الحضرمى وبنو الحضرمى حلفاء بنى عبد شمس والمولى الحليف الذى

ابي اسحق

١٢٥ انفهم القوم وهو ذليل لبعثر بهم فاذا حالف رجل مولى كان اذل فلما بلغ هذا البيت ابن
رجاله قولوا للفرزدق لحنت في هذا البيت ايضا حين حركت موالي في الخفض المسيء من اسحته اذا
استاصله فالمسحت المهلك والمجلف الذي بقيت منه بقية من الجلف وهو القشر يقال جلفت
الطين عن راس الدن وجلفت الشيء قطعته واستاصلته والتنوين بدل عن اليا المحذوف عند
سيبويه في احدى الروايتين لكون الاسم ممنوعا من الصرف والتمكن في الاخرى اي في الرواية
الاخرى اخلم بتو بعد استمرار الحذف بعد الالف الاحرف واحد وزيف بان المحذوف في حكم
الثابت لشهادة بقا الكسرة يعني لم يكن جوار فيه روايتان عن سيبويه احديهما انه ممنوع من الصرف
والتنوين ليس للتمكن بل هو بدل عن اليا المحذوف او عن حركة اليا ورواية اخرى عنه ان الاسم
منصرف كما هو مذهب الاخفش والتنوين للتمكن وعلل صرفه بان شرط هذا الجمع ان يكون بعد
الفه حرفان فصاعدا ولم يبق هنا بعد الحذف الاحرف واحد بعد الفه وزيف هذا بان المحذوف
في حكم الثابت بشهادة بقا الكسرة لان اليا لو لم يكن في حكم الثابت لما كسر الرا فلما حكم بثبوت
اليا في حكم بقا الكسر فينبغي ان يحكم بثبوته في منع الصرف لانه لفظي مثله ومثله اي ومثل نحو جوار
أعيشي اذا صُغّر فيقال أُعَيشٍ فان فيه الوجهين كما في جوار ففي وجه حكمه حكم قاض رفعا وجرا وحكم
ضوارب نصبا فيقال هذا اعيش ومررت باعيش ورايت اعيشي كما يقال رايت أُفيضل والوجه الثاني
ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فيقال رايت اعيشيَ ومررت باعيشيَ وفي الرفع علامه ايضا مثل جوار
فانه قد يقال انه غير منصرف لان اليا المحذوف في حكم الثابت اذا اصله أُعَيشي بوزن افيعل وقد
يقال انه منصرف لان اليا محذوف حذفا مستمرا فلم يبق زنة الفعل لان اعيش بوزن كُلَيب صورة فهو
منصرف ويجاب بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقا كسرة الشين واما التركيب فشرطه انه
العلمية لانه بعد العلمية يحصل الامتزاج بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة يعرب باعراب واحد
بخلاف ما اذا لم يكونا ممتزجين كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما كلمتان غير ممتزجين فلم يكن
لهما اعراب واحد فالامتزاج انما حصل بالعلمية فلذلك اشترطت وان لا يكون باضافة توجب اعرابين
اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية فلم يوجد فيهما امتزاج يجعلهما كلمة واحدة
يسمى اعرابا واحدا وهو المعتبر في باب منع الصرف ولا اسناد لان الاسناد يقتضي استقلال الاسم

أعيشي

لان مع اضافة ج

على حاله الاولى ليكون محكيه فيتعذر الاعراب فيه ومنع الصرف في المعربات بعد ان يكون ١٢٦
بين كلمتين اي شرط التركيب ما ذكرنا بعد ان يكون التركيب بين كلمتين احترازا عن نحو الحق
علما فانه لم يعتبر تركيبه لانه بين اسم وحرف لانه لشدة اتصال الحرف به نزل منزلة احد
حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه فرعا وشرط وجوب تاثيره اي تاثير التركيب
ان لا يكون الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الحرف لبني فبعلبك ممتنع لوجود
شرط الوجوب اذ ليس الثاني متضمنا للحرف وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف وابقا
على الفتح يعني ان خمسة عشر لما تضمن الثاني حرف العطف قبل العلمية جاز فيه وجهان بعد العلمية
احدهما عدم اعتبار تضمنه اذ حال العلمية لا يراد تضمنه للحرف فهو معرب ممنوع من الصرف
كبعلبك والثاني ان يقال لما تضمن الحرف قبل العلمية فنقل الى العلمية فجاز ابقا الفتح اعتبارا
للمنقول عنه وكما روعي المنقول عنه في الاعراب روعي ايضا في البنا فلم يجب تاثيره واما العجمة
فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية في العجمية والزيادة على الثلثة او تحرك
الاوسط وانما اشترطت العلمية في العجمية والزيادة على الثلثة كابراهيم في الزيادة على الثلثة
ومثل اسم ابي نوح عليه السلم في تحرك الاوسط واما اشترطت العلمية في العجمية لانه لو لم يكن
علما في العجمية ونقل الى العربية خف على لسانهم فادخل اللام والاضافة بحالهما فيهما
اذا كان علما فانه يمتنع اضافته وادخال اللام عليه يعني لا يجري عليه احكام العربية
فيقوى امر العجمة ويشترط مع العلمية احد الامرين من الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
لانهما يوجبان الثقل بخلاف الثلاثي الساكن الاوسط ونحو نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي
ساكن الاوسط ففيه خفة تقابل احد السببين فيكون منصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجمة
في ماه وجور حتى يجب منع صرفهما مع فوات شرطها وهو تحرك الاوسط ولم يعتبر في
نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا من الصرف بل اعتبرت لترجيح
امر التانيث والتقوية ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا موثرا في منع الصرف واما الالف والنون
فان كانتا في اسم غير صفة فشرطه العلمية تحقيقا للزومه نحو عثمان وان كانتا في صفة
فانتفا فعلانة وقيل وجود فعلى بعدا لكونه على فعلان تحقيقا للمضارعة فسكران

في الاعراب

ممتنع يعني على الوجهين لانه انتفى فيه فعلانة ووجد فيه فعلى كسكرى وندمان منصرف على الوجهين
لانه وجد له فعلانة وانتفى فيه فعلى ورحمن مختلف فيه فعلى اعتبار انتفا فعلانة يمتنع من
الصرف على اعتبار وجود فعلى ينصرف اذ لم يوجد فيه رحمى وقوله بعد اركانة اى فعلى على فعلان
اى في المذكر تحقيقا للمضارعة يعني لان الالف والنون مضارعتان لالفي التانيث في حمرا
لانهما زيادتان زيدتا معا في اخر الكلمة ولكون ما قبلها مفتوحة ولكون اول الزيادتين مدة
فهذه الوجوه لبيان اصل المضارعة وذكر المصنف لتحقيق المضارعة وجها آخر وهو ان مذكر
كل واحد منهما مخالف بالصيغة لمؤنثه ففعلان مذكر ومؤنثه فعلى وافعل مذكر كاحمر ومؤنثه
حمرا فيكون مذكر كل واحد منهما مخالفا لمؤنثه تحقيق للمضارعة بينهما وهذا معنى قوله ان
فعلان وفعلا مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر كل واحد منهما مخالف لمؤنثه في الصيغة بخلاف
ضارب وضاربة فان مؤنثه ومذكره في الصيغة متساويان لا يختلفان الا بوجود التاء علم التا
بخلاف فعلان وفعلى فانهما يختلفان صيغة كالمذكر حمرا واحمر مختلفان صيغة فلذلك كان يعد
تحقيقا للمضارعة بينهما واما الف الالحاق فهي الف يلحق الاخر وحدها لا للتانيث وشرطها
العلمية كارطى اذا سمي به ويدل على انها لغير التانيث مجي ارطاة فسر الف الالحاق بالف يلحق
اخر الكلمة لا للتانيث ولا نريد بالالحاق هنا ان يلحق به الاسم باصل فان الف قبعثرى للالحاق
فانها الف لحقت آخر الاسم وليست للتانيث بدليل قبعثراة وليس في الكلام سداسي اصل يلحق
هذا به بل المراد بالالحاق ما فسرناه به فعلى هذا لو سمي بقبعثرى كان غير منصرف للعلمية والالف
للالحاق لانه بالعلمية اشبهت الف التانيث بامتناع دخول التاء كان ارطى اذا سمي به لا
يدخله التا فيشبه الف التانيث وقوله وحدها اى بها الف فرداة هكذا نقل في الحواشي عن المصنف
وفي جعل الف الالحاق سببا نظر لانه يتوقف على استعماله في العرب ممنوعا من الصرف والا فقد
لا نسلم منع صرفه ولذلك لم يذكر صاحب المفصل وغيره كونه سببا لمنع الصرف فارطى عندهم
بعد التسمية لنس فيه الا سبب واحد فحقه ان يكون منصرفا وهذان الاخيران يعني الف الالحاق
والالف والنون المضارعتين لا يعدان سببين اصليين بل هما فرعا التانيث هذا في الف
ارطى ظاهر لان سببيته يتوقف على شبهه بالف التانيث اما في الالف والنون فهو نظر لان النحويين

الغـم

ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في عثمان فرعيته من
هذه الجهة لكن ذكروا الوجه التقوية مضارعتهما لالفي التانيث لان فرعيته يتوقف على
هذا الشبه بخلاف الف ارطى فان فرعيته يتوقف على هذا الشبه ويجوز صرف غير المنصرف
للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من كذا وما تمسكوا به بطلة لحوق التنوين بخير منه وشر منه
يعني لن غير المنصرف جاز صرفه لضرورة الشعر مطلقا يعني في كل بنا نحو قول الشاعر
عهدته بها وحشا عليها براقع بالتنوين وهذي وحوش اصبحت لم تبرقع وانما جاز صرف
ما لا ينصرف لانه يرده الى اصله وهو الصرف ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة كحبلى
فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين وسقط الالف
فيودى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه فقوله للضرورة
اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون صرف افعل من كذا لملازمة
من الدالة على المفاضلة فصار بمنزلة المضاف فيمتنع دخول التنوين فيه وقال المصنف وجود من
لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه وشر منه لانهما بوزن افعل في التقدير وللتناسب عطف
على قوله للضرورة اى يجوز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا فانه قارن
كلمات منصرفة فصرف لتناسبها ولا يجوز عكسه اى لا يجوز منع صرف المنصرف لضرورة الشعر
لانه ليس رد الى اصله بخلاف الاول واهل الكوفة جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها اى
من غير سبب آخر متمسكين بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع حيث
منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم بان الرواية شيخي
في مجمع وهذا ليس بمستقيم لان الرواية الاخرى صحيحة منقولة في صحيح مسلم وغيره ويكفي
في التمسك الرواية الصحيحة بل الاولى في الجواب ان يقال انه على خلاف القياس مما استعمال الفصحا
وقبله أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والأقرع وبعده وما كان حصن ولا حابس البيت
وبعده وقد كنت في الحرب ذا تُدْرَإٍ فلم أعط شيئا ولم أمنع الا أفائل اعطيتها عديد قوائمها
الأربع وما كنت دون امرئ منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى جماعة من المؤلفة منهم من بني فزارة عيينة بن حصن ومن بني تميم الاقرع بن حابس كل واحد منهما

يفوقان ؟

منها مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس من بني سليم خمسين فقال العباس في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
اتجعل البيت والعبيد اسم فرس العباس فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ايضا مائة ناقة يقال
السلطان ذو تُدْرَإٍ اي ذو عُدّة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضع للدفع من
الدرء والتاء زائدة والمرداس بكسر الميم اصله الحجر الذي يرمى به البئر ليعلم افيها ماء ام لا وبه
سمي الرجل وقوله لم أُعط شيئا ولم أُمنع معناه اني لم أُمنع لاني اعطيت بعضا ولم اعط شيئا
استحقه وهو المائة وما احد سببيه او اسبابه العلمية انصرف عند التنكير لما انها لا تكون سببا
الا مع ما هي شرط والعدل ووزن الفعل وهما متضادان اذ العدل لا يكون الا في الاوزان
المذكورة وليست من اوزان الفعل فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
نحو رب سعاد وقطام كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه العلمية
كاذربيجان فان فيه العلمية وتانيث البقعة والعجمة والتركيب والالف والنون يعني يكون العلمية
موثرة فيه فان حكمه ان لا ينصرف اذا نكر لان العلمية مع الاسباب اما ان تجامعها او لا فان لم
تجامع كالوصف فليس مبحثنا وان جامعها فاما ان يكون موثرة او لا فان لم تكن كالجمع والف التانيث
فليس مبحثنا ايضا وان كانت موثرة فاما ان يكون العلمية شرطا فيها او لا فما هي شرط فيه كالتركيب
والعجمة والالف والنون في الاسم والتانيث والتعريف وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن
الفعل فالعلمية الموثرة لا تكون الا مع ما هي شرط او مع العدل ووزن الفعل فان كان مع ما هي شرط
فاذا نكر انتفى الشرط فبقي الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه هو
العدل ووزن الفعل فكان مظنة لان يتوهم انه بعد التنكير يبقى سببان وهما العدل ووزن الفعل
فدفع هذا الوهم بقوله وهما متضادان فلا يكون اسم مشتمل على العلمية والعدل ووزن الفعل حتى يبقى
بعد التنكير سببان وبيان التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكرنا نحو فُعَل
كعُمَر وفُعال كثُلاث ومَفْعَل كمَثْلَث وفَعال كقطام وليس شيء منها بوزن للفعل فلا يجتمع وزن الفعل
والعدل بل يكون مع العلمية احدهما فحينئذ اذا نكر بقي على سبب واحد فيكون منصرفا وذكر في
تنكير العلم قوله رب سعاد وقطام لان رب لا تدخل الا على النكرات فمعناه رب مسمى بسعاد ومسمى
بقطام فسعاد مثال لما كان العلمية فيه شرطا وهو التانيث فبقي بعد التنكير بلا سبب وقطام

مثال لما بقي على سبب واحد لان فيه العلمية والعدل والتانيث فاذا نكر يزول اعتبار التانيث
فبقي على سبب واحد فثبت انه بعد التنكير ينصرف الاسم وهذا واضح قوله والعدل ووزن الفعل
الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا بالوصفية هذا استثناء من الضابط
المذكور فان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة فاذا جعل علما امتنع للعلمية ووزن الفعل
فاذا نكر كان القياس ان ينصرف لان العلمية وحدت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب
واحد وهو وزن الفعل فانصرف فقال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبارا للوصفية
الاصلية فالخلاف راجع الى ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل هي معتبرة او لا
فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها الاخفش ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم وهذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان باب حاتم يعني كل ما كان صفة
في الاصل فجعل علما ينبغي ان يمتنع من الصرف حال كونه علما للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب بانه
لا يلزمه لان الوصفية الاصلية متضادة للعلمية ولا يمكن اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو
منع الصرف بخلاف ما اذا نكر العلم الذي كان وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفية الاصلية لارتفاع ما
يضادها وهو العلمية فان قلت لا نسلم ان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية اذ لا معنى
الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل ويصدق على العلم انه كان وصفا في الاصل فهما غير
متضادين كما ان نحو الحسن علما اُدخل فيه اللام باعتبار الوصفية الاصلية في حال كونه علما اعتبر
فيه الوصفية الاصلية ولذلك ادخل فيه اللام فلم لم تعتبر الوصفية الاصلية في نحو حاتم قلت
غاية ما ذكرتم الفرق بينهما ان الاجتماع بين الوصفية الاصلية والعلمية شرط لكون سببا
لمنع الصرف واما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار الوصفية لكن اعتبار الوصفية ليس شرطه ان يكون
مع العلمية في ادخال اللام ودخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ومنع الصرف
يشترط فيه اعتبار الوصفية مع العلمية وهذا انما يصح اذا سلم التضاد بين الوصفية الاصلية
والعلمية في الحال ونحن قد منعناه من اصله فلا يكفي هذا الفرق في الجواب وغاية تقرير مذهب
سيبويه انا علمنا بالاستقراء اعتبار الوصفية الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل
وهو الآن وصف كاحمر في غير العلم والثاني ما كان وصفا في الاصل وهو الآن اسم جنس غير علم

احدٍ

علما

١٣١ كالسود للحية وادهم للقيد واما اذا كان علما وكان وصفا في الاصل فلم يعهد اعتباره فلا بد
له من دليل وعلى الاخفش بيانه واما بعد تنكير العلم فقد رجع مساويا لصورة الاسود والادهم
لانه ليس معه المنافي حج ومعنى قوله لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد وهو منع الصرف
فان اجتماع سببين معا يشترط في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورتين احديهما نحو الحسن علما
فانه انما ادخل اللام باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا شرطا في
ادخال اللام والثانية الاحاوص فان هذا الجمع انما يكون في الاسم لا في الصفة وادخال اللام باعتبار
الوصفية فاذا جمعناه هذا الجمع وعرفناه باللام فقد اعتبرنا الوصفية والعلمية لكنهما في الحكمين
اما الوصفية فباعتبار اللام واما العلمية فباعتبار جمعه هذا الجمع فهما معتبران في حكمين مختلفين
وهما ادخال اللام وجمعه هذا الجمع ويمكن ان يقال هذه الصورة خارجة بالقيد الاول وهو اعتبار
اجتماع السببين معا اذ اعتبارهما معا ليس بشرط وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث علما لانه
يمكن اعتبار العدلية الاصلية لانه يلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية مع
العلمية ممتنع كما تم واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم احمر يعني اذا نكر احاد ونحوه فمعزول مانع اعتبار
العدلية وهو العلمية فيبقى العدلية مع الوصفية الاصلية فحكمه حكم احمر باعتبار الوصفية قال
مساجد اذا جعل علما ينبغي ان لا يعتبر فيه الجمعية لان الجمعية تنافي العلمية ولا كذا اذا جمع العلم
تناول بتنكيره فالجمعية منافية لها قلت المراد انه مشابه للجمع فلذلك اعتبر ولذلك قالوا من الاسباب
الجمع وما شابه الجمع فان قلت فلم اعتبر مشابهة الجمع في الثاني ولم يعتبر مشابهة العدل
قلت لان الجمع اعتبر في تاثيره صيغة منتهى الجموع فكونه على هذه الصيغ سبب لاعتباره
والعدلية لم يعتبر في اعتبارها كونها على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في الاول دون الثانية
وطريق تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر او يكون صاحبه
قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى
لما ذكر المسئلة السابقة وهو انها احد سببيه او اسبابه العلمية منصرف عند التنكير كان مظنة
ان يقال فما طريق تنكير العلم فقال وطريق تنكير العلم الى اخره وذكر لتنكير العلم طريقين احدهما
وهو ان يتاول العلم بواحد من الجماعة المسماة يعني لفظ زيد مثلا لواحد مشخص فاذا اريد

المسمى بالزاي والياء والدال صار اسم جنس متواطئا يدخل فيه كل من يسمى به فخرج عن العلمية ١٣٢
ولم يقتصر على قوله ان يتاول بالمسمى بالاسم لانه لا يلزم منه التنكير بل يكون خروجا من التعريف
العلمي الى التعريف اللامي وانما يكون نكرة اذا اريد واحد من المسمى به فلذلك قال يتاول بواحد
من الامة المسماة به ولم يقل بالمسمى به ولذلك لو قيل هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد لكان معناه
ان المسمى بزيد المشار اليه اشرف من ذلك المسمى الاخر ويكون معرفة ولولا ذلك لما وقع صفة لهذا فنكره
باعتبار ارادة واحد من المسمين والثاني ان يكون صاحب العلم اي مسماه مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى فالفرعون مشهور بالظلم فكانه اريد
لكل متصف بالظلم اي لكل ظالم مبطل موسى اي عادل محق فالتنكير في الاول باعتبار التسمية
وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار الاتصاف بالمعنى الدال فيه اذ ليس المراد بقولهم
لكل فرعون موسى لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى وهذا المثال يرد في الاستعمال فتاويله
ما ذكره على انه يحتمل ان يقال لا حاجة الى تنكيره بل يقدر المثل كما قيل في لا هيثم الليلة للمطي بيم
في قضية ولا اباحسن لها المراد لا مثل هيثم ولا مثل ابي الحسن فحينئذ في المثال ان يكون التقدير لكل
مثل فرعون مثل موسى فالعلمان على حالهما ولا حاجة الى تنكيرهما بل يقدر المضاف وهو المثل
ولعل صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني بناء على هذا الاحتمال او لم يره واردا اي اضيف العلم
والتصغير لا يخل بسبب الا العدل والجمع ووزن الفعل مما خلا صدره عن الزوائد لانخرام الصيغة
نحو احيمد تصغير احمد ومسيجد في المسمى بمساجد اي في تصغير المسمى بمساجد وخصيصم تصغير
متن ح خضم اسم رجل بخلاف احيمر وتغيلب لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني حيث يمكن الاستدلال
عليها وهي في الاول مجهولة لا يمكن ان يعرف يعني ان التصغير لا يخل بسبب من الاسباب الا ما استثنى
اما الوصف فظاهر لانه لا يخل التصغير به بل يزيد وصفا الى وصف فاذا قلت ضويرب تصغير
ضارب فضارب كان وصفا وضويرب يدل على حقارته في ذلك الوصف والحقارة وصف اخر فلا
يخل بمعنى الوصفية كانه قال ضارب حقير وكذا التانيث لا يخل به التصغير وهو واضح وكذا التركيب
مثل بعلبك لو قيل بعيلبك لكان التركيب باقيا بحاله اما العجمة ففيه موضع حزازة اذ لو صغر
العجمي لخرج بالتصغير عن وزنه الاصلي المستعمل في العجم فينبغي ان يضعف امر العجمة بهذا التصغير

٣٣ فعينه نظر والالف والنون ان كان في صفة فظاهر لان التصغير لا يخل به لانه يقال اسكيران فيبقى
الالف والنون بحاله وكذا في الاسم كعثمان وعمران ومروان اذ يقال في التصغير عثيمان وعميران
ومريوان فالتصغير لا يخل بالزيادة لبقاء الالف والنون بحالهما فقوله لانخرام الصيغة علة
للمستثنيات المذكورة يعني انما اخل التصغير بها لانخرام الصيغة فالعدل كما حاكي اذا صغر
وقيل احيد لم يبق وزن فعال وكذا الجمع نحو مسيجد لا يبقى وزن مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص
كخضم وبذر فانه لا يبقى ذلك الوزن ثم استثنى وزن الفعل مما خلا صدره عن الزوائد يعني اذا
كان في اوله احد الزوائد كاحمر فانه يقال في تصغيره احيمر وتغلب فانه يقال في تصغيره تغيلب فصيغة
المكبر كانها باقية محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها يعني لان حروف المكبر وهي الهمزة والحاء
والميم والراء باقية بحالها لكن اختلفت الحركات وكذا تغيلب حروفه الاصول باقية واختلفت
الحركات فهذا معنى قوله كون الصيغة محفوظة يعني حروفه باقية بخلاف وزن الفعل الخاص كخضم
فانه في التصغير يقال خضيضم فحروفه الاصول وان كانت باقية ايضا لكن كان في الاصل مدغما
وهي الضاد في خضم وفي التصغير صار منفككا بينهما ياء التصغير فالصيغة المدغمة لم يبق على حالها
فلذلك قال وهي اي الصيغة في الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها منفكة وقد كانت مدغمة
فكانها مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد فانه اذا قيل مسيجد
لم يبق جميع حروفه لفوات الالف وكذا احاد لو قيل احيد لم يبق الالف فحروفه الاصول
غير باقية فانخرمت الصيغة ويمكن ان يقال ان نحو احيمر وتغيلب بعد التصغير انما امتنع صرفهما
لانهما بوزن الفعل ايضا فان احيمر كابيطر انا وتغيلب كتبيطر انت فبعد التصغير هما على
زنة فعلين فالتصغير ما اخل بزنة الفعل اصلا بل انتقلا الى زنة فعلين اخرين فاحمر كان بوزن اعلم
واحيمر بوزن ابيطر ثم التصغير لا ينقل الاسم به الى الوصفية لجواز غليمون وفتيون مع امتناع
ذلك في مكبرها ولهذا قيل يمتنع صرف احيمر مع صرف مكبره خليق بان يخل بالعلمية كالنسبة لانهم
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبارها فقالوا هذا طليحة كما قالوا طلحة لان المصغر كانه جعل
المصغر نيزا الا ان جعله وصفا له محضا التصغير مبتدا وخبره قوله خليق هذا ايراد وجواب اما
الايراد فهو ان لقائل ان يقول التصغير ينبغي ان يخل بالعلمية ايضا لان التصغير يجعل الاسم وصفا

١٣٤ وصفا ولذلك يجوز غليمون وان لم يجز في غلام غلامون وفتى لا يجمع بالواو والنون مع ان مصغره
وهو فتي يجمع بالواو والنون لان الجمع بالواو والنون انما يكون للعلم او الصفة وغلام وفتى
ليس بعلم ولا صفة فلم يجمعا بالواو والنون اما اذا صغرا صارا بمنزلة وصفين فجاز جمعهما
بالواو والنون ولان التصغير يجعل الاسم وصفا قالوا ادور جمع دار منصرفة فاما اذا صغر
وقيل ادير حكموا بمنع صرفها لوزن الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية
الى الوصفية فكان خليقا بان يخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما ان النسبة ايضا ينقل
الاسم الى الوصف كهاشمي وهاشم فان هاشما اسم محض لا يوصف به وهاشمي يوصف به نحو رجل
هاشمي فاجاب بانهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية فقالوا طليحة غير منصرف للعلمية
والتانيث وكذا طليحة للسبب وغاية تقريره ان العلمية كانها وردت على المصغر لان التصغير
ورد على العلم معو لكن طلحة صغر اولا فقيل طليحة كانهم جعلوا طليحة بعد التصغير نيزا وعلما
فهب ان التصغير يجعله بمنزلة الوصف لكن لما جعل هذا الوصف علما فقد زالت تلك الوصفية
نظرا الى علميتها فلذلك اعتبرت العلمية بعد التصغير وهذا معنى قوله لا ان جعله وصفا محضا
يعني ان التصغير جعل طلحة المكبر وصفا لكن لما طرات العلمية على الوصفية لم يبق تلك الوصفية
بحالها فكانه اخرجه عن الوصفية الى الاسمية فلم يبق وصفا محضا فلم يخل بالعلمية فلا يخفى
عليك انه تمحل والمصنف لم يخف عليه ولذلك قال كانه جعل المصغر نيزا وما ذكرنا توضيح
للمسئلة لا تصحيح لها ويمكن ان يجاب بجواب آخر وهو ان التصغير لا يخل هنا بالعلمية فقولكم
ان التصغير بمنزلة الوصف قلنا بمنزلة وصف للعلم او بمنزلة وصف مطلق الاول مسلم والثاني
ممنوع فعلى هذا اذا قيل في زيد زييد فمعناه انه علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها بسبب
التصغير وصف الحقارة فلم تخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فمعنى التصغير
لا ينافي العلمية بل كان علما بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة كقولك طليحة في التقدير
فمكبره ومعناه طلحة الحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا كانه اجود ويمكن تنزيل قوله لا ان
جعله وصفا له محضا عليه ومعناه ان المصغر جعل المصغر نيزا الا ان جعل المصغر وصفا
محضا له اي لاجل التصغير اي لم يجعل وصفا محضا لعروض التصغير بل معناه انه علم

٣٥ موصوف فالتصغير ما اخل بالعلمية بل جعل العلم موصوفا بصفة زائدة وهي الحقارة فكان قولك
غلام اذا صغر معناه غلام حقير فالذات باقية وانضم اليها صفة الحقارة فلانضمام هذه
الصفة صح جمعها بالواو والنون هذا غاية تقرير هذا الكلام والله اعلم والكلمات المتهجى بها
في اوائل السور فمن جعلها اسماء لها فمالا تتاتى فيه الاعراب نحو كهيعص والمر محكي ليس الا
واما ما تتاتى فيه الاعراب بان يكون اسما فردا كص ونحوه او اسما على مجموعها على زنة مفرد
كطاسين بوزن قابيل وكذا حاميم او طاسين ميم بجعلهما واحدا كدارابجرد فسائغ فيه الاعراب
والحكاية مع منع الصرف للعلمية والتانيث وعليه قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا
تلا حاميم قبل التقدم يعني ان كلمات التهجي الواقعة في اوائل السور اختلف فيها فقال
بعضهم انها حروف ملتقطة من كلمات فالم معناه انا الله اعلم وافضل وقال بعضهم انها
اسماء السور وعليه الاكثرون فعلى هذا هي على قسمين قسم لا تتاتى فيه الاعراب نحو كهيعص
فتعين كونه محكيا لا غير اذ لا يمكن له اعراب والا لكان اسم واحد مركبا من خمس كلمات
ولا يجوز تركيب اكثر من كلمتين في كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فلذلك تعين كونه محكيا
وقسم تتاتى فيه الاعراب وهذا على ثلثة اقسام احدها ان يكون اسما فردا كص ونحوه والثاني
ان يكون اسما مجموعها على زنة مفرد كطاسين فانه بوزن قابيل وكذا حاميم والثالث ان يكون
ايضا اسما وازنها مفرد بل جعلت بمنزلة اسم واحد كطاسين ميم فانها بمنزلة مركب كدارابجرد
فهذه الاقسام الثلثة يجوز فيها الحكاية ويجوز فيها الاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث
السورة كما جاء في قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم فاعرب حاميم
ومنعه الصرف والشعر لعابد محمد طلحة السجاد وهو شريح راوي العنسي وقبله
واشعث قوام بايات ربه قليل الاذى فيما ترى العين مسلم يذكرني البيت وبعده
شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم اما الاعراب فيه فظاهر لوقوعه
في التركيب ووجود السببين لمنع الصرف واما الحكاية فلانها كانت كلمات حقها ان يوقف
عليها ولا توقع في التركيب لعدد تعديدا كقولك ثوب غلام جارية فاستبقى ذلك الحكم
الذي كان له قبل التركيب فحكى ثم المعرب كلا نوعيه يعني الاسم المتمكن والفعل المضارع

١٣٦ اما ان يقع في الاعراب باستبداد او على سبيل التبع لغيره والمستبد اما مرفوع او منصوب
او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المرفوع هو من الاسم انواع منها الفاعل وهو
ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا نحو قام زيد فزيد مرفوع فعل للبيان للمسند اليه
فان قلت ظاهر هذا يقتضي ان يكون الفعل مسندا اليه ولا يستقيم لان الفعل مسند لا مسند
اليه قلت الضمير في اليه لو رجع الى اللام في المسند لزم ذلك وهو ان الفعل مسند الى
نفسه وليس كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف وهو ما اي هو المسند الى ذلك
الشيء فالفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل لا الى نفسه فقوله من فعل بيان للمسند الى غيره
وهو المعبر عنه بقوله ما وقوله او شبهه يعني به الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر لان اعمال كل الظرف ونعبر عنه بمعنى
الفعل لا شبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج
فان اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج
كان حقه ان يذكر ههنا ايضا او معناه مقدما عليه احتراز عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه
ولكنه ليس مقدما عليه فليس فاعلا وهذا انما يصح اذا سلم ان ضرب مسند الى زيد وقد يمنع بانه
مسند الى ضميره لا اليه وقوله ابدا تاكيد للتقديم الا ان يقال المفعول به ايضا مسند اليه الفعل
ويتقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت ولان المراد بالاسناد اليه
الاخبار عنه من حيث المعنى فيخرج ما وقع خبرا للمبتدا اذا قدم على المبتدا يخرج عنه لانه وان
قدم فليس تقديمه عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون اي الفاعل الا واحدا اذ المسند
لا يسند الا ان يعلق الفعل بالفاعل بجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند فرغ الى الفاعل
فقد حصل له الاسناد والتقوم به فتم الجملة فلو اسند معه الى شيء آخر لما تم الاسناد
الاول لكنه تام كما ان المضاف اذا اضيف الى شيء فيكمل ما كان لا يضاف الى شيء آخر معه ولان تعلق
الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يتعلق ونسبة الفعل الى المفعول على جهة
التعلق والتعلقات تختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له فلذلك تعددت المفاعيل بحسب تعدد التعلقات ولم يتعدد الفاعل اذ

يعلق به اسناد واحد سوآء اسند الى الواحد او الى الاثنين او الى الجماعة وقولهم قام الزيدان
فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما يعني فقد يتوهم ان قولك قام الزيدان الفاعل غير واحد فاجاب
عنه بان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما وبيانه ما ذكرناه وهو ان جهة الاسناد في
الزيدان لا يختلف فيها متحد لان في اسناد الفعل اليهما معا فهو بمنزلة قولك قام الكثير فان الفاعل
واحد قطعا وان كان معناه افرادا متعددة فالفاعل واحد وموارده متعددة بخلاف المفعول
والحاصل ان المفعولات لما كانت متعددة في المعنى لم يمكن التعبير عنها باسرها بلفظ
واحد فتعددت المفعولات بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد زيد امكن ان يعبر عنهما
بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع يمكن التعبير عنه بلفظ واحد وكذا في
المختلفين نحو جاء زيد وعمرو وكان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وهو الرجلان فلم يوضع الفاعل
متعددا لعدم الاحتياج اليه ووضعت المفعولات متعددة للاحتياج اليها واما قوله
تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الزميلة رادف فمن روى البيت لاوس بن حجر
وقبله كأن بجنبيه جبائر من حصى اذا غدرت مرابه متضايف اي متضايق من تضايف الوادي
اي تضايق والمواهقة المسايرة ومد الاعناق في السير وقال ابن السيرافي في شرحه يديه
اي يدى البعير يعني انه يقدم الاتان ويسير خلفها فيداه يعملان عمل رجلي الاتان ورأسه
فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير وفي رواية خلف الحقيبة وهما كنايتان عن الكفل وجبائر
من حصى اي شد التراب والحصى من تنبع من جانبه فيصير كالجبائر والغدر المكان الذي فيه
حجر غادر الناس المرور به مرابه اي الاتان والعير والزميل الرديف ورفع يداها ولم
يجعلها مفعولين لتواهق لان اليدين في المعنى مواهقتان كالرجلين فحملها على المعنى
كانه قال يواهق رجلاها يواهقها يداها وقوله فمن روى اشارة الى الرواية الاخرى التي
ذكرها ابن السيرافي فقد قيل ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون
الفعل مما يستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس عكسا سواء رفع الا يتميز بعده على توهم
الفاعلية فيهما معا لما كانت تصح في كل واحد منهما على البدل ذكر البيت على وجه الاعتراض
وهو ان الفعل وهو تواهق ذكر بعده فاعلان من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد تعدد

العير ح

يعني يديها ح

يعني يديها ح

سبيل ح

لفظا فلا يكون الفاعل واحدا واجاب بان الفاعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن
المفعول بالذات كقولك ضرب زيد عمرا وقسم لا يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو
في باب المفاعلة كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو في المعنى فاعل لانه مضارب
ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اي مسايرتان لليدين فكذلك اليدان ايضا
مواهقتان فليس التمييز بينهما بالذات لاستواء الطرفين في نسبة الفعل اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا
اي كما يقال ضارب زيد عمرا يصح بالعكس ان يقال ضارب عمرو زيدا فيتوهم انه فاعل في الحقيقة اذ
يصح كل واحد منهما بدلا عن الاخر في الفاعلية فرفع الطرفان لهذا التوهم يعني كانهما فاعل واحد
ثم قال وللعدول به الى غير ذلك ندحة اي سعة للمسائغ اي يساغ ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت
ليس على جهة الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل يحتمل وجوها احدها انه على لغة من يجري المثنى
في الاحوال الثلث مجرى الواحد وهم الكنانة ويقولون رأيت الزيدان ومررت بالزيدان وجاءني الزيدان
فجاز في البيت ان يكون يداها بمعنى يديها فهو منصوب على المفعولية لا فاعل والثاني ان يقدر فعل
آخر اي تواهقها يداها والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما قبله وهو تواهق
رجلاها كانه سأل سائل هذان الرجلان مواهقتان لاي شيء فقال يداها اي المواهقتان يداها
فهو خبر مبتدأ محذوف فلهذه الاحتمالات قال وللعدول به الى غير ذلك ندحة للمسائغ
ولا يكون اي الفاعل الا بعد الفعل لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد
ما اليه الاسناد اي تصور الاسناد مما يستعقب تصور ما اليه الاسناد هذا ظاهر لان الفعل
مفهومه الحدث المقترن بزمان والحدث مستغني ومفتقر الى ما يقوم به عقلا فذكر بعده الفاعل
ليطابق مقتضى الطبع واذا تقدم الفعل لو تأخر لكان فاعلا فان كان معرفة او ما جرى مجراها لم
يكن الا مبتدأ لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه نية التقديم والتأخير نحو رجل جاءني اي ما جاءني الا رجل
وان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضمير المنفصل ساغ فيه الامران نحو انا ضربت وانا ضربت
لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر تقسيما يتميز به مواقع الفاعل عن مواقع المبتدأ
فقال الاسم المتقدم على الفعل اما ان يصلح للفاعلية بتقدير التأخير او لا يصلح فان يصلح فاما ان
يكون اي المتقدم معرفة نحو زيد خرج او جاريا مجراها اي مجرى المعرفة نحو افضل منك خرج فما يصلح

لعلها ح

غير ح

نحو زيد خرج وان
كان نكرة محضة
لم تكن الا مبتدأ لفظا
ولا يسوغ فيه نية
التقديم والتاخير
ح

لبنا عليه معرفة او جاريا مجراها لا يكون الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير تاخير ذلك
الاسم وتقديم الفعل اذ لو قدم عليه الفعل والمفروض انه يصلح فاعلا لالتبس بالفاعل اما
لفظا فظاهر لان الفاعل لا يتقدم الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تقدير تاخيره لئلا يلتبس
بالفاعل يعني ان المبتدا المتقدم لفظا على الخبر نحو زيد قام جاز تقدير تاخيره وههنا لا يجوز
تقدير تاخيره فهو مبتدا لفظا وتقديرا وان لم يكن معرفة بل نكرة محضة اي غير مخصصة بشيء من
المخصصات الا بالتشبيه بالفاعل على تقدير تاخيره فيجب ان يقدر له هذه الجهة وهو التشبيه
بالفاعل ليصح كونه مبتدا لفظا نحو رجل جاء فانه لا يمكن مبتدا الا لفظا واما من حيث التقدير
فهو فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتدا بوجه ما لانه حينئذ لا يصح المبتدا اصلا بل
انما صح كونه نكرة لانه في المعنى فاعل فالمسوغ هو نية التاخير وان لم يصلح للفاعلية وذلك
في الضمائر المنفصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح فاعلا لا مقدما لان الفاعل لا
يتقدم الفعل ولا مؤخرا لان للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل به فيجوز فيه الامران اي
يجوز ان يكون مبتدا لفظا وتقديرا وان يكون مبتدا لفظا وفاعلا تقديرا بحسب ما يقتضيه
من المعنى وهو الحصر فجاز ان يكون التقدير ما ضرب الا انا وما ضرب الا انت وقولهم اتعلمني
بضب انا حرشته من قبيل الثاني اي الثاني من الامرين وهو ان يكون مبتدا لفظا وفاعلا تقديرا
لان المعنى لم يحرشه الا انا بحسب فهم المعنى من المثل من حرش الضب اي صاده وهو ان يحرك
يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فياخذه والاصل ان يلي الفعل اي اصل الفاعل
ان يلي فعله ولا يفصل بينهما فاصل لانه كالجزء منه اي من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام في نحو ضربت
ذكر ادلة على ان الفاعل كالجزء من الفعل الاول هذا وبيانه ان اربع حركات متوالية لا يجوز
في كلمة واحدة فلو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة
الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن اللام كما لم يسكن في ضربك مع توالي الحركات الاربع
لان المفعول فضلة ليس كجزء والفاعل جزء ووقوع اعراب الفعل بعده في يفعلان واخواته
هذا هو الثاني يعني ان النون في يفعلان علامة رفع الفعل فهو بمنزلة حركة يضرب فلو لم يكن
الفاعل وهو الف التثنية كالجزء من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو بمنزلة حركته وكذلك

الثالث
اخواته نحو يفعلون وتفعلين ورد العين في نحو قولا واللام في رمتا فيمن يقول هذا هو
يعني نحو قل حذفت فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا اتصل به ضمير الفاعل نحو قولوا قولا قولي ردت
الواو لتحرك ما بعده بحركة اصلية لاتصاله بما هو كالجزء وهو الفاعل فلذلك ردت الواو
بخلاف ما اذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء فانه لا يرد كقل الحق فان حركة اللام عارضة فلم
يرد لاجله الواو لعدم اعتبار الحركة العارضة فهي كالساكنة فيدل على ان الفاعل كالجزء والحركة
لاجله حركة اصلية ولذلك ردت اللام في رمتا فيمن يقول يعني المشهور رمتا بلا رد اللام فاما
من رد اللام فقد نظر الى ان حركة التاء لازمة اصلية لاتصالها بالف التثنية التي هو الفاعل وتثنيته
وجمعه لتثنية الفعل وجمعه في نحو قفا ورب ارجعون هذا هو الرابع يعني اذا كرر الفعل كان
حقه ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت اضرب اضرب فالفاعل مفرد وان كان الفعل مكررا فالمراد
بقفا الق الق فالفعل مثنى اي مكرر وثني الفاعل ايضا معه وهو الف قفا وكذا الجمع في رب
ارجعون اصله ارجع ارجع ارجع فلما جمع الفعل ايضا جمع الفاعل ايضا وهو الواو في ارجعون
وان كان المخاطب مفردا في الصورتين وهذا يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم من تثنية الفعل
وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب واحدا وتانيث الفعل لتانيثه في نحو ضربت هند
هذا هو الخامس يعني ان الفعل من حيث هو فعل لا يتطرق اليه التانيث فانما انث لان الفاعل
مونث والفاعل كالجزء من الفعل فتانيثه تانيث الفعل ولذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا
وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا هذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا نزل مع حب
وهو الفعل منزلة كلمة واحدة ولذلك لم يجز تانيث ذا ولا تثنيته ولا جمعه ولا تصغيره ولا
وصفه ولا تاكيده ولا العطف عليه لشدة الامتزاج بالفعل فسرى اليه حكم الفعل فصار
كاحد حروفه ولا يمكن ان يقال انه ذا هو الفاعل والرجل صفته لانه يقال حبذا الرجلان وحبذا
الرجال فدل على ان المعرف باللام ليس بصفة لاسم الاشارة والغاء الفعل معه في باب ظننت
هذا هو السابع من الادلة وتقريره ان افعال القلوب اذا توسطت او تاخرت نحو زيد مقيم
ظننت وزيد ظننت مقيم حكموا بالغاء الفعل مع الفاعل ولو لم يكن الفاعل كالجزء لم يحكموا
بالغائهما معا لان الفاعل ليس عاملا حتى يلغى فالغاؤه بتبعية الفعل وزيادته معه في قوله

الواو ح

من الفعل ح

١٣١ فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام هذا هو الشاهد وتقريره انهم حكموا بان كانوا زائدة وازيل عن الفعل وهو كان وحده زيادة ولكن لما كان الفاعل كالجزء لم يفكوه عن الفعل وحكموا بزيادتهما جميعا والنسبة اليهما جميعا فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشرخص الى المرء كنت وعاجن اي اصبحت ممن يقول هذه الكلمة وهو اي كنت كذا وكنت كذا يعني اخبر عن الامور الماضية كما هو عادة الشيوخ والمترجي والعاجن من عجز الى انه اذا نهض معتمدا على الارض من الكبر فنسب الى كان مع فاعله وهو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما الحق ياء النسبة بهما معا هذه هي الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء من الفعل ويمكن ان يذكر دليلان اخران احدهما تاكيد المضمر المرفوع المتصل بالمنفصل نحو قمت انا وزيد لئلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء والثاني اتصال الكاف في نحو اكرمتك مع انه لا يتصل الا بعامله فلو لم يكن الفاعل وهو التاء الضمير كجزء من الفعل لم يجز اتصال الضمير المتصل المنصوب به فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا هذا لازم لقوله والاصل ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل فلو قدم على الفاعل غيره كان في ذلك الغير في التقدير مؤخرا او مرتبة اي ومن اجل ان ذلك الغير في التقدير مؤخر جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير راجع الى زيد المقدم رتبة لان الاصل ان يلي الفاعل الفعل فلا يلزم اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني ضرب غلامه زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيدا المؤخر لفظا وتقديرا ففيه اضمار قبل الذكر فلذلك امتنع وابن جني اجاز الاضمار قبل الذكر لما سياتي واما نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فمحمول على الضرورة او على ان الضمير للمصدر وهذا مستند لابن جني وهو ان الضمير في ربه يرجع الى العدي المذكور اخرا على المفعولية فهو مثل ضرب غلامه زيدا اذ التقدير جزى رب عدي عديا واجاب عنه بوجهين احدهما انه محمول على ضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ويجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى اي اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا وانتفى القرينة وانتفاء الاعراب لفظا يندرج تحته قسمان المبني وما اعرابه تقديري لا لفظي فالاول

١٣٢ نحو ضرب هذا ذاك والثاني نحو ضرب موسى عيسى وشرط فيه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فاللفظية ان يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل عيسى الظريف برفع الظريف والمعنوية كما اكل الكمثرى موسى وولدت الكبرى الصغرى وانما وجب تقديم الفاعل هنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان اما ان يجب تاخيره او يجوز الامران وكلاهما ممنوعان اما وجوب تاخير الفاعل فلانه التزام مخالفة الاصل من غير ضرورة واما جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان المفروض ان لا قرينة ولا اعراب مميزا او كان ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا عطف على انتفى اي يجب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا متصلا لان اتصاله يمنع من تاخيره وتاخيره عطف على قوله تقديمه اي ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غير متصل لان الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا يجب تقديم المفعول بل يجب تقديم الفاعل المتصل نحو ضربتك زيد او اتصل به اي بالفاعل ضميره اي ضمير المفعول اي ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فهاهنا يجب تقديم المفعول ايضا اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لما ذكرنا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والا استثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد هذه المسئلة ذكرها الشيخ ابن الحاجب وغيره من وجوب تقديم الفاعل حيث وقع المفعول بعد الا ومن وجوب تاخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا فقوله كما ضرب زيد الا عمرا المدعى انه يجب تاخير المفعول اذ لو قدم لكان اما بدون الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد كان الحصر في الفاعل وقد كان في الاول الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمرا زيد فكذلك يمتنع لانه يجوز ان يكون الحصر في الواقع بعد الا وهما الفاعل والمفعول معا اي ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد على جواز تعدد الاستثناء المفرغ وكذا في الصورة الاخرى وهو ما ضرب عمرا الا زيد فانه يمتنع تقديم الفاعل اذ لو قدم لتقدم مع الا او بدون الا وهما ممتنعان كما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى في الصورة الاولى تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول انما قال الاولى ولم يقل بالوجوب لجواز ان يقدم مع الا المفعول في الصورة الاولى ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر

قوله

فانه يجب تقديم المفعول هنا لان اتصاله يمنع من تاخيره وانما قيده بقوله غير متصل ح

فيجا لي الا فقط دون الاخر فلا يلتبس وهذا انما يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الا استثنا المفرغ وان جاز
فالحق لن يكون المثله مبنيه على جواز تعدد الا استثنا المفرغ فان جاز في النحو ما ذكره ابن الحاجب
ولن لم يجز فالحو ما ذكره المصنف وهو انه اولى لانه لو قدم مع الا فانه ولن تعين الحصر في
المفعول فقط لكن لما كان فيحتمل ان يكون الحصر في الطرفين كان تاخيره اولى لئلا يقع هذا
الالتباس بنا على جواز التعدد فانه اذا اخر لم يقع الحصر الا في المفعول وحده فلذلك كان
اولى واما تعدد الا استثنا المفرغ فلم يمتنع من حيث القياس اذ يجوز لن يقال ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي لن يجوز ايضا ويكون استثنا مفرغا لكن الكلام في
وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال ولن نظر ها وجد الاستعمال ام لا وانه اي ولن يقدم الفاعل
في الاول وتقديم المفعول في الثاني واجب مع انما نحو انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيد لان
التاخير ملبس ههنا بخلاف ثمه يعني انما يعلم الحصر فيما يقع اخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل
لكان الحصر في الموخر وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو ما اذا وجد ما والا فيها
فان الحصر فيهم من وقوعه بعد الا فسوا قدم او اخر يكون الحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس
لن لم يجوز تعدد الا استثنا المفرغ ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب فيهما والا حملا له على انما
طرد الباب وفصل اي الفاعل اي جاز ان يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا اذا فصل بينه
وبين عامله بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا قطر
اي القاه على احد قطريه وهما جانباه وقول الاخر انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي هذا مثال لما فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ التقدير لا يدافع عن احسابهم
الا انا او مثلي والذمار ما يجب على الرجل لن يحميه كما يقال حامي الحقيقه اي ما يجب عليه ان
يحميه لانه اذا ذمر اي حث وهيج وغضب حمي او اضمر العامل عطف على قوله فصل يعني لن
يكون الفاعل مضمرا منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا انت لم تفعل كذا فافعل كذا لان اذا
للشرط فيستدعي فعلا والتقدير اذا لم تفعل فلما حذف الفعل صار الضمير المستتر بارزا ولا
عامل يتصل به فيكون منفصلا فلم يفعل المذكور مفسر للمحذوف او جرى الفعل على غير
ما هو له في موضع يلتبس نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمران يضربانهما هما هذا ايضا عطف على

فصل اي الفاعل يكون مضمرا منفصلا اذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس يعني انما يجب
كون الفاعل منفصلا اذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الالتباس كما ذكره فان يضربه
جاز لن يكون لزيد وان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلتبس نحو زيد هند يضربها فانه وان جرى
على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا التباس اذ يضرب يتعين ان يكون لزيد وكذا
الزيدان الهندان يضربانهما فانه لا يلتبس بل يتعين ان يكون الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير
والتزم ذلك في الصفات مطلقا اي سواء كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته
هي فانه جرت على غير من هي له وليس فيه الباس وكذا حيث يلتبس نحو زيد عمرو ضاربه هو والضاربه
زيد او هند زينب ضاربتها هي والضاربه هند وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم في
الفعل الا في موضع اللبس على ما ذكره لان الصفات تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل
الافعال الضماير ما ليست جارية عليه تحملها مع ضعفها ولان اكثر الافعال صيغ ضمايرها
بارزة فيعرف بها من هي له بخلاف الصفات فانه لا يتصل بها ضمير بارز وانما يكون مستترا
فلم يلزم في الافعال مطلقا لبروز ضمايرها في الاكثر بخلاف الصفات ظاهر هذا النقل ان
الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس وظاهر نقل النحاة ان الفعل لا يجب فيه ابرازه
الضمير مطلقا والخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في الصفة اذا جرت على غير من هي له
الا ان يكون قد اضمر على شريطة التفسير نحو قوله فضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول
معنى غريمها وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق لمحقوقة ان
تستجيبي دعاه ولن تعلمي لن المغان زهو فيق فحمولا على الضرورة استغني يجب ابرازه من
الصفات ما اضمر على شريطة التفسير كما في البيت ووجه الاستدلال ان ممطول ومعنى من جهان
الى غريمها فلو اعمل الثاني وهو معنى كما هو مذهب البصريين لكان ممطولا جاريا على عزة لفظا
وهو للغريم اذ الممطول هو الغريم فكان حقه ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز
لانه اضمار على شريطة التفسير اذ كان تقديره حال ممطول غريمها فحذف اعتمادا على التفسير بعده
والتقدير وعزة ممطول غريمها وح يكون مثل هند ضارب غلامها وليس جاريا على غير من هو له
فلا يلزم بروز الضمير وفي البيت احتمال اخر وهو ان يكون عزة مبتدا وغريمها مبتدا ثانيا وممطول

وان ل

للمخبر بخبر بها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير في ممطول في التقدير وعن غريمها
ممطول معنى والصفتان في التقدير جاريتان على الغريم لا على عزة فلذلك لم يبرز الضمير وهو
احتمال ظاهر وقوله ولا امرا مبتدا وخبره محمول على الضرورة هذا البيت استشهد به الكوفيون
على ان الصفة جرت على غير من هي له من غير ابراز الضمير وبيانه ان محقوقة خبر ان فهو جار على امرا
وهو في المعنى للمرأة فكان القياس ابراز ضميرها وان يقال المحقوقة انت فاجاب بانه محمول على
ضرورة الشعر ويمكن ان يقال الجواب ان قوله ان تستجيبي جاز ان يكون مبتدا ومحقوقة خبرها
مقدما اي ان امرا اسرى اليك لان تستجيبي لك محقوقة بك وح محقوقة يكون خبرا لان تستجيبي
مقدما عليه والجملة خبر ان فقد جرت على غير من هي له ومحقوقة بمعنى جدير يقال انت حقيق
ان تفعل كذا وزيد حقيق به ومحقوق به اي خليق له فكان حقه ان يسند الى الذات فيقال زيد
حقيق بالاستجابة لان الاستجابة حقيق بزيد ونظير ذلك ما استشكل من قوله تعالى حقيق
على ان لا اقول فيمن قرا بغير تشديد الياء من على وتاول بتاويلات احدها انه على القلب كقوله
وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر والثاني ان ما لزمك فقد لزمته والثالث ان المراد حقيق على
ترك القول اذ اكون انا قائله ولا يرضى الا بمثله ناطقا به واسرى بمعنى سرى والمعنى ان امرا
سرى اليك ايتها المرأة وزارك ودونه موماة اي مفازة وبيد اي مهلك اي قاع صفصف وجب
عليك ان تستجيبي دعاءه وتعينيه وان تعلمي ان المعاذ على بث الصلات والخيرات من فضل صاحب
توفيق والله تعالى او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا
او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما لازما وهو في اربعة افعال افعل ونفعل وافعل وتفعل افعل
امر وتفعل للمخاطب فان هذه لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز بل اذا اطلت افعل انا
فهو تاكيد للمستكن في الفعل لان افعل دال على المتكلم مسند اليه بدليل تمام الكلام عنده فقولنا انا
تاكيد وكذا في بقية الاربع او غير لازم وهو في فعل الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا نحو فعل
ويفعل في المذكر الواحد الغائب وفعلت وتفعل في المؤنث الغائب وفي الصفات اي وغير لازم
في الصفات الجارية على ما هي له نحو زيد ضارب وانما لم يكن لازما في المذكورات لانه يسند الى المظهر
والمنفصل البارز نحو يفعل زيد وفعل زيد وما يفعل الا هو وما فعل الا هو ونظايرها وكذا زيد ضارب

غلامه في الصفات فانه يسند الى المظهر ايضا او متصلا بارزا عطف على قوله او منفصلا
يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا
يعني نحو فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا في الجمع وفعلت للمخاطب المذكر وفعلت للمخاطب
المؤنث وكذا تفعلين ويفعلان وتفعلان ويفعلن ونحو افعلا وافعلوا وافعلي وافعلن وقد يضمر اي
الفاعل لتقرره في النفوس وارتفاع اللبس وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان غدا فائتني اذا نصبت
غدا اي ما نحن عليه وكان تامة اي اذا كان ما نحن عليه من البلاء غدا فائتني وغدا نصب على الظرف
والعامل فيه كان واذا جعل كان ناقصة فغدا هو الخبر والعامل فيه معنى الاستقرار اي
اذا كان الحال المستقر في الغد وانما قال اذا نصبت لانه يجوز ان يرفع غدا على الفاعلية لكان
وح لا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي من هذا القسم الذي اضمر فيه الفاعل لتقرره في النفوس
قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي النفس اي اذا
حشرجت النفس والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس اي اذا حشرجت وضاق
بها اي بالحشرجة والثراء الثروة الغنى لا تغني الثروة عن المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تعالى
لقد تقطع بينكم فيمن قرا بالنصب اي الامر ومن قرا برفع بينكم فهو فاعل تقطع والفاعل فيه
مظهر والبين هو الوصل اي تقطع وصلكم فاما من قرا بالنصب ففيه فاعل تقطع مضمر لدلالة
الكلام عليه وتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم وفي المثل فلم خلقت ان لم اخدع الرجال
اي اللحية اي فلم خلقت اللحية اظهارا للرجولية ومتى كان اي الفاعل ضميرا مستترا المؤنث
او بارزا لتعلقه الا غير حقيقيا كان المؤنث او غير حقيقي لزم التاء في فعله نحو هند قامت
في المؤنث المستتر والهندان قامتا في البارز والنار شبت حقيقي والشمس طلعت في الثاني
الغير الحقيقي يعني ان الفعل اما ان يسند في المؤنث الى المظهر او مضمر فان اسند الى مضمر مؤنثا
او نحو الشمس يلزم الحاق التاء سواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقي يعني ان الفعل مذكر وجعله ان الحق
به التاء فان كان الفاعل مضمرا فانما لزم التاء لان الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق التاء
بالفعل دلالة على تانيث الفاعل وانما لم يجب الالحاق في المظهر كما سياتي لظهوره واما المضمر
فلخفائه الحق التاء به فرقا بينهما ومتى كان ظاهرا مؤنثا لم يلزم الا عند الحقيقي بلي الفعل ولا دمير

نحو عرفت المراة هذا هو القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل مونثا غير حقيقي مظهرا لم يلزم التا
اعتمادا على ظهور لفظ المونث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز بالحقيقي عن غيره
نحو طلع الشمس فانه لا يلزم التا وقال يلي الفعل احترازا عما اذا وقع بينهما فاصل كما سياتي
وقال من الادميين احترازا من نحو سار الناقة فان المونث وان كان حقيقيا يلي الفعل لكنه ليس من
الادميين فلم يلزم فيه التا وقوله عرفت المراة مثال المستجمع للقيود فانه حقيقي يلي
الفعل من الادميين وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وحضر القاضي امراة لكون المونث
لا يلي الفعل وان كان حقيقيا بل وقع بينهما فصل وسار الناقة لكون المونث من غير الادميين
وان كان المختار في الصور الثلث لحوق التا دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة وهذا خلاف
ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الاسناد الى غير الحقيقي فانه استدل بقوله تعالى وجمع الشمس
والقمر فان القرا اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار ويجوز ان يحمل لفظ المصنف وان كان
المختار على صورة الفصل ونحو سار الناقة لا على قوله طلع الشمس لئلا يقع مخالفة لما ذكره ابن الحاجب
ونحو الارض ابقل ابقالها متاول واوله فلا مزنة ودقت ودقها هذا ايراد اذ الفعل وهو
ابقل مسند الى ضمير الارض وكان حقه ان يقال ابقلت كما ذكرنا في الشمس طلعت فاجاب بانه
متاول وتاويله الارض بمعنى المكان وهو مذكر ويروى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركة
الهمزة من ابقالها الى التا ليستقيم الوزن وح لا اشكال فيه وعكسه اتته كتابي فاحتقرها
يعني ما ذكرنا في البيت مونث لم يلحق التا الفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وهو الكتاب
الحق التا بفعله على عكس تاويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو مونث معنى ولذلك قال
اتته كتابي اي صحيفتي واحتقرها والمونث الحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان وغير الحقيقي
ما يرجع الى الاصطلاح كتانيث الشمس والنار والقدر فانه لا معنى لتانيثها اذ ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح اهل العرف وهذا الحد في الحقيقي
يقتضي ان لا يكون فرق بين تانيث الادمي وغيره لان كليهما حقيقي ولعل تانيث الادمي
اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه الاصل المقصود في المخاطبات وساير الحيوانات
تبع له ثم انه اي ومن غير الحقيقي ما ينقسم الى قسمين احدهما ما في لفظه شي يدل على تانيثه وثانيهما

اليوم ح

بانّه

ص

قوله بعد ذلك ومنه ما ليس كذلك وهو اي ما في لفظه شي يدل على تانيثه ان يكون جمعا
غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مونثا حقيقيا كقوله تعالى وقال نسوة
وقوله تعالى اذا جاءك المومنات بتاويل انها جمع لان تانيثه جمع غير حقيقي وفي غير
الحقيقي يجوز الحاق التا بفعله وعدم الحاقه وفي لفظه ما يدل على تانيثه وهو كونه جماعة
واستثنى منه ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه
للمذكر وضعا بخلاف الرجال والمسلمات فان لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور
واما الالف والتا فهي موضوعة للاناث او يكون عطف على ان يكون جمعا اي وهو ان يكون
في اخره تا تنقلب هاء في الوقف مثل تمرة فانه في اخره شي يدل على تانيثه وقال تنقلب هاء احترازا
عما لا تنقلب هاء كالبنات والنبات ونحوهما او الف زائدة اي وان يكون في اخره الف زائدة
اما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم الفا وفتح العين كشعبى وارنى للداهية او سكونها
اي سكون العين كبشرى وحبلى او فعلى بفتح الفا والعين مطلقا يعني اسما كدقرى لروضة
وبردى لنهر دمشق او صفة كجمزى وتشكى يقال حمار جمزى اي سريع وناقة تشكى اي
خفيفة المشي او فعلى بفتح الفا وكسرها وسكون العين كسلمى ورضوى ودعوى
وشيزى لشجر وذكرى اذا لم يكن الالف للالحاق يحترز به عن فعلى وفعلى بفتح الفا وكسرها
اذا كان الفها للالحاق كعلقى ومعزى فمن صرفها او فوق ذلك عطف على رابعة مما ليست
الفه فيه للالحاق نحو سفرجل اي يكون الالف فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو سفرجل
كحبنطى والاحسن نحو قبعثرى اي ما يكون الالف فوق الرابعة وليس للالحاق يكون للتانيث
الالف نحو قبعثرى فانه ليس الا على التانيث وانما زيدت الالف فيها للحوق بنات الخمسة
ببنات الستة كذا ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو المصطلح المتعارف في التصريف
بل هو ما ذكره في باب منع الصرف في ارطى ودليل انها ليست للتانيث لحوق التا كعلقاة
او صرف الاسم استعمالا نحو علقى ومعزى ونحوها فان صرفها دليل انها ليست للتانيث واما
ممدودة عطف على مقصورة اما مقصورة والوزن غير فعلا وفعلا بسكون العين والفا غير مفتوح
فان الفهما للالحاق كعلبا وحربا وجوا النبت ومزا للخمرة اللذيذة الطعم ومنه ما ليس كذلك

الموضع ح

عا ح

الفاعل اما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة نحو نعم رجلين اخواك او بجمع نكرة نحو رجالا اخوتك وقد
يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك
وحكي نعما ونعموا يعني بالحاق الف التثنية وواو الجمع بنعم فيقال نعما رجلين ونعموا رجالا
وهو شاذ عند الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمضمر تاكيدا نحو فنعم الزاد زاد ابيك
زادا وقوله تزود مثل زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل ظاهرا معرفا فلا يحتاج الى التمييز
بل الى ذكر المخصوص فقط كما تقول نعم الرجل زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا في البيت زيادة
تاكيد على انه يحتمل ان يكون زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدمت عليه فيكون
حالا والتقدير تزود زادا مثل زاد ابيك وقال فنعم الزاد زاد ابيك فح لا يكون فيه الجمع بين
الفاعل والمضمر وسوا كان ظاهرا او حذفه اي ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم
العبد اي ايوب بحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتدا على راي والجملة خبره وبانه
خبر مبتدا محذوف على راي يعني ذكر في اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتدا والجملة
قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل وانما استغني عن العائد الى المبتدا لكن الظاهر عبارة عن
ذلك المخصوص فاستغني به كما يقام المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت يسبق الموت
شي نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والثاني ان المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل
نعم الرجل سئل وقيل من الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى
الوجه الاول جملة واحدة وحبذا جار مجرى نعم وهو مسند الى اسم الاشارة وهو في ابهام
الضمير مثل نعم ومن ثمه فسر بما فسر به الا انهم سوغوا ترك التفسير فيه نحو حبذا زيد تفضيلا
للظاهر على المضمر وامنا من التباس المخصوص بالفاعل هنا يعني ان حبذا جار مجرى نعم في انشا
المدح وفي التفسير وكما ان فاعل نعم قد يكون معرفا باللام او مضافا وكذا يكون في حبذا وكما يكون
مضمرا مفسرا بنكرة كذا في حبذا لكن الفرق ان نعم اذا كان فاعله مضمرا تفسر بنكرة وههنا
اقيم ذا لابهامه مقام المضمر فكما تفسر المضمر بنكرة فيقال نعم رجلا زيد تفسر ذا بالنكرة
فيقال حبذا رجلا زيد وكذا الفرق في المعرف باللام فان المعرف باللام في نعم فاعل وفي حبذا
الفاعل ذا لكنه لا يتغير بتغير ما بعده لما ذكرنا من انه كالجز من الفعل ومن ثمة انه جار مجرى

الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان في نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز الاقتصار على المخصوص
وترك التمييز وجاز في حبذا ان يترك التفسير ويقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق
امران احدهما ان لفظ ذا مظهر فاستغني عن التمييز بخلاف المضمر تفضيلا للظاهر على
المضمر والثاني الامن من الالتباس المخصوص بالفاعل فانك اذا قلت نعم زيد لم يعلم ان زيد
فاعل او مخصوص وفي حبذا زيد لا التباس اذ ذا فاعله وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكر
وفيه نظر لان زيدا لا يصلح ان يكون فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا
باللام فكان الاولى ان يقال لو قيل نعم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وساغ جار مجرى
نعم في كون الفاعل مظهرا او مضمرا وفي ذكر المخصوص وفي اعراب المخصوص تقول ساء رجلا زيد
وساء الرجل زيد وساء صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما
اما بجهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد واما بجهة المفعولية نحو ضربت وشتمت عمرا او احدهما
بجهة الفاعلية والاخر بجهة المفعولية فالذي يعمل فيه احدهما لا غير واختار البصريون اعمال
الثاني لانه الاقرب والكوفيون اعمال الاول لان الاولى ان يقول اذا توجه عاملان
ليكون اشمل فان التنازع قد يكون بين فعلين وقد يكون بين اسمين وقد يكون بين اسم وفعل
وانما ذكر الفعلين لان اصل العمل للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم لو احد اما ان يقع قبل
الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا وقع بعدهما فهو في محل الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب
والاخر الى الاولية وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت
واكرمت فتعين ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب وللاولية ايضا واذا وقع بينهما
نحو ضربت زيدا واكرمت فتعين ان يكون مفعولا للاول لان له الاولية وهما في القرب متساويان
على ان الولو مانع من اعمال الثاني فتعين للاول فثبت ان شرط التنازع ان يكون الاسم
الواحد واقعا بعدهما واتفق البصريون والكوفيون على جواز اعمال كل واحد من الفعلين
ولكن اختلفوا في الاختيار فاختار البصريون اعمال الثاني للقرب والكوفيون اعمال الاول للاولية
ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل
وهم قد منعوه واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العاطف وهو الفعل الاول وبين معموله

انضمام

١٤٩ اى لتسرع الهم شيء بل اعلم تابشه فيرجع الى الرسيع في تصغيره الثا او في صفته او فعله وذكر
الله مثله الثلاثه على الترتيب كقوله في التصغير اى تابشه علم من تصغير وارض مبقلة في الوصف
اى تابشه علم من وصفه بالمونث وابقلت الله رضع فعله اى علم التانيث من الحاق التا بفعله وفي
الفاعل ورافعه مضمر كقولك لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا زيدا اى كقولك زيد لمن قال من فعل
وعليه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرا مفتوح البا اى يسبحه رجال الولو
في ورافعه للحال تحقيقا وتقديرا تقسيم لقوله من فعل اى قد تلفظ به تحقيقا كما اذا قال من فعل
مفعول زيد اى فعله زيد وقد يكون تقديرا بدلالة الحال كمن طار وطلب ضارب من غير تلفظ منه بقول
من ضرب مفعول زيد فكانه قال من ضرب فمفعول زيده على هذا قوله تعالى يسبح فيمن قرا مفتوح البا
لانه لما قال يسبح كان مظنه سوال سائل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه تقديرى لا لفظى ويلزم
ذلك اى اضمار الرافع اذا فسر اى كان المضمر فظاهر نحو هل زيد خرج واذا السما انشقت وقوله لو
ذات سوار لطمتني وان ذو لوثه لانا اذ التقدير هل خرج زيد لان هل تغلب دخولها على الفعل
وكذا اذا الشرطيه وكذا لو وان لانها حرفا شرط مستدعيان فعلا وقبله اذا العام بنصرك
معشر خشن عند الحفيظة ومنه قوله لو انهم صبروا اى لو ثبت لان ان المفتوح يدل على الثبوت
فكانت كالمفسر فاجريت مجراه وانما قال ومنه وكالمفسر واجريت مجراه لان ان المفتوح ليست
بمفسر على الحقيقه لوجهين احدهما ان المقدر ليس عينه بل هو لوله وهو ثبت فكان كالمفسر والثاني
ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما في صور مذكوره وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف
وليس هو عين المفسر لكونه فاعلا ولكنه لما دل على الثبوت الدال على المضمر قيل هو كالمفسر
والفاعل اذا كان عامله نعم او بئس وهما للمدح العام او الذم العام انشا التزم ان يكون
مضمرا مفسرا بنكره منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص
الخصله التي بها المدح او الذم بل يدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم المطلق
الدال على المدح او الذم من كل الجهات فلفظ المطلق اولى من لفظ العام في هذا المعرض قوله
التزم ان يكون اى الفاعل مضمرا مفسرا بنكره منصوبه يعني فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد
يكون مظهرا على ما سياتي في المضمر شرط ان يفسر لابهامه بنكره منصوبه كما هو مقتضى التمييز

قوله ح

ددح

قوله حاتم ح

ان دولو به لاما ح

١٥٠ موضحا باسم معرفه مرفوع مجانس يسمى مخصوصا بالمدح او الذم اى شرط المضمر ان يذكر
بعد تمييزه المخصوص بالمدح او الذم وهو اسم معرفه انما اشترط كونه معرفه لان الاصل
في الايضاح والبيان ان يكون بالمعرفه واشترط كونه مرفوعا لانه اما مبتدا او خبر مبتدا
محذوف على ما سياتي مجانس لذلك المضمر اى في الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث
وفي كونه بحيث تصدق عليه فاعل نعم وبئس بان يكون فردا من مسماه لانه في المعنى عبارة
عن ذلك المضمر فحقه ان يجانسه او مظهرا عطف على مضمرا اى التزم ان يكون مضمرا كما ذكرنا
او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اى الى المعرف موضحا بالمخصوص اى شرط المظهر
ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما لان المعرف والمضاف اليه لا يدلان على تعيين المخصوص
فذكر بعدهما المخصوص ايضا للتعيين وانما اشترط التعريف في الفاعل المظهر لان لفظ الفعل
يدل على المدح العام او الذم العام فبتعريفه زيادة تعميم للمفهوم ولانه عبارة عن المعهود
الذهني في المدح او الذم فعرف باعتبار ذلك العهد الذهني ثم ذكر المخصوص تشخيصا لذلك
المعهود في الذهن بحسب الجنس نحو نعم رجلا زيد هذا مثال لما يكون الفاعل مضمرا او مفسرا
بنكره وهو رجلا موضحا باسم معرفه وهو زيد المخصوص بالمدح او نعم الصاحب هذا
مثال لما يكون الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس وهو الصاحب او نعم صاحب القوم هذا
مثال للمضاف الى المعرف وعمرو هو المخصوص وفي المونث نحو نعمت امراة هند هذا مثال
لما يكون الفاعل ايضا مضمرا لكنه مونث فلذلك فسر بمونث ونعمت او نعم الصاحبه او
صاحبه القوم دعد هذا مثال الفاعل المظهر المعرف باللام او المضاف الى المعرف وانما قال
نعم او نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز التذكير والتانيث مع ان الفاعل هو الصاحبه
لان التقدير نعم التي صحبت فهو باعتبار الوضع ليس بازائه ذكر من الحيوان حتى يقال انه
تانيثه حقيقي ولا يجوز تذكير فعله كقامت هند لان التا بحسب الوضع للمونث الاعم
من ان يكون ادميا من الحيوان او غيره وكذا صاحبه القوم فان صاحبه بحسب الوضع حال
على ذات موصوف بالصحبه سوا كان حيوانا او غيره فليس بمونث حقيقي على ما فسر بحسب
الوضع وفي التثنيه والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك ونعم رجالا او الرجال اخوتك يعني قد يكون

المخصوص ح

قوله ح

ع ح

عمرو ح

اي ح

١٥٣ المفعولا باجنبي وهو الفعل الثاني فان اعمل الثاني اضمر الفاعل في الاول على وفق الظاهر ولا يجوز خلافا
للكسائي فرع على مذهب البصريين وقال ان اعمل الثاني فالفعل الاول اما ان يقتضي فاعلا او
مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من اضماره فيه ولكن المضمر على وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لانه عبارة عنه ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي راى
الحذف اقرب من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنيه والجمع نحو قاما وقعد اخواك يعني
اذا كانا مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو قام وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا
سوا اعمل الاول او الثاني اما اذا كان في التثنيه والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر
في الاول مثنى نحو قاما وقعد اخواك وان كان بالعكس فبالعكس نحو قام وقعدا اخواك والفرا
لا يجيز اعمال الثاني لافضائه الى حذف الفاعل او اضماره قبل الذكر لكن لما ورد عن العرب في كلام
الفصحا لم يمكن الحكم بمنعه فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف او الاضمار وقد جا اعمال
الثاني في قوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وحذف المفعول ان استغني عنه نحو ضربت
وضربني زيد هذا عطف على قوله اضمر الفاعل يعني ان اقتضى الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى
المفعول فاما ان يكون المفعول مستغنى عنه اى يكون في غير افعال القلوب فحكم بحذفه لانه فضله
كما ذكر من المثال والا اى وان لم يستغن عنه اظهر اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفاعل
في الثاني هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو قوله حتى اذا زلجت عن كل حنجرة الى الغليل
ولم يقصعنه نغب البيت لذلك الروقة فاقبل الحقب والاكبال ناشزة فوق الشراسيف من
احشائها تجب حتى اذا زلجت البيت وبعده زوفا خطا والاقدار غالبه فانصعن والويل
هجيراه والحرب اى حتى اذا انحدرت النغب عن حلقه ولم يشرب ريا رمى المقتنص اى الصائد
المذكور في الابيات قبله فاخطا فانصعن اى فتفرقت الحمر وحال المقتنص انه يدعو بالويل
والحرب لما فاته من الصيد بسبب اخطائه وهجيراه عادته الحقب الحمر سميت حقبا لبياض
بطونها والواحد احقب ناشزه مرتفعه من شدة العطش والشراسيف اطراف الضلوع
مما يلي البطن تجب تضطرب وتخفق من وجب قلبه وجيبا زلجت مرت في الحلق والغليل حرارة

وجه الاحتياج عدم تمام المعنى بدون الثاني وكون حسبني من الاعمال التي لا تطرا على المبتدا والخبر

وقبله ح

١٥٤ العطش والنقصع القتل يقال نقصع حرارته اى قتل عطشه بالري وضمير المفعول من يقصعنه للغليل
النغب جمع نغبه وهي الجرعه من الما القليل وارتفع نغب بانه فاعل زلجت اى انحدرت في الحلق فقصعت
اى حتى اذا مضت وانحدرت جرع من الما قليله في كل طبقه من حلقه وحنجره ولكن النغب لم تقتل
العطش اى لم يشرب ريا ووجه الاستشهاد ان زلجت ولم يقصع متوجهان الى النغب اى زلجت
النغب ولم يقصع النغب الغليل وقد اعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني وهو النون يعني هي راجع الى
النغب والمفعول ايضا على المختار اى ويضمر المفعول اى ولو اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني واضمر
المفعول ايضا على المختار وانما كان اضمار المفعول هنا احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل
الذكر لان المذكور لفظا في تقدير التقديم نحو تخافوا استاكت به عود اسحل اذ الحذر هنا لا يطرا متصلا فاوله
اذا هم لم تستك بعود اراكه فقد اعمل الاول وهو تخالا اى تخير واضمر المفعول وهو به للفعل الثاني وهو
استاكت طبق السيف اذا اصاب المفصل بان العضو فيستعمل مجازا في حسن الاصابه في
الكلام وانما لم يطبق لان الاضمار هنا ليس قبل الذكر فالحذف لا يحسن هنا بخلاف ما اذا اعمل
الثاني فانه يتعين الحذف للزوم الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيا اخر وهو انه لو حذف
المفعول من الثاني لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا ولهذا اى ولكون اضمار المفعول في
الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول جملة اتوني افرغ عليه قطرا وهاوم اقروا كتابيه على اعمال
الثاني اذ لو اعمل الاول لزم ترك الاحسن وهو اضمار المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزم فيه محذور اذ
المفعول من الاول يجب حذفه ولذلك كان حجة للبصريين هاوم يعني خذوا فلو اعمل الاول فيهما لكان
الحصر ليقال افرغه واقراوه الا ان يمنع مانع فيظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا هذا
استثنا من قوله والمفعول ايضا اى يضمر المفعول على تقدير اعمال الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فيجب
اظهاره ففي المثال اعمل الفعل الاول ولذا رفع الزيدان بالفاعليه للفعل الاول ومنطلقا مفعوله الثاني والفعل
الاخر يقتضي ايضا مفعولا ثانيا وكان القياس اضماره لكن لم يمكن الاضمار اذ لو اضمر منطلقا فيما معا
اما ضمير مفرد او مثنى لا جائز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق المفعول الاول لحسبتهما مع انهما مبتدا وخبر في
الحقيقه ولا جائز ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلقا فيرجع المثنى الى المفرد وهو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب
الاظهار لانه ثاني مفعولي افعال القلوب ولا يجوز الاقتصار على احدهما على ما ذكرنا قال شرط

155 التنازع لم يصح اعمال كل واحد في الواقع بعدها وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف فيهما قلت اجيب عنه بان الاضمار قد يأتي على المعنى المقصود وان اختلف في اللفظ يعني التنازع في الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته بحسب اقتضاء المحل كما قيل في قوله تعالى ولم يكن له ولد فان كانتا اثنتين مع تقدم ذكر الوارث لانه باعتبار الذات الموصوفة بالوراثة مذكرا كان او مؤنثا وهذا الجواب انما يصار اليه اذا ورد في الاستعمال فلا يحتاج الى فرضه والنحاة في الجواب عن هذا الاشكال فيه هذا اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مضمرا فان التوجيه اليه اي الى المضمر يوجب الاستوا بينهما اي بين العاملين وان كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك الاثبات لا غير فيما اظن لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحرف ملبس والاظهار مستغنى عنه فالمضمر اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فقد استوى الفعلان في الاتصال بقولك ضربت واكرمت وضربني واكرمني وضرب واكرم وكل واحد مستبد بمضمره فلا تنازع وان كان منفصلا وهو الذي عبر عنه بقوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا فكان فالحذف ليس الا اي يجب فيه الحذف مع الا وتعليله قوله لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر الى آخره وبيانه انه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما في هذه المنفصل لكان اما ان يضمر في الاخر او ان يظهر والاضمار ممتنع لان الاضمار اما ان يكون مع الحرف او بدون الحرف والاول متعذر لان الحرف لا يضمر وكذا الثاني لانه ملبس وكان الاولى ان يقال لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى اذ يلزم نفي الفعل عن المضمر والمقصود انحصار الفعل فيه لا نفيه عنه وتقرير الالباس على ما ذكره ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون محمولا على الحذف اي حذف الاسم مع الا من احدهما لاستغنائه عنه بذكره مع الثاني فلو جوز ايضا الاضمار بلا حرف كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل انحصار الضرب فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف ويحتمل نفيه عنه بناء على تجويز الاضمار فيه مع حذف الحرف فيحصل الالباس حينئذ وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكره اخرا وفي التعليل نظر لان كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام بين امور ثلثة الاضمار وقد تبين امتناعه بقي امران الحذف والاظهار وقد ذكروا

156 ان الفاعل لا يحذف وكان حقه ان يتعين الاظهار قوله الا ان يختلفا الا ان يختلف المضمر رفعا ونصبا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربتني الا انت او ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياك فح يتعين الاثبات اي اثبات ذلك المضمر عقيب كل فعل بالتصريح من غير حذف ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلان احدهما مرفوع والاخر منصوب ولا يدل احدهما على الاخر بخلاف ما اذا كانا مرفوعين فان لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالته عليه ولقائل ان يقول هذا لا يختص بالمضمر فان المظهر ايضا كذلك فانه اذا قلت ما ضرب واكرم الا زيد فهو دائر ايضا بين الامور الثلثة اذ الاظهار مستغنى عنه والاضمار مع الحرف ممتنع وبدون الحرف ملبس ولعله انما ذكروا في المضمر تتميما للحصر اذ المدعى ان التنازع لا يكون في المضمر لانه اما ان يكون متصلا او منفصلا لوقوعه بعد الا والقسمان باطلان بخلاف المظهر فانه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد الا وانما لم يصر جوابه في المظهر اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة المظهر وايضا قوله الا ان يختلفا فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالا على الاخر ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المضمرات يمنع من الدلالة لان صيغة المضمر المرفوع نحو انا وهو وانت مغايرة بجوهرها للصيغ المنصوبة نحو اياك بخلاف المظهر المرفوع او المنصوب فان جوهرهما متحدان ولو اختلفا في الاعراب وقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الفعل الاول والا لكان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال يكفيه لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة ادنى تساهل من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا له والثاني ان اللازم من سياق لو ان لا يكفيه القليل فلا يكون الاخبار بان القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الجواب في دفع استدلال الكوفيين ان يقال انه لم اطلب عطف على كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه اثبات الطلب فيلزم ان ينتفي الطلب والسعي لادنى معيشة ويثبت الطلب لعلاء المال وصاحب الايضاح استدل به على اعمال الاول بناء على ان الواو في ولم اطلب للحال فيكون المعنى كفاني قليل

157 من المال في حال كوني غير طالب له فلا يلزم منه اثبات الطلب المنافي لعدم السعي لانه ليس جوابا فلا يلزم تقدير اثباته ويمكن ان يجاب عنه من وجهين بانه ولو احتمل ذلك لكن يجاز العطف فلا يمكن الاستدلال به على مذهبهم وبان الظاهر الواو للعطف لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع حالا وفي جواز دخول الواو على المضارع المنفي الذي وقع حالا وجهان فعند بعضهم يتعين ان يكون حالا بدون الواو وعند بعضهم يجوز الواو فيترجح جانب العطف اذ لم يمنعه احد اصلا وقوله لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره معناه ان المذكور بعد لو شرطا وجوابا ممتنعان فان كانا مثبتين يكونان منفيين وان كانا منفيين كانا مثبتين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي وما حمله سيبويه على اعمال الثاني وان كان تنازع الفعلين ليس على سبيل العطف قوله ولقد ارى تغني به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه وقبله

يا صاحبي توقفا بتنيم وقفا المطي بمنزل ابكاه

رجل سيفان اي طويل ممشوق ضامر البطن وامرأة سيفانة ومثلها اي ومثل سيفانة اصباه اي جعل الحليم ذا صبوة وعشق لكمال حسنها غني بالمكان اي اقام به والضمير في به يرجع الى المنزل ووجه الاستدلال ان ارى وتغني توجهان الى سيفانة فرفعها على انه فاعل تغني وقد اعمل الثاني ثم المصنف اشار بقوله وان كان تنازع الفعلين الى ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه يكون بينهما حرف العطف نحو ضربني واكرمني زيد ولم يعطف احد الفعلين على الاخر في البيت فهو اشارة الى منع الاستدلال به والمتعدي الى ثلثة اي الفعل المتعدي الى ثلثة مفاعيل قيل لم يجئ في هذا الباب اي في باب التنازع فمنعه الجرمي واجازه غيره يعني نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدي الى اثنين والى واحد ومنع الجرمي الجواز لعدم السماع فيقول على اعمال الثاني اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على حذف مفاعيل الاول وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه اياه زيدا عمرا منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين ويجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه اذا بني له فعل بان ضم اوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس لو اقتصر على احدهما هذا شروع في باب المفعول الذي لم يسم فاعله واجراه مجرى الفاعل في حكم الاسناد كما ذكره صاحب المفصل ايضا وهو وان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما ذكره المصنف وانما افرده باعتبار

158 باعتبار ذكر شرائطه وهي ان يبنى له الفعل يعني بتغيير صيغة الفعل له ليمتاز فعل الذي سمي فاعله على ما لم يسم فاعله وذلك بان يضم اول الماضي ويكسر ما قبل آخره يعني يجب فيه الامران اذ لو اقتصر على ضم اول الماضي فقط يحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من اضرب يضرب اضرابا واقتصر على الضم لكان صيغته أُضرَب بضم الاول وفتح الراء فح يلتبس بالمضارع المجهول للمتكلم من اضرب انا اذا وقع منصوبا نحو عجبت من ان اضرب انا ولو اقتصر على كسر ما قبل الاخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا اذ نحو علم لو لم تضم اوله وكسر ما قبل آخره ووقف عليه لالتبس بصيغة الامر نحو علم انت للمخاطب وكذا في دحرج لو قال دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق فانه يكسر ما قبل الاخر ويضم الاول فيشترط ان يضم الحرف الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو لم يضم واقتصر على الامرين وقيل انطلق ووقف عليه فلو سقط همزة الوصل في الدرج وقيل وانطلق لالتبس صيغة الماضي المجهول بالامر المخاطب ولو ضم الثالث لارتفع اللبس والثاني مع التاء اي يضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقعت في الاول مثل تكرم اذ لو ضم الاول وكسر ما قبل الاخر ولم يضم الثاني كان الصيغة تكرم ومع صيغة المضارع للمؤنث الغائب من كرمت تكرم فيلتبس صيغة الماضي المذكر بالمضارع للمؤنث ولو ضم الحرف الثاني وقيل تكرم ارتفع اللبس وكذا في تجاهل لو لم يضم الثاني لكان الصيغة تجاهل مضارع من جاهلت فهي تجاهل فيلتبس الماضي المجهول بالمضارع المسمى الفاعل دفعا للبس فيهما على الحكمين السابقين وهو ضم الاول وضم الثاني ومعتل العين بالياء في الافصح وجاء الاشمام والواو في مجرد الثلاثي وفي افتعل وانفعل يعني اذا كان الماضي معتل العين واوا او ياء فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال وباع او افتعل كاختار او انفعل كانقاد فان بني صيغة المجهول منها فالافصح ان يصرح بالياء فيقال قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بيع استثقلت الحركة على الياء فسكنت فبقيت ياء ساكنة مضموم ما قبلها وهو مستثقل فاما ان يغير الحركة او الحرف وكان تغيير الحركة اخف من تغيير الحرف فكسرت الاول ليسلم الياء فصار بيع بالياء واما قيل فاصله قول استثقلت الحركة على الواو فسكنت فكان قياسه ان يقال قول بضم الاول فحملت الواو على الياء في كسر الاول وقلب الواو ياء حملا للاثقل وهو الواو على الاخف وهو الياء لان الباب واحد وكذا اختير اصله اختير

١٥٩ نحو كذا انقيد اصله انقيد وتبير وقيد مثل بيع فحو مل معامله فكان الافصح فيها اخصا اليا
الخالصه نحو اختير وانقيد وحاصله فيهما وجهان اخر احدهما الاشمام اى اشمام الضم شوب
الكسرة في نحو بيع اى الاتيان بحركة ضمه خالصة لانه ما قبل اليا ولا كسرة خالصة تنبيها على الاصل
الذى كان مضموما فيه فالاشمام نظرا الى الجنسين والوجه الثانى قلب اليا واوا وهو كبوع وقول
وهى لغة ضعيفة لانه حمل اليائى وهو الاخف على الواوى وهو الاثقل وعليه جا ليت شبابا
بوع فاشتريت وقبله ليت وما ينفع شيا ليت وباليا محسب في افعل واستفعل يعنى لم المعل
العين في باب افعل واستفعل لا يجى فيه الا اليا فقط دون الاشمام ودون قلب اليا واوا مثل
اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما تعين فيه اليا لان اصله اقوم بسكون القاف وكسر
الواو فنقل حركة الواو الى القاف الساكنة فانقلب الواو يا وكذا في استقيم اصله استقوم
فنقل كسرة الواو الى القاف الساكنه فانقلبت الواو يا فصار استقيم وانما لم يجى فيه الوجهان
الاخران لان ما قبل حرف العلة فيهما ساكن فليسا موازنين لبيع بخلاف اختير وانقيد فان
ما قبل حرف العلة فيهما متحرك فيصير مثل بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو افعل
واستفعل فلذلك تعين فيه اليا وبالتصحيح فيما عدا ذلك عطف على قوله باليا يعنى ما عدا
المذكورات من المعتل العين يجب فيه تصحيح حرف العلة من غير قلب مثل قوم وتقوم وبين
وتبين وباين وتباين وعاون وتعاون فان المجهول فيها يوتى بحرف العلة صحيحا من غير
قلب نحو قوم وتقوم وبين وتبين د نوين وتبوين وعوون وتعوون فان حرف العلة في الكل
صحيح غير مقلوب ولم تحرك ما قبلها ساكن فلو اسقطت الحركة عن الواو واليا لالتقى ساكنان
لان المفروض ان ما قبلها ساكن وضم اوله مضارع مع فتح ما قبل الاخر خوف اللبس لما فرغ
من اوزان الماضى المجهول شرع في المضارع فاشترط ضم اوله وفتح ما قبل الاخر مثل يضرب وانما
شرط خوف اللبس اذ لو اقتصر على ضم اوله ولم يفتح ما قبل الاخر لالتبس في اضرب المتكلم وضرب
اضرب بضم الاول وفتح يلتبس بصيغة المجهول للماضى من اضرب يضرب اضرابا فان صيغة مجهوله
في الماضى اضرب ايضا فيلتبس المضارع بالماضى ولو اقتصر على فتح ما قبل الاخر من غير ضم اوله
لالتبس المجهول بالمعروف في ضم اوله لا لكون الا اى ولكون ما قبل الاخر مفتوحا ينقلب معتل العين الفا

المضارع نحو تنفع
انث من النفع
ولو اقتصر على فتح ما
قبل الاخر لالتبس المضارع
المجهول بالمعروف منه

١٦٠ فيه اى في المضارع نحو يقال ويباع اصلهما يقول ويبيع نقل حركة العين لاستثقالها الى ما
قبلها فانقلبت اليا والواو الفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بنقل الحركة اليه
فانما انقلبت العين الفا لكون ما قبل الاخر مفتوحا وكذا معتل اللام ولم يذكره نحو يغزى ويرمى
بل الانقلاب فيه اظهر لكون الواو واليا متحركين مع فتح ما قبلهما ويسمى اى هذا المفعول الذى
حذف فاعله مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا ويتعين المفعول به
المتعدى اليه بغير حرف اذا كان في الكلام يعنى اذا وجد المفعول به الذى يتعدى اليه الفعل
بنفسه لا بحرف يتعين ان يقام مقام الفاعل لانه اقرب الى الفاعل ولانه في المعنى قد يكون
فاعلا نحو ضارب زيد عمرا فان الفاعل لفظا هو المفعول معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل
معنى ونحو فلو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا من الشواذ هذا ايراد
وجواب الايراد لزيت يتعدى الى الكلاب بنفسه والى الاخر بالبا فكان اقامة المفعول به مقام
الفاعل اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه من الشواذ وقيل الكلاب ليس مفعولا لسب
بل مفعول ولدت وجرو نصب على الندا او على الذم وقيل الكلاب نصب على الذم وهو لان فقيرة
او فقيرة على الروايتين وجروا وكلبا بلفظ واذا لم يكن اى المفعول المذكور في الكلام فالمسند
اليه اما المجرور بحرف الجر او المصدر او واحد الظرفين على السوا يعنى لا مزية في اقامة احدها
مقام الفاعل على الاخر نحو سير بزيد على اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقيات
او سير شديد على اقامة المصدر او يوم الجمعة باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير
باقامة ظرف المكان مقام الفاعل واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر
فانما وصف لان المصدر المطلوب مستفاد معناه من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة فايدة بخلاف
ما اذا وصف فانه بتقييده بالوصف لا يفهم من معنى الفعل فكان في تقييده فايدة بخلاف ما اذا
وصف فانه مستقبل بالوصف وكذا المبهم من الزمان يستحسن وصفه ليفيد فانه لو لم يوصف
لم يكن في ذكره فايدة لانا نعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على الابهام فلا يكون في ذكر المبهم
فايدة لم يكن في ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان فانه لا يحتاج الى الوصف لكونه مفيدا بنفسه
اذ الفعل لا يعلم من مطلقه الزمان المعين الموقت فكان في ذكره فايدة لم يستفد من لفظ الفعل وبخلاف

حاشية: ... ...

١٦٣ عنه اوله يضمر فان اضمر فيه كان علة لذلك الفعل والمفروض انه علة للمجموع لا لكل واحد واحد
وان لم يضمر فيه لزم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم مقامه فيخلوا من الفاعل وبدله اذا
تعذر اقامته مقامه مطلقا طردا للباب ونظيره في العربية كثير واما المفعول معه فلا يقام
مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفعل في بعض الصور فلو اقيم حينئذ مقام
الفاعل لفات معنى المصاحبة والثانى انه اما ان يقام مقام الفاعل مع الواو او بدون الواو
والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يوهم عطف الاسم على الفعل واما بدون الواو ففاسد
لان المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اى ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا
فيجعل بالاشتراك على شيئين احدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى ومن حيث
هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قائم وحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح
انتجعى بلالا ووجدنا في كتاب بنى تميم احق الخيل بالركض المعار يعنى المبتدا باصطلاح النحاة
مشترك بالاشتراك اللفظى بين شيئين احدهما الاسم المجرد الى اخره وقوله للاسناد اليه متعلق
بالمجرد اى مجرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جرد لا له لكان حكمه حكم الاصوات التى حقها ان ينعق
بها غير معربة فالمعتبر هو التجريد لاجل الاسناد اليه والمراد من ملابسة العوامل تاثيرها وقيد
بالمعنى ليدخل ما لا عامل فيه لفظا ولا معنى نحو زيد قائم ونحو حسبك درهم فانه مجرد عن تاثير
الجار من حيث المعنى في المبتدا وان لم يكن مجردا عن تاثيره عنه لفظا لانه مجرور بشرط ان يكون
مجردا عن تاثير المعنوى للعوامل اللفظية وكذا في سمعت الناس ينتجعون غيثا فانه من حيث
المعنى ليس من افراد المبتدا وكذا في وجدنا البيت وقوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اى انما
يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثانى لم يعتبر
فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند في القسم الثانى فكونه اسما مقتضى للتجريد
للاسناد اليه وصيدح اسم ناقة وبلال هو بلال بن ابى بردة ابن ابى موسى الاشعرى ممدوح
الشاعر واما البيت الثانى فوجدنا فيه بمعنى علمنا اى علمنا هذه الجملة والبيت للطرماح
معاد من عار الفرس اى انفلت وذهب ههنا وههنا من مرجه واعاره صاحبه فهو معار اى احق
الخيل بالركض ان يكون نشيطا ذاهبا في الجهات وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو

حطا كذا قاله في الصحاح والثانى الصفة المعتمدة على احد حرفى الاستفهام والنفى رافعة ١٦٤
لظاهر او ما يجرى مجراه اى مجرى الظاهر نحو اقائم او ما قائم اخواك بخلاف اقائمان اخواك
فانها خبر وفى اقائم اخوك ساغ الامران هذا هو القسم الثانى من المبتدا فالصفة احتراز
عن الاسم كما ذكرنا في القسم الاول وشرط في الصفة ان يكون معتمدة على احد حرفى الاستفهام
والنفى احترازا عما لا يكون معتمدة نحو زيد ضارب اخوه فانه صفة لكنه غير معتمدة على
احد الحرفين فهو خبر لا مبتدا وشرط ان يكون رافعة لظاهر او لما يجرى مجرى الظاهر من المضمر
المنفصل نحو اقائم انتما بمعنى اتقومان انتما فانها غير رافعة لظاهر ولكنها رافعة لمضمر
منفصل يجرى مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك في الاستفهام وما قائم اخواك في النفى والصفة
والمرفوع اما ان يكونا متطابقين في الافراد او في التثنية او غير متطابقين وذلك انما
يكون بافراد الاول فقط اذ لا عكس بتثنية الاول وافراد الثانى بوجه ما فان تطابقا
في التثنية تعين ان لا يكون رافعة لظاهر بل يكون الثانى مبتدا والاول خبرا مقدما نحو
اقائمان الزيدان الا على لغة اكلونى البراغيث واما اذا كان الاول مفردا والثانى
مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدا فتعين ان يكون الصفة مبتدا وما
بعدها مرفوعا عليها يسد مسد الخبر واما اذا كانا متطابقين في الافراد فيجوز ان يكون
الثانى مبتدا والصفة خبرا مقدما وجاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعله يسد مسد
الخبر فلذلك قال ساغ فيه الامران واما شرط الاعتماد على احد الحرفين ليكون الصفة
في التقدير بمعنى فعل فان اقائم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان فلو لم نعتمد عليهما لم يصح
وقوعه موقع الفعل عاملا فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة نحو المذكور
عليهما من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قولهم انه يسد مسد الخبر لا بمعنى انه حذف
خبر فسد هذا مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر ومثل باخواك لا بالزيدان
ونحوه من المعارف ليتم الصفة منونة من غير حذف التنوين ولا تحريكه لالتقاء الساكنين
وهو التنوين والالف واللام فلفظ اخواك لا يحتاج فيه الى فرض التقاء الساكنين
او تحريكه فلذلك اختار التمثيل بمعرفة مثنى مضافا لئلا يلزم فيه التقاء الساكنين فاما

١٦١ المبهم من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان ولا يدل على
المكان فذكر المكان مما لا يفهم من اطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع واجاز سيبويه قيم وقعد
بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل يعني لان قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناء ما لم يسم
فاعله منه اذ ليس له مفعول به تقام مقام الفاعل وانما جوزه سيبويه بالاسناد الى المصدر
لان الاصل في كل قام فعل القيام وقعد فعل القعود فلو بني منه المجهول فكانه قيل فعل القيام
وفعل القعود فها واركانا مصدرين فكانهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير ومنه اي ومما
اوقع المصدر مقام الفاعل المثل وقد حيل بين العير والنزوان لان بين للزوم الظرفية لا
تقام مقام الفاعل فتعين ان يكون الذي تقام مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان
التقدير وقد فعل الحيلولة واوقعت فظاهر هذا انه لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا
انما تقام اذا لم يكن لازم الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه
ابو ثور الاسدي في حرب طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل
وكانت ذات خلق واوراك فقال لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر
فقال اما والله لئن قدرت لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقله يدي فناولته فاذا هو
لا يقله فقال ابيات اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان وقيل ان
المصدر والظرف انما تسند اليها لما استمر فيها اي في المصدر والظرف من الاتساع والاجرا
مجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربته واليوم قمته والفرسخان سرتهما واسناد الفعل اليها مجازا
في قولهم شعر شاعر في اسناد الفعل الى المصدر اي شعر الشعر ونهاره صائم في اسناد الفعل الى
الزمان اي صام النهار وعرفه ناظره العوض كذا في اسناد الفعل الى المكان اي نظرت العرفة يعني
ان المصدرين والظرف ذكرنا انها تسند اليها لكونها متعلقات الفعل كالمفعول به فقال بعضهم
انما تسند اليها لوجهين اخرين احدهما انها في الاتساع تجري مجرى المفعول به حتى كان كل واحد منهما
مفعول به كما يقال اليوم قمته ولم يقل قمت فيه وكذا فرسخان سرتهما ولم يقل سرت فيهما وكذا ضرب
ضربته كان الضرب مضروب فلهذا الاتساع كانت الثلثة في حكم المفعول به فانها تسند اليها
الفعل لكونها مفعولا بها على الاتساع الوجه الثاني ان الفعل يسند اليها مجازا اي كل واحد منها

١٦٢ يجعل فاعلا في التقدير ومسندا اليه على طريق المجاز لان للفعل ملابسات شتى فيلابس المصدر
والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا التجوز اجريت مجرى الفاعل فكان كل واحد منها
فاعلا على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم مقام الفاعل لانها مفعول على الاتساع او
فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله واسناد الفعل عطف على ما استمر اي تسند اليها لما استمر
من الاتساع ولاسناد الفعل اليها مجازا وتسند الى الثاني من باب اعطيت وان كان الاول
اولى فيه فاعلية ما لكونه آخذا ولا تسند اليه اي الى الثاني في باب علمت لانه في المعنى خبر ومسند
فلا يصح ايقاعه موقع المسند اليه وقيل يسند اليه اي الى الثاني في الباب عند امن الالباس نحو اعطي
درهم زيدا وعلم منطلق عمرا بخلاف اعطي بشر خالدا وعلم اخوك زيدا يعني اذا كان المفعول الثاني في
علم معرفة فلا تقام مقام الفاعل لانه يلتبس اذ كل واحد يصلح ان يكون مفعولا ثانيا بخلاف ما اذا
كان الثاني نكرة نحو علم منطلق زيدا فانه تعين ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة فلا التباس مع الالتباس
في نحو اعطي بشر خالدا ظاهر لان كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اول هكذا ذكره وهو يقتضي ان
يكون علة المنع هو الالتباس وليس كذلك فان علة المنع على ما ذكروه كون المفعول الثاني خبرا فلا يكون
مخبرا عنه وهذا المعنى يقتضي ان لا يجوز مطلقا سواء ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع
عند هذا القائل هو خوف اللبس فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثاني من باب علمت
لانه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو الخبر ايضا فيما سوى ذلك من الاول والثاني
من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما مقام الفاعل اما الاول فلكونه بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه
ليس في المعنى بمبتدأ ولا بخبر واما الثاني من باب اعلمت فلانه محكوم عليه كالاول من باب علمت ايضا في
المعنى فصح اقامته مقام الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا تسند الى المفعول له والمفعول معه
اما المفعول له فقيل انما لم يقم مقام الفاعل لانه في المعنى علة غائية فلو اقيم لم يفهم منه العلية
ولا ينتقض بالمفعول به والظرف لانهما اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه وفيه
بخلاف العلة فانه لا يفهم منه العلة بعد اقامته مقامه لان نصبه هو المشعر بعليته فاذا
اقيم مقام الفاعل ورفع لم يفهم منه العلية ولان المفعول له قد يكون علة لافعال متعددة باعتبار
المجموع اي يكون علة للاجتماع لا لكل واحد منها فلو اقيم مقام واحد لكان الفعل الآخر اعلى ...

١٦٧ اللفظية نحو ضارب زيد فانه لا يفيد التعريف كما سيأتي ومثل الغلامين ووجه الفرق بينهما
ان احدهما مضاف الى العلم والآخر مضاف الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم عين مضاف
وهو الغلام والثاني اسم معنى مضاف وهو البقاء وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة
سببا للتعريف اي لان المضاف متصل بالمضاف اليه وممتزج به فاخذ حكم تعريفه كما ياخذ حكم
تانيثه وفي هذا التشبيه شيء وذلك لان اخذ التعريف من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستقراء
بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا على ضعفه وورود في كلمات متعدده
مثل المثال الذي ذكره وقوله هؤلاء اشارة الى المعارف السابقة وهي العلم والمبهم والمضمر
والمعرف باللام فعلى هذا لا تندرج تحت المعارف بالفعل المضاف الى المضاف الى احد
هؤلاء لانه ليس احد الاربع ولا مضافا الى احد الاربع وهو من المعارف قطعا فكان الاولى
ان يقال والمضاف الى المعرفة ليشمل الجميع ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المسند اليه الا اذا تخصص
بوجه ما وذلك اي وذلك الوجه بالوصف لفظا نحو واجل مسمى عنده فان المبتدأ فيه
نكرة موصوفة بصفة من حيث اللفظ او تقديرا نحو شخب في الاناء وشخب في الارض وان ذهب
عير فعير في الرباط يعني بالتقدير ان يقدر للمبتدأ وصف كما في المثل اي شخب من اللبن
في الاناء من اللبن صفة مقدرة لشخب بقرينة سياق الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اي
فعير آخر والمثل الاول اصله في الحالب يحلب فتارة يخطي فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب
في الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطي مرة ويصيب اخرى يقال شخب اللبن اذا خرج من موضعه ممتدا
والمصدر الشخب بالفتح والشخب بالضم الاسم والمثل الثاني يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب
الرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالته يقال للصائد ان ذهب عير فلم يعلق
في الحبالة فاقتصر على ما علق فيها او معنى عطف على قوله تقديرا كما في كم الخبرية نحو كم رجل
جزته فان معناه كثير من الرجال فهذا الوصف انما يقدر للكثير وهو معنى كم الا ان الوصف
يقدر مع لفظ كم كما يقدر مع شخب فلذلك جعله قسما آخر او بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص
نحو تكلل ارامها ولهذا عطف على قوله بالوصف اي ذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه
في المعنى فاعلا وانما قدم على الفعل الذي وقع خبرا له لارادة التخصيص كما في المثل ثمنه

الناقة ولدها ثمانا احبته واصل المثل ان بيهس الملقب بنعامة يرجع الى امه بعد اخوته ١٦٨
الذين قتلوا وكان صاحب سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حرب وهم في
ابلهم فقتلوا منهم ستة وبقي بيهس وكان يحمق وكان اصغرهم فارادوا قتله ثم قالوا ما تريدون
من قتل هذا يحسب عليكم برجل ولا خير فيه فتركوه وكان امه قد احبته فقال الناس في ذلك
فانكروا عليها فقالت ثكل ارامها ولدا اي ما رامها ولدا الا الثكل اي انما احبته لثكل
اولادها ولما كان المصحح لكون المبتدأ نكرة انه فاعل في المعنى شرط في الخبر ان يكون جملة فعلية
ليمكن تقديرها بفعل وفاعل معا ولا يكون الخبر هاهنا الا جملة فعلية وقولهم شر اهر ذا ناب
يقال اهره اذا حمله على الهرير وذو الناب السبع يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله ووجه
التخصيص فيه انه في المعنى فاعل لانه يفهم من السياق ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وقد
يذكر لوجه تخصيصه وجه آخر ايضا ان التنوين للتفخيم فهو في المعنى كالوصف اي شر عظيم
اهر ذا ناب وقيل انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا شر اهر وما اكرم زيدا فيمن جعلها نكرة غير
موصوفة يحتمل الامرين يعني ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون
المبتدأ في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا الا شيء والثاني ان يقدر وصف المبتدأ اي شيء عظيم
او شيء من الاشياء وانما قال فيمن جعل احترازا عن القولين الآخرين احدهما ان ما في ما اكرم زيدا
موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدأ ح معرفة والثاني انه بمعنى الاستفهام
اي اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما تضمنه من الاستفهام كما في قولهم ارجل
في الدار ام امراة او مصدرا منتسبا الى الفاعل رفع لغرض الثبوت نحو سلام عليك قوله
او مصدرا عطف على فاعلا اي وذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه فاعلا او بكون المبتدأ
مصدرا منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك اذ اصله سلمت سلاما عليك وانما حذف الفعل
ورفع المصدر ليكون الجملة اسمية فيحصل به غرض الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت
والدوام وانما قال منتسبا الى الفاعل ولم يقل مضافا لان المصدر في المعنى انما يختص بانتساب
فعله الى الفاعل لا انه مضاف اذ لو فرض مضافا لم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى الرفع
لغرض الثبوت بل هو في الابتداء جملة اسمية لا معدول عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي لم يرد

نحو هذان فانه وان كان كذلك في التمثيل لكنه مبني فالتمثيل بالمعرب اولى وبحث العوامل
سياتي في القسم الثالث من الكتاب وانما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتدأ
والخبر من افعال القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لانها التي تتعرض للدخول على
المبتدا والخبر واما غيره من العوامل اللفظية لما لم يكن عرضة للدخول على المبتدا والخبر
لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره واما الخبر فهو المجرد المسند الى ما تقدمه يعني يكون
المسند اليه مقدما اما تقدما لفظيا نحو زيد قائم او تقدما تقديريا نحو قائم زيد فان المبتدا
مقدم تقديرا ويدخل في التقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب مسند الى ضميره وهو مع الضمير
مسند الى زيد والاصل في المبتدا التقديم اي التقديم اللفظي لان احد التقديمين واجب
قطعا فاما التقدم اللفظي فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون وانما كان الاصل
لانه محكوم عليه ولا يشتبه بالفاعل لوجهين احدهما لو جوز تقديم المحكوم عليه
اذا كان فاعلا لزم التباس باب المبتدا بباب الفاعل والثاني وهو ان تقديم الاهم
اولى والاهم في باب المبتدا والخبر تقديم المسند اليه والاهم في باب الفعل والفاعل ذكر
الفعل وهذا من قاعدة المعاني والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الغرض
التجدد والحدوث قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والدوام لم يؤت بالفعل اولا ومن
اي ومن اجل ان التقديم كان الاصل جاز في داره زيد لان الضمير راجع الى زيد المؤخر لفظا
المقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لانه يعود الضمير في صاحبها الى الدار المتأخر لفظا
وتقديرا ايضا لكونه جزء الخبر وان يكون عطف على قوله التقديم اي والاصل في المبتدا ان
يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون معرفة والمعارف ستة العلم قصديا
كان نحو زيد وعمرو واتفاقيا نحو ابن عمر والنجم والصعق وما غلب من الشائعة قسم العلم الى
قسمين احدهما ما يكون بالوضع وهو المسمى بالقصدي والثاني ما يكون بالاستعمال وهو
الذي سماه اتفاقيا يعني لم يكن في اصل الوضع علما ثم صار في الاستعمال علما نحو الامثلة
المذكورة فان اصل النجم مثلا اسم لكل نجم عند المخاطب والمخاطب ثم صار علما على الثريا
بالاستعمال وكذلك الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب وما غلب من

لفظا او تقديرا اي يشترط في الخبر ايضا التجريد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى ما تقدمه م

معرفة م

الشائعة تعميم بعد التخصيص فان النجم والصعق ايضا من الاسماء الشائعة التي غلبت
في الاستعمال على بعض المسميات ومنه اي ومما غلب من الشائعة الدبران والعيوق
والسماك والثريا لانها غلبت من بين ما يوصف بهذه الاوصاف نحو هي الدبور والعوق
والسموك والثروة وما لم يعرف باشتقاق اي من هذا النوع من الغالبة ملحق بما عرف
كالمشترى والمريخ للكوكبين فان معنى الوصفية وهو الاشترا والتمريخ غير معلوم
فيهما على التفصيل كما عرفناه في العيوق والسماك لانه من السموك وهو العلو ومعنى العلو
فيه ظاهر وكذا الثريا من الثروة وهي الكثرة لانها كواكب مجتمعة فمعنى الثروة فيها معلوم
بخلاف الاشترا والتمريخ في الكوكبين والمبهم والمضمر عطف على العلم اي ومن المعارف
المبهم والمضمر والداخل عليه اللام اما لتعريف العهد نحو اكرمني رجل فالرجل كريم او المكرم
مجزي قسم اللام الى قسمين احدهما تعريف العهد والثاني تعريف الجنس فالاول ما مثل
به وذكر العهد باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم عليه ومن غير اعتبار الفعل معه والثاني
فهو باعتبار ضم الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل وهو قوله او المكرم مجزي او الجنس
هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع خير من ذلك النوع لا ان كل فرد
من الرجال خير من المراة وهو اي هذا النوع شيء واحد فكلما فرضت من ابعاضه فهو داخل
فيه من حيث ان له الحقيقة النوعية هذا كانه ايراد وجواب فالايراد ان يقال لما كان
المراد منه الحقيقة والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجي فان
الموجود في الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه
فاجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل باعتبار ان الحقيقة النوعية يصدق
عليه وهذا كما ترى لا يدفع الايراد بالكلية لانه قد نسلم انه مجاز لان الحقيقة غير الفرد
الخارجي والسائل لم يدع الا انه مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى
احدها اي الاضافة حقيقية نحو غلام زيد وبقال الانسان لان المضاف متحد بالمضاف اليه
فياخذ حكمه في التعريف كما ياخذ حكمه في التانيث في قولهم سقطت بعض اناملهم هذا هو
النوع الخامس من المعارف وشرط في الاضافة ان يكون حقيقية احترازا عن الاضافة

[illegible] لان في المعرف [illegible] سطا على [illegible] [illegible] لقي [illegible]

في هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وكذا ما اشبههما من الادعية
او مصدرا بهمزة الاستفهام بعادلها ام متصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امراة او تقديرا
كما في كم الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او يكونه اي يكون المبتدا مصدرا
بهمزة الاستفهام اما التحقيق فظاهر اذ ذكر الهمزة ومعادلها وهي ام المتصلة واما التقدير
فكما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما اشتريت
ام ثلاثين ونحوه فهو في التقدير بمعنى الهمزة وام او نكرة متناول كل واحد واحد على سبيل الاستغراق
نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشر من مرغوب اليه فصيل ريان وكل شاة برجلها معلقة
فان المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا ما احد خير منك فانه نكرة في سياق النفي فيعم في جميع افراده
فهو بمنزلة العام وكذا المثل وهو شر من مرغوب اليه ولعل تقرير العموم فيه ان معناه شر الاشيا
المرغوب اليها فصيل ريان فالاشيا فيها عموم وشر مضاف اليها فالتقدير شر كل مرغوب اليه
فاكتسى العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولد او على بو وهو جلد
حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ريان لم تدرها فيبقى
اربابها من غير لبن يضرب للغني التجأ اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة واول من قال ذلك
وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم وكان يزعم انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير
من الخير وكان علماء العرب يزعمون انه صديق من الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة
اياد فقال لهم اسمعوا وعوا الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى
فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا وجه التخصيص بالمعنى المذكور فيه ظاهر
او مقدما عليه الظرف خبرا له نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف على قوله نكرة والتقدير او يكون
المبتدا مقدما عليه الظرف خبرا له يعني يكون تقديم الظرف بجهة الخبرية للمبتدا نحو في الدار
رجل فانه اشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل وان حسنوه وقد
يكون نكرة على غير هذا نحو امت في الحجر لا فيك وهو شاذ يعني قد يكون المبتدا نكرة على
غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى الفاعل وليس بمعنى الدعا بل المعنى مدح
بان لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال هكذا ذكره وقرره في الحواشي ايضا وفيه نظر لانه

ذكر صاحب الينابيع فيه انه دعا بالبقاء له بعد هلاك الحجر فان الامت ان يغلظ مكان ويرق
مكان نحو امتلاء السقا فما به امت اي لا تثني فيه وقيل الامت اللين والضعف من سورة
سيرا لا امت فيه اي لا ضعف فيه فعلى هذا هو بمعنى الدعا كسلام عليك وغيره وحق الخبر
ان يكون نكرة لان الاخبار بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وقد يجيئان معرفتين معا
اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت يعني انما يكون الخبر معرفة اذا كان الكلام مفيدا نحو
انت انت لان انت الثاني بمنزلة الوصف نحو انت الفاضل الكريم ونحو ذلك واذا لم يكن مفيدا
لم يجز نحو زيد زيد اذا لم يرد بالثاني غير الذات كما في الاول فان قلت الله الهنا ومحمد نبينا
بهذه المثابة فانه لا يفيد ظاهرا فالجواب انه يستعمل للرد على منكر الالهية او النبوة و
الغرض تعريض المخاطب بانه غير معتقد اي انا اعتقد هذا بخلاف المخاطب والخبر يكون
مفردا خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك ومتضمنا له اي لضمير في زيد منطلق بدليل ابرازه
في نحو زيد الخبز اكله هو هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فان الكوفيين يقولون
الخبر لا يخلو عن ضمير ويقدرون للجامد بالمشتق فزيد غلامك بمعنى مملوكك وزيد اخوك
بمعنى مواخيك وهند الكل بمعنى والاكل ويستدلون عليه بان ذات الخبر لا يكون عين
ذات المبتدا وعند البصريين لا يحتاج الى هذا التكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى
حمل الخبر على المبتدا انهما يصدقان على ذات واحدة لا ان عين هذه الذات عين تلك الذات كما هو
محقق في الميزان في تحقيق الحمل والوضع واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير
بابرازه في زيد الخبز اكله هو يعني انما ابرز لان الاكل جرى على غير من هو له وهو الخبز فيجب
ابراز الضمير وانما يبرز ما كان مستترا فيه فدل على ان الخبر متضمن للضمير ويمكن ان يقال
الخبر اذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل فلا بد ان يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان
مضمرا لامتناع الحذف ويكون اي الخبر احدى الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه في الفعلية
او زيد قام رجل يتحدث مع عمرو وعند اكرمه هذا ايضا فعلية لكن الضمير العائد الى المبتدا
ليس في نفس الفعل ولا الفاعل بل في متعلق صفة الفاعل يعني يشترط ان يكون في الجملة
ضمير يرجع الى المبتدا اما في نفس الجملة كالمثال الاول او في متعلق الجملة كالمثال الثاني

لكان م

١٧١ وزيد ابوه قائم هذا مثال كون الخبر جملة اسمية مشتملة على ضمير في نفس تلك الجملة او زيد
غلامه جارية زوجها ابنه امراته دارها سقفها خشبة ساج فخشبة مبتدا تاسع
وهو وخبره اى ساج خبر عن الثامن اى عن المبتدا الثامن وهو سقفها وهكذا الى الاول
اى وفي كل جملة ضمير راجع الى مبتداها فحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امراة ابن زوج
جارية غلامه ساج وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا في الظرف مكانا كعندك او
زمانا كيوم الجمعة ومنه اى ومما وقع ظرفا بشر من الكرام لان التقدير حصل يعني انما كان
الظرف مقدرا بجملة بتقدير الفعل فيه وهو حصل وانما قيد بشر من الكرام عما قبله لانه
ليس بظرف حقيقة اذ ليس بظرف زمان ولا مكان وانما هو جار ومجرور يحتاج الى متعلق
من فعل او نحوه فهو مشبه بالظرف في الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل او نحوه ولما اختزل
اى اقتطع ذلك الفعل وحذف لفظا سد بالظرف مسده واحتوى هو على الضمير الذي كان
مستكنا في ذلك الفعل المختزل ومعنى الاختزال ان الفعل حذف فصار منسيا فالظرف
هو المتحمل للضمير واختلف فيه فمال بعضهم هو الفعل المقدر ومال بعضهم هو الظرف
السادّ مسده واختار المصنف في المفتاح ان الصواب ان الخبر هو الفعل المحذوف مع الظرف
اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون
الاعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد في الدار ان لم تقدر معه شيء فالخبر هما معا
ولفظ الكتاب كانه يشير الى غير الذي اختاره في المفتاح والله اعلم واستدل ابو علي على
ان الفعل منسي والظرف هو المتحمل للضمير بامتناع قائما زيد في الدار وتقريره ان الفعل
لو لم يكن منسيا بل مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه فامتناعه يدل على ان العامل هو الظرف
السادّ مسد الفعل والعامل معنوي فيمتنع تقديم الحال عليه واستدل ايضا بانه لو كان
الفعل مقدرا لا منسيا لكان زيد في قولنا في الدار زيد يرتفع بالفاعلية لا بالابتداء لان
التقدير حينئذ استقر في الدار زيد ولا يمكن ان يقدر مبتدا لان الخبر فعل له ويمتنع تقديم مثل
هذا الخبر على المخبر نحو زيد قام ومنهم من يقدر اسم الفاعل ويعده مفردا وهذا اشارة
الى الوجه الاخر وهو ان الظرف مقدر باسم الفاعل والخبر مفرد لا جملة وجواز الوصل

ومنه م — فيه اى م — المبتدا م

١٧٢ اى بالظرف يعني جواز ايقاع الظرف صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد مما يعضد
الاول وهو كونه مقدرا بالفعل اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلم يجز
جعله صلة لما الموصولة وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر فلا يجوز
زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفائدة لان طلوع الشمس من الافق
حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم وليس المراد ظهور شعاعها لانه قد
يكون في يوم وقد لا يكون في يوم بواسطة منع السحاب ونحوه فظهور الشعاع
حدث غير مستمر واما نفس الطلوع فهو حدث مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما صح
من حيث تجدده له يعني هاهنا هذا ايراد وجواب فالايراد ان الهلال غير حدث وقد
اوقع ظرف الزمان خبرا له واجاب بان الهلال ليس المراد به جرمه بل تجدده وظهوره
وهذا حدث يجاز ان يخبر عنه بالزمان اى تجدد الهلال وبروزه حصل في الليلة واما
نحو اليوم الجمعة او السبت فعلى تاويل التجمع والسبت مصدرين هذا ايراد اخر
وهو ان اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب بان
الجمعة مأولة بالمصدر وهو التجمع اى الاجتماع للجمعة والسبت مأول بانه مصدر بمعنى
القطع والسكون فهما مصدران اخبر عنهما بالزمان ولهذا اى ولامكان هذا التاويل
لا يجوز في سائر الايام فلا يقال اليوم الثلاثاء لانه لا يمكن تقدير الثلاثاء مصدرا فيكون
الزمان خبرا عن الزمان وهو ممتنع واما نحو اليوم يومك فعلى تاويل غلبتك وسلطانك يعني
ان اليوم الواقع مبتدا ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والسلطان ونحو
بكر ان يعطه يشكرك هذا مثال كون الجملة شرطية وقد فرغ من ذكر الجملة الاربع الواقعة
اخبارا للمبتدا وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا من غير ان يكون معهما حرف شرط ولا بد
المبتدا من ان يكون اسما من اسماء الشرطية او مضافا اليه نحو من ياتني او غلام من ياتني اكرمه يعني ان
نحو من ياتني اكرمه كلام تام من مبتدا وخبر والخبر شرطية والشرطية هي من مع ما في حيزه فكيف
ما جعلناه مبتدا داخلا في الخبر التي هي الجملة الشرطية فذكر هذا الدفع هذا التوهم
وبيانه انه في قوة زيد ان ياتني اكرمه وبكر وخالد وغيرهما فزيد مبتدا وان ياتني اكرمه

فيصح الاخبار عنها باليوم اى غلبتك حاصلة في هذا اليوم ولا امتناع حينئذ م

جملة م

١٧٣ خبره فهذه الجملة الشرطية مضمنة في قولنا من ياتني اكرمه فمن مبتدا للدلالة على الذات ودال
على الخبر لاشتماله على الشرط فهو عند التفكيك يرجع الى مبتدا وجملة شرطية وبعضهم ان
الخبر هنا الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدا فيكون المبتدا قولك من ياتني والخبر اكرمه
فان قلت كان حق الخبر ان يرتفع وهو مجزوم هنا قلت لا نسلم انه لو كان خبرا لكان
مرفوعا لان ذلك اذا لم يكن المبتدا متضمنا لمعنى الشرط وهذا مثل قولهم الذي ياتيني فله
درهم اذ خبر المبتدا لا يدخله الفاء لا يقال زيد فعالم وانما جاز دخول الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان
قلت الذي ياتيني فاكرمه كان ينبغي ان يجوز جزم خبره لتضمن المبتدا معنى الشرط قلت
الفرق ان من موضوع للشرطية والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد يتضمن الشرط وقد لا يتضمن
فجاز الجزم مع من دون الذي وجواز فاين ايك فاني اكرمه مما يعضد الاول وهو ان الخبر ليس الجزاء
وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع الى المبتدا وهو خال عنه فدل على ان الجزاء
وحده ليس خبرا ومن لم يقل بعاقبة فاين ايك فيه يعني اى حال يكون فيه فاني اتيك اى فيه ولا بد
في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدا ليحصل الارتباط بين الخبر والمبتدا ولا يكون
الخبر اجنبيا عن المبتدا الا اذا كان ضمير الشان نحو قل هو الله احد فان هو مبتدا اى الشان
والله احد جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشان والتحقيق فيه ان الجملة هاهنا
بمعنى مفرد وهو القصة والشان كما قيل الشان هو هذه القصة وهذه الجملة فالخبر والمبتدا
يكونان هو هو في هذه الصورة او كانت اى الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو
اى المبتدا نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل شامل لزيد وغيره فيكون الممدوح
هو الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقيم المظهر مقام المضمر كقوله لا ارى
الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا ونحو اما القتال فلا قتال لديكم
هذا عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل يعني الخبر وهو قوله فلا قتال مشتمل على ما يندرج
فيه المبتدا لانه نكرة وقع في سياق النفي فيعم فيندرج تحته المبتدا نقل المبرد في المقتضب
هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة الشعر والبيت اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في
عراض المواكب اى اما ذكر القتال والبيت في الكتاب مذكور مع الفاء التنبيه ولعل نسخته

عام م

كما جاز ان يدخل الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط جاز ان يجزم الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط م

١٧٣ غيرها نقله في المقتضب اما ان يكون الفاء سهوا من الناسخ او من ثمه اى ومن اجل انه لا بد في الجملة
الواقعة خبرا من ضمير لم يجز علمي بزيد كان ذا مال اذ لا ضمير في الخبر يرجع الى المبتدا وهو
علمي لان الضمير في كان يتعين عوده الى زيد وقد يحذف العائد اذا كان معلوما كما يحذف
الجملة واشار في قوله تعالى واللائي لم يحضن اى عدتهن ثلاثة اشهر لدلالة ما قبله عليه
وهو قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض فعدتهن ثلاثة اشهر وذلك اى الحذف المعلوم
نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان الضمير في الظرف راجع الى الكر ومنه يتعين على
الكل او الضمير الذي في الظرف والعامل فيه هو الظرف وانما جاز تقديمه على الظرف وهو العامل
المعنوي لكون الحال ايضا ظرفا وقد يتسع في الظرف بما لا يتسع في غيرها ولذلك جاز كل
يوم لك ثوب وان يكون محتملا للصدق والكذب عطف على قوله ان يكون نكرة اى وحق الخبر
ان يكون نكرة وان يكون محتملا للصدق والكذب ونحو زيد اضربه مأول بتأويلين احدهما
ان يضمر القول اى زيد مقول في حقه اضربه والثاني ان المعنى زيد مامور بضربه واذا كان
المبتدا ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للشان والقصة التي
هي جملة ومفسر الجملة جملة ويتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض يعني ان الخبر
قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد شاعر كاتب وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض
لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما بمنزلة مُزّ وقد يورد على هذا المثال ان
كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون في واحد منهما ضمير او يكون في احدهما
دون الاخر فان لم يكن في واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر مشتق فلا يخلو عن ضمير وان
كان في احدهما دون الاخر ففاسد للتحكم وان كان في كل واحد منهما يلزم منه التناقض
وهو ان الرمان حلو باسره وهو فاسد وجوابه انا نختار ان في كل واحد منهما ضميرا
قوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان له الحلاوة وله الحموضة وهو جامع
بين الطعمين لا ان كل جزء منه حامض بل هذا الشيء له الحلاوة على الجملة وله الحموضة على
الجملة فقد تضمن كل واحد ضميرا باعتبار هذا المعنى وتضمنا ايضا ضميرا اخر باعتبار
تقديرهما بمز ولا مساغ لدخول الفاء فيه اى في خبر المبتدا لان الفاء اما للعطف او للجزائية

عام م

حين نسائكم ان ارتبتم م

ضمير م
وحامض باسره م

هذا م

حلو وكل جزء منه حامض م

ولا محل للعطف لانه ليس الغرض اشتراك الخبر في حكم المبتدا واما الجزائية فظاهر
الا اذا تصدر المبتدا باما او تضمن المبتدا معنى الشرط وذلك اما اسم موصول بفعل او
ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفة بموصول به اي باحدهما او اسم من
الاسما الشرطية والجزا مما لا يتطرق اليه الجزم نحو اما زيد فمنطلق او الذي او كل رجل
او الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم ومن ياتيني فله كذا ذكر الامثلة على الترتيب
وانما افرد تصدر المبتدا باما عن تضمن المبتدا لمعنى الشرط لان في صورة اما ليس نفس
المبتدا متضمنا للشرط بل اما هو المتضمن ولذلك فسره سيبويه بقوله مهما يكن من شيء
وانما دخل الفاء في الخبر في اما زيد فمنطلق لتضمن اما لمعنى الشرط على ما ذكرناه فكان حق
الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في الجزا اذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم
ارادوا ان لا يتلاقى حرفا الشرط والجزا فقدم بعض ما في حيز الجزا ليقع فصلا بين
اما وحرف الجزا ومثال الاسم الموصول بفعل قوله الذي ياتيني فله درهم ومثال الموصول
بالظرف الذي في الدار فله درهم ومثال النكرة الموصوفة باحدهما كل رجل ياتيني فله درهم
وكل رجل في الدار فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي
ياتيني او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم من الاسما الشرطية قوله من ياتيني فله
كذا وقيد بقوله والجزا مما يتطرق اليه الجزم يعني لا يكون فعله مضارعا نحو من ياتيني
اكرمه فتعين فيه جزم الجزا ولا يجوز الفا الا بتقدير من ياتيني فاكرمه الا على تاويل كونه
جملة اسمية اي فانا اكرمه فح لا يتطرق اليه الجزم لكون الجملة اسمية فقوله والجزا مما
لا يتطرق اليه الجزم يدخل فيه الجملة الاسمية نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر نحو
فاكرمه او فليكرمه عمرو على امر الغايب او نهي نحو فلا تضربه وقوله تضمن المبتدا
معنى الشرط احتراز عما اذا تضمن المبتدا الموصول بصريح الشرط والجزا كليهما نحو
الذي ان يكرمني اكرمه فانه لا يدخل الفا في خبره لان دخول الفا انما كان لكون
الخبر جزا في المعنى وههنا قد استوفى المبتدا الشرط والجزا كليهما فلا يفتقر الى جزا
آخر وانما اشترط ان يكون الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان المبتدا متضمن لشرط

فله درهم ح

والشرط يستدعي فعلا او معنى فعل فلا يجوز الضارب فمكرم وقد دخل اي الفاء من اجتمع
اي في المثال الاخير اول الجز الاخير من الخبر اي في اول الجز الاخير منه او اول الخبر اي او
في اول الخبر على الاحتمال السابق ذكره يعني قد سبق ان الخبر في من ياتيني اكرمه هو الجزا
او مجموع الشرط والجزا فان كان الخبر المجموع فقد دخل الفا في اول الجزا وهو الجز الاخير
وان كان الخبر هو الجزا فقط فقد دخل الفا في اول الخبر وليت ولعل مانعان باتفاق اي
اذا دخلت ليت ولعل على ما تضمن الشرط نحو ليت او لعل الذي ياتيني فله يدخل الفا
في خبرهما باتفاق لان الخبر هو المجزوم به وليت ولعل ينافيان الجزم وان مع عند سيبويه
اي هو مانع من دخول الفا في خبره فيما سال لان لفظ ان لا يدخل على الشرط فكان
القياس ان لا يدخل ما تضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال وارد بخلافه نحو قوله تعالى
ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ومن منع القياس
القياس ايضا فان ان انما لم يدخل على الشرط الصريح لان للشرط صدر الكلام وان ايضا
له صدر الكلام بخلاف ما تضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك جاز
ان الذي ياتيني فله درهم ويجوز تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا للاهتمام بذكره نحو
تميمي انا وسوا علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك لان الهمزة في الاصل للسوال
عن المستويين وههنا خرج عن معنى الاستفهام والسوال فبقي اصل معنى الاستوا
والفعلان مقدران بمصدرين وهما مرتفعان على الابتدا وسوا خبر مقدم ومن زعم
سوا هو والعدم اذا رفع سوا يعني اذا جر سوا صفة للرجال يعني مستو هو
تاكيدا للمستكن في سوا وانما اكد به ليصح العطف عليه بقوله والعدم اي برجل يستوي هو
والعدم فلا يكون مما نحن فيه اما اذا رفع سوا فهو خبر مقدم وفي المثل مكره اخوك لا بطل
هذا من كلام ابي حنش خال بيهس الملقب بنعامة المذكور في تكل اراهها ولذا وذلك انه لما قتل
ناس من اشجع اخوته الست وتركوه حين قالوا ما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل
ثم انه اخبر ان اناسا من اشجع في غار يشربون فيه فانطلق بخاله ابي حنش فقال له هل لك
في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وفي رواية هل لك في غنيمة باردة فانطلق بيهس بخاله حتى

اقامه على فم الغار ثم دفع ابا حنش في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل
فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل يريد انه محمول عليه لا ان في طبعه شجاعة يضرب لمن يحمل على
ما ليس من شانه فاخوك مبتدا ومكره خبره المقدم ويلزم اي تقديم الخبر على المبتدا اذا كان
اي الخبر مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا له اي للاستفهام محتويا على ضمير المبتدا
نحو كيف زيد مثال لكون الخبر مفردا متضمنا للاستفهام وهو كيف واين عمرو ومتى القتال
مثالان لكون الظرف متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدا فقوله محتويا على ضمير
المبتدا احتراز عن نحو زيد اين غلامه فانه لا يجب ههنا تقديم الظرف ولو تضمن الاستفهام
لانه غير محتو على ضمير المبتدا لان غلامه اما فاعل اين ملتبس اين محتويا على ضمير المبتدا
وهو زيد وان جوز ان يكون غلامه مبتدا واين خبره المقدم ففي اين ضمير يرجع الى غلامه
لا الى المبتدا الاول وهو زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدا على التقديرين
فهذه العبارة خير من قوله انما يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام
فان اين في زيد قد لا نسلم انه مفرد بل الظرف على المذهب الصحيح مقدر بجملة فذكر المصنف
قيد قوله محتويا على ضمير المبتدا ليخرج نحو زيد اين غلامه من غير التعرض لكون الظرف
مفردا او جملة فان الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتدا الاول سوا كان مقدرا بمفرد
او بجملة على ما لخصناه فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي اذا كان اسما مفردا
متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف او
ظرفا الى آخره وانما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى
الاستفهام فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملته او كان اي تقديم
الخبر مصححا نحو في الدار رجل فان المبتدا نكرة ومصحح كون الخبر مقدما عليه وبذلك اشبه
الفاعل فلو اخر الخبر بطل تشبيهه بالفاعل فلا يصح ح كونه مبتدا او اتصل بالمبتدا
ضمير لمتعلقه اي لمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتدا يرجع
الى التمرة وهو متعلق للخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في بطن زهمان
زاده زهمان بفتح الزاي وبضمها على الروايتين اسم كلب وذلك ان رجلا نحر جزورا وقسمه

في اين ح

فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع الزهمان لياخذ ايضا مع الناس فقال صاحب الجزور في بطن
زهمان زاده يضرب للرجل يطلب الشيء وقد اخذه مرة فالضمير في زاده يرجع الى زهمان وهو
متعلق الخبر اذ الخبر هو مجموع قوله في بطن زهمان فلو اخر الخبر لرجع الضمير الى ما يتاخر
عنه لفظا وحكما او عن انّ هذا عطف على قوله مفردا اي يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا
او كان الخبر عن انّ نحو عندي انّ زيدا قايم وانما وجب تقديم الخبر لانه لولم يقدم لالتبس انّ التي
للتحقيق بأنّ بمعنى لعل اما اذا قدم الخبر فلا يكون بمعنى لعل لان له صدر الكلام وامتنع اي
تقديم الخبر اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسما الشرطية نحو من جاءني فهو
مكرم فانه اذا الجزا هو الخبر فلا يقدم على المبتدا او الاستفهامية نحو من زيد وضمير الشان
نحو هو زيد قايم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريت فان في هذه
الصور يمتنع تقديم الخبر على المبتدا لئلا يبطل صدريته او كانا معرفتين اي وامتنع تقديم الخبر
ايضا اذا كان المبتدا والخبر معرفتين ولا قرينة نحو زيد المنطلق لئلا يلتبس المبتدا بالخبر لكون
كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدا وخبرا بخلاف قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال
الاباعد فان المبتدا والخبر معرفتان ويقدم الخبر فيه لوجود القرينة من حيث المعنى اذ المعنى
ان بني ابنائنا بمنزلة بنينا لا ان بنينا بمنزلة بني ابنائنا او متساويين اي اذا كان
المبتدا والخبر متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما نكرتان لكنهما مخصصتان فجا فيه
اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا والمبتدا يصلح فاعلا له لو تاخر او تاكيدا
لفاعله كانه زيد قام فان المبتدا لو تاخر لكان فاعلا فيلتبس المبتدا بالفاعل وانا قمت هذا
مثال لما لو تاخر كان تاكيدا للفاعل بخلاف زيد قام ابوه واكلوني البراغيث فيمن يجعله مبتدا
اما زيد قام ابوه فالخبر فعل لكن المبتدا لو تاخر لم يصلح لكونه فاعلا ولا تاكيدا فلذلك جاز
تقديم الخبر وان يقال قام ابوه زيد واما واكلوني فيمن يجعله مبتدا احترازا عمن يجعله فاعلا ويجعل
الواو علامة الجمع لا ضميرا على ما قيل ومن زعم بان الحكم في قول الضب في بيته يوتى الحكم مبتدا
تقدمه الخبر فقد سهى لان هذا المبتدا يصلح فاعلا ليوتى وقد ذكرنا ان الخبر اذا كان فعله
والمبتدا يصلح فاعلا له لو تاخر يجب تقديم المبتدا فهو مثل قام زيد فانه لا يجوز ان يقال الزيد

كان ح

وان كان نام

١٧٩ مبتدأ بتقدم خبره لا للناس المذكور فالتسهو ظاهر واصل المثل على ما زعمت العرب
عن السن البهائم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا
يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكمتما قالت فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت
تمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قال فلطمته قال
بحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدثت حديثين امراة فان
ابت فاربعة فذهبت اقواله كلها امثالا او يحذف المبتدأ عند الدلالة نحو قوله اذ قال الخميس
نعم واولا يبعد الله التلبب والغارات اي هذا نعم وفي المثل احدى حظيات لقمان اي هذه
احدى حظيات لقمان الحظية تصغير الحظوة بفتح الحاء وهو السهم الصغير وقيل هي التي
لا نصل لها وكان بين لقمان بن عاد وبين رجلين من عاد قال وكانا ذوي ابل وكان لقمان ذا
غنم فاعجبت لقمان الابل فابى ان يبيعاها منه وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلهما ولما راهما
لا يغفلان عنها ولم يجد فيها مطمعا القيهما ومعهما جفير من نبل كثير فقال ما تصنعان
بها انما هي حظب فوالله ما اخذ معي غير سهمين فنبذاها غير سهمين فعمد لقمان الى النبل
فحواها وكانت لهما سمرة يستظلان بها فاتخذ فيها عشا رجاء ان يصيب منهما غرة فلما
وردت الابل تجرد من الرجلين واحد وهو المسمى بعمرو واكب على البئر يستقي فرماه
لقمان فوقه بسهم في ظهره فقال حس احدى حظيات لقمان اي هذه احدى حظيات لقمان
يضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت هنة من جنس افعاله قيل احدى حظيات لقمان اي انه فعله
من فعلاته وحين قليل وفضحت نفسي اي هذا الفعل خير قليل ويروى نفع قليل واول
من قالته فاقرة امراة مرة الاسدي وقد غاب عنها زوجها فهويت عبدا لها كان يرعى
ماشيتها فلما همت اقبلت على نفسها فقالت الخير في الشر فانها تقضي الحرج وتحدث
العرج ثم اعرضت عنه حينا ثم قالت يا نفس موتة مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة
واياك والعار ولبس الشنار وسوء الشعار ولوم الاثار ثم همت به ثم قالت لو كانت
مرة فقد تصلح الفاسدة وتكرم العائدة ثم جسرت على اجرها وقد اقبل زوجها وكان

همت به ثم

واحدة

١٨٠ عائفا فنعب غراب فاخبر ان امراته لم تفجر قط ولا تفجر الا تلك الليلة فركب فرسه
وسار مسرعا فانتهى اليها وقد قام عنها العبد وقد ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت
نفسي سمعها مرة فدخل عليها وهو يرعد لما به من الغيظ فقالت له ما ردك قال مرة
لتعلم انه قد علم خير قليل فشهقت شهقة فماتت ثم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك
اي حذف المبتدأ في نحو زيد الخبز اكله بنصب الخبز اي زيد اكل الخبز هو اكله اذ لا بد من اضمار
ناصب للخبز لكون الذي بعده مشتغلا عنه بضميره وانما لزم اضمار المبتدأ اذ لو لم يضمر فرفع
اكله اما بالاصالة او بالتبعية لا يجوز ان يكون بالاصالة اذ لا يصلح ان يكون خبرا والا لم
يكن للخبز ناصب ولا جائز ان يرفع بالتبعية اذ لا يصلح ان يكون احد التوابع فانه لا
يجوز ان يكون تاكيدا الا كل المقدر وليس لا يجوز لو جمع احدهما ان المؤكد لا يحذف والثاني لو
كان تاكيدا لجاز ان يكتفي باحدهما لا بعينه لكن لا يصح ان يكتفي بالثاني اذ لا يكون للخبز ح ناصب
هذا غاية تقريره والمصنف قال في التعليق ولزم حذفه لئلا يتوهم انه جملة اخرى مستانفة
وفيه نظر ويحذف الخبر نحو قوله اانت ام ام سالم وقبله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين
النقا وتقديره انت ظبية ام ام سالم يحذف الخبر وفي المثل كلاهما وتمرا فيمن روى بعني بروى
كليهما اي اطعمك كليهما وازيدك تمرا ومن روى كلاهما بالرفع فالتقدير كلاهما وازيدك تمرا
فحذف الخبر واول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي وقد دفع اليه رجل قد اضر به العطش
والسغوب وعمرو قاعد بين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل فقال اطعمني من هذا الزبد
والتامك فقال عمرو نعم كلاهما وتمرا فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روي فذهبت
كلمته مثلا وخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف واذا للمفاجاة فحذف الخبر هذا
عند من لا يجعل اذا ظرفا مكانيا واقعا خبرا له وقد ذكرناه فيما قبل ووجب ذلك اي حذف الخبر
فيما التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره نحو لولا زيد لكان كذا في احد المذهبين اي لولا زيد
موجود فحذف لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني هو
مذهب الكوفيين وهو ان زيدا فاعل فعل محذوف اي لولا حصل زيد وقد توهموا ان لو ههنا
على معناها من اقتضاء الفعل ولا النفي نحو لو لم يمنع زيد وضعف بامتناع لولا احد ولولا زيد وكلا عمرو

١٨١ اي لو كان لا على اصلها من افادة الجحود لمنع هذا وضربي زيدا قائما هذا مثال لما حذف فيه
الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غيره والتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا في الكلام ثم حذف الظرف اذ لم
يبق ما يضاف اليه وبيانه ان قائما منصوب على الحال اذ المعنى لم كل ضرب مني انما هو واقع
في حال القيام والحال لا بد له من ذي الحال ومن العامل ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو الضمير
للمتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتدأ فلا يكون واقعا موقع الخبر ولا يجوز ان يكون العامل في
الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا فالحاصل انه لا بد من تقدير ذي حال وعامل اذ لو لم يقدر وكان
ذو الحال والعامل هما المذكورين لفظا لكان من تتمة المبتدأ ولا يجوز ان يكون من تتمة المبتدأ من
وجهين احدهما انه لا يكون في موضع الخبر شيء يقوم مقامه والثاني لم معناه ح لم ضربي الواقع
على زيد في حال كوني قائما او كونه قائما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في حال القيام بل
المعنى لم الضرب في حال القيام واقع لا ان كل ضرب هو منحصر في حال القيام مع ان هذا المعنى هو
المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدأ وجب تقدير عامل
وذي حال وهو كان وهو المستكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا كان قائما وهذا لا يستقيم
بمجرده لانه لا ضمير فيه يرجع الى المبتدأ وهو مثل علمي بزيد كان ذا مال فقدر ظرف وهو اذا
ثم يعود السائل ويقول هذا الظرف متعلق بضربي او بشيء اخر منه فان علق بضربي كان
من تتمة المبتدأ ايضا فقدر وفعنا فيما فررنا منه فلا يكون اذا متعلقا بالمبتدأ فلا بد من ان يتعلق
بحاصل مقدرا او التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فصح ان قائما من تتمة الخبر وهو غير الخبر
والتزم في موضعه فوجب حذف الخبر لذلك لانه وقع موقعه غيره وسد مسده وانما اضمر
كان لانه من الافعال العامة التي لا يحتاج اضمارها الى قرينة معينة نحو زيد في الدار اي حاصل وكان
وكان هي التامة لا الناقصة لوجهين احدهما انه لو كان ناقصة لكان قائما خبر كان لا حالا فيفوت معنى
التقييد الحالي المصحح للمعنى الذي ذكرناه والثاني انه لو كان خبرا لجاز تعريفه وان يقال ضربي
زيدا القائم لكنه مما التزم تنكيره في الاستعمال واخطب ما يكون الامير قائما هذا مثال للاول اي
اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز واخصر ما

١٨٢ يكون البر مدان بدرهم او مدين هذا مثال اخر فمدين مثل قائما نصب على الحال اي اخصر ما يكون
البر كونه مسعرا هذا السعر واما اذا قلت مدان بدرهم فجملة مبتدأ ومصحح منه محذوف اي
وبدرهم هو الخبر والجملة منصوبة المحل على الحالية وليس فيه الواو لكون كلمة فوه الى في فالفرق
بين المثالين ان مدين حال مفرد ومدان بدرهم جملة وفيه حال التقييد حاصل سواء كانت الحال
مفردا او جملة وقد روي في قوله الحرب اول ما يكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين
ونصبهما واختلف فيها الاسمان هو لفظ اول وفتية الشعر لعمرو بن معدي كرب وما بعده حتى اذا
وقدت وشب ضرامها عادت عجوزا غير ذات حليل شمطاء جزت راسها وتنكرت مكروهة
للشم والتقبيل وفيه اربعة اوجه الوجه الاول ان يكونا مرفوعين فالحرب مبتدأ اول واول
مبتدأ ثان وفتية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وفي يكون ضمير الحرب واول مذكر
وفتية مؤنث وهو خبره وانما جوز هذا لان اول مضاف الى كون الحرب وكون الحرب هو الحرب
فكانه قال اول الحرب فقد اكتسى التانيث من المضاف اليه كذهبت بعض اناملة اي الحرب اول
احوالها التي يكون عليها فتية والثاني ان ينتصب اول وفتية على ان اول الظرف وفتية خبر يكون
وخبر الحرب قوله تسعى اي الحرب تسعى في اول كونها فتية والثالث ان ينتصب اول ويرتفع فتية
على ان الحرب مبتدأ وفتية هو خبره واول ينتصب على الظرف والرابع ان يرتفع اول وينتصب فتية
واول في هذا مبتدأ ثان وفتية حال سد مسد خبر المبتدأ نحو ضربي زيدا قائما اي اول اكوانها
حاصل اذا كانت هي فتية ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربي زيدا قائما دون الوجوه الاخر
والخبر في هذه المسائل هو الظرف المضاف الى الجملة الحالية المحذوف فالظرف المضاف هو اذا
والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان زيدا بالحال مسدة اي مسد الخبر على ما بيناه فقوله سدا
على القول المحذوف اي انما حذف الظرف لسد الحال مسده ومذهب الكوفيين وهو ان قائما
حال من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتدأ والعامل هو المصدر وهذا يخرج الكلام
عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع الحدث انما هو في هذه الحال اي يحصر وقوعه فيها وتقدير
اي تقدير الكوفيين يفيد ان الحدث الواقع في هذه الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه
الحال ايضا على تقديرهم لا يكون الحال في موقع الخبر بل هو من تتمة المبتدأ فلا يلزم حذف الخبر لان

حال من

المقدر

١٨٣ والتزام حذف الخبر كان لان غيره وقع موقعه وسد مسده فاذا لم يكن ما سد مسده فلا يلزم
حذف الخبر يدل عليه جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا اي يدل على ان تقديرهم لا تفيد
انحصار الضرب في حال القيام هذا المال اذ يفرض معه ضرب اخر في غير حال القيام ومن زعم
بانه بمنزلة الجملة الفعلية كاقائم الزيدان يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف
الكلام عن سننه الموضوع هو لاجله يعني انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة
ضرب زيدا قائما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة اقام الزيدان يعني هو في التقدير جملة فعلية فابطله
المصنف بوجهين احدهما لو كان جملة فعلية معه حال جاز ان يحذف الحال ويستقل الكلام بدون
الحال كما ان ضربت زيدا قائما لو حذف الحال لتم الكلام لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال والثاني انه
منحرف عن المقصود اذ المعنى ان كل ضرب مني واقع في حال القيام وضربت زيدا قائما لا يفيد هذا
الا استغراق ولا انحصار بل معناه انه صدر مني ضرب في حال القيام وهو ظاهر والزمان المقدر
منصوب المحل بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير قائما يوم الجمعة بالنصب ويجوز فيما هو مصدر
بما المصدرية ان يقدر بالزمان فيكون المحذوف اي اذا مرفوع المحل ويدل على صحته مجيء اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع مسموعا يعني ان قوله اخطب ما يكون الامير قائما مقدرا باذا كان
قائما فاذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا فذكر لكل واحد دليلا
اما الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر يعني اذا منصوب المحل فيدل عليه قولهم اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع خبرا لاخطب اي اخطب اكوانه حاصل في يوم
الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير حاصلا اذا كان قائما اي حاصل في هذا الزمان فاذا منصوب
المحل على الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية والوجه الثاني ان يقدر ما المصدرية بالزمان
فكانه قال اخطب ازمنة اكوان الامير فعلى هذا لا يكون اذا كان قائما منصوبا على الظرفية
اذ لا يقع الزمان في زمان بل يتعين ان يكون اذا مرفوع المحل لكونه خبرا لاخطب ازمنة اكوانه
لكون هو هو اي اخطب الازمان هو هذا الزمان لا ان اخطب الازمان واقع في هذا الزمان
ويدل عليه ورود يوم الجمعة بالرفع لكونه خبرا عن اخطب ما يكون الامير ولما كان لفظ اذا محتملا
لوجهين ولفظ يوم الجمعة نصبه متعين للظرفية ورفعه متعين للخبرية استشهد بكل وجه من الوجهين

١٨٤ في اذا بما يدل عليه في يوم الجمعة وعند بعضهم جاز هذا اي تقدير المصدر بالزمان في الكل اي
فيما كان المبتدا مصدرا نحو ضربي زيدا او مضافا الى المصدر كاكثر شربي السويق ملتوتا او
مضافا الى معنى المصدر كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اي زمان ضربي
زيدا اذا كان قائما اي زمان كونه قائما وكذا اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب ازمنة اكوانه (قايما ح)
اذا كان قائما اي هو زمان قيامه فيكون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتدا لا
ظرفا فان قلت فالحال بمنزلة الظرف فكان ينبغي في مسئلة ضربي زيدا قائما وابا ها عن
رضاها اذا كان بل يجوز قائما حالا من الخبر المقدر وهو حاصل والتقدير ضربي زيدا حاصل قائما
اي في حال القيام قلت لان الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير من الصفة الى الموصوف فكذا
يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال ولو لم يقدر اذا كان زمان ذو الحال الضمير في حاصل وهو
راجع الى الضرب والضمير في قائما يرجع الى زيد فلا يكون راجعا الى ذي الحال فلا يصح اذ لم
يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف فقدروا اذا وكان ليكون ظرفا يتعلق على حاصل فلا يمتنع
عدم عود الظرف الضمير كما لو قلت صليت يوم الجمعة فان الظرف لا يتحمل الضمير بخلاف الحال ومنه
اي ومما التزم في موضع الخبر غير الخبر كل رجل وضيعته والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف
الخبر لدلالة الواو عليه لان الواو الجمعية فهي قريبة من معنى المقارنة هكذا قدره النحويون وفيه نظر
لان الخبر لم يقدر بعدها فلم يلزم في موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان يقدر كل رجل مقرون
هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما في موضعه ولعمرك لافعلن كذا اي
لعمرك قسمي فحذف الخبر والتزم في موضعه لافعلن مع اللام لجواب القسم فوجد قرينة لحذف الخبر
محذوف وكذا لفظ لعمر بالفتح لانه لا يذكر الا في القسم وزيد الخبز اكله قريب منه والتقدير زيد
اكل الخبز اكله فحذف الخبر لدلالة المفسر عليه وانما قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع
بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكره في التعليق وفيه نظر لانا نقول الخبز معمول الخبر وواقع
موقع الخبر وهو اكله كالحال في ضربي زيدا قائما فان لفظ قائما متعلق الخبر وواقع موقع الخبر والاولى في
بيان مغايرة هذه الصورة لما قبله ان يقال الدال على الخبر هو عين لفظ الخبر الا انه اشتغل بضميره
بخلاف الصور السابقة فان الدال على الخبر مغاير للفظ الخبر لان لفظ قائما مغاير للخبر وهو

١٨٥ حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر وهو مقرون ويحذفان معا يعني المبتدا والخبر في نعم
في جواب اي ايوب على تقدير هو ايوب فمن جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من جعل المخصوص
مبتدا والجملة قبله خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدا فقط ويضمر احدهما وكلاهما يعني قد يكون
المبتدا مضمرا نحو انا زيد وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت انت
كما ذكر ويكون منفصلا لا غير اي يكون المبتدا او الخبر منفصلا لا غير اي لا يكون مضمرا
متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظي والعامل في المبتدا والخبر معنوي ولا يمكن اتصال
اللفظي بالمعنوي فلذلك تعين فيهما الانفصال الا في مثل لولاك ولولاي فان الكاف والياء في
محل الرفع على الابتداء عند الاخفش ولم الرفع محمول على الجر وعند سيبويه محلهما الجر ولم للولا
مع المكني حال ليست له مع غيره معناه ظاهر وتقرير قول الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع
في قولهم ما انا كانت فكذا يحمل الرفع على الجر في هذه الصورة فاللواحق بلولا عند الاخفش
مجرورة في محل الرفع كما ان انت في ما انا كانت مرفوع في موضع الجر واما عند سيبويه فاللواحق
بها لها مجرورة ولولا حرف جر ولم اختص بالمضمر اذ لم يوجد لولا جارة لمظهر فلذلك خصصه
بالمكني اي المضمر ولكل واحد من المذهبين وجه راجح ووجه مرجوح اما مذهب الاخفش
فرجحانه ان لولا محمول عنده على معناه المشهور المستفيض بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمر
ومرجوح من حيث انه يلزمه تغييرات كثيرة في اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه فرجحانه
انه تغيير العامل فقط وهو لولا والتغيرات في اللواحق واقعة تبعا لا اصالة ومرجوح من حيث
ان لولا لم يعهد جارا والشائع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا من رجوع المبتدا
اذا كان مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا لها في
امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع جاز تخلل ضمير الفصل بينهما
ادرج بحث ضمير الفصل في باب المبتدا والخبر لانه يتعلق بهما وذكر شرائطه وهو كون الخبر معرفة
او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون مما يصح ان يقع نعتا للمبتدا لا كل معرفة لان ضمير الفصل
انما جيء به ليفصل بين كون الخبر خبرا او نعتا فيخرج قولك زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان
معرفة لا يصلح نعتا للمبتدا فلا يحتاج الى الضمير ليفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا نظائره ولكن

١٨٦ حقه ان لا ينفصل بين المبتدا ومن افعل من لا يصلح ايضا نعتا للمبتدا ولكنه على الحمل مما نعتته
وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل
المضارع الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الحمل قد يقع نعتا
وهو اي ضمير الفصل احد الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدا اي في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث ايذانا بانه خبر لا نعت علة للتخلل يعني انما يتخلل ليؤذن بانه خبر لا
نعت وبضرب من التوكيد اي انما يتخلل ايذانا بانه خبر وايذانا بضرب من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر
في قولك زيد هو العالم اي لا عالم الا هو ولكن المحققين على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال بضرب
من التوكيد اي بنوع من التوكيد ولئن لم يكن حصرا نحو زيد هو المنطلق مثال لما كان الخبر معرفة او هو
افضل منك اي زيد هو افضل منك مثال لما كان الخبر افعل او هو يضرب اي زيد هو يضرب مثال لما كان (منكر ح)
الخبر الفعل المضارع وجاز اي تخلل ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية نحو ان ترن انا اقل
منك ولكنا نحن الغالبين فانا ونحن للفصل بعد دخول العوامل اللفظية وانما جاز تخلل الفصل
مع ان الخبر لا يصلح ان يكون نعتا لان المضمر لا يوصف الحاقا لباب المضمر بالمظهر اذ الاصل هو المظهر
والمضمر فرع عليه والفروع يلحق بالاصول في الاحكام وان لم يكن علة الاصول حاصلة فيها طردا
للباب ولا محل له اي لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عندهم ككاف الخطاب في نحو
ارايتك زيدا ما صنع وغيره اي غير الكاف نحو اياه واياي واياك فان هذه اللواحق لا محل لها
من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين فان حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون
توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المنطلق فهو عبارة عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد
زيد المنطلق فهو من حيث المعنى كالتوكيد للاول وحكم ما بعده عند آخرين لانه معه كالشيء
الواحد يعني حكم هذا الضمير عند اخرين حكم ما بعده وهو الخبر لانه يحقق ويوكد ان ما بعده
خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية متعلق بما بعده فهو معه كالشيء الواحد لكونه محققا وتاكيدا
له وسطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله وتوكيد له ان المضمر لا يقع تاكيدا للمظهر وانه لا يختلف
ما حمله فيه نحو ان زيدا هو المنطلق ابطله بوجهين احدهما ان المضمر لا يوكد المظهر لان التاكيد اما
لفظي او معنوي وهو ليس بتاكيد معنوي لانه ليس معه لفظ النفس والعين ولا غيرهما

١٨٧ من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوى ولا بتاكيد لفظى لانه بتكرير اللفظ الاول وههنا ليس
كذلك لان الاول مظهر والثانى مضمر فلا يكون بتكرير نفس اللفظ فلا يكون تاكيدا لا لفظيا ولا
معنويا والثانى انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف المؤكد رفعا ونصبا وجرا وليس كذلك لجواز
ان زيدا هو المنطلق وهما مختلفان فى الاعراب ويمكن ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد
اللغوى بان يقرر الاول على الجملة لا التاكيد الذى هو احد التوابع الخمسة وعن الثانى ان يوافق
الاعراب فى التاكيد لا نسلم انه شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان يقول
ذلك فى المضمرين لا فى المضمر والمظهر فليس كذلك والثانى اى ويبطل الثانى وهو ان حكمه حكم ما بعده
اى لا تعلق له بما بعده فانه لا يختلف باختلافه وقوله لا تعلق له بما بعده ان اراد به انه لا يؤكد
معنى الخبرية ولا يميز به عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد به انه لم يذكر عقيبه فهو مسلم
لكنه لا ينفى اصل التعلق ولما كان المختار عند المصنف انه لا محل له من الاعراب كان حقه ان لا
يصرح بانه احد الضمائر المنفصلة المرفوعة بل الاولى ان يقول صيغة ضمير مرفوع لا انه
عين الضمير كما ذكره غيره ويدخل عليه اى على ضمير الفصل اللام الابتدائية نحو ان كان زيد لهو
الظريف وان فيه مخففة عن الثقيلة اصله انه فحذف ضمير الشان فخففت ولزم دخول اللام
الابتدائية فرقا بينه وبين النافية ولام الابتداء انما ادخل على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على
اسم كان او على الخبر او على الفصل لم يدخل على الخبر لان لام الابتداء كان حقه ان يدخل على المبتدا
نحو لزيد منطلق اما ان يدخل على اسم كان او على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لان له صدر
الكلام فلا يناسب ان يدخل على ما هو معمول كان فتعين ان يدخل على ضمير الفصل والحاصل ان اللام
اما ان يؤتى به اولا فان لم يؤت به التبس بان النافية وان اتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره
او ضمير الفصل فكان ضمير الفصل احق بان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدا وما بعده
مبنيا عليه ويقرؤن وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل بالرفع على ان هم مبتدا
والظالمون خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واقل خبره والجملة مفعول ثان لترن والمراد بقوله
مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة لان لفظ مبنيا عليه ينبئ عن وجوب المطابقة
مع المبتدا لكونه بناء عليه فيطابقه فى الافراد والتثنية والجمع ولفظ خبرا لم يجر له لا يشعر الا بالخبرية

تاكيد معنوى او لفظى

نحو

١٨٨ دون كونه مطابقا له ومن هذا الباب اى باب المبتدا والخبر لان مسئلة الاخبار بجعل فيها
الموصول مبتدا وذلك الاسم الذى يخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدا والخبر فلذلك
اورده ههنا الاخبار عن الشئ مكنيا عنه بالذى او اللام التى فى معناها ومعنى مكنيا عنه ان
توقع موقع ذلك الاسم المخبر عنه ضميرا والباء للاستعانة اى تستعين فى الاخبار بتصدير
الذى او اللام التى فى معناها لان الذى مخبر به بل هو مخبر عنه لانه تصدر مخبرا عنه وذلك
الاسم المكنى عنه يوقع خبرا له فالباء للاستعانة لا صلة للاخبار ومجال الاولى اى الذى
والتى ونحوهما فى الاخبار بها اوسع من الثانية وهى اللام فى الاخبار بها من حيث دخلت الاولى
عام اى الذى الجملتين الاسمية والفعلية فيقول فى الاخبار بها عن زيد فى ضرب زيد الذى ضرب هو
كلام فى جاء زيد ونقول فى الاخبار عن زيد فى زيد قائم الذى هو قائم زيد فقد صح الاخبار بالذى عن الجملة
الاسمية والفعلية واختصت الثانية وهى اللام بالفعلية متصرفا فعلها بعد صوغه مبنيا
للفاعل او المفعول اسم فاعل او مفعول واعرابه باعراب الموصول المقدر اعراب ما بعد
اللام يعنى غير باعرابه يعنى الاخبار باللام التى بمعنى الذى مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن
نحو فى الاسمية نحو زيد قائم اذا اخبر عن زيد فلا يمكن ان يقال القائم زيد بل يختص بالفعلية ثم
لما علم ان الفعلية ايضا لا يدخله اللام بل لا بد من تصرف فيها بان يسبك من الفعلية ما يصلح
صلة للام وهو اسم الفاعل او اسم المفعول فعلى كان متصرفا فعلها احترازا عن نحو نعم وعسى
وفعل التعجب فانها من الافعال الغير المتصرفة اى لا يجئ منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن فيه
الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل او مفعول وقد امتنعا فيها فتقول فى ضرب زيد
اذا اخبرت عن زيد الضارب هو زيد وفى ضرب زيد على المجهول المضروب هو زيد بعد صوغه اى
بعد صوغ الفعل مبنيا للفاعل او المفعول حال عن المجرور فى صوغه وفى الكلام لف يعنى اذا
كان الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم الفاعل وان كان مبنيا للمفعول يصاغ منه اسم
المفعول وقوله واعرابه باعراب الموصول الى اخره اشارة الى بحث اشرنا اليه من قبل
وسنعيده زيادة للبيان وهو ان اسم الفاعل او المفعول اذا وقعا صلة للام حقهما ان لا
يكون لهما اعراب لان صلة الموصول لا اعراب لها بل الاعراب للموصول الذى اوقع مبتدا

وعن قائم الذى زيد هو قائم

١٨٩ فكان حقه ان لا يعرب اسم الفاعل او المفعول اصلا فذكر ان حق الاعراب كان لصلة للموصول
ولكنهم كرهوا تعدد الاعراب فى اللام فاظهروا فى الاسم بعده كما فى الا اذا كان بمعنى غير فى
نحو ما جاء الا زيد كرهوا ان يظهروا فيه اعرابه عين لكونه حرفا فاظهروا اعرابه فيما بعده فكذا
ههنا وتمام تحقيقه قد تقدم والاخبار سائغ عن كل اسم فى جملة الا اذا تعذر الوفاء بشرط
اى بشرط الاخبار المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم صح ان يعبر عنه بالمظهر جاز ان يعبر
عنه بالمضمر نظرا الى هذه الجهة الا حيث وجد مانع من الاخبار كما سيأتى ومن شرط اى ومن شرط
الاخبار تصدير الجملة بالموصول مبتدا وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع ضمير
للموصول موضعه فهذه اربعة شروط احدها تصدير الجملة بالموصول مبتدا والثانى صحة تاخير
الاسم الذى اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث وضع ضمير موضع ذلك الاسم والرابع كون الضمير
عائدا الى الموصول فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار على ما سيأتى بيانه وانه اى وان ضمير
المخبر عنه منصوبا جاز ايلاؤه الفعل متصلا وان لم يليه الا بتم الموضوع هو موضعه اذا لم
يلبس يعنى اذا كان الاسم الذى يراد الاخبار عنه غير متصل الفعل بان يكون بينهما فصل
جاز ان يذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلبس مثلا يقول فى اعطيت زيدا درهما اذا
اردت الاخبار عن درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان يذكر الضمير الذى يضع موضعه متصلا
بالفعل فيقول الذى اعطيته زيدا درهم فكان حقه ان يضع موضع الدرهم منفصلا فيقال الذى
اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى الضمير المتصل وايلائه الفعل لانه اذا جاز الاتصال لم
يعدل الى الانفصال هذا اذا لم يلبس مثل المثال المذكور اما اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله
فلا يجوز تقديمه وايلاؤه الفعل فيقول فى الاخبار عن عبد الله الذى اعطيت زيدا اياه
عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذى اعطيته زيدا عبد الله لم يتميز المفعول الاول عن الثانى
لان التميز انما يحصل بالتقديم لفظا فان المتقدم هو المفعول الاول والمؤخر هو الثانى وجاز
ان يذكر فى مثال الالتباس انما ضرب زيد عمرا فلو اخبر عن عمرا فان الحصر فى الاسم الثانى لانه
بمنزلة الواقع بعد الا اى ما ضرب زيد الا عمرا فلو اخبر عن عمرا فى انما ضرب زيد عمرا واوليته
الفعل وقلت الذى انما ضربه زيد عمرو انعكس الحصر وصار زيد هو بمنزلة الاسم الواقع

ان يكون

لا يدخله اسم

١٩٠ بعد الا ويقع الالتباس ومن حذفه متصلا منصوبا ايضا اى وجاز حذف الضمير اذا كان
متصلا منصوبا فى صلة اللام كان او فى صلة الذى فهم يحول المتصل بالوصف منصوبا لفظا
ومعنى والا اى وان لم يحل منصوبا لفظا ومعنى بل مجرورا لفظا منصوبا معنى كما هو مذهب
بعضهم فهو اى الحذف ضعيف فيه اى فى ذلك المتصل يعنى اذا كان الضمير الموضوع موضع
الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثاله فى ضربت زيدا لو اخبرت عن زيد قلت
الذى ضربته زيد وجاز حذف الضمير بان يقول الذى ضربت زيد لان العائد المنصوب الى الموصول
يجوز حذفه نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله وكذلك فى صلة اللام فى ضربت زيدا
لو اخبرت عن زيد باللام لقيل الضاربه انا زيد وجاز حذف هذا الضمير بان يقول الضارب انا
زيد هذا فيما يحل الضمير المتصل بالوصف منصوبا يعنى اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم
الفاعل نحو ضاربه وضاربى فاختلف فيه ان المتصل به هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه
هو مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف
المنصوب كثير شائع اما من يجعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وابقى الجار وهو ضعيف
فيه فلذلك قال والا فهو ضعيف فيه فكان الاولى ان يقول فى صلة الذى كان او فى صلة
اللام فيمن يجعل الا ان قوله فيمن يجعل الى اخره يختص باللام فان الخلاف فى الوصف اذا اتصل
به ضمير كما ذكرنا ومن هذا اى ومما ذكر من شرط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اى الاخبار
يمتنع فيما يستحق الصدر من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك لتعذر التاخير هذا شروع
فى بيان ان كل واحد من الصور الاربعة المذكورة شرط الاخبار فانه اذا انتفى واحد انتفى
الاخبار فاذا كان الاسم الذى اريد الاخبار مستحقا لصدر الكلام لم يجز الاخبار عنه لان
احد شروطه ان يؤخر ذلك الاسم ليكون خبرا عن الموصول وما يستحق الصدرية لا يمكن تاخيره
كضمير الشان فى نحو هو زيد قائم لا يمكن الاخبار عن هذا الضمير اذ لو قيل الذى هو زيد قائم
هو لزم تاخير ضمير الشان وهو ممتنع وكذا فى كم الخبرية لو اخر بطل صدريته وقيد بالخبرية
لان كم الاستفهامية لا تقع صلة للموصول فيكون المانع فيه هو عدم تصدير الذى لا التاخير
وفى التمثيل بضمير الشان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار عنه لكونه مستحقا لغير الموصول

معنى

الاخبار

ان

عنه

١٩١ اذ الضمير يرجع الى المتعقل في الذهن وهو الشان لا الى الملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق
لغير الموصول فامتناع الاخبار في ضمير الشان جاز لم يكن لكونه مستحقا للغير وهو
المتعقل الذهني لا لكونه متعذرا لتاخير وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفي بلا في
الجنس والمجرور برب ونحو ذلك لتعذر الاضمار وقوله فيما يلزم عطف على فيما يستحق اي
ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار عن الحال اذ لا
يمكن وضع ضمير موضعه لان المضمر معرفة فلا يقع حالا وكذا التمييز لو قلت عندي عشرون
درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لا يمكن وضع الضمير موضعه وكذا المنفي بلا في الجنس نحو لا رجل
في الدار وكذا المجرور برب لانها لازم التنكير والمضمر معرفة فلا يقع موقعها ولا يقاس
على ربه رجلا للشذوذ وهذا جواب عن سوال مقدر وهو ان رب قد يدخل على المضمر في ربه
رجلا فلا يتعذر اضمار المجرور برب فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه نكرة لانه مبهم
يرجع به من غير قصد الى معين فكانه ليس بمضمر وان كان لفظه لفظ المضمر وكذا في الموصوف
بدون الصفة اي وكذا يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة فلا يقال في جاء رجل عالم
والاخبار عن الموصوف فقط الذي جاء هو عالم رجل لان المضمر لا يقع موصوفا وقال بدون
الصفة لانه لو اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز فيقال الذي جاء هو رجل عالم فالمخبر عنه
هو الموصوف والصفة معا وفي الوصف اي بدون الموصوف فلا يخبر عن عالم في المثال المذكور
فلا يقال الذي جاء رجل هو عالم لان المضمر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو
جاء غلام زيد يمتنع الاخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى شي لامتناع
الوصف بالضمير وبه واضافته هذا علة للمسائل الثلث اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط
لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع كون الضمير موصوفا وبه يرجع الى قوله في الوصف اي
يمتنع الاخبار في الوصف لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع كون الضمير صفة واضافته
يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لامتناع الوصف بالضمير اي
لامتناع كون الضمير اضافة المضمر الى شي فقوله وفي الوصف اراد بدون الموصوف وان
اطلقه في اللفظ اعتمادا على المذكور قبله وجاز في المضاف اليه اي وجاز الاخبار في المضاف اليه

١٩٢ فقط فيقول في جاء غلام زيد في الاخبار عن زيد الذي جاء غلامه زيد اذ لا امتناع فيه الا
اذا لم يستقل بان كان المجموع علما كحمار قبان لدويبة وسام ابرص لدويبة اخرى من كبار
الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه فيه لانه بمنزلة حرف الكلمة وحكى المازني جواز
ذلك في الشعر والشعر عالم بحده واذا كان المضاف اليه المركب من العشر مع ما نيف عليها
والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون الا منه ففي الاخبار اي عن المضاف اليه
يجب رد المحذوف من المضاف لزوال العلة يعني اذا ركب العشر مع نيفها وقيل اثنا عشر
وثلثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلثة عشر مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل
المشتق من العدد نحو الثالث والرابع ولا يكون الا منه اي لا يكون الا واحدا المضاف اليه بمعنى
لا يكون بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشر فما دونها نحو حادي عشر بمعنى واحد
منها وثاني عشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما في نيف العشر لو اشتق منه اسم الفاعل
فلا اضافة الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لا يقال ثالث اثني عشر بمعنى مصير اثني عشر
ثلثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما يساويه في العدد نحو ثالث ثلثة عشر فان التقدير
ثالث عشر ثلثة عشر بمعنى واحد من ثلثة عشر فاذا اخبر عن المضاف اليه وهو ثلثة عشر وهذا ثالث ثلثة عشر
يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو عشر من ثالث عشر فيقول الذي هو هذا ثالث عشر منه ثلثة عشر
لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشر من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه بين اسمين الى اسم اخر
وقد جمع فيه بين اسمين مثلهما الطول فحذفوا الثاني من الاول ولما اقيم الضمير مقامه ذهب
تلك الكراهة اي علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت رد المحذوف ولا يسوغ فيه اللام
اي لا يسوغ في مثل ثالث ثلثة عشر الاخبار باللام لانه انما يكون في الفعلية وهذه جملة اسمية
فلا مدخل فيه للاخبار باللام بل يتعين فيه الاخبار بالذي كما ذكرنا وكذا في كل ما اضيف الى
العدد المشتق هو منه يعني مما اضيف الى المساوي نحو هذا ثالث ثلثة فانه لا يكون الا بمعنى
واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير انما يكون في المضاف الى الاقل نحو رابع ثلثة اما في
المضاف الى المساوي فلا يمكن فيه التصيير ومن ثم لا يكون بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار
باللام لما ذكرنا واما في المضاف الى ما دونه ولا يكون الا فيما دون العشر فلا منع لانه بما يوخذ

لما

١٩٣ من الفعل اشبه يعني ان اسم الفاعل المشتق من العدد اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع ثلثة
فيكون بمعنى التصيير اي مصير الثلثة اربعة ولا يكون التصيير الا فيما دون العشر
لان له فعلا يوخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير فان رابعا ماخوذ من ربعت الثلثة اي
صيرتهم اربعة ولا يكون هذا في نيف العشر لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق
منه اسم فاعل فنحو هذا رابع ثلثة واذا كان لا منع من الاخبار فيه باللام فيقول في هذا رابع
ثلثة الرابع هذا رابعهم ثلثة وجاز باللام ايضا نحو الرابعهم هذا ثلثة وذكر لوجه التجويز
لان هذا مما يوخذ من الفعل اشبه يعني ان ضارب ماخوذ من فعل قطعا ونحو رابع اربعة ماخوذ من
الاسم وهو اربعة قطعا لانه ليس بمعنى التصيير حتى يقدر له فعل واما رابع ثلثة فهو بين
الرتبتين لانه يحتمل ان يكون ماخوذا من الاسم وهو اربعة فيكون كرابع اربعة ويحتمل ان يكون ماخوذا
من فعل وهو ربعت لانه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعلية فقال انه اشبه بما يوخذ من الفعل نحو
ضارب مما يوخذ من الاسم نحو رابع اربعة هذا حل اللفظ وقد ذكر في التعليق ايضا وفيه نظر
لان الاخبار باللام يتعين ان يكون في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور جملة اسمية فيمتنع
الاخبار باللام في نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل بمعنى العدد
وهو قد صرح في اول باب الاخبار ان الاخبار باللام مخصوص بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في
الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل ماخوذا من العدد نعم لو قال ربعت الثلثة فيجوز
الاخبار باللام فيه نظرا الى انه يشتق منه اسم فاعل ويمكن ان يمنع بان اسم الفاعل فيه ليس على
المعهود من اسم الفاعل الماخوذ من غيره والا فعال فالاخفش وجاز في القياس انا اثنين
انا واستهجن الثانيها انا اثنان لعدم الفائدة بخلاف الضاربها يعني لو قلت انا ثاني اثنين فقد
اجاز الاخفش في القياس الاخبار عن انا باللام فقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى الذي ثني اثنين
انا وانما قال على القياس لانه ليس في الكلام شي حتى يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد واستهجن الاخبار
عن اثنين بان يقال الثانيها انا اثنان لعدم الفائدة لان اللذين انت ثانيهما لا بد وان يكون
اثنين فاخبرت عنهما بشي معلوم بالضرورة بخلاف ما لو قلت انا ضارب اسرو اخبرت عن اثنين
وقلت الضاربها انا اثنان وقال في التعليق بطلان وذكر وجه الفرق لانك اذا قلت الضاربها

اذا المعهود من اسما المفاعلين الحدوث وهو غير مراد فيها لحق فتدبر

١٩٤ لم يعلم ان رجلان ام امرتان وهذا الكلام كما ترى مخبط اما اولا فلانه ذكر ان الاخبار باللام
في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا واما ثانيا فلان رجوع الكلام في انا ضارب اثنين على تجويز
الاخبار باللام الضاربهما انا اي اللذان انا ضاربهما اثنان ومن ثم لا يتبين الفرق بين الثانيهما
انا اثنان وبين الضاربهما انا اثنان اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد المجرد من غير اعتبار
الذكورة فهما في المنع سواء لان اللذين انت ضاربهما يكونان اثنين ايضا وان اريد قيد الذكورة
فالصورتان مفيدتان اذ اللذان انت ثانيهما قد يكونان ذكرين او ذكرا وانثى اذا كان
المتكلم ذكرا فكذا اللذان انت ضاربهما قد يكونان ذكرين او انثيين وليس في اللام في الضاربهما
والثانيهما دلالة على مذكر او مؤنث اذ جاز ان يقدر اللتان او اللذان في الموضع وعلى الجملة
فقوله في التعليق في الفرق الضاربهما انا رجلان ليس بمفيد بل حقه اثنان ومن ثم لا يصح
الفرق فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والانثى
على وجه التغليب حقيقة فحينئذ يتبين الفرق اذ لو قلت الضاربهما انا اثنان يخرج به المراتان
اذ اللام في الضاربهما يحتمل ان يراد به المراتان والذكران والذكر والانثى ليصح حمل الضارب
على المذكر في الاحوال الثلث فيفيد بخلاف الثانيهما انا اثنان اذ يحتمل الذكرين والذكر والانثى
ولا يحتمل المراتين اذا كان الثاني ذكرا ويحتمل اثنان في الخبر ايضا ان يكون المراد به ذكرين او ذكرا
وانثى فلا يخرج شيئا فلا يفيد امرا زائدا لكن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازا
لا حتمل اثنان على وجه المجاز ان يراد به الذكران والذكر والانثى والمراتان باعتبار انهما
شخصان على وجه المجاز والله اعلم وكذا في الاسم العامل بدون معموله لتعذر اعمال الضمير
اي وكما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة ونحوه كما ذكرنا يمتنع ايضا الاخبار في الاسم
العامل بدون معموله فنحو اعجبني ضرب عمرا يمتنع الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي اعجبني
هو عمرا ضرب لتعذر اعمال الضمير وفي الاسم الذي ليس مضارع الفعل العامل عمله مطلقا اي مع
معموله وبدون معموله لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه مشبه بالفعل فكانه فعل حقيقة ولفظ
العامل مجرور صفة للاسم فالاسم صفتان احدهما كونه مضارعا للفعل والثاني كونه عاملا
عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز بقوله الا مضارع

195 الفعل عن المصدر فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه مع معموله فنقول
مقول في ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي زيدا الذي هو حسن
ضربي زيدا وانما امتنع الاخبار في اسم الفاعل العامل مطلقا ونحوه دون المصدر فانه
يجوز الاخبار فيه مع معموله لان اسم الفاعل يضارع الفعل ويجري مجراه في الحركات والسكنات
والدلالة على الزمان الحاضر او المستقبل ووقوعه موقعه فهو كالفعل بخلاف المصدر
فانه ليس جاريا على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين ووقوعه موقعه
فان ضارب في قولك زيد ضارب مثل يضرب في الامور الثلثة بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل
في تلك الامور فالمصدر مع معموله كسائر الاسماء التي يصح الاخبار عنها وقيد الاسم بالعامل
احترازا عن اسم الفاعل غير العامل فانه يجوز الاخبار عنه كسائر الاسماء الجامدة وقولهم
في الاخبار عن منطلق في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف
الساد هو مسده هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قال منطلق في زيد منطلق اسم
فاعل عامل لانه عامل في الضمير المستكن فيه فاعلا له فقد اخبرت عن اسم الفاعل العامل
فاجاب عنه بان منطلق صفة لموصوف محذوف وهو الذات الموصوفة بالانطلاق فكان
المخبر عنه هو معروض هذا الموصوف الذي سدت الصفة مسده لا الصفة العارضة
وفيه نظر لانه ياتي هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر باعتبار المعروض
ايضا وكذا اي ويمتنع الاخبار ايضا عما يلزم الظرفية نحو ذات يوم او المصدرية نحو
لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه يمتنع الاخبار عنها ورفعها خبرا للموصول
لعدم صلوح الخبرية لالتزام النصب فيها وجاز اي الاخبار عن الظرف غير ما ذكر فتقول
في صليت اليوم واخبرت عن اليوم الذي صليت فيه اليوم اذ جاز رفع الظرف وايقاعه
خبرا واشترط اظهار في اشتراط اظهار اللام في المفعول له لفوات شرط الحذف الا اذا
اتسع فيه يعني اذا اخبرت عن الظرف غير ما ذكر فيشترط اظهار في كما ذكرنا في المثال وهو الذي
صليت فيه ولا تقال الذي صليته كما يشترط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فتقول
في ضربت زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب باظهار اللام وانما وجب اظهار

فعله م

196 اللام مع لمن المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط النصب في المفعول له ان يكون مصدرا او لفظ
المذكور مصدر فجاز ان ينتصب باضمار اللام بخلاف ما اذا وقع موقعه ضميره لانه ليس بمصدر
فيجب اظهار اللام وكذا يشترط اظهار في في الظرف لو كني عنه بالضمير لان اللفظ المظهر في
الظرف يدل على الزمان او المكان بجوهره فاستغني عن اظهاره بخلاف ما اذا جعل ضميرا فان
جوهره لا يدل على الظرفية فاحتيج الى اظهار في للدلالة على الظرفية قوله الا اذا اتسع يعني يشترط
اظهار في الا اذا اتسع في الظرف بان يجري مجرى المفعول به فتقول في سرت اليوم الذي سرته اليوم
لان الظرف كانه مفعول به على الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وعن
المصدر الذي لم يسد مسد اي وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله يعني المصدر
على قسمين قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو سقيا زيدا فهذا لا يجوز الاخبار عنه لانه يسد
مسد الفعل كانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد مسده نحو الضرب حسن وما عجبني
الضرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع المانع المذكور وهو سده مسد
الفعل وقبح في الوارد لمجرد التوكيد لعدم الفائدة اي وقبح الاخبار في المصدر الذي ورد لمجرد
التوكيد نحو ضربت ضربا فانه يقبح الاخبار عن ضربا بان يقول الذي ضربته ضرب فانه لا فائدة في هذا
الاخبار لان المصدر قد فهم من نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كما لا يحسن ضرب ضرب لانه لا
فائدة فيه الا اذا وصف وقيل ضرب شديد فكذا ههنا اذا قلت ضربت ضربا شديدا جاز الاخبار
عنه لانه ليس لمجرد التاكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل فجاز الاخبار عنه بقولك
الذي ضربته ضرب شديد كما جوز ضرب ضرب شديد واخبر عن الضمير في ويحه رجلا الذي ويحه رجلا
هو اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالامر وقد اجازه بعضهم نظرا الى انه في صورة خبر وهو
فاسد ويمكن ان يذكر لوجه المنع ان الضمير في ويحه غير راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو مبهم
مفسر بنحو رجلا فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه لو كني عنه بضمير اشترط ان يرجع الى الموصول
فيخرج هذا الضمير عن وضعه وكان هذا الضمير يستحق لغير الذي وهو المبهم فاذا كني عنه امتنع
الاخبار عنه كما امتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذي نحو زيد ضربته كما سياتي عقيبه وكذا
في الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدا كان او موصوفا او موصولا وكذا المضاف اليه او

ولا ظهر منعه لانه دعاء وهو بمنزلة الامر والنهي فلا يقع صلة للموصول فلا يقال في ويحه رجل م

197 المشتمل عليه لخلو المستحق عما يستحقه يعني اذا استحق غير الموصول ضميرا لم يجز الاخبار
عن ذلك الضمير ثم فصل الغير بقوله مبتدا الى اخره يعني غير الموصول الذي يستحق الضمير قد
يكون مبتدا نحو زيد ضربته وقد يكون موصوفا نحو جاء رجل ضربته وقد يكون موصولا
نحو الذي ضربته زيد فان المستحق لهذا الضمير هو الموصول المذكور وكذا المضاف اليه اي
وكذا يمتنع الاخبار عن المضاف الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول او المشتمل عليه اي
وكذا يمتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ابوك رجل
يحبه وقلت الذي زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز لانه يبقى المبتدا بلا عائد فالحاصل انه اذا
وجد ضمير يستحقه غير الموصول يمتنع الاخبار عن ذلك الضمير وعن المضاف الى ذلك الضمير
ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير وقوله مبتدا كان او موصوفا او موصولا تفصيل
للغير اي سواء كان المستحق وهو غير الموصول مبتدا او موصوفا او موصولا وكذا في الموصول
بدون صلة لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة واما مع الصلة فلا منع كالموصوف والمضاف
احتراز العين عن الموصول
يعني يمتنع الاخبار عن الموصول بدون صلته نحو الذي قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذي وحده
بان يقول الذي هو قائم زيد الذي وعلل المصنف بوجهين احدهما ان الضمير لا يقع موصولا وهو
معنى قوله لتعذر وصل الضمير اي جعله موصولا والثاني لزوم خلو الموصول المؤخر عن الصلة
وفيه فساد اخر وهو ان الموصول بدون الصلة بمنزلة جزء الكلمة ولا يقع ضمير موقع جزء كلمة
هذا اذا اخبر عن الموصول بدون الصلة فاما الموصول مع صلته فلا منع من الاخبار عنه كما لا
يمتنع الاخبار عن الموصوف مع صفته والمضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف
في الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه ايضا بدون صفته ويجوز مع صفته فكذا المضاف
يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او
غيره فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس اي يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء
كان ذلك الموصول موصولا لموصول اخر او غير موصول به يعني سواء كانت صلته جملة مصدرة
بموصول او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل الموصول
لكم ما قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس يعني جاز ان تذكر صلة الذي جملة مصدرة

فلو اخبرت عن رجل يجيئه م

مشتبه بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول فكما يمتنع الاخبار عن الموصول بدون الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف والمضاف م

198 بموصول اخر من حيث القياس وان لم يسمع في الاستعمال ويحتاج مبتدا الى الصلة والخبر والثاني
بصلته وخبر صلة للسابق ولا بد فيه اي في الثاني من ضميرين احدهما له اي للثاني والثاني للاول
لما ذكر ان الموصول يوصل لموصول نبه على نكتة وهو ان الموصول الثاني يحتاج الى امرين لانه
مبتدا فيحتاج الى الخبر وموصول فيحتاج الى الصلة والموصول مع صلته والخبر جملة تقع صلة للموصول
الاول فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني وضمير يرجع الى الموصول الاول وان كان
الذي بعد السابق اثنين اي بعد الموصول السابق موصولين اثنين او ثلثة اي موصولات ثلثة
او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد الى ما يكون صلة والى ما يكون خبرا يعني
ان كل موصول تذكر فلا بد له من صلة وخبر ليتم الموصول الثاني ويصلح صلة للموصول الذي سبقه
كالمسئلة المحكية عن المازني وهي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته زيد
وامتحان صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجميع الى واحد ببيانه
انا ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مبتدا لا بد له من صلة وخبر فههنا الموصول الرابع وهو التي
مبتدا فلا بد له من صلة وعائد ومن خبر فصلته قوله ابوها ابوهما فابوها مبتدا وابوهما خبره والجملة
من المبتدا والخبر صلة التي والعائد هو الضمير في ابوها فتم كونه مبتدا وخبره قوله اختها فالتي ابوها
ابوهما اختها موصول تمت صلته فهو مبتدا وذكر خبره فتمت جملة من مبتدا وخبر يصلح صلة
للموصول الذي سبقه وهو اللذان واللذان مع صلته مبتدا وخبره قوله اخواك وعائده المجرور
في ابوهما واللذان مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو التي ثم التي مبتدا ذكرت
صلته وخبره اخته والمبتدا مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذي فالذي تمت
بصلته وعائده هو المجرور في اخته فيصلح ان يكون مبتدا وخبره قوله زيد قوله وامتحان صحته
اي صحة هذا الحكم بان يقام اسم مقام كل موصول مع صلته في معناه فيقيم موقع التي ابوها ابوهما
اختها لان التي ابوها ابوهما بتخصيص اخرى هي اختها فيصير الكلام الذي التي اللذان اختها
اختها اخواك اخته زيد ثم نقيم اخواها مقام اللذان اختها اختها لان اللذين اختهما اخت
امراة قد يكونان اخويها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم نقيم اختك
مقام التي بصلتها لان التي اخواها اخواك قد تكون اختك فيصير الكلام الذي اختك اخته زيد

وعايده م

١٩٩ غيرتبد الجميع اي كلام واحد وان اردت الاخبار فيها اي في المسئلة المحكية عن الموصول الاول
او الثاني بصلته فلك ذلك وكذا عن خبر الاول فاما سائرها في صلته فلا يتاتى ذلك الا في خبر
الموصول الثالث والمتصل به اي المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك لما
تقدم فتذكره اي ان اردت الاخبار في المسئلة المحكية عن الموصول الاول يعني بصلته اذ
سبق ان الاخبار عن الموصول فقط غير جائز واخر صلة الموصول الاول هو اخته فاذا
اخبرت عنه قلت الذي هو زيد الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته
ذاك خلافه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول الثاني وهو التي مع صلته واخر صلته قوله
اخواك فاذا اخبرت عنها قلت التي الذي هو اخته زيد اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك
هي هذا انما اخبرنا عن التي مع صلته والضمير المستحق للذي ليس بصلته التي حتى يمنع
من الاخبار عنه بل هو في اخته وهو خبر التي وليس من صلته فليس التي مع صلته مشتملة على
الضمير المستحق للغير حتى يمتنع الاخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح الاخبار
ايضا عن خبر الاول لان خبر الموصول الاول وهو زيد فصله في الاخبار عن زيد الذي الذي
التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد والاخلاف فيه
ايضا فاما سائرها في صلته الاخر معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول فلا يتاتى فيه الاخبار
الا ما استثناه وانما فسر سائرها بمعنى الباقي لانا قلنا يصح الاخبار عن التي مع صلته وهو في صلة
الموصول الاول فهذا البعض من صلة الاول قد صح الاخبار عنه فبقي الباقي وهذا الباقي لا يصح
الاخبار عنه الا في شيئين خبر الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف
المتصل باخواك فان اخواك خبر اللذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن اللذان مع
صلته وهو اخر قوله اختها ولا يصح عن الموصول الرابع مع صلته وهي قوله ابوها ابوهما ولا عن
ابوها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن ابوهما لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن
اختها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في
اللذان مع صلته انه مشتمل على الضمير المستحق وهو المضاف اليه في اختها فانه مستحق للموصول
قبله وهو التي فلا يصح الاخبار عنه وكذا في الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو

التي م
قوله م
لغيره م

٢٠٠ هما في ابوهما مستحق لغير التي وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه واما البواقي فكل ما كان مضافا
لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمرا لزم اضافته والمضمر لا يضاف
واما المضاف اليه من ابوها الى اخته فلا يصح الاخبار عنه لانها ضمائر مستحقة لغير ما تصدر
به من الموصول حالة الاخبار وانما صح الاخبار عن خبر الموصول الثالث وهو اخواك عن المضاف
والمضاف اليه معا لانه غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ولا مانع سواه فيصح الاخبار عنه
فنقول في الاخبار عن اخواك اللذان الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخته زيد
اخواك واخواك خبر اللذان الذي صدرت به الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح
الاخبار ايضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك بان نقول الذي الذي التي
اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت وقوله لما تقدم اشارة الى الاشتمال
على الضمير المستحق للغير او كون الضمير مستحقا للغير او كون المضمر مضافا فلذلك قال فتذكره
اي سبق ذكر هذه المواقع فتذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع واما الاسمان معطوفا
احدهما على الاخر في جملة فقد يتاتى الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما اشترط
يعني اذا قلت ضرب زيد وعمرو فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الاخبار
عن كل واحد فنقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب
زيد وهو عمرو وفي الاخبار عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا في المنصوبين نحو ضربت زيدا
وعمرا فنقول في الاخبار عن زيد الذي ضربته وعمرا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا واياه
عمرو وفي الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما يشترط يعني يراعى شرائط
الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة ويراعى ايضا في اقامة الضمير كونه مرفوعا ومنصوبا
متصلا ومنفصلا مذكرا وتانيثا فنقول في ضربت هند وعمرو في الاخبار عن هند التي
ضربت هي وعمرو هند فينبغي ايضا ان يبرز الضمير المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا
مما اشار اليه في قوله مع رعاية ما يشترط واما في جملتين معطوف احديهما على الاخرى ولا
ملابسة بينهما فلا يتاتى اي الاخبار في واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالد فانهما
جملتان عطفت احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين المذكورتين وقوله

كل م

٢٠١ وامانى جملتين اي واما الاسمان في جملتين فانما لم يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم
خلو الموصول عن العائد اليه في الجملة الاولى او في الثانية المعطوفة التي حكمها حكم المعطوف
عليه فلو اخبرت عن زيد قلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فكانك قلت الذي اكرم خالد ولا عائد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت عن خالد يلزم خلو الجملة
الاولى الواقعة صلة عن عائد منها الى الموصول وهو ظاهر هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة
اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى العطف نحو ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود
الملابسة بين الجملتين بغير العطف واما المبدل منه فمنهم من منع الاخبار عنه الا والبدل معه
كالموصوف ومنهم من اختاره اي اختار الاخبار عن المبدل بدون ذكره اي بدون ان يكون البدل
معه بصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر اذ لا منع من الابدال من المضمر بخلاف الوصف يعني
اختلف في الاخبار عن المبدل منه فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل كما
لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل بدون البدل
فلو قلت جاء زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكر في
سلك القياس على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة فكذا لا يجوز
الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر عند المصنف جواز الاخبار
عن المبدل بدون البدل وذكر الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لانه
يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون المضمر مبدلا فافترقا وقوله بصرف
البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها الى المظهر فلما اخبرنا عن المبدل فقط
صرفنا البدل الذي كان متوجها الى المظهر ووجهناه الى المضمر وهو معنى قوله لا منع من الابدال
من المضمر ومعنى قوله الا والبدل معه انه لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اي بدون البدل
واما البدل فان اردت الاخبار عنه في نحو مررت برجل اخيك قلت المار انا برجل به اخوك
واستقبحه المازني لانك جئت بالبدل بعد ما قدرت كلاما مقدرا فاسدا يعني اذا اردت
الاخبار عن البدل فقط في نحو قولك مررت برجل اخيك قلت في الاخبار عن اخيك بالذي الذي مررت
برجل به اخوك وباللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصلة وهي المار جرى

قلت م

٢٠٢ على اللام الذي هي عبارة عن الاخ والمار للمتكلم في المعنى فقد جرت على غير من هي له فوجب
ابراز الضمير وانما لم يذكر المصنف في الاخبار الا باللام لانه كان اشكالا من حيث احتياجه
الى ابراز الضمير بخلاف الذي فانه لا اشكال في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه
استقباح المازني ان حق المبدل ان يستقل الكلام معه وههنا لو قلت المار انا برجل قبل
ذكر البدل لم يصح اذ لا عائد من الصلة الى الموصول وهو اللام او الذي فقد قدرت كلاما
مقدرا فاسدا لخلوه عن العائد ثم جئت بالبدل الذي حق الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل
وجه تصحيحه ان البدل هو المنسوب اليه في المعنى حتى قال بعضهم ان المبدل في حكم الطرح
فكان التقدير المار انا باخوك وهو مستقيم لوجود العائد من البدل الذي هو المنسوب اليه
في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في الالزام لو كان المبدل في حكم الطرح لم يجز زيد رايت غلامه
رجلا صالحا لان المبدل لو طرح لكان التقدير زيد رايت رجلا صالحا ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدا
فهذه المسئلة على عكس ذلك اذ وجد الضمير في البدل دون المبدل فلو كان المبدل في حكم الطرح
لصح وفي ذكر المسئلتين الضمير في المبدل دون البدل فلو حذف المبدل لم يصح فالحاصل انهم ينظرون
الى البدل فان كان فيه ضمير جوزوه وان لم يكن فيه ضمير منعوه ومن اجاز هذا يعني قوله المار
انا برجل به اخوك نظرا الى ان الضمير في البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت اخاك
اياه اذ المبدل ايضا في حكم الطرح فكانه قال زيد ضربته وقد يوجد في بعض النسخ هكذا لانك جئت
بالبدل الذي لا يصح الكلام الا به فجعلته بعد ما قدرت وهذا كانه غلط من الناسخ لان كون البدل
بحيث لا يصح الكلام الا به علة مناسبة للجواز لا للاستقباح فايقاعه في اثناء تعليل الاستقباح
حشو ولفظ التعليق مشعر بان الصحيح هي النسخة الاولى ولا تعرض فيه لنسخة اخرى اصلا
فينبغي ان لا يكتب في النسخ والاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدا
فاذا قلت كنت قائما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت اياه او كنته قائم لان خبر كان في المعنى
حكمه حكم خبر المبتدا ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدا نحو زيد قائم لجوازه في الاخبار عن الخبر ان
تقول الذي زيد هو قائم فيجاز ايضا ههنا وقد اباه بعضهم ومن معنى كان زيد قائما كان زيد من
امره كذا وكذا فكان الخبر جملة من حيث المعنى فكما لا يخبر عن قولنا من امره كذا وكذا لا يخبر عما وضع

خبره م
كلاما مقدرا فاسدا

ابو علي واليه اشار المبرد في المقتضب ثم قال وهو قول فاسد مردود وابطل بان معنى
خبر المبتدا وثاني مفعول ظننت كذا معناه مع صحة الاخبار عنه والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر
المفرد يقدر بجملة بل لو كان جملة قدرناها بمفرد لان الاصل الافراد فرد المفرد الى الجملة
من غير ضرورة فاسد واذا اردت عن الاسم الذي تنازع فيه فعلان معطوف احدهما على الاخر الاخبار م
في الفاعليه والمفعوليه فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما تاتي اي الاخبار باضمار المفعول
فان حذف حذف للطول لا على ما حذف في الاصل والا اي وان لم يحذف للطول بل على ما حذف
في الاصل يلزم اخلاء الصله عما يعود الى الموصول يعني اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما ان
يكون الاخبار عن الاسم المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع فيه فاعلا
لاحدهما والمفعول محذوف او مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر فالاول وهو ان يكون فاعلا
لاحدهما والمفعول محذوف فانما ياتي الاخبار فيه باضمار المفعول نحو ضربت وضربني
زيد او ضربني وضربت زيد فلو اخبرت عن المتنازع فيه وهو زيد قلت في الاول الذي ضربته
وضربني زيد ولا بد من اضمار المفعول ليرجع الى الموصول فان حذف كان حذفه لطول الصله
كما يحذف العائد المفعول من صلة الموصول لطولها ولا يكون حذفه كما حذف في الاصل
لان الحذف في الاصل كان لكونه فضله ومستغنى عنه ولما صار صلة للموصول لم يكن
مستغنى عنه فليس حذفه على ما حذف في الاصل بل لطول الصله نحو اهذا الذي بعث الله اي
بعثه وانما وجب اضمار المفعول اذ لو لم يضمر وحذف على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء الصله
عن العائد الى الموصول وقوله المفعول محذوف يشمل قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت
وضربني زيد لان الاضمار قبل الذكر في المفعول غير جائز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة لو
كان الاولى اضماره نحو ضربني وضربت زيد فان الاولى ضربته بالاضمار لانه عائد الى زيد
المتقدم معنى وراى المازني ان يجعل الكلام جملتين اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى بحذف
المفعول كما في الاصل تقرير كلام المازني ان الكلام كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه فجعل
الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين ليناسب الاصل فاذا قلت ضربت وضربني زيد واخبرت
عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضربني هو زيد فالكلام على هذا جملة واحدة فاذا اخبرت باللام

قلت على راي المازني الضارب انا والضاربي زيد على ان الضارب مبتدا وانا خبره والضاربي مبتدا
وزيد خبره والجملة الثانيه معطوفة على الجملة الاولى والضارب في الجملة الاولى فاعله مستتر
فيه يعود الى الالف واللام فالالف واللام والصفه للمتكلم لا لزيد فضمير المفعول حينئذ
مستغنى عنه لان الراجع الى الموصول هو الضمير في ضارب لا ضمير المفعول فيجوز حذف
المفعول لحذفه في الاصل قبل الاخبار للاستغناء عنه في الصورتين ولا يحسن هذا عندي
اذا اعمل الاول لانه يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه يعني ما ذكره المازني حسن اذا اعمل الثاني
وهو الرافع في نحو ضربت وضربني زيد اما اذا اعمل الاول وهو الرافع نحو ضربني وضربت زيد فلو
اخبرت عن زيد باللام على راي المازني لقيل الضاربي والضاربه انا زيد والضاربي مبتدا وزيد
خبره والضاربه مبتدا وانا خبره والجملة الثانيه وهي الضاربه انا معطوفة على الضاربي زيد
على الاولى م فقد عطف قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد فالمفعول في الثاني اعني الهاء
محذوف كما في الاصل لانه غير عائد الى الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب
ولذلك اخبر عنه بانا لان الالف واللام والصفه للمتكلم ولهذا كان زيد خبرا للضاربي اذ لا
يصلح ان يكون خبرا عن الضارب لانه عبارة عن المتكلم فخبره انا لا زيد وانما لزم العطف قبل تمام
الجملة على تقدير اعمال الاول دون اعمال الثاني لانه اذا اعمل الاول وقيل الضاربي زيد تعين ان يكون
خبره لان اللام والصفه عبارتان عن زيد وقولك الضاربه انا فاللام والصفه فيه عبارتان عن
المتكلم فيتعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون المذكور اخرا خبرا للاول بخلاف العكس وهو ضربت
وضربني زيد فانه اذا قيل الضاربه انا فاللام والصفه للمتكلم فيتعين ان يكون انا خبره وزيد
يتعين ان يكون خبر الثاني فلا يلزم العطف قبل التمام فان قلت قاعدة الاخبار ان يصدر
الكلام بالموصول ويوقع الذي اخبر عنه اخرا ليكون خبرا لذلك المصدر وقول المازني على
تقدير اعمال الثاني يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لانه تصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبره
انا لا المخبر عنه وهو زيد ويجعل زيدا خبرا عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر في صدر الجملة
الاولى قلت الاخبار عن زيد في الجملة الثانيه وصدرناها باللام واوقعنا المخبر عنه خبرا
عنه فاوقعنا المخبر عنه خبرا لما صدرناه به فان قلت كان نحو الكلام ان لا تصدر الجملة الاولى ما هو م

لانه خارج عن جملة الاخبار وحينئذ فلم صدر بالموصول قلت لو لم تصدر وقيل في الاخبار
ضربت والضاربي زيد لكان عطفا للجملة الاسميه على الجملة الفعليه فصدره بالموصول ليكون
جملة اسميه معطوفا عليها بجملة اسميه رعاية للمناسبه وهذا كله تكلف من المازني لان حق
الاخبار باللام في نحو ضربت وضربني زيد اذا اخبر عن زيد ان يقال الضاربه انا والضاربي زيد
وانما ابراز للضمير المستتر في الصفه لانها للمتكلم وقد جرت على اللام وهو لزيد فقد جرت على
غير من هي له فوجب ابراز الضمير ليكون فاعلا للصفه وحذف الراجع للطول لا للاستغنا
عنه والضاربي عطف على الضاربه واخبر عنهما بخبر وهو زيد كما لو قلت القائم والضارب زيد
فالكلام جملة واحدة وقوله انما قدر جملتين لمناسبة الاصل لا طائل تحته لان الاصل كانا جملتين
اذ دخل الموصول صارا في حكم الصله والصله والموصول في حكم مفرد فدخول الموصول
صيرهما بتقدير المفرد فلا يجب من كون الاول غير مصدر بالموصول جملة كونه مصدرا بالموصول
ايضا جملة قيل لا حاجة الى تقدير الخبر في الاول او في الثاني اذا اعمل الاول والذي كان الاخبار عن
غير المتنازع فلا فساد في الحذف مثل ضربت وضربني زيد اذا اخبرت عن التاء في ضربت قلت
الضارب والضاربه زيد انا فحذف المفعول من الاول وهو الضارب ولا فساد فيه ولا حاجة
الى الاعتذار بانه حذف للطول لانه مستغنى عنه اذ اللام والصفه للمتكلم فالعائد عنه م
الى الموصول ليس ضمير المفعول بل المستكن في الصفه فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه
كما في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي وان كان المتنازع فيه مفعولا له اي لاحد الفعلين
والفاعل مضمرا في الفعل الاخر فالاخبار على طريقه اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد نحو
ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيدا ففي الاول اذا اخبرت عن زيد قلت الذي ضربني بالذي م
وضربته زيد فلا حذف في الكلام والاخبار جار على طريقه وكذا اذا قلت ضربت وضربني زيدا
اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته وضربني زيد فلا حذف ايضا ولا فساد واما باللام
ففي الاول قلت الضاربي والضاربه انا زيد وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي زيد فلا محذوف
لان ضمير الموصول في الصورة الاولى هو المستكن في الضاربي للموصول الاول والمذكور في
الضاربه مفعولا للموصول الثاني وكذا في الصورة الثانيه ضمير الموصول الاول هو المفعول في

الضاربه المذكور لفظا وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي فالعائد الى الموصول
في الصورتين اما مضمر واما مذكور لفظا فلا خلل ولا فساد لانه يتوهم الفساد كان من الحذف
فاذا لم يحذف فلا يتوهم فساد اصلا ولا حاجة الى ما تكلفه المازني وان كان لا نفرق يعني ان
الاخبار فيما اذا كان مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر مستقيم على ما ذكرنا ولا حاجة الى جعله
جملتين اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى هذا ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل الكلام
اسميتين م جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني زيد اذا قلت في الاخبار عن زيد الضارب
انا والضاربي زيد لان الضارب في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى فجرى على
غير من هو له فوجب ابراز الضمير واما اذا جعل مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر في الاخر كما
اذا قلت في ضربني وضربت زيدا الضاربي والضاربه انا زيد فالضاربي جار على اللام وهو لزيد
فقد جرى على من هو له ولا حاجة الى ابراز الضمير ليكون في صورة جملة اسميه كما قال الشارح وفيه نظر
لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبه بين جملة الاخبار وبين الاصل الذي كان على
جملتين قبل الاخبار وابراز الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هو له حتى يجي هذا التوهم اذ ابراز الضمير
وقال م في قوله ضربت وضربني زيد الضارب انا مع ان الضارب واللام كليهما للمتكلم اذ لو كان للغائب
لما صح الاخبار عنه بقوله انا بل قدر هذا الضمير ليكون جملة فالمازني انما قدر الضمير ليجعلها جملتين
اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى يعني انه لا فرق بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى على غير من هو
له لم يكن جعلها اسميه وعلى هذا يجري حكم الاخبار اذا كان التنازع في الفاعليه وحدها نحو ضربني
الذي م واكرمني زيد فانك تقول في الاخبار عنه بالذي ضربني واكرمني هو زيد او في المفعوليه نحو ضربت
بالذي م واكرمت زيدا فلو في الاخبار عنه الذي ضربت واكرمته زيد وجاز حذف العائد للطول او كان الفعل
مما يتعدى الى مفعولين فصاعدا وقد تمهل عليك طريقه اذا وقفت على شرائط الاخبار وضابطه
وعلمه فيما يتعدى الى مفعولين كسوت وكساني زيد جبة على اعمال الثاني واخبرت عن زيد قلت الذي
هو كسوت وكساني جبة زيد ومثال الاخبار عن الجبة الذي كسوت وكسانيها زيد جبة وكذا ما يتعدى
الى ثلاثة نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما قلت في الاخبار عن عمرو الذي اعلمت واعلمنيه زيد قائما عمرو
وفي الاخبار عن قائما الذي اعلمت واعلمنيه زيد عمرا اياه قائم ومتى راعيت الشروط لم يصعب عليك

استخراج الصوره ولا حاجة الى تكثير الامثله بعد الوقوف على المقصود ومنها اى من
انواع المرفوع الخبر في باب ان اى ان واخواته كما سياتى ذكرها في العوامل ان شاء الله تعالى
وحكمه حكم خبر المبتدا لان اسمه وخبره في المعنى مبتدا وخبر الا في تقديمه اذا لم يكن ظرفا
نحو ان زيدا قائم ولا تقول ان قائم زيدا ولكن ان في الدار زيدا يعني ان خبر المبتدا جاز تقديمه
على المبتدا مطلقا ظرفا او لم يكن بخلاف ان فانه لا يتقدم خبره في غير الظرف على اسمه لانه
حرف وعمله ضعيف لان عمله بمشابهة الفعل على ما سياتى والفعل له عملان اصلي وفرعي
فالاصلي ما تقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي بعكس ذلك ولما كان ان فرعا اعطي العمل
الفرعي للفعل بتقدم منصوبه على مرفوعه فلو قدم الخبر لكان مشابها للفعل في عمله الاصلي
وهو خلاف القياس لان القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل وهذه العلة توجب ان
لا يتقدم الظرف ايضا لكن جوز لوجهين احدهما انه لا يظهر الرفع في الظرف بخلاف غير الظرف
فانه يشابه تقدم المرفوع على المنصوب والظرف ليس كذلك نحو ان في الدار زيدا والثاني ان الظرف
يتسع فيها بما لا يتسع في غيرها ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ويقام
مقام المفعول به صورة نحو اليوم سرته ويصح تقديم الظرف كون المبتدا نكرة نحو في الدار
رجل بخلاف غيره اذ لا يجوز منطلق رجل ونظائر ذلك ويحذف اى الخبر في نحو ان محلا
وان مرتحلا وتمته وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى
الاخرة ونحواى وفي نحو اشبه شرجا لو ان اسيمرا اى لو ان فيه اسيمرا فحذف الخبر هذا
مثل والشرج اسم مكان واسيمر تصغير اسمر جمع سمرة وقاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد
نزلا منزلا يقال له شرج فذهب لقيم يعشي ابله وقد كان لقمان حسد لقيما واراد هلاكه
فاحتفر له خندقا وقطع كل ما كان هناك من السمر ثم ملأ به الخندق فاوقد عليه ليقع فيه لقيم
فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمر فعند هذا قال ذلك يضرب في الشيئين يتشابهان في شيء
ويفترقان في شيء قال الزمخشري اى اشبه هذا المكان الذي غربت عنه لو ان السمرات التي عهدتها
به كانت قائمة الان ونحو باليت ايام الصبي رواجعا عند اصحابنا يعني الخبر محذوف والتقدير
باليت ايام الصبي لنا اى كائنة لنا في حال كونها رواجع فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر في

من مولد عشوق متعشق اى الحمقة عشاء ١٥ صحاح

الظرف خلافا للكسائي والفراء فان مذهب الكسائي ان رواجع خبر كان مقدرة اى كانت رواجع
وكان مع خبره مرفوع المحل خبر لليت ومذهب الفراء ان ليت ينصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت
وهو ضعيف لانه يؤدي الى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ولا يوجد ذلك في اللغه
لانها لو عملت لكون معناها معنى التمني لوجب ان ينصب مطلقا لا ان ينصب في صورة دون
صورة وكان ينبغي ان لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي وان كان غير بعيد لان حذف كان
معهود الا ان حذف الخبر اكثر فهو ارجح من حذف كان ونحواى وفي نحو لعل ذاك على ما حكي ان
قرشيا جاء الى عمر بن عبد العزيز فتوسل اليه بقرابة معه فقال الرجل ذاك اى ان ذلك مصدق
ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اى لعل مطلوبك حاصل فحذف الخبر بقرينة الحال والتزم اى
حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اى ليت علمي متعلق بما يجاب به هذا القول كقولك
في علمت من ابوك علمت بما يجاب به هذا الاستفهام ومن استفهاميه والتزم حذف الخبر لقيام
هذا الكلام وهو الجمله الاستفهاميه المذكوره بعد ليت شعري مقام الخبر مثل لولا زيد لكان
كذا في حذف الخبر وسد الجواب مسده وانما ذكر المصنف بعد قوله ليت شعري هل كان كذا ولم
يقتصر على انه التزم الحذف في ليت شعري كما قال صاحب المفصل اذ قال وقد التزم حذفه في
نحو قولهم ليت شعري لانه لا يقتصر عليه في استعمال العرب بل يضم اليه استفهام نحو ليت
شعري اى الرجلين عندك او ازيد عندك ام عمرو فالتزام الحذف حيث ذكرت الجمله الاستفهاميه
بعده ومنها اى ومن انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول اهل الحجاز نحو لا
غلام رجل ظريف انما مثل بالمضاف ليتعين كون الظريف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل
ظريف لم يتعين للخبريه بل جاز ان يكون صفه مرفوعا حملا على محل لا رجل وحكمه حكم خبر ان
لانه لا نقيضه ان يحمل عليه في الحكم لان العرب يحمل النقيض على النقيض فان قيل حق النقيض
ان يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له فكيف حمل عليه قيل لان النقيضين طرفان طرف
للثبوت وطرف للنفي فحمل احدهما على الاخر لاشتراكهما في كونهما طرفين فهو في الحقيقه حمل
النظير على النظير لا النقيض على النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله الا
في جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبر لا وان كان ظرفا

على اسمه فلا يجوز لا في الدار رجل وجاز ان في الدار غلام رجل والفرق ان ان مشابه
للفظ الماضي في كونه ثلاثيا مفتوح الاخر وفي اتصال الضمير المنصوب به ومن اتصال
نون الوقاية به وغير ذلك فكان ان كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان وفرع عليه فانحط
رتبته عن رتبة ما هو اصله وهو ان ويحذف اى الخبر نحو لا باس عليك ومنه كلمة الشهادة
اى ومما حذف الخبر نحو لا اله الا الله فان ما بعد الا مستثنى يجب ان يكون ما قبله كلاما
تاما فلا بد من تقدير خبر اى لا اله في الوجود ولا يثبت اى الخبر في تميم اصلا اى بنو تميم لا يثبتون
الخبر ويقولون لا اهل ولا مال ونحوها ووجهه احدهما انه لا يثبت لفظا وهو في المعنى مراد
والثاني انه لا يقدر الخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا ومعناه انتفى الاهل فلا يحتاج الى تقدير خبر
ومنها اسم ما ولا بمعنى ليس نحو ما زيد او ما رجل خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا
زيد منطلقا لنقصان مشابهتها اى مشابهة لا بليس فان مشابهة ما اقوى لانه لنفي الحال وليس
لنفي الحال بخلاف لا فانه للنفي مطلقا وتصدقه الاستقراء ونضمر منفصلا بعدها لا غير
يعني قد يكون اسم ما مضمرا منفصلا نحو ما انت او ما هو وما انا قائما وهذا ايضا من
ثمرات نقصان مشابهة لا بليس فانه لم يدخل المضمر لكنها الذي هو اعرف المعارف ولذلك
اقتصر الزمخشري وغيره على الاول ولا يجوز الفصل بينه اى بين اسم ما ولا وبين عامله
وهو ما ولا نقول ما طعامك زيد باكل كما لا يجوز في سائر المواضع الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا معمول تاخذ فهو اجنبي
عن العامل والمعمول وهو جاز اذا جعلت الحمى اسم كانت اما اذا جعل كانت للشان والقصه والحمى
مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ فهو جائز اذ ليس فيه الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
لان كان غير عامل في الحمى على انه اسم له وكذلك ضربت وذهب عمرا زيد لا يجوز ايضا لان قولك
وذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وبالجمله فالفصل بين العامل والمعمول
باجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكده نحو خرج والله زيد ونحوه فان قال القائل ان الواو
القسم بمنزلة الباء وهو متعلق بفعل وهو اقسم فوالله جمله مستقله فلا ينبغي ان يجوز الفصل بها
بين خرج وفاعله وهو زيد فاجاب بما معناه ان الجمله القسميه تذكر تاكيدا للجمله فهي

اى لا باس ح

اذا لم يدخل المعارف ح

لكن ح

هذا م

اعضا ح

في الحقيقه غير اجنبيه عنها فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها وقوله ونحوه يريد به ما
يشاكله في كونه للتاكيد نحو خرج لا شك زيد وخرج يقينا زيد وكذلك في التاكيد نحو خرج خرج
زيد فانه وان كان فصلا لكنه جوز لكونه غير اجنبي بل للتاكيد واما مرفوع الفعل فهو
المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد
يضرب مثال للمجرد او سيضرب مثال لكونه مع حرف غير عامل فان يضرب وان لم يقع موقع
الاسم لان الاسم لا يقع بعد السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز
بقوله لا يكون عاملا عما اذا كان مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب الزيدان
لان مبدا الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يضرب في
يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس بواقع موقع الاسم اذ لا يجوز ابتدا ضارب الزيدان
من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما فاجاب بان مبدا الكلام من حيث هو كلام لا يتعين
ان يكون فعلا دون اسم بل جاز ان يكون ابتدا الكلام اسما على الجملة فصدق انه واقع موقع
الاسم على الاطلاق اى موقعا كان يصح ان يوقع فيه اسم من الاسما وان لم يقع خصوص اسم
ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل الى لفظ الفعل لزوما لغرض وقد استعمل
الاصل المرفوض فيمن روى قوله وما كدت آيبا هذا ايضا ايراد وجواب اما الايراد فهو
ان خبر كاد يلزم ان يكون فعلا وهو ان كاد موضوع لمقاربه وقوع فعل نحو خبره ان
يكون فعلا مضارعا فلما يكون خبره اسما ينبغي ان لا يرتفع الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه
لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبر الكاد واجاب بان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما
كما في خبر كان ونظائره ولذلك استعمل ذلك الاصل المرفوض في قوله وما كدت ايبا فالفعل
واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المرفوض واول البيت فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم
مثلها فارقتها وهي تصفر وانما قال فيمن روى لانه قد يروى ولم اك آيبا وحينئذ لا استشهاد فيه
المنصوب وهو من النوع الاسمي ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسما
وفعلا شرع في المنصوب وهو ايضا نوعان اسمي وفعلي وذكر الاسم اولا لانه اصل في الاعراب
وقسم الى انواع منها المفعول المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل بمجرد اعن الزمان نحو ضربت ضربا

مع ح

لغرض ح

مكان م

٢١١ وهذا الحد مطلقه يندرج تحته المصدر سواء كان جاريا على الفعل نحو ضربت ضربا او غير جار
نحو القرفصى قبيح لانه ايضا يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان لكنه اكتفى بجعله نوعا من
المنصوب فكانه قال المفعول المطلق هو المنصوب الذي يدل على مفهوم الفعل مجردا عن
الزمان فيخرج نحو القرفصى قبيح وفيه نظر لان المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع
انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم تصح اقامته مقام الفاعل الا ان يقال انه رفع
الذي هو مناف لحقيقته فكان الاول اولى لانه لا يجعل النصب جزءا من حقيقته والذي ذكره حد المصدر
من حيث هو مصدر الا النوع منه خاصه وهو المفعول المطلق الذي من شانه ان يكون اسم ما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ويسمى مبهما لانه لا يتعين لنوع وعدد وانه لتوكيد الفعل بحسب
كالمثال المذكور ويكون للنوع والمرة ويسمى موقتا اي معينا نوع تعيين بحسب النوع او العدد
نحو جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم لبيان المرة والاول وهو الذي
يذكر لتوكيد الفعل لا يتقدم على عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يؤخر عن المؤكد هذا وجه مناسب
للتفريع والكلام في الا استعمال انه هل جاء مقدما على عامله ام لا ولا يثنى ولا يجمع بخلاف الاخيرين
وهو اما للنوع او للمرة فانهما يثنيان ويجمعان لانه للجنس المطلق وليس له مثل ينضم اليه لتثنى او تجمع
بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع اخر فيثنى او يجمع وبخلاف المرة فانه يصح انضمام
المرة الاخرى اليها وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدر اكان او ملاقيا
له في اشتقاقه كانبت نباتا او غير ملاق له فيه كقعدت جلوسا او غير مصدر كضربته ثلاث
ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب هذا الضرب وسوطا لا منافاة بين قوله غير مصدره
وبين قوله مصدرا كان لان المراد بقوله غير مصدره ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا انما
المركب فانتفاؤه اما بانتفاء اصل المصدرية كسوطا واما بانتفاء المصدرية بانتفاء كونه لذلك الفعل
كنباتا فانه مصدر لكنه يصدق عليه انه ليس مصدرا للفعل المذكور فصح تقسيم ما لا يكون
مصدرا للفعل المذكور الى المصدر والى غير المصدر ومثل غير المصدر بقوله ثلاث ضربات لان
لفظ الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى مصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه فكانه
قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجار والمجرور

٢١٢ وهو قوله من الضرب فاكتسى حكم المصدرية من صفته فكان المعنى ضربته ضربا شديدا وضربا
خفيفا وضربا مبرحا الى غير ذلك وكذا اشد ضرب لفظ اشد ليس بمصدر لانه افعل التفضيل
واضيف الى مصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه لان التقدير ضربته ضربا هو اشد
ضرب فكذا هذا الضرب لفظ هذا اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فاكتسى حكم المصدرية
منه واما سوطا فان اريد الالة التي يضرب بها فانما اجرى حكم المصدرية عليه لان الاصل ضربته
ضربا بسوط ثم ضرب سوط ثم سوطا على اقامة المضاف اليه مقام المضاف وان اريد به المصدر
من ساط يسوط سوطا اي ضربه بالسوط فلا يكون من هذا القسم لانه يكون مصدرا حقيقه
والباقي واضح وجاز ذلك اي ان يقرن بالفعل فيما هو اعم منه اي اعم مما يدل عليه لفظ الفعل
كقوله فعاديت شيئا والدريس كانما يغلبه وردم من اللوم مردم اي عاديت عداء والعداء
الموالاة بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الاخر فلفظ شيئا قرن بالفعل
وهو عاديت مع ان مفهومه اعم من العداء وغيره والدريس الثوب الخلق واللوم البرسام
يقال منه لمم الرجل فهو ملموم المردم من اردم عليه الحمى دامت ومنه ورد مردم وسحاب
دائم مردم اي هذا الصائد يقول عاديت عداء اي صدت احد الصيدين على اثر الاخر وكنت
على خوف من ان لا يصيب وسهمي لا يصيب الصيد كمثل محموم او من به علة البرسام فهو تعد
مستمر كمن به ورد دائم من البرسام والمرض المقلق المزعج المقلب هو لصاحبه لكن نسب
الازعاج والتقليب الى الثوب الخلق الذي لبسه حال الصيد اي تقلبه الورد الدائم من المرض
ثوبي الخلق الذي كنت فيه واراد انه يقلقني ويقلبني على وجه الكناية ومنه اي ومما هو اعم
من المصدر قولهم ما اغفله عنك شيئا اذ المعنى انظر او تفكر شيئا لكنه حذف للكثرة نقل في
التعليق عن ابي سعيد انه قال ما فسره من مضى الى ان اتى المبرد وفسره الزجاج فقال
معناه على كلام قد تقدم كان رجلا قال زيد ليس بغافل عني فقال المجيب بلى ما اغفله عنك
واراد بعثه على ان يعرف صحة كلامه فقال انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما تقول
انظر قليلا وفكر شيئا اي تفكرا قليلا هكذا نقله في التعليق واغفله على هذا التقدير بالغين
المعجمة والفاء وكذا ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه بقيد النسخ المعتبرة ودلالة الكلام

٢١٣ وهو مخالف الصحاح اذ قال في فصل العين المهملة مع اللام في عقل قولهم ما اعقله عنك شيئا اي
دع عنك الشك وقال هذا حرف رواه سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كانه قال
ما اعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار وقال
الا حفش انا منذ خلقت اسال عن هذا وقد يحذف اي المصدر ويقام وصفه مقامه نحو لبثت
طويلا اي قدرا طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حده صح
انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصا بضم القاف والفاء وهو قعود المحتبي بيديه دون
الثوب ومشى البعير العرضنة بكسر العين وفتح الراء اذا مشى مشية في شق فيها نشاط وفي نصبها
اختلاف قال سيبويه انها صيغة الفعل الظاهر لانه نوع منه وقال المبرد وابن السراج انها
صفات لمصادر محذوفة اي قعدت القعدة القرفصا ومشى المشية العرضنة ونحو ذلك رجع
القهقرى اي الرجعة القهقرى ومعنى كون الموصوف ماخوذا في حده ان القرفصا موضوع
لقعود خاص فالقعود ماخوذ في حده ومعناه وكذا العرضنة مشية خاصة فالمشي ماخوذ في
حده بخلاف ضربته انواعا من الضرب فان الضرب غير ماخوذ في حد النوع اذ النوع قد يكون ضربا
وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب عرفي خارج وهو صفته نحو من الضرب ونظائره وقد يكون
اي المصدر والافعال من لفظه نحو مات حتف انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على
فراشه فيخرج نفسه من انفه وفمه وينتصب اي المصدر باضمار فعل اما مستعمل اظهاره نحو خير مقدم
باضمار قدمت ومواعيد عرقوب وجزاء سنمار كقوله وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب
اخاه بيثرب انتصب مواعيد بوعدت اي وعدت وعدا مثل مواعيد عرقوب واستصب اخاه
بوعد بدلالة مواعيد عليه وعرقوب اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذكر
انه اتاه اخ له فساله شيئا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى
قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا جذه من الليل ولم يعطه ويثرب بالتاء
المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع قريب باليمامة ويروى بالثاء المثلثة وهو اسم
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاول اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة وقوله جزينا بنو سعد
بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق للنعمان امرئ القيس فلما

٢١٤ فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني مثله فضرب به العرب المثل او غير
مستعمل عطف على قوله مستعمل اي غير مستعمل اظهار فعله سماعا اي ينتصب المصدر
باضمار فعله وانتصابه اما سماعي ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وعقرا وجدعا وعيا
وبؤسا وخيبة ونحو ذلك اي سقى الله فلانا وبؤس له وخيبة له بالابتداء ولم يسمع سقى له ودعي له
ومنه حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك ولا كيدا اي ولا اكاد ان افعله ولا هما اي
ولا اهم ان افعله هما وانما فصله عما قبله لان ما قبله كان في الدعاء وهذا في الخبر ومنه
جاءني زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا في نحو قوله وحشية لسنا نرى من يصيدها عن الفتك فضلا
ان نرى من يصيدها ايضا مصدر اض يئيض اي عاد وفضلا ايضا مصدر اي فضل انتفاء
ان نرى انسانا يصيدها عن الفتك فضلا عن رؤيتنا انسانا يصيدها من مصدر فضل عن الشيء
كذا اذا ابقى منه بقية كقولك انفقت اكثر دراهمي والذي فضل منها بلاثة فما بقي منها انفقه
كذلك انتفاء رؤية صيدها عن الفتك اولى من انتفاء رؤيتنا من يصيدها لنا اي لا يصدق فكيف
يقال كان صيدها مستحيلا وصيدها ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل
وكذا قولهم هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين اي انتفاء افادته لليقين قطعي وانتفاء
افادته للظن مظنون فالانتفاء الاول اكثر لانه لا يقع البتة والانتفاء الثاني اقل لانه قد يوجد
لانه غير قطعي الانتفاء ونحوه لا ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطائه الدراهم اي انتفاء النظر
اليه اقل من انتفاء اعطائه الدراهم لان ذلك كالمستحيل بخلاف النظر ومنه ويلك وويحك وويسك
وويبك فصل هذه عما قبلها لكونها ليس لها افعال من لفظها بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء
بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب وما يحكى من قول لبيد فما والد الا واخ ولا واس ابو هند
فشاذ لا يبنى عليه ومنه تربا وجندلا وفاها للفيك والمئة فاها للارض وفم الارض هو
التراب لانها به تشرب فهو نحو تربا للغيبة وقيل الضمير كناية عن الداهية ومعناها الخيبة ومنه
هنيئا مريئا غير داء مخامر وتميمة لعزة من اعراضنا ما استحلت فصله عما قبله لكونه صفة
بمعنى المصدر يقال طعام هنيء مريء ثم استعمل مصدرا بمعنى المهنأ نحو عائذا بك اي اعوذ
عياذا بك واقائما وقد قعد الناس اي اتقوم قياما فلفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر

٢١٥ وقياساً عطف على قوله سماعاً اي وينتصب المصدر باضمار فعله قياساً يعني له ضابط وذكر فيما اذا وقع مثبتاً بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً وانما انت خلاف الضبع الراكب اي بحذف فعله لزوماً اذا وجد هذا الضابط قوله مثبتاً احتراز عن المنفي نحو ما زيد سيراً بعد نفي احتراز عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد سيراً او معناه اي معنى النفي نحو انما انت سيراً وداخلاً على اسم احتراز عما دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً شديداً لا يكون خبراً عنه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم ولكنه خبر عنه معنى ما انت الا سيراً ما انت الا تسير سيراً وقوله انما انت خلاف الضبع الراكب اي ما انت الا تخالف خلافاً فاسل خلاف الضبع الراكب لان الضبع اذا رات راكباً خالفته واخذت في ناحية هرباً عنه والذئب يعارض الراكب مضاده للضبع يضرب لرجل يخالف الناس فيما يصنعون او وقع عطف على وقع قبله اي او فيما اذا وقع مكرراً بعده اي بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو زيد ضرباً ضرباً بخلاف فاذا دكت الارض دكاً دكاً فان المصدر وان وقع مكرراً لكنه ليس بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلاً اي او فيما وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما مناً بعد واما فداء اي فاما تمنون مناً واما تفادون فداء فمضمون الجملة المتقدمة هو شد الوثاق وهذا الشد له اثر وتفصيله ذكر الاثر المن والفداء او وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه اي بمعنى المصدر وصاحبه اي صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوتاً مشبهاً لصوت الحمار وقيل منتصب بالمصدر المذكور اي فاذا هو يصوت تصويتاً مثل صوت الحمار فانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع توكيداً اما لنفسه وهو الموكد لمضمون جملة لا محتمل لها غيره اي لا يحتمل الجملة غير ذلك المصدر نحو له علي الف درهم عرفاً اي اعترافاً والاعتراف موكد لمضمون الجملة السابقة لانه ايضاً اعتراف او لغيره اي او الموكد لغير مضمون الجملة اذا كان له اي لمضمون الجملة محتمل غيره اي غير المصدر نحو هذا زيد حقاً في التنكير او الحق في المعرفة فان قوله هذا زيد محتمل ان يكون حقاً وان لا يكون حقاً وقوله لغيره اللام اما ان يكون للعلة او صلة للموكد اي الموكد غيره فان كان للعلة فالموكد غير مذكور

٢١٦ لفظاً واللام للتعليل على حذف مضاف اي لاجل رفع الغير فان قوله حقاً رفع غير الحق وهو الباطل وان كان للصلة فمعناه ان قوله حقاً موكد لا حق مضمراً او لاحق غير مضمون الجملة لفظاً وهو ظاهر ومعنى لان معنى احق نسبة الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقاً موكد غير مضمون الجملة فان قلت له على الف درهم عرفاً ايضاً موكداً لاعترف واعترف غير مضمون الجملة لفظاً وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف درهم او بغيره فالتاكيد للنفس وللغير قد اتفقا في هذا المعنى قلت مدلول زيد قائم لا يلزمه كونه حقاً ومدلول له على الف درهم يلزمه كونه اعترافاً فكان ذلك تاكيداً للنفس وهذا للغير والا فعله البتة او بتة اي قطعاً مثل حقاً لان مضمون لا افعله قد يكون قطعاً وقد لا يكون والاكثر في الاول وهو التاكيد للغير كلفظ حقاً التنكير اذ استعمال حقاً للتاكيد الجملة على التنكير اكثر من استعمال المعرفة وهو الحق وفي الثاني وهو لفظ البتة التعريف اي استعمال نحو لا افعله البتة بالتعريف اكثر من استعمال بتة بالتنكير وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس لان الالف واللام للتعريف نحو الكتاب والفرس لكنه اي لكن قطع همزته مسموع اذ يقال لا افعله البتة بفتح الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافاً نحو لبيك خلافاً ليونس فان اليا فيه عنده مثلها في لديك وعليك يعني المصدر اذا وقع مثنى مضافاً يلزم فيه حذف فعله لانه في المعنى كالمصدر المكرر فهو نحو لبيك لبا مقام احدهما مقام الفعل ومعنى لبيك اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة والمراد به التكرير لا التثنية فقط كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان المراد التكرير والدوام اي كرة بعد كرة وليس المراد رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان اذا اقام به وحكى اضالب ثلاثياً فلبيك تثنية لب واكر يونس ان الف لبا انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا اتصل بالمضمر انقلبت يا نحو لديك وعليك وقوله دعوت لما نابني مسوراً فلبي فلبي يدي مسور اي اقمت في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشي الذي بيديه اي اكون تحت تصرفه وحكمه حجة عليه اي على يونس اذ اضافه الى مظهر وسعديك من الاسعاد وهو الموافقة والاعانة اي اسعدك اسعاداً بعد اسعاد فهو مصدر بحذف الزوائد وحنانيك اي حناناً بعد حنان والحنان الرحمة وذو البكر اعد اولاد هم المناوبة قال اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس ويروى حتى كلنا غيرلابس

دعوت مسوراً لما نابني من الحاجة فلبا لي اي فاجابني ثم قال فلبي يدي مسور اي ...

٢١٧ معنى البيت ان عادة العرب في الجاهلية لم يلبس كل واحد من الزوجين برد الاخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلباً للتاكيد المودة وقيل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شيء من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما والا تهاجرا وقيل انه في البيت في موضع الحال اي متداولين يعني الثوب ومثله وكذا هذا ذيك بالذال المعجمة معناه السرعة في القراءة والضرب والقطع اي هذا بعد هذ والضرب هذاذيك وطعناً وخضاً واخر يمضي الى ما في العروق النحضا النحض اللحم الكثير اي يمضي الطعن والضرب في اللحم الى العروق الغاصبة وقبله نخبرهم بطعن ضرب فرضاً وتاره يسلقون فرضاً اي يضربهم ضرباً بهذا اللحم هذاً بعد هذ اي قطعاً بعد قطع ويطعنهم طعناً وخضاً يرد دماءهم في اجوافهم اي يصل الى اجوافهم والبيت للعجاج وحاصله اي حاصلها حذف الفعل فيه قياساً يرجع الى السماع لان الضابط القياسي على ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة عن العرب لولاها لما حصل لنا ضابط كلي فالضابط انما حصل بعد سماع تلك الصور وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياس لانا بعد معرفة الضابط نقيس صوراً لم نسمع من مفرداته على ما سمعنا منها او غير متصرف يعني ينتصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر اما ان يكون متصرفاً اي يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه كما سبق واما غير متصرف وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فانها لم تجي الا منصوبة فمعنى سبحان الله اسبح الله تسبيحاً اي انزهه تنزيهاً فهي مصدر سبح كغفر غفراناً قال الشاعر قبح الاله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج وكبروا اهلالا وقيل انه اسم للمصدر وليس بمصدر لان المشهور في فعله سبح بالتشديد ومصدره التسبيح فسبحان اسم للتسبيح ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذاً وعمرك الله بمعنى تعميرك مصدر عمر بتشديد الميم قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوائد واصله عمرتك الله تعميراً يتضمن معنى السوال اي سالت الله عمرك فحذفوا الفعل القيام المصدر مقامه ثم حذف زوائد التعمير فبقي عمرك فانتصب كما انتصب التعمير فالمصدر مضاف الى المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر وقيل المعنى اسالك بعمرك اي بتعميرك الله اي بوصفك الله بالبقاء وقعدك الله من القعود الذي معناه الثبات والدوام والحفظ والمصاحبة من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال

٢١٨ قعيد اي حافظ وهو عند سيبويه مثل عمرك الله واصله تقعيدك الله والمعنى اسالك بتقعيدك اي بتقعيدك الله اي بوصفك الله بالثبات اي بوصفك اياه بالثبات والدوام او بالحفظ ومنه سلاما كرر ثنا في كل وقت بر باتاً ما تعيبك الاثوم اي نسلمك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص فهو بمعنى سبحانك ايدوك ما تعيبكم من تعيبه اي جعله ذا عيب وفي بعض الحواشي ما يعيبك اي ما تعلق بك ويروى بالثا المثلثة يعني ما يعنيني كذا اي ما لاق بي ومعنى ما يعيبك ما يلحقك الاثوم البيت لا ميه ابي الصلت وبعده عبادك يخطئون وانت رب بكفيك المنايا والحتوم والحتم القضاء وخطئ بمعنى اخطا او معطوفاً عليه اي على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه الا انه لا يلزم النصب كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء درر اي سحاب ذات درر جمع درة وهي الصب البيت للنمر بن التولب وقبله تصابى وامسى علاه الكبر وامسى بجمرة حبل غرور جمع اسم امراته واراد بتعاطي التصابي نفسه اي امسى حبلها اي وصلها وعهدها غروراً لا يوثق به وشابت ولا مرحباً بالبياض والشيب من غائب ينتظر فلو لم جمرة تدنو له ولكن جمرة منه تنفر لو للتمني تدنو منه اي تقرب منه ومنه تنفر اي لكنها تبعد منه ثم قال الالة البيت يدعو لجمرة بالسقي اي سلام الله ورزقه ورحمته لا زالت على جمرة وبعده غمام ينزل رزق العباد فاحيى البلاد وطاب الشجر اي ينزل الغمام لرزق العباد وريحانه مصدر متصرف لكنه معطوف على غير متصرف وهو سبحان الله فحكمه حكم غير المتصرف في الانتصاب بفعل مضمر لا انه لا يلزم النصب كما جاء في البيت وفي المصدر الغير المتصرف يلزم ونحو اي المصدر يكون مضمراً متوسعاً فيه منزلاً منزلة المفعول به نحو الحجبني الضرب الذي ضربته فان الها ضمير المصدر وغير متوسع فيه نحو زيد اظنه منطلق اي اظن ظني بمعنى التوسع ان يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كانه مفعول به كما في الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه ففي ضربته متوسع فيه لانه لا مانع من ان يجرى مجرى المفعول به بخلاف اظنه فانه لو اجرى مجرى المفعول به لكان احد مفعولي افعال القلوب مذكوراً دون الاخر وهو غير جائز على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ومنه المعلم والمعلمة زيد عمراً خير الناس اياه اي الاعلام اصله اعلمت واعلمني زيد عمراً خير الناس اياه فالتنازع في زيد عمراً خير الناس فاعمل الثاني ورفع زيد

اذا قام

قوله

الجمعة

اي المكاتب

لا انه

لا انه

229 بالفاعلية له وعمرو وخيرهما المفعولان له وحذف المفعولات الثلث للاول ثم اخبر باللهم
عن التاء في اعلمت فقيل المعلم والمعلمه زيدا عمرا خير الناس اياه انا فالمعلم مبتدا والمعلمه
عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعله وعمرا هو المفعول الثاني وخير
الناس هو الثالث واياه ضمير المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا بان يجعل
كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعديه الى الثلث لا يجوز قطعا اذ ليس لفعل الرابع
مفعول حتى يجيء هذا به وانا خبر المبتدا وهو المعلم والمعلمه وانما صح الاخبار عنهما بخبر
واحد لان اللهم في هذا الموضع عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل في موضع ومفعول في موضع واما
جعل الضمير في اعلمني غايبا في الاخبار مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صله للام
وجب ان يعود اليه ضمير والعايد الى الموصول يكون غايبا باعتبار لفظ الموصول فلذلك
قال في المعلمه ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول له وهو علة الاقدام على الفعل
مما اجتمع فيه ان يكون مصدرا وفعلا للمقدم ومقارنا للمقدم عليه قوله علة الاقدام اشارة
الى بحث نذكره هنا وهو ان المفعول له في نحو ضربته تاديبا مسبب عن الضرب فلا يكون سببا له
لان الشي الواحد لا يكون سببا ومسببا واجابوا بانه قد يكون سببا ومسببا باعتبارين
وههنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب بل علة للاقدام عليه وسببا حاملا
عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب فوجود التاديب مسبب وتصوره
في الذهن هو سبب الاقدام فقد تغايرت الجهتان وشرط في نصب المفعول له امورا ثلثه
كونه مصدرا وفعلا للمقدم اي الشخص الذي اقدم على الفعل وكونه مقارنا للفعل المقدم
عليه وقوله مما اجتمع من فيه للبيان للمفعول له اي هو الذي اجتمع فيه الامور الثلثه
وانما شرطت الامور الثلثه في نصبه لكون المفعول له علة للاقدام فلا يكون عينا بل معنى
لكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الاقدام على الفعل ولذلك شرط كونه مصدرا
فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين مع اللام مفعولا له نحو جيئتك للسمن لانه ليس بمعنى
وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد صرحوا بانه مفعول له قلت هذا ايضا راجع
الى المعنى اذ معنى جيئت للسمن لطلب السمن او لاخذه او لشراه ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين

قد بينه م
لتكون م

230 بل المعنى القائم به بشهادة الذوق الفصيح كون الباعث معنى في جميع الصور اما صريحا او مقدرا
وشرط كونه فعلا للمقدم باعتبار انه علة اقدامه وشرط المقارنة لان الاصل في النصب لا كونه
مفعولا له بل بتعريضه ذكر اللام ح كما سياتي سببا غائيا كان نحو قوله واغفر عوراء الكريم
ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او سببا باعثا ليس غاية بقصد مقصدها اي قصد الغاية
نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور هذا تفصيل للعلة
اي العلة قد يكون سببا غائيا كالادخار للغفران اي اعفو واغفر زلات الكريم لاجل
ادخره واتخذه صديقا والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم علة غائية للاعراض عن شتم
اللئيم اي اعرض عنه لتحصل المقصود وهو كرامة النفس وعزتها وقد يكون العلة
سببا باعثا وليس غاية مقصودا كما تقول قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على
القعود وليس غاية مطلوبة للشخص اذ لا يطلب كونه جبانا بخلاف التكرم والادخار فانهما
مطلوبان للشخص فقوله هو علة الاقدام يشمل هذين القسمين والبيت الاول مشتمل على
المفعول له معرفه وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما واستدل به لان الجرمي لا يجوز كونه معرفة
وكذا البيت الثاني مشتمل على المفعول له نكره وهو مخافة ومعرفه وهو زعل والهول والبيت
للعجاج والعاقر من الرمل الذي لا ينبت شيا والجمهور الرمله العظيمه المشرفه على ما حولها
والمحبور المسرور والتهويل ان يعظم الشي في عينك والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض
والضمير في يركب قيل للثور الوحشي وقيل للعير وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الابيات
وقد ذكر فيها الناجح وهو العير الابيض اي يركب الرمل ويعلوه مخافة من يقصده ونشاطا
لا فلاته من صايد او غيره وقيل الزعل الهول عطف على كلاي وركبا الهول والاصل فيه اللام
لدلالته صريحا على التعليل فاذا لم يجتمع ما ذكرنا يعني الامور الثلثه المذكوره فلا بد من اللام
فاذا انتفى المصدريه تعين اللام نحو جئتك للسمن واللبن وكذا اذا انتفى كونه فعلا للمقدم نحو زرتك
لمخاصمتك اياي وكذا اذا انتفى المقارنه كزرتك اليوم لمخاصمتي غدا الا في نحو زرتك ان تكرمني
وانك تحسن الي فانه انتفى كونه فعلا للمقدم ولم يذكر اللام لان ان وان يحذف فيهما اللام قياسا
مستمرا ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا مما اول هذا اشارة الى ايراد وهو ان خوفا

ان تعارض العلة المعلول لهذه الامور شرايط النصب المعني انه لو انتفى واحد منها انتفى م
ذي داج

231 وطمعا ليسا فعلين لفاعل يري وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع وكان ينبغي ان لا
ينتصب فاجاب بانه متاول وتاويله ان يريكم معناه يجعلكم رائين فالخوف والطمع علتان لرؤيتهم
لا للاراءة فالخوف والطمع ح فعلان للمقدم على الاراءة وهو الله تعالى فانه يريهم البرق خوفهم
وطمعهم والغالب عليه اي على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال ولذلك توهم الجرمي اشتراط
تنكيره فلم يجوز كونه معرفه وعند الزجاج انتصابه اي انتصاب المفعول له على المصدر فقولك
ضربته تاديبا معناه ضربته ضربة تاديب او ضربته وادبته تاديبا وهو مرتب لفوات
معنى العلية على تقديره مصدرا ويجوز ان يتقدم اي المفعول له على عامله لانه فضله كالمفعول به
وان يضمر اي ويجوز ان يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول التاديب
ضربت زيدا له فهو ظاهر الجواز وان اراد به انه ينتصب مضمرا كما تقول ضربته اياه اي له فهو
محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد ومنها اي ومن
انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في
ومن في منها للبيان ايضا كما في المفعول له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ينبغي ان يكون ظرفا
لانه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه بحيث يصح فيه تقدير في وههنا لا يصح
فيه تقديره وهذا القيد مغن عن تقييده بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو ان المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور واحترزوا به عن قولهم يوم الجمعة حسن فظرف الزمان كله مبهمه وموقته يقبل ذلك
اي صحة تقديره في كالحين واليوم والشهر والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه للموقت ومن ظرف
المكان المبهم دون الموقت اي ويقبل المبهم من ظرف المكان تقدير في دون الموقت منه وفسره
الموقت بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار
باعتبار الجدران والسقف والعرصه وهي داخلة في مسماها بحسب الوضع وكذا السوق
والمسجد والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كالجهات
الجسم الست والفرسخ والبريد وهو اثنا عشر ميلا والميل ثلث الفرسخ وغير ذلك
وانما كان مبهما فان نحو فوقك وتحتك من الجهات الست يطلق على المكان باعتبار جهة العلو
وجهة السفل وهذه الجهة لا تدخل في مسمى المكان فان المكان الذي يصدق عليه الفوق

فعل الرؤية وهم المخاطبون كانه قال ترون البرق خوفا وطمعا وجاز ان يأول على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع فيكون على الغير لان ارادة خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم عليه م
خلاف المكان المعين م
انما اورد نعت الجسم ليعلم ان المحتاج اليها انما هو الجسم لا غيره م

232 قد يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص وكذلك ما يكون يمينا يتبدل باليسار وكذا القدام
والخلف فهذه الامور اعتباريه لا يدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فان ما كان اسما له
باعتبار الامور المذكوره لا يتبدل اصلا وكذلك الفرسخ والبريد يطلقان على امكنه باعتبار
امر عارض وهو كونه مقدرا ~~بثلثة الاف خطوة ومقدرا~~ باثني عشر ميلا ونحوه وهي امور
اعتباريه لا يدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قالوه وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق على مكان
اطلقناه باعتبار امر داخل في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان فجهة العلو داخله في
مفهوم الفوق بحسب اللغه وان لم يدخل في مفهوم المكان وقد شذ ذهبت الشام وفاقا لان
معناه ذهبت في الشام مع انه موقت وذهب لازم اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت
الدار على الاختلاف اي شذ دخلت الدار على الاصح او فيه فان بعضهم جعل دخلت متعديا والدار
مفعول به فلا شذوذ في هذه الكلمه اصلا عند هذا القائل فهو كضربت زيدا ورايت الدار وجعل
بعضهم دخلت لازما لانه بمعنى غار ولان مصدره الدخول وهو مصدر اللازم غالبا
كالخروج والصدور والوقوف ونحوها ولانه نقيض خرج وخرج لازم قطعا فعلى هذا يكون
دخلت الدار شاذا لانه مكان معين انتصب بتقدير في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت
الشام متفق عليه لان ذهب اتفاقا لازم وانما قبل مبهم الزمان وموقته النصب بتقدير في
دون موقت المكان لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل فالفعل يقتضي مكانا مبهما
على الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل اذ الفعل ما دل على
احد الازمنة المعينه والمكان المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب به واما المضمر فلا بد
فيه من اظهار في اي اظهار في الا اذا اتسع فيه نحو يوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه
وهذا مما يوكد ما قلنا في المفعول له وهو ان المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا وجاز ذلك
اي الاتساع واضمار في في غير المتعدي نحو اليوم خرجت لان الاتساع يجعله كالمفعول به وفي
المتعدي الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز في ذوات الثلثه نحو اليوم اريتك زيدا قائما
اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربعه مفاعيل وهو ممتنع اذ لا يتجاوز الفعل
المتعدي بثلثه وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز

٢٢٣ بلا تسامح فيه لانه يرجع الى ثلثة مفاعيل وهو موجود وبعضهم يمنع لان الفعل الذي له ثلاثة
مفاعيل قليل فلا يحمل عليه غير ما ورد وكذا اظهر موقت المكان اي لا بد منه من اظهار في ثم
ان الظروف كلا نوعيه يعني المبهم والموقت اما مستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان يتعقب عليه العوامل
كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على
الظرفية او مستعمل ظرفا لا غير وهو ما لزم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين
اي بعيد فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه الزمان ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك
اتصاله باتيه معناه لقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء
اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومه وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها يعني ان هذه الظروف
يستعمل على وجهين احدهما ان يراد بكل واحد منها معين وح يلزم نصبه والثاني ان يستعمل ولا
يراد زمان معين كما تقول لقيت زيدا سحرا من الاسحار فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية اذ يقال هذا
سحر من الاسحار وادركت سحرا وعجبت من سحر وعشية وعتمة الا ان كغدوة وبكرة فيهم لم يقع فيهما
و التصرف اكثر فلا علمية وان كانا معينين يعني ان عشية وعتمة يستعملان على وجهين احدهما
منع صرفهما وح يكونان علمين ومنع صرفهما للعلمية والتانيث والثاني الصرف وهو اكثر وح لا
حاجة الى تقدير العلمية قوله وان كانا معينين لا يقتضي العلمية كما اذا قلت جاءني رجل او الرجال
واردت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين ولا ينعكس كنفسها اذ ليس كل معين علما
ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى مقصورا بضم السين وهو الاكثر وبكسرها وسواء
ممدودا بفتح السين على الاعرف اي المشهور انها ظرفان فاذا قلت مررت بزيد سواك او سواك
فمعناه مكانك وبدلك فهو منصوب بتقدير في وعند الكوفيين هما اسمان ومستندهم قول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان فانه فاعل لقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف وجوابه
ان التقدير فلم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على ظرفيته ومنه وسط الدار بالسكون
فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة
وبالسكون اسم مبهم كداخل الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا فالاول يجعل مبتدا وفاعلا
ومفعولا وداخلا عليه حرف الجر ولا يصح شيء من هذا في الثاني تقول في المتحرك وسطه خير من طرفه

٢٢٤ واتسع وسطه وجلست في وسط الدار وجلست وسطها بالسكون لا غير وقريب منه اي
من وسط بالسكون عند فانه لا يجر بمن خاصة واما والقريب منه لان عند قد يدخل عليه من الجارة
نحو فلا و وسط بالسكون ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا ومثله
دون اي مثل عند دون لا نكره تقول دونك كذا بالرفع كما لا تقول عندك واسع بالرفع وتقول
من دونه كما تقول من عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جاء في المثل في دون كما قال ازجاء في دون
هذا ما تنكر المراة صاحبها هذا مثل واصله ان الحكم ابن صخر الثقفي خرجت جاريتا منفردا
فرات بارقة وهو موضع جاريتين من بني سليم ان جمالها وظرافتها فكسوتها واحسنت اليهما
ثم جئت من قابل ومعي اهلي وقد اعتللت ونصل خضابي فلما سرت بارقة اذا احديهما قد
جاءت تسال سوال منكر فقلت فلانة قالت فدتك لك ابي وامي واني تعرفني وانكرك قلت الحكم
من صخر قالت رايتك عاما اول شابا شوقة واراك اليوم شيخا مليكا وفي دون هذا ما تنكر المراة
صاحبها فذهب مثلا وارملت ما فعلت اختك فقالت الصعدا وقالت قدم عليها ابن عم لها فتزوجها
فخرج بها فذلك حيث يقول اذا ما قفلنا نحو نجد واهله فحسبي من الدنيا قفول الى نجد فقلت
اما اني لو ادركتها لتزوجتها فقالت وما يمنعك من شريكتها في حسنها وجمالها وشقيقتها قالت يعني
من ذلك قول كثير اذا وصلتنا خلة كي نزيلها ابينا وقلنا الحاجبية اول معالف كثير بيني وبين الى ان
الذي يقول هل وصل عزة الا وصل غانية في وصل غانية من وصلها خلف فالام صخر فتركت جوابها
وما يمنعني من ذلك الا العي وما في ما تنكر مصدرية اي انكار المراة صاحبها يقع في دون هذا التغير
و يستعمل عند في الزمان ايضا في مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى يعني عند اصله
ان يستعمل في المكان وقد جاء مستعملا في الزمان قاله خالد بن الوليد وبعده وينجلي عنهم غيابات الكرى
يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء الراحة ومنه اي ومن المستعمل ظرفا مع وقد جاء كان معربا فانتزع عنه
من معربها ابو علي يحكم عليها بالحرفية اذا سكنت كقوله فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما
اختلف النحاة في مع فالجمهور على انه ظرف واحتجوا بوجوه احدها تحرك اخرها بغير ساكن بعده
فليس بحرف اذ الحروف الثنائية ساكنة الاواخر نحو من وعن وقد ونظائرها فلما لم يكن حرفا تعين
ان يكون ظرفا اذ لا قائل بغيره والثاني دخول التنوين عليها قال الشاعر اخيفوا بني حرب واهوانا معا

٢٢٥ واذ حانا موصولة ثم تقضي والثالث ما استدل به المصنف وهو اضافته نحو معها ودخول
حرف الجر عليها وهو قوله من معها واستدل على حرفيتها بانها لما سكنت اشبهت الحروف الثنائية
كمن وعن فانها على حرفين وليس في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين وجوابه ان السكون الوارد في البيت
لضرورة الشعر واما كونها على حرفين فلعله على مذهب يونس اذ قال لامها محذوفة وهو بمنزلة
قفا والالف بدل من اللام وفيه نظر اذ كان حقه ان يقال كان معاها فانتزعته من معاها بالالف
وقوله فريشي اي ثيابي ولماما اي غبا والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك ويضمر عامله
جوازا في قولك يوم الجمعة في جواب من يقول متى سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم
سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من حيث انه اضمار على شريطة التفسير ويتقدم عامله جوازا
في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو اي يوم سرت ونحوه مما يتضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها
اي ومن انواع المنصوب المفعول معه وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه
فالمذكور بعد الواو ليخرج ما وقع بعد الفاء ونحوه بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الواو لا بمعنى مع نحو
جاء زيد وعمرو قبله فانه مذكور بعد الواو لا بمعنى مع قوله بعد فعل او معناه ليخرج نحو زيد وعمرو
قاما من حيث كانا معا في القيام فانه مذكور بعد الواو بمعنى مع وليس بمفعول معه لعدم ذكر فعل
او معناه وانما عدل عما قاله غيره وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لانه قد يفهم من
المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالزمان فقوله بمعنى مع اصرح واد على المعنى المقصود
وهو المعية ولم يحسن حملها على العطف نحو ما صنعت واباك واستوى الماء والخشبة ولو تركت
الناقة وفصيلها اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود لو ضعها هذا مثال للمذكور بعد فعل وقوله
لم يحسن كانه اشار الى جواب سوال وهو ان الاصل العطف فلم لم تقل ما صنعت انت وابوك ليكون
الاصل وهو العطف وكذا استوى الماء والخشبة بالرفع وكذا وفصيلها فاجاب بقوله ولم يحسن
اي حمله على العطف لانه لا يؤدي المعنى المقصود وهو المعية فان معنى قوله ما صنعت انت وابوك
قد يكون ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم منه المعية وهو المراد اذ المعنى ما
صنعت مع ابيك واستوى الماء مع الخشبة اي ساوى الماء الخشبة وليس المراد العطف ليكون
التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها او استوى الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع غير الماء

٢٢٦ مع ان المعنى المقصود ليس الاستواء الحاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فاذا
نزل الماء بحيث ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن حملها على العطف فيها
وكذا في المثال الثالث ليس معناه لو تركت الناقة وحدها وترك الفصيل وحده بل معناه لو تركت
معه وخليت بينها وبينه بان يكونا معا لرضعها وهذا ظاهر في ان العطف لا يؤدي هذا المعنى واما
قال لا يحسن لانه كان يجوز ان يجعل عاطفا ويراد به المعية لان العطف قد يكون في التقدم والتاخر
وفي المعية ولكن لما لم يتعين المعنى المقصود في العطف قال لم يحسن ونحو ما شانك وزيدا وما لك
وعمرا عطف على قوله ما صنعت وهو مثال المذكور بعد معنى الفعل وانما كان معنى الفعل اذ المعنى
ما تصنع اما دلالة الظرف وهو لك على معنى الفعل فظاهر لان الظرف متضمن اما لاسم الفاعل وهو
حاصل او للفعل وهو حصل على المذهبين فعلى الجملة متضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك فلم يظهر
كما في الظرف لان الشان اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل كما في الظرف بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق
ولذلك قال اذ المعنى ما تصنع لان لفظ الفعل مقدر معه كما في الظرف وقوله اذ المعنى ما تصنع يشمل
الصورتين ولو قال لان الفعل او معنى الفعل متضمن يصح في الظرف دون الشان ولا يسوغ الجر
اي في زيد وعمرو في المثالين حمله على المكني اي المضمر فلا يقال ما شانك وزيد لانه لا يجوز عطف المظهر
على المضمر المجرور من غير اعادة الجار واذا جيء بالظاهر كان الجر الاختيار نحو ما شانك وزيد وعمرو
وما لزيد وعمرو لان الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف ان لم
يمنع مانع لفظي هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود لانه يجوز ان يقول جاء زيد
وعمرو قبله او عمرو بعده او عمرو معه فواو العطف قد يكون للمعية وقد لا يكون واذا قلت جاء زيد
وعمرو اي مع عمرو تعين كونه للمعية فحمله على العطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا يتعين به المعية
المقصودة كما ذكرنا في استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء
المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على مضمر مجرور بحيث اذا انتفى هذا
المانع اللفظي صح كونه للعطف وهذا السوال يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا لم
يكن بعد فعل او معناه لم ينصب نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين
بعد الواو بمعنى مع لم ينتصبا لان الانتصاب انما يكون بعد فعل او معناه الا فيما تاوله على كيف نحو

٢٢٧ فانه يجوز النصب ح لا ضمار الفعل ومنه اى ومما جاز فيه النصب مع انه لم يذكر فعلا ومعناه
بتاويل اضمار كان قوله وما انا والسير في متلف واخ مبرح بالذكر الضابط لان المعنى ما
اكون انا مع السير في مهلكة واذا كان اى واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن
مع ذلك العطف جاز الامران وان افتقر العطف على الرجحان نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب
يعنى اذا اكد المرفوع المتصل بالمنفصل حسن العطف فيجوز الرفع على العطف وبرفع وان نصب
على المفعول معه افتقر اى كشف من قولهم افتر فلان ضاحكا اذا ابدى اسنانه ويرد عليه النظر
المذكور ايضا من حيث ان العطف لمجرده لا يودى المعنى المقصود اذ لا يشعر بالمعية هذا هو
نجعل الباب قياسا ولم يقتصر على السماع يعنى انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو قياسي
كساير المفاعيل او هو مقصور على السماع يعنى انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو قياسي
كساير المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث المذكور
من اول باب المفعول معه الى ههنا يعنى قد ذكرنا فيما قبل انه يجوز الحمل على المفعول معه على العطف
وهذا انما يستقيم اذا قلنا انه قياسي فاما من يقول هو مقصور على السماع فلا يمكن تجويز الامرين
على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع ويضمر منفصلا اى قد يكون المفعول معه مضمرا
منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران لم تفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اى وكان العاشق
المحبوبة كحران اى كعطشان لم يفق عن الماء يعنى شرب وما افاق عن شربه اى ما تركه حتى يقدد
وينقطع من غاية الشرب والرى كانه امتلأ بحيث كاد ان ينقطع له هتك انه ولا يتقدم عامله
اى لا يتقدم المفعول معه عامله فلا يقال وزيدا سرت لانه يوهم العطف من غير تقدم معطوف
عليه ولانه ليس كساير المفاعيل في القوة فانحط رتبته عنها ومنها اى ومن انواع المنصوب
المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به عن ساير المفاعيل مع انه
اقواها لانه ذكر بحث المنادى واقسامه ولواحقه فلو قدمه لوقعت هذه المباحث
متخللة بين المفاعيل وهى اجنبية بالنسبة الى ساير المفاعيل واذا اخر المفعول به لم تقع هذه
المباحث متخللة بين المفاعيل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل بدونه كما سياتى في
تحقيق الفعل المتعدى اما بغير واسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدى من الافعال وغير

٢٢٨ المتعدى يعنى ان المفعول به هو الفارق بين القسمين فان ساير المفاعيل تشترك فيه اللازم
والمتعدى ويكون اى المفعول به واحدا كضربت زيدا فصاعدا الى الثلثة كاعطيت زيدا درهما
واريتك زيدا فاضلا على ما سياتى في المتعدى من الافعال واما بواسطة حرف جر ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته
للظرف لكونه ايضا بواسطة حرف جر فلغو خبر مبتدا محذوف اى فبعضه لغو اذا كان العامل
شيئا من خارج فعلا او معناه ومستقر اى بعضه مستقر ان كان بمعنى الاستقرار او الحصول مقدرا
غير مذكور قسم الظرف او الجار والمجرور الى لغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه حاصلا فيه
مقدرا معه غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معنى الاستقرار متضمن للظرف واللغو بخلافه
قولك جلست على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست والظرف الذى
يتضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار
والكون ونظائرها والثانى ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان
المستقر انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثانى ان يكون
من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا غير مذكور واحترزنا بالاول عن مثل مررت بزيد فان
المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثانى
عن قولنا زيد في الدار اى الكاين في الدار اذا وجد قرينة معينة للمقدر فههنا المتعلق متضمن مقدر في
الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى القرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان
المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار فقوله اذا كان
العامل شيئا من خارج يعنى انه يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا له سواء كان ذلك العامل فعلا
نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار فان معنى حاصل متضمن في الظرف
وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور وانتصابه اى وانتصاب المفعول به بواسطة حرف
جر لا يظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا في تابعه نحو مررت بزيد وعمرا غائبا واخرجه فهو ما استقاعر
قصدها جوابا فان قوله وعمرا عطف على محل في نجد فانتصابه انما ظهر لفظا في المعطوف لا في
المعطوف عليه والمنصوب المحل هو المجرور فقط يعنى اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذى هو مجرور
لفظا منصوب محلا فان الجار هو المعدية للفعل فهو متمم لمعنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت

٢٢٩ وقيل فالمنصوب محلا هو لفظ زيد فقط لا الجار والمجرور وقيل النحاة الجار والمجرور في محل النصب
فيه تسامح والتحقيق ما ذكره ويتقدم اى المفعول به على عامله اذا اريد الاختصاص نحو زيدا
ضربت وبعمرو مررت ويلزم ذلك اى التقدم فيما تضمن صدر الكلام نحو اى رجل ضربت ويمتنع اى
التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربى زيدا حسن فلا يجوز تقديم المفعول عليه او تقديرا
نحو ان تضرب زيدا حسن لانه بتقدير المصدر اى ضربك زيدا او اسم فعل نحو رويد زيدا لا يتقدم عليه
معموله او فعل تعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اى اذا كان العامل مضافا اليه
فلا يجوز انا زيدا غلام ضارب وقولهم انا زيدا غير ضارب متاول هذا ايراد فان زيدا معمول
المضاف اليه وقد تقدم واجاب بانه متاول وتاويله ان غير بمنزلة لا فكانه قال انا زيدا لا ضارب
فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه ويضمر كل منهما اى المفعول بغير واسطة او بواسطة يعنى
يكون كل واحد منهما مضمرا متصلا نحو ضربتك في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول بواسطة
والاول اى غير اى المفعول بلا واسطة يكون منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا او
معناه او تقدم اى المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا مثال لما وقع
المفعول بلا واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا نحو
وما نبالى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديارا اورده على ان المضمر وقع متصلا بعد الا
فاجاب بانه شاذ وهذا ولو لم يكن مفعولا صريحا لانه مستثنى مقدم اذ التقدير الا يجاورنا
ديار الاك فقدم لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذلك ذكره ههنا وانما ضربت اياك هذا
مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا في التقدير اذ التقدير ما ضربت
الا اياك واياك اعنى فاسمعى يا جارة هذا مثال لما تقدم العامل وهو اعنى والاصل اعنيك فلما
قدم صار منفصلا قاله سهل بن مالك الفزارى حين راى اخت حارثة ابن لام ووقع في نفسه شى
منها فجلس في فناء الخباء يوما وهى تسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير البدو والحضارة كيف ترين
في فتى فزارة اصبح يهوى حرة معطارة اياك اعنى فاسمعى يا جارة يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب
ويعرض لغيره بما يتلفظ له وهو حاضر واياك والاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتق كما سياتى
في التحذير ان شاء الله تعالى واذا اضمر المفعولان في باب اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل الثانى

٢٣٠ وهو المختار في الغايبين وفي باب علمت مطلقا اى في الغايبين وغيرهما يعنى اذا كان المفعولان
مضمرين في باب اعطيت وفي باب علمت يجوز ان يتصل الضمير ان نحو اعطيتكه والمنطلق علمتكه
وجاز ان يتصل الاول وينفصل الثانى نحو اعطيتك اياه وعلمتك اياه وهذا هو المختار في
الغايبين نحو اعطيته اياه قوله وفي باب علمت معطوف على قوله في الغايبين يعنى ان انفصال الثانى
هو المختار في باب علمت مطلقا نحو علمته اياك وعلمتك اياه وقوله مطلقا سواء هذه الثلثة وانما
كان المختار في باب علمت انفصال الثانى لان المفعول الثانى بمنزلة خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب
ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان انفصاله هو المختار لان خبر المبتدا لا يمكن ان يكون
متصلا لان عامله ليس بلفظى وههنا يمكن اتصاله لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال
نظرا الى اصله وقد جاء وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها البيت
من قصيدة للقيط بن مرة رثى فيها اخاه اطيطا ويهجو بنى مرة بن عبد او مدرك بن حصن وقبله
وابقت لى الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين كالذيبين يقتسمانني وشر صحابة
المرء جار ذيابها وقد جعلت البيت الضغمة العضة يقول قد جعلت نفسى تطيب لان اضغمهما ضغمة
يقرع لها الناب العظم واللام في لضغمهما يتعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب الى ضمير
الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في لضغمهماها يعود الى الضغمة فانتصابها كانتصاب المصادر
وكان القياس لضغمهما اياها لما ذكرنا من ان المختار في الغايبين انفصال الثانى هكذا ذكره في المعلم
وذكر الشيخ ابن الحاجب في الامالى انه يقول طابت نفسى للشدة التى اصابتنى لو قوع الشدائد
التى اعظم منها والضغم عبارة عن الشدة وهما اسمان قصداه بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له وجعل
هذه من المقاربة التى يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا وقوله لضغمة مفعول تطيب اعلام اعمال
الفعل في معموله وليست بمعنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة وانما
طابت بها والعامل هو قوله لضغمهماها اى طابت نفسى لما اصابنى من الشدة الا ما اصابه من قصدنى
بمثلها والضغمة العضة فكنى بها عن المصيبة وبقال ضغم الشدة وضغمته الشدة وجاء البدع على الوجهين
فقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة وقوله لضغمهماها من قولهم عضضت الشدة لان الفاعل
ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضميرها اى لضغمهما اياها من معضوضه لا عاضه لمجيئها

مفعوله لا فاعله ويجوز ان يكون الموضعان من ضغمة الشدة الا ضغمتني ويكون قوله يقرع
العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا يبلغ منتهى ما يبلغه العض وكنى ببلوغ الناب العظم
عن ذلك والضمير الاول في موضع خفض بالاضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب
على المفعولية للمصدر اى ان ضغمها ويقرع العظم نابها في موضع صفة اما لضغمة الاولى وفصل
للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمها ها ويضعف لاجل الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي
واما في موضع صفة لقوله كها اد معناه لضغمها مثلها لان ضغمة الاولى لم تصب هذين وانما اصابها
مثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة فان اضيف الى المعرفة فجاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يكون يقرع
العظم نابها جملة مستانفة لتبيين امر الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها
لم تقع موقع مفرد واذا اتصلا اى المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره كما يجب تاخير الغائب
عن غيره تقدما لا اعرف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما اعرف من الغائب
فلذلك ما يجب تاخير الغائب عن غيره نحو اعطانيك زيد مثال لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه
مثال لتقديم المخاطب على الغائب واذا انفصل الثاني لم يجب اى تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه
ويجوز اعطيته اياك ايضا ويحذف اى المفعول به لفظا ويراد معنى نحو اهذا الذى بعث الله
رسولا اى بعثه وفاصدع بما تؤمر اى بما تؤمر به اى بصدعه ونحوهما مما يعود الى الموصول يعني
اذا رجع الضمير المنصوب الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان
يعود الى الموصول ضمير اذا لم يكن يسبقه عائد اليه اى الى الموصول مذكورا او في حكمه يعني انما يكون
ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان هو عائدا الى الموصول اما اذا سبقه عائد
الى الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى لانه لا ضرورة اليه لان العائد الى الموصول قد وجد
قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه فلا يراد معنى لانه انما يراد معنى اذا احتيج اليه ليكون به في
صلة الموصول ومعنى قوله يراد معنى ان لا يكون مستغنى عنه في حيث وجد قبله ضمير فلا
يجوز ان يكون مرادا معنى لانه مستغنى عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا او في حكمه اشارة
الى ان العائد السابق قد يكون مذكورا لفظا نحو الذى ان زرته اكرمته وقد يكون في حكم المذكور
كما اذا قلت الذى ان زرت اكرمته زيد والتقدير ان زرته فهو في حكم المذكور فلم يجز الذى

ليس اضربت زيدا اى لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى
عنه بالعائد السابق الى الذى في ليس الا اذا اضمرت ضمير الشان اى اذا اضمرت في
ليس ضمير الشان فلم يكن عائدا الى الموصول وح يتعين ان يكون العائد الى الموصول
هو مفعول اضرب اى اضربه فح يكون محذوفا لفظا ومرادا معنى اذ لم يسبق عائد
الى الموصول هذا حل اللفظ وبيانه وفيه نظر لان عدم الضرورة لا ينفي الجواز واذا
عطف عليه اى على الضمير المفعول الذى يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذى ضربت
وعبد الله زيد والتقدير الذى ضربته وعبد الله وانما لم يحسن لانه في الصورة عطف اسم على
فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم يجز مع انه لو قيل ضربت وعبد الله تقديره ضربت زيدا وعبد الله
لا يجوز لان هذا المضمر العائد الى الموصول في حكم الملفوظ لانه مراد معنى غير مستغني عنه
فافترقا فجاز لكون المحذوف في حكم المراد ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا والعطف يستدعي كونه
معطوفا عليه لفظا ويجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع
الذم اى المقصود تصدر منه العطاء والمنع لا انه يعطي شخصا او دينارا لان المطلوب اصل
الفعل دون تعين المفعول وربما يتعدى بحرف نحو يجرح في عراقيبها نصلي واوله وان تعتذر
بالمحل عن ذى ضروعها الى الضيف وذى الضروع هو اللبن والمحل هو القحط اى ان يعتذر
الابل الى الضيف بسبب القحط يعني ان لم يكن لها لبن في الضروع ننحر بها لاجل الضيف ويجرح
حذف مفعوله في الاصل وجعل نسيا منسيا كيعطي ويمنع اى يفعل الجرح فلما ذكر بعده فعل
احتيج الى حرف تعديه لانه صار من جنس غير المتعدي فمعناه يفعل الجرح في عراقيبها وهيهات
تضرب في حديد بارد مثله ايضا لان معناه يفعل الضرب في حديد واوله على ما ذكر في مجمع الامثال
يا خادع البخلاء عن اموالهم هيهات وقد يذكر ان هذا هو الاول وآخره ان كنت تطمع في نوال
سعيد ويضمر عامله عند الدلالة جوازا نحو حكمه للحجاج اى يقصدون والقرطاس الرامي
كاليوم ح اى يصيب القرطاس ومنه كاليوم رجلا اى لم ار رجلا كرجل اصله لم ار رجلا كرجل
اراه اليوم فحذف الموصوف وهو رجل المجرور بالكاف وحذف اراه ايضا واقيم الظرف
الذى هو مع عامله صفة لرجل مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو

رجلا فانتصب على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها واللهم
ضبعا وذيبا اى اجمع ضبعا وذيبا فيقال هذا دعا للغنم اى اذا اجتمعا وتخاصما سلم الغنم
وقيل دعا على الغنم لاجتماع عدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اى يضمر عامله وجوبا
سماعا نحو امرأ ونفسه باضمار دع وهذا ولا زعماتك اى الامر هذا ولا اتوهم زعماتك وذهب
سعد القين واصله ما ذكره الزمخشري رضي الله عنه ان القين مضروب به المثل في الكذب ثم ان
قينا ادعى ان اسمه سعد فدعى به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك اى جعلت باطلين يا سعد
القين ومعنى تنبيه الباطل ان القين مشهور بالكذب في الشرى وقد انضم اليه انتحال الاسم والاهذاء
الباطل وذهذين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة وهو منصوب
... موضع وما ... هذا اصح ما يؤدى اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل يضرب لمن جاء بباطلين
وقد ذكر له وجوه اخر لا يطيل الكتاب بذكرها وهي مذكورة في مجمع الامثال وفي التعليق ايضا
وقياسا عطف على سماعا اى ويضمر العامل وجوبا سماعا على ما ذكر وقياسا في مواضع منها
المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فالاصل يا اياك اعني نص عليه سيبويه فاقيم المظهر مقام
المضمر تنبيها للمخاطب ان القصد متوجه اليه لا غير ثم حذف الفعل لان يا نائبة عنه ولما
في الحذف من رفع اللبس بالخبر قوله لانك علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذى يدل عليه
قوله منها المنادى قوله تنبيها علة لتصدير الكلام بيا اى انما فتح الكلام بيا للتنبيه ويجوز ان يكون
علة المجموع قولك يا اياك اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من اياك لانه اللفظ
الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وتقديم اياك على اعني لاختصاص
ان القصد متوجه اليه اى الى المخاطب لا غير فقوله يا اياك اعني جامع لثلثة امور تصدير بيا
ووضع المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول على الفعل فقوله تنبيها للمخاطب الى آخره علة
لهذا المجموع فقوله تنبيها اليس علة لاقيم لان المضمر وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر
نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علة لقوله فالاصل يا اياك اعني قوله حذف الفعل لان يا علة
بامرين اى لزم حذف الفعل لنيابة يا عنه فلو جي بالفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل ولما في الحذف
علة اخرى للزوم حذف الفعل لانه لو جي بالفعل لالتبس بالخبر لان لفظ اعني يحتمل ان يكون خبرا

او انشاء بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء وحكى يا اياك يعني ذلك الاصل جاء متلفظا به
في لا يستعمل على ما حكاه وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ يعني قد جاء المنادى بلفظ
المضمر اما منصوبا نحو يا اياك او مرفوعا نحو يا انت نظرا الى لفظ انت وهو مفرد فكان ان
المفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى مضموم لفظا ومنصوب محلا فجا اياك نظرا الى المحل
وما انت نظرا الى الضم اللفظي ومنه يا اقرع بن حابس يا انت انت الذى طلقت عام جعتما وقيل
انما نصب اياك لانه مضاف ولا يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف لانه بنا على ان ايا
مضاف وقد ذكرنا انه وجه مردود ثم انه اى المنادى ينصب لفظا كالمضاف نحو يا عبد الله
والمضارع له وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا
غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم رجل قوله اسم رجل احتراز عما اذا كان ثلثة
وثلثين للعدد فانه لا ينتصب بل تقول يا ثلثة وثلثون لانهما مفردان معطوف احدهما على الآخر
للثلاثة والثاني اى المعطوف ح نحو يا زيد ومسلمون وانتصب الاول اى المعطوف عليه بناء على المنهاج الاول الذى قبل التسمية
اعني متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان ثلثة وثلثين لما صار علما لم يجز ان ينصب فيه الجزآن المعطوف والمعطوف
عليه لان كل واحد منهما بمنزلة حرف الكلمة فلا يقبل النصب فاجاب بان الاصل قبل التسمية ان يكون
احدهما معطوفا على الآخر ثم نقل الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان الكلمات المنقولة اعرابها باعتبار
المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه مثلا عبد الله سوا فانه يقال انه بعد ما جعل
علما لا ينبغي ان يعرب باعرابين نصب الاول وجر الثاني لانهما بمنزلة حرفي الكلمة والجواب كالجواب
لان اعرابه ايضا باعتبار ما قبل النقل والنكرة عطف على المضاف والمضارع اى ينتصب لفظا
كالمضاف والمضارع وكالنكرة اما موصوفة نحو يا رجلا صالحا وعود الضمير والوصف على لفظ
الغيبة لا غير نحو يا ليلة سرقتها من عمري هذا ايضا جواب عن توهم سؤال وهو ان رجلا في حكم
المخاطب والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغائب فاجاب بان المخاطب لما اقيم مقامه لفظ غائب
جاز عود الضمير الغائب اليه من الصفة نحو صالحا من يا رجلا صالحا ومن سرقتها في البيت فانه صفة
يجوز ح ليلة قوله لا غير يريد به ان عود الضمير هنا يختص بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما في يا تميم كلكم

٢٣٥ والفرق ان تميم وقع موقع انتم بنفسه واما ههنا فلم تقع الموصوف موقع المخاطب الا مع الصفة لان
المناداة هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا فتخصصه حصل بعد الوصف فقبل الوصف
له حكم الغيبة مطلقا او غير موصوف كقول الاعمى لرجل لا يضبطه يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد به
واحدا بعينه او مجلا عطف على لفظا اى ينتصب لفظا كما ذكرنا او محلا كالمفرد المعرفة مبهما او
غير مبهم فانه يبنى على ما يرفع به نحو يا زيد ويا رجل في غير مبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان
ويا زيدون لوقوعه موقع ضمير الخطاب اى انما بنى المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع
ضمير الخطاب وهو انت وضمير الخطاب مفرد معرفة فانما بنى بما شابهه بالقيدين فيخرج عنه
المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين ويخرج عنه المفرد النكرة لغير معين بالمعرفة والمراد
بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضارعا له نحو يا زيد في المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع اما
المفرد فهو مبنى على الضم واما المثنى والمجموع فلا ضم فيهما فقوله على ما يرفع به يشمل الثلثة لان
ما يرفع به اما ضمة كيا زيد ويا رجل واما الف نحو يا زيدان واما واو كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما
وقع موقعه مع قيد الاضافة فلو بنى وحده كان تقديما للحكم على العلة اى ان المضاف لا يقع موقع
الضمير الا بالاضافة لان تعريفه بواسطة الاضافة ولا يبنى الا اذا كان معرفة فلو بنى المضاف
وحده كان تقديما للحكم البناء في المضاف على علة البناء وهو وقوعه موقع الضمير الذى لا يتم الا بالجزء
الاخير ولا يمكن ان يبنى الاسمان معا لان البناء انما يكون للمفرد اذ بالافراد شابه المفرد وتلك
المشابهة علة البناء وندا العلم بعد تنكيره على راى يعنى ان العلم معرفة وما للتعريف فينبغي ان لا يصح
دخول يا على العلم لاستلزامه تعريف المعرف واجيب عنه بوجهين احدهما ان الممتنع هو الجمع بين
اداتى تعريف نحو يا الرجل وهذا ليس بشيء لانه لا يندفع به تعريف المعرف فلذلك ذكر المصنف الوجه
الاخر وهو ان العلم ينكر اولا ثم يدخل حرف الندا عليه فاذا قال يا زيد فكانه قال يا مسمى بالزاى والياء
والدال واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس
شبهته بباب ما لا ينصرف فانه قد يسوغ عند الضرورة البيت للاحوص الانصارى وبعده فان يكن
النكاح احلّ انثى فان نكاحها مطر حرام قدم البصرة فخطب الى رجل من بنى تميم ابنته وذكر له نسبه
فقال هات شاهدا اكراس حتى الوثرنجا بشاهد فزوجه اياها وشرطت عليه ان لا يمنعها واحد

ح؟

٢٣٦ واهلها فخرج بها الى المدينة وكانت اختها عند احد بنى تميم قريبا من طريقهم فمالت اعوان في
الى الحى فنزل فذبحت لهم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاته بالابل والغنم الكثير واسم الرجل مطر
فلما رآه الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخت امرأته من اجمل النساء فمالت له زوجته فهم
الى سلفك وسلف الرجل زوج اخت امرأته فسلم عليه فمال واشار الى الاخت زوجته باصبعه
فقال سلام الله يا مطر عليها تقول نكاح هذه المرأة حرام عليك يا مطر فنصب مطرا على انه مفعول
نكاحها وهو مضاف الى الفاعل ووجه الاستشهاد ان مطرا منادى مفرد معرفة وكان ينبغى ان يضم
وقد نونه فقال هو قبيح بعيد عن القياس ثم ذكر لتنوينه تاويلا فقال هو مشبه بباب ما لا ينصرف
يعنى ان المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فرع على المنصرف فكما ينون للضرورة ينون ايضا
هذا للضرورة تشبيها به او الداخل عطف على قوله كالمفرد المعرفة اى وينتصب المنادى محلا
كالمفرد او كالداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب واللام مفتوحة حال في ما عطف
عليه يعنى ان المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لتيم او لام التعجب نحو يا للدواهى فانه
ينجر لفظا باللام وينتصب محلا لانه مفعول ادعو مقدرا واللام مفتوحة لان المنادى في حكم
المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر يفتح نحو لك وله فكذا اذا دخل على المشبه بالمضمر بخلاف
ما عطف عليه يعنى اذا عطف بلام على ما فيه لام التعجب او الاستغاثة فان اللام الثانية
يكسر كما سياتى مثاله لانه بعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع الى
اصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول المال لزيد فرقا بين المدعو والمدعو اليه اى انما يفتح اللام
في المدعو ويكسر في المدعو اليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم يعكس لان المدعو هو
الواقع موقع المضمر فناسب ان يفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر
فكسرت كما هو مقتضى اصله هذا معنى ما اشار اليه بقوله والفتح به اى بالمدعو اولى منها بالمدعو
اليه لضربه بعرق الى الخطاب اى لان المدعو نصرب بعرق اى له مناسبة بالمخاطب لوقوعه
موقعه نحو يا لله للمسلمين اى ادعوك يا لله للمسلمين الاول للمدعو والثانى للمدعو اليه ففتح الاول
وكسر الثانى فرقا بين المدعو والمدعو اليه كما ذكرناه ونحو يا للكهول وللشبان للعجب هذا مثال
لما عطف على ما دخل عليه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان كلاهما مدعوان ولكن اللام فتح

وليس عليكم ح

ادام

٢٣٧ في المعطوف عليه وكسر في المعطوف لبعده عما وقع موقع المضمر وهو الداخل عليه يا لفظا
واوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب اى يبكيك البعيد في القرابة والبعيد في الدار اى يبكيك
من لا قرابة بينك وبينه ومن داره بعيدة عن دارك وهو غريب وفي هذا البيت استشهادان
احدهما ان لام المعطوف يكسر وان كان مدعوا كما ذكرنا والثانى قوله للعجب فانه مدعو اليه
ولذلك كسر فرقا بين المدعو والمدعو اليه اى يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبهيتة وهي البهتان
ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة وهي الافك والبهتان على ترك المدعو هذا كانه سوال
وجواب فالسوال ان هذه اللامات في الامثلة الثلث مكسورة وهي المدعو اليه وانما يكسر
اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم ههنا مدعو فاجاب بانه ترك المدعو وهو مراد
كانه قال يا قوم للبهيتة اى ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فلام
التعجب حيث ما كان في المدعو وان لم تذكر معه مقدر لاقتضا يا مدعوا الا ان يقال يا للعجب بفتح
اللام بتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية اى يا عجب احضر فهذا اوانك فلا حاجة حج الى تقدير
مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من تقدير مدعو آخر فان
من جعله مدعوا يفتح اللام معه ويقول يا للعجب بالفتح ولو كسر لاضمر مدعوا ويدخل الضمير
نحو فيا لك من ليل اى اللام الجارة قد يدخل الضمير نحو فيا لك من ليل واخره كان نجومه بكل مغار
الفتل شدت بيذبل ويا لك من قبرة بمعمر القبرة واحد القبر وهو ضرب من الطير والبيت
لطرفة العبد وقد نزل مع عمه على ماء فنصب فخاخا له للقنابر وهي جمع القنبر لغة في
القبرة وبقى عامة يومه فلم يصد شيئا ثم حمل فخه ورجع الى عمه وتحملوا من ذلك المكان
فراى القنابر يلقطن ما نثر لهن من الحب فقال يا لك من قبرة بمعمر والمعمر المنزل الواسع
من جهة الماء والكلاء واخره خلا لك الجو فبيضى واصفرى ونقرى ما شئت ان تنقرى
قد رحل الصياد عنك فابشرى ورفع الفخ فماذا تحذرى لا بد من صيدك يوما فاصبرى
او الالف للاستغاثة فلا لام اى او كالداخل عليه الالف للاستغاثة نحو يا زيداه فانه ايضا
ينتصب محلا فلا لام اى لا يجتمع اللام مع الف الاستغاثة لتنافى اثريهما اذ الف الاستغاثة
يوجب فتح ما قبلها واللام يوجب جر فلذلك لا يجتمعان او الندبة او كالداخل عليه الف الندبة

مجاز ح

٢٣٨ فانه يفتح نحو يا زيداه والبناء للوقف خاصة اى انما يلحق الهاء في الوقف خاصة ولا يجوز
تحريكها الا للضرورة نحو يا رب يا رباه اياك اسئل واخره عفرا يا رباه من قبل الاجل
عفرا اسم امرأة اى اسالك يا ربى عفرا وان تصلنى بها قبل حلول الاجل او ما كان مبنيا قبل الندا
تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر ويا حذام ويا لكاع يعنى اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه
حرف الندا فانه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا ايضا قسم المبنى الى قسمين تحقيقى
وتقديرى فالتحقيقى نحو يا خمسة عشر فان بناه لتضمن حرف العطف وهو موجب للبنا تحقيقا
والتقديرى نحو يا حذام ويا لكاع فانه ليس لها علة بناء تحقيقا لكنهما بنيا لمشابهتهما نزال الواقع
موقع انزل فالبنا فيهما تقديرى لا تحقيقى لان نزال انما بنى لمشابهته ما لا يمكن له وهو فعل
الامر واما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضى ولا معنى الحرف بل
شابه ما تضمن معنى الاصل فالبنا فيه تقديرى لا تحقيقى ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
مطلقا اى سوا تعرف قبل الندا كيا زيد او بالندا نحو يا رجل على الاعرف خلافا للاصمعى فانه منع
من وصفه فيهما وحمل ما ورد من نصبه على اضمار اعنى ومن رفعه على تقدير مبتدا محذوف وكانه
نظر الى ان المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف فكذا الواقع موقعه وانما جاز
على الاعرف لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر لم يجر مجراه في كل حال يعنى انه لا
يلزم من وقوعه موقعه ان ياخذ حكمه من جميع الوجوه ولم يصرفوه عن حكم الغيبة راسا لجواز عود
الضمير اليه بلفظ الغيبة هذا استدلال على انه لا يلزم من وقوعه موقع المضمر ان يجرى مجراه
في جميع الاحوال لانه لم تصرف المنادى المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا
لتصرف عن حكم الغيبة راسا لكنه لم تصرف ولذلك جاز عود الضمير الغائب اليه فلم يكن له حكم المضمر
مطلقا باعتبار عود الضمير فجاز ان لا ياخذ حكمه ايضا واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالندا
مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف اى بالمعرفة قبل الندا لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا
مقابل لقوله مطلقا لان بعضهم قال المنادى اذا كان معرفة قبل الندا جاز وصفه كيا زيد الطويل
اما النكرة المتعرفة بالندا كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة
بالندا بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس والعلة استطالتهم اياه بوصفه مع ما ذكر في

امتناع بنا المضاف واما العلم فلما لم يكن مفيدا من الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة لم يستطل فاذا انتهيت الى الظريف في قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف وهذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم النكرة المعرفة بالندا اى يفرق بين المنادى اذا كان علما وبينه اذا كان نكرة قبل الندا اذ جاز وصف الاول دون الثاني وعلة الفرق ان العلم تعيد بنفسه تعيين المدلول فلم يفتقر الى الصفة في الدلالة على التعيين بخلاف النكرة فان تخصصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقديم الحكم على العلة كما ذكرنا في امتناع بنا المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه معرفة مخصصه وتخصصه يحصل بالوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم الحكم وهو الضم على علته وهي تخصصه وتعيينه لان علة ضمه كونه واقعا موقع المضمر بكونه مفردا معرفة وتعرفه بوصفه فيلزم تقديم الحكم على العلة وانما لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف كان مستطالا بوصفه فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه بخلاف العلم فان تعينه بنفسه فلا تفتقر الى الوصف في التعيين فلا تستطال بالوصف بل وصفه زائد ياتي بعد تمام الاول ولذلك اشار اليه بقوله كانك قلت يا ظريف اى الصفة مستغنى عنه لا تفتقر اليه العلم في تعينه فكانه منادى آخر وكان الصفة في حكم تكرير العامل وقوله لما لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه على عبارة القدما وهي انهم قالوا العلم يشير ولا يفيد اى يشير الى تعيين الذات ولا يفيد الوصف والصفة تفيد ولا تشير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى تعيين الذات لان مدلوله ذات ما قام به العلم هذا غاية تقرير حال اللفظ وفيه نظر لانا لا نسلم ان تعيين النكرة بواسطة الوصف بل بدخول يا عليه وكذا العلم لا سيما عند من قال زيدا العلم بعد تنكيره فاذا نكر صار مساويا لقولك يا رجل فليكونا سوا في جواز الوصف وامتناعه فالمفرد منه اى من الوصف او ما هو في حكمه اى في حكم المفرد نحو حسن الوجه فان حكمه حكم المفرد لان اضافته غير حقيقيه والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع مناديا اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق غامض ولكن الاستعمال على ما ذكره فانهم جوزوا في نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس نصب

المنادى / ايضاح / انضمام

الضامر ورفعه كما لو قلت يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز فيه النصب حملا على الموضع منه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجوادا فنصب الجواد حملا على موضع عمر فانه منصوب والرفع اى وجاز الرفع حملا على اللفظ لان الضم لاطراده هنا اشبه الرفع هذا جواب عن سوال مقدره هو ان المبنيات انما يجري الصفات على محالها لا على الفاظها تقول جاني هولاء الكرام بالرفع ولا يجوز جره حملا على لفظ هولاء فكان ينبغي ان لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الظريف نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبني ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف الندا كان كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة لاطرادها حركة المعرب فلذلك اجرى الصفة على اللفظ وقيل لان حركة المنادى عارضة فاشبه العروض حركة المعرب فلذلك اجريت الصفة على اللفظ وهذا لانه اظهر فان عروضه مشابه للاعراب اذ المنادى قبل الندا اسم معرب فعرض له البنا بالندا فحركة بنائه عارضة تشابه حركة المعرب اما الاطراد فليس سببا لجرى المعرب على اللفظ فان نحو هولاء كسرة كسر مطرد ومع هذا لا يوجب اجرا الصفة على لفظه فعلمنا ان الاطراد ليس سببا مستقلا في اجرا الاعراب على اللفظ الا اذا ضم العروض معه فالتعليل بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا الغرض ومعنى الاطراد ان البنا على الضم حاصل في كل منادى مفرد يدخل عليه حرف الندا سوا كان متعرفا قبل الندا كيا زيد او بالندا كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكريم الحكيم رفعا ونصبا لان الكريم الحكيم حكمه حكم المفرد بنا على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقية فهو في حكم الانفصال والتقدير يا زيد الكريم جبهة واذا كان اى الوصف مضافا او المضاف فالنصب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا ويا عبد الله الظريف هذا مثال لما كان الوصف لمضاف يعني ان المنادى الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة في الموضعين اما اذا كان الوصف مضافا فلان حكمه حكم المنادى والمنادى المضاف منصوب فكذا الوصف واما اذا كان صفة لمنادى مضاف فيجب النصب على الوصف لانه تابع لما نصب لفظا ومحلا وكذا سائر التوابع فان حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واذا كان مضافا او لمضاف اليه فيجب فيه النصب ايضا في الوصف الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات التي لا يمتنع

دخول يا عليها فان حكمها حكم المنادى بعينه مطلقا مفرده او مضافه او بعد مفرد او مضاف كسائر التوابع مضافة اى كما ان سائر التوابع مضافه حكمها ايضا حكم المنادى مطلقا اى انه لو كان مناديا لكان يجب نصبها فالقدر المشترك بين البدل وهذه المعطوفات التي لا تمتنع دخول يا عليها وبين سائر التوابع مضافة في ان حكمها حكم المنادى مطلقا تقول يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو اذا ابدلت ذكر مثالين للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف وفي جعل زيد بدلا من زيد نظر فانه تاكيد لفظي لا بدل ويا زيد وعمرو مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذي لا تمتنع دخول يا عليه ويا زيد وعبد الله مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التوابع غير البدل والمعطوف بحرف المذكور وما يقول يا تميم اجمعين واجمعون الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال للتاكيد المفرد وكلهم او كلكم مثال للتاكيد المضاف وذكر كلهم وكلكم في الغيبة في كلهم نظرا الى لفظ تميم وفي كلكم اى الى انه واقع موقع المفرد وهو انتم في الغيبة نظرا الى اللفظ والخطاب نظرا الى المعنى ويا غلام بشر وبشرا او ابا عبد الله هذا مثال لعطف البيان مفردا او مضافا وجاز في قوله اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه احدها الرفع الاول ونصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على المصدر بمعنى انصر نصرا او على ان الاول عطف بيان على اللفظ والثاني مصدرا او بالعكس والثاني الرفع الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث الرفع الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تاكيد لفظي له ونصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان نصب الاول وجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما قال طلحة الخير او حاتم الجود والتنكير للتفخيم ونصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكانه خوطب النصر مجازا كما قال ايا جود معن ناج معنا بحاجتي فما لي الى معن سواك شفيع وعلى هذا ما كان الثالث لا يكون الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال للمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فيجوز فيه رفع الحارث ونصبه ويختار الخليل في المعطوف اى هذا المعطوف المذكور الرفع تنبيها على انه مقصود بالندا كالاول فيرفع وابو عمرو النصب اى يختار النصب لان المعطوف على المبني انما يجري على الموضع

سائر التوابع في حالة الاضافة / والخطاب

لا على اللفظ بدليل ضربت هولاء وزيدا بالنصب وابو العباس الرفع اى يختار الرفع فيما يصح نزع اللام عنه كالحسن فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه والنصب اى ويختار النصب فيما لا يصح اى نزع اللام عنه كالنجم والصعق مما غلب من الشائعة اسما او صفة ووجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف الندا عليه فكان الاولى ان يحرك بحركة المنادى واذا لم يصح امتنع ادخال يا عليه فكان اولى بان يجعل تبعا والاتباع على موضع المبني هو الاصل وقيل اختيار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل والغلام النصب لان اللام مع العلم لا يمنع من تقدير حرف الندا لعدم افادتها التعريف ونحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لافادتها التعريف فهي معاقبة للاضافة وكما نصب مع الاضافة فكذا مع المعاقب لها وكذلك الرجل حيث لم يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا بناه من غير علامة تعريف بخلاف العلم اى الرجل اذا عطف على المنادى المضموم نحو يا زيد والرجل لا يصح تقدير نزع اللام عنه اذ لم يسوغوا يا زيد ورجل لانهم كرهوا بناه من غير علامة تعريف يعني انما ضم مضموما لوقوعه موقع المضمر ومشابهته له بكونه مفردا معرفة وههنا اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا معه فهو خال عن علامة التعريف فلا يشابه المضمر فلا يضم بخلاف العلم فانه يشبه المضمر بالافراد والتعريف فاذا كان المعطوف علما جاز ضمه لوجود مشابهته للمضمر وهو الافراد والتعريف واذا قلنا يا زيد ورجل لم يجز لعدم مشابهته للمضمر لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو يقوم مقام يا فليس خاليا عن علامة التعريف وهو يا في التقدير بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء من اسم جنس نحو رجل بتقدير يا رجل لخلوه عن التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه واذا وصف المضموم بابن وهو بين علمين يختار المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الاول حركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة وقيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو يا عبد الله ابن زيد فانه ليس من الباب وقوله بين علمين شرط لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن بين علمين كثر به الاستعمال فاختير فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وفي اللفظ ادنى تساهل لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظه اطلاق اذ الابن بين علمين جاز ان يكون مضافا ولم لا يكون نحو يا زيد الابن لعمرو فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم

بخلاف ما اذا لم ينفتح

٢٣٣ يختص بالاضافه وانما ماله ونزيله لان مثل هذا الاتباع انما جاز في كلمه واحده
كابنم وامرو وههنا كلمتان وكان حقهما ان لا يجرى الاتباع فيهما ولكن لما نزلا منزله
كلمه واحده لشده التصاق الصفه بالموصوف كانتا ككلمه واحده وهذا الاتباع
خارج عن القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع لانه ههنا جعل الاول تابعا للثاني
والثاني ان حركه الثاني حركه اعراب وحركه الاول حركه بنا فليس موازنا له في الحركه الا من حيث
صوره الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفه فما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع
كان اولى لعدم ارتكاب مخالفه الاصل من وجوه اثنان ذكرناهما والثالث جعل الكلمتين منزله
كلمه واحده مع كون الصفه مضافه بخلاف ما اذا لم يقع على الشرائط المذكوره من كون المنادى
موصوفا وكونه مضموما وكون الصفه ابنا وكونه بين علمين فاذا انتفى احد القيود المذكوره
انتفى فتح المنادى وكذا في غير المنادى فيحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين معنى قوله
وكذا ان الموصوف بالابن الموصوف بما ذكر في غير المنادى حكمه حكم المنادى وهذا التشبيه
لا يتحقق الا في تنزيلهما منزله كلمه واحده دون حكم فتح المنادى وهو ظاهر ودون الاتباع
لان هناك فتح الاول تبعا للثاني وههنا الموصوف باق على حركاته رفعا ونصبا وجرا غير
انه حذف منه التنوين فالتشبيه في تنزيلهما منزله كلمه واحده فقط والفا في قوله فيحذف
للتسبب اى كونهما منزله كلمه واحده وامتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما يحذف
التنوين اذا وجد القيود المذكوره وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن واقعا
بين علمين وكونه صفه لا خبرا فانه اذا انتفى قيدا انتفى حذف التنوين كما سياتي نحو يا زيد بن عمرو
هذا مثال لكونه بين علمين في المنادى ويا زيد ابن اخي مثال لكونه واقعا لا بين علمين فلا يفتح المنادى
بل يضم وهذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا بين علمين فيحذف التنوين من الاول
وزيد ابن اخي مثال لكونه غير واقع فلذلك لم يحذف التنوين من الموصوف وكذا لا يحذف التنوين
من الاول اذا لم يقع الابن صفه نحو زيد بن عمرو على ان زيدا مبتدا وابن عمرو خبره فلا يحذف التنوين
لان كثره الاستعمال فيما اذا وقع صفه فانه توجب تنزيلهما منزله كلمه بخلاف ما اذا كان خبرا
وجوزوا في الوصف التنوين في الضروره نحو جاريه من قيس بن ثعلبه ويعلم من هذا ان القيود

٢٣٤ المذكوره سبب لاختيار الفتح في المنادى ولوجوب حذف التنوين في غيره وآخر قبا ذات
سرة مقعبه القبا ضامره البطن والمقعبه السره التى دخلت في البطن وعلاها حول حتى
صارت كالقعب وهو القدح الضخم ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهه اجتماع علامتي
التعريف بل يتوصل اليه بالمبهم نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يسوغ
في الوصف هنا اى في وصف المبهم الا الرفع لانه المقصود بالندا بخلاف ما اذا وصف
غير المبهم نحو يا زيد الطويل فانا ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع والنصب حملا
على اللفظ وعلى المحل ولذلك قيد في الاول بقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم وكذا
في توابعه اى لا يسوغ في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في
الكريم الا الرفع لانها توابع معرب وانما جاز الوجهان في توابع المبني نحو يا زيد الطويل
والرجل ههنا معرب ويدل على اعرابه نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي اى يدل على ان تابع صفه
المبهم لا يجوز فيه الا الرفع وروده الرفع ههنا في ذو اى لو لم يكن وصف المبهم معربا بل
كان مبنيا لم يجز في تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع دل على ان الوصف
المبهم معرب وبحثه ان يريد ويدل على ان تابع صفه المبهم لا يجوز فيه الا الاعراب وبيانه
انه لو جاز النصب في الصفه اذا كانت مفرده لوجب فيها اذا كانت مضافه بدليل اطراد
هذا الحكم في نحو يا زيد الطويل ويا زيد صاحب عمرو فكذا تابع صفه المبهم لو جاز نصبه مفردا
لوجب نصبه مضافا لكنه لم يجب بدليل الرفع في ذو التنزي وآخره لا توعدني حيه بالنكز
والنكز عضها بنابها اى لا ارهب وعيد موعد وان كان خبيثا ذاهبه التنزي التوثب
والتسرع ولهذا اى ولكلمه هذا وحده وهو ان يكون اى هذا بمنزله غيره من الاسما
المستقله بانفسها فجاز في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون الوصف
في هذا اى في هذا القسم وهو كون هذا اسما مستقلا لا متوصلا به الى ندا المعارف اسم
جنس ولكن مشتقا فانك اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا بالندا لكلمه فتعين
كون هذا وسيله بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو المقصود بالندا والطويل
صفه بعد كون المنادى مستقلا بنفسه فلذلك جاز فيه الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس

٢٣٥ الا وهو اى والموصوف غير معلوم بتمامه ولا مستقل بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان
لا يكون الوصف في هذا اسم جنس لان الوصف باسم الجنس لا يكون الا من احد امرين اما ان لا يكون
معلوما بتمامه نحو يا هذا الرجل لانه يعلم من هذا انه مبهم وتعيين الذات يتوقف على اسم الجنس
فلا يعلم من الاول الذات المتعينه الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يستقل كاى فانه يوصف
باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه اذ يحتاج الى المضاف اليه ولذلك اقحم ها ليكون عوضا
عن المضاف اليه فقوله غير معلوم بتمامه يريد به هذا المتوسل به ولا مستقل يريد به ايها
فالحاصل ان اسم الجنس لا يقع صفه الا لما ليس معلوما بتمامه كهذا الذي يتوسل به او لما ليس
مستقلا بنفسه كايها فهذا المستقل بنفسه ينبغي ان لا يتوصل باسم الجنس وقالوا يا الله
خاصه حيث تمحضت اللام للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف استغنا بالتعريف الندائي
هذا نعني يعتبر امران في عدم الشذوذ كون اللام للتعويض عن الهمزه المحذوفه في يا الله وكونها
لازمه وانما يكون لازمه اذا اضمحل عنها معنى التعريف لان لام التعريف بنفسه لا يلزم
الكلمه اذ جاز اثباته ونزعه نحو الرجل ورجل اما اذا اضمحل عنه معنى التعريف بمحض
عوضا فصار لازما للكلمه فلذلك جاز وقد شذ من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيله
بالوصل عني لكون اللام فيه وان كانت لازمه غير عوض عن محذوف فلذلك كان شاذا وابعد
منه قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وانما كان ابعد لانتفا القيدين من
اللزوم وكونه عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافه جاز فيه نصب الاسمين على حذف المضاف
اليه من الاول او على اقحام الثاني بين المضاف والمضاف اليه وضم الاول اى وجاز ضم الاول
نحو يا تيم تيم عدى لا ابا لكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول حذف منه المضاف اليه والمقدر
يا تيم عدى تيم عدى فيجب نصبه لان كل واحد منهما منادى مضاف وجاز ان يقال
ان تيم الاول مضاف الى عدى وتيم الثاني مقحم فالمنادى المضاف واحد لكن كرر لفظ المضاف
تاكيدا وجاز ان يقال الاول منادى مفرد معرفه فيضم والثاني منادى مضاف فينصب نحو يا زيد
صاحب عمرو وآخره لا يلقينكم في سوءه عمر تيم بن عبد مناه وهم قوم عمر الجا اى لا
يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه لمهاجاتي اى امنعوه عن مهاجاتي حتى تمنعوا شره عنكم

لكنها م

اراد خلاصه من الشذوذ ٩

٢٣٦ واذا اضيف المنادى الى يا المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان اليا وفتحها وحذفها كما في غير
الندا نحو جاني غلامي فانه يجوز فيه اسكان اليا وفتحها وحذفها اى جاز في المنادى حذف اليا ايضا
اجتزا بالكسره اذا كان قبله كسره احترازا عن نحو يا فتاى فانه لا يحذف فيه اليا اذ لا كسر قبل
اليا لفظا ليكتفى به عن اليا وهو في غير الندا قليل اى الاجتزا بالكسر عن اليا في غير الندا قليل
ولعله في غير اواخر الايات فانه في القرآن كثير نحو تقبل دعا اى دعاى وكيف كان نكير اى
نكيرى وكيف كان نذير اى نذيرى ونظائره كثيره اما في غير الاواخر نحو ضرب غلام زيدا
يعني غلامي فهو قليل وابداله الفا اى وجاز ابداله الفا فلا يكاد يوجد في غير الندا نحو يا ربا
تجاوز عني وعليه حمل قوله عليه السلام انفق بلالا فمن روى اى يا بلالي وقوله فمن روى اى رواه
بالالف وقد روى منونا ايضا ومضموما اى يا بلال وعلى المنون قيل معناه على تنكير العلم
كانه جعل اسم العلم مستعارا لكرم يفعل مثل فعله من الادخار للغد وعدم الاتكال نحو لكل
فرعون موسى وقيل المنادى محذوف اى يا بلال وبلالا مفعول انفق فعالا من البل بمعنى المبلول
كانهم يبلونه بهم يتنا ولونه فيخرج عن الاستشهاد وقد يقال معناه انفق بغير لا اى بغير
التلفظ بكلمه لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا وتا التانيث اى وجاز ابدال اليا تا التانيث في
يا ابت ويا امت خاصه بمعنى يا ابي ويا امي ولم يجوز في غيرهما لكثره الاستعمال فيهما وجاز فيه
اى في التا الحركات الثلث فالكسر لكونه بدلا عن اليا والكسره اخت اليا والفتح لكونه بدلا عن حرف
مفتوح نحو يا ابي ويا امي بفتح اليا فيهما او لان الاصل يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف وابقيت
الفتحه للدلاله على الالف المحذوفه والاول اولى لان يا ابتا فرع ايضا فلا يحمل الحكم عليه
بل الحمل على اليا اولى لانه اصل والضم لانه تا تانيث فيشبه تا طلحه فيضم وحكى يونس يا ابه ويا امه
والاصل يا ابا ويا اما على ابدال الالف من اليا ثم حذفت الالف وفتح اخر الاسم دلاله
على الالف المحذوفه والوقف عليها بالها عند اصحابنا لان التا عندهم للتانيث وقياس
الوقف عليها ان يقلب ها كثمره ونحوها واحتج الكوفيون بان اكثر القرا وقفوا عليها بالتا
ولو لم يكن اليا مقدره بعدها لكان وقف الاكثر على اللغه الضعيفه ثم مذهب البصريين
انه تا تانيث عوضت عن اليا والكوفيون على انها للتانيث ويا الاضافه مقدره بعدها والمختار

مذهب البصريين لوجهين احدهما انه تقلب هاء لو قدرت بالالف بعدها لم تقلب هاء لانها تقع متوسطة والمتوسط لا تقلب هاء والثاني انه لو لم يكن عوضا عن اليا بل الياء مقدرة بعدها لم يمتنع الجمع بين التاء وبين اليا كما يقال يا خالد بنتي لكنهم امتنعوا من يا ابتي ويا امتي فدل على ان التاء بدل عن الياء وجاز الالف دون الياء نحو يا ابتا عككرا او عشاكا وقولها يا امّتا ابْصُرِني راكبُ يسيرُ في مستحنفرٍ لاحبِ وانما جاز الالف دون الياء لان التاء عوض عن الياء فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض بخلاف الالف فانه غاية ان يذكر عوضان وهو غير ممتنع والضمير في قولها عبارة عن امرأة لانه قول جارية من العرب وبعده فقمت احثو الترب في وجهه عمدًا وابغي جوزة الغائب فقالت أُمُّها الحُصْنُ اولى لو تاييته من حثيك الترب على الراكب الحصر بالضم مصدر حَصُنَتِ المرأة بالضم اى عفّت وآية الرجل شخصه ومنه تقول تاييته على تفاعلته وتاييته على تفعلته اى قصدت آيته وتعمدته وفي البيت يروى على المد والقصر ويروى لو تريدينه والمستحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول من لحبه يلحبه اذا وطيه كانت لامرأة ابنة فرأتها تحثو التراب على راكب فقالت لها ما تصنعين قالت اريد ان حصانا اتعفف فقالت امها الحُصْنُ اولى لو تاييته البيت يضرب في ترك ما تشوبه ريبة ٩٠٦

وان كان بحسب في الظاهر وحثوت التراب احثوه وحثيته احثيه لغتان وعنت بالغاية فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وجاز الفتح لخمسة عشر بجعل الاسمين اسما واحدا وباب يا غلامي اشارة الى كون المنادى مضافا الى يا المتكلم يعني المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه الوجوه المذكورة والمنادى اذا كان مضافا الى المضاف الى يا المتكلم لم يجز فيه هذه الوجوه الا في يا ابن ام ويا ابن عم لكونهما ممتزجين كانهما كلمة واحدة اذ يا ابن امي منزلة يا اخي فهو مثل باب يا غلامي بخلاف يا ابن خالي او يا صاحب اخي فانه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة في باب يا غلامي وقوله وجاز الفتح اى يجوز فيه تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلامَ بالفتح على المشهور والمراد يا غلامي وجاز يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بالفتح وعلّله بانهما امتزجا فصار الكلمة واحدة فبنيا منزلة خمسة عشر وان كان في الجنبا وهذا معرب او التشبيه من حيث الصورة وحكم المندوب وهو المتفجع عليه نحو وا زيداه او بوا اى المتفجع به نحو وا حسرتاه كما سياتي بيا او وا وهما حرفان يتفجع بهما

اما وا فمخصوص بالندبة واما يا فمشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا نوع من المنادى في التقدير وله حكم المنادى في الاعراب والبنا يعني ان المندوب اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبهها ينصب والاكثر ان يلحق اخره الفا وجاز تركه نحو يا زيداه وانما الحق الالف لطلب مد الصوت وتقول يا غلامهوه ويا غلامهموه من باب الالباس اى لو قال في غلام المذكر الغائب وفي غلام المؤنث الغائبة بالالف وقع الالتباس اذ صورتها حينئذ يا غلامهاه فجي بالواو طويلة م

لتفرق بينهما فيقال في غلامه يا غلامهوه وكذا في المضاف الى ضمير جمع الغائب نحو وا غلامهم لو الحق اخره الالف لقيل وا غلامهماه فحينئذ يلتبس بغلام المثنى فذكر الاول بالواو لئلا يقع اللبس وكذا في غلام المخاطبة نحو وا غلامكِ لو الحق الالف وقيل وا غلامكاه يحصل الالتباس بغلام المخاطب المذكر نحو وا غلامكَ ففي المؤنث جي بالياء وقيل وا غلامكيه ليرتفع اللبس وتلحق اى الالف المضاف اليه نحو وا امير المؤمنيناه ولا تلحق الصفة خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف الصفة لان الصفة والموصوف كشي واحد ولا نزاع في الفرق بين المضاف اليه وبين الصفة من وجهين احدهما ان الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء اللازم للمضاف اذ لا يذكر بدونه بخلاف الصفة والثاني ان الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف اليه فانه كتابه الا ساله المنفصلة من المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة اى الصفة م

ولا يندب الا الاسم المعروف لان الغرض اقامة عذره في ذكره او طلب موافقة الغير وهما انما يحصلان بكونه معلوما معروفا الا ان يكون متفجعا به نحو وا حسرتاه فانه لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامرين المقتضيين للتعريف ولا يقال وا رجلاه لان معناه ليس معنى مبكيا بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا سمع بذكره يتفجع لفقده هذا كانه جواب عن سؤال مقدر وذلك ان المندوب اذا كان علما ينبغي ان لا يصح ندبته لانه ليس معنى مبكيا ايضا نحو وا رجلاه فاجاب بالفرق بان اشتهاره بمعنى قد يصح الندبة عليه دون النكرة دعاء

ويجوز حذف حرف النداء الا عن اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاول من وجوه الحذف لان الاصل في يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف امور كثيرة وهي اى وها المقحمة ولام التعريف ويا وانما كان اصله هذا لان

المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يجز حذف يا لانه يلتبس بالمفعول وان كان معينا فتعيينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس فلا يكون بالعلمية والتعيين باللام انما يكون في المنادى اذا كان معها ايها ونحوه فالاصل في المنادى المعين باللام ان يكون معه ايها ونحوه وكذا في اسم الاشارة وفي الباقين اى في المثنى الباقين وهما المستغاث والمندوب من التخفيف المنافي لمقتضاهما اذ مقتضاهما مد الصوت طلبا لاستغاثة واستماع الناس والتخفيف بحذف حرف النداء لا يناسب مقتضاهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وهما مثالان لقوله ويجوز حذف حرف النداء لانه لا يلزم فيهما وجوه الحذف المذكورة ومثل اصبح ليلُ وافتد مخنوقُ واعور عينك والحجر شاذ لحذف حرف النداء من اسم الجنس فيها اما اصبح ليل فاصله ان امرء القيس بن حجر كان رجلا مفركا اى ابغضته النسا فتزوج امرأة من طي فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فيرفع راسه وينظر فاذا الليل كما هو فيقول هي اصبح ليل فذهب مثلا واما وافتد مخنوق فمثل يضرب لكل مضطر يتخلص بافتداء المال تخليصا لنفسه واما اعور عينك والحجر فمعناه احفظ عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيب عينه الصحيحة بقي لا بصر والتزم حذفه اى حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون اصله يا الله امّنا بخير ويستدلون بمثل قول الشاعر اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وهو عند البصري شاذ اذ لم يرد في فصيح الكلام الجمع بين يا والميم ويجوز حذف المنادى عند القرينة نحو الا يا اسجدوا فيمن قرأ اى الا يا قوم او يا نا س اسجدوا واحترز بقوله فيمن قرأ عن القراءة الاخرى وهي تشديد اللام من الّا واصله ان لا واليا من تتمة الفعل المضارع اى لان لا يسجدوا اى لا يهتدون الى ان لا يسجدوا ولا زائدة اى الى السجود وقد يخرج عن الباب والندا احكام اخر تختص به من الزيادة والحذف واختلاف الصيغة فالاول الحاق الزيادة باخره في احواله لغير الندبة والاستغاثة ويكون مجانسة لحركة المنادى الا في الواحد فانها فيه الف نحو يا هناه يعني ان هنا اذا وقع منادى غير مستغاث يلحق باخره زيادة فيقال في المثنى للمذكر يا هنانيه وفي الجمع يا هنوناه وفي المؤنث يا هنتاه في المفرد ويا هنتانيه في المثنى وفي الجمع يا هناتوه اى اقصدنا م

فالزيادات مجانسة لحركة المنادى فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع واستثنى الواحد فانه يقال يا هناه ولو كانت زيادته مجانسة لحركة المنادى لقيل يا هنوه بالواو والهاء بدل من الواو التي هي لام على راي اذ اصله هناو فابدل الواو ها او من الهمزة المنقلبة عن الواو على راي اذ اصله هناو فقلبت الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على راي اى الهاء اصلية لا بدل على راي بدليل انه يصغر على هنيهة وزائدة لغير الوقف على راي بدليل هن للمذكر وهنة للمؤنث وللوقف على راي اى انما يكون تلك الزيادة في حال الوقف خاصة وضعفوا الاخير بجواز تحريكها حال السعة فيقال يا هناه واجيب بجواز حمله على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والثلاثة الاول يبطلها ان العلامات لا تلحق قبل اللام اى علامات التثنية والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت الهاء بدلا او اصلية لالحق العلامات بعد اللام وقيل هناهان في التثنية للمذكر وهناهون في جمع المذكر والثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وهو حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط نحر البعير من غير علة والترخيم ايضا حذف من غير اعلال فشبّه به وشرطه اى وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة ولو رخم من الجزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظا على ما قيل ولا مندوبا ولا مستغاثا لان المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبها الترخيم ولا جملة لان الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة ويكون اى المرخم اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث يعني الشرط احد الامرين اما الاول فلان العلم مما يكثر نداؤه فيليق به التخفيف ويشترط فيه الزيادة على الثلثة لانه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ما ليس في الابنية المتمكنة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك الوسط فيجوزون يا عم في عمر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان التاء يوجب ثقلا فناسب الترخيم فترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم المؤنث لثقله ومثل يا صاح ترخيم يا صاحب واطرق كرا ترخيم كروان وانما كانا من الشواذ لترخيمهما مع انتفاء العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الى التقاء الساكنين فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي كانه اسم براسه في المرخم وجهان احدهما ان يكون المحذوف في حكم الثابت من الشواذ م

لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فسبق حكمه هذا هو القياس والوجه الثاني انه يجعل المحذوف
نسيا منسيا ووجهه بانه حذف لا للاعلال ومن قواعدهم ان المحذوف لا للاعلال يعد نسيا منسيا
ويجري الاعراب على ما بقي فيقال يد ويدا ويد بعد حذف اليا فعلى الاول يبقى ما قبل المحذوف
على حركته نحو يا حار في حارث بكسر الرا وعلى سكونه نحو هرقل فيقال في ترخيمه يا هرق بسكون
القاف اعتبارا للمحذوف الا ان يفضي الى التقا الساكنين نحو ساد اسم فاعل من سد اذا سمي
به وانه لو حذف الدال الاخير لبقي قبله دال ساكنة لان المدغم ساكن بعد الف فالتقى
ساكنان فرد الى حركته الاصلية اذ اصله ساددٌ بوزن فاعل فيقال يا ساد بكسر الدال فقوله
الا ان يفضي استثنا من قوله او سكونه اي يبقى على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على الاول
وهو ان يكون كالثابت يا حار بكسر الرا في يا حارث ويا هرق في يا هرقل ويا ثمو ويا كرو ويا حمراو
في المسمى بحمراوي فتبقى الواو في يا ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قلبها يا ويا كرو وتبقى فتحة
الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها مفتوح فكان حقها ان تقلب الفا قلت انما لم
تقلب لان ما بعدها الف ونون في التقدير وهو في حكم الثابت واذا كان في حكم الثابت لم يلزم
قلب الواو التي قبله لئلا يلتقي ساكنان ويا شا ارجني اي يا شاة اقيمي في العلف والراجن
الآلف من الطير وغيره حذفت الها وبقي الالف لكن سقطت السكون ما بعدها ويا طلح
بفتح الحا في يا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل المحذوف منسيا يقال يا حار بضم الرا ويا هرق
بالضم ايضا لان المحذوف منسي فهو اسم مستقل بنفسه فحقه ضم اخره ويا ثمي في يا ثمود وحذف
منه الدال فبقي يا ثمو والمحذوف منسي فالواو طرف والواو لا تثبت طرفا مع ضم ما قبله بل يقلب
يا ويكسر ما قبله كما في ادل جمع دلو ويا كرا بقلب فتحة الواو الفا فلا يلزم قلب الفا لالتقا الساكنين
بخلاف اللغة الاولى ويا حمرا فيما زعموا بقلب الواو همزة كما اصله يا حمراوي حذفت يا النسبة
فعلى الثاني كان قياسه يا حمراو بضم الواو ولكن قلبوا الواو همزة لانه واو بعد الف زائدة فحقه
ان تقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال في نحو قائل فاعل ومقتضى هذا ان تقلب الواو ايضا همزة
على الاول لوجود تلك العلة بعينها وهو انها واو بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول يا حمراو
بكسر الواو من غير قلبها همزة فلذلك قال المصنف فيما زعموا اي قالوا هكذا وليس بسديد لان

التام

لان المحذوف منسي ثم

مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين فالكوا وحمرا هذه المرخمة منصرف لان منعه
وفيه نظر اما وجه الانصراف فهو لان الهمزة ليست للتانيث بل منقلبة عن واو هي منقلبة
عن همزة منقلبة عن الف التانيث فتبعد عن الف التانيث فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها
بدل عن حرف تانيث ولو بمراتب فجاز ان يعطى حكم التانيث ويمنع من الصرف كما في عشاوة اصله
شوهى فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين ويا طلح اي يقول على المذهب
الثاني في يا طلحة بعد حذف التا وجعله منسيا يا طلح بالضم لان فتحه انما كان لكونه قبل تا
التانيث فلما حذفت التا وجعلت منسية لم يبق لها اثر فيضم وقد اجازوا يا طلحة باقحام
التا بين الحا وفتحته ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب
يعني ان طلحة اذا رخم حذف التا منه فبقي من اللغة الثانية يا طلح بضم الحا كما قلت يا حقف
وقد اجازوا يا طلحة بفتح التا والحا واقحام التا بين الحا وفتحه ومنه البيت وبيانه اذا حذفت
التا من طلحة وقيل يا طلح بالضم حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة فارادوا
ان يفرقوا بينهما والفرق بينهما بوجود التا فلا بد ان يزيدوا التا ثم بعد الرد اما ان تذكر بعد الحا
او قبله لا يمكن ان تذكر قبله لان التا لا تقع حشوا بل تقع بعد الحا والتا المردود لا تكون الا
ساكنة لانها لو زيدت متحركة فاما ان تحرك بالضم او الفتح او الكسر فان ضمت صارت على صورة
غير المرخم فيعود المرخم الى صورة غير المرخم وهو فاسد ولا وجه لكسرها ولا لفتحها
ايضا لانه منادى مفرد معرفة فلا بد ان تزاد ساكنة متصلة بالحا فيقع مقحمة بين الحا وفتحه
الحا والحا ساكنة لغرض حركتها منفصلة عنها اذ تخلل بينهما التا فالحا ساكنة والتا المردودة
ساكنة فنقل فتحة الحا المرخم تقديرا الى التا المردودة لئلا يلتقي التا ساكنة بعد الحا
الساكنة فعمم الناس فتحها الاصلية التي كانت للحا ثم فتحت الحا لئلا يكون ما قبل التا
ساكنا فيصير في الصورة يا طلحة بفتح الحا والتا فلا يبقى وجه لتعسف هذا الكلام وكذا في البيت
وهو ان يا اميمة لو لم يكن مرخما لضمت التا لانه منادى مفرد معرفة ففتحها بنا على هذا
التقرير ولا يجوز هذا اي الوجه الثاني في يا صاح فلا يقال يا صاح اي لا يجي تلك اللغة في نحو يا صاح
من صاحب لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان المحذوف في حكم الطرح ولزوم ضمه التزام للترخيم

ويحتمل ان يكون النطق بهو
اي حتى يكون مع الالف
الالف الغير الثابت
وهو غير موجود كما
سنذكر نظيره بعد
ذلك في جبلوي حم

التا م

الذي هو شاذ والتزام ما هو شاذ اشد من ارتكاب اصل الشذوذ لان فيه محذورين
ارتكاب الشذوذ والتزامه ولا في ترخيم المسمى بحبلوي اي لا يجوز اللغة الثانية ايضا
في حبلوي لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث اي لو حذف يا النسبة والتقدير انه منسي
فيبقى يا حبلو والواو متحركة مفتوح ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا ويقال يا حبلى ولا
يكون الالف للتانيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم الفا لغير التانيث
وهو ممتنع وقياس مذهب الاخفش جوازها على ان يكون الفها للالحاق بجخدب وفيه النظر
المذكور في حمرا والحكم بصرفه كما ذكرناه من قبل ولا في المسمى بطيلسان لما يلزم من ما ليس من ابنيتهم
اي لا يجوز الوجه الثاني في المسمى بطيلسان اذ لو رخم لقيل يا طيلس وهو غير جائز اذ ليس
في كلامهم فيعل بكسر العين في الصحيح وانما جا في المعتل نحو سيد وميت وهين ومن في
ما ليس من ابنيتهم للبيان وفاعل يلزم ضمير يرجع الى ما اي الشي الذي يلزم وهو ما ليس من
ابنيتهم فان كان في اخر الاسم زيادتان في حكم واحدة اي في حكم زيادة واحدة حذفتا نحو يا اسم
ويا عثم في يا اسما ويا عثمان وان كان حرف صحيح قبله مدة زائدة حذفتا ايضا ان كان الباقي
اكثر من حرفين نحو يا منص والا فالصحيح لا غير قوله حذفتا ضمير يرجع الى الصحيح والمدة
وانما يحذفان بالقيود المذكورة فاذا انتفى واحد انتفى حذفهما فاذا انتفى المدة قبله
لم يحذفا مثل جعفر وان وجدت المدة قبله ولم يكن زائدة لم يحذفا ايضا كمختار فانه كان اخره صحيح
وقبله مدة لكنها ليست بزائدة لان وزنها مفتعل او مفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا
انتفى كون الباقي على اكثر من حرفين لم يحذفا كسعيد لئلا يبقى الاسم على حرفين والمراد
بالحرف الصحيح ان لم يكن حرف علة او لا يكون فان نحو مرمي اخره حرف علة ولكنه اصل
لانه لام الفعل فيحذفان ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال الاصلي لكان اشبه لانه
يوهم خروج ما كان اخره معتلا وليس كذلك قوله والا اي وان لم يكن قبله مدة الى اخره حذف
الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه لو حذف معه غيره فان كان صحيحا
لم يجز لان الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح وان كان اخره غير اصل بل زائدا اقتصر على حذفه وكذا
ان كان ما قبله غير زائد لانه في حكم الاصل فلا يحذف تبعا لاصل اخر واما اذا لم يبق اكثر من حرفين

فظاهر لانه يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف منسيا هذا عند البصريين
والثاني من شطري المركب مبتدا خبره بمنزلة التا ايضا فيحذف ابقا للتشبيه اي كونه بمنزلة التا
سبب لحذفه ولفظ ايضا كان حقها ان يكون بعد قوله فيحذف ووقع في النسخ قبله وفيه حزازة اذ
لم يسبق فيما قبل شي اخر بمنزلة التا حتى يجعل الشطر الثاني بمنزلة التا ايضا فالوا يا بعل في بعلبك كما
يحذف التا من الكلمة في ترخيمها ووجه مشابهة الشطر الثاني للتا التانيث كونه ملحقا بالاسم
الاول بعد كماله كالتا وكون النسبة والتصغير واردين على الاسم الاول دون الثاني فيقال في
حضرموت في التصغير حضير موت وفي النسبة كما تصغر الجز الاول فيما فيه التا وينسب اليه
فيقال بصري وتميرة ولا يجوز الترخيم في غير الندا لان الترخيم تخفيف فناسب ما يكثر
استعماله وهو الندا فلم يجي في غير الندا الا في الضرورة اي في ضرورة الشعر كما قال الحارث بن كعب
لا الحوم وراسب اي لحارث بن كعب ولم يشع فيه اي في ترخيم غير الندا حين جوزه وهو حال الضرورة
ان يسوغ فيه المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت فلا يقال جاني حار بن كعب بكسر الرا
بل ينبغي ان يضم على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف منسي والباقي اسم براسه هذا مذهب المبرد
وعلله بان الاسم على هذه اللغة يصير كانه لم يحذف منه شي فكانه لم يحصل الترخيم في غير
الندا بخلاف ما اذا كان في حكم الثابت فان ارادة المحذوف يدل على انه مرخم فالترخيم يكون
غالبا في الندا والمصنف اختار هذا المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله وما انشده سيبويه
من نحو الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما فقد رده المبرد اشارة الى انه واقع
الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهذا الكلام ضعيف بل الاقوى مذهب سيبويه وهو انه
قد جا الترخيم في غير الندا على اللغتين جميعا اما على اللغة الاولى فظاهر قوله فاضحت منك
شاسعة اماما لان اماما فاعل اضحت والميم مفتوحة فيدل على ان المحذوف وهو التا ثابت
ورد المبرد ليس بشي لان الرواية الصحيحة لا يدفعها رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان
ويكفي في الاستدلال رواية صحيحة واما على اللغة الثانية فقوله ديار مية اذ مي تساعفنا اي
اذ مية فرخم في غير الندا وجعله منسيا فلذلك رفع مبنيا ولو كان في حكم الثابت لابقاه على الفتح
واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان هذا حكم اخر يختص بالندا فان نومان هو كثير النوم

وملوم

٢٥٥ ولا تقال في غير النداء رجل فوهان وكذا المعدول نحو يا فسق محدود لا عفاسق ويا لكاع من لكع الرجل اذا لؤم وهو الكع ورجل لكع وامراة لكاع مثل قطام ويا ملام من اللوم فانها لا تستعمل الا في النداء ونحوه اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع من الشواذ هذا ايراد على انه جاء غير النداء اذ لكاع خبر للمبتدا وهو قعيدته واجاب بانه شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بمرخم فلان والا لقيل فلا لان فلانا كعمار فلا يحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين ولقولهم في المونث يا فلة اقبلي هذا دليل آخر ان فلا ليس بمرخم فلان لانه لو كان مرخم فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة وليس كذلك لان ترخيمه ح بحذف التاء لا بابقاء التاء وحذف الالف والنون من الوسط فدل على انه في المونث حذف ليس بترخيم والمونث والمذكر لا يختلفان في جواز الترخيم ومنعه غالبا وقوله في لجة امسك فلانا عن فل اي عن فلان من الضرورات وقبله يثير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المغربل تدافع الشيب ولم تقتل في لجة البيت يصف ابله عصبت اي اجتمعت المغربل المنخول واللجة اختلاط اصوات الدال الشيب جمع اشيب اي شربت الشربة الاولى فسكنت فهي تدافع كالشيوخ ذوي الحلم ولا تقتتل وتدافع مصدر لفعل محذوف اي هذه الابل تدافع اي يدفع بعضها بعضا كتدافع الشيوخ لما ذكر ان فل مما يختص بالنداء ورد هذا البيت عليه فانه قد جاء في غير النداء وهو قوله عن فل فاجاب بانه من الضرورات ووزنه فعل بعد نداء والذاهب عنه الواو والمقدر فلو كفسو ومنها اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص ويكون على طريقة النداء نحو انا افعل ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل كذا ولا يثبت فيه حرف النداء هذا على طريقة النداء لان قولك ايها الرجل يستعمل في النداء لان تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم يستعمل للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال بل الاختصاص يعني قولك افعل كذا ايها الرجل افعل كذا متخصصا من بين الرجال فهو على صيغة النداء وليس بنداء ولا لما يثبت فيه حرف النداء وعلى طريقته اي ويكون على طريقة النداء يعني انه لا يصلح ان يكون منادى نحو نحن العرب اقرى الناس اي اخص العرب ولا يصلح ان يكون منادى لانه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي بنا يكشف اعني تميما واخص تميما والشعر لرؤبة والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان

كذا

غيرهم

٢٥٦ ومنها اي من المواضع التي ينصب على الاختصاص ما ينصب على المدح والشتم او الترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص الحميد او امدح والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرأ بنصب حمالة اي اذم حمالة الحطب فاما من قرأها بالرفع فهو خبر للمبتدا وهو امرأته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين والغالب عليه اي الغالب على ما ينصب على المدح ونحوه التعريف وقد جاء نكرة في قوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي وقبله فاوردها مرصدا حافظا به ابن الدجى لاطيا كالطحال اي اورد العير الاتن مرصدا اي مكانا يرصد به الصائد الوحش حافظا به ابن الدجى يعني الصائد وقيل للصائد ابن الدجى لانه يكمن بالليل للصيد لاطيا حال من ابن الدجى اي ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد وشعثا منتصب على الترحم السعالي جمع سعلاة وهو اخبث الغيلان والمراضيع جمع مرضاع وهي الكثيرة الارضاع او جمع مرضع فاشبع الكسرة ومنها اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا التحذير وهو اما المنصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد وماز راسك والسيف اي يا مازن نح راسك عن السيف ونح السيف عنك ماز ترخيم مازن واصله ان كرا المازني اسر بجيرا القشيري فجاء قعنب اليربوعي ليقتل بجيرا فمنعه المازني دون اسيره فقال قعنب ماز راسك والسيف فلعله سماه مازنا باسم ابيه وقيل انه ترخيم مازني وفيه شذوذان ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف قبل ياء النسبة وانما ارتكبوا شذوذين لان اسمه كرام وهو مازني اي ابو قبيلة ان يعرض للاسد والاسد لئن يهلكك وانما ذكر النفس ولم يقل اياك لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين لشيء واحد الا في افعال القلوب فقدر لفظ النفس ليكون المفعول مظهرا لا مخاطبا مضمرا فحذف الفعل ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف فصار ضميرا منفصلا وتقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب وان تحذف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر والعطف يعني يستعمل التحذير على وجهين احدهما بحرف الجر وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على اسم نحو اياك من الاسد وقد يكون داخلا على ان مع جنسه نحو اياك من ان تحذف والثاني لم يذكر بحرف العطف اما داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على ان مع جنسه نحو اياك وان تحذف وقد يحذف حرف الجر من ان فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا يحذف من الاسم

والملك ح

التعريف ح

٢٥٧ فلا تقول اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من ان ولم يجز حذفه من الاسم لان ان مع ما في صلته فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر بخلاف الاسم المفرد فانه لا طول فيه وقوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه انه لا يجوز اياك الاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما ممتنعان فلذلك امتنع واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فشاذ او محمول على الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجرى ان تماري اي على انه شروع في كلام اخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل وهو قول الخليل هذا سؤال مع جواب فالسؤال ان المراء حذف منه حرف الجر مع انه اسم نحو الاسد فكان ينبغي ان لا يجوز حذف حرف الجر منه فاجاب بوجوه احدها انه شاذ والثاني انه محمول على ضرورة الشعر يعني انما يمتنع في سعة الكلام والثالث ان المراء مصدر والمصدر مقدر بان والفعل كما تقول اعجبني ضرب زيد اي من ان ضرب زيد فالمراء بمنزلة ان تماريه والرابع انه ليس من هذا الباب بل المراء منصوب بفعل مقدر فكانه قال بعد تمام الكلام احذر المراء او ذكر المحذر منه مكررا قسيم لقوله تحذيرا مما بعده فالتحذير هو المنصوب بتقدير اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا مما بعده كالصور السابقة والثاني ان يذكر المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي احذر الاسد والجدار المتداعي واحذر ايطاء الصبي وخل الطريق فانما يلزم حذف العامل في هذا القسم لانه مكرر فهو نظير زيدا ضربا ضربا واما اذا افرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله ومنها اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح اي الزم اخاك فحذف الفعل ومنها ما اضمر بشرط التفسير اما بلفظه او معناه او لازم معناه وهو عامل واقع بعده مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل منصوب يضمر عامله قوله وهو الضمير راجع الى المفسر المدلول عليه بقوله ان يفسر لانه دال على مفسر وقوله اما بلفظه الى اخره تفصيل للناصب المضمر كانه قال ومنها ما انتصب اما بلفظ المفسر او بمعناه او بلازم معناه والضمير في بعده راجع الى ما في ما اضمر اي واقع بعد الاسم الذي اضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه اي او متعلق

قوله ح

يضمر عامله بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب وفي يضمر ضمير يرجع الى العامل اي المنصوب الذي ح

٢٥٨ ضميره لانه لو لم يا خذهما لكان عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمر نحو زيدا ضربته فانه يكون مفسرا اذا اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال لما نصب بلفظ المفسر او مررت به مثال لما نصب بمعناه اي بمعنى المفسر فان جاوزت بمعنى مررت به او ضربت غلامه مثال لما نصب بلازم معنى المفسر وهو اهنت فان ضرب الغلام من لوازمه الاهانة اي ضربت وجزت واهنت كل واحد يرجع الى واحد على الترتيب المذكور والرفع بالابتداء جائز عند عدم قرينة خلافه او وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي الرفع في زيدا ضربته ونظائره جائز لانه لا يحتاج فيه الى اضمار بل هو مبتدا ما بعده خبره وانما يكون الرفع اجود في صورتين احديهما اذا لم يوجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم كلام اخر يقتضي النصب كجملة فعلية ونحوها والثاني ان يوجد قرينة النصب وقرينة الرفع لكن قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرا فقد ضربته فقرينة النصب تقدم الجملة الفعلية اذ يقتضي ان يقدر هذا ايضا بجملة فعلية واما قرينة للرفع لانه يقع بعده المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى لان اما لا ينصب بعده غالبا وترك التناسب بعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام فترك قرينة النصب اولى من ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى وقيد بغير الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يترجح النصب لان الطلب لا يقع خبرا الا شاذا وقد يعدم قرينة النصب وهي الجملة الفعلية واذا للمفاجاة من قرائن الرفع ايضا لانه يقع بعده الجملة الاسمية ايضا نحو ضربت زيدا واذا عمرو يضربه بكر ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد بتقدير فعل ويكون عطفا للفعلية على الفعلية ويحصل التناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت به واذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان اما لغير الطلب واذا للمفاجاة قرينتان للرفع وهما اقوى من قرينة النصب وهذان مثالان لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة النصب في موقع هو بالفعل اولى هذا عطف على قوله عند العطف اي يختار النصب عند العطف وفي موقع هو بالفعل اولى كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث في الامر والنهي هذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو ما زيدا او ازيدا ضربته

ينتقل ح

اي كلمة اما ح

واما ح

فان النفي والاستفهام موضعان للفعل فتقدير الفعل اولى واذا قدرت الفعل جا النصب وحيث زيدا تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا لان حيث هنا للشرط وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه مثال النهي واما مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس الا اي لا يجوز الا الرفع لما ذكر للضابط يوهم ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اضمارا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مستغل عنه بضميره فرفع هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب وسبب اخراجه من الضابط انا ذكرنا ان شرط المفسر ان يستغل عن العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يستغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فالشاغل ليس هو الضمير بل كونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله ولذا لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو انه لو سلط عليه لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله مشتغلا عنه بضميره او متعلقه اي يشترط ان يكون المانع عن العمل فيما قبله هو الضمير او متعلقه وههنا ليس المانع عن العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير او متعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس منه اي ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده فعل مستغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من الباب لقوله فان الفا بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم ابتدا فاجلدوا فان قيل اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط فباي قيد خرج هذه الصورة قلت بقوله مستغل عنه بضميره او متعلقه يعني يشترط ان يكون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع هو الاشتغال بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفا بمعنى الشرط وما بعد الفا لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل بالفا لا باشتغاله بضميره او متعلقه واما عند سيبويه فهما جملتان اذ الزانية والزاني مبتدا وخبره محذوف وهو في كتاب الله او فيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني فقد تم هذه الجملة ثم لما كان الحكم مجملا ابتدا بجملة اخرى لبيان ذلك الحكم وقال فاجلدوا كل واحد منهما فهما جملتان مستقلتان فلا يعمل احديهما في الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط وهذه الصوره ليس المانع فيها هو هذا الاشتغال

والمراد من قوله مستغل عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط ح

فقط على المذهبين وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر هذا عطف على قوله وفي موقع هو بالفعل اولى اي يختار النصب في ثلثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعليه والثاني ان يقع في موقع هو بالفعل اولى والثالث عند خوف لبس المفسر بالصفة فانا لو رفعنا كل شي لكان خلقناه محتملا لامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشي وهو غير مراد اذ ليس المراد ان الشي المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون خلقناه مرفوع المحل خبر الكل شي ويفيد المعنى المقصود اي كل شي هو مخلوق لنا بقدر اما اذا نصبناه فالتقدير انا خلقنا كل شي بقدر فيتعين للمعنى المقصود فالحاصل ان الرفع محتمل لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب يتعين للمقصود فهو ارجح ويستويان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرو اكرمته عنده او في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة فعلية وانما ذكر عنده او في داره لئلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدا وليس في الجملة الثانية ضمير يرجع الى المبتدا الاول وهو زيد فذكر معه ضميرا آخر ليصح العطف لعود ضميره الى المبتدا ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط والتحضيض نحو ان زيدا تره تضربه فان حرف الشرط يقتضي فعلا واذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا ضربته لان حرف التحضيض لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اي من الباب وكل شي فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود فتوهم ايضا انه من الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فرفع التوهم بانه لو كان من الباب ونصب كل شي لكان التقدير فعلوا كل شي في الزبر وهو معنى فاسد اذ الزبر وهي صحف الملائكة ليس محلا لفعلهم فليس من الباب فالتحقيق ان المانع من العمل فيما قبله ليس هو الشاغل فقط بل فساد المعنى المقصود فيتعين الرفع لكونه مبتدا وفعلوه جملة مجرور المحل صفة لشي اي كل شي مفعول لهم من الاشيا ثابت ومكتوب في الزبر وهو معنى صحيح ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى لا يلزم المعنى كالصفة لكن الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونه فاعلا ومفعولا

قائم

والحال مبين لهيئتها باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جا زيد الظريف فهو مبين للذات ولا يلزم ان يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جا زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا فانه مبين لهيئة المفعول المطلق لا للفاعل ولا للمفعول به ويخرج عن هذا اللفظ ظاهرا الحال عن المضاف اليه نحو رايت وجه هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا عن المفعول الا ان يقدر الاضافة بمعنى فعل ويتكلف له عامل وقد جا الحال عن المضاف اليه في التنزيل نحو ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هولا مقطوع مصبحين قوله لفظا او معنى تعميم للفاعل والمفعول نحو ضربت زيدا راكبا مثال للحال عن الفاعل لفظا او ضربت زيدا راكبا مثال للحال عن المفعول لفظا والمثال ان يحتمل كل واحد منهما ان يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر ما ذكرنا وما شانك قايما مثال للفاعل المعنوي لان المعنى ما تصنع قايما فالفاعل معنوي فالمستتر فيه ايضا معنوي وهذا بعلي شيخا مثال للحال عن المفعول معنى لان التقدير المشار اليه في حال الشيخوخة بعلي وقد يكون اي الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع والتفريق نحو لقيته راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته انا راكب وهو راكب ايضا ومصعدا او منحدرا مثال لما كان الحال لهما ايضا على التفريق اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر او بالعكس وعاملها الفعل كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او افعل التفضيل ويتقدمه اي يتقدم الحال العامل اللفظي وهو الفعل او شبهه جوازا نحو شتى تؤوب الحلبة واصله انهم يوردون ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم تؤوب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق وشتى فعلى من شت اذا تفرق وهو حال اي تؤوب الحلبة متفرقين وزيد متكئا جالس كان المثال لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو جالس ولزوما اي ويتقدمه لزوما فيما اذا تضمن اي الحال معنى الاستفهام نحو كيف فعلت في مثال كون العامل فعلا اي على اي حال فعلت او كيف زيد فاعل في مثال شبه الفعل او معناه عطف على قوله الفعل اي عاملها الفعل او شبهه او معناه كالمستقر من

الظروف نحو زيد في الدار جالسا فان الظرف مستقر على ما فسرناه من قبل واسما الاشارة نحو هذا بعلي شيخا فان العامل معنى الاشارة في ذا وحرف التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا مقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حاله اقبالا على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستتر في تنبه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذو الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الابتدا او الخبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية ونحو ليت ولعل وكان فانها تضمن معاني الافعال اذ ليت تضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكان معنى التشبيه فهذه امثلة لما كان العامل فيه معنى الفعل ولا يتقدمه اي لا يتقدم الحال معنى الفعل لضعفه بخلاف الفعل وشبهه لقوتهما بخلاف الظرف يقول كل يوم لك درهم ولا يقول قايما لك درهم يعني ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في الظروف بما لا يتسعون في غيرها ولذا نظاير وقد اجيز تقدمها اي تقدم الحال ايضا ظرفا تشبيها للمستقر باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا فيجاز ان يتقدم على العامل المعنوي نظرا الى الصورة الظرفية وقوله تشبيها للمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان لغو وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او شبهه والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة ومقدرا فيه لا ملفوظا وقد ذكرنا ان الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا كان ظرفا يكون مستقرا نحو جا زيد على الفرس اي حاملا على الفرس فاذا قلت في الدار لك درهم على ان لك درهم جملة وفي الدار حال اي كاينا في الدار فالحال ظرف مستقر جاز ان يتقدم على العامل المعنوي كما جاز تقدم الظرف اللغو عليه ولا يتقدم اي الحال صاحبها المجرور على الاصح نحو مررت جالسة بهند اصله في تقدم الحال على ذي الحال المجرور فاكثر البصريين على منعه وقد اجاز بعض النحويين ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير فكما يجوز التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جاز التقدم على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع عن الفصحا تقدمه ووجد معنى مناسب يمنع من التقديم على المجرور وهو ان حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها فهي معمولة في المعنى لحرف الجر فكما ان معمول الجار لا يتقدم عليه ففرع معمول الجار اولى بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا يوجد

في المرفوع والمنصوب فلا لكل افتراقا الا ان يكون اي الحال ظرفا فانه يجوز تقدمها على المجرور
ليحا الصوره الظرفيه ايضا ولا حجه لمجوزه مطلقا اي لمجوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور
مطلقا اي ظرفا كانت الحال او غيره في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافه للناس احتج من
جوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالايه فان كافه حال من الناس وهو مجرور اي وما ارسلناك
الا للناس كافه وقد تقدم وانما لم يكن فيه حجه لانه يحتمل ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك
والتا للمبالغه كعلامه اي ارسلناك لتكف الناس عن الشرك ويحتمل ايضا ان يكون كافه صفه
لمصدر محذوف اي الا ارساله كافه شامله لجميع الناس ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعله
قد تجي بمعنى المصدر كالكاذبه والعافيه فلفظ كافه بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف وهو
يكف اي ما ارسلناك الا تكف كفا وتقدم اي الحال عن المجرور اي في الحال عن المجرور جوازا
نحو جاني راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد تقدم عليه ووجوبا في مثل جاني راكبا الادهم صاحبه
فان الادهم مفعول راكبا ويجب تقدم الحال هنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود
الضمير الى ما تاخر عنه لفظا ومعنى لو قيل جا صاحبه راكبا الادهم اي صاحب الادهم
وحقها اي وحق الحال ان يكون نكره لوجهين احدهما انه حكم على ذي الحال وحق الحكم ان يكون نكره
والثاني انها لو كانت معرفه لالتبست بالصفه في بعض المواضع نحو رايت زيدا الراكب ولذا
اي ولكون حقها ان يكون نكره يمتنع اضارها اي يمتنع كون الحال مضمرا نحو جاني زيد قايما
وجانيه عمرو والضمير في جانيه لقايما لان المضمر يكون معرفه ونحو قوله فاوردها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ونحو فعلته جهدك وطاقتك ومررت به وحده وعين
من المصادر اي نحو رجع عوده على بدئه متاولا وكذا نحو جاوا قضهم بقضيضهم اورد هذه
الصور فانها احوال معارف ظاهرا مع ان حق الحال ان يكون نكره واجاب بقوله متاول بيا
العراك فتاويله وجهان احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي تعترك العراك ومعترك
وقعت حالا والجمله نكره والثاني ان العراك بمعنى معتركه فالصوره وان كانت معرفه فهي في التقدير
نكره كما ان حسن الوجه في صوره المعارف وهي في المعنى نكره وكذا التاويلات في جهدك وطاقتك
اي تجتهد جهدك او يجهد جهدك بمعنى جاهدا وكذا طاقتك اي تطيق طاقتك او طاقتك بمعنى مطيقا

وكذا وحده اما مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد او وحده بمعنى واحدا اي منفردا
واما قضهم بقضيضهم فانتصابه على الحال وتاويله انه بمعنى مجتمعين واصل الكلمه من القض
وهو الكسر وقد يستعمل القض في موضع الوقوع بسرعه وكان معناه وقع بعضهم على
بعض ويجوز ويروى فارسلها العراك والبيت للبيد يصف حمر وحش تورد الى الما
اي اورد العير الاتن دفعه واحده ولم يذدها اي لم يطردها لانه يخاف القناص بخلاف
الرعاه الذين يدبرون امر الابل فاذا وردت الما حملوه قطعا قطعا حتى تروى والدخال
ان يداخل بعير قد شرب مره في الابل التي لم تشرب بعد حتى يشرب معها او كان البعير كريما او شديد
العطش او ضعيفا النغص بالضاد المعجمه بوزن الكعب التحرك واماله الراس نحو الشي اي يميلون
اعناقها الى الما في ادخاله ويروى بالصاد غير المعجمه بوزن جبل اي لم يشفق العير على انه ينغصها
والتنغيص العجلة قال السيرافي يريد ان بعضها يزحم بعضا حتى لا تقدر ان تتحرك لشده الازدحام
فهو واقف مزحوم لا يتمكن من الحركه ونحو قولهم مررت بهم الجما الغفير فعلى زياده اللام فهو حال
معرفه ايضا بمعنى جاميعين غافرين والجما من جم الشي اذا اجتمع والغفير صفته وهو من غفر الغيم
السما اذا غطاها وهما بمنزله اسم الفاعل كانهم غطوا الارض لكثرتهم فقوله فعلى زياده اللام
لعل معناه انه معنى نكره كما ان العراك بمعنى معتركه وكان الاولى ان يقول تاويله انه بمعنى النكره
كما ان العراك بمعنى معتركه ووحده بمعنى منفردا وصاحبها اي ذو الحال ان يكون نكره لوجهين احدهما انه
محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفه والثاني انه لو كان نكره لالتبس بالصفه
في بعض المواضع كما اذا قلت رايت رجلا راكبا ثم استثنى من النكره صورا فقال الا موصوفه
او مغنيه غنا المعرفه لاستغراقها او واقعه في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي
او متقدما عليها الحال نحو جاني رجل من بني تميم فارسا هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكره موصوفه
ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا هذا مثال لما كان ذو الحال نكره لكنها تغني غنا المعرفه
لاستغراقها ان جعلت امرا حالا من كل امر وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى
متخوفا لحمام فقوله متخوفا مثال للحال عن نكره وهو احد يغني غنا المعرفه لاستغراقها ايضا بوقوعها في
سياق النهي وهل اتاك رجل راكبا مثال للحال عن نكره واقعه في حيز الاستفهام وانما صح لان

الاستفهام في حكم النفي لان الجمله الاستفهاميه غير واجبه فهو كالنفي ومعنى قولهم غير واجبه
انه ليس بخبر ثبوتي فيشارك النفي لانه ايضا ليس بخبر ثبوتي وما جاني رجل الا راكبا مثال لما وقع
الحال فيه بعد الا نقضا للنفي وفيه بحث وهو ان مجرد هذا لا يكفي في كون ذي الحال نكره وكان
يحتمل ان يقال وجه صحه كون ذي الحال نكره كونه للعموم ايضا لان هذه النكره في سياق النفي
فيكون عاما غايته انه ورد عليه استثنا فهو في المعنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي نحو
مثل لا يركنن احد الا انه ورد عليه مخصص ولم يرد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز
انه حال من النكره موصوفه باعم عام الاحوال لان الاستثنا مفرغ فالتقدير ما جاني رجل في
حال من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثنا عن عام ايضا وهو الاحوال فهو في الحقيقه ليس
حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف باعم عام الاحوال لانه مفرغ اي ما جاني رجل متصف
بصفه الا بهذه الصفه وجاني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم الحال على النكره وانما جاز لانه لو
تاخر لم يجز لالتباسه بالصفه في بعض الصور فلما تقدمت امتنع ان يكون صفه فتعين للحال
وفيه نظر لانا ذكرنا في ان ذا الحال لا يكون نكره لامرين احدهما للالتباس والثاني كون ذي
الحال محكوما عليه وحقه ان يكون معرفه وبالتقديم لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فيستوي
في الامتناع لهذه العله تقدم الحال وتاخرها الا ان يقال بتقدم الحكم يورث تخصيصا ولذلك
جاز كون الفاعل نكره مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف في غيرها اي ضعف
كون ذي الحال نكره في غير الصور المذكوره المستثناه حيث لم يوجد مصحح ومما جا فيه على
ضعفه قول الشاعر وما حل سعدي غريبا ببلده على انه يحتمل في البيت ان يكون المصحح الاستغراق
وان كان سعدي علما فلا استشهاد فيه اصلا ومن اي الحال في الاكثر العام اي الغالب اسم مشتق
وقد يقع مصدرا متاولا به اي بالمشتق نحو اتيته ركضا اي راكضا وقتلته صبرا اي صابرا او مصبورا
وانه قياسي اي ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياسي في كل ما دل عليه الفعل نحو اتانا سرعه ورجله
فانهما من انواع الاتيان بخلاف اتانا ضحكا وبكا ونحو كاكلا وضربا وغير ذلك فانهما ليسا من
انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصر على السماع الاكثرون على انها سماعيه مطلقا وذهب
المبرد الى انها قياسيه ان كان في الفعل دلاله عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف مشعر

الحكم

باختيار مذهب المبرد والاكثرون على خلافه وقد يكون اي الحال اسما اي غير مشتق بلا مصدر
بل اسما جامدا على ضرب من التاويل بجعله في معنى المشتق كما سياتي نحو جا البر قفيزين فقفيزين
خبرا على ان جا بمعنى صار فيكون قفيزين خبر الا حالا ومعناه لو كان حالا انه حصل البر في هذه
الحال وهو كونه مقدرا بهذا القدر ومنه اي ومما جا اسما ما كرر للتفصيل نحو بينت الحساب
بابا بابا اي مبوبا مفصلا ومنه كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد وبعت الشا شاه ودرهما والجزء
فيها الجملة اذا التقدير كلمته فوه الى في وبعت يدا بيد اي متصلا بيدك وبعت الشا شاه بدرهم وانما
كان الاصل فيها الجمله لم يصح ان يكون هذه المفردات احوالا لان الهيئه انما فهمت منها اي من
الجمله دون المفرد لان كل واحد من تلك المفردات لا يستقل بالدلاله على الهيئه المصححه للحاليه لان
قولك فاه وحده لا يدل على المشافهه الا بضميمه الى في اليه فمعنى المشافهه تفهم من تلك الجمله
وهو فوه الى في وكذا معنى التقابض لا تفهم من لفظ يدا وحده وكذا معنى المقابله لا تفهم من لفظ
شاه ولا من لفظ درهما وحده بل تفهم من الجمله وهي شاه بدرهم الا انهم وضعوها اي وضعوا
هذه الاسما التي وقعت حالا موضع لوازمها اي لوازم الجمل المفرده لمبادره الوهم اليها اي
الى تلك اللوازم لكثره الاستعمال من غير نظر الى اجزايها بمعنى ان فوه الى في مثلا تفهم منه المشافهه
من غير نظر الى تفصيل اجزايها حتى تفهم ذلك المعنى من غير ان يخطر بباله فم المتكلم ولا فم المخاطب
ولا مدلول الجار فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا القابل منها اي من تلك الاجزا اعراب
الحال وهو الاول في الاولين اي اللفظ الاول وهو فاه ويدا في الاولين اي في المثالين الاولين
وكلاهما وهو شاه بدرهم في الثالث اي في المثال الثالث بعد ابدال العاطف وهو الواو من اداه المصاحبه
وهي البا لان الواو لما كان بمعنى المعيه كان بمعنى البا المصاحبه ومنه اي ومما وقع الحال اسما جامدا
هذا بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اسم الاشاره على راي واطيب على راي وفعل محذوف
على راي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا اي اذا وجد رطبا وبوجد في بعض النسخ اذا
وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وما اضيف هو اليه اي الفعل المضاف اليه سدا بالحال مسده
كما في ضربي زيدا قايما وبعود الاختلاف السابق في عامل الظرف يعني اذا قدر وهو اذا وجد
فيجي الاختلاف السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون العامل في الظرف اسم الاشاره على راي

حولو

واطيب على راى والاصح انه اطيب اى الاصح ان العامل فى بسرا اطيب لا اسم الاشارة لصحته والمشار اليه بلح او رطب استعالا وحسن لا اسم اشارة ومما يلزم فى غيره من تفضيل الشى على نفسه باعتبار حالة واحدة اذ الاول وهو بسرا من تتمة هذا احتج بوجوه على ان العامل هو اطيب لا اسم الاشارة والاول انه لو كان العامل اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا لم يكن المشار اليه بسرا لكن يصح والمشار اليه بلح او رطب بيان الملازمة ان العامل هو المتقيد بالحال فلو كان العامل اسم الاشارة لتقيدت الاشارة بحال البسرية واما انتفاء الثانى فثابت بالاستعمال اذ يستعمل هذا الكلام فى غير حال البسرية والثانى انه لو كان اسم الاشارة هو العامل لم يستقم الكلام لو اوقع موقع اسم الاشارة اسم آخر لا يدل على الاشارة لكنه يستقيم اذ يقال تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا فتعين ان يكون العامل هو اطيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان اسم الاشارة هو العامل لكان بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة اطيب فكانه قال المشار اليه فى حال البسرية فبقى اطيب عاملا فى رطبا وحده لكن الاطيبية لا تعقل الا باعتبار امرين وح يكون الاطيبية باعتبار حال واحد وهو حال الرطبية فيلزم تفضيل الشى على نفسه اذ لا يتعلق اطيب ببسرا على هذا التقدير لانه من تتمة هذا فان قلت مسلم ان الاطيبية لا تعقل الا باعتبارين لكن لا نسلم انه يشترط ان يكون الاعتباران معمولين له قلت اطيب لما كان عاملا لاشتماله على معنى التفضيل ومعنى التفضيل نسبة واحدة يستدعى طرفين مفضلا ومفضلا عليه فلما كان عاملا فى المفضل عليه وجب ان يكون عاملا فى المفضل ايضا لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واختلاج لزوم تقييد الواحد بحالين مختلفين يزول باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار الفضل والثانى باعتبار المفضولية وعمله فى الاول عمل الفعل الصريح ولذا تقدمه وفى الثانى عمل المعنى فامتنع التقدم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم يقول لا يصح ان يكون اطيب عاملا فى بسرا وفى رطبا معا لانهما حالان مختلفان ولا يصح ان يكون عامل واحد يعمل فى حالين مختلفين دفعة واحدة نحو ضربت راكبا ماشيا فى حالة واحدة لان التقييد بالحال يقتضى ما سواه فاذا قلت ضربت راكبا معناه ان الضرب مقيد بحال الركوب

ولم يوجد فى غيره وكذا لو قلت ماشيا فيتقيد به دون الركوب فلو جمعت بينهما يلزم ان يكون التقييد بكل واحد مانعا عن التقييد بالاخر فيلزم ان يكون التقدير هذا اطيب بسرا رطبا وهو غير مستقيم كما فى المثال المذكور فاجاب بانه ليس موازنا للمثال الذى ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف اطيب فانه دال على الافضلية وهو نسبة يستدعى طرفين فاضلا ومفضولا فمفهومه يستدعى حالين مختلفين باعتبار اصل الفضل وباعتبار المفضولية فصح كونه عاملا فى حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين هو عامل فى كل حال باعتبار فهو من الاعتبارين ثم توهم سوال آخر وهو ان اطيب لم جاز اعماله فيما تقدم عليه وهو بسرا فاجاب بان عمله فى بسرا باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ اطيب فهو كالفعل فجاز تقدم معموله عليه واما عمله فى رطبا فباعتبار المفضولية وهو من لوازم اطيب فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلذلك امتنع تقدم رطبا عليه وفيه نظر لان اطيب من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل فى جواز تقدم الحال عليه ومدلوله هو اصل الفضل فاما الفاضل والمفضول فهما خارجان عن مدلوله لكون الفضل نسبة لا تستدعى طرفين فاضلا ومفضولا فاما ان يكون الطرفان داخلين فى مفهومه او خارجين اما جعل احد الطرفين وهو الفاضلية من مدلول الفعل وجعل الاخر وهو المفضولية من معنى الفعل فهو ممنوع وقوله فامتنع التقدم ممنوع لجواز جعل المفضولية ودلالته على المعنى وهو محل البحث ثم التحقيق ان معنى اصل الفعل من غير ترجيح هو العامل فى الحالين وبيانه ان يقول قبل الترجيح طاب هذا التمر بسرا او طاب رطبا فالعامل فى الحالين هو الفعل وهو ظاهر واذا اردت ترجيح طيب على طيب ففيه عبارتان مطولة ومختصرة فالمطولة هى ان يقول طيب التمر بسرا ارجح من طيبه رطبا فالعامل فى الحالين هو اصل معنى الطيب والترجيح لا مدخل له فى كونه عاملا فى الحال بل هو خبر محض وكذا فى العبارة المختصرة وهى هذا بسرا اطيب منه رطبا العامل فى الحالين اصل الطيب اذ الطيب الموضع والترجيح عُبِّر عنهما بعبارة مختصرة وهى اطيب ولا شك ان معناه مطولا ومختصرا واحد وان اختلفا فى التعبير فعلى هذا تخرج الجواب عن السوالين احدهما انه لم عمل العامل فى حالين مختلفين وجوابه انه اعنى اطيب

عند التفكيك يرجع الى عاملين وهو طيبه بسرا وطيبه رطبا والثانى انه لم عمل فى الحال المتقدم مع ان عمل افعل ضعيف اذ لا يعمل فى مظهر وجوابه ان عمله باعتبار تضمنه لاصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما لخصناه اذ الغرض ترجيح طيبه بسرا على طيبه رطبا فاصل الطيب هو العامل فى الحالين دون الترجيح فاطيب لتضمنه فعلية يعمل فيما قبله لا الترجيح على انا نقول الحال فى المعنى ظرف فجاز ان يعمل فيها متقدما او متاخرا لملاحظة الظرفية المضمنة فى الحال ففى لفظ الكتاب نظر اذ يقتضى ان يكون عمله فى موضع باعتبار الفعلية وفى موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل فى الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو فى نهاية الوضوح وتكون اى الحال موطئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا معنى الموطاة ان يكون ذو الحال فى الحال ايضا فى مثالنا لو قلنا انا انزلناه عربيا لكان حالا مقيدة فلما اعاد قرانا وكان ذا الحال سميت موطاة لانه جرى ذكره من قبل مرة فى انزلناه فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ونظيره ظننت زيدا قائما فان معناه ظننت قيام زيد اذ المظنون هو القيام لا ذات زيد فذكر زيد على سبيل التمهيد والتوطئة فكذا معناه انزلناه فى حال كونه عربيا وذكر القران فى الحال على سبيل التمهيد والتوطئة فلذلك سميت موطاة اى مذكوره على سبيل التوطئة والا فالجزء الاول من الحال وهو قرانا عين ذى الحال وهو مفعول انزلناه وتكون اى الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاءنى زيد وابوه قائم او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراءها مجرى الظرف يعنى ان الحال اصله ان يكون مفردا لانه من المنصوبات وقد يكون جملة خبرية على تقدير المفرد واحترز بالخبرية عن الانشائية فانها لا تقع حالا كما لا تقع خبرا للمبتدا والجملة لما اشتملت على مسند ومسند اليه كانت مستقلة فاحتيج الى رابطة بينها وبين ذى الحال والرابط اما الواو والضمير معا وهو فى غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من الضمير وحده لان الواو يدل فى الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون فى المبدا ففى الواو المشعر بالحالية فى اول الامر معلوم فلذلك جاز او بالضمير وحده على ضعف نحو ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق اى وسرباله لم يمزق والواو للحال وقوله اجراءها مجرى الظرف معناه ان الحال فى المعنى كالظرف لان معنى قولك جاء زيد وابوه قائم جاء زيد فى حال قيام ابيه

فكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب وانما لم يلزم الواو لان الفعل المضارع مقدر باسم الفاعل وفى اسم الفاعل يشترط الضمير وحده اذا وقع حالا فكذا المضارع وقولهم دون ذاك وينفق الحمار ليست الجملة فيه حالا بل هو كلام مستقل اى اذكر دون ذاك فانه مثل يقال بدون تلك المبالغة اصل المثل ان انسانا اراد بيع حمار له معالمشتور اطر حمارى ولكن حمار فلما دخل به السوق قال له المشتور هذا حمارك الذى كنت تصيد عليه الوحش فقال دون ذاك وينفق الحمار اى الزم قوله دون القول الذى تقول فان الحمار ينفق بدون هذا التنفيق وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او باحدهما وما سواهما هو المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى وكلاهما اضعفهما اما مع الواو او مع الضمير او مع كليهما ففى تسعة امثلة فهى ظاهرة ولا بد فى الماضى المثبت من قد عند النحويين بانها اذا وليت الماضى قربته من الحال فالزمت معه قد لفظا او تقديرا لتوافق زمنه زمن الفعل العامل وفيه نظر لانه لو كان الغرض من الاتيان بقد مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الاتيان بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال الذى اقترنت بقد قريبة من الحال فجاز ان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال ورد كذلك والا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال لان من يريد ان الفعل واذكاني نحو علم فى الزمان الماضى لكن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حال الاخبار فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقد لكان الفعل حالة الاسناد مقيدا بحال لا يكون مقارنا له فلذلك اشترط قد فانك اذا قلت جاء زيد وقد ركب فالمجى وان كان واقعا قبله لكن اسناد المجى اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغى ان يكون ايضا واقعا حالة الاخبار ليحصل التوافق وهذا مردود ايضا لانه لا يلزم منه المقارنة المطلوبة ايضا ويجوز حذفها لفظا خلافا لسيبويه وتلو يليه جاءوكم حصرت صدورهم بقوله يفتقر عن ضعيف لما ان صفة الموطاة فى حكمها لا سيما والموصوف محذوف استدل المجوزون لحذف قد بوقوعه فى قوله تعالى او جاءوكم حصرت اى قد حصرت وبقول الشاعر كما انتفض العصفور بلله القطر اى وقد بلله وسيبويه لم يجوز حذفه واول

الآية بان حصرت ليس حالا بل هو صفة موصوف محذوف والتقدير جاؤكم قوما حصرت
صدورهم والمصنف استضعف هذا التاويل وقال اذا قدر الموصوف يكون حالا موطاة
وصفة الموطاة اذا كان ماضيا يلزمه ... في حكم الحال في ايجاب تصدرها بقد يعني
كان الماضي المثبت يكون معه قد فصفة الموطاة اذا كان ماضيا يلزمه ... قد ايضا
لا سيما والموصوف محذوف يعني اذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال فالاتيان بقد
يكون اولى وفيه نظر لان لسيبويه ان يمنع ذلك والمصنف لم يات بدليل على ما ادعاه
وتاويل المبرد بالدعا يبطله ما بعده يعني ان المبرد ايضا لا يجوز حذف قد وياول الاية
بان حصرت ليس حالا بل هو دعاء كانه قال او جاؤكم حصر الله صدورهم وضيقها ومعنى قوله
يبطله ما بعده ان ما بعده وهو قوله او يقاتلوا قومهم يدفع ذلك لان قوله او يقاتلوا منصوب
بان اي او ان يقاتلوا وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعاء لكان المعنى حصر الله
وضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ويحرجوا بان يقاتلوا قومهم ابدا
ويقول ... المقاتلين بعضهم بعضا ويدعوا عليهم اللهم الق باسهم بينهم فهذا التاويل
غير مستقيم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن يأتني اتِه تشبيها
بالحال يعني ان الاخفش يجوز ان يدخل الواو في خبر باب كان نحو كان زيد وابوه قائم
فان الجملة خبر لكان وجوز معها دخول الواو تشبيها للخبر بالحال لان المعنى كان زيد على
هذه الحال ومنه قوله كنت ومن يأتني آته فانه بان يأتني آته جملة شرطية واقعة خبر الكان فادخل
الواو عليه على التشبيه بالحال اي كنت على هذه الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون كان زائدة والواو
للحال على اصله ولا يلزم ان يكون ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا يقع اي الحال
مستقبلا لمنافاته الحال وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول معناه انه لا يجوز
ان يكون العامل ماضيا او حاضرا والحال مستقبلا لانه ح لا يكون مقيدا لذلك الفعل لانه لم
يقع بعد والتقييد انما يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا واورد عليه قولهم مررت
برجل معه صقر صائدا به غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل
وهو كون الصقر معه اذ المعية حاصلة الآن واجاب بانه متاول وتاويله ان المراد بالحال

ان يكون مقدره ومعناه معه صقر مقدرا الصيد به غدا والتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة
كقوله تعالى فادخلوها خالدين فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد تقدير
الخلود اي ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة
وقد يضمر عامله نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سافر او سافرت راشدا ويحذف بقرينة
الحال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا لا يصح عطفه على ما قبله ولا يصح حالا
منه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء يشتري بعضها بدرهم وبعضها باكثر من درهم وعلى هذا لا بد
من اضمار فعل اي اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن في البعض الاخر صاعدا ولا يستقيم
ان يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ولفساد المعنى اما وجود الفا فظاهر لان الحال لا تدخله
الفا خصوصا اذا كان مفردا واما فساد المعنى فلانه ليس المعنى اخذته بدرهم في حال كونه
صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا على ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل والمفعول والدرهم
ولا يصح عطفه على شيء منها اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا
فلاختلافهما في الاعراب واما معنى فلان الصاعد ليس اخذا حتى يعطف على الفاعل الذي هو
آخذ واما على المفعول فلا يستقيم معنى اذ ليس الغرض انك اخذت الثمن والصاعد لان
الصاعد هو الثمن ولم ترد انك اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم اما لفظا
فلاختلافهما في الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه اخذ المثمن بدرهم فصاعد بل المراد انه
اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر ولو كان عطفا على الدرهم لكان ماخوذا بالدرهم والزائد
جميعا والفا ايضا مانع لانه يؤذن بالتعقيب وبعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب
بعض بل التقدير فذهب الثمن في البعض الاخر صاعدا ومنه المثل اتميميا مرة وقيسيا
اخرى فهم يراها حالين يعني العامل فيه محذوف ايضا والتقدير اتتحول في هذا الحال وقوله
فهم يراها حالا اشارة الى مذهب سيبويه وان انتصابهما على المصدر لا على الحال والتقدير
اتتحول هذا التحول وليس المراد تتحول حال كونك تميميا وقيسيا ومثله اقي الولايم
اولادا الواحدة وفي العيادة اولادا العلات اي يتحولون هذا التحول وهو كونهم في الولايم
متفقين وفي العيادة مختلفين وكذا في السلم اعيارا اجفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء

العوارك اي الحيض من عركت المراة حاضت اي اتتحولون هذا التحول وهو كونكم اعيارا في
حال السلم واشباه النسا الحيض في حال الحرب ويجل عند سيبويه على المصدر اي في جميع الصور ويلزم
ذكر اي اضمار العامل في المؤكدة وهي المقررة لمضمون جملة اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه
عطوفا اي الحال المؤكدة بما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لان المقصود هو الثبات والدوام
لا التنقل ولو كانت الجملة فعلية افادت التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال
المذكور فان العطف مقرر لمعنى الابوة وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية ههنا لا تصلح
لتقييدها بالحال كما في المثال فان الابوة لا تتقيد بالعطف يعني انه اذا انتفت الحال انتفت الابوة
والتعبد للحال من عامل فلذلك قدر له عامل ويقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو لاتحادها بما قبلها
نحو هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا مؤكدة وههنا لم تصدر
بالواو لان الحال المؤكدة متحدة بما قبلها فلا مجال لتخلل الواو بينهما ومن الجملة المؤكدة بها ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه يعني ان لا ريب فيه حال مؤكدة على احد الوجوه ويحتمل ان لا ريب
فيه خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول هو الكتاب وقيل ذلك مبتدا والكتاب صفة ولا ريب فيه
خبر ذلك ويحتمل ان لا محل له من الاعراب بل هي جملة مستانفة منقطعة عما قبلها ومن الاسما ما يلزم
النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافتها هذا امر ثبت بالاستعمال
وقد استعمل صاحب المفصل لفظ كافة مضافة فقال محيطا بكافة الابواب ومنها اي
ومن المنصوبات التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة المراد
بالابهام المستقر ان يكون ثابتا في اصل الوضع نحو عشرين وثلثين ونحوهما واحترز به عن الاسما
المشتركة كالقرء فانه وان اشتمل على ابهام لكنه لم يستقر في اصل الوضع اذ هو موضوع في
الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع في الاستعمال فالابهام عارض له مستقر في اصل الوضع
بخلاف نحو عشرين فانه موضوع على الابهام وقوله عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام
المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات ويورد على الحد الصفات نحو جاء رجل عالم وعكل ... يجاب
عنه بان الذات لا ابهام فيه بل الابهام باعتبار الصفات وصفة الذات مبهمة دون الذات
قوله مذكورة او مقدرة يشتمل نوعي التمييز المفرد والجملة فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات

ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام وتمامه بالتنوين لفظا نحو راقود خلا او تقديرا فيما
لا ينصرف كمثل احسن وجها والمبني اي وفي المبني كالاعداد المركبة كثلاثة عشر رجلا لان
الاصل ثلثة وعشرة ففيها تنوين تقديرا وكم الاستفهامية نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية
مفصولا بينها وبين مميزها يعني وكذا كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا
لقيت وكم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اي دهر الاقتار واحتمل فانه ح يقدر التنوين فيه
كالاستفهامية وانما قيد الخبرية بكونه مفصولا لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه
فلا يكون فيه تنوين مقدر حال الاضافة واذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها لانها
بمعنى كثير وكذا عطف على كم الخبرية اي يقدر التنوين في لفظ كذا لو قلت عندي كذا درهما فالتنوين
ايضا مقدر على ذا او بنوني التثنية والجمع عطف على قوله بالتنوين اي وتمام الاسم بالتنوين
وبنوني التثنية والجمع نحو منوان سمنا او عشرون درهما والمراد بنون الجمع ما اشبه الجمع
وهي في الاعداد نحو عشرون درهما وايام لمثل نون الجمع الحقيقي نحو ... زيتا
لان الكلام في تمييز المفرد وذلك من تمييز الجملة لان تمييز الجملة ما يكون الابهام فيه في نسبة
هي في الفعل او ما ضاهى الفعل على ما سيأتي والاضافة عطف على نوني التثنية اي وتمامه
بالتنوين وبالاضافة نحو ملء الاناء عسلا والاكثر اي اكثر التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا
وذكر اقسام المقدار بقوله كيلا نحو قفيزان برا او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو
ما في السماء موضع كف سحابا او عددا هذه اقسام المقدار ثم قسم العدد ومال الماصر بحا
نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما وما عدا امثاله اي ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين وهو العشرة
فما دونها والماية والالف وما يوجد منها مضافا اي الى مميزه نحو عشرة رجال ومائة درهم
والف ثوب او كناية عطف على صريحا نحو كم رجلا درهما كذا اي في كم الاستفهامية وكم في
الدار رجلا في الخبر اي في كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها لكون مثالا لما ينتصب على
التمييز لانه لو لم يكن فصل لكان المميز مجرورا في الخبرية نحو كم رجل في الدار فلا يكون من التمييز
المنتصب وكاي رجلا في معنى كم الخبرية ينتصب ما بعدها وان كان ادخال من نحو كاي من رجل
لقيت اكثر من النصب واجود كذا في الصحاح وعندي كذا درهما هذا ايضا مثال لما يكون كناية

في العدد وقد جاء الجر في كم الاستفهامية منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني اي اعلى
ماية جذع او الف جذع وحمله الخليل على اضمار من دون الاضافة نحو كم رجال اقمته اي كم
من رجل فحينئذ لا يكون كم مضافا بل يقدر التنوين عليها كما اذا انتصب تمييزها فالنصب
اكثر اي النصب في مميز كم الاستفهامية اكثر من الجر او مقياسا عطف على مقدارا اي
اكثر الاول فيما كان مقدارا او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمرة ليس من
المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقيا وفي العدد يفرد اي يفرد مميز
العدد وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اي يفرد المميز في العدد وهو واحد عشر
الى تسعة وتسعين لان الغرض في التمييز رفع الابهام واذا حصل بمفرد استغنى به فمعنى
مقصود انه يجب افراده لا في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم هناك نحو كم غلام اشتريت
وكم غلمان اشتريت فاذا انتصب بان يقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد ايضا نحو
كم في الدار رجلا او رجالا لقيت ونحو اثنتي عشرة اسباطا محمول على البدل هذا ايراد وجواب
فالايراد لزم اسباطا مميز للعدد وهو ليس بمفرد فاجاب بانه ليس بمميز له بل هو بدل
من اثنتي عشرة والمميز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة واحدة ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف
وانتصاب غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد فان المميز فيه كان حقه الافراد لان كم فيه استفهامية
ومميزه ينبغي ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز محذوف اي كم
لك نفسا او شخصا وغلمانا منتصب على الحال من الضمير في الظرف العائد الى كم بمعنى الكثير
فلذلك انتصب غلمانا على الجمع عنه فالمطابقة بين الحال وذي الحال في الجمعية حاصلة نظرا
الى معنى الكثير ولكن اولى ان لا يكون الفاء في قوله فالمميز لان نحو كم لك مبتدأ وقوله المميز
فيه محذوف خبره ولا موجب لدخول الفاء ظاهرا ولو فاكر ايضا نحو كم لك كان الفاء موجها
ولا يجوز الاضافة اي لا يجوز الاضافة فيما اذا كان المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة
وتسعين فان مميزه منصوب مفرد لان الاصل في التمييز ان يكون منصوبا مفردا واما
في العقود وعشرين الى تسعين فلا يجوز اضافة العدد الى مميزها واما الجر بالاضافة فيها
لانه اما ان يحذف النون اولا يحذف ولا يجوز حذفه لانه ليس بنون الجمع حقيقة بل هو شبيه

من الكلم ولا يجوز ابقاء النون لانه يشبه نون الجمع ونون الجمع لا يثبت مع الاضافة فكذا ما يشبهه هكذا قالوا ولا يتبين لي
والتانيث اي تانيث العدد في العقد المركب نحو عشرين وثلثين ونحوهما من العقود التي في اواخرها النون اي تسعين في عشرين رجلا
وعشرين امرأة في المركب ان كان على نحو احد عشر الى تسعة عشر بتذكير الاول […] كان على نحو احدى
عشرة واثنتا او ثنتا عشرة بتانيث الاول ويكون شين عشرة في الحجاز ساكنة وكسرها في تميم […] شرع في بيان التذكير والتانيث في المركب
بتعلق في المركب بقوله بتذكير اي يذكر في المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بتذكير الجزء الاول وهو احد و
تسعة اما احد فتذكيره ظاهر واما تسعة فتذكيره بوجود التاء كما سبق انه في تسعة رجال […] من الثاني يكون تذكيره
بتذكير الجزء الاول وحذف التاء من الجزء الثاني وهو عشرة من احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بحذف التاء على ما هو قياس
التذكير والتانيث في الاصل الا على ما هو القياس في العدد وقوله وان كان على نحو احدى عشرة اي مؤنث المركب ان كان
نحو احدى عشرة واثنتا او ثنتا عشرة فان تانيثه بتانيث الجزء الاول وهو احدى واثنتا وثنتا ووجود التاء في الجزء الثاني
وهو عشرة من احدى عشرة الى تسع عشرة وذكر ان سكون شين عشرة لغة الحجاز في المؤنث وكسرها لغة بني تميم […] عشر واثنا
عشر واحد عشر فانها جارية على السكون وهو وجود علامة التانيث في المؤنث وعدمها في المذكر […] ثلثة عشر الى تسعة عشر
فالجزء الاول جرى على حاله قبل التركيب في اثبات العلامة مع المذكر وحذفها مع المؤنث كما سبق في تعليله […] الاسم الثاني فانما
حذف منه العلامة في المذكر واثبت في المؤنث ولم يجر على القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر لافضى الى الجمع بين
علامتي تانيث لو قيل ثلثة عشرة رجلا مع الاستغناء عن ذلك بواحد وكان الاول احق بذلك لانه ثبت له حكم السبق واما اثبات
العلامة في الجزء الثاني مع المؤنث فجاز على القياس لاجل […] اللفظ الدال على التانيث […] وانما حذفت من الاسم الاول لئلا
[…] من الفرق باعتبار حال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك تقول قبل التركيب ثلث نسوة بغير علامة وانما جمع بين علامتي
تانيث في احدى عشرة واثنتا عشرة ولم يجوز في ثلثة عشرة رجلا لان العلامتين في احدى عشرة مختلفان لفظا وانما الممتنع اجتماع
لفظيهما والتاء في اثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتحقق التانيث ليحصل الجمع من علامتين وفي لفظ الكتاب نظر لان قوله
عشر الى تسعين نحو ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون بتمييز المذكر عن المؤنث […] اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امرأة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ولم يذكره في الكتاب
لان هذا داخل في المركب […] حكم المركب […] العشرة لانه قال ان كان نحو احد عشر الى […] وان اراد […]

نحو قوله ولا يتعين التذكير والتأنيث وهو فاسد لانا بينا ان التمييز يتميز عن تذكيره وقوله لا يتعين مقصود على
المقصود من عشرين الى تسعين كما ذكرنا فيجب التذكير والتأنيث في عشرين الى تسعين وقد اهملته الكتاب وطبقات
من الاعداد كالمائة والالف وما يتضاعف منهما كالف الف درهم ومائة الف درهم بجرها المضاف اليه الى ان المائة
فوجب افراد تمييزه واما المائة والالف فلانها اخذت شبها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة عشرة احاد ولانها عقد تام
برأسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كاضافة العشرة اليه وقد اخذت شبها من التسعين اذ كانت العقد الذي يليها مميزا بالمفرد
كما ان التسعين بالمفرد واما الالف فاضيف الى المفرد لانه شابه المائة لكونه عقدا مستأنفا اصلا لكونه عشر مئات كان التي
عشر عشرات فاعطي حكمها ولا يتعين التذكير والتأنيث في المائة والالف وما يتضاعف منهما نحو مائة رجل ومائة امرأة والف
رجل والف امرأة ونحوهما فالثلاثة الى العشرة مجموع اي مميزها المضاف اليه نحو ثلاثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان المضاف اليه هو المقصود
فلو نصبوه صار كالبين مقصود كان المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود دون الاول لان الذي يوصف كالشيء وقوله تعالى
لذا ان سبع بقرات سمان نعم كم بحجريه من غير فصل حملا على الاول وهو المائة والالف فانه مفرد مميز المضاف اليه كقولك كم غلام اشتريته
وعلى الثاني او يحمل على الثاني وهو الثلاثة الى العشرة اخرى فيجمع كما يجمع مميز الثلاثة نحو كم غلمان اشتريتهم وانما قيده بقوله
من غير فصل لانه اذا وجد الفصل لم يكن مضافا بل يكون مميزه منصوبا فلا يصح حمله على المضاف ونحو ثلثمائة الى تسعمائة ليس بقياس لان
مميز الثلاثة ذكرنا انه يجب ان يكون مجموعا ولفظ مائة مفرد وانما هو اي انما القياس نحو ثلثمائة لملوك ومنها ازار ووجهت
من وجوه الاهانة فالواصل في معركة ثلثة ملوك من العرب كانت دماؤهم ثلثمائة بعير فمن ردائه بالديات الثلث وهو دليل
شرفهم والاهانة بفطسين من قومه والاهتم سنان بن سمي وانما سمي بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا
من اصلها ثم ان كان بالتاء مذكر وبغيرها مؤنث اي يحكم بتذكيره عند وجود التاء وبتأنيثه عند حذفها يعني ان العشرة الى الثلثة
جاء على خلاف القياس في المذكر يلحق التاء وفي المؤنث يحذف هكذا ورد في الاستعمال وعلله النحويون بامور احدها ان العدد
مؤنث لانه جماعة المذكر والمذكر يسبق المؤنث فاختص العلامة بسبق اولا يلحق بالمؤنث لكن وكان من الملائمة علامة والثاني ان
التاء للمبالغة والمذكر اقوى فيختص والثالث ان نحو حمار وقد يجمع على احمرة واقلة ونحو عناق وذراع من المؤنث يجمع على
افعل بلا تاء فيحمل الكلم كلها على المذكر لانه جمع وابنت التاء مع المذكر دون المؤنث قياسا على جمع والرابع ان العدد هو المعدود في المعنى
فاستغنوا بثبات المضاف اليه عن تأنيث المضاف الذي يجمع علامة التأنيث فلم يدخل على المؤنث وادخل على المذكر للفرق وهذه

الفعل

العدد لا يجيء وحين ضعفها لان الاول للتمييز والاضافة لا تستعمل الاضافة والتمييز وقد يضف على التمييز نحو ثلثة اثوابا ونحو انا عاش الفتى مائتين عاما
والحول فقد ذهب اللذاذة والفتاء وبروى حبس عاما ولا استشهاد وقوله ثلثمائة سنين فيمن قرء غير مضاف محمول على البدل لا
بانه مشتق ووزان جمع مميز مائة ونصبه وفي الاضافة واحدا اي على قراءة اضافة ثلثمائة الى سنين لانه مشتق ووزن واحد
هو جمع المميز وقال ابو اسحاق لو انتصب على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة وهو فاسد لانه من المفسران مميز المائة واحد
من مائة اذ قلت مائة رجل فكذا اذا قلت ثلثمائة سنين واقل سنين ثلثة فيجب ان يكون لبثوا تسعمائة فخطأ انه غير لازم لان ذلك
مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فكان القصد فيه الى القصد في وقوع التمييز جميعا نحو ثلثة اثواب فانا لا نريد انها ايضا
اثلثة ثلثة ولو كان المراد ثلثة من الجمع المميز لكان معنى ثلثة اثواب تسعة وهو باطل بل المراد تمييز الثلثة بالثوب وانما جمع
ليطابق المعدود في كونه للكثرة اما الواحد والاثنان فلا استعمال ان يلفظ بالمميز واحدا او مثنى فيقول رجل او رجلان مجملا لان
الجنس والمقدار يلفظ واحد يعني يستغنى بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنين لان قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس
وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قيل اثنا رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر ونحو طرفي عجوز فيه فقبيح خطل شاذ فكان القياس
حنظل ثنتا وانه كان حشبه من الشذوذ وفي غيره اي وفي غير العدد تفرده هذا عطف على قوله وفي العدد يفرد فرغ من ذكر العدد وشرع
فيه فقال يفرد في غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من مسماه يعني المراد بالجنس اسم الشيء وهو القابل للعلم
هو مستترته في باب التمييز باشباه ايراد ان يقع على القليل والكثير منه كالماء والعسل فانه الماء او فاذا طلقت اطلق بها ويفرد كان
الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود ويحصل بالمفرد فالجمع مستغنى عنه الا ان يقصد الانواع فيجوز ان يجمع باعتبار الانواع نحو
عند رطال جملوا للانواع من نحل رتبة اذا كان يعنون المثنى والتنوين جاز الاضافة نحو ملاذ حسنه سوا اسمن والاهلة لا يقول موضع عسا
في قولك ما في السماء موضع كف سحابا لانه لو حذف المضاف واضيف الى المميز لم يفهم المعنى المقصود وقد يقع فيما البيس اياها هذا اشعار
لقوله في اول الباب وما كثره فيما كان مقدار اذ ذكر الاكثر ثم بين الاول بقوله وقد يقع فيما اليس اياها هكذا في النسخ بلفظ التثنية ولعله
بريد بالمقدار والمقياس لانهما مذكوران من قبل على التفصيل الاجمال في قوله او مقياسا عطفا على عدد المكون داخلا في انواع
المقدار لكان المقدار اما كيلا او وزنا او مساحة او عددا او مقياسا في كان الاولى ان يكون اللفظ فيما ليس اياها ليرجع الى الكل لانه
كما هو لفظ المنفصل اذ قال وقد يقع فيما ليس اياها ولعله تصرف من الناسخ نحو خاتم حديد لان الاضافة اكثر لانها الاصل في
غير المقادير واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون الا عن نسبة في جملة او ما ضاهاها او في الاضافة هذا هو المنتهى تمييز جملة

معقد له فيه انه يرفع الابهام عن نسبة في جملة او نحوها فيه مساهلة لانه لا اصل النسبة لا ابهام فيها فانك اذا قلت طاب زيد كان الابهام
في الطيب لانه في ذات زيد لا ابهام ايضا في اصل النسبة فانها ايضا معلومة مخصوصة وانما المبهم هو الامر المتعلق بالنسبة فان المعنى طاب
امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا او دارا او علما او نحوها فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان هذه
الامور تفسير للمنسوب اليه المبهم لا لنفس النسبة ومرادهم هذا وحاصله كان التمييز عن ما في النسبة في جملة او ما ضاهاها المجاز اي
شابهها او في الاضافة سياتي على الاثر انتهى فان كان اي التمييز اسما يصح جعله لما انتصب اي التمييز عنه جاز ان يكون له وللمتعلق اي
التمييز لا ان يكون اسما او صفة فان كان اسما فاما ان يصح جعله لما انتصب عنه اي اما ان يصح اطلاق ذلك الاسم على ما انتصب التمييز عنه كما في
في طاب زيد ابا اذ زيد اب او لا يصح كما في زيد دارا وكما اذا كان زيد ابا لكن لا يمدح بل ابيه او زيد ليس له اب فان صح جاز فيه وجهان
احدهما ان يجعل التمييز له اي يطلق ويراد به ما انتصب عنه فمعنى طاب زيد ابا يعني طاب زيد من جهة كونه ابا الولد والثاني ان يطلق و
يراد به متعلقه يعني طاب زيد من جهة ان له ابا نحو طاب زيد ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه في جملة او زيد طيب ابا اي ابا هذا مثال
لما كان النسبة فيما ضاهاها الجملة اذ لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد لكنه مشتمل على نسبة الطيب الى الضمير المستتر اي هو فالنسبة
في شبه الجملة او يعجبني طيبه ابا مثال لما كان النسبة فيه في الاضافة وهي اضافة الطيب الى الضمير فيطابق اي التمييز ما قصد الا هو
الذي نسب اليه الطيب في المعنى وهو المتعلق نحو طاب الزيدان ابوين اذا اريد بالاب المنسوب اليه فاذا كان مثنى كما في المثال او
الزيدان هما الابوان فيثنى التمييز ايضا لانه هو الاول او زيد اي طاب زيد ابوين اذا اريد المتعلق وهو انه طاب زيد من جهة ان له
ابا فاذا تعدد المتعلق كما ان اذا كان المراد اباه وجده او امه وابيه طاب زيد من جهة ان له ابا وجدا او ما قلت طاب زيد ابوين من جهة
ان له ابوين على مطابقة التمييز للمتعلق وكذا في الجمع نحو طاب زيد آباء وجدا او اما واما لا اي وان لم يصلح جعله لما انتصب عنه فهو اي التمييز
يكون للمتعلق نحو طاب زيد دارا او دارا فيطابق اي يطابق التمييز ما قصد وهو المتعلق في الاكثر اي لا بالكرم في المطابقة اذ جاز ان يقال طاب
الزيدان دارا اذ الغرض رفع الابهام عن المتعلق الذي نسب اليه الطيب حقيقة وحصل بالمفرد فيكفي وجاز ان يجعل التمييز مطابقا للمتعلق
المتعلق في الاكثر نحو قوله تعالى ... لا جواب ... وهو اصنف خلق اقتدار كانا او هو اصنف لخلائق اجرا ولو قال وكنا
يصح في غير الشعر وقيل انه ما صنعت ملك العيون بنا فيه تشاتم الجين فلا انا النون فيحتمل ضمير المؤنث هو العيون او النسا
نحو لم يضربن ولذا يجتمع مع الجازم ولو قال انه بالياء لم يجي سقطت النون لانه علامة رفع لا ضمير نحو لم تضربا سو وقد يقع الواحد
موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا اي انفسا ونظيره في وقوع الواحد موقع الجمع كلوا في بعض بطنكم
تعفوا

تعفوا فان زمانكم زمن خميص اي جائع يعني جامع اهله نحوها وباصابهم وانما كان المراد الجمع لان المخاطبين جماعة تعفوا
من عف عن الحرام اي يكف عنه وذلك لانهم كانوا ابل المصون ويتعاورون فامرهم بالاقتصار على القليل من الزاد ليعفوا الا ان يكون جنسا
استثناء من قوله ويطابق اي ويطابق التمييز ما قصد من المتعلق الا ان يكون التمييز جنسا اي يقع على القليل والكثير منه نحو طاب زيد علما
فان القليل من العلم علم وعنه اي وعما يكون التمييز فيه جنسا اشتمل الريح شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير وانما مثل
بقوله وعنه لان الشيخ الاثير رادا ردا ليتمو الجمع للراس وانتشاره وفشوه في جميعه ولذا نسب الاشتعال على الاشتعال فالشيب
لا يراد اصل الشيب مطلقا كما في طاب زيد علما وانما مثل التمييز لان مطلق الشيب ما يصح اطلاقه على القليل وبك الاعتبار كان جنسا
لا باعتبار خصوصه مورده في الانبات الا ان يقصد الانواع اي بيان الجنس وهو استثناء من قوله جنسا اي يفرد التمييز ان كان جنسا الا
ان تقصد بذلك الجنس انواعه نحو بالاخسرين اعمالا جمع لعمل وان كان جنسا لان المراد انواعه اي هم الاخسرون في انواع من اعمالهم من نحو
الضيافة والتجارة والزراعة وسائر انواع اعمالهم اي شمله الخسران انواع اعمالهم والا فانه للمتعلق فحصر اضافته الى ما انتصب عنه لا يدل التام
الذي يعرف بها الشيء اي يعرف بكون التمييز لما انتصب عنه وكونه للمتعلق لصحة اضافة فاذا قلت طاب زيد ابا او اردت ان زيدا اب يصح اضافة
الاب الى زيد لانه كاضافة الشيء الى نفسه وان اردت ان له ابا جاز لك ان تقول اب زيد ولذا يصح في الصورة المذكورة اضافة التمييز
الى ما انتصب عنه فيقال ابو زيد لا لارادة المتعلق ودار زيد وعلم زيد وشيب الراس واعمال الاخسرين وان كانت اي وان كان التمييز صفة
وان اسم كان باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله ان كان اسما اي وان كانت صفة كانت له اي لما انتصب عنه وطبقه اي وكان
مطابقا له في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس لانه مدحه باعتبار انه فارس لا باعتبار انه فارس
فاحتملت اي الصفة الحال اي جاز ان يجعل فارسا منصوبا على الحال من ضمير في دره والدر اللبن ويقع في الذم لا در دره اي لا كثر خيره
والا في قد لتعجب المدح وبحمل الوجهين لعدها التعجب من خبر وجوده واضافته الى المعروف والتعجب من لبن الذي رضعه من ثديه
امه اي تعجب من ذلك اللبن الذي تولد عنه مثل هذا الولد الكامل في الصفات والتمييز او لا لكن المقصود مدح بالفروسية
لا مدح حال الفرس بل ذلك مدح حال الفرس يتبعه بغيرها من الصفات وهو ظاهر ويلزمه اي يلزم التمييز التنكير اي لا يكون الا
نكرة على الاعرف الذي هو مذهب البصريين واحتجوا عليه بثلاثة اوجه احدها القياس على الحال لجامع لا شتراكهما في رفع الابهام والثاني
ان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو حاصل بالنكرة فيضيع التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل والمعرفة فرع عليها فلا يعدل
عن الاصل الى الفرع ما لم يعن في التعريف لما ذكرناه وبنحو الاخر اي القول الاخر وهو مذهب الكوفيين تعريفه لا يام سفه نفسه

فيمن قرءه ثمّ المراد انه الا من سفه نفسه الا سفه لازم لا يقتضي مفعولا في الاول الاول وفي القول الاول وهو الاعرف يحمل الاية على نزع الخافض
اي سفه في نفسه او على تضمين معنى يجهل اي جهل نفسه وقوله في الكتاب فمن فرع فيقتضي ظاهره ان في الاية قراءتين اخرى ولقد ثبتت
كما اكثره معتبرة في شهود القراءة وشواذها وسال المعتبرين في القراءة وما عثرت على ظاهر قراءتنا اخرى في الاية لا مشهورة ولا شاذة
ولعل المصنف وقف على ما لم نقف عليه ويحتمل ان يكون غلطا من الناسخ واثر كان الاصل فيما قبل اي على اصل الاقوال الذي يحمل الشرح نزع الخافض
والتضمين والتمييز ايضا فقد التبس لواحد وبعض الفضلاء صاحب المغني اذا قال حجة الكوفيين في قوله تعالى سفه نفسه على احد الاقوال العلم بنقل فيه
قراءة اخرى مع انه رجح واسناد في القراءة مشهورة والله اعلم بحقيقته ولا يجوز تقديمه اي تقديم التمييز على عامله اي كان العامل فعلا
او معنى فعل هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين واحتجوا عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى فاعل على ما سياتي اذ معنى طاب نفس
زيد ومعنى تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد والفاعل يمتنع تقديمه والثاني ان التمييز مفسر والتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث
ان الغرض من التمييز ذكر الشيء مجملا اولا ومفسرا ثانيا ليكون اوقع في النفس واكد على ما سبق في اول الباب فلو قدم فات هذا الغرض
خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فقدمت التمييز
ومذهب الكوفيين والمازني والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا واحتجوا بالقياس على الحال لجامع الاشتراك في رفع الابهام
وجوابه الفرق وهو ان الحال فضلة فجاز تقديمه كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم واحتجوا ايضا بقول الاعشى اتهجر البيت على رواية
تانيث الضمير في تطيب واما عند صحة الرواية لا شرح في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا
بالفراق فقدم نفسا واما على رواية التذكير في ضمير تطيب فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير في كاد للحبيب ونفسا
منتصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اي ما كاد نفسا تطيب بالفراق يعني ما كاد نفسه تطيب بالفراق ويروى وما كان
بالنون ولا استدلال ظاهر فيه اذ لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى بتاويل المعشوق والمحبوب ونفسا خبر كان وتطيب على
التذكير او على التانيث صفة نفسا بتاويل الشخص في التذكير اي ما كان نفسا طيبة بالفراق ويروى تطيب بالفتح من الاطابة ولا استدلال
فيه ايضا لكون نفسا مفعولا لتطيب مقدما اي ما كاد يطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وتانيث تطيب ان تكون الضمير في كاد للحبيب
او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد وتطيب صفة نفسا او نفسا طيبة بالفراق ويكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض نحو ما كدت
ابا والارجح الاول والغرض انه لا يتعين الاستدلال على تقديم التمييز في تطيب وذكر في التسهيل ان الدلالة في البيت على رواية التانيث قاطعة
وهذا الاحتمال يدفع قطع الدلالة ثم التمييز في الاصل منتصب بما هو منتصب عنه اي موصوف في المعنى بالنصب التمييز عنه في الاصل عند

سمن منوان وعسل ملؤه النحاء ودرهم عشرون كما تقطعت به نفسا الا اصل ووصف النفس بالطيب والفاعل في المعنى
موصوف بالفعل وانما انتقل اي التمييز عما هو اصله اماذا بل ان صار التمييز لفظا بالنصب عنه ويجيء اي لجل الغرض من المبالغة
والتوكيد اما المبالغة فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا كما تم تقريره في علم المعاني
والبيان واما التوكيد فاما بانه يعيد تقرير المبالغة وتوكيدها واطلاق لانه يشير الى تكرير الشيء مرتين مجملا ومفصلا فهو كزيد زيد
زيد او زيد نفسه ومنها اي ومن المنصوبات ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا او اخواتها نحو حاشا وعدا وخلا وغير على ما سياتي
وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا غير الصفة وكانه غير محتاج اليه لان المراد بقوله ما انتصب ما جاز انتصابه لا ما يجب
فيه جاز انتصاب ما بعد الا الصفة لقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وانما احتيج الى هذا القيد لانه اراد المشترك بين المتصل والمنقطع واحدهما يخرج
من متعدد والاخر غير مخرج فيعرض لما لم يتركا فيه فمتصل اي فالمستثنى متصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاء في
القوم الا زيدا هذا مثال للمتعدد لفظا اي لفظا موضوعا لمتعدد ولو مثل بنحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال المتعدد
تقديرا اذ لفظ زيد علم موضوع لشخص لا متعدد فيه ولكن في لفظه تعدد اذ اليد مجموع ولكن التعدد فيه تقدير باعتبار الاجزاء لا باعتبار
الجزئيات اذا اجزاؤه متعددة كالراس واليد والرجل وسائر الاعضاء والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع نحو ما جاءني
احد الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه بعد الا غير الصفة في كلام موجب لفظة غير الصفة لان الا اذا كانت صفة بمعنى غير لا يجب
نصب ما بعده والكلام فيما يجب نصبه في الموجب احتراز عن غير الموجب كالنهي والنفي والاستفهام فانه لا يجب نصب ما بعده على ما سياتي تفاصيله
ومنقطعا اي وهو منصوب اذا كان منقطعا ممتنعا ايقاعه موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وهو في اللغة الحجازية
نحو ما جاءني احد الا حمارا او في تميم جائز فعمد على البدل المنقطع وهو ما لا يكون من جنس الاول وهو قسمان قسم يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول
لغرض في التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارا الا بعض الا اذا احد على جري التاويل وفي نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على
ان المراد من رحم المرحوم فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف وقسم على قيد امتناع ايقاعه موقع
الاسم الاول اي يجوز ايقاعه موقعه بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارا فان الاحد يتناول الحمار بضرب من التاويل وهو ان
يراد بالاحد الشيء او يراد بالاحد الشخص وما يستلزم من مركوبه ونحو فانه يتناول الحمار مجازا وهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز
ويجوز رفعه على البدل عند بني تميم ولو قال في الكتاب واطلق المطلق عن قيد الامتناع ان كان الظاهر ما دل على المقصود ومثل في الكتاب
المنقطع الذي لا يصلح ايقاعه موقع الاسم الاول لقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه الله يعني الا المرحوم والمرحوم يمتنع ايقاع

موقع الفاعل لان المرحوم معصوم لا عاصم فهذا على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذي العصمة فيشمل العاصم والمعصوم فيكون الاستثنا
من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كما في دافق اي مدفوق فالمعنى لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضا وقيل من رحم هو الراحم اي الا
من رحم الخلق فيكون من جنس العاصم اي لا عاصم الا الراحم وهو الله ونحو الا الاواري لأيا ما ابينها والنؤي رفعا ونصبا البيت للنابغة واخره والنؤي
كالحوض بالمظلومة الجلد وقبله وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد اللاني البطو وما ابين اي عرف الدار
بتبينها بعد بطوء والنؤي الا انها تقرر حول الخيا والاواري جمع ارية وهي التي يحبس بها الخيل من وتد وحبل والنؤي حاجز من تراب
يجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليها الماء والمظلومة الارض التي حفر فيها الحوض وسماها مظلومة لانها لم تكن موضع حوض فظلمت
ووضع الشيء في غير موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاواري من الاحد وهي ليس من جنسه فالاستثناء منقطع مثل ما جاء الا حمار
فلذلك جاز الوجهان الرفع والنصب عند بني تميم وتقدما معطوف على منقطعا اي يجب النصب ان كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني
الا عمرو احد وانما وجب النصب اذا تقدم لان رفعه كان على البدل فاذا تقدم امتنع البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى
منه فهو بمنزلة التقديم عليه اي على المستثنى منه على راي والتصحيح انه لا يكترث بهذا التقديم اي لا يبالي به نحو ما جاءني احد الا زيد خير
منك فخير صفة احد والا زيد تقدم على صفة المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف
لان الصفة والموصوف كشيء واحد فكما يجب النصب عند التقديم على المستثنى منه يجب النصب ايضا عند تقديمه على صفته والتصحيح ان الصفة فضلة
فالمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه وهو احد فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع والصفة في حكم العدم فلا يبالي بالتقديم عليها وبعد خلا وعدا
عطف على لو تقدما اي يجب النصب ايضا في المستثنى ان كان واقعا بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب او منفي نحو جاءني
القوم او ما جاءني ما خلا زيدا وما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال مضمر فاعلوها فيجب نصب الواقع بعدها لانه
كالجزء منها لانها افعال لابد لها من فاعل مضمر اذ ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبل لفظ الرجال او النساء وقلت جاءني الرجال
ما عدا زيدا او النساء ما عدا هندا فلا يرجع اليه ضمير المفرد المذكر بل هو على حذف المضاف والتقدير لا يكون الرجال اي بعضهم فذكر الضمير
في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولولاه لجمع الضمير او انث في عدا وخلا وليس ولا يكون وجائز فيه الخفض في
الباقي وهو عطف على منصوب اي والمستثنى جائز فيه النصب والبدل وهذا اي البدل المختار بعد الا متصلا في كلام غير موجب وذكر المستثنى
منه مثله قوله بعد حال من الضمير المجرور في قوله فيه اي في المستثنى واقعا بعد الا وليخرج بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل لو
لم يخرج الموجب البدل لان معنى البدل والاستثنا حينئذ جاز نحو ما جاء احد الا زيدا والا زيد معناهما واحد وهو ان زيدا مثبت له

المجئ

المجئ بدلا او مستثنى فان قلت جاءني احد الا زيد فنصب على الاستثنا يكون المجئ مسلوبا من زيد ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير
العامل فيكون جاءني مكررا فيما بعد الا فيكون المجئ ثابتا لزيد فتثبت المجئ لزيد في البدل وفي الاستثنا ينتفي المجئ عنه وهو خلاف
القاعدة المستقرة من اتحاد معنى البدل والاستثنا حيث جوزناهما فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثنا في غير الموجب معناهما واحد فانك
اذا قلت ما جاءني احد الا زيد فلو نصبته على الاستثنا يكون المجئ ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل وفي البدل في حكم التكرير فيكون ما جاء
مقدرا بعد الا فيكون المجئ منفيا عن زيد فيتغاير المعنيان في البدل في حكم تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء
فان النفي لا اثر له في العمل فالعامل المكرر هو الفعل المجرد داخل النفي فيكون في البدل ايضا اثبات المجئ كما في الاستثنا فيتحد المعنيان ويجي
وذكر المستثنى منه قبله احتراز عن المفرغ فانه يعرب على حسب العامل كما سياتي منصب على اصل الاستثنا او رفع على البدل وان تعذر
البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وليس زيد بشيء الا شيا لا يعبا به وما زيد بشيء او شيا
الا شيء بالرفع لا غير لان الممتنع عمله الا في المستثنى لا عمله في الاثبات وحاصله ان الممتنع عليه لتعيين الرفع على البدل من الحالات الصور
المذكورة جميعا وهو عبارة وجه جامع لها فقوله ما جاءني من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ
احد والعامل في المبدل عامل في البدل فيكون من عاملا فيما بعد الا وهو للاثبات لكن لفظ من لا يعمل في المثبت لانها زائدة
المنفي على المختار وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن ابدال زيد من لفظ لا احد لانه يلزم ان يكون لا التي هو العامل في المبدل
عاملا في البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا في المثبت وكذا ليس زيد بشيء الا شيا لا يعبا به لانه لو ابدل من لفظ شيء
هو معمول الباء لزم اعمال حرف الجر بعمل الباء فيما بعد الا لكن الباء انما زادت في النفي لا في الاثبات او كذا ما زيد بشيء الا شيء لو ابدل
من لفظ شيء لزم اعمال الباء فيما بعد الا وهو لا يزاد ايضا الا في النفي وكذا ما زيد شيا الا شيء لو ابدل من لفظ شيا لكان العامل فيما
بعد الا ما لان ليس لا يمنع العمل فيما بعد الا لان ليس تعمل للفعلية لا للنفي فاذا بطل النفي بالا بقي اصل العمل لكن ما لا تعمل الا في النفي
فانه اذا انتقض النفي بالا بطل عملها فظاهر كون الصورة في هذه العلة وانما قيد ليس زيد بالباء وهو بشيء وذكر فيما مع الباء
وبدونها لان ما يمنع العامل فيما بعد الا والباء المزيدة ايضا تمنع العمل فيما بعد الا واما ليس لا يمنع العمل فيما بعد الا لان ليس عمل
للفعلية لا للنفي فاذا ابطل النفي بالا بقي اصل فعلية فعمل لذا وفي التقدير وقد ما كان فاذا بطل تقدير نفي لفظ كلمة
فيما في المثبت ولفظ ليس وان كان منفيا فهو في تقدير غير ما ثبات كما ذكرنا ويقول اقل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل هذا
ايراد اذ هو كلام موجب فيجب ان يمتنع فيه البدل فاجاب بقوله لانهم اجروه مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذلك الا زيد فهو في

في حكم النفي والنهي ولكونه في معنى النفي الرجوع الصدر اي الرجوع الى تقديم لفظ اقل اذ يقال اقل رجل قال ذلك الا زيد ومن ثمه
لتضمنه للنفي والرفع بالابتداء وخبره الجملة بعده وبالجرية الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف ثم ذكر
اعراب هذه الجملة وهو يقول ذلك ويلزم كون خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفي يقتضي الفعل او معناه كالظرف قال الولوقد منعه
بعضهم بان يقول ان صغر رجل يقل لمبيد اثر بين الصغير منها التثنية الموصوف بجملتها اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وفي
هذا التضعيف نظر اذ تثنية الضمير مترتب بين كون الجملة وصفا وخبرا لان اقل مضاف الى المثنى فحكمه حكم المثنى فتثنية الضمير
في يقولان ح لازمة سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهي قوله يقول ذلك صفة الرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود
وقيل هو مبتدا لا خبر له لانه بمنزلة الفعل وفي معناه لانه بمعنى قل رجل قال ذلك ونظيره اقائم الزيدان في كون الفاعل سادا
مسد الخبر على ما ذكرنا ولا يجوز طرح الوصف كما في رب لان المقلل هو الموصوف دون المفرد اي دون المجرد عن الوصف فهذا
اشارة الى سؤال مقدر على تقدير كونه وصفا بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة فاضلة عن الجملة فيجوز الاقتصار
على الموصوف وحده نحو رب رجل عالم اكثر لم يجز طرحه فدل على انه ليس بصفة فيكون خبرا اجاب بانه انما لم يجز طرح الوصف
فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور رب لان الغرض التقليل والنفي موصوفا اقل منه غير موصوف اذ بالصفة خرج ما ليس
موصوفا بها فيقول رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز جره بدلا من المضاف اليه لانه لا يضاف الى
المفرد المعرف اي لا يجوز جر زيد في المثال المذكور على ابداله من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل وهو
اقل لا يمكن تقديره في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعي تعددا في المضاف اليه لوجوه وقيل اقل الرجال
او بكر ومثل اقل رجل جاز لانه في حكم المستغرق للنفي الذي تضمنته القلة فاما اذا اضيف الى مفردة معرفة فلا يجوز
وكذا اذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد اي كما لم يجز ابدال زيد بالجر من لفظ رجل لا يجوز ابدال زيد بالرفع من لفظ رجل لانه
في معنى قل رجل فكما لم يجز ان يقال قل زيد لا يجوز ان يقال قل زيد فان قيل فلم جاز قل رجل يقول ذلك الا زيد ولم يجز قل رجل
يقول ذلك الا زيد على الابدال منهما قلت الفرق ان قولك اقل رجل يقول ذلك انما جاز على تقدير ان يكون في قوة اجرا
منفي قوة قولك ما يقول رجل ذلك الا زيد وابداله من لفظ رجل لا امتناع فيه لان العامل في المبدل في التقدير يقول اذ دخله
على زيد غير ممتنع بخلاف قولك قل رجل فان يقول يستبعد ان يكون وصفا للرجل والعامل في المبدل ح قل فلو ابدل منه زيد من
رجل لزم امتناع قل داخلا على زيد لا يقال قل زيد قال سيبويه ليس بدلا من الرجل لانه بمعنى اقل رجل في اوله لانه علة لقوله لا

لا لقوله ليس بدلا كان قاما قال الشلوبين يجوز ابدال زيد من رجل في قل رجل يقول لانه في معنى اقل رجل يقول ذلك قد يقع قيا
منه الابدال الظرفية في قل رجل ايضا الابدال قال سيبويه قال للابدال هنا في العلة منفي وهو اشارة الى الرد الذي ذكرناه و
اجتناعنه وجمعا ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا لان الرجل على اللفظ لانه في معنى اقل رجل يقول ذلك الا
زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز جر زيد على الابدال من المضاف اليه كالاقبال فان زيدا لا اقل زيد وانما جاز الابدال في اقل رجل يقول
ذلك الا زيد والرفع على المحل لا على اللفظ ويعرب على حسب العوامل ان لم يذكر اي المستثنى منه هذا عطف على قوله وجاز فيه النصب
والبدل اي المستثنى ان وقع في كلام غير موجب بذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل على ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو
المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل نحو ما جاءني الا زيد فانه مرفوع بالفاعلية لجاز لان العامل يستدعي فاعلا وما رايت الا زيدا
منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعي مفعولا به ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه فاعل الا وصف لما قبله زيد مبتدا او خير منه خبره
والجملة في المعنى صفة لاحد فهو مستثنى مفرغ من اعم عام الصفات والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة فانما ميزه
عما قبله مع انه استثناء مفرغ لوجهين احدهما ان ما قبله كان تاما الا انه مفرد وهنا وقع قبل الا جملة من مبتدا وخبر وهو
زيد خير منه والثاني ان ما قبله كان مستثنى من اعم عام المفعول لان التقدير ما جاءني احد الا زيد وهذه الصورة من اعم عام الصفات وهنا
اي في المستثنى المفرغ للمستثنى منه محذوف والمستثنى مسمى باسمه مجازا لان المستثنى المفرغ حكمه على انه معرب على حسب العوامل فهو فاعل
تارة ومفعول اخرى فتسميته باسم الفاعل والمفعول مجاز فان الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه المحذوف فان
ما جاءني الا زيد الفاعل في الحقيقة هو احد لا زيد فتسميته بالفاعل انما هو لقيامه مقامه سمي باسمه مجازا لانه واقع موقعه بدل على ما ذكرنا اي عن احد
المستثنى منه المحذوف وجاز ما قام الا هند مع امتناع قامت هند اي لو كان الواقع بعد الا فاعلا في الحقيقة لكان يجب ان يلحق بالفعل المسند اليه
علامة التانيث لانه فاعل مؤنث حقيقي اذ يمتنع قام هند بلا علامة التانيث بالفعل فيدل على انه ليس فاعلا حقيقة وانما لم يجئ
العلامة بالفعل لانه مسند الى المحذوف وهو مذكر وهذا اي المستثنى المفرغ لا يكون في الاثبات لا يقال جاءني الا زيد لا يصح تقديره الا
العام بمعنى جاءني كل احد الا زيد ويستقيم في النفي وما في معناه اذ يستقيم نفي الفعل الا عن واحد ولا يصح اثباته لكل احد الا لواحد الا ان يستقيم
المعنى نحو قرات الا يوم كذا او قرات في جميع الايام معمولا وقت اصل التراويح في جميعها الا يوم كذا لانه يستقيم اي يجوز الا من
الايام كذا فانه يستقيم نفيا وهذا الى وانما لا يكون في الاثبات لا يجوز زيد الا عاملا الا ان يكون المستثنى المعنى فلا يجوز كلام يجري كان
الا عاملا ويجوز اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وان لم يكن ها نفيا نحو ما قام منا لا ابو زيد نفيا فيطبق الا بالنصب اعرف

اذ يقال ينبغي ان لا يجوز لان قولك فينطق مثبت فالصحيح المفرغ في المثبت فاجاب فان قولك فينطق بالنصب
ان فيه مضمرة والتقدير فان ينطق وهذا المصدر معطوف على مصدر متوهم منتزع من الفعل الاول وهو قام اي لم يكن
قيام فنطق فحكم النفي منسحب على القيام والنطق فالنطق في المعنى منفي فيصح الاستثناء المفرغ منه ونظيره ما
ياتينا فتحدثنا بالنصب لست الا كثيرا منك اتيان كثير ولا حديث عقيبه وجاز فيه الرفع والجر عطفا على وعرب
اي والمستثنى جاز فيه الرفع والجر بعد لا سيما وروت الوجوه الثلاثة اي الرفع والنصب والجر في يوم في قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل اوله الا رب يوم لك منهن صالح والشعر المثل يوم حاسيا اي مثلا فالنصب لان سيما بمنزلة
الا اي الا يوما والرفع على انه خبر مبتدا محذوف وما موصولة او لاسيما الذي هو يوم ويجوز على هذا ان يكون ما
نكرة بمعنى شيء اي لا سي شيء هو يوم واما الجر فعلى ان لا سيما نكرة بمعنى شيء اي لا سي شيء يوم على ابدال اليوم من
شيء ويجوز ان يكون ما زائدة اي لا سي يوم وسي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب اشكالان احدهما
دخول الواو على سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو اذ لا يقال جاءني القوم والا زيدا والثاني ان
الاستثناء لا يصح في البيت اذ المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة التي حظي فيها بلقاء النساء والاستثناء
لا يصح لانه يؤدي الى ان يكون المعنى انه كثيرا ما اتفق له الايام الصالحة الا يوم دارة جلجل فانه غير صالح والمراد تفضيل هذا
اليوم على سائر الايام لا خطره عنها واجيب عن الثاني بان مراده انه يؤدي معنى الاستثناء لا انه بمنزلة الا حقيقة
وبيان معنى الاسماء فيه انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيد فقد اخرجت زيدا عن جملتهم بان اثبت له افضل مما
اثبت لهم اذ المعنى ان القوم اكرموني فاما زيد فقد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل ارشد والبلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة
الاكرام بمعنى الاستثناء وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره محقق فيصح ان يقال لا سيما بمعنى الا بما ذكرناه
في مثله وقال في المفصل الاشكال الاول قائم لان الواو لا يتوسط بين عامله ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان مثل لا سيما
حصول مكانه اي وخصوصا هذا اليوم اي واخص هذا اليوم من بين سائر الايام خصوصا لكونه الجنة المخلوة منها فهو في
المعنى مقدر بفعل ينصب وانما اطلق عليه انه بمنزلة الا نظرا الى المعنى لانه مقدر بجملة اي واخص هذا اليوم لانه
مثل الايام الصالحة بل ازيد على ما ذكرناه في جواب عن الاشكال الثاني والنصب والجر بعد عدا وخلا و
كذا بعد حاشا عند المبرد لكونها حروفا تارة وافعالا اخرى او وجاز فيه النصب والجر اما

النصب

النصب بعد عدا وخلا فلانهما فعلان في الاكثر اما عدا ففعل متعد يقتضي نصب المفعول
في غير الاستثناء نحو عداك الامر بعدوك اي يجاوزك فكذا في الاستثناء واما خلا فهو
لازم في الاصل من خلا المكان لكنه يعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة تعالى خلاك
ذم اي يجاوزك ممنوعها كما في ليس ولا يكون فمعنى جاء القوم عدا وخلا زيدا جاوز بعضهم
زيدا واما حاشا فمذهب سيبويه واكثر البصريين انه حرف جر وذهب المبرد الى انه مشترك
فقد يكون حرف جر وقد يكون فعلا ناصبا بعده حجة سيبويه انه ورد الجر به قال
حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس بمقدمة يكم الفدامة العيي الثقيل وايضا لو كان فعلا
لصح دخول ما المصدرية عليه قياسا على عدا وخلا حجة المبرد انه ورد الجر بعد حاشا
كما ذكره سيبويه وورد النصب عن الفصحاء نحو اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان
وابن الاصبع جعله قرين الشيطان في تبعيده من الغفران فدل على انه مشترك بينهما ومجرور
اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى وسواء لانها اسماء مضافة اما غير فظاهر واما سوى
وسواء فلانهما ظرفان على الاصح كما ذكرنا من قبل فمعنى جاءني القوم سوى او سواء زيد بدل
زيد او مكان زيد بمعنى انهم جاؤوا ولم يجئ هو وهو معنى الاستثناء في اخراجه واعراب غير
كاعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند التقدم
نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير اخيك احد وكذا في المنقطع ويجوز فيه النصب والبدل
بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما جاءني احد غير زيد بالنصب والرفع على
البدل وكذا في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد وانما اعرب
اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان يعرب بما بعده لان غير موازن الا وما بعده
موازن ما بعد الا لكن الا حرف لا يقبل الاعراب فجعل اعراب ما بعده وغير اسم متمكن
يقبل الاعراب فقدر الاعراب عليه على الوجوه المذكورة والا تحمل على غير في الوصفية
كما تحمل عليها غير في الاستثناء وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه وفي الاية
مانع اخر اي اصل الا ان يكون حرفا بمعنى الاستثناء واصل غير ان يكون وصفا يتبع

٢٩١ ماقبله في الاعراب لانه بمعنى المغاير فهو ايضا وصف مثله ثم جرى بينهما تقارض فحمل الا على
غير في الوصفية وحمل غير على الا في الاستثناء وانما يحمل الا على غير اذا لم يمكن اجراوه على اصل
الاستثناء وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لانه بمعنى غير وغير وصف تابع فهو
انما يكون بمعنى غير اذا كان ايضا تابعا تشبيها بغير وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان
المتبوع غير جمع لم يصح الاخراج واذا كان غير منكور بل معرفا والجمع المعرف للعموم فيمكن
اجراء الا على مقتضى بابه وهو الاستثناء لانه اخراج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول
وفي الجمع كذلك لانه للعموم بخلاف الجمع المنكر نحو جاء رجال الا زيدا فانه ليس باستثناء
اذ ليس يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول والا لكان الجمع المنكور للعموم وليس كذلك
انما اشترط ان يكون غير محصور احترازا عن المحصور نحو لزيد عشرون الا درهما فانه لا
يجوز حمله على الوصف لصحة حمله على الاستثناء ولا يحمل على الاستثناء هكذا قالوا ولعل المراد
بقولهم جمع الجمع وما يشبه الجمع والا فلفظ عشرون ليس بجمع فيجب يكون خارجا بقولنا جمع
ولم يحتج الى الاخراج بقوله غير محصور والاية مشتملة على القيود وقوله لتعذر الاستثناء
حيث لا يعلم دخوله فيه معناه ما ذكرناه وهو ان الاستثناء انما يكون فيما يجب دخوله تحت
الاول فاما اذا لم يجب تعذر الاستثناء فيحمل على غير في الوصفية فمعنى قوله لو كان فيهما الهة
الا الله لو كان فيهما الهة مغايرة لله فتعذر الاستثناء لكون الهة ليست للعموم وقوله وفي
الاية مانع اخر اشارة الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو
كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي الملزوم والملزوم مركب ولا
يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه فجاز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة
الاستثناء لا بانتفاء الالهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد على المشركين القائلين بان مع
الله الها اخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا فان قلت
يلزم على تقدير الوصف ايضا ان يكون معناه لو كان فيهما الهة موصوف بمغايرة الاله الحق لفسدتا
لكن لم تفسدا فينتفي المجموع وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الالهة قلت
انتفاء الملزوم اما بانتفاء الالهة او بانتفاء وصف المغايرة فان كان بانتفاء الالهة فقد حصل المطلوب

٢٩٢ وان كان بانتفاء وصف المغايرة فكذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم يكن
الالهة مغايرة للاله الحق واذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عين الاله الحق فيلزم
ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان المتعدد لا يكون عين الواحد وضعف في غير اي وضعف
حمل الا على غير في غير الضابط المذكور ومنه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فانه اخرج الا عن باب الاستثناء اذ لو كان على بابه لقال الا الفرقدين بالنصب لانه بعد كلام
موجب فلما رفعه حمله على غير مع كونه مانعا للمستغرق وهو كل اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر
الاستثناء يحمل على غير وههنا لم يتعذر فالحمل على غير ضعيف والبيت يحتمل وجوها من الاعراب
احدها ان يكون كل مبتدا ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون كل مبتدا ومفارقه
مبتدا ثانيا واخوه خبره والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا
ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر الاول والرابع ان يكون كل مبتدا ومفارقه بدل اشتمال منه واخوه
خبر كل اي مفارق كل اخ اخوه والخامس ان يكون مفارقه بدلا عن كل واخوه مبتدا وكل اخ
مفارقه خبره مقدم ونقول في تثنية الاستثناء ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب الاول على
المفعولية والثاني على الاستثناء لان الكلام صار موجبا المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا المثال
مشتمل على استثنائين الاول مفرغ والتقدير ما اكل شيئا من الاشياء الا الخبز فهو معرب على
حسب العوامل وعامله يقتضي المفعول فلذلك وجب نصب الاول اي الخبز على المفعولية والاستثناء
الثاني هو قوله الا زيدا وقد يتوهم انه جرى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقد ذكرنا
انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل فيتوهم في المثال بعينه جواز البدل في الاستثناء
الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي الاول صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه وهو
الا الخبز لان الاستثناء من النفي اثبات فالمعنى اكل كل واحد الخبز فيجب ان يكون الا زيدا مستثنى من
كلام موجب ذكر المستثنى منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر ونقول ما اتاني الا زيدا
الا عمرو ترفع احدهما الاسناد الفعل اليه وتنصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية ولا على الفاعلية
ما قولنا كلا كل على ترك الناس ورأيت زيدا الا عمرا هذه المسئلة تشارك المسئلة الاولى في تعدد الاستثناء
لكن الاولى كان المستثنى منه مذكورا فيها وهذه لم يذكر فيها المستثنى منه بل الاستثناء فيها مفرغ

لان ح

عام

مدخوله

٢٩١ وذكر فيها استثناآن فالمستثنيان اما ان يرفعا او ينصبا او يرفع الاول وينصب الثاني او
يعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه يبقى الفعل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعهما
لان الاول يكون فاعلا فالثاني ارتفاعه اما ان يكون على الفاعلية او على البدلية والقسمان ممتنعان
اما الاول فلان الفاعل لا يتعدد واما الثاني فلان الاستثناء الاول جعل الكلام في حكم الموجب
لانه استثناء من نفي والاستثناء من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج من
اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال لان ذات عمرو وذات زيد لا تعلق
لاحدهما بالاخر ولا يصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا يكون بدل الغلط لان ذلك
يكون في بديه الكلام كما سبق لسانك الى شيء ثم تداركته وهذا ليس من ذلك القسم وايضا لو كان بدلا
لكان مبدله اما المستثنى منه المقدر او المستثنى الاول وكلاهما منتفيان اما الاول فلان
المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى الاول في حكم الطرح وليس
المعنى على هذا فتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية كما هو مقتضى التفريغ ويجب نصب
الاخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا او لا يجب
لانه لو انتصب لكان استثناء والمستثنى منه اما بعد الا الاول او ما قبلها لا يجوز ان يكون
ما بعدها لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثناء الا عمرا من زيد وان كان مستثنى مما قبله وهو
احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا
فكان حقه ان يجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت يختار
الثاني وهو انه مستثنى عما قبل الا وهو احد قولك انه يقتضي ان لا يتعين النصب بل يجوز البدل
ممنوع لان ذلك في كلام غير موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه ما وههنا قد تطرق اليه
نقض النفي بالاستثناء الاول فما بقي النفي سالما عن المنافي من جواز البدل انما كان في كلام
غير موجب مطلقا فلذلك قال المصنف ما قولنا كلا كل على ترك الناس ورأيت زيدا الا عمرا
يعني عاد ذلك النفي الى موجب باعتبار تطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب
يجب ان يكون منصوبا وانما قال ما اولا لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني عما
قبل الا الاولى وهو منفي ظاهرا فتقديره بالاثبات تاويل على خلاف الظاهر وقوله ما قولنا

٢٩٢ منصوب على الحكاية مرفاعل تنصب وهو المخاطب اي تنصب انت ما قولنا ونقول ما اتاني
الا زيدا الا عمرا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو وعلى الابدال فلما
قدمته نصبته وجه مغايرة هذه المسئلة للمسئلتين السابقتين ان السابقتين كان الاستثنا
فيهما باعتبار تفريغ في احد الاستثنائين وهذه لا تفريغ لان المستثنى منه مذكور وهو احد لكن
ذكر استثناآن مقدمان على المستثنى منه صورة فذكر ان الاستثنائين يجب ان يكونا منصوبين
اعلم ان الاستثناآت المتعددة تنحصر في اقسام خمسة لان الاستثناءات اما ان يكون
بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى منه واحد والاول هو المسئلة المذكورة في اخر
الباب كقوله علي عشرة الا تسعة الا ثمانية كما سياتي والثاني اما ان يكون بينها عاطف او لا
فان كان بينها عاطف فهو غير مذكور في الكتاب لاندراجه تحت مسائل العطف بالحروف والثاني
اما ان يكون احدها مستثنى مفرغا او لا فان كان احدها مستثنى مفرغا فاما ان يكون المستثنى منه
للاخر مذكورا او لا فان كان مذكورا فهو المسئلة الاولى في الكتاب وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيدا
وان لم يكن مذكورا فهو الثانية كقوله ما اتاني الا زيد الا عمرا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ
على ما ذكرنا وان لم يكن احدها مفرغا فهو مسئلة ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فانه لا تفريغ واحدهما
نصب على الاستثناء والاخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثناء لان المستثنى المنصوب
تشبيه بالمفعول ولا يكون لفعل واحد مفعولان الا بعضهما معنى ذلك الفعل الا بعاطف يتخللها
والمفروض ان لا عاطف وكان هذا القسم يتعين ان يكون احدهما استثناء والاخر غير استثناء بل
بدلا ولذلك قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيه يعمل بواسطة
حرف فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب ابتداء اذا ثبت هذا فقولك ما اتاني
الا زيدا الا عمرا احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء على الاستثناء فلا بد من فرض تاخير احدهما
عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما مستثنى مقدما منصوبا والاخر مرفوعا على البدلية وهو
معنى قوله لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو وعلى الابدال اي على ابدال عمرو من احد فلما قدمته
نصبته لان البدل لا يتقدم على المبدل فان قلت يجب ان يكونا مستثنيين منصوبين وقد منعت
جواز ذلك قلت الممنوع هو ان يكونا ابتداء منصوبين مقدمين فاما اذا كان احدهما منصوبا

فيهاحو

٢٩٣ والاخر بدلا وقدم البدل فصار منتصبا لضرورة ان البدل لا يتقدم فلا منع منه ونظيره
ان صفة النكرة لا يتقدم عليها فلما قدمت قالوا انها حال ليس بصفة مع انه في صورة الصفة
المتقدمة فان قلت فقد جا استثنا ان منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا عاطف نحو
قول الكميت وما لى الا الله غيرك ناصر بنصب غير اذ التقدير الا اياك قلت لا نسلم
انه استثنا بل غيرك كان صفة لناصر والتقدير ما لى الا الله ناصر غيرك وصفة النكرة اذا
تقدمت انتصبت على الحال فهو حال مقدم لا استثنا ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح
دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذي ذكرنا في التقسيم
ان بعض الاستثناات مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعد ما يصح دخوله فيه اذ لو لم
يصح دخوله على عشرة الا خمسة الا ثمانية لم يمكن ان يكون استثنا من استثنا اذ المستثنى اكثر
من المستثنى منه فانما يكون بعضها مستثنى من البعض حيث يصح دخول المستثنى في المستثنى منه
وهو الا سبعا الاول نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد يعني الا سبعة
الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم خمسة بنا على ان الاستثنا
من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لانك اذا اخرجت عن عشرة الا تسعة لزم واحد ثم اذا اخرجت الا
ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا اخرجت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اخرجت الا ستة صار
اللازم ثمانية ثم اذا اخرجت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا اخرجت الا اربعة صار اللازم سبعة
ثم اذا اخرجت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا اخرجت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا اخرجت الا
واحدا بقي اللازم خمسة ولو ذكرت بعده اي بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى
التسعة اي الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم واحد لانك
اذا اخرجت الا اثنين صار اللازم سبعة ثم اذا اخرجت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا اخرجت الا اربعة
صار اللازم ثمانية ثم اذا اخرجت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا اخرجت الا ستة صار اللازم تسعة
ثم اذا اخرجت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اخرجت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا اخرجت الا
تسعة بقي اللازم واحدا وفي الكلام حزازة لانه لو كان استثنا من الاستثنا لزم ان يكون المستثنى
منه اولا من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لكن من المثال الاول الا ان يحمل الاستثناات من المستثنى منه

٢٩٤ الاول بان يخرج البعض من المسقط والبعض من الباقي والخاطر لم يتفرغ لتلخيصه بعد فان تلخصت
لذكي عبارة محققة فليلحقها بالكتاب ان شا الله تعالى وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى
في قولهم نشدتك بالله الا فعلت معناه نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا وناشدتك الله اي
سالتك بالله وبالرحم وتعديه الى مفعولين لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك بالله والله
كما قالوا دعوته بزيد وزيدا لانهم ضمنوه معنى ذكرت ومصداق هذا قول حسان نشدت بني
النجار افعال والدي اي ذكرتهم اياها وانشدتك بالله خطأ اعلم ان الفعل لا يقع مستثنى لان
المستثنى من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا فلا بد من تاويله بمصدر اي الا فعلك ثم لا بد
من تقدير نشدت بما فيه نفي لان الاستثنا مفرغ فلا بد من تقدير نفي فلذلك قدر بما اطلب اي ما اطلب
منك شيا من الاشيا الا فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا
نحو جاني زيد ليس الا اي ليس الا زيدا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير اي ليس الجائي غير زيد وضم غير
لانه مبني كقبل وبعد كما ذكرنا واما صحة الاستثنا في الا زيدا لان ليس فيه ضمير عائد الى الجائي الذي
دل عليه الفعل فالتقدير ليس الجائي الا زيدا ولا يخفى جواز اضماره اي جواز كون المستثنى مضمرا
نحو الا هو والا اياه ونحوهما اي كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها
اي ومن المنصوبات الاسم في باب ان اي ان واخواتها نحو ان زيدا قايم وسياتي عليه عملها في باب
العوامل ان شا الله تعالى ولا يحذف اي اسم ان فلا يقال ان قايم وان جاز حذف خبره لان الاسم مشبه
بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه
لم يحذف ولان الاسم يتعدد فلو حذف ان قايم لم يعلم ما الاسم المحذوف وهكذا اجاب عنه الوجه نظر
اما الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به اولى بالحذف واما الثاني فلانه ان لم يكن قرينة فلا
يجوز الحذف وان كانت تعين بها فلا تتكثر فالاولى في تعليله ان يقال انما لم يحذف الاسم لان ان انما
قدم منصوبه على مرفوعه ليكون له العمل الفرعي للفعل لفظا وهو تقدم منصوبه على مرفوعه فلو
حذف الاسم لكان في صورة ما هو محذوف ومشابه عمله للعمل الاصلي للفعل وهو انه يليه المرفوع
فلذلك لم يحذف اسمه وقد جا حذفه في ضرورة الشعر قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
عظيم المشافر اي ولكنك زنجي الا اذا كان ضمير الشان اي لا يحذف اسم ان الا اذا كان ضمير الشان

٢٩٥ نحو ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب اي انه والضمير للشان والا اي
وان لم يجعل الاسم ضمير الشان بل قيل من الشرطية اسمه زال الجزا عن صدر الكلام لان من الجزائية
لها صدر الكلام فلا يقع معمولا لان لئلا يبطل صدرتها ونحو عطف على نحو قبله ذكرا بيانا
لوقوع الاسم ضمير الشان في ان المكسورة وان المفتوحة وفي ليت وفي كان وفي لكن اما ان
فقد ذكرناه واما ان المفتوحة فهو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا
اي فلو انه وقبله اقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا ولم الطمع بذلك مطمعا بني وابش اناهو بيا
جواركم وما جمعتنا نية قبلها معا فلو ان حق اليوم التي الجهة التي نوتها والحمول بالضم الابل
الابل التي عليها الهوادج كانت فيها النسا او لم يكن اي زالوا عنا حيث اقاموا فيه ولم الطمع
في قبولهم ذلك مني ولكن حزني وشوقي حملني على الكلام حق اي وجب اي لو تحققت انكم تحسنون
الي باقامتكم لشكرتكم وان كان سرح بالسين المهملة اي وان كان انقالكم ومتاعكم قد سار قبلكم
وتسرع وروي وان كان سرب وهو النسا بنو وابش قوم من بني زيد مناة من تميم ونحو فليت
دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته فلا رهص على ما خيلت اي شبهت
نعم على غرر من غير نفس اي على ما زينت نفسك وشبهت واوهمت فحذف الفاعل من خيلت
لاشتهاره اي خيلت النفس ونحو فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الما مرتوي
على احد التاويلين وهو ان يكون كفافا خبر كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسم كان ولا بد
من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل ليت على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كفافا عني اي مكفوفا
وشرك جاز فيه الرفع عطفا على خيرك ومرتو على هذا جاز ان ينصب محله وعني معلوم به
والتقدير فكان شرك مرتويا عني بمعنى مكفوفا لان ارتوى عن شي كف عنه وعلى هذا يكون الما
مرفوعا بفاعله ارتوى مجازا كما يقال في عينيه ما صاح اي مدة ارتوا الما وجاز ان يكون مرتو
مرفوع المحل بفاعله ارتوى والما منصوب لا غير اي ما استقى الما وقيل معناه ارتوى من الما
نحو واختار موسى قومه والمعنى ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عني مدة ارتوا مرتو من الما
لان كفافا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل واما على احد التاويلين
لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت وفي كان ضمير وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى

٢٩٦ فليت شيا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك وقد يخرج على الاستدلال ونحو كان تهن الفتيان
الكعش كان في اظلالهن الشمس اي كانه والا اي وان لم يضمر الشان انتصب الشمس لانه
اسم كان اي كان الشمس في اظلالهن اي بيوتهن والكعش لون الشفه يضرب الى السواد
قليلا وهو مستملح عند العرب ونحو وترهقني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي
اي لكنه اي لكن الشان لا اقليك فلما قدم المفعول صار منفصلا واما لم يحمل على لكن اياك اسم
لكن لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على المتصل الا شاذا نحو اليك حتى بلغت اياكا
فالحمل على حذف ضمير الشان اولى لانه اكثر ولا يجوز هذا اي حذف ضمير الشان في غير الاضطرار
اي في غير ضرورة الشعر عند الاكثر اذ لا يقال في سعة الكلام ان زيد قايم اي انه وبعضهم يجوزه
قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل عدم مخالفة الشعر لغيره فكما جاز في الشعر جاز في
غيره ولذلك يستدلون في المسايل بالاشعار ومنها اي ومن المنصوبات الخبر في كان اي كان
واخواته نحو كان زيد منطلقا وقول من يلحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه هذه
اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قايما حال والبصريون
على انه ليس بحال بل هو خبر حجة الكوفيين امران احدهما انه لا ينتصب على المفعولية لان كان
فعل لازم فلا يقتضي منصوبا على المفعولية فيكون حالا والثاني انه يقال كان زيد في حال كذا وهو
معنى الحالية فكذا الوقيل كان زيد قايما لانه يقع موقعه حجة البصريين امران احدهما ان المنصوب
بعد كان قد يكون مضمرا او معرفة نحو كنت القايم والقايم كنته فلا يكون حالا والثاني انه لا
يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لاستقل بدونه لان الحال فضلة لا يورث حذفها
اختلالا وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وحال الكوفيين
المعرفة على باب ارسلها العراك ورجع وحده ضعيف لان تلك الصور شاذة والجواب
عن الاول انا لا نقول بكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثاني انا لا نسلم ان قولهم في حال
كذا مثل قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو خبر من جار ومجرور فهو منصوب محلا على الخبرية لا على
الحالية وامره على نحو امر خبر المبتدا اي في اقسامه وشرايطه واحكامه اي فكما جاز ان يكون
خبر المبتدا مفردا وجملة فخبر كان كذلك وكما يشترط ان يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى

٢٤٧ ايضا يشترط ايضا في خبر كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدا نكرة فكذا
في خبر كان لكنه يتقدم معرفة هذا استثنا عن الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان معرفة لا يتقدم
على المبتدا ويتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمه لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر
منصوبا ويتقدم عامله فعلا لا يتقدم المبتدا نحو الذي يقوم كان زيد هذا استثنا اخر من الاحكام
فان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد يقوم لا يجوز تقديمه على المبتدا
لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقديم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لكان على كان كما في المثال فان
زيد خبر الذي وتقديره الذي كان يقوم زيد ويقوم خبر كان وقد تقدم عليه وقوله فعلا
حال من فاعل يتقدم واستقبحه بعضهم لانه في الصورة فعل داخل على فعل ولا يكون الا حيث
يفيد اي لا يكون خبر كان الا حيث يفيد فائدة زائدة لم تستفد من نفس كان فلا يقال كان
زيد كائنا ولا كان رجل الفرس صاحبه وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فانما جاز لان الاول لا
يفيد العدد متجردا عن الصغر والكبر هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسم كان في كانتا
يدل على التثنية فلا يفيد الاخبار عنه بقوله اثنتين فاجاب بان الغرض الاقتصار في الخبر
على مجرد العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة فكانه قال ان كانتا اقتصر على هذا العدد
المتجرد والاسم وان دل على العدد فليس مقصورا على العدد بل عدد مع ذات فهو بمنزلة
قوله وشعري شعري يعني ان هذا ايضا موهم ان المبتدا والخبر واحد فلا يفيد والجواب ان
شعري الواقع خبرا يدل على الوصف اي شعري البليغ الكامل فهو مغاير معنى للاول وكذا
في الاية فان لفظ اثنتين وان ساوى الاسم من حيث التثنية فهو مغاير له باعتبار الاقتصار على
مجرد العدد كما ذكرنا بخلاف ان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا تفيد لانه يستفاد من قوله
جاريته انه صاحبها وقوله عليه السلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه ذوي اي الموصول
مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه اول الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه
هما اللذان يهودانه وفيه اربعة اوجه من الاعراب احدها ان يكون في يكون ضمير المولود وابواه
مرفوع بالابتدا وهما ايضا مرفوع بالابتدا واللذان مع صلته خبر المبتدا الثاني والجملة اعني
هما اللذان يهودانه خبر ابواه وابواه مع خبره في موضع النصب خبر ليكون والثاني ان يكون

٢٤٨ هما ضمير الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون
ابواه مرفوعا بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان يكون
ابواه اسم ليكون وهما ضمير الفصل واللذان خبره وعلى هذا لا يجوز في اللذين الا النصب
وللذيان على الاربعة مجال بان يقال كان ناقصة او تامة او زائدة او فيه ضمير الشان الى غير ذلك
ويحذف عامله اي عامل خبر كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز
في مثله اربعة اوجه نصبهما ورفعهما ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس الاجود ان ينصب
الاول على انه خبر كان ويرفع الثاني على انه خبر مبتدا محذوف على القياس في حذف المبتدا بعد فا
الجزا اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والاضعف رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من تقدير
عامل فيهما وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال
وما قل استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعي حذف خبره فيلزم كثرة الحذف واما نصب الثاني
كما ان تقدير الناصب له كان اي كان جزاؤه خيرا او تقدير يجزى اي فيجزى خيرا والاول ضعيف
لان تقدير حذف فاء الجزاء الموصولة في اللفظ ضعيف ولان حذف الفعل بعد الفا على غير قياس
بخلاف حذف المبتدا بعد الفا واما الثاني وهو تقدير فيجزى فضعيف لوجهين احدهما ما ذكرناه
وهو حذف الفعل بعد فا الجزا والثاني ان الفعل المضارع اذا وقع جواب الشرط لم يحتج الى
الفا كما سياتي والوجه الثالث رفعهما اما رفع الثاني فعلى القياس في حذف المبتدا واما رفع الاول
فبا ضمار كان وهو ضعيف كما مضى فهذان الوجهان اعني الثالث والرابع هما متوسطان لان
الاول قوي لجريانه على القياس في الجزئين فلذلك كان اجود والوجه الثاني وهو عكسه ضعيف
لخروجه عن القياس في الجزئين فلذلك كان وهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين فيهما جار
على القياس والجزء الاخير غير جار على القياس ومنه اي مما حذف عامله قوله وقد قيل ذلك ان
صدقا وان كذبا وآخره فما اعتذارك من شيء اذا قيلا البيت للنعمان بن منذر ويجوز فيه اربعة اوجه
رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس وتقدير الرفع فيهما ان وقع صدق وان كذب
او ان كان فيه اي في المقول حق وان كان فيه كذب ونصبهما على انهما خبرا كان من التقدير ان
كان المقول حقا وان كان المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب الاخر فيظهر مما ذكرنا في نصبهما

المحذوف م

الفعل بعد م

والوجه الرابع نصبهما
اما نصب الاول فعلى
القياس السابق واما
نصب الثاني فضعيف
كما مضى م

جئتما م

٢٤٩ ورفعهما واعمالها ومنه لان الوجوه الاربعة كانت في الشرط والجزا وهو ان خيرا فخيرا وفي
البيت الوجوه في الشرط وهما ان حقا وان كذبا ويلزم اي حذف العامل في اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت تحذف اللام كما يحذف من ان وان قياسا مستمرا
ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا كما في الامثلة السابقة فانقلب الضمير المتصل المرفوع في
منفصلا لحذف ما يتصل به ثم زيد ما ليكون واقعا موقع الفعل المحذوف وادغم النون في
الميم فصار اما انت منطلقا وانما لزم حذف العامل لوقوع ما موقعه ويختار منفصلا في
الاكثر يعني اذا وقع خبر كان ضميرا فالاكثر انه يكون منفصلا نحو لئن كان اياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير وانما كان الانفصال ارجح لانه في معنى خبر المبتدا وخبر المبتدا
يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت وقد جاء الاتصال اي في خبر كان ووجهه انه مشبه بالمفعول
وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته فكذا في المشبه به نحو تنفك تسمع ما حييت بهالك
حتى تكونه اي تكون الهالك وآخره المرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه وتنفك بمعنى
لا تنفك ومنها اي ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو المنفي المضاف او المضارع
له نحو لا غلام رجل ولا خيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات قدم المعرب من اسم
لا وهو قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر المبني بعده بالعرض والمفرد مبني على ما ينصب به
نحو لا رجل او لا رجلين او مسلمين او مسلمات في الدار اراد بالمفرد ما لا يكون مضافا
فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا رجلين والجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين والجمع المؤنث
السالم نحو لا مسلمات والاجود بناوه على الكسر لانها حركة نصبه ومنهم من يثبت التنوين
لانه للمقابلة بمنزلة نون مسلمين والاجود حذفه لانه وان دل على المقابلة فلا يخرج دلالته
على تمكن الاسم وذكرنا في البنا ومنهم من بنى هذا الجمع على الفتح لان حمل النصب على الجر انما
كان في حال الاعراب فاذا بني رجع حركة بنائه الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا يخرج لا مسلمات
عن قوله يبنى على ما ينصب به فانه قالوا انما بني المفرد لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل
لانك اذا قلت لا رجل يدون من لم يعم الجواز قولك لا رجل في الدار بل رجلان فاما اذا وجد من نحو لا
من رجل عم واستغرق فقولنا لا رجل انما يكون مستغرقا بتضمن الحرف وهو من والاسم اذا تضمن

٢٥٠ الحرف بنى والتحقيق ان لا رجل بالتنوين ولا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب ما جعل عليه
اللفظ اما المنون فهو للواحد فيعم جميع الاحاد واما المفتوح فدال على الجنس فيعم جميع افراد
الجنس مفردا او مثنى او مجموعا فيعمها في الاستغراق سوآء قوله ما ينصب به يشار حركة الفتح نحو لا رجل
وبالتثنية والجمع وكسر مسلمات وحو المنفي بها ان يكون نكرة ليصح به نفي الجنس مثل لا هيثم
الليلة للمطي متاول هذا ايراد لان هيثم علم فكان ينبغي ان لا يدخل عليه لا وجوابه انه متاول
والتقدير لا مثل هيثم وآخره ولا فتى الا ابن خيبري فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب
رفعها اي رفع المعرفة والتكرير وانما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا يعمل فيه لا لانه لنفي
الجنس فرجع الى اصله وهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا والخبر وانما وجب التكرير جبرا لما
فات من معنى الجنسية فيقوم التكثير المستفاد من التكرير مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا
واسمها ظرف يجب فيه الرفع والتكرير ايضا اما الرفع فلان لا ضعيف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل
فيرجع الى الاصل وهو الرفع واما وجب التكرير تقوية له اذ ضعف بسبب الفصل نحو لا زيد
فيها ولا عمرو وهذا مثال لما وقع بعدها معرفة وقد حصل الامران فيها وهو الرفع والتكرير ولا
فيها رجل ولا امراة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا فيه وهو الرفع والتكرير
والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة اخرى او معرفة اخرى معطوفة على الاول لا ان يكرر الاسم الاول
فاعرفه وقولهم لا نولك محمول على لا ينبغي هذا ايضا ايراد اذ معناه لا نولك ان تفعل كذا واسم
لا معرفة ولا تكرير فيه فاجاب بانه بمعنى فعل والنفي اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرير وانما
كان بمعنى الفعل لان النول هو العطا فمعناه لا نولك ان تفعل كذا اما اعطيت هذا الفعل واذا
لم تعط الفعل فلا ينبغي لك ذلك كما حمل يذر على يدع يعني ان الاصل في يدع يودع بكسر الدال
فحذفوا الواو لان الواو اذا وقعت بين يا وكسرة تحذف كيعد اذ الاصل يوعد بكسر العين فصار
يدع كيعد ثم فتح الدال من يدع لاجل حرف الحلق وهو العين ولم يوجد في يذر حرف حلق
يستحق ان يفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما في المعنى ووجه المشابهة ان لا نولك
اسم في الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو لا ينبغي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه ولم
لم يوجد فيه علة الفتح واجاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار

رجل عندك وهذا زمان لا ان الاول هو لا زيد في الدار فان اسم لا معرفة ولا نكرة فيه ولا رجل عندك
في اللزام ما لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير وهما على مذهب المبرد وفي اللفظ
ابهام لانه يحتمل ان يكون مثالا واحدا لما يكون فيه لا داخلا على المعرفة وقد وجب فيه الرفع
في التكرير وهو جائز بالاتفاق ولو ما رفيه ونحو لا رجل عندك كما هو في بعض النسخ انرفع
الابهام ولعل الاصل كذلك وسقط لفظ نحو في بعض النسخ والاولى اثباته وان كرر
النكرة معناها اي مع لا من غير فصل جاز فتحهما ورفع الثاني اي فتح الاول ورفع الثاني ونصبه
اي وفتح الاول ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
وقوله وان كرر النكرة معها من غير فصل ضابط لمسئلة لا حول ونظائرها اما فتحهما فعلى ان
لا النفي الجنس في الموضعين واما فتح الاول ورفع الثاني فالاول على لا النفي الجنس والثاني مرفوع
عطفا على المحل نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول على
لا النافية للجنس ونصب الثاني للعطف على اللفظ نحو لا اب وابنا ولا في هذين الوجهين مزيدة
للتاكيد واما رفعهما فعلى وجهين احدها انه جواب لمتكرر مرفوع كما تقول ابغير الله حول وقوة
فاجيب برفعهما مطابقة للسوال والثاني انه لو فتحا اوهم ما ليس من لغتهم من تركيب ما هو اكثر
من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما اولى من ارتكاب ما فيه ابهام وان جاز ذلك كما ذكر في
الوجه الاول واما رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد
في تجويز رفع النكرة من غير تكرير واما الثاني فعلى لا النافية للجنس ونعت المبني الاول مفردا
يليه جاز فيه اي في النعت المذكور الاعراب حملا على لفظه ومحله والبنا بجعل الموصوف والصفة
واحدا واما النعت الثاني اي واما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احترز
بنعت المبني عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البنا اصلا لان متبوعه
معرب والاول مرفوع صفة للنعت احترازا عن النعت الثاني فانه لا يجوز فيه الا الاعراب
كراهة لتركيب اكثر من كلمتين قوله مفردا احترازا عن النعت المضاف نحو لا رجل صاحب بر اذ لا يجوز
في المضاف الا الاعراب قوله يليه اي النعت الذي يلي المبني بان لا يقع بينهما فصل اذ لو
وقع فصل لم يمكن بناؤه لان بناءه انما كان لتنزله مع الموصوف كشي واحد والفصل ينافي

غيرهم

النوم

ذلك فتعين الاعراب ثم حيث اعرب جاز ان يعرب على اللفظ وان كان مبنيا لان بناءه عارض
فاشبه لعروضه حركة الاعراب كما قيل في يا زيد الطويل وجاز ان يعرب على المحل فيقال لا
رجل ظريف بالرفع حملا على المحل لانه مرفوع عند الاصل لانه من دواخل المبتدا والخبر وحيث
بني فعلة بنائه ان الموصوف والصفة اتحدا وتنزلا منزلة شي واحد فكما بني الموصوف بني
الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة اي اذا عطف نكرة على اسم لا لا يتعين في المعطوف
الاعراب ايضا اما على اللفظ او على المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه واخو اذا هو
بالمجد ارتدى وتازرا هذا مثال للعطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب في مثال العطف
على المحل واوله هذا لعمركم الصغار بعينه وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس
الحيس يدعى جندب واحترز بقوله نكرة عما اذا كان المعطوف معرفة وهو قوله واما المعرفة
فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس اي انما تعين في المعطوف المعرفة الرفع لانه
ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب الرفع
ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما كان اجرا الحركة البنا مجرى حركة الاعراب
فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره ولو باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا
فهو اذا كان تابعا اولى بان يكون مرفوعا واذا كرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب والبنا
نحو لا ماء ماء باردا بالتنوين على الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بان بنى الاسم الثاني
اما لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل عنه وحكم البدل حكم المبدل منه
كما عملا يا زيد زيد بالضم لا غير واذا دخلت الهمزة على لا لم تغير العمل لان العوامل لا تتغير
عملها بدخول كلمة الاستفهام عليها كما لو قلت في ضربت زيدا اضربت وكذلك سائر العوامل
ومعناها اي ومعنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار او التمني نحو قول المتمنية
الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج المتمنية اسم امراة مدنية عشقت
فتى من بني سليم يقال له نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه صورة فضنيت من حبه وصار
ذكره هجيراها فمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات ليلة بباب دارها فسمعها تقول رافعة
صوتها الا سبيل البيت فقال عمر رضي الله عنه من هذه المتمنية فعرف خبرها فدعاه عمر وامر به

عيام

بانيه

باردام

فحلق جمته ثم تامله فقال انت محلوقا املح فقال واي ذنب لي في ذلك فقال صدقت الذنب لي
ان تركتك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة او العرض اي او معناها العرض
نحو الا نزول منك فتصيب خيرا تعرض المتكلم به النزول على الغير كانه يريد ان ينزل به
فيلا حظ به خيرا وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل الا حرف براسه موضوع للتحضيض
والمعنى الا ترونني رجلا وعند يونس معناه التمني ولكن نون الاسم ضرورة هذا ايراد
على قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اذ لو لم تغير العمل لقيل الا رجل بالفتح من غير تنوين
فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليست لا داخلة عليها الهمزة بل الا بكمالها حرف براسه دال
على التحضيض ورجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر وهو ترونني هذا قول الخليل والثاني
قول يونس وهو انه لا دخلت عليها الهمزة ومعناها التمني وكان حقها ان لا يدخل على اسمها
التنوين ولكن نون لضرورة الشعر وقالوا لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك وكان
القياس حذف الالف من لا اباك واثبات النون في لا غلامي ولا ناصري لكنهم قصدوا الاضافة
واقحموا اللام توكيدا للاضافة وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال
القياس ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا
مضارع له فحقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق الالف في لا ابا وحذف النون من لا غلامي ولا
ناصري مشكل لانه اما ان يكون مضافا او غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق الالف
ولا حذف النون وان كان مضافا الى المضمر بعده كان معرفة فلا يقع اسم لا من غير تكرير ولا رفع
فاجاب عنه بانه كان القياس كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت
النون واقحمت اللام لوجهين احدهما قصد توكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام
موكدة لمعنى الاضافة فلم يكن منافية للاضافة والثاني انه لو لم تقحم اللام لكان مضافا الى المعرفة
فيكون معرفة فلما اقحمت صار المنفي كالنكرة لصورة الانفصال الظاهر بواسطة توسيط
اللام فكان المضاف نكرة فكان الاولى ان يقال هو ليس بمضاف بل هو مشبه به فاذا لم يكن
مضافا حقيقة كان نكرة وانما دخلت اللام لمشابهة المضاف لمشاركته له في اصل معنى الاضافة
وهو التخصيص ومن في قوله من صورة لبيان ما اي لصورة الانفصال الظاهر باقحام اللام

لكم

معرفه

فلو فصلت بينهما اي بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف اي من حذف الالف ولا ابا لك
اي واثبات النون في غلامين ولا ناصرين نحو لا ابا فيها لك وانما جوز الفصل باقحام اللام دون
فيها لان اللام مقررة لمعنى الاضافة بخلاف في وعلى ونحوهما وقد يحذف اي اسم لا نحو لا عليك
اي لا باس عليك ومنها اي ومن المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد قائما ولا احد
على المعرفة وما رجل افضل منك في الدخول على النكرة وهي اللغة الحجازية اي اعمالهما هي اللغة
الحجازية وانما قيد باعتبار الخبر وهي اللغة التميمية اي واللغة التميمية رفعهما اي رفع الخبر بالابتدا
وحجتهم ان ما ولا غير مختصين بالاسم او بالفعل فلم يعملا قياسا على حروف العطف والاستفهام
واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم
كما لزم الاسمية مشتركة بين معان ولا يعمل الا في الشرط دون غيره ووجه اهل الحجاز القياس على
ليس والجامع بينهما امور احدها اشتراكهما في نفي الحال والثاني اشتراكهما في الدخول على المبتدا والخبر
والثالث اشتراكهما في دخول البا في خبرهما لتاكيد النفي نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت ان او تقدم الخبر
بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل وهو ان وكذا يبطل بتقدم
الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انتقض النفي بالا بخلاف ليس فانهما عملتا للنفي وقد
انتقض وليس اي عملت للفعلية وهي باقية وانما افرد قوله وكذا اذا انتقض النفي عما قبله مع
مشاركته له في بطلان العمل بوجهين احدهما الاول ان ما بعد الا وليس لفظيا ن والانتقاض معنوي
والثاني انه اراد ان يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وبينه في ليس فلذلك افرده وكذا اذا عطف عليه
بموجب بكسر الجيم اي بحرف موجب اي مثبت وهي بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد
يعني انه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي فهما بمنزلة الا في نقض النفي فكما
لا يعملان فيما بعد الا لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول البا في الخبر انما صح في لغة اهل الحجاز لانك
لا تقول زيد بمنطلق يعني لا يدخل البا اذا لم يكن لا عاملا كما هو مذهب بني تميم اذ ارتفعا على
الابتدا والخبر ولا يدخل البا في خبر المبتدا وايراد الشيخ ابن الحاجب منقوض وهو انه انما لا يقال
زيد بمنطلق لفقدان النفي المصحح دخول البا الا تراهم قالوا ما جاني من احد فدخول من لاجل النفي خاصة
ولا يلزم ان يقال جاني من احد ولا المكسوعة بالتا اي الملحق اخرها تا مكسوعة فلانا اذا ضربت دبره

بينه

٢٤٥ يهديك او يصدر وقدمك وهو كسعت الناقة بغبرها اى ضربت خلفها بالماء البارد ليتراد اللبن
في ظهرها هي المشبهة بليس الا انهم ابوا ان يعملوها الا في حين نحو ولات حين مناص اي
ليس الحين حين مناص اختلف في لات فذهب البصريون الى انها مشبهة بليس ويعهد قوله
تعالى ولات حين مناص اى ليس الحين حين مناص اى مفر ومذهب الكوفيين انها النافية
للجنس وذهب ابو عبيد الى ان التاء متصلة بحين وحين وتحين لغتان قال الشاعر العاطفون
تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وذهب الاخفش الى انها غير عاملة والنصب
بعدها باضمار فعل اى ولات ارى حين مناص وذهب بعضهم الى انها ليس قلبت ياؤها الفا
وابدلت من سينها تاء والمرجح مذهب البصريين لان التاءات المتصلة من خواص الفعل فوجب
ان يكون بمعنى ليس ليقوى شبهها بالفعل لكنه اختصر في الاستعمال بكونه مخصوصا بالحين ويدل
على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيد بل هي ملحقة بلا بمعنى ليس كما هو مذهب
البصريين قوله حنت ولات هنت وانى لك مقروع ووجه الاستدلال ان التاء دخلت مع
لا على هنت فليس جزءا من الحين وهنت من هن بمعنى حن مقروع لقب عبد شمس بن سعد
وفيه تقول مالك بن مازن في هيجانه بنت العنبر بن تميم حنت ولات هنت وهو مثل واصله
ان الهيجانة بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان يلقب بمقروع فاراد ان يغير على قبيله
الهيجانة وعلمت بذلك الهيجانة فاخبرت اباها مالك بن مازن مالك حنت ولات هنت اى
اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم رجع من الغيبة الى الخطاب فقال لها وانى لك مقروع اى واين
تظفرين به يضرب لمن يحن الى مطلوبه قبل اوانه وقوله ويدل الى اخره قد لا يوجد في بعض النسخ
وقد يوجد في بعضها وكتبناها على الاحتياط واما منصوب الفعل فهو المضارع الواقع
بعد ان واخواتها ظاهرة نحو اريد ان تخرج ولن يذهب وجئتك كي تعطيني واذن اكرمك لما فرغ
من منصوب الاسماء شرع في منصوب الافعال وهو الفعل المضارع لانه المعرب من الافعال القابل
للنصب وانتصابه اما بناصب ظاهر او مضمر فالاول هو ان واخواتها وقد ذكر امثلتها وبعد
ان خاصة مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهي حتى الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها اى الى ما قبل حتى للسببية كانت او لمجرد الغاية نحو سرت حتى ادخلها مثال للسببية

٢٤٦ او حتى تغيب الشمس مثال لمجرد الغاية قوله خاصة معناه ان الناصب المضمر لا يكون الا ان فاذا
قلت سرت حتى ادخلها فالجارة لا تدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر هي
ان مخففة مفتوحة وان مفتوحة مشددة وما المصدرية وكي على قول ولا يمكن تقدير ان مشددة
لانها موضوعة للاسماء على ما سياتي ولا يمكن تقدير كي على قولنا انها مصدرية لانها قد لا يكون التعليل
مرادا فيه نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كي لفوات معنى التعليل اذ السير ليس سببا
للغيبوبة فتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء هي حتى الجارة ونحوها لتحتاج الى
تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط ان يكون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها فالاستقبال
احترازا عن الحال على ما سياتي فانه يجب فيه الرفع فاشترط الاستقبال المكن تقدير ان معها لما
قال بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على انه لا يشترط ان يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون
ماضيا كما اذا مضى السير والدخول وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان
مستقبلا ومترقبا حال السير وجاز الفصل اى بين حتى والفعل المستقبل على قبح نحو انتظر
حتى ان قسم شيئا تاخذ اى حتى تاخذ ان قسم شيء من المال ووجه القبح انه وقع الفاصل بين الجار والمجرور المقدر له
وهو ان وما بعده بالنصب عند الاخفش والجزم احسن يعني في المثال الجزم باخذ ليكون جوابا
للشرط وهي ان قسم والشرط والجزاء يدخل عليهما حتى وح لا يكون حتى هي الجارة بل الذي يبتدا
بعدها الكلام وحتى يكون عاطفة فقسمه نظر لانه يخرج عن الغرض وهو كون حتى جارة فلعل مراده
انه لا يجب حمل هذا المثال على حتى الجارة ليلزم الفصل الموجب للقبح بل يسوغ ان يحمل على حتى العاطفة
لئلا يلزم هذا القبح فرجع الحاصل الى ان المسموع نصب تاخذ او جزمه ولو قلت اى في المثال
المذكور بدل قولك ان قسم ان تقسم فالجزم ليس الا اى فيجب الجزم في تاخذ لان الشرط والجزاء
مضارعان واذا كانا مضارعين فيجب الجزم في الجزاء على ما سياتي وهذا ايضا فيه نظر لانه ان ورد
تاخذ بالنصب جاز حمله على اضمار ان مع الفصل ليكون قبيحا ايضا والتعدد انتظر حتى تاخذ ان تقسم شيئا
فتاخذ ليس جوابا للشرط على هذا التقدير ليجب جزمه وان كان حالا اى ان كان الفعل الواقع بعد
حتى حالا حقيقة بان يشرع فيه او حكاية بان يكون قد مضى وهو يحكي حال الماضية كانت اى حتى
حرف ابتداء اى عاطفة لا جارة ويسمى حرف ابتداء لانه حرف يبتدا بعدها الكلام ووجب السببية لا كان

تعقيب او لمستقبل م
اى اذا وقع فصل بين حتى والمستقبل فيجوز على قبح وسيجي لكن النصب عند الاخفش م

٢٤٧ الفعل حالا نحو مرض حتى لا يرجونه اى الآن وانما وجب السببية لئلا ينقطع حتى عما قبله
مطلقا فانه اذا كانت الجارة تعلقت بما قبله لفظا تعلق الجار والمجرور بعامله واذا كانت
عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية ليتحصل التعلق المعنوي لفوات التعلق اللفظي
ولذا اى ولكونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها ناقصة اى اذا اريد بكان
في المثال الناقصة احتاج الى الخبر فيمتنع الرفع فيما بعد حتى اذ لو ارتفع لكان حتى عاطفة الجارة
فلا يبقى لكان خبر فيمتنع وفي اسرت حتى تدخلها وفي عطف على في كان اى لكونه حرف ابتداء امتنع
الرفع ايضا في اسرت حتى تدخلها لانه يكون حرف ابتداء فيجب تحقق السببية فيكون شاكا في السبب
هو السير لانه استفهم عنه مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك في السبب مع
الجزم في المسبب وجاز في التامة وبعد الخبر وفي ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اى اذا جعلنا
كان في المثال تامة جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بكان والرفع
ليكون حتى حرف ابتداء ويصح على هذا التقدير لعدم احتياج كان الى الخبر لكونها تامة وكذا بعد الخبر
يعني لو جعلت كان ناقصة وذكرت له خبرا كما قلت كان سيري سيرا متعبا فيجوز ايضا الوجهان
فيما بعد حتى فالنصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بما قبلها والرفع ليكون حتى حرف ابتداء في
عاطفة لما بعدها على ما قبلها وكذا في ايهم سار حتى يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فليكون
حتى جارة واما الرفع فليكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هاهنا لانه لم يقع الشك في اصل السير بل
في تعيين السائر فالسبب محقق وكذا المسبب بخلاف اسرت فان الشك هناك في اصل السبب
وتقول سرت حتى اكاد ادخل بالرفع لان الكينونة كائنة وحكي عن الاخفش جواز النصب
في ادخل الواقع بعد كاد لانه لم يقع بعد وليس بذلك اى ليس بالمقبول المعتبر لانه في خبر كاد
يعني انا ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى جاز نصبها فتوهم الاخفش ان ادخل في
اكاد ادخل فعل مستقبل اذ لم يقع بعد بل هو مترقب الوقوع فجاز نصب نحو سرت حتى ادخلها
فدفع المصنف ذلك التوهم بان الواقع بعد حتى هو اكاد واكاد فعل حال لان الكينونة بمعنى
القرب حاصلة لا مترقبة فيجب رفع اكاد وهو محتاج الى الخبر فيرفع ادخل لكونه خبر اكاد فلا
وجه لنصبه لانه ليس واقعا بعد حتى ليحتاج الى تقدير ان فيه لكونها جارة بل هو حرف ابتداء ولام كي

٢٤٨ عطف على حتى الجارة اى ينصب الفعل المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء
وهي حتى الجارة ولام كي نحو جئت لتكرمني اى كي تكرمني وجاز الاظهار اى اظهار ان بان تقول
لان تكرمني ولزم اى ولزم اظهار ان مع لا نحو لئلا يعطيني اذ لو لم تذكران لولي اللام الجارة لا النافية
وهو ممتنع ووجه نصبه اضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الفعل الا بتقدير المصدر فتعين
تقدير ان لما ذكرنا في حتى ولام الجحود عطف على لام كي اى اذا كان قبله حتى او لام كي او لام
الجحود وهي المزيدة لتاكيد النفي لكان اى بشرط ان يكون النفي داخلا على كان نحو لم اكن لاجئ
ولا يجوز الاظهار اى اظهار ان معه فرقا بين لام كي ولام الجحود والفاء اى اذا كان قبله احد
هذه الاشياء وهو حتى ولام كي ولام الجحود والفاء بشرط السببية والوقوع في جواب الاشياء
الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال
نحو ائتني فاكرمك في جواب الامر ولا تدن من الاسد فيأكلك في جواب النهي وما تأتينا فتحدثنا في
جواب النفي واين بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا فانفق في جواب التمني والا
تنزل فتصيب خيرا في جواب العرض وانما نصب الفعل المستقبل بعد الفاء في المواضع المذكورة
لانه لو لم ينتصب وقلت مثلا ائتني فاكرمك بالرفع لم يصح اما لفظا فلانه يلزم عطف المعرب على
مبني ولا يجوز الا اذا كان للمبني محل من الاعراب نحو قام هؤلاء وزيد فانه انما صح عطفه لكون المعطوف
عليه مرفوع المحل وهاهنا ليس للامر وهو ائتني محل من الاعراب ولعس بمعرب لفظا فلا يصح عطف
المعرب عليه واما معنى فليس المطلوب عطف خبر على امر بل المعنى المقصود ان الطلب شامل
للطرفين وهو الاتيان فالاكرام اى ليكن منك اتيان فمني اكرام وانما يصح عطفه على المصدر
المنتزع من الامر ليشملها الطلب اذا جعل بتقدير مصدر ليصح عطفه على مصدر وانما
يقدر مصدرا باضمار ان على ما ذكرنا وهذا الكلام يستمر فيما يدل على الطلب اما صريحا كالامر
والنهي واما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لانك اذا قلت اين بيتك ففيه معنى الطلب
اى عرفني بيتك فهو يرجع الى معنى الطلب بقي النفي وهو ما تأتينا فتحدثنا فنقول انما ينتصب لان
المقصود شمول النفي للطرفين اى ما يكون منك اتيان فتحديث وانما يشملها النفي اذا جعل
ايضا بتقدير مصدر وعطف على المصدر المنتزع من الفعل المنفي ليشملها النفي ولو رفع لكان عطفا

٣٦٤ لقوله تحدثنا على قوله ما تاتينا فلا يلزم شمول النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان ويكون منك
تحديث وهو ليس بمراد بل المراد نفي الاتيان ونفي التحديث عقيبه ونحو ما تركت منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة ونحو كانك
قال علينا فتشتمنا متناول هذا ايراد لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا في غير جواب
الاشياء الستة فاجاب عنه بانه متناول اي بالنفي والتقدير لست بوال علينا فتشتمنا لانه لما
شبهه بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به ونحو انت غير قائم
فتاتينا جائز عند قوم ومنعه الاكثرون يعني لكن بعضهم جوز النصب فيما بعد الفاء في المثال
نظرا الى ان غير قائم في معنى النفي فكانه قال لا تقوم فتاتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى ان غير موجب
والتقدير انت مغاير للقائم وهو كلام موجب ظاهرا فلا ينصب الفعل الواقع بعده وهذا
الكلام ان جعل سالبة فالنصب واضح وان جعل معدولة فلا ينصب الفعل لان هذه معدولة موجبة
ولا يكون اسماء الافعال كصه ومه ورويد فلا يقال صه فازورك بالنصب مثلا ونحو الاسد
الاسد يعني به باب التحذير بتكرير الاسم المحذر منه فانه ايضا وان تضمن الطلب اذ التقدير
اتق الاسد والدعاء اي ولا يكون الدعاء ايضا وان تضمن الطلب بمنزلة الامر وقوله بمنزلة الامر
خبر لا يكون اي لا يكون اسماء الافعال بمنزلة الامر ولا يكون نحو الاسد الاسد بمنزلة الامر ولا
يكون الدعاء بمنزلة الامر خلافا للكسائي فانه نظر الى تضمنه لمعنى الطلب فنصب بها الفعل المضارع
بعد الفاء والماوجه المنع في اسماء الافعال نحو صه فهو لان اسم الفعل لا يقدر مسماه مع وجوده
فصار لذلك نسيا منسيا والعامله مع اسمه وكذا في التحذير لما حذف الفعل واكتفى بتكرير الاسم
بدلا عن الفعل صار الفعل ايضا نسيا منسيا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظها ظاهرا ليعطف
عليه الفعل المقدر معه ان لانه اسم صريح لفظا واما في الدعاء نحو غفر الله فلان صورته خبر
وان تضمن معنى الامر وتقرير المنع في الدعاء غامض لانهم نصوا في باب الاضمار على شريطة التفسير
ان الدعاء بمنزلة الامر والنهي يقول اللهم زيدا فاغفر له وزيدا امر الله عليه العيش وقال الشاعر
فكلا جزاه الله عني بما فعل واما زيدا فجدعا له واما عمرا فسقيا له فحكموا باختيار النصب فيها
لدلالة الدعاء على معنى الطلب وكان مقتضاه ان يجوزوا النصب ههنا ايضا بعد الدعاء وقيل ان

٣٦٥ لان الدعاء اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلته اي بمنزلة الامر نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر
نحو اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة اي ليكن منك غفران فدخول منه ونحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق
به وبعضد هذا اني وجدت نسخة من الكتاب اللباب مقابلة بنسخة قرئت على المصنف رحمه الله
وقد مد فيها بالحمرة على قوله والدعاء بنفسها على انه ابتداء كلام وغير داخل فيما قبله على ما هو
المعتاد من العلامات بالحمرة في الكتاب لتمييز بعض المسائل عن بعض وعلى هذا التحرير فلا يكون
اما نصير له لالة الكلام اي لا يكون هذان بمنزلة الامر او كان كذا في الاصل فاسقط ناسخ
تصور التكرار وجعل قوله بمنزلة الامر عائدا الى الجميع كما تصورناه اولا ويحتمل ان يكون في لا
يكون ضمير عائد الى ما قبله ونقرا اسما بالنصب ليكون خبر لا يكون اي ولا يكون بمعنى ولا ينبغي ان
يكون الدال على الطلب اسماء الافعال ونحو الاسد الاسد ثم ابتدا فقال والدعاء بمنزلة الامر
والله اعلم بحقيقته لما فرغ شرع في اعرابها بعد الفاء لانه قدره بمصدر فلا بد له من اعراب
فقال ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله
اي في محل الواقع بعد الفاء من ان والفعل المستقبل نحو اعجبني قيامك فتخرج اي فان تخرج وهو
معطوف على قيامك فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا والا اي وان لم
يكن قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه فالرفع اي فيجب الرفع في محله اذا كان اي الفعل الواقع
بعد الفاء لغير من له الاول اي لغير من له الفعل الاول بان يكون الفعل الاول للمخاطب والفعل الثاني
الواقع بعد الفاء للمتكلم مثاله نحو ائتني فاكرمك فيجب رفع ان والمضارع بعده لانه يقدر بمصدر
معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال العامة اي ليكن
منك اتيان فاكرام مني ولا يمكن تقدير النصب بان يقال فعل اتياننا اذ لا يستقيم ان يقال الفعل
اتياننا فاكرامنا مني لان الفعل الثاني لغير من له الاول فلا يمكن اضماره انت فيه الا اذا كان اي الفعل
الواقع قبل الفاء متمنى بليت غير داخل على ضمير الشان فالنصب اي فيجب النصب نحو ليتك
تاتيني فاكرمك اذ التقدير ليت اتيانا منك فاكراما مني هكذا قدره المصنف في التعليق ولم يجوز فيه
الرفع على تقدير ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيؤول الى قولك
ليتك يكون منك اكرام مني وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير الى اسمه فلا لكن

٣٦٦ فالا تعين فيه النصب في التمني فقدر ليت داخلا على المصدر المنتزع وهو ليت اتيانا
ثم تقدره بفعل ليستقيم ليت داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون التقدير ح
ليتك تفعل اتيانا فاكراما مني وهو غير مستقيم لان الثاني لغير من له الفعل الاول فلا
يمكن اضمار الفعل الاول فيه وفيه حزازة لانه اخرج الاسم وهو الكاف عن الاعتبار
وجعل ما هو خبر مقدرا باسم وقد اعتبر الكاف في منع الرفع اذ لا يقال ليتك يكون منك اتيان
فاكرام مني ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر ايضا ليت الكائن اتيان منك فاكرام مني فيصح
الرفع ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الرفع اذا كان متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وما
بعد الفاء لغير من له الاول نحو ليته ياتيني فاكرمك يجب فيه الرفع اذ التقدير ليته اي ليت الشان
تفعل زينب اتيانا فاكراما مني وفيما عداهما اي فيما عدا القسمين المذكورين احدهما ما كان لغير
من له الاول والثاني ان يكون متمنى بليت غير داخلة على ضمير الشان فيبقى قسمان احدهما ان
يكون ما بعد الفاء لمن له الاول مطلقا سواء كان غير متمنى بليت او متمنى بليت والثاني ان يكون
متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول فيجوز في كل واحد من هذين القسمين
الباقيين الوجهان الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان فعلا لمن له الفعل الاول في غير ليت
نحو ائتني فتكرمني فيجوز فيه النصب على تقدير افعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على تقدير ليكن منك
اتيان فاكرام وكذا في نحو لا تدن من الاسد فتخرج يجوز النصب اي لا تفعل دنوا من الاسد
فجرحا له ويجوز الرفع على تقدير لا يكن منك دنو من الاسد فجرح منك له وكذا في ليت غير داخل
على ضمير الشان وهو لمن له الاول نحو ليتك تاتيني فتكرمني يجوز النصب على تقدير ليتك تفعل
اتيانا فاكراما ويجوز الرفع اي ليتك يكون منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثاني من الباقيين
وهو ان يكون متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول نحو ليته تاتيني فتكرمني
فيجوز فيه النصب على ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على ليت الشان يكون منك اتيان
فاكرام فالحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم يصح عطفه عليه فاما ان يكون ما بعد الفاء لغير من له الاول
او لمن له الاول فان كان لغير من له الاول فيجب الرفع مطلقا الا ما استثناه وهو ما اذا كان
متمنى بليت غير داخل على ضمير الشان وان كان لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان

٣٦٢ ما قبل الفاء ليت او غيره داخلا على ضمير الشان او غير داخل وللجواب الحواب كل الشيء الواحد نحو ائتني فنسا له انه اذا ذكر فاء له
الفاء في جواب الاشياء الستة فلا يجوز ان يكون هذا الجواب جوابا اخر لان الجواب الاول ليس من الاشياء الستة فلا يستدعي
جوابا اخر ولا يجاب الشيء الواحد نحو ائتني او لا يكون لواحد من الاشياء الستة جوابان مثل لا تعور التنوخي فاكرمك فاعطيك
ان الثاني ليس معطوفا على الاول بل جوابا مستقلا للواحد من الاشياء الستة وحيلة التنوين مقدر لشرط وجزاء فيخفى
قولك ائتني فاكرمك وان تاتني اكرمك فلو كان الجواب الثاني ايضا جوابا للاول مستقلا لكان التقدير ان تاتني
اكرمك اعطك ولا متوارد جوابان بجزم وما من غير تخلل عاطف بينهما للاستقراء وقوله تعالى فتطردهم فتكون
فالاول للنفي قبله والثاني للنهي السابق هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان قوله فتكون اما ان يكون جوابا
للجواب وهو فتطردهم فيمتنع او يكون جوابا مستقلا ايضا للنفي وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء فيكون
لهذا النفي جوابان احدهما فتطردهم والثاني فتكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اي ليس جوابا من
جواب وليس من باب الجوابين لشيء واحد فقوله فالاول وهو قوله فتطردهم جواب للنفي الذي قبله وهو
ما عليك من حسابهم من شيء الاية والثاني وهو قوله فتكون جواب للنهي السابق وهو قوله ولا تطرد الذين
يدعون ربهم الاية اي لا يكن منك طرد فكون والواو عطف على قوله الفاء اي ينتصب الفعل المضارع اذا
كان قبله احد هذه الاشياء وهو بعد الفاء والواو وانما ينتصب ما بعد الواو بشرط الجمعية والوقوع في
جواب الستة على ما قررنا في الفاء نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان المراد النهي عن الجمع بينهما لا النهي
عن كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثاني افاد النهي عن كل واحد منهما اذ التقدير حينئذ لا تاكل السمك
ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد لا تجمع بينهما فاذا نصب ما بعد الواو يكون تقديره انه فيا وكا
يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع مصدر من الفعل الاول ليعطف هذا عليه ويشملهما النهي
لا يجمع بين اكل السمك وشرب اللبن فان مع ما في حيزها معطوف على المصدر المنتزع من الاول اي لا
يفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تاكله مع شرب واما الرفع غير اذ لو قلت
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين الجمع مع انه المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاد تعين الجمع
وهو المطلوب فان قلت جاز ان يقدر الرفع ههنا بمعنى الجمعية بان يقال التقدير لا يجمع لك اكل السمك

وتشرب اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما حمله على النصب لانه فصيح وهو اكثر اذا نصب يكون الواو بمعنى مع
فيكون الواو للجمع ولو قدر لا يجتمع الا هذا وهذا كان الواو للعطف والجمعية مستفادة من الفعل
وهو لا يجتمع فقدر النصب لئلا يخرج الواو الى العطف ويبقى معنى الجمع في نفس الواو كما عرفت وامثلة البواقي
ظاهرة معلومة مما ذكرنا في الواو واو معطوف على الواو اي ينتصب المستقبل اذا كان قبل الواو او
قبل او بشرط معنى الى او الا نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما او الى ان تستقيم
القناة او الا ان تستقيم والتقدير ان في المعنى متغاير لكن الاعراب متحد ولذلك جاز ومحل النصب او الجر
بحسب اختلاف التقدير اما النصب فعلى تقدير او بمعنى الا ان اي كسرتها الا زمان استقامتها وهو منصوب من
الواجب لا يتغير معناه نحو جئتك خفوق النجم كذا لحذف المضاف وهو الزمان واعراب المضاف اليه باعراب
المضاف فلذلك انتصب واما الجر فعلى تقدير او بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى الشرط في الثلثة الاخيرة
وهي او والواو للجمع والفاء فالاستيناف او الاشتراك ان امكن يعني لما ذكرنا شرط النصب في كل
واحد منها من معنى السببية في الفاء ومعنى الجمعية في الواو وكونها بعد الاشياء الستة وهو معنى
الى ان او الا ان في او فاذا انتفى شرط من الشرائط لم يمكن النصب لفوات شرط فتعين الرفع نحو ما تأتينا
فتحدثنا اذا لم يجعل الاتيان سببا للحديث وقد يكون على وجهين احدهما الاستيناف اي ما تأتينا فانت
تحدثنا وانت تجهل امرنا فتحدثنا كما تحدثنا من لا يعرف احوالنا فتحدثنا معطوف على جملة قوله ما تأتينا
عطف مثبت على منفي والثاني الاشتراك من تأتينا او تحدثنا في انصباب النفي عليهما اي ما تأتينا فما تحدثنا
معطوف على ما بعد النفي وهو تأتينا وليس المعنى على ذلك وقوله ان امكن اي امكن كل واحد منهما اعني
الاستيناف والاشتراك احترازا عن نحو قوله الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
اي الم تسأل فانه ينطق بلسان الحال فانه لا ينطق تاب وليس كان للاشتراك فسد المعنى لان الاول مجزوم
والثاني مرفوع فلا يمكن انصباب حكم المجزوم عليهما ومع ذلك لا دليل الى انه لم تسأل فلا ينطق وليس المعنى
عليه فتعين الاستيناف في البيت ومن قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الا الاستيناف
فيه بالعطف على جملة قوله لا يؤذن لهم ليكون الاعتذار مثبتا لهم فتعين الاشتراك بينهما يعني

يؤذن

يؤذن لينصب النفي عليهما اي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون لان المعنى عليه فذكرنا مثالا لما يتعين
فيه الاشتراك ومثالا لما يتعين فيه الاستيناف او حروف العطف معطوف على او يعني اذا كان قبله
او او حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله حرف العطف ان
كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك ويخرج او قيامك فيخرج او قيامك او يخرج او قيامك ثم يخرج
على ان حتى عاطفة وكذا غيرها من حروف العطف يعني اذا عطف فعل مستقبل بحرف من حروف العطف على
اسم قبله فيتعين تقدير ان لئلا يكون عطفا للفعل على الاسم وكذا نحو قوله حتى المصيف ويغلو
القعدان ويغلو عطف على المصيف فلا بد من تقديره مصدرا فتقديره الى ان يغلو بمعنى حتى
المصيف وحتى غلاء القعدان جمع القعود والقعود من الابل هو البكر حين يمكن ركوبه واول ذلك
ان يأتي عليه سنتان واول له داوية عن ابي الدهيو بمثله هكذا ابو جد في حواشي الكتاب وجاز
معها او مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان فيجوز ان اعجبني قيامك وان يخرج وكذا في نظايره
كما جاز اي اظهار ان مع لام كي كما سبق والواو في قوله او في قول الشاعر وهو كعب الغنوي
وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والا او ان كان
للجمع لا ينتج لقوله دون الجمع ونفي النفي اثبات فيقتضي ان الواو ان كان للجمع يفسد المعنى المقصود اذ يلزم
تقدير المنفي كما سيأتي بيانه وفي العطف ايضا نظر فالاول تقدير التأخير والرفع اظهر لا بد من تمهيد
مقدمة قبل الشروع في اعراب البيت وذلك ان لقائل ان يقول واو الجمع اما ان يكون هي للعطف
او لا يكون له فان كان للعطف فلم جعل المص قسيم العطف حيث قال قيل انه للعطف دون الجمع وان
لم يكن للعطف فلم احتيج الى تقدير مصدر منتزع من الفعل السابق كما سبق وجوابه انه في الاصل للعطف
لكنه خص ببعض احوال الورود لان المعطوف قد يكون مع المعطوف عليه في الوجود وقد يكون بعده
وقد يكون معه نحو جاءني زيد وعمرو وقبله او بعده او معه فخص واو الجمع بما يكون بمعنى مع فهو
باعتبار اصل معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر منتزع من الاول وباعتبار اختصاصه لعارض معنى
المعية صار كانه قسيم العطف المطلق الذي لا يتقيد فواو الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف غير

مقيد بها رجعنا الى المقصود وهو ان يغضب في البيت اما منصوب او مرفوع فان كان منصوبا فيكون بتقدير
ان وانه مع جزئه اما ان يعطف على الشيء او على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وليس هنا الا النفي
عطف على الشيء لم يستقم اذ يصير التقدير وما انا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول والغضب لا يقال فيه هو على
اضمار القول اي ولقول الغضب فان المص فيه نظر لان القول المقدر اما ان يكون اضافته الى الغضب من
باب اضافة المصدر الى المفعول او من باب اضافة الشيء الى الملابسة وهما فاسدان اما الاول فلانه
يلزم منه وقوعا فيما هو بصدده اذ يلزم منه ان يكون الغضب مقولا واما الثاني فلان لفظه عنه
تدفعه اذ اضافة الملابسة مغنية عن ذكره عنه اذ تقول في قولك اغضب صاحبي فلا حاجة الى ذكره عنه
كما في قولك ايام يوم خرجت فان الاضافة مصححة لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان
تقول يوم خرجت فيه واما اذا عطف على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وهو النفي
في البيت والنفي في موضعين احدهما قوله ليس نافعي والاخر قوله وما انا فلا يستقيم جعله في
جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس نافعي على العطف على المصدر المنتزع وهو النفع لينصب
عليها النفي فانه يلزم نفي النفع ونفي الغضب وهو مقصود الشاعر الى لا اقول ما لا ينفعني ويغضب منه
صاحبي لا انه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله في جواب النفي الاخر وهو قوله وما انا فاسد ايضا
لانه منفية هو قوله بقؤول فلو نصب بعد المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع من القول اي لا
يصدر مني القول لما لا ينفعني ولا سبب يغضب صاحبي منه قوله والاولى تقدير التأخير معناه ان جعله في سياق
ليس نافعي يفسد المعنى فلا يحمل عليه الاول ان يحمل على النفي الاخر وهو وما انا ونقدر التأخير قوله ويغضب مني
مؤخرا اذ التقدير وما انا بقؤول الشيء الذي لا ينفعني ويغضب صاحبي بالنصب فيغضب وان كان مقدما على قوله
فهو متأخر معنى لان بقؤول خبره فهو مقدر بعد التقدير وهذا اسهل من الوجه الاخر الذي يفسد المعنى المقصود
قوله والا اي وان جعل للجمع فاما ان يجعل في جواب ليس نافعي فيفسد المعنى المقصود او يجعل في جواب وما انا فيلزم
تقدير المعطوف وهو يغضب على المنفي وهو قوله وكما قررناه من قبل والرفع اظهر اي رفع يغضب ليكون
معطوفا على الصلة وهو ليس نافعي اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا بالشيء الذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي بقؤول

وا

ولا اشكال فيه لفظا ولا معنى فكان اظهر واضمارها اي واضمار ان بعد هذه اي بعد هذه الحروف المذكورة
وهي حتى والواو والفاء ونحوها ضعيف منه الا ايها الزاجري احضر الوغى بنصب اي الزاجري
من ان احضر فحذف من ان فيما سمع ثم حذف ان من غير واحد من الحروف المذكورة فكان ضعيفا
وقوله فيمن نصب احترازا عن الرواية الاخرى وقوله فيما بعده وجاز حذفها ورفع الفعل وقد مر والذي
يمتنع اي يمتنع النصب باضمار ان من غير احد الحروف المذكورة الا لزوما بعده وهو قوله وان
اشهد اللذات يعني انه انما جاز اضمار ان لقرينة وهو احد الحروف المذكورة والبيت خال عن
الحروف المذكورة لكن فيه دلالة لزوما بعده وهو ان اشهد فلما ترك الحروف لفوت الدلالة على حذف
ان وجاء حذفها ورفع الفعل وهو احضر وقد مر في اول الكتاب في بحث خواص الاسماء المانع
من موضع الاسماء والافعال ومنصوبها شرع في المجرور ولا يكون الا اسما فقال المجرور ما هو ما اشتمل
بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد وحروف الجر يذكر بعد انشاء الله والاضافة على
ضربين معنوية اي مفيدة لا معنى في المضاف ثم قسم المعنى الى التعريف والتخصيص فقال تعرفها اذا كان
المضاف اليه معرفة الا نحو غير ومثل وشبه لتوغلها في الابهام هذا استثناء من المضاف اي تعرف
المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثناه من هذه الاشياء فقال الا اذا اشتهر
المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب فان المغضوب ضد المنعم عليهم فيتعرف ونحوه مررت بالمتحرك
غير الساكن فانه يزول بذلك الابهام لان ضد الساكن هو المتحرك او بمماثلة اي او اشتهر المضاف
بمماثلة المضاف اليه كما قلت زيد مثل حاتم اذا اشتهر باتصافه بالكرم لان المماثلة اذا انعقدت
بالقرينة الى جهة معينة من علم او كرم او نحوهما زال بذلك الابهام واورد عليه قوله نعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل فان غير او قع بين الضدين في المعنى والمعنى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
من اعمال السوء فغير وقع بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد تعريفا لم يقع صفة للنكرة واجيب بان غير
صفة هنا بل هو بدل وجاز ابدال المعرفة من النكرة وقد يجعل نحو ظهر فلان واحد امه وعبد بطنه نسيج وحده
نكرة ومنه قوله او ما ترى في رتبة واحد امه ولا اعز من علي ولا احد امر من جعل عليا اذا ما عليه بالظلم والاكثر ان يكون

٣٦٨ معرفة ويروى اجرّه فالهاء عليه ولا جبر يعني انه قد ذكر بعضهم ان قوله واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده
مما لا يتعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة لتوغلها في الابهام اذ لا يختص بالنسبة الى مضاف اليه معنى لاجل
الاضافة لا يتعين المضاف ايضا فهو نظير غيرك ومثلك ويدل على ذلك قولهم رب رجل وربّ نحو قول الشاعر
ربّ واحد امه ورب لا يدخل الا النكرات والاكثر ان يكون معرفة على قياس الاضافة الى المعارف
واما ورود ربّ فلكونه نادرا انما جاء في الشعر فلا ان نسيج وحده اي لا نظير له في العلم وغيره واصله في الثوب
لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة اثواب
والمنوال الخشب الذي يلف عليه حبايل الثوب قال عبد القاهر الضمير المتصل بنحو وامه لا يجوز ان
يعود الى نفس واحد وعبد لان المضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف فاذا كان يعود اسم باضافتها
الى ضمير الواحد كان التام لكنا تعريف الواحد منها محالا وكان عين انه تعريف الشيء بنفسه فوجب ان
يعود الضمير الى شيء غير عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير ضميره فاذا قلت جائني واحد امه
وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة بان يقدر له الذكر كانك قلت جائني الكامل البعيد الذي
عرفته واذا جعل نكرة فلا انه يوصف به نكرة محذوفة كما في البيت كانه قال رب انسان واحد امه
عين لا شريك له رب انسان غير معظم لان رب لا يدخل على المعارف او تخصيصا عطف على قوله تعريفا
اي الاضافة المعنوية انما تفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا ان كان اي المضاف اليه نكرة نحو غلام
رجل ويميز اي الاضافة المعنوية في الامر العام اي الغالب بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد
وخاتم فضة وفي الثاني اي في الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني على الاول اي يصح اطلاق الفضة
على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي بمعنى اللام نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول
لان الذي بمعنى من الثاني مبين للاول ويصح اطلاق المبين على المبين واحترز عليه بقوله في الامر
العام عن الاضافة بمعنى في فانه قليل كضرب اليوم اي ضرب في اليوم ولابد من ان يحرز المضاف من التعريف
ان لم يجز فيها الكل المضاف معرفة فانه لا فائدة في اضافته الى المعرفة وما جاء الكوفيون من نحو الثلثة الاثواب ضعيف لما فيه من الجمع بين
التعريفين ولا تأتي على خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع منهم ثلثة الاثواب فان تمسك الكوفيون ...

بما

٣٦٩ بانفا عن قوم غير فصحاء ووجهه في القياس بان الثلثة هو الاثواب بخلاف غلام زيد لتغايرهما لما كانت هي
الاثواب والثلثة هي المسند اليه كان اولى بالتعريف من الثاني وهذا ضعيف لانه اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة
ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول وان يكون اي المضاف غير المضاف اليه في المعنى عطف على ان يجرد اي لابد من ان
يجرد ومن ان يكون غير المضاف في المعنى فلا يجوز اضافته لما ماثله في العموم والخصوص كليث واسد المراد من
المماثلة التساوي في الخصوص والعموم بان كان ما كان احدهما اعم منه كان الاخر ايضا اعم منه وكلما كان احدهما اخص
كان الاخر كذلك وانما عبر ولهذا اي لاجل اعتبار الحيز ان يكون الاول اعم لانهما المتساويان في العموم والخصوص بل الكلام ...
خاص فلا لان بخلاف كل الدراهم وعين الشيء ونفسه المراد من الشيء معين نحو عين الكتاب وعين الثوب وليس المراد
لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه فقولهم سيد زيد مرة لقيس ... ليس من باب اضافة الشيء الى ما يماثله لان المسمى غير
وكذا اضافة الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اي ليس من باب اضافة الشيء الى نفسه ايضا لان سعيدا
يراد به المسمى وكرزا يراد به اللفظ فكانه قال جائني مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس
لان اللقب انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر اكتفاء للتمييز من المضاف اليه
وفي المضاف اي العلم اذا كان مضافا لا يجوز الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف لكونه علما
بيانا له نحو هذا عبد الله بطة وانما تعين الاجراء لانه لا يمكن اضافة العلم المضاف الى اللقب لانه لا ... منيف
لكان اما ان يضاف الجزء الاول معا وهو المضاف والمضاف اليه احدهما ولا يجوز اضافتهما لان حق المضاف ان يتقدم لا
الاعراب لاختلاف العوامل واذا اضيفا جميعا صاروا علمتين فوجب ان يرفعا جميعا ... اذا اعتبار الفاعلية
فيكون الجزء الثاني مرفوعا ... ولا يجوز اضافة الجزء دون الاخر لانه بعض الاسم وبعض الاسم
لا يصح اضافته فلما تعذرت الاضافة في العلم المضاف اجري اللقب عليه لكونه عطف بيان له وقد جاء اي الاجراء في المفرد
ايضا نحو ومن طلب الاوتار ما حزّ انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرّع القوم رهطه تبين في
اثوابه كيف يلبس فان نعامة ... اسمان لرجل واحد والثاني لقب وكان القياس اضافة العلم الى اللقب وقد
اجرى عليه وباقي ما حزّ انفه اذا ابدل اي ومن طلب الاوتار حزّ انفه قصير وما اشار الى قصة قصير مولى الزباء
ومن جملة ... على انه مبتدا ... ... طلب ... حال

٣٦٩ من جهة طلب الاوتار ونعامة عطف بيان لبيهس وموضع الاستشهاد وقد مضى قصته بيهس ومثل كيف نصب
على الحال والعامل يلبس والجملة وهي كيف مع ما عملت فيه سادة مسد المفعول الثاني ولا يجوز ان يكون مفعولا
لتبين حقيقة لئلا يبطل صدريته وان لا يكون اي المضاف عطف على ان قبله اي لابد من ان لا يكون المضاف
وصفا او وصف المضاف اليه ولا موصوفا اي ولا موصوف المضاف اليه بمعنى انه لا يصح اضافة الموصوف الى
الصفة ولا الصفة الى الموصوف اما اضافة الموصوف الى الصفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجرورا لكونه
مضافا اليه وغير مجرور لكونه صفة والصفة يتبع الموصوف في اعرابه ولانها كالشيء الواحد واما اضافة الصفة الى
الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفة يكون مقصودا بالنسبة من حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبة من حيث انه صفة و
لانهما كالشيء الواحد ايضا وقولهم نحو عمامة جرد قطيفة ليس من هذا الباب فان النحو صفة العمامة والجرد وهو البالي
المنجرد عن الجرد صفة للقطيفة فقد اضيف الصفة الى الموصوف فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان النحو والجرد بعد
موصوفهما وما امعنى له الا سمين مبهمين فاضيفا الى العمامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة وقولهم مسجد الجامع و
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء فعلى حذف المضاف اليه هذا الا مثلة ... على سبيل الايراد على قوله لا اضافة
الموصوف الى صفته لان المسجد هو الموصوف لكونه جامعا والصلوة لكونها اولى والبقلة لكونها حمقاء لانها تنبت
على مجارى السيول فيقلعها فاجاب بقوله على حذف المضاف اليه فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع
فالوقت الذي اضيف اليه المسجد محذوف والجامع ليس صفة للمسجد وكذا الاولى ليس صفة للصلوة بل المضاف
اليه المطلق هو الساعة الاولى وكذا البقلة الحمقاء وتقديره بقلة الحبة الحمقاء وفي اكثر النسخ على حذف
المضاف من غير لفظ اليه وهو غير مستقيم ظاهرا اذ المحذوف على ما قدرنا هو المضاف اليه لا المضاف ولو قال
على حذف الموصوف لكان اشبه وهي اي الاضافة المعنوية يكون لازما وغير لازم فاللازم وهي اللازمة
ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وخذاء وحذاء وعند ولدى
ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون من هذه الظروف اللازمة للاضافة وغير الظروف
نحو مثل وشبه وغير وبيد بمعنى غير يقال هذا كثير المال بيد انه بخيل وقيد وقدا بمعنى قدر
يقال بينهما قاد رمح وقيد رمح بكسر القاف اي قدر رمح وقد وقاب بمعنى قدر ايضا قال

بينهما

٣٧٠ بينهما قاب رمح اي قدره واي ولا يضاف يعني اي لا يضاف الى الواحد المعرفة ولكن الى اثنين فصاعدا
لانه واحد منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك لان ايا الاستفهام بعض من كل فيستدعي
تعدد في المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد المعرفة بخلاف اي رجل واي رجلين يعني ان ايا
اذا كان مضافا الى النكرة يجوز اضافته الى المفرد والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن المضاف اليه
بل هو استفهام المضاف اليه وعن غيره اي اي رجل من الرجال واما قوله فاي ما واي بك
كان شرا واخوه فقيد الى المقامة لا يراها اي من كان شرا منى ومنك فقيد الى موضع اقامة الناس و
جمعهم مع العوران لا يراها اي فيدا عمى لا يرى المقامة هذا ايراد على قوله لانه اي لا يضاف الى الواحد
المعرفة وهو المتكلم والمخاطب وما ابك اي واي بك فاجاب عنه بقوله فالمعنى اينا اي ...
في الحقيقة الى متعدد لان معنا اينا وانما كرر اي لامر لفظي وهو انه لا يعطف على الضمير
المجرور الا باعادة الجار وبعض وكل وكلا هذه معطوفة على قوله اي واي لا بد لها من غير الظروف اللازمة للاضافة
ولا يضاف اي كلا الا الى المثنى او ما هو في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
كلا الامرين من الخير والشر وجه معين وقبل عليه وذو عطف على بعض وكل ولا يضاف اي ذو
الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه وعلة بان ذو وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ونحو اتانا ذو
ارومنها ذو وهاشاذ عنده اي عند سيبويه وانما لم يصح الخبر ... والطاء في ذو وما بين فيه
الى المرحفان اي ابان ذو والمرحفان ذو عار ... اي خطوهم وشتمهم ويروى اباريد الا
بمعنى اهلك من البوار وهو الهلاك لو عند سيبويه بمعنى صاحب وقيل لازم للاضافة وقد وقط وحسب
عطف على قوله لانها تلزم اضافتها ابضا لو الثانية عطف على الاول اي غير اللازمة نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف
في حال دون حال ولفظية عطف على معنوية اي الاضافة اللفظية معنوية كما ذكرنا لها ولفظية وهي اضافة الصفة الى معمولها
او معمولها نحو ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد اي الاضافة اللفظية الا تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
اي لا يفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يفيد الا تخفيف اللفظ قالوا مررت برجل حسن الوجه
فوصفوا بها النكرة والضارب زيد اي من اجل انه لا يفيد الا تخفيف قالوا الضارب زيد والضارب زيد ولو كان يفيد التعريف

عند الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة لان التنوين سقط باللام
فلم يفد الاضافة خفة لم يكن مثل الاضافة لان الضارب زيد على الحمار والضارب زيد على الاضافة سواء في الخفة خلافا
للفراء فانه يجوزه بناء على ان الاصل ضارب زيد فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافة فالاضافة قد افادت
خفة وهو مردود لان اللام داخل على الجزء الاول فاقتضى لحذفها ثم ردها وجاز الواهب المائة الهجان وعبدها عطفا
بوجه على المثال اللطيفا والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز الواهب عبدها عن خلاها من المائة وهو جمع العابد ومع الحبل
المهدية الناجح والبيت للاعشى من قصيدة او في بعضها بين الصورتين اي بين صورة ما دخل الواهب على عبدها
وصورة ما دخل الواهب على المائة وعطف عبدها عليها اذ الاول وهو عبدها في الواهب عبدها مباشرة بقع الثاني
اي باسمها المضاف ولم يتوسط بينهما شيء اخر والثاني اي عبدها في الصورة الثانية غير مباشر للواهب بل هو تابع
معطوف عليها باشرة الواهب وهو المائة وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل رب رجل وغلامه
مع انه لا يجوز رب غلامه ورب شاة وسخلتها مع انه لا يجوز رب سخلتها ومنه مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
حيث اجري المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجوز ذكر في المعطوف عليه يعني ان قاعدين معطوف على صفة رجل بلا
مع انه لا يجوز مررت برجل قاعدين ابتداء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا في الموصول نحو
بالرجل القائم ابواه لا القاعدين اي لا الذين قعدا ولم يجز بعضهم في الذي نحو الذين قعدا ابدلا من ذلك
لا القاعدين ونحا ماهنا ما يتوهم من الفرق ان اللام الموصولة يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها
في الجميع واحد نحو القائم والقائمة والقائمان والقائمون والقائمات بخلاف لفظ الموصول فان الذي للمفرد المذكر
والذين للمثنى المذكر واللتين للمثنى المؤنث واللام موجودة هو لصفة ولا يخالفه ظاهرا بينه وبين الموصوف
هو الرجل بخلاف الذين فانه يظهر المخالفة والافراد والتثنية من اول الامر بلفظه وبين الرجل الموصوف
فافهم في ولم يستبعد بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين في المعنى بمنزلة الذين قعدا كما في قوله
انا الذي قتلت نكرا بالفناء ويزكر نعليه عن ذات سنام وحلم الاسند الاراي فلنسميه موضع خبره
الذي ولا ضمير يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى لان الذي يراد به المتكلم لكونه خبرا انا
والعائد اليه هو الضمير المتكلم من قتلت لان الموصول يراد به المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا اي على انه يحتمل في

التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد ولم يجز الضارب زيد وابو العباس يفرق بين الصورتين
وهما الواهب المائة الهجان وعبدها والضارب الرجل وزيد فلا يجوز الضمير في عبدها للمائة وكانه قيل عبد
المائة فالعبد مضاف في التقدير الى المعرف باللام والمضاف الى المعرف باللام حكمه حكم المعرف باللام فعبد المائة
كالمائة وكما يجوز الواهب المائة يجوز الواهب عبد المائة بخلاف العلم المعطوف على المعرف باللام لانه ليس حكمه
العلم حكم المعرف باللام فلم يجز وانما جاز الضارب الرجل مع ان الاضافة لم يفد خفة لم يكن مثل الاضافة لانه
كان الاصل الضارب الرجل بالنصب فسقط باللام فالاضافة لم يفد خفة فكان ينبغي ان لا يجوز كالضارب زيد
قال انما جاز تشبيها له اي الضارب الرجل بالحسن الوجه من حيث ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين وانما جاز
الحسن الوجه مع ان الاضافة لم يفد خفة لان الاصل الحسن وجهه فحذف الضمير وابدل عنه اللام في الوجه لانه خص
من الضمير فيه جواز حذف الضمير واقامة اللام مقامه في الجزء الثاني فالحق به ما وجد اللام في الجزء
الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد واما نحو الضاربك والضاربه فيمن قال انه مضاف فمحمول
في صحة الاضافة على ضاربك اذ الاضافة فيه لازمة من غير نظر الى التخفيف لو فهم الجمع بين التنوين والنون
هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان نحو الضاربك والضاربه كان حقه ان لا يجوز لانه اضافة لفظية لم يفد
الاضافة خفة لان التنوين سقط باللام فهو مثل الضارب زيد وليكن الجواب محمول على ضاربك بلا لام لان اسمي الفاعلين
والمفعول اذا اضيفت الى المضمر المتصل لم ينظر فيها الى تخفيف فان ضاربك احتج فيه الى التخفيف او التخفيف يكون
بحذف التنوين والتنوين مع الضمير المتصل مما لا يجتمعان لان التنوين يؤذن بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فيؤذن بان الاول غير تام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين النون و
الضمير المتصل فلو اعتبر فيه التخفيف لقدر اجتماع التنوين او النون مع الضمير المتصل حتى سقط بالاضافة
وقد بينا انهما لا يجتمعان فقد جوز في نحو ضاربك من غير تقدير تخفيف فالحق به الضاربك فيه
لان الباب واحد اذ لا يعتبر التخفيف فيهما جميعا وقوله فيمن قال انه مضاف اشارة الى الخلاف في ان
ضاربك مضاف والكاف مجرور او غير مضاف والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان الانكار
بنوعه على من قال انه مضاف فيذكر لا بد ونحو هم الاموون الخبر والقاعدون ما لا يحتاج فيه هذا الايراد

فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل فاجاب بانه شاذ لا يعول عليه ولذلك لا يجوز في سعة الكلام
فلا انفا هو الضاربونك لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير المتصل واحتج به اذا ما خفوا من عدو
الامر مطلقا واخذ التفضيل اذا اضيف الى المعرفة ما اريد به الزيادة على من اضيف اليه فالاضافة غير
محضة اي يكون لفظية على راي ولذا قيل مررت برجل افضل القوم لان المعنى على اثبات ان كان
افضل من باقي القوم ويونس يرى في قوله تعالى ومن الذين اشركوا الاعوف انه موضع اهل التفضيل اما
ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة فان اضيف الى المعرفة فله معنيان احدهما ان يراد به الزيادة و
التفضيل على المضاف اليه والثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة كما سيأتي فان اريد به الزيادة على المضاف
اليه فاختلف في انه اضافة لفظية او معنوية فقيل اضافة لفظية لانه يقع صفة للنكرة نحو مررت
برجل افضل القوم ومثل قول الشاعر فلما رقوا مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخر اي وصف
النكرة وهو قوما بالخير وهو بمعنى التفضيل ولو كانت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف لما يقع صفة للنكرة
وانما يقع صفة للنكرة لان المعنى على اثبات من تفضيل مررت برجل افضل القوم افضل من القوم او
من باقي القوم كما استدل على اثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة ومن الذين اشركوا
عطف قوله ومن الذين على الناس اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين فيه التقدير ثابت وانما
يونس يرى اي يحصل الاستئناس بان الدال ليس غير متعين اذ قبل التقدير واحرص من الذين فيكون احرص
المقدر على احرص الملفوظ فلا يلزم من في الاول لكن لما كان ظاهر ذلك فاز في نسبه والاعوف انه
يتعرف اذا اضيف الى المعرفة والاضافة معنوية لان الاضافة انما يكون معنوية اذا كانت بتقدير
الانفصال والعامل واخذ التفضيل لا يعمل في مظهر ومن شرط اعماله ومن شرط افعل التفضيل اذا اريد به الزيادة
على المضاف اليه اي يضاف الى ما هو بعضه فان الزيادة انما يكون ببعض الاشتراك في اصل المعنى ولا يجوز عبدك
احسن الاحرار ولما ثبت هذه المقدمة بالاستقراء فرع عليه فقال لا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه من
جملتهم باضافتهم اي باضافة الاخوة الى ضمير يوسف فانك اذا قلت اخوة يوسف لم يكن يوسف داخلا في الاخوة
واخلاجه لزوم تفضيل الشيء على نفسه ضمانا بان الافعل جمعه في اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه فكونه من

جملتهم باعتبار الاول دون الثاني هذا سؤال وجواب اما السؤال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما هو بعضه والتقدير
انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فلا بد من تفضيله على نفسه قطعا فاجاب عنه بانه داخل في المضاف اليه باعتبار
المشاركة في اصل المعنى من غير ضرر الترجيح معه وانما باعتبار الترجيح فليس هو داخلا فيه فلا يلزم ترجيح الشيء
على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع السؤال لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة على المضاف اليه وهو داخل
في المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب انه لا يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه
بل على من سواه كانه عليه بقوله من قبل كانه افضل من باقي القوم مع بدل على الاختلاف اعتبار الجهتين
قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فانه من حال المفضل ها وقاعدا من المفضل عليه والعامل فيها احسن
فلو جعل نسبة احسن اليهما واحد لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنية
ونسبته الى القعود نسبة اصل الحسن فيظهر اختلاف اعتبار الجهتين وان قصد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح
هذا قسيم لقوله مراد به الزيادة على من اضيف اليه فان افعل في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة
على المضاف اليه فقط بل اضافته اليه لمجرد التوضيح فاذا قلت زيد احسن قريش فمعناه زيد احسن الناس
مطلقا وهو من جملة قريش فاضافته الى قريش ليست للتفضيل عليهم بل للتوضيح فلا يجيء فيه مع من بالاضافة
لانه ليس المعنى على اثبات من حتى يكون الاضافة لفظية كما ذكرنا فيما اذا اريد به الزيادة على المضاف اليه
فانه لا بد ان يكون فيه المعنى على اثبات من ليصح التفضيل على المضاف اليه ولا مانع من اضافته الى ما ليس
بعضه منه يعني انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض المضاف اليه ولذلك يصح ان يقال عبدك احسن من الاحرار
فيجوز على هذا مثل يوسف احسن اخوته لان المراد فيه الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق
وانما اضيف الى باقي الاخوة للابتداء ايام وكذا لو قلت الناقص والاشج اعدلا بني مروان فلا يراد به
الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدل الناس واضيفا الى بني مروان للتوضيح المجرد
فكانك قلت هما عادلا بني مروان ويكفي في الاضافة الملابسة بوجه ما اراد بالناقص محمد بن مروان
وبالاشج عمر بن عبد العزيز وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد
المطابقة لمن هو له يقول الزيدان افضل قوم وجاز افضل قوم وانما جاز الوجهان لانه اشبه الذي بمن

٣٢٥ لذكر المفضل عليه معه يجري مجرى غير المطابقة وعلى الثاني وهو ما اريد به الزيادة المطلقة المطابقة ليس
الا اي يجب غير المطابقة لانه صفة يجب ان يطابق الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذي
فلا يجوز غير الافراد واذا اضيف الى النكرة فتتميم لقوله اذا اضيف الى المعرفة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه
في الافراد والتثنية والجمع نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال اذا فضلوا رجالا رجالا
واثنين اثنين وجماعة جماعة يعني انا اذا قلنا هو افضل رجل فالافضل هو رجل في المعنى اذ افضل الرجال
رجلا رجلا هذا الرجل افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا قلنا هما افضل رجلين فالافضل في المعنى
هما الرجلان اي اذا فضل الرجال رجلين رجلين فهذان افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا قلنا
هم افضل رجال فالافضل هم الرجال في المعنى اي اذا فضل الرجال جماعة جماعة فهؤلاء افضل من اولئك
المفضلين فالحاصل ان المضاف اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه
هم المفضلون كما ذكرنا ويضاف اسماء الزمان الى الجمل اي الاسمية والفعلية تقول جئتك اذ قام
زيد وجئتك اذ زيد قائم واتيتك اي ويضاف آية وذو الى الفعلية نحو اتيتك زمن الحجاج امير
هذا مثال الاضافة الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك
كالثغام المخلس وليست ما كافة عن الاضافة بل مهيئة للاضافة الى الجملة ذكر البيت مثالا اخر
لكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وذكر بعضهم ان ما في البيت كافة وكان في التمثيل به ان
ذلك لا يجيء فان بعد في البيت على معناه الاصلي من اقتضاء الاضافة الى شيء وهو في المعنى كانه قال
بعد حصول راسك اشمط كالثغام المخلس فما ذكره اخرا يعني جعل ما مهيئة للاضافة الى الجملة اي فلو
جعلناها كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على اضافته لكنه ذكره وان لفظ ما اما ان يكون اسما او
حرفا فذكروا اقسام كل واحد منها وفي ادراج ما هاهنا تحت واحد من الاقسام بحث وتامل الثغام
بالفتح نبت يكون في الجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية درمنه سبند يشبه به الشيب خاطب الشاعر
نفسه اي اتحب ام الوليد بعد الشيب وعلاقة مصدر علق المرء اي احبها المخلس بضم الميم بستان اختلط رطبه و
يابسه والخليس والمخلس اذا خالط سواده البياض ومنه راي وقد يضاف من اسماء الزمان الى الجملة نحو لهما

دايتر

٣٢٦ وآية مذ دخل الشتاء فتميز ذلك الاضافة اي فمن يقول مذ مضاف الى ما بعده فاما من يقول
ان ما بعده بتقدير زمان مضاف وهو مبتدأ ومذ خبره اي اول مدة انتفاء الرؤية او
جميع مدة انتفاء الرؤية زمان دخول الشتاء فليس هذا الباب لان مذ حينئذ داخل على الجملة
ونحو بآية يقدمون الخيل شعثا واذهب بذي تسلم هذان مثالان لكون آية مضافة الى الجملة
الفعلية ولكون ذو مضافا الى الفعلية وقد مضى بحثهما في الظروف وانما اضيف آية الى الفعلية
لقرب معناها من معنى الوقت لان الوقت هو العلامة فانك اذا قلت ائتني اذا اذن المؤذن تريد
فقد جعلت ذلك الوقت علامة لاتيانه والمكان لا يضاف اليها اي الى الجملتين المتمكنة منه اي الظروف
المتمكنة من المكان لا يضاف الى الجملتين واحترز بالمتمكنة عن نحو حيث فانه يضاف الى الجملتين
نحو حيث قام زيد وحيث زيد قائم على ما مضى وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لان
ظروف الزمان اكثر استعمالا فاتسع فيها ما لم يتسع في المكان لقلة استعماله ولان ظروف المكان
في الجمادات والجهات اذا اضيف الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجمل فيصير مضافة
الى المعنى فلا يستقيم اذ لا يقال خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان فانه يصح اضافته الى المعاني
ولا يجوز اضافة المضاف اي المضاف لا يضاف الى اسمين معا من غير تخلل عاطف نحو غلام زيد
عمرو على الاضافة اليهما ولا تقديم المضاف اليه اي على المضاف ولا الفصل بينهما مطلقا اي بالظرف
او بغيره سعة اي في سعة الكلام وبغير الظرف اي ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة اي
في ضرورة الشعر ويفهم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف في ضرورة الشعر نحو قوله فرشني
بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل العسيل بالعين المهملة مكنسة العطار الذي يجمع بها
العطر اي لا ينبغي ان اكون في مدحتي لك كمن ينحت الصخرة بتلك المكنسة اي لا يحصل له شيء
ولا يمكن له ذلك ورشني اي اصلحني ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وهو جائز في
ضرورة الشعر نحو لله در اليوم من لامها اي در من لامها اليوم اما اضافة المضاف فانما لا يجوز
لوجهين احدهما ان تمام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون المضاف تاما

٣٢٧ بالاضافة الى الاول غير تام لكونه مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان الاول اما ان يضاف الى
المعرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يجز اضافته اخرى لكونه كتعريف المعرف ان اضيف الى
معرفة اخرى او كتخصيص المعرف اذا اضيف الى نكرة وان اضيف الاول الى نكرة فان اضيف ايضا
الى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة الاولى وان اضيف الى معرفة لغا الاضافة
قبلها الى النكرة وانما تقديم المضاف اليه على المضاف فانما لا يجوز لان المضاف اليه بمنزلة التنوين
وقائم محله فكما لا يتقدم التنوين لا يتقدم المضاف اليه ولان المضاف اليه كالجزء من المضاف
لامتزاجهما فكما لا يتقدم جزء من الكلمة عليها لا يتقدم المضاف اليه ايضا واما الفصل بينهما فانما لا
يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف اليه وامتزاجهما فلا يتخلل اجنبي بينهما كما لا يتخلل بين الحروف
من كلمة وكما لا يتخلل بين الاسم وتنوينه وانما جاز الفصل في ضرورة الشعر بالظرف لانهم توسعوا في الظروف ما
لم يتوسعوا في غيرها وقد سبق له نظائر ونحو بين ذراعي وجبهة الاسد على حذف المضاف اليه من الاول وقيل
مذهب سيبويه انه اي المضاف اليه محذوف من الثاني واخر الاول ليكون كالعوض هذا ايراد وهو انه
فصل بين ذراعي والاسد بما ليس بظرف وهو مؤول بوجهين فاجاب عنه بوجهين احدهما ان المضاف
اليه من الاول محذوف والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى باحدهما لدلالة الاخر لان
اللفظين واحد والثاني وهو مذهب سيبويه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور اخرا هو المضاف
اليه للاول وانما اخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد
وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه لفظا ولا ما نقوم مقامه فاخر الاول ليكون كانه لهما وقيل ومذهب
اي مذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم على العكس لان قائم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف
وهذا اشارة الى ان سيبويه خالف بين الصورتين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن الاول ويحذف
الخبر من الثاني كما ذكره في قوله من ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني وغايته انه لو جعل الخبر الثاني
للاول كان خبر الثاني محذوفا والخبر يحذف كثيرا بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل المحذوف من الاول لم
يكن المضاف اليه للاول مذكورا لفظا ولا ما نقوم مقامه متصلا به بخلاف العكس فانه لو حذف من الثاني لكان المذكور

انوا

٣٢٨ اخرا مضافا اليه الاول وكان كالعوض عن المضاف اليه في الثاني متصلا به فكان المضاف اليه لما
مذكورا وقراءة نحو قتل اولادهم شركائهم بجر شركائهم ونصب اولادهم ليست بتلك القوية
للزوم الفصل بغير الظرف في السعة ويجوز حذف المضاف واجراء حكمه من الاعراب على المضاف اليه
عند امن الالتباس احترز به عما يلبس فلا تقول رايت زيدا اي غلام زيد لانه يلبس اما مرة اي
يجوز حذف المضاف مرة اي مضافا واحدا نحو واسال القرية اذ المعلوم ان المسؤول اهلها لا هي
فلا التباس او مرتين اي يجوز ان يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله في البرق اسال البحار راي
سقيا سحابه اي سحاب البرق البحار بحذف المضاف وهو السحاب في المضاف الاخر وهو سقيا فانقلب
المجرور مرفوعا مستترا في الفعل وهو اسال هكذا ذكروه ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع
الى البرق على الاسناد المجازي بدون ارتكاب حذف المضافات لم يكن بعيدا بل ارتكاب المجاز خير
وتكثير الاضمارات واخر البيت فانحى للعقيق والعقيق موضع وانحى اي قصد البحار اسم جمع
وكان في الاصل جمع بحر بعا رهنه بحرنا اي ارضنا اي اسال البحار هذه المواضع فقصد العقيق
واوله الا من يرى كلما راي برقا شريقا او اكثر اي يجوز حذف اكثر من المضافين نحو فكان قاب قوسين
اي مقدار مسافة قربه وتقاربه هو مني فرسخان اي مقدار مسافة قربه فرسخان او ميلان او قيد
رمح ولبيد عند سيبويه بقياس اي ليس تعديد حذف المضاف بقياس وانكره هو مني عدوة الفرس
او غلوة السهم اي مقدار مسافة قربه مني عدوة الفرس اذ لم يسمع وليس بمقيس عنده فلذلك
انكره وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى
شيء اخر كقراءة من قرا والله يريد الاخرة بجر الاخرة اي يريد عرض الاخرة فابقى المضاف اليه
على اعرابه بعد حذف المضاف لانه سبق مضافا الى شيء اخر وهو قوله يريدون عرض الدنيا ومنه
اي مما ترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فحذف المضاف وهو كل وترك
بيضاء على اعرابه ولو اعرب بيضاء باعراب المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع فيمن لا يجوز العطف
على عاملين فاما من يجوز العطف على عاملين فيضمر بعد الواو عاملين وهوما النصب بحجة وكل
ليجر بيضاء ومنه اي ومما ترك المضاف على اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه والتقدير
ولا مثل اخيه فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو الجر وقد يتوهم ههنا

ان لها

قاعدة الضمير المجرور باعراب المضاف المرفوع وهو سقيا م

صحه م

٢٢٦ ان اخيه مجرور عطف على عبد الله و مثل المذكور مضاف اليهما ولا تقدير في الثاني مضاف اخر محذوف
فدفعه بقوله ولا يجوز العطف اى عطف اخيه على عبد الله حيث كان النفي عن كلام المتكلم لا عن المماثل
لهما ولما يلزم من ايلاء لا المؤكدة للنفي غير ما عطف على المنفي والفصل اى ولما يلزم من الفصل بين
المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجنبي وهو يقول ذاك دفع ذلك
التوهم بقوله لا يجوز العطف وعلله بثلثه اوجه احدها انه لو كان معطوفا على عبد الله لكان
المنفي مماثل الشخصين وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه لا يقول
لا ان مجموعهما مماثلا لهما لا يقول والثاني انه لو عطف اخيه على عبد الله لوجد لا المؤكدة للنفي
في المعطوف ولم توجد في المعطوف عليه وهو عبد الله فلا يقال جائني زيد ولا عمرو والثالث انه لو
عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل بينهما باجنبي وهو يقول وانما كان اجنبيا لانه خبر ما فهو
اجنبي عن المعطوف اذ ليس خبرا عنهما وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن نحو ما زيد الضارب
الحاضر يقول ذاك وعمرو وعن نحو ما زيد الضارب اخاه يقول ذاك وعمرا فان هو لكن يقول خبر ما
وهو اجنبي وقع بين المعطوف المرفوع في المثال الاول والمعطوف المنصوب في المثال الثاني
ولا منع من ذلك والفرق بينه اتصال المجرور بالجار والمعطوف على المجرور في حكم المجرور
والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور لا يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو في حكم المعطوف
المجرور ومنه ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذاك فانه حذف المثل من الثاني وترك المضاف
اليه على اعرابه ولا يصح العطف ههنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه لو عطف اخيك
على ابيك لكان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمطلوب النفي عن كل واحد المثلين كما ذكرنا
والثاني انه لو عطف لزم وجود لا في المعطوف دون المعطوف عليه ولا يرد الوجه الثالث
وهو الفصل بالاجنبي لانه اخر بقوله يقولان ذاك عن المعطوف فلا يلزم فيه الفصل لكن
ههنا وجه ثالث لم يكن في المثال الاول فاشار اليه بقوله واللزوم الافراد في يقولان اى لو كان
معطوفا على ابيك لكان المبتدا مثلا لهما فهو مفرد وكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا
بان يقال يقول ذاك والاعتذار باقحام المثل ضعيف لان المعاملة لفظا مع المقحم يشهد كا
امتناع مثل افعل هذا جواب عن سؤال مقدر وهو لم لا يقال انما ثني الخبر لان لفظ المثل مقحم لانه يقال

اقحام

١٥٦

٢٢٧ مثلك لا يقول كذا اى انت لا تقول فالتقدير ما ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا
الاعتذار ضعيف لان لفظ المثل وان كان مقحما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك امتنع
مثلي افعل بل يجب ان يقال مثلي يفعل ولو كان المقحم غير معتبر مطلقا لقيل افعل وحذف المضاف
اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف المضاف اى لا يجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف
المضاف اليه في اذ وحينئذ ويومئذ لكونه معلوما اذ التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا
واحد واقيم التنوين مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان يحذف لها التنوين ونونا التثنية والجمع من
المضاف وانما حذف لان العلامات الثلث تدل على تمام الاسم والاضافة تدل على ان الاسم غير
تام وانما يتم بالاضافة فمشروع وجودها مع الاضافة يكون المضاف تاما وغير تام وكسر اخره عطف
على ان يحذف اى وحكم الاضافة كسر اخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا مجراه وهو ما كان اخره يا او
واوا ما قبلها ساكن عند الاضافة الى يا المتكلم يعني اذا اضيف الاسم الى يا المتكلم فاما ان يكون الاسم
صحيحا او جاريا مجراه او لا يكون كذلك فان كان كسر اخره كداري ويومي ودلوي وظبيي فالكسر
لاجل اليا وان لم يكن صحيحا ولا جاريا مجراه فيكون اخره اما الفا او يا او واوا متحركا ما قبلها فتعرض
لها بقوله وان كان الاخر الفا ثبتت نحو عصاي ورحاي وعلاماي الا في لغة هذيل فقلب لغير التثنية
يا وتدغم اى وان كان اخره الفا فهذيل تقلب الالف يا ان لم يكن الف التثنية فيقول عصي ورحي وعلامي
وانما لم تقلب الف التثنية لئلا يقع بالقلب لبس بخلاف عصاي ورحاي فانه لم يلزم بسبب القلب
لبس بل اللبس حاصل قلب او لم تقلب واما التثنية فاذا لم تقلب فلا لبس ولو قلبت التبس المرفوع
بالمنصوب والمجرور فلذلك لم تقلب الالف في التثنية يا وتفتح اليا لاجتماع الساكنين يعني ان كان
الاخر الفا واضيف الى يا المتكلم فيا الاضافة فيه مفتوحة اذ لا تكون ساكنة لاجتماع الساكنين فاوثرت
الفتحة للخفة والف لدى تقلب وفاقا مع الضماير اجع كالف الى وعلى هذا كانه سؤال وهو ان اخر لدى
الف فكان حقه ان يثبت مع يا المتكلم ولا تقلب يا كعصاي فاجاب بانه حمل على الف الى وعلى اذا اتصل
بيا المتكلم فانه يقال علي والي فكذا يقال لدي والجامع بينها كون الالف في كل واحد منها غير منقلبة عن يا او
واو وقوله مع الضماير اجع يعني تقلب الف لدى يا مع ضمير المتكلم والمخاطب والغايب فيقال لدي ولديك
ولديه كما يقال علي وعليك وعليه وان كان يا اى وان كان الاخر واوا او يا متحركا ما قبلها احترازا عما اذا

٢٢٨ كان ساكنا فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه فان انفتح اى فالواو واليا التي انفتح ما قبلها
كمسلمي ومصطفون فمدغم اى فكل اليا مدغم في يا المتكلم في حال كونها يا ساكنة ان كانت يا
فيدغم في اليا كمسلمي وان كانت واوا فتقلب يا ثم تدغم في يا المتكلم كمصطفي واصله مصطفوي اجتمع
الواو واليا وسبق احدهما بالسكون فقلب الواو يا وادغم في اليا فوقع تلك اليا ساكنة بين مفتوحين
احدهما ما قبل الواو والثاني يا المتكلم وما انضم اى الواو التي انضم ما قبلها كمسلمون او انكسر اى
او اليا التي انكسر ما قبلها كمسلمين في الجمع فمن مكسور ومفتوح اى فيقع ذلك المدغم بين مكسور
وهو ما قبل اليا ومفتوح وهو يا المتكلم نحو مسلمي هذا فيما انكسر ما قبله نحو مسلمين واما ما انضم
ما قبله كمسلمون فانه تقلب الواو يا وتكسر ما قبله فيقع ايضا المدغم وهو يا بين مكسور ومفتوح
كمسلمي في مسلمون لما فرغ من مرفوع الاسما والافعال ومنصوبهما ومجرور الاسما شرع في المجزوم
وقال المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي كلم يضرب ولما يضرب
وليضرب ولا تضرب وكلم المجازاة وهي التي تفيد سببية الاول للثاني وتسميان اى الاول والثاني
شرطا وجزاء فان كانا مضارعين فيهما مجزومان نحو ان تكرمني اكرمك فيهما الجزم وكذا الاول
اى وكذا اذا كان الاول مضارعا يجب الجزم فيه وفي الثاني اذا كان هو وحده المضارع الجزم
والرفع اى ويجوز في الثاني الجزم والرفع نحو ان جئتني اكرمك فيجوز فيه الجزم والرفع اما الجزم فلكونه
مضارعا قابلا للجزم واما الرفع فمنوا ما بتقدير الفا عند المبرد اى فيقدر ان جئتني فانا اكرمك او على
نية التقديم والتاخير عند سيبويه فانه يقول تقدم الجزاء تقديرا كانه قال اكرمك ان جئتني وح
يكون مرفوعا على انه اخبار متقيد بشرط والتحقيق ان جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه
لان المتقدم لا يكون جزاء وانما فرض سيبويه التقديم والتاخير لان الفا لا تحذف عنده ولو كان
جزاء من غير جزم يجب الفا فلا بد من تقديره لانه لو لم يتقدم وجعل جزاء فاما ان يقدر الفا او لا
يقدر والقسمان ممتنعان اما الاول فظاهر اذ لا يقول بتقدير الفا وكذا الثاني لان الجواب
يتعين فيه الفا عنده ان لم يكن جزما كما سياتي في المضارع المستقبل وان كان الجزاء ماضيا لفظا
بغير قد او فعلا متصرفا او معنى فلا مساغ للفا نحو ان جئت جئت او لم اقم يعني لو كان الشرط والجزاء
ماضيين فقد يكون ماضيا لفظا نحو ان جئت جئت وقد يكون مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو

اى م

٢٢٩ ان جئت لم اقم فان الجزاء مضارع ولكن دخله لم فصار ماضيا فلا مساغ للفا ههنا في الجزاء لان
حرف الشرط اثر في المعنى بقلبهما مضارعين فكانهما مضارعان تقديرا واذا كانا مضارعين وجب
جزمهما فكانهما مجزومان تقديرا والجزم اللفظي ينافي الفا فكذا التقديري لانه اذا وجد الارتباط
المعنوي بين الشرط والجزاء اكتفي فيه ولم يحتج الى رابطة لفظية كالفا وانما قال بغير قد لانه اذا
وجد قد فهو ماض محقق يمتنع تاثير الشرط فيه فلا بد من الفا لفوات الرابط المعنوي نحو ان جئتني
فقد اكرمتك ونحوه قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واحترز بقوله متصرف عن نحو عسى من الافعال
الغير المتصرفة نحو ان جئتني فعسى ان اكرمك فان الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء لما لم يكن فعلا متصرفا
لم يقبل الجزم معنى فتعين الفا ايضا وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا
بلا فالوجهان احدهما الجزم نحو ان يكرمني اكرمك او لا اهنك لامكان جعله نفس الجزاء بقبوله تاثير
حرف الشرط فيه بالجزم والثاني ان يدخل الفا فيهما ويرتفعان نحو ان يكرمني فاكرمك او فلا اهينك بتاويل
جعله خبر مبتدا محذوف يصير جملة اسمية والتقدير ان اكرمتني فانا اكرمك وان اكرمتني فانا لا اهينك
وانما قال من غير سين او سوف لانه ان كان مضارعا مثبتا مع السين او سوف فانه يتعين الفا ولا يجوز الجزم
فيه نحو ان اكرمتني فساكرمك او فسوف اكرمك على اضمار المبتدا اى فانا ساكرمك او فانا سوف اكرمك
وانما لم يجز الجزم فيه لانه لو جزم لقدر حرف الشرط داخلا عليه ليعمل فيه الجزم ولا يتوارد حرفا استقبال
على فعل واحد واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي بلم نحو ان جئتني لم اقم فانا قد ذكرنا انه لا مساغ للفا
فيه لامكان تاثير الشرط معنى في الجزاء بقلبه الى معنى المضارع فاذا وجد تاثير الشرط معنى لم يدخل
الفا فيه فلم يكن فيه وجهان والا فالفا اى وان لم يكن الجزاء احد المذكورات فيتعين الفا كما اذا
كانت الجزاء جملة اسمية او امرية او نهيية او فعلا غير متصرف نحو ان جئتني فانت مكرم او ان جئتني
فاكرمني او فلا تضربني ونحو قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا الاية وكذا لو كان
الجزاء ماضيا متحققا مع قد نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او سوف نحو ان
زرتني فساكرمك او فسوف اكرمك اما الجملة الاسمية فلانها لا تقبل الجزم فلا بد من الفا لتكون
رابطا واما الجملة الامرية فانها لا تقبل الجزم لكونه مبني الاصل ولا تقبل الجزم لفظا وهو ظاهر
ولا معنى لان الجزم انما يكون في المستقبل او فيما يقع موقعه وفعل الامر لا يقع موقع المستقبل

اقحام

لكونه طلبا وكون المستقبل خبرا والطلب لا يقع موقع الخبر ولغا الجملة الانشائية فلانه لا يمكن تأثير
حرف الشرط فيه والا لتوارد عليه جازمان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للنهي فتعين الفا
لتكون رابطا ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها لم يسوغه الا الضرورة يعني لم يجز الا وهو
قوله الله يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفا وليس فيه فانما جاز لضرورة الشعر
واخره والشر بالشر عند الله مثلان ويجزم اي المضارع بان مضمر مع فعل الشرط بعد الاشيا
التي تجاب بالفا الا النفي اذا قصد السببية لتضمنها اي لتضمن الاشيا سوى النفي معنى الطلب
وتضمنه اي وتضمن الطلب السببية اذ لا يكون الا لغرض خارج بخلاف الاخبار اللهم اذا استعمل
في معنى الطلب قوله اذا قصد السببية شرط لقوله يجزم اي انما يجزم اذا قصد سببية الاول
للمضارع فاما اذا لم يقصد السببية فيجب الرفع حالا او وصفا او استئنافا على ما سياتي عقيبه
وقوله لتضمنها اي الجزم علته لكون لم مضمر مع احد الاشيا الخمسة اي انما يجزم لان المفروض
انه قصد السببية فيكون المضارع مسببا فيغني ذلك عن ذكر حرف الشرط والسبب لان الطلب
المستفاد من الخمسة يتضمن السببية فيقتضي لم يكون لطلب سبب حامل عليه وذلك الحامل هو
الذي جعل سببا لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب في الخارج فقد وجد الدال على الشرط
المقدر وقوله اذ لا يكون اي الطلب الا لغرض خارج اي عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب السببية
قوله بخلاف الاخبار معناه ان الخبر لا يقتضي سببا خارجا عن الخبر يحمل على الاخبار بل الغرض في الاخبار
هو اطلاع المخاطب على نفس الخبر قوله اللهم استدراك عن قوله بخلاف الاخبار اي الخبر لا يقتضي
الجزم الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل ونحو حسبك
ينم الناس اي اكتف واسكت عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى الطلب فصح الجزم بعده وان
لم يقصد السببية قسيم لقوله اذا قصد السببية اي فان لم يقصد السببية في المضارع فالحال او
الوصف او الاستئناف اي ان لم يقصد فيجب الرفع اما حالا كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون
اي ذرهم علي هذه الحالة التي هم عليها او وصفا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة
الرفع اي وليا وارثا مني او استئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه فانه لا يصح الجزم فيه والا لكان ~~ل~~ الحال
التقدير ان لا تذهب به تغلب عليه وهو غير مستقيم لان المعنى انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا

يجوز ان يكون حالا اذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوبا عليه فتعين الاستئناف
اي انك تغلب عليه بعد الذهاب ولا يجوز الجزم في لا تدن من الاسد ياكلك لان النفي لا يدل على الاثبات
انما لم يجز الجزم لان الجزم انما يكون بان مضمر والمضمر يكون من جنس المظهر واذا كان المظهر منفيا
كان المضمر منفيا مقدرا بان وان كان مثبتا قدر مثبتا مع ان ولا يقدر الا مثبتا اذا كان المظهر
منفيا فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد ياكلك لان المذكور منفي فالمقدر كذلك فيفسد المعنى
خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتمادا على وضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة ان التقدير ان تدن
من الاسد ياكلك والجزم في قوله تعالى فاصدق واكن لان الاول قد يكون مجزوما ولا فا فيه فكانه
مجزوم هذا سوال وجواب فالسوال ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب
باضمار ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب واجاب بان الاول محله الجزم على تقدير عدم
الفا اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق بالجزم واكن كان مستقيما لان الفعل ينجزم
في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالاشيا الستة كما انجر الاسم في قوله بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشوم
غرابها لان الاول قد يدخله البا ذكر البيتين على وجه التشبيه بما ذكره وذلك ان قوله ولا سابق
مجرور والمعطوف عليه قوله مدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور عطف على منصوب وهو
مصلحين فكما لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب لا يجوز عطف المجرور على المنصوب فاجاب بان
الاول قد يدخله البا فكانها ثابتة فيه اذ يصح ان يقال لست بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين
فعطف المجرور على ذلك كما عطف المجزوم في الاية على الاول بتقدير الجزم فيه واذا اجتمع ~~التقدير~~
الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط اي
بشرط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان اتيتني لا اتيتك او حكما نحو والله ان لم تاتني
لا اتيتك مذكورا اي كان القسم كما مثلنا او مقدرا ملفوظا بما يدل عليه وغير ملفوظ به نحو لئن
اخرجوا لا يخرجون معهم هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد يلفظ بما يدل عليه وهو اللام
في لئن فان اللام الموطئة يدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا وان اطعتموهم انكم
لمشركون مثال لما يكون القسم مقدرا فيه ولم يلفظ بما يدل عليه والتقدير والله ان اطعتموهم انكم

المشركون وانما قدر القسم لئلا يكون الكلام للمشركين جوابا له ولو لم يقدر لكان جوابا للشرط ولم
يجئ حينئذ الفا لانه جملة اسمية وقعت جزا للشرط فالفا لازم في البعد اذ لا تقاربه في السعار التي
انى اكرمك بل الواجب ان يقال فانى اكرمك كما ذكرنا يعنى اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون القسم
في صدر الكلام واما ان يكون الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في الصدر بل يكونان متوسطين
فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لا للشرط لان تقدمه دليل توفر الاعتنا به فلا
يلغى واشترط المضى في فعل الشرط لانه لا يعمل في الجزا فلا يعمل الشرط ايضا لئلا يعمل الفا ويعلم
واشتراط المضى اذ لا يعمل في الجزا لان الشرط لما الغى استهجن ان يعمل حرف الشرط لفظا في جوابه لانه
لما لم يؤثر حرف الشرط في الجزء الاول الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل ايضا في الجزء الذي بعد
عنه ولا يليه هذا اذا تصدر القسم وان تصدر اى الكلام بالشرط يعنى وقع الشرط في صدر الكلام
وتأخر القسم عنه فيجوز اعتبارهما اى اعتبار القسم والشرط معا والغا القسم اى وجاز الغا
القسم نحو ان تاتنى والله لا اتك او فوالله لا اتيك ولا وجه لحذف الفا لما قد سلف اى اذا
تصدر الكلام بالشرط فجاز اعتبار القسم والشرط معا بان يذكر لهما الجواب كما في المثال الثانى وهو
قوله فوالله لا اتيك فان الكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده فجئ بالفا داخلا على القسم ليكون
قوله لا اتيك جوابا للقسم وقوله فوالله لا اتيك بجملته جوابا للشرط ولذلك دخل الفا على القسم
وجاز الغا القسم وحده واعتبار الشرط كما في المثال الاول وهو قوله ان تاتنى والله لا اتك بالجزم
فان المجزوم جزا للشرط وقد الغى القسم لكونه واقعا في الوسط والتقدير ان تاتنى لا اتك والله
فحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه قوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما قبل والا فالفا
يعنى الجملة القسمية اذا وقعت جزا للشرط فيجب فيه الفا لانه ليس من مواقع الجزم فيجب فيه الفا
لربط الجزا بالشرط كما سبق في قسم ثالث وهو ان يتوسط القسم والشرط فقال وهكذا الحكم
ان توسطا وتقدم الشرط يعنى اذا توسطا فاما ان يتقدم الشرط على القسم او يتاخر الشرط عن القسم
فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما نحو انا ان لم تاتنى والله لا اتيك يجوز ان يعتبر القسم والشرط
بان يجعل الفعل الاخر جوابا للقسم ويجعل القسم مع جوابه جزا للشرط فيجب حينئذ دخول الفا
نحو انا ان لم تاتنى فوالله لا اتيك وجاز الغا القسم بان يجعل الجواب للشرط نحو انا ان لم تاتنى والله اتك والقسم

ملغى والفعل الاخر جزا للشرط ولذلك انجزم وهو المراد بقوله وهكذا اى وهكذا يجوز اعتبارهما
والغا القسم وان تاخر اى الشرط عن القسم فالغا احدهما من الشرط او القسم فالغا الشرط نحو انا والله
ان اتيتنى لا اتيك فان قوله لا اتيك جواب للقسم والشرط ملغى اى لم يذكر له جواب لفظا لدلالة
جواب القسم على جوابه وجاز الغا القسم بان يجعل الفعل الاخر جزا للشرط بان يقال انا والله ان
تاتنى اتك بالجزم ليكون المجزوم جزا للشرط فالشرط وجزاه مرفوع المحل بكونه خبرا للمبتدا
المصدر به الكلام وهو انا فيكون القسم ملغى اذ لم يذكر له جواب لفظا ويعود الشرط المذكور
جذعا اى ولا اشارة الى قوله بشرط المضى في فعل الشرط يعنى اذا كان الغى الشرط وجعل الجواب
للقسم مشترط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا في تصدر الكلام بالقسم وقوله
جذعا اى جديدا اى يعود الشرط الاول في ذلك وقت وكان في هذا الامر جذعا اذا كان اخذ
فيه حديثا واما غير المستبد من المعرب فهو التوابع قسم المعرب الى قسمين في اوائل الكتاب معا
المعرب كلا نوعيه اما ان يمسها الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع وذكر المستبد
وشرع في غير المستبد وهو التوابع وهى التى لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها
والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحى وبلفظ التبع اللغوى يعنى ما لا يكون اعرابها بالاستبداد في
بعض النسخ وهى الاسما وظاهر هذا اللفظ لان التوابع لا يكون الا ما يمسه الاعراب لا على سبيل
الاستقلال وقد يخرج عنه الفعل مع انه سيذكر ان التاكيد يجرى في الالفاظ كلها فلا يندرج تحت
هذا الحد اذ الفعل لا اعراب له وكذا الجملة وكذا الحرف فلعل المراد لان اصل التوابع ان يكون في
الاسما وقد ذكر غير الاسما على سبيل الاستطراد وهى خمسة لان التابع اما ان يكون مقصودا
بالنسبة او لا يكون فان كان فاما ان يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف او لا فان لم يتخلل فهو البدل
وان يتخلل فهو العطف بالحروف وان لم يكن مقصودا بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع
او لا فان دل فهو الصفة وان لم يدل فاما ان يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او لا والاول
هو التوكيد والثانى عطف البيان الاول التاكيد وهو ما يؤكد به ذكر الاول غير مقصود خرج
بقوله غير مقصود العطف بالحروف والبدل لان كل واحد منهما مقصود وخرج الصفة وعطف البيان
بقوله يؤكد به ذكر الاول لان الغرض من التاكيد اعادة الاول اما بلفظ الاول كزيد زيدا وما

هو بمعناه كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض فيه اعادة ذكر الاول وكذا الصفة وفيه نظر
لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق عليه فان اراد اعادة عين الاول خرج عنه
التاكيد المعنوي لان عين الاول غير معاد وان اراد اعادة ما يصدق على الاول فعطف البيان
والصفة كذلك لانك اذا قلت جاءني ابو حفص عمر او جاء زيد الظريف فالاول ايضا معاد اذ يعني
انه ذكر في التابع ما يصدق على الاول ولا يختص اي التاكيد بالاسم بل قد يكون في غير الاسم
على ما سياتي وفائدته اي فائدة التاكيد التقرير وازالة التجوز اي تقرير نسبة الفعل الى المتبوع
وازالة التجوز فان المتبوع قد يعرض له تجوزان احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض والثاني
ان يطلق اللفظ على الشيء ويراد القائم مقامه لا هو بعينه فانك اذا قلت جاء القوم فقد يراد
به الكل او البعض واذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته وحواشيه ونائبه
وبالتاكيد يزول التجوز اما الاول فيصح بلفظ الكل واجمع اليه فانك اذا قلت جاء القوم كلهم
زال به تجوز ارادة البعض واما الثاني فانك اذا قلت جاء زيد نفسه زال به تجوز ارادة من يقوم
مقامه فيندرج تحت ازالة التجوز تقرير النسبة اليه والشمول والاعادة اما بلفظ الاول
ويسمى صريحا وهو المسمى بالتاكيد اللفظي ويجري في الالفاظ كلها في الاسم نحو زيد زيد وفي
الفعل كضرب ضرب وفي الحروف كان ان زيدا قائم وفي الجملة كزيد قائم زيد قائم وجاءني زيد
واما بغيره اي اما بغير لفظ الاول بما هو بمعناه وهو المسمى بالتاكيد المعنوي ويختص بالاسم
دون الفعل باحد هذه الالفاظ اي يختص باحد هذه الالفاظ الاسم دون الفعل اي التاكيد
المعنوي لا يكون في الافعال والحروف وهي اي الالفاظ التي يؤكد بها النفس والعين وتثنيتهما
كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعيان وكلا ومونثه نحو كلتا وكل واجمع واجمعون واجمع
في تاكيد الجمع وجمعاء في تاكيد المونث المفرد وجمع في تاكيد جمع المونث واكتعون وابتعون وابصعون
عطف على كلا وهي اي وهذه الثلاثة الاخيرة اتباعات لاجمع لا يجيء الا على اثره ويسمى غير صريح
اي يسمى التاكيد بما هو بمعناه غير صريح ولا يؤكد بكلا الا المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمراتان
كلتاهما وبكل واجمع اي لا يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما بما هو معرفة
او محدود ايضا عند الكوفيين نحو رايت القوم كلهم هذا مثال ما يصح افتراقها حسا واشتريت

العبد كله هذا مثال ما يصح افتراقها حكما بان المشتري قد يكون نصف العبد او ثلثه او ربعه
فيصح افتراق هذه الاجزاء في الحكم اذ يجوز ان يشتري جزء دون جزء ولا تقول جاءني زيد كله لان
اجزاء زيد لا يصح افتراقها في نسبة المجيء اليه لا حسا ولا حكما وقوله بما هو معرفة يعني شرط المؤكد
بالتاكيد المعنوي ان يكون معرفة على مذهب البصريين وجوز الكوفيون تاكيد النكرة
اذا كانت محدودة وحجة البصريين ان النكرة شائعة فلا يفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا
فائدة فيه والثاني لان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة يدل على الشيوع والعموم
وكل واحد منهما يناقض صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب
واما الثاني فلانا لا نسلم لان التاكيد يدل على التعيين لينافي الشيوع بل يدل على تقرير النسبة
او الشمول وكما يقرر النسبة والشمول في المعرفة جاز ان يقرر اضافة النكرة فالاول التمسك
بالاستقراء وهو انه لم يوجد في كلام الفصحاء التاكيد المعنوي في غير المعرفة واما حجة الكوفيين
وهو قول الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد رده البصريون بان البيت مجهول قائله
لا يعلم انه من الفصحاء اولا وبعد تسليمه هو شاذ نادر لعدم اطراده والمظهر لا يؤكد بالمضمر لوجهين
احدهما لان المظهر مستقل بالدلالة على المعنى والمضمر غير مستقل بنفسه بل قد يحتاج الى ما
يعود اليه كضمير الغائب والغرض من التاكيد البيان والتقرير والتاكيد بما هو ارسخ عرفانه
البيان وهو المظهر اولى من التاكيد بغيره فامتنعوا من التاكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية
والثاني لان التاكيد فضلة والمؤكد هو المقصود بالنسبة والمضمر اعرف المعارف فلا يناسب ان يكون
ما هو كالفضلة اعرف مما هو المفضل والمضمر يؤكد بهما اي بالمظهر والمضمر لارتفاع المانع
من التاكيد ووجود المقتضي ومن حقه اي ومن حق المضمر اذا اكد بالمضمر ان لا يؤكد من الضمائر الا
بالمنفصل المرفوع نحو رايتني انا فان المؤكد مضمر منصوب والثاني منفصل مرفوع ومررت بك
انت الاول متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع فلا يلتبس بالبدل اي لو جوز تاكيد المضمر
بالمنصوب وقيل رايتني اياي التبس بالبدل اذ لا يعلم ان اياي بدل او تاكيد بخلاف المرفوع
المنفصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط ان يكون باعراب الاول ولا
يشترط في التاكيد ذلك فالحاصل ان المضمرين اما ان يكونا منفصلين فيجوز التاكيد فيهما رفعا

ونصبا نحو ما قام الا هو هو وما ضربت الا اياك اياك واما المجرور فليس له منفصل وان كانا
متصلين او الثاني متصلا فلا يمكن لانه اذا اتصل احدهما تعذر اتصال الاخر فبقي ان يكون الاول الالام
متصلا والثاني منفصلا فحالئذ لا يجوز ان يكون الثاني منفصلا مرفوعا اذ لو كان منفصلا
منصوبا لالتبس بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا فاما اذا كان
الاول متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا يؤكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل ولا يجوز بالمنصوب اياكم
المنفصل اذ لو قيل مررت بك اياك لتوهم ان يكون ايضا بدلا على محل الجار والمجرور بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا واذا كان اي المضمر المؤكد
متصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظي النفس والعين فالواجب ان يتوسط اي حقه ان يتوسط
بينهما اي بين المؤكد والمؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو اضرب انت نفسك وكذا ضربت انت
نفسك كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل يعني لو جوز ان يؤكد المتصل المرفوع بغير
توسط ضمير منفصل مرفوع والضمير المتصل كالجزء من الفعل والنفس والعين مستقلان
لزم تاكيد الجزء بالمستقل وهو النفس والعين فاستنكروا لانه يوهم تاكيد الفعل بالاسم
لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل وتنبه لهذه العلة وهو قوله كراهية تاكيد ما هو كالجزء
بالمستقل على اعتبار القيود المذكورة اذ لو لم يكن الاول متصلا بل كان منفصلا لم يكن فيه
هذه الكراهية اذ لا يكون تاكيدا لما هو كالجزء اذ الضمير المنفصل لا يكون كالمتصل في الجزئية
وكذا اذا لم يكن مرفوعا نحو ضربتهم انفسهم او مررت بهم انفسهم فهو جائز اذ ليس فيه كراهة
تاكيد ما هو كالجزء اذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن التاكيد
بلفظ النفس والعين بل كان بلفظ كل واخواته نحو جاؤا كلهم فان الاول كالجزء لانه مرفوع
متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلا لم يوجد في سعة الكلام مسندا اليه الفعل بالاستقلال
فلا يقال في السعة جاء كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم فلم يكن الثاني مستقلا وكان الكراهة تاكيد
ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد ههنا تلك الكراهية اذ الاول غير مستقل لكونه جزءا والثاني
ايضا غير مستقل في السعة فكانا مشتركين في عدم الاستقلال فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما
ان يكونا مستقلين نحو ضربتهم انفسهم وهو جائز لان الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثاني

ايضا مستقل اذ يقع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنصوبين ومجرورين في السعة فكانا مشتركين
في الاستقلال واما ان يكونا غير مستقلين نحو جاؤني كلهم وهو جائز ايضا لمشاركتهما في عدم
١٧٩ الاستقلال لان الاول كالجزء والثاني لا يستعمل شيء في السعة كما ذكرنا واما ان يكون الاول
مستقلا والثاني غير مستقل نحو ضربتهم كلهم وهو جائز ايضا لان الاول مستقل لكونه
منصوبا والثاني غير مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول غير مستقل والثاني مستقلا نحو
ضربت نفسك وهو غير جائز لانه تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل والتاكيد فضلة فكرهوا
ان يكون الفضلة مستقلا وما هو المقصود غير مستقل الثاني من التوابع الصفة وهي
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فالتابع كالجنس واحترز بقوله يدل على معنى في متبوعه عن
سائر التوابع فان العطف بالحرف ليس الثاني دالا على معنى في المتبوع وكذا البدل وعطف البيان
وكذا التاكيد وفيه نظر لان بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه داخل في حد الصفة اذ يصدق
عليه انه تابع يدل على معنى في متبوعه ولو قيل في الصفة ما يدل على ذات ومعنى في متبوعه خرج
عنه البدل لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا يرد عليه التاكيد المعنوي نحو جاء القوم
كلهم فان التابع يدل على معنى وهو الشمول والاحاطة الحاصلان للمتبوع وقوله مطلقا
احترزوا به عن الحال نحو رايت زيدا راكبا فانه يدل على معنى في متبوعه ولكن لا مطلقا لان الحال يدل
على تقييد العامل بها بخلاف الصفة فانه لا تقييد فيها وهذا القيد كانه مستغنى عنه لان
الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون باعراب سابقه ولانه ليس على جهة واحدة
ولهذا قالوا انما ذكر دفعا لتوهم متوهم انه داخل في التوابع تخصيصا له اي للمتبوع في النكرات
اي اذا كان المتبوع نكرة وتوضيحا في المعارف اي اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان
زيدا علم ولا اشتراك فيه بحسب الوضع فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو
الرجل العالم فانه بحسب الوضع ايضا معين ولو طرا عليه اشتراك بحسب الاستعمال فالتوضيح
باعتبار اصل الوضع لا يخفى تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم اي الوصف من خواص الاسم
لان الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجي اي الصفة لمجرد الثناء والتعظيم
كالصفات الجارية على الباري تعالى نحو الله الرحمن الرحيم ولمجرد الذم والتحقير نحو زيد

٣٦ الناس الحسن اذا كان مشهورا بذلك وللتاكيد نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور
والمضى فهو تاكيد واسم الجنس الجارى على المبهم وصفا له على الاعرف لان ما تقدم اى المبهم
دال على الذات فتعين دلالته اى دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اى المعنى تعيين حقيقة
الذات هذا سوال وجواب فالسوال ان اسم الجنس يقع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل
يدل على الذات لا على معنى فى الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل
انه بدل فلا يرد السوال حينئذ فاجاب بان المبهم يدل على ذات ما والثانى لا يدل على الذات
بل على تعيين تلك الذات والتعيين معنى فى الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه دال على معنى فى
متبوعه وهو التعيين ولذا اى ولكون اسم الجنس دالا على تعيين الذات لا يوصف المبهم الا بها لو جعل م
اى باسماء الاجناس لدلالة اسم الجنس عليها ويوصف بالمصدر اى يصح ان يقع صفة نحو رجل عدل
لانه يدل على معنى فى الذات وانما قيل هو ماول بتاويلات احدها انه بمعنى الفاعل والثانى
انه بمعنى ذى عدل والثالث انه مجاز للمبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان يكون
دالا على ذات ومعنى والمصدر مجرد المعنى لا دلالة له على ذات وهذا تنبيه على ما ذكرنا
وهو انه لو ذكر فى حد الصفة انه تابع يدل على ذات ومعنى فى متبوعه لم يرد عليه سوال البدل
والنكرة توصف بالجمل الخبرية اى كما يقع الصفة مفردا يقع ايضا جملة وشرط الجملة التى
يوصف بها ان يكون خبرية لانه فى المعنى كالخبر عن الموصوف ولا يصح بالجمل الانشائية وان يكون
موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا يقع صفة للمعرفة ونحو جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط
متاول ذكره ايرادا لان قوله هل رايت الذئب قط جملة استفهامية مع انها وقعت صفة
لمذق فاجاب بانه متاول اى بمذق مقول فيه هل رايت الذئب قط فالجملة الاستفهامية
فى التقدير مفعول للقول والمقول هو الصفة وهو خبر لا استفهام فيه والمذق هو اللبن
المخلوط بالماء شبهه بلون الذئب لان فيه غبرة يضرب الى السواد وكدورة واوله حتى اذا
جن الظلام واختلط ونظيره قول ابى الدرداء وجدت الناس اخبر نقله لان الجملة وهى قوله
اخبر نقله طلبية مع انه اوقعه مفعولا ثانيا لوجدت فقد اوقع الطلب موقع خبر المبتدا وتاويله
ايضا مثل ذلك اذ التقدير وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اى اذا خبرتهم وخبرتهم قليتهم

المقام م
٣٧ وابغضتهم وبئس مقام الشيخ امرس امرس اى بئس مقام الشيخ الذى يقال فيه امرس امرس
وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل اذا وقع فى احد جانبى البكرة فاذا اعدته
الى مجراه قلت امرسته والهمزة للسلب يضرب لمن يحوجه الامر الى ما لا طاقة له به ونحو ولقد
امر على اللئيم يسبنى واخره فمضيت ثمة قلت لا يعنينى بعد تسليم كون الجملة وصفا يتعلق
بحاله يقال ان الجملة حال لا صفة فاما بعد تسليم كون الجملة وصفا فلاجراء المعرف بلام الجنس
مجرى النكرة لانه لا توقيت فيه يعنى انما جاز وقوع الجملة صفة للمعرفة وهو اللئيم لان
المعرف بلام الجنس لا يدل على تعين الذات فكانه لا توقيت اى لا تعريف فيه بل جرى مجرى النكرة
كما قيل فى غير المغضوب عليهم انه صفة للذين انعمت عليهم لان الذين انعمت عليهم لا تعريف فيه و٩ ذ عيها
لانه لا يدل على تعين الذات فاجرى مجرى النكرة ووصف بغير وكما يوصف بحال الموصوف نحو
جاءنى رجل عالم يوصف بحال سببه اى بحال متعلقه نحو رجل كثير عدوه فان الكثرة ليست صفة
للرجل فى المعنى بل للعدو الذى هو متعلق له والاول اى الصفة بحال الموصوف يتبعه اى يتبع
الموصوف فى الاعراب والتعريف والتنكير نحو جاء رجل عالم والرجل العالم والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوى فيها المذكر والمونث كفعول نحو امراة
صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او مونثة اى او الا اذا
كانت الصفة مونثة يجرى على المذكر لكون التاء للمبالغة كعلامة وفهامة وهلباجة والهلباجة الاكول
جمع كل شر والثانى وهو الوصف بحال السبب وهو المتعلق يتبعه اى يتبع الموصوف فى الاعراب
نحو جاء رجل كثير عدوه ورايت رجلا كثيرا عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوه والرجل
الكثير عدوه وفى الباقى وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليس تابعا للموصوف
بل هو كالفعل ولذا جاز قاعد غلمانه لانه بتقدير يقعد غلمانه وضعف قاعدون اى غلمانه
كيقعدون اى لا يجمع الفعل الجمع فى علة الا على لغة اكلونى البراغيث وحسن قعود اذ الصيغة
لا تشبه الفعل يعنى ان صيغة قاعدون من حيث انه جمع الحق باخره واو ونون تشبه يقعدون
بخلاف قعود فانه جمع تكسير فلا تشبه الفعل اذ ليس للفعل صورة جمع تكسير وانما لم يجر
مجرى م الوصف بحال المتعلق مجرى الموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه انما جرى

مجرى الموصوف في القسم الاول وهو الوصف بحال الموصوف لان الفاعل كان ضميرا عائدا الى
الموصوف في القسم الاول فوجب لربطه والضمير ما رجع اليه مجرى مجرى الموصوف في الامور
المذكورة بخلاف ما اذا وصف بحال المتعلق فان الفاعل للصفة هنا غير الضمير للمتقدم بل
فاعله هو المذكور بعده وهو فاعل في ذلك وهو كالفعل بالنسبة الى معموله فكما يجب ان يفرد
الفعل اذا تقدم معموله فكذا هذا الوصف العامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا وكما ان الفعل
انما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذا يذكر هذا الوصف ويؤنث باعتبار فاعله والمضمر لا يوصف
لان الصفة انما يحتاج اليها للفرق من المشتركين والمضمر لا اشتراك فيه لانه انما يذكر بعد
تقدم ما يعود هو اليه فصار بمنزلة وضع اليد عليه فاستغنى لغايته وضوحه عن وصفه بخلاف
نوه وهو الموصوف ان يكون اخص من الوصف او مساويا المراد بكونه اخص ان يكون اعرف
بحسب درجات التعريف على ما ذكرت لان الموصوف هو المقصود بالنسبة فلو جعل انقص من
الصفة لزم ان يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبة ولذا اي
ولاشتراط كونه اخص او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله نحو الرجل العالم ليكون
وصفا بالمساوي او بالمضاف الى مثله نحو الرجل صاحب القوم ليكون وصفا لما هو اخص من الموصوف
اذ تعريف الموصوف باللام وتعريف الوصف بالاضافة الى ما فيه اللام فالموصوف اخص وانما لم
يوصف بغيرهما كالقسمين الباقيين وهو العلم او المبهم اخص منه من المعرف باللام فلو وصف بهما لزم
كون الوصف اخص واعرف من الموصوف ومن الوصف ان يصح حذف الموصوف اي ترك موصوفه
معه الا اذا ظهر امره اي امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم اطلاق الصفة موصوفها فيحذف ايضا
جوازا كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما وآخر داود او صنع السوابغ تبّع اذ التقدير
وعليهما درعان مسرودتان ولو ذكر الموصوف لجاز ايضا تبّع اسم رجل وهو عطف بيان لصنع
بمعنى رجل صنع اي حاذق وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اي كانك
جمل من جمال بني اقيش بحذف الموصوف ولو ذكر لجاز القعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت
والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على السير ليفزع فيسرع وجمال
بني اقيش وحشية لا تكاد تسكن بها الشدة نفارها او وجوبا عطف على جوازا اي او يحذف

الموصوف وجوبا بحيث لا يذكر معها كالفارس والصاحب فلا يقال جاء الرجل الفارس او الصاحب
لظهوره والا ورق والاطلس والا ورق البعير لونه لون الرماد والاطلس الذئب الا غبر فلا يقال
البعير الاورق ولا الذئب الاطلس التابع الخامس من التوابع البدل وهو المقصود دون متبوعه
خرج بقوله المقصود التاكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون متبوعه العطف بالحرف
فالمطلوب للحد على البدل ولا يختص الاسم بدليل قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا
جزلا ونارا تاججا فان قوله تلمم بدل من تات بدل الكل وانما قال تاججا وكان القياس تاجج لعوده
الى النار الوجوه احدها ان النار ماولة بالمذكر لانه في معنى الشهاب والثاني انه مثنى راجع الى
الحطب والنار فغلب المذكر والثالث ان الاصل تتاجج فحذف التاء واكد بنون التاكيد الخفيفة
ثم انقلبت النون الفا في الوقف وهو اي البدل اما بدل الكل ان كان المبدل اي ان صدق على ما
صدق عليه الاول لا ان مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول
زيد لغة لكنهما تصدقان على ذات واحدة وبدل البعض ان كان بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل
الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا اي
وان لم يكن بينهما ملابسة اصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار ولا يكون اي بدل الغلط
في فصيح الكلام بل يقع في نوع سبق لسان بان يريد ان يقول حمار فسبق لسانه وقال برجل
وسمي بدل الغلط لان سببه غلط وقولهم انه في حكم تنحية المبدل ليس على ظاهره اذ لا يصح طرحه
في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لا يجعل حالا موطأة قال بعضهم المبدل في حكم الطرح
اذ قولك سلب زيد ثوبه معناه سلب ثوبه فقال المصنف لا يصح جعل المبدل بحكم الطرح مطلقا
اذ لو كان في حكم الطرح لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من غلامه
فلو كان المبدل في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم
الراجع من الخبر الى المبتدا بل غرضهم الايذان بان البدل هو المقصود بالنسبة وقوله فيمن لا
يجعل يعني لو جعل رجلا صالحا حالا موطأة من الضمير المجرور في غلامه فحينئذ يخرج عن بحث البدل
وهو جائز وعلى هذا اي وعلى انه ليس المبدل في حكم الطرح لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم
بدلا من الضمير المجرور قبله في قوله انعمت عليهم اذ لو جعل غير بدلا من المجرور في عليهم الاولى

لو جعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم إذ يكون التقدير صراط الذين أنعمت على غير المغضوب
عليهم فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول لأن العائد المذكور آخرا راجع إلى الموصول الثاني
وهو اللام في المغضوب و يكونان أي البدل والمبدل معرفتين كما ذكرنا من الأمثلة و نكرتين
نحو رأيت رجلا أخاك و مختلفين نحو رأيت زيدا أخاك و رأيت أخاك زيدا ولا يحسن إبدال
النكرة من المعرفة إلا موصوفة نحو لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة وإنما شرط الوصف لأن
الثاني هو المقصود فلو لم يكن لكان المقصود أنقص من غير المقصود مطلقا فلما وصفت
قربت من المعرفة ولا يشترط أن يكون على لفظ المبدل على الصحيح يعني إذا أبدل النكرة من المعرفة
لا يجب أن يكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو إشارة إلى دفع مذهب الكوفيين فإنهم يقولون
إن النكرة المبدلة من المعرفة يجب أن يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
وهذا المثال يجري لا بد على الاشتراط و يكونان أي البدل والمبدل ظاهرين كما ذكرنا
ومضمرين نحو زيد رأيته إياه و مختلفين كما سيأتي ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل إلا
من الغائب فلا يقال ضربتني أخاك ولا ضربتك زيدا لئلا يكون المقصود بالنسبة أعرف دلالة
من غير المقصود لأن المتكلم والمخاطب أقوى في التعريف من الظاهر وأما الغائب فلم يكن في القوة
كذلك لاحتمال توهم الغير في الغائب فجاز ضربته زيدا نحو قوله على حالة لو أن في القوم حاتما
على جوده لضن بالماء حاتم بجر حاتم على أنه بدل من المضمر المجرور في جوده لأنه بدل الكل وإلا
أي وإن لم يكن بدل الكل فيجوز أن يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقد المانع لأنهما سواه
من الأبدال مختلفان أي يختلف مدلول الثاني ومدلول الأول فلا يقال أن الأول أقوى
دلالة فيمتنع لأن الثاني مغاير للأول لأن البعض مغاير للكل وكذا بدل الاشتمال لعين البدل
هو المبدل و بدل الغلط ظاهر فلما اختلف المدلولان جاز إبدال الظاهر من المضمر مطلقا
فتقول اشتريتك نصفك و اشتريتني نصفي وأعجبتني علمك وأعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار ومنه قول الشاعر وما ألفيتني حلمي مضاعا فإن حلمي بدل من الضمير المفعول
في ألفيتني وهو بدل الاشتمال وفي العبارة نظر إذ كان حقه أن يقول وإلا فمختلفان بمعنى
وإن لم يكن بدل الكل فيكونان مختلفين في المفهوم فلا يقال فيه أن أحدهما أنقص دلالة من الآخر

أي نحو

واصحابنا لا يشترطون ذلك نحو قوله شديد العقاب فإنه نكرة لكون الإضافة غير محضة وإنه بدل من الله وليس على لفظه

لأن ذلك إنما يمتنع حيث يكون المفهوم واحدا وأحدهما أنقص من الآخر ولعل العذر في حذف الفاء
أن التقدير وإن لم يكن بدل الكل فيكون الشرط ماضيا تقديرا وإذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزاء
الرفع نحو وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم غيبة أو خطابا أو حكاية أي تكلما
أي لئلا يكن بدل الكل جاز إبدال المظهر من المضمر في الغيبة نحو اشتريته نصفه وفي الخطاب نحو
اشتريتك نصفك وفي المتكلم نحو اشتريتني نصفي وقوله تعالى لمن كان يرجو الله بدل البعض على تقدير
منكم الظاهر لمن كان يرجو الله واليوم الآخر كما في سورة الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وكما في سورة الأحزاب لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر هذا سؤال وجواب فالسؤال أنه أبدل من كان من المضمر المخاطب
في لكم كما في الآيتين مع أنه لا يجوز إبدال الظاهر من المضمر في بدل الكل إلا من الغائب فأجاب بأنه ليس
بدل الكل بل بدل البعض إذ التقدير لمن كان يرجو الله منكم وهم بعض المخاطبين وقوله ذريني إن
حكمك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا من بدل الاشتمال أي إنما جاز إبدال الظاهر وهو حلمي من
الضمير المتكلم وهو مفعول ألفيتني لأنه ليس بدل الكل بل هو بدل الاشتمال وجاز في بدل الاشتمال
وبدل البعض الإبدال من المضمر مطلقا كما ذكرنا والعامل أي في البدل إذا كان حرف جر جاز تكريره
نحو للذين استضعفوا لمن آمن منهم فإن من بدل من الذين وأعيد العامل الأول وهو الجار في البدل
وإنما اختص بالحرف دون الفعل لأن حرف الجر مختص ولا يستنكر أن يكرر وليس كذلك الفعل
هكذا ذكروه وفيه نظر إذ جاز أن يقال إن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور وحينئذ لم يكن العامل فيه
لفظا السابع من التوابع عطف البيان وهو ما يوضح أمر المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه
نحو أقسم بالله أبو حفص عمر خرج بقوله يوضح العطف بالحروف والبدل والتأكيد بقي الصفة لأن فيها
إيضاحا لأمر المتبوع على الجملة فأخرجها بقوله من الدال عليه لا على معنى فيه فكأنه قال عطف البيان
تابع موضح لأمر المتبوع دال على المتبوع لا على معنى في المتبوع فخرج الصفة لأنه يدل على معنى
في المتبوع بخلاف عطف البيان فإنه دال على نفس المتبوع لا على معنى فيه و في قوله من الدال البيان
أي الموضح الدال على المتبوع وقد يفصل عن البدل لفظا في مثل قوله أنا ابن التارك البكري بشر
أي فصل عطف البيان من البدل من حيث المعنى قد تبين من الحد المذكور وأما فصله عنه لفظا ففي

من ح

أجيز تكرير العامل إذا كان حرف جر لتنزله من المجرور منزلة الجزء

مثل هذا البيت فان قولك بشر لرجل عطف بيان للبكري جاز ولو جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم
التخفيف وآخر عليه الطير ترقبه وقوعا والوقوع جمع واقع كراكع وركوع وترقبه اي تنتظر
يعني تنتظر موته ووقوعا نصب على الحال من الضمير الفاعل في ترقبه اي تنتظر موته واقفة عليه
لانه مشرف التوابع العطف بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينه احد الحروف العشرة
الواو والفا وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن ويجي اي منها اي من حروف العطف وخرج بقوله
متوسطا سائر التوابع فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولذا جاز المال بين زيد وعمرو واصطلح
زيد وعمرو واستدل بالمثالين على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول وهو قوله المال
بين زيد وعمرو ولو كان الواو للترتيب لكان بين داخلا على غير متعدد وهو غير جائز واما المثال
الثاني فكذا لان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان الواو فيه للترتيب لكان اصطلح داخلا على غير متعدد
والا صح لان بمعنى التفاعل يقتضي تعدد الفاعل والفا له اي للجمع مع التعقيب وقوله بين
الدخول حومل على وسطا الدخول فوسط حومل ولو قلت بين الثور فالقرين لم يجز هذا ايراد على
قوله لان الفا للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب بان المراد بين اجزا الدخول
ووسط الدخول فوسط حومل لان الدخول وحومل اسما موضع متسع لكل واحد منها اجزا
فجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الاجزا والافادة بها الترتيب من غير مهلة استعملوها اي الفا
للسببية ورابطة الجزا بالشرط حيث لم يكن مرتبطا بذاته ونعم العلة وهو قوله لافادتها على المعلل
وهو استعملوا يعني انما جاز استعمال الفا للسببية لانها تفيد الترتيب من غير مهلة لان المسبب مرتب
على السبب لوجوب تقدم السبب على المسبب وليس بينهما مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب
التام فاذا وجد الامران جاز استعمال الفا المحض السببية وكذا يجوز استعمالها رابطة الجزا بالشرط
لان الشرط ايضا سبب الجزا فالجزا مرتب على الشرط من غير مهلة وقيد بقوله حيث لم يكن احترازا
عما اذا وجد الجزم في الجزا بجواب ان اكرمتني اكرمك فان الجزا بذاته مرتبط بالشرط فلا حاجة الى رابطة
والفا بخلاف ما اذا كان الجزا جملة اسمية فان حرف الشرط لا يؤثر في الجملة الاسمية بذاته بل احتيج الى
رابط اجنبي وهو الفا وقوله تعالى وربك فكبر عطف ومهما يكن من شي فكبر ربك والا اي وان لم تقدر معنى ح

الشرط ما جامعت الواو اي ان لم تقدر الشرط يلزم ان يكون الواو داخلا على الفا ولا يجامع
الواو الفا ذكر الاية على سبيل الاعتراض وهو ان الفا لو كانت مفيدة للترتيب لما جامعها الواو
الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها على تقدير ان لا يكون الشرط مقدرا لان ربك
مفعول كبر فهو في التقدير متاخر فيكون التقدير وفكبر ربك والواو والفا لا يتلاقيان فاجاب
بان الشرط مقدر بعد الواو والتقدير ومهما يكن من شي فكبر ربك وربك مفعول كبر والفا الجزا
فلم يتلاق الواو والفا لتخلل الجملة الشرطية وهو مهما يكن من شي بينهما وكررت اي الفا في قوله
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي بلا فا لان عند متعلق باجزعي صلة في
الفا الثاني وانما كرر الفا لبعد العهد بالفا الاول كما كرر العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد
علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وكان القياس اذا قلت اما بعد خطيبها بدون اني
لكون خطيبها خبر اني المذكور اولا فانما اعيد اني لبعد العهد باني السابق وفي قوله تعالى اي وكما
كرر في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة وما قبله قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم فاعيد لا تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن ولحوق الفا للاشعار
بان افعالهم المذكورة هي علة في منع الحسبان يعني كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبنهم اكتفا بالمذكور
اولا ولو اعيد لا عيد بلا فا فذكر عند الفا مع انها الحق الفا للتسبيب وهو الاشعار بان افعالهم
المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع الحسبان وثم له اي للجمع مع التراخي ولذا قيل
لمن المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران لتراخي احد المرورين عن الاخر بخلافه اي بخلاف
المرور مع الفا فانها مرور واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخ يقطع الثاني عن الاول وحتى للغاية بدم
والمعطوف جزء المعطوف عليه لانها بعدها غاية لما قبلها وغاية الشي طرفه ومنتهاه فيكون بعض
ثم قسم الجز معا انها افضله نحو مات الناس حتى الانبيا او ادونه نحو استنت الفصال حتى القرعى
وهو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره استن الفرس اذا رفع يديه
وطرحهما معا والقرعى جمع قريع كمرضى جمع مريض وهو من قرع بالتحريك وهو بثر ابيض
يخرج بالفصال ودواه الملح وما يعلوا اللبن فاذا لم يجدوا الملح يعلوا ويخوه بالماتم جرره كالزبد ح
على السبخة واو واما لاحد الشيئين او الاشيا مبهما ونقالوا انها للشك في الخبر نحو جاء زيد او عمرو

او بقوله ويشكل في الخبر والتخيير والاباحة في الامر اي اذا كان مستعملا في الامر فيكون للتخيير والتخيير
اما ان يكون بين شيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا اي يجوز اكل ايهما شاء ولا يجوز له اكلهما معا
وقد يكون بين شيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم النحو او الفقه وجالس الحسن او ابن سيرين اي يجوز لك
الجمع بينهما فالمراد بقوله التخيير التخيير فيما لا يجمع بينهما وبقوله الاباحة التخيير فيما يجوز الجمع بينهما
حتى يكونا قسيمين والا فالتخيير اعم من الاباحة فلا يجعل قسيما له وتوهم انها في النهي في مثل قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو اذ لا يتثنى الامتثال الا بالانتهاء عن احدهما وهي على اصلها
وانما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن لمعنى النفي وقد يتوهم في الاية ان او ليس على وضعه بل
هو بمعنى الواو حتى يكون نهيا عن طاعة الآثم والكفور ولو اجري على ظاهره لم يكن نهيا الا
عن احدهما فازال التوهم بانه على اصله والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد الامرين لنفا
لا على التعيين انما يحصل بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله انما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن
للنفي ونفي احد الامرين يكون بنفي كليهما فالنهي في الصورة عن احد الامرين ولكن يلزمه النهي
عن كليهما فهو باق على وضعه وان لزمه من حيث المعنى النهي عن كلا الامرين فالدال على احدهما
هي وكونه مستلزما للنهي عنهما شيء يلزم الاول وهو لكنها او لكن او بمعناها اي بمعنى الواو في نحو قوله وتعبير
فلو ان البكا يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرئين اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واشتياق
وفي الصحاح بجزن واحتراق وعفاق اسم رجل اكلته الباهلة في قحط اصابهم يعني ان او بمعنى
الواو اذ المعنى بكيت عليهما لا على احدهما ولذلك قال على المرئين والا اي وان لم يكن بمعنى الواو بل
كان او على وضعه قيل على المرء لا على المرئين وكذا قوله ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان
الهاما وقبله خل الطريق واجتنب ازماما ازمام موضع واكتل ورزام اسما لصين وخويربين
تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص وقال الاصمعي هو سارق البعران خاصة والنقف كسر
الهامة وانما كان او في البيت بمعنى الواو حيث لم يقل خويربا بل قال خويربين ولو كان على وضعه
لقيل خويربا على التوحيد وعند الخليل انتصاب خويربين على الشتم بمعنى اذم خويربين فلا
استدلال فيه ح واما كان الاستدلال حسنا لنصب خويربين حالا عنهما ولو كان او على وضعه
لم يصح انتصاب الحال المثنى عن احدهما ولم يعد الفارسي اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه

ودخول العاطف عليها واجيب بان المتقدمة ليست منها اي من العاطفة باتفاق ويشهد لكونها
الثانية منها اي من العاطفة صحة قيام او مقامها والواو اما جزء منها او لعطفها على المتقدمة وفيه نظر
استدل ابو علي الفارسي على ان اما ليست من الحروف العاطفة بوجهين احدهما مجيئها قبل المعطوف
عليه متصلة بالفعل نحو جاء اما زيد او عمرو وحروف العطف لا تتصل بالفعل والثاني دخول العاطف
عليها فلا يقال جاء زيد ولا عمرو واجيب عن الاول بان اما المتقدمة على المعطوف عليه ليست
من الحروف العاطفة بالاتفاق والكلام في الثانية ويشهد بكون الثانية من العاطفة ان او يصح
ان يقوم مقامها واو عاطفة قطعا وح لا بد من الجواب عن دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجهين
احدهما ان الواو الداخلة ليست عاطفة بل اما مع الواو وكلاهما عاطفة لا ان كل واحد منهما عاطفة
والثاني ان الواو لعطف اما الثانية على اما المتقدمة وفيه نظر لانه ح لا يكون اما عاطفة وايضا
كما ذهب اليه الفارسي وايضا حرف العطف لا يدخل على الحرف وعلى تقدير صحة عطف الثانية على الاول
والاول ليست للعطف لا يكون الثانية ايضا للعطف لاشتراك الثانية في حكم الاول والاول ليست
عاطفة فلا يكون الثانية ايضا عاطفة وهو غير مذهب الشيخ ابي علي والفصل بينها اي بين او واما
انك مع اما تبني اول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها اي سبق اما بالاولى اي باما الاولى اى سبق م
يعني اما مذكور قبل المعطوف فيعلم من اول الكلام الشك ولا يلزم ذلك في او اذ سبقها او باما
ليس بضرورية لازم اي لا يلزم ان يكون او مسبوقة باما فيعلم الشك من اول الامر بل جاز ان يقال
جاء زيد او عمرو فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز ان لا يذكر اما اولا فلا نعلم البناء على الشك ويجي
اي اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت لانه
يعلم ان المعنى اما ان تكلمني جميلا واما ان لا تكلمني ثم قيل ان لم تكلمني جميلا فاسكت قال في الاستشهاد
على انها قد يجي غير مكررة اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها قال الشاعر فاما ان تكون اخي
بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وزعم الفراء انها
جاءت بمعنى او غير مسبوقة بالاول وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي او باموات يعني انه قد استعمل اما من غير سبق اما عليها كما جاء في الشعر ولا تقع في النهي
البتة معطوف على قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او واما بان اما لا تقع في النهي فلا يقال

لا تضرب اما زيدا واما عمرا وقال لا تضرب زيدا او عمرا كما ذكرنا في الاية وهو ولا تطع منهم آثما او
كفورا وام للاستفهام يليها متصلة اي في حال كونها متصلة احد المستويين والاخر الهمزة
اي ويلي الاخر الهمزة لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما نحو ازيد عندك ام عمرو ولذا اي ولكونها
يليها احد المستويين والاخر الهمزة كانت ام المتصلة مختصة بعطف الاسم لم يمكن ان يليها احد
المستويين والاخر الهمزة فلم يجز ارايت زيدا ام عمرا لان المستويين زيد وعمرو ولم يلي الاول
الاستفهام وكذا رجحوا بها اي جواب ام المتصلة بعد الاستفهام بالتعيين دون لا او نعم فانك
اذا قلت ازيد عندك ام عمرو ومعناه ان المطلوب تعيين احدهما فذكر في الجواب ما يدل على التعيين
نحو زيد او عمرو ولو قيل لا او نعم لم يجز لانه لا يحقق معه التعيين بخلاف او فانك لو قلت ازيد
عندك او عمرو فالسؤال عن ثبوت اصل النسبة فيصح الجواب بلا او نعم لدلالتهما على ثبوت النسبة
وشارح الجزولي والغلام المتصلة وقد تكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والها على فيها
واحد فيكون متصلة ايضا كقولك اقام زيد ام قعد وكذلك ذكر صاحب المغني فام المتصلة
لا تختص بالاسمين ولو قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام
ابن الحنفية فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما افضل ولو قال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية
لكان الجواب حينئذ احدهم لان السؤال باو وقع احدهم على الابهام فالجواب ينبغي ان يكون مطابقا
للسؤال في الابهام ولو قال الحسن ام الحسين افضل ام ابن الحنفية لكان الجواب تعيين احدهم لا اجمالهم
فهذا المثال ايضا مما تفرق به بين او وام في اختلاف الجواب لما ذكرنا ومنه قولها اي قول صفية بنت
عبد المطلب وقد جاءها صبي يطلب الزبير ليضارعه فصرعه الزبير فقالت صفية كيف رايت زبرا
اأقطا او تمرا ام قرشيا صارما هزبرا وانما دخلت او بين الاقط والتمر لانها لم ترد ان تجعل التمر
عديلا للاقط بمعنى ايهما ولكنها جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينهما وبين قرشي اي احد هذين
رايته ام قرشيا وزبرا مكبر الزبير او منقول من مصدر زبرت الكتاب اي كتبته او زبرت الرجل اذا
انتهرته وزجرته او زبرت البئر شارح ابيات كتاب سيبويه وهو اأقطا ام تمرا ام حضرميا
مرا والحضرمي الصبر المجلوب من حضرموت او اوجدته حلوا او مرا وعلى هذا استقام اللفظ
والمعنى وهي اي وام منقطعة اي في حال كونها منقطعة وهي قسيم لقوله متصلة اي ام منقطعة

المستوي كه حو

اي حو

لعطف الجملة ويكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد
عندك ام عندك عمرو ولو لم تذكر لفظ الجملة بل قال ام عمرو لالتبس بام المتصلة ولا يلزم ذكر لفظ
الجملة في الخبر حيث لا التباس اي لانه لا التباس نحو انها لابل ام شاء والتقدير بل اهي شاء وانما
لم يكن فيه اللبس لان شرط المتصلة ان يتقدمها الاستفهام وتستعمل ام والهمزة للتسوية
مجردين عن معنى الاستفهام في نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي سواء علي قيامك وقعودك وتمام
تقريره مذكور في التقريب والاخفش يستهجن وقوع الجملة الاسمية هناك اي حيث استعمل
لمجرد التسوية لانه يقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة اسمية كان تقديرها بالمصدر
ابعد لجواز ان يكون الجملة الاسمية مشتملة على الجامدين فتقدير المصدرية يستدعي زيادة
تكلف وتعسف فالفعلية اولى والاستقرار يحققه ايضا نحو قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم ونظائره ونظيره سواء في الدلالة على التسوية قولهم لا ابالي ولا ادري وليت شعري
نحو ليت شعري اقام زيد ام قعد ولا ابالي ولا ادري اقام ام قعد والجملتان معطوفتان احدهما
على الاخرى باو في موضع الحال نحو لاضربنه قام او قعد اذ التقدير لاضربنه قائما او قاعدا
ولا يصح ام اي لا يصح ان يقال لاضربنه قام ام قعد لفوات شرطه وهو تقدم الاستفهام
ولذا قال سيبويه ان قوله لا ابالي انبت بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم من مواقع ام يعني ان ام
في البيت ورد في موقعه لتقدم الاستفهام عليه في قوله انبت وقوله اي وقال سيبويه ان قوله
ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت
عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا من مواقع او اي قال سيبويه ان او في البيتين الاخيرين من مواقعه
يعني انه جاء على وضعه وذلك لان انبت بالحزن تيس وقع مفعولا لا ابالي فوجب ان يكون ام على
موقعه اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد ههنا المبالاة به لا انه لا يبالي في هذين لا لكن بل لا يبالي بهذين
ولان انبت لا ضمير فيه يعود الى ذي الحال وهو ضمير المتكلم في ابالي فلا يكون حالا واما البيت
الثاني فحتوف المنايا مفعول ابالي فيكون اكثرت او اقلت حالا لكون كل واحد من الفعلين مشتملا
على ضمير ذي الحال وهو الحتوف وكذا البيت الثالث يصح ان يجعل فيه قوله اطال الى الاخر حالا
لاشتماله على الضمير الراجع الى العلم الذي هو ذو الحال فقد ظهر ان ام في البيت الاول واقع في

يعني مقصدا

موقعه ولذلك لم يكن الجملة بعده حالا وان اوقع التبس الاخيرين واقع في موقعه فيصح ان يكون
حالا لانه التبس بنا صاح وهاج اي عيب اللئيم لي لمنزله صياح حين يصيح عند الغزو والجاني
اي الامني وو نحني وقوله اذا ما انتهى علمي مطيلا او متناهيا فيكون اطال بوزن افعل وقيل
الهمزة للاستفهام والفعل هو طال ولا ينافي الاستفهام كون الجملة حالا لما ذكرنا من ان الهمزة
وام مجردتان لمعنى الاستواء غير اعتبار الاستفهام فيه كما قلنا في سواء علي اقمت ام قعدت
والمعنى تناهيت عنده في حال طوله فاملايه وفي حال تناهيه فقصر واملي اي امتد في الزمان
من الملاوة اي اذا امتد علمه حينا طويلا بعد ولم ينته وانقطع اقصر ولم يتكلم ولا النفي ما
وجب للاول نحو جاء زيد لا عمرو ويختص بالاسم اي لا يذكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام
عمرو لانه يلتبس بالدعا نحو لا بارك الله وقد جعلت ليس مرادفا لها اي لكلمة لا في قوله انما يجزي الفتى
ليس الجمل اي لا الجمل وبعضهم ما روى انما يجزي الفتى غير الجمل وقبله واذا جوزيت قرضا فاجزه
والشعر للبيد من قصيدة والصحيح انه على اصله فيكون الجمل اسم ليس والخبر محذوف اي ليس
الجمل جازيا او يكون في ليس ضمير راجع الى اسم الفاعل المستفاد من يجزي اي ليس الجازي الجمل والجمل
منصوب بكونه خبر ليس وبل للاضراب عن الاول مثبتا كان اي الاول او منفيا وهي بعد
الاثبات للغلط نحو جاء زيد بل عمرو فمعناه الاضراب عن الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثاني
اي الاول كان غلطا او بعد النفي يجعل الغلط ويجعل اثبات الثاني نحو ما جاءني زيد بل عمرو ومعناه انه
يقدر حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاءني عمرو فيكون فيه الاضراب عن منفي الى منفي اخر فالمنفي
الاول كان غلطا ويجعل ان لا يقدر بعد بل حرف النفي ليكون الفعل اثباتا للثاني اي بل جاءني عمرو ولكن
بتسكين النون في عطف المفرد من نقيضة لا لما انها لا تقع الا بعد النفي بخلاف لا فانها لا تقع الا
بعد الايجاب كما ذكرنا وفي عطف الجملتين نظير في بل في وقوعه بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجي فقولك عمرو لم يجي جملة منفية استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن فقد عطف
بها جملة على جملة وكذا اذا وقع بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وما جاءني بكر بل خالد قد جاء
قوله بل خالد كان حقه ان يذكر بدل بل لكن ليكون ذاكرا لمثال كون لكن واقعا بعد الايجاب وبعد
النفي ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها نظير بل فذكر المشاركة في بل ليعلم ان لكن كذلك وكان الاول

ان يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع في النسخ واي للتفسير نحو جاءني اخوك اي زيد وكذلك النصب
والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد عند الاكثرين اي من حروف التفسير دون
العطف وهو ظاهر وقد عده بعضهم من حروف العطف نظرا الى ان ما بعده يشارك ما قبله
في الاعراب ويختلف باختلافه واختلاف اعراب التابع بسبب اختلاف اعراب المتبوع اذا
كان بواسطة حرف يكون عطفا وهو محل النظر واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل الا فصل
اكد بمنفصل نحو اذهب انت وربك وانما اكد بالمنفصل لئلا يكون في الصورة عطف الاسم
على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان المعطوف عليه غير مرفوع متصل
نحو ضربتني وزيدا فانه جائز بلا تاكيد لان المنصوب فضلة وليس كالجزء من الفعل وبخلاف ما اذا
كان مرفوعا منفصلا نحو ما ضرب الا هو وزيد لان المنفصل مستقل ليس كالجزء وبخلاف ما
اذا عطف على مظهر لان المظهر مستقل بنفسه وقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج
عطف زهر على المعطوف المرفوع المتصل في اقبلت من غير تاكيد فاعتذر عنه بانه اجير لضرورة
الشعر وكان القياس اذ اقبلت هي وزهر واخره كنعاج الملا تعسفن رملا ولا يصح العطف
على الضمير المجرور بدون اعادة الجار فلا يقال مررت بك وزيد بالجر لان المجرور كالجزء من الجار
ولا يصح عطف الاسم على الحرف الكلمة ولان المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين فكما لا
يصح العطف على التنوين لا يصح على الضمير المجرور والجامع عدم استقلال كل واحد منهما وقراءة
حمزة والارحام بالجر ليست بتلك القوية لانه عطف على الضمير المجرور في تساءلون به من غير
اعادة الجار وانما قال ليست بتلك القوية لانه قيل ان الواو للقسم لا للعطف والمعنى وحق الارحام
فلا تتعين هذه القراءة في العطف على الضمير المجرور ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف والمعطوف
عليه فلا يقال ان غلام زيد قائم وعمرو بالجر عطفا على زيد لان المعطوف على المجرور في حكم
المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور فلا
اعتداد بقراءة من قرا ومن وراء اسحاق يعقوب بالجر عطفا على ابراهيم فيما قبله وهو ان اولى الناس بابراهيم
للذين اتبعوه لوجود الفاصل الاجنبي بين المعطوف بينهما وحكم المعطوف حكم المعطوف
عليه مما يجب له ويمتنع فاذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب ان يوجد الضمير في المعطوف ولذا

اي ولكون جملة حكمه لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اما اذا قلت
ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو فلانه لو جر ذاهب بالعطف على قائم ويكون التقدير وما زيد بذاهب
عمرو فيخلو الجملة عن الضمير العائد الى اسم ما وان نصب عطفا على محل بقائم امتنع ايضا للمانع
المذكور فتعين الرفع على ان يكون ذاهب خبرا مقدما لعمرو فيكون جملة معطوفة على جملة ولا
مانع منه فاما اذا قلت ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو فجر ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون
على عطف ذاهبا على قائما فيخلو المعطوف عن الضمير واما على اضمار ما ليكون ذاهبا خبره
وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا لان ما حاله التلفظ بها لا يتقدم منصوبه على مرفوعه فكيف
يتقدم مع اضماره فتعين رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قائما
ولا ذاهبا عمرو جاز على ان يقدر ليس ليكون المنصوب خبرها مقدما على مرفوعه وهو جائز في ليس
لانه فعل بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذاهبا على قائما فهو ممتنع في ليس
ايضا لخلو المعطوف عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لتمحض الفاء
للسببية هذا سؤال وجواب اما السؤال فهو ان يغضب زيد معطوف على يطير وفي يطير
ضمير يرجع الى الذي وليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب زيد الذباب فاجاب
بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا اطلقوه وليس بجيد لانك اذا قلت زارني
زيد فاكرمته فقولك فاكرمته الفاء فيه للعطف وتضمن السببية فالسببية لا تنافي العطف فيرد
السؤال ايضا بل التحقيق ان يلتزم ويقول انما جاز لانه تضمن العائد الى الموصول لان التقدير
فيغضب زيد بسببه او عقيبه فكان الفاء دالا على هذا الارتباط فجاز لذلك وجاز عطف
فعل اي عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع هذا موقع ذاك
يعني لان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال
فجاز قيام احدهما مقام الاخر فيصح عطف احدهما على الاخر تقول زيد قائم ويقعد وزيد يقعد
وقائم لكن لا يلزم منه وقوع احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز سيتحدث زيد
وضاحك لانه اما ان يعطف ضاحك على يتحدث من سيتحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول
السين في اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان يعطف على جملة قوله سيتحدث وهو ممتنع ايضا

لان المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا يجوز ان يقول ضاحك ابتداء من غير تقدير
مبتدا ولا ضميمة اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا اتى بعد حرف النفي او الاستفهام او بشرط
الاعتماد ككونه صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبر المبتدا على ما تبين في بابه فان قلت
جاز ان يكون ضاحك زيد بان يكون زيد مبتدا او ضاحك خبرا مقدما فلا يكون هو ايضا خبرا مقدما
بل يكون زيد مبتدا او ضاحك خبرا مقدما قلت لا يصح ذلك لان المفروض انه يقع موقع سيتحدث
وسيتحدث ليس خبرا مقدما فلا يكون هو ايضا خبرا مقدما بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل سيتحدث
وهو ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويتحدث اذ لا يجوز عطف يتحدث
على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث اذ لا يجوز
عطف يتحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل اذ يصح وقوع
يتحدث موقع ضاحك لانه يكون صفة ايضا للرجل ويصح ان يقال مررت برجل يتحدث ولا يجوز عطفه
اي عطف يفعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكهما فيما يشترك بها اسم الفاعل والمضارع
اللهم الا اذا قرب الماضي من الحال كقوله ام صبي قد حبا ودارج فانه عطف دارج على حبا
لكونه مقربا من الحال بقد فكانه فعل حال عطف عليه اسم الفاعل وقبله بالبيتي قد زرت غير حادج
ام صبي السب وحادج بالحاء المهملة يعني آثم من الحرج وهو الاثم اي بالبيتي قد زرت غير آثم
ام صبي قد حبا او دارج اي ام صبي صغير يحبو على استه اي يزحف ويدرج في مشيته
ودرج الصبي قارب من خطاه ولكونه طفلا لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على العدو والمشي
وام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر لانه اريد عطف يفعل او فاعل
على ما هو ظاهر الكلام لورود ذلك في التنزيل كقوله ان الذين كفروا ويصدون وكقوله الله الذي ارسل
الرياح فتثير فالاولى ان يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي ولذا كان على خلاف الظاهر
والسياق فلذلك ينتقض بما ورد في الاية ومن غير تقرب الماضي بقد ويقول لم يقم ويحسن انك
يعني انه يجوز عطف يحسن على يقم اي لم يحسن لصلاحيته للجزم ويجوز عطفه على لم يقم ايضا
على تقدير لم يحسن لان لم يقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان وكانه عطف مستقبل على مستقبل
ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى ولم يعد بدخول ان الى معنى الاستقبال

بو ح

نقم ح

في النظر الى انه كان ماضيا لدخول لم عليه ونقول لم الاتقم وتحسن على تقديره لم تحسن ولو حسنت
بالماضي ولم ترد الاستئناف وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى
خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم لان احسنت بسبب حكم الشرط عليه
والتقدير وان احسنت فيصير بمعنى المستقبل فكانه قال ان تقم وتحسن وهو ضعيف لان
انصبابه حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في صحة العطف فما لم يصح عطفه لا يكون مستقبلا
وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وقوله ولم يرد الاستئناف معناه انك ان جعلت احسنت
استينافا لكون جملة معترضة بين الشرط والجزا فلا منع منه لانه في الحقيقة عطف على جملة
الشرط والجزا ولا مانع منه والعطف على العاملين اي على تقدير العاملين او على معمول عاملين
لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند الفراء مطلقا واذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع او
المنصوب فيهما صح عند الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واما وجه المنع على الاطلاق وهو
مذهب البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين فانك اذا
قلت ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فقد قام الواو مقام ان لنصب عمرا ومقام في لجر الحجرة وحرف واحد
لا يقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر الامثال الواردة نحو ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام ما النصب شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه الفرق ان
الاصل ان يمتنع لما ذكره المانعون فانما يجوز حيث ورد كما ذكرنا من المثال والتحقيق انه انما يجوز
حيث يتقدم المنصوب او المرفوع على المجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة لان الواو اذا قام
مقام ان ومقام في فقد وقع بين في ومجروره فاصل اجنبي اذ التقدير وفي عمرا الحجرة بخلاف ما اذا
تقدم المجرور وقلت والحجرة لان المجرور حينئذ ملاقي الواو المقدرة بعد فيليه ومقتضى هذا ان يشترط
تقدم المجرور في المعطوف واما في المعطوف عليه فلا يشترط لانه ليس فيه هذا المحذور لكن لما ناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه كان تقدمهما مطلوبا عندهم فلما وجب تقدم المجرور في المعطوف قدم
في المعطوف عليه ايضا رعاية للمناسبة بينهما هذه نكتة الفرق وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لا يستقيم حجة لجوازه احتج بعضهم بهذه الاية على جواز العطف على عاملين مختلفين فان الواو
في النهار قام مقام اقسم لنصب اذا ومقام البا لجر النهار وليست الواو في النهار واو قسم مستانف

لنقض التحليل وتسوية على ان توالي القسمين على مقسم عليه واحد مدفوع فيكون الواو للعطف
قال المصنف هذا لا يستقيم حجة لهم لجواز ان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به ولنفس
الظرف لفعل المقسم لفساد المعنى يعني انه يجوز ان يكون اذا يغشى بدلا من الليل اي اقسم بالليل وقت
غشيانه اي اقسم بوقت غشيانه او يقدر مضاف قبل المقسم به اي اقسم بغشيان الليل وقت
غشيانه واذا على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا باقسم والواو
لم يقع الا موقع البا وكذا الوجهان في والنهار اذا تجلى وينبغي ان يحمل على هذا اذ لو قيل ان اذا منصوب
باقسم ظرفا لفعل القسم لزم تقييد القسم بزمان الغشيان وليس كذلك اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت
غشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا بفعل القسم جعل القسم على اطلاقه وحمله
حالا لا يدفع الفساد بل يزيده اي ذكر بعض المتاخرين ان اذا حال من الليل والعامل فيه الكائن وحمل القسم المقدر
كائنه قال اقسم بالليل كائنا وقت غشيانه وغرضهم ان اذا ليس ظرفا لاقسم حتى يلزم تقييد القسم
بزمان الغشيان بل المقسم به الليل كائنا في هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون القسم في ذلك الزمان
قال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده اما انه لا يدفعه فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم
بكونه في الليل ويلزم من الحال كون القسم مقيدا بحال غشيان الليل كما قلت جئت راكبا فانه يدل
على تقييد المجيء بحال الركوب واما ان انه يزيده فلانه يلزم منه فساد آخر وهو الاخبار عن الليل
بظرف والاخبار به لا يكون الا عن الاحداث لا تقول الليل وقت الغشيان ولقائل ان يقول يجوز
ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير اقسم بكون الليل في زمان
غشيانه فالعامل هو الكون لا اقسم فلا يلزم ان يكون القسم في ذلك الزمان بل انما الكون في ذلك
الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق كما ذكر المصنف على تقدير ابدال اذا من النهار والكون
المقدر ههنا كان التامة لا الناقصة ليكون اذا حالا لا خبرا واعتذار الزمخشري رحمه الله ينقضه
قوله والليل اذا عسعس يعني انه قد ذكر الزمخشري رحمه الله ان الواو في والليل لما استمر حذف
الفعل معه قام مقام اقسم والبا معا فالواو النائب له ينصب نيابته عن الفعل ويجر لنيابته عن
البا فليس حينئذ من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف معمولي عامل على معمولي عامل
واحد مصاعدا الى معمولين واكثر على مثالهما اي على معمولي عامل نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا

واحد وهو الواو لان الواو عامل واحد هذا التقدير عاملين مختلفين ولا منع قسم [illegible]

على عطف عمرا على زيدا ودينارا على درهما واصبح زيد قائما وبكر قاعدا لارتفاع المانع
المذكور وهو كون الحرف قائم مقام عاملين ويجوز عطف الفعل على مثله دون معموليه اي
دون معمول الفعل ومثله نحو اريد ان يضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا فالفعل الثاني بدون
معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله ولا يجوز عطف المعمولين على المعمولين اذ ليس
الضرب مشتركا بين المعمولين ولا الاهانة بل الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول المذكورين
اولا والاهانة مخصوصة بالفاعل والمفعول المذكورين اخرا وانما اشترك الفعلان في دخولهما
بحسب الارادة والمعمولان باقيان بحالهما هكذا ذكروه وفيه نظر لان مقتضى قولهم ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثاني موقع الفعل الاول فحينئذ اما ان يعمل الفعل الثاني في
المعمولين الاولين او لا يعمل فان عمل فسد المعنى وان لم يعمل فيهما بل عمل في معموليه كما كان
فيلزم الفصل بينه وبين معموليه باجنبي وهو معمول الفعل الاول وعطف الجملة اي ويجوز
عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك في الاعراب يعني ان المراد في عطف الجملة على الجملة اشتراكهما
في حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد ثم قعد عمرو فالمفهوم تراخي الجملة الثانية
عن الاولى فاذا دخل الواو افاد اجتماع مضموني الجملتين من غير اشتراك في الاعراب وهذا
اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين في البرهان من ان مجيء حروف العطف في الجملة انما هو على سبيل
تحسين الكلام لانه بالمعنى غير ذلك فانه قد تبين اشتراكهما في معنى الجمعية في الواو ويحصل
التراخي في ثم ونحو يقوم زيد ويقعد عمرو يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل بدون معموله
على الفعل ويحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله وعلى الاول يكون عطف مفرد على
مفرد وعلى الثاني يكون عطف جملة على جملة وكذا زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل ان يعطف جملة على
جملة وان يعطف مفرد على مفرد وهو عطف عمرو على زيد وقاعد على قائم ثم ذكر في اول الكتاب
ان بحث المعرب في اقسام اربعة وفرغ من القسمين فشرع في القسم الثالث وهو ما به الاختلاف
الذي هو عبارة عن العامل فقال القسم الثالث في العامل وهو اما لفظي ومعنوي فاللفظي اما فعل او حرف
او اسم اما الفعل فيرفع وينصب اما الرفع فعام لان كل فعل يرفع فاعله واما
النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول به من المفاعيل على الاختلاف في المفعول معه والحال

وقد يكون خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول لا يكون الا للمتعدي والمراد
بالعام ان يكون للازم والمتعدي فان ما عدا المفعول به يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم
له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وكذا المتعدي ايضا مثل ذلك والمصنف
عام اذ لكل واحد منهما منصوب سوى المفعول به لكن اختلف في المفعول معه فاكثر البصريين
على ان الناصب له الفعل المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع والكوفيون على انه منصوب على
الخلاف لان هذه الواو لا تقتضي المشاركة في الفعل فقولك استوى الماء والخشبة ليس
المعنى استوى الماء واستوت الخشبة لانها لم تكن معوجة حتى تستوي فقد خالف الثاني الاول في
فانتصب على الخلاف وقال الاخفش ان الواو ليست مقوية للفعل قبلها وانما هي مصلحة لان
ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لقيامها مقام مع كما كان ينتصب مع لو
غير واسطة ويمكن ان يكون اشارة الى ان المفعول معه قياسي عند بعضهم وعند آخرين مقصور
على السماع فعلى الاول عام وعلى الثاني خاص كما اشار اليه في الضوء واما الحال فظاهر انه من
المنصوب العام اذ الحال قد تنتصب بعد الفعل المتعدي وبعد الفعل اللازم ولقد صرح
به في المفتاح بقوله وهي الحال انضمام المنصوب العامة والافعال في نصبها مستوية الاقدام
وفي لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما في المفعول معه وليس كذلك وانما اخره لانه لم يرد
ان يقدم الحال على المفعولات لكونها من ملحقات المفعول بقوله والحال معطوف على ما في قوله
ما عدا المفعول به اي وكالحال او لو قال وكالحال سلم عن ذلك الايهام وقد يكون خاصا اي لا يكون
لكل فعل كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول يعني المفعول به لا يكون الا للمتعدي
والخبر المنصوب انما عد من المنصوب الخاص لانه ليس لكل فعل منصوب على الخبر بل لبعض الافعال
كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل تمييز بل لكل فعل
مبهم ومعنى المتعدي ما جاوز فاعله اليه اي الى المفعول به وهو على ثلاثة اضرب متعد الى
واحد كضرب ومتعد الى اثنين اما متغايرين يعني انه ليس بين المفعولين نسبة ولا يصدق احدهما
على الاخر وهو سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناها
اي بمعنى حسبت وخلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سيأتي ان تدخل على الجملة من المبتدأ او الخبر

كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين بان يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الاخر م

وعلمت ورايت ووجدت اذا تعلقن بشيء على صفة احترازا عن علمت اذا تعلقن بذات الشيء م

فتنصبهما على المفعولية هذا اذا تعلق بالشيء على صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت
بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم تقتض الثاني اي لم تقتض المفعول الثاني
وهو ظاهر وتختص اي افعال القلوب بجواز الالغاء متوسطة نحو زيد علمت قائما او متاخرة
نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كلاهما اي المفعولين في الاصل مبتدا وخبر بخلاف باب
اعطيت فانه ليس بين مفعوليه نسبة حتى اذا الغي يستقل كل منهما وقد نقل الالغاء عند التقدم
ايضا نحو ظننت زيد قائم وعليه قول الشاعر ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل وكذا قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والجمهور على انه لا يجوز الالغاء في التقدم
واعتذروا عن البيتين بحذف ضمير الشان للضرورة والاصل وما اخاله واني وجدته والتعليق
عطف على الالغاء اي وتختص افعال القلوب بجواز التعليق مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق
وحرف النفي نحو علمت ما زيد بمنطلق وحرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولما ارد لها
اي للام وحرف النفي وحرف الاستفهام صدر الكلام فلذلك لم يمكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها
والفرق بين الالغاء والتعليق مع كون الافعال في الحالين غير عاملة ان في التعليق لا يمكن اعمالها
لفظا لمانع لفظي كما في الصورة المذكورة واما في الالغاء فيمكن ان ينصب الجزآن على المفعولية في
التوسط والتاخر وترك لا للالغاء واما في التعليق فلا يمكن ان ينصب الجزآن لا لفظا ولا معنى وايضا
في صورة التعليق المذكور معه مفعول من حيث المعنى والتاويل بمعنى علمت ازيد عندك ام عمرو
جواب هذا الاستفهام واما في الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع
هل بعدها اي بعد افعال القلوب اختلاف فمن اجاز نظر الى صورة الجملة في الموضع يعني هل
والهمزة وام ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يعلق في جواب الاستفهام
بام والهمزة احد المستويين فكانه قيل علمت احدهما معينا بخلاف هل فان جوابه ليس احدهما
حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا او نعم واجيب بان لا او نعم في تقدير جملة اي نعم قام زيد او لا
ما قام زيد ولولا ذلك لم يستقم ان يكونا كلاما فالجواب جملة من محكوم به ومحكوم عليه وهو المصحح
للتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قائم يعني ان ان وما بعده
بتقدير مصدر فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين وانما جوز لان الكلام مشتمل

عطف على جواز الغاء اي
وتختص افعال القلوب
بامتناع الاقتصار على احد
المفعولين ح

على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين مذكوران اذ معنى علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما
واحد وان اختلف في الصورة واما كلا هما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما نحو من يسمع يخل
اي يخل المسموع صحيحا وبعضهم ابى ذلك الا مع قرينة يكونان اي المفعولان معها اي مع القرينة
في حكم المذكور فلا يجوز عندهم ابتداء علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك
اشارة الى الظن هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان ذاك احد مفعولي ظننت وقد اقتصر على احد
المفعولين واما الجواب فهو انا لا نسلم ان ذاك مفعول به بل هو اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت
فهو في حكم المفعول المطلق كانه قال ظننت ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا اقتصار فيه
على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك والفرق ان الجملة ثمه اي في قلت ذاك هي
القول بعينه وجاءت الجملة من ضرورة الخصوص فاذا عدل عنه جاء المصدر مفردا او ذلك
مفعول لا ظننت هذا التوهم اشارة الى مذهب الفراء فانه قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا قيل
ظننت زيدا قائما فقلت ظننت ذاك فهو اشارة الى المفعولين لانه يجوز ان يشار به الى الكثير والواحد
كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين المسنين ولان قولهم اثبات زيدا ذاك وقلت ذاك الاشارة
فيهما الى الجملة وهو ضعيف اما الاول فلان ظننت يقتضي متعددا فيجوز ان يشار بذلك الى المتعدد
والنزاع في الاشارة الى الجملة لا الى المتعدد واما الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد انبات وقلت
عبارة عن نفس النبأ وعن نفس القول لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص النبأ
والقول فالجملة بمعنى المصدر لانها نبأ وقول فجاز ان يشار بذلك الى المصدر بخلاف ظننت فانه
يتعلق بذات وصفه ولا يصح الاشارة بذاك اليهما وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا خلاصة
كلام الشيخ ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لانا لا نسلم ان الجملة قول ونبأ حقيقة بل هي
مقوله لا قول ومنبأ بها لا انبأ ولئن اريد انها قول مجاز فصح ان يقال المفعولان ظن ايضا بمعنى
المقول لان الجملة ظن بمعنى مظنونة فالقول والنبأ والظن لا يصدق على الجملة ويصدق مجازا
بمعنى المفعول عليها فلا فرق وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك اي ليس المذكور احد المفعولين
كما توهمه بعضهم بل المفعولان محذوفان والباء بمعنى في فكانك قلت ظننت به خيرا فتوهم ان خيرا
احد المفعولين والاخر به فاذا حذف احدهما صح انه اقتصر في المثال على احد المفعولين وهو غير لازم

٢٦٣ الجواز لئلا يكون خبرا مصدرا اي ظن خيرا والمفعولان محذوفان وبه ظرف فلا استدلال فيه على
الاقتصار فان جعلت الباء مزيدة لم يجز الاقتصار عليه بل يجب ان يقال ظننت به قائما او نحوه اي
ظننته قائما او الجمع عطف على امتناع الاقتصار اي ويختص افعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد بان يكون ضمير الفاعل والمفعول كلاهما للمتكلم او للمخاطب او للغائب نحو علمتني
منطلقا في المتكلم ورايتك فعلت كذا في المخاطبين وراه عظيما في الغائبين وقد اجري مجراها
التي مجرى افعال القلوب في الجمع بين الضميرين لواحد فقدت وعدمت فقالوا فقدتني وعدمتني ايضا
قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح اي كان لي بعد وسعة عن نكاح
الضرتين وعما القى منهما من الشدائد وقوله عدمتني اعتراض ومتزحزح اسم كان ولي خبره
وانما جوز فيهما لانهما نقيضا وجدت وقد حمل النقيض على النقيض ولا يقال ضربتني ولكن ضربت
نفسي وانما اختص افعال القلوب بالجمع بين الضميرين لان تعلقها في الحقيقة بالثاني من المفعولين
لا بالاول وكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القائم لا زيد
بخلاف ضربتني فان تعلقه في الحقيقة بالضميرين اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا
واحدا فيمتنع الا بتاويل ولان تعلق علم الانسان وظنه بحال نفسه اكثر من تعلقهما بغيره
والاعم في غيرها من الافعال تعلقها بغيره فلو جمعوا بينهما في نحو ضربتني لسبق الوهم الى
تغايرهما نظرا الى الاعم الاغلب فابدلوا المفعول بالنفس فلم يقولوا ضربتني ولكن ضربت
نفسي ايذانا بالعدول عن الاعم وتنزيلها منزلة الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر وبنو سليم يجعلون
باب قلت ويجري في الاستفهام مطلقا عند مذهب بني سليم اجراء القول مجرى الظن مطلقا
ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غائبا من غير شرط وهو معنى قوله اجمع فيقولون
قلت زيدا منطلقا لشبهه بالظن لكون القول طريقا موديا الى العلم كالظن ولدخوله على المبتدأ
والخبر واحترز بقوله اجمع عن مذهب اخر منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى الظن باربع
شرائط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا ينفصل بين الاستفهام والفعل باجنبي
غير الظرف وقد اجتمعت الشرائط في قول الشاعر اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار
تجمعنا وقول الاخر علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت والمفعول

٢٦٤ لان مذهب بني سليم اجراء القول مجرى الظن في الاستفهام وفي غيره ولفظ الكتاب خصصه
بالاستفهام فلعله سقط من قلم الناسخ وكان الاصل اي اصل نسخة المصنف المكتوب بخطه
في الاستفهام وغيره ولفظ المفصل يدل على ان بني سليم يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام
وغيره مثل ظننت اذ لم يخصصه بالاستفهام بل ذكر الاختصاص بالاستفهام فيما قبل ذلك
في مذهب الجمهور وما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر اتخذت
وصيرت وما تضمن معناه اي معنى التصيير كجعلت وتركت في مثل قوله فقد تركتك ذا مال
وذا نشب وقبله امرتك الخير فافعل ما امرت به وجعل ضرب المثل منها اي مما يجري مجرى
افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر نحو ضربت كذا مثلا بمعنى جعلته واتخذته مثلا
والى ثلثة عطف على قوله الى اثنين اي ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيدا عمرا فاضلا وقد
اجري نبات وانبات واخبرت وخبرت وحدثت مجرى اعلمت في اقتضائها ثلثة مفاعيل ويتعدى
اللازم الى واحد والمتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل او فعل او فاعل او استفعل
وبحرف الجر يعني ان الفعل اللازم قد يتعدى الى واحد بالنقل وبحرف الجر والفعل المتعدي الى
واحد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضا نحو اذهبت زيدا مثال اللازم الذي عدي بالهمزة
الى واحد واحفرته بئرا هذا مثال ما كان يتعدى الى واحد فعدي بالهمزة الى اثنين وفرحته
زيدا وعرفته زيدا مثالان للتعدية في اللازم وفي المتعدي الى واحد بتثقيل الحشو وكارمته
ونازعته الشيء مثالان للتعدية بالنقل الى صيغة فاعل فالاول في اللازم والثاني في المتعدي
واستكرمته واستكتبته الكتاب مثالان في النقل ايضا بسين الطلب وذهبت به وحفرت به
زيدا مثالان ايضا على الترتيب للنقل بحرف الجر والمتعدي الى اثنين يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها
نحو اعلمت واريت واجاز الاخفش وازعمت واحسبت واظننت لكون متعديه الى ثلثة
بالهمزة كاعلمت واما الثاني وهو المنصوب نصبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهي
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك ومادام
وليس والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء وقعد وانما سميت ناقصة لوجهين احدهما انها
لا يدل الا على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت كان زيد قائما لم ترد به كون زيد في الزمان الماضي

اخلقت م

٣٤٣ ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول عليه في الافعال هو مصادرها
كما في قام ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها حاصله في الماضي لا مصادرها انفسها فمقتضى
هذا ان لا يكون فعلا ماضيا اصلا لعدم دلالتها على الحدث وهو مصدر ذلك الفعل لكن انما
سمي فعلا لوجود دلايل الافعال وخواصها فيها كدخول قد والسين وكونه على صيغة الماضي
والمضارع والامر ولحوق الضماير بها ولحوق التا الساكنة بها فجعلت افعالا لهذه الخواص
وسميت ناقصة لعدم استقلالها بحدثها والثاني انها لا يستقل بمرفوعها كلا ما بل يحتاج الى
خبر يتم به كلاما وكانت ناقصة وفتي بمعنى زال في اللغة ولا يستعمل الا مع النفي وفيه لغتان
فتيت وفتات بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع يفتا بالفتح والهمز فيهما جميعا وانما
تكون بما ما كان لا فتضا معناها ايضا طرفين كما في كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا وراح وآض
وكذا جاء وقعد في نحو ما جاءت حاجتك اي اي شي كانت حاجتك او ما جاءت على حاجتك استفهاما
وشفيا وكذا قعد كما يقال ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة يدخل دخول افعال القلوب على
المبتدا والخبر فيرفع الاول وينصب الثاني لانها مشابهة للافعال كما ذكرنا فاعملت عملها
ومرفوعاتها مشبهة بالفاعل ومنصوباتها بالمفعول ونقصانها اي نقصان هذه الافعال
انها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب وقد ذكرناهما اي المرفوع والمنصوب على شرايطها
في باب الابتدا يعني يشترط ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة في الاغلب واذا كان الخبر جملة
فيكون مشتملا على الضمير الراجع الى اسمها والجمل الواقعة اخبارها يكون اسمية وفعلية وشرطية
وظرفية وزعم بعض المتمسكين لهذه الصنعة ان بنا الكلام على بعضها من غير تقدير دخول على المبتدا
والخبر سايغ يعني انه جا بعضها من غير اعتبار شرايط المبتدا والخبر في الجزئين بدليل قوله ولا
يك موقف منك الوداعا واوله قفي قبل التفرق يا ضباعا وليس بمجهول اي وزعم بعض المتمسكين انه
ليس بمجهول على الضرورة بل حقه ان يكون على هذا الوجه الذي ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة
خبرا كما في هذا البيت اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما لم يؤد انه لم يرض ان يكون
ما سوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يدل ان الوداع قد كرر حتى صار نصب عينيه ولو
عرف الاول ونكر الثاني لجمع المحذورين اي القبيحين وبيانه ان المرفوع والمنصوب في البيت اما ان يكونا

العدم

سن م

٣٤٤ معرفين او منكرين او يكون الاول معرفا والثاني منكرا او بالعكس ومدعى هذا القايل ان العكس
هو الذي يفيد المعنى المقصود دون الاقسام الباقية اما لو عرفهما فلا يؤدي المعنى المقصود
لان اللام يكون للعهد في الموقف فيكون المعنى ولا يك هذا الموقف وداعا اي موقف وداع
فقد نفى ان يكون هذا الموقف بالخصوص موقف وداع ولم ينف ان يكون ما سواه من المواقف
موقف وداع بل فيه ترخيص ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع وهو خلاف
المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون له موقف وداع اصلا لا ان لا يكون هذا الموقف
بعينه موقف وداع واما لو نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفوت به فايدة تعريف
الوداع لانه لو عرف الوداع افاد انه نصب عينيه ولو نكر فات هذا المعنى واما لو عرف الاول
ونكر الثاني لجمع المحذورين احدهما ترخيص كون ما سوى هذا الموقف المعين موقف وداع
والثاني فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم ما ذكره انه لو
اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لا بد ان يقول ما موقف منك الوداع يعني ما ذكره
يعني انا لا نسلم ان اللام للعهد بل يجوز ان يكون للجنس فيؤدي ما يؤديه المنكر اي لا يكن جنس
الموقف لكن موقف وداع وهو معنى المنكر لان نفي الجنس في قوة نفي المنكر باعتبار العموم
وايضا لا نسلم ان تعريف الوداع يفيد المقصود دون تنكيره لانه مبني ايضا على ان اللام
في الوداع للعهد الى الشي المكرر عنده بل جاز ايضا ان يكون للجنس اي لا يكون موقف موقف
وداع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع المحذوران سلم الوجه الثالث عن جهتي القبح فكان صحيحا
لا دفع له ثم بعد تسليم جميع ما ذكره لا نسلم ان ذلك المعنى المقصود مستفاد من ايراد كان
منهيا بل اذا لم يوجد كان اصلا وادخل النفي على موقف وداع بان يقال ما موقف منك
الوداع على ان يكونا مبتدا وخبرا فحقه ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة بعين ما ذكره
من الدليل مع ان هذا القايل خصص الجواز بعد دخول كان منهيا على اسم نكرة وخبر معرفة
ويلزم من دليله ان يذكر المبتدا والخبر بعد النفي على خلاف وضعهما بان يجعل المبتدا نكرة والخبر
معرفة ولا قايل به على ان المقصود ان لا يكون الوداع موقفا منها فيكون من باب القلب
هذا جواب اخر والمقصود في البيت ان لا يكون الوداع اي موقف الوداع موقفا منها بان

المعهود م

جمع م

يكون الوداع اسما والموقف خبرا لكنه قلب فجعل الاسم خبرا والخبر اسما مثل ما في قول الاخر
يكون مزاجها عسل وما اذ الاصل رفع مزاجها على ان يكون اسما ونصب عسلا وما ليكون خبرا
فقلب والغرض الاستشهاد على وجود القلب في الكلام عند امن اللبس وجعل سيبويه قوله
اي قول الشاعر الحطيئة كان مكانها حمار رضيه اي من القلب لان الاصل كان ام ظبي ام حمار الا ليكون المعرفة
اسما والنكرة خبرا الا انه قلب من جهة المعنى فقط والا فالاسم والخبر معرفتان يعني انه
ليس بقلب على الحقيقة كما في البيت السابق لان الاسم ههنا هو الضمير المستكن في كان والخبر
امك وهما معرفتان بخلاف البيت الاول فان مزاجها معرفة وعسل وماء نكرتان ولكنه من حيث
المعنى المقلوب لان المعنى الاصلي اي ان امك ظبي ام حمار وقد زعم بعض الناس انه مثل البيت
الاول بان الضمير العائد الى النكرة نكرة فالاسم نكرة والخبر معرفة كما في البيت الاول ورد بان الضمير
معرفة سوا عاد الى معرفة او نكرة بدليل انك اذا قلت جاء رجل هو مكرم فيصلح ان يكون
مبتدا وان عاد الى نكرة وكذلك يصلح ان يكون في حاله وقررت القلب بوجه اخر وهو ان الاستفهام
يطلب الفعل ظاهرا فالتقدير اكان ظبي امك وكان المذكور مفسرا للمحذوف وعلى هذا التقدير
فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان التقدير اكان ظبي لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة
ان يلي احد المستويين الهمزة والاخر ام واجيب بان المحذوف بشرط التفسير ملتزم الحذف
فهو في حكم المعدوم فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل الريب دارم وبني نهشل يقولون
ما ثم كان زيد عبد الله وعلى هذا فهو نظير الاول اي فهو نظير البيت الاول يعني لم ما ثم اسم كان وقد
تقدم عليه في لغتهم ولا اذ لا يصح ان يكون مبتدا العدم المصحح فكذا ظبي اسم كان مقدما عليه على لغة
هؤلاء فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله والا اي ولو لم يكن قلبا من جهة المعنى فقط بل كان
قلبا من حيث الصورة لم يستقم لان الاسم والخبر معرفتان وانما يكون قلبا في الصورة حيث
كان الاسم نكرة والخبر معرفة قوله فالاسم والخبر معرفتان ليس جزاء على الحقيقة للشرط المقدر
في والا فان الجزاء بالحقيقة هو قولنا لم يستقم والمذكور علة الجزاء او علة الجزاء نقام مقام الجزاء
وعليه قوله تعالى من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من كان عدوا لجبريل لم يكن محقا
لانه نزل الكتاب على قلبك وهو سبب لان يكون محبوبا لا لان يكون عدوا فحذف الجزاء واقيم سببه

مقامه ونظير هذا كثير في التنزيل وغيره ثم لما بين معانيها اي معاني الافعال الناقصة مختلف
فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد ضاربا وللكائنة بمعنى
حدث يعني كان التامة والزائدة في نحو على كان المسومة العراب ليست من الباب اي لبست التامة
ولا الزائدة من باب الافعال الناقصة والتي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها فان قلت اذا قلت كان
زيد قائم اي كان الشان فهي بعينها كان الناقصة فان اسمها ضمير الشان والخبر ما بعده لكنه خص
بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة فهو احد قسمي الناقصة اذ الناقصة قد يكون خبرها مفردا
وقد يكون جملة وقال انها اي ليس في قوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها بمعنى صار واوله بتيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن والتيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها فعلاء من التيه والقفر المكان الخالي
يصف المطي بسرعة السير فانها عند قطا تركت بيوضها صارت افراخا فهي تشي بسرعة الى افراخها
وقيل يقطا الحزن لانه لا يسوخ فيه الارجل لاستواء الارض وصلابتها ومعنى كانت صارت لان البيض
صارت افراخا لا انها كانت فراخا معنى قوله قيل البيان فالواهذا الا انه قول بعضهم خاصة
وصار لانتقال نحو صار زيد غنيا او الى الغنى يعني خبره قد يكون اسما جارا او مجرورا واصبح واضحى
وامسى وظل وبات لاقتران الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والضحى والمساء والظلول والبيتوتة
او بمعنى صار كما في قولك اصبح او امسى زيد اميرا بمعنى صار والثلاثة الاول في افادتها الدخول في الاوقات
ليست من الباب فانك اذا قلت اصبحنا اي دخلنا في الصباح واضحينا وامسينا اي دخلنا في الضحى
والمساء وغير تقرير الفاعل على صفة لم يكن من الافعال الناقصة وكذا الاخير لم يكن ظللت عكان
كذا وبت مبيتا طيبا اي ظل وبات بهذا المعنى الذي لا يقتضي تقرير الفاعل على صفة لا يكونان
من باب الافعال الناقصة ايضا وهو ظاهر وما في اوايلها حرف النفي هو مازال وما برح وما
فتئ وما انفك موضوعة لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه اي في زمان ذلك ووقت قبوله فانك
اذا قلت ما زال زيد اميرا غنيا فانه استمر امارته من الوقت الذي قبلها ولدخول النفي فيها على
النفي جرى مجرى الاثبات اي نفي النفي اثبات ومن ثمة اي ومن اجل جريه مجرى الاثبات لم يجز ما زال
زيد الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا يكون في المثبت فهو كقولك كان زيد الا قائما وهو ممتنع وخطئ
ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة واخرى على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا فاه ظاهرة

ما استعمال المفرغ في الاثبات والاعتذار بجعله حالا اي بجعل مناخه حالا وعلى الخسف خبرا
ضعيف يعني لان بعضهم اعتذر للشاعر واخرجه عن الخطاء بان قال التقدير لا ينفك على الخسف
في حال من الاحوال الا في حال كونها مناخه يعني يجري على الحراجيج الخسف والجور الا في حال
كونها مناخه وقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لان الاستثناء المفرغ قلما يجي في الاثبات
وتقدير المستثنى منه بعد معناه لان الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وبعد تسليمه انما
ياتي اذا قدر المستثنى منه قبله لفظا وههنا يقدر بعده لان قوله الا مناخه مستثنى عن
الاحوال للضمير المستتر في على الخسف اي ما ينفك مهانه مظلومه في جميع الاحوال الا في
حال الاناخه وذلك غير معهود في الاستثناء المفرغ فان اعم العام في الاستثناء المفرغ
يقدر قبله لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت الا راكبا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال الا
في حال الركوب وكذا حيث جاز في الاثبات نحو قرات الا يوم كذا التقدير قرات في جميع الايام
الا يوم كذا فالمستثنى منه يقدر قبل الاستثناء لا بعده وتقدير التمام في ينفك احسن منه
اي من هذا الاعتذار ومعنى التمام ان معنى ينفك ينفصل اي ما ينفصل عن اماكنها الا مناخه
على الخسف مجراه عليه وينفك على هذا ليس من الافعال الناقصه فيكون معناه تاما وسلم
الشاعر عن التخطئة لان التخطئة انما كانت لان ينفك في البيت من الافعال الناقصه وما دام
لتوقيت الامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثمه افتقر الى ان يشفع بكلام لانه ظرف نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اي اجلس مده دوام جلوسه وتقرير كونه ظرفا ان ما في ما دام مصدريه
والتقدير اجلس دوام جلوسه فقدر زمان محذوف من هذا المصدر كما تنكر طلوع الشمس
اي زمان طلوعها فمعناه اجلس مده دوام جلوس زيد فيكون ظرفا فلا بد له من متعلق فلا يقال
ابتداء ما دام زيد جالسا بل يشترط ان يشفع ويقرن بكلام يتعلق هذا الظرف به وانما ذكر هذا لانه
قد يتوهم انه مثل ما زال وما برح في صحة الابتداء بها فيفرق بينهما بان ما فيها للنفي فجاز الابتداء بها
وما في ما دام مقدر بالظرف فلا يبتدا به الا بعد متعلقه وليس لنفي مضمون الجملة في الحال على الاعرف
وقيل مطلقا اختلفوا في ليس انه لنفي الحال او للنفي المطلق من غير تخصيص لنفي الحال قال الاول انه يقال ليس زيد
قائما ويريدون به نفي القيام في زمن الاخبار فقط ومنهم من قال هو للنفي مطلقا من غير اختصاص
بالحال

بالحال محتجا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم ينف عنهم صرف العذاب
في الحال فقط اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانه اياهم ابدا ولا يقال ليس زيد قائما الان او غدا
فيعلم انه للنفي المطلق والبواقي وهو ما اكون بها معنى صار واضحى وعاد الى اخر ما ذكرنا اولا بمعنى صار
يقال غدا زيد اميرا اي صار وقال فغادرت رجالهم بفرسانهم فعادوا كان لم يكونوا رميما اي صاروا
رميما كان لم يوجدوا وقال غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيدا مجهل اي انصرفت
القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل في غير معنى صار
فانه يختص بوقت الغداة يقول غدا زيد قائما اي ذهب بالغداة فمعنى غدت صارت اذ لا يريد
انصرفت واستقلت في وقت الغداة فقط والخبر يتقدم العامل الا فيما اوله ما خلافا لابن كيسان
في غير ما دام شرع في بحث تقديم اخبارها على اسمائها وعليها انفسها فقال واما الخبر فيما اوله
من الافعال الناقصه فيتقدم الخبر على نفس العامل تقول قائما كان زيد لانه مشبه بالمفعول والمفعول
يتقدم الفعل واستثنى ما اوله ما فانه لا يتقدم الخبر العامل الذي اوله ما لان ما اما ان يكون للنفي كما
زال وما برح وما فتي او للمصدريه كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا يتقدم عليها لان النفي صدر
الكلام واما المصدريه فلا يتقدم ايضا عليها لان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر وكذا ما في
معنى المصدر وخالف ابن كيسان في غير المصدريه وقال يجوز ان يتقدم الخبر على ما في اولها النافيه
لانه لنفي النفي ونفي النفي اثبات فما زال بمنزلة كان فيتقدم عليه كما يتقدم على كان وجوابه ان صورة
النفي ايضا محترمه ولذلك لا يقال الطعام ما اتى زيد واركان ما اتى بمعنى ترك احتراما لصورة النفي
وواجب في ما دام لان معمول المصدر لا يتقدم عليه ايضا على المصدر وفي ليس اختلاف فقال بعضهم
لا يتقدم خبره عليه ايضا لانه ليس بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفه ولانه ملحق
بما في امتناع تقديم الخبر عليه وجوزه بعضهم محتجا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم فيوم معمول مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل فلما تقدم معمول الخبر جاز تقديم الخبر
ايضا وفرقوا بينه وبين ما بان ما حرف وليس فعل ويتقدم الاسم اي يتقدم الخبر الاسم في الجميع
اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم يكن حسبهم الا ان قالوا بقراءه نصب حسبهم وكقوله ليس البر ان تولوا
بنصب البر وهو كثير اما اذا منع مانع لم يجز التقديم كما اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر وانتفت

القرينة بان يكون اعرابهما تقديريا او كانا مبنيين نحو كان هذا ذاك و نحو كان موسى مجتبى و نظائره
كما ذكر في الفاعل والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا وتاخيره لغوا يريد
بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وباللغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لم يختل الكلام بحذفه
ووجه استحسانه ذلك ان المستقر محتاج اليه وكان في تقديمه اشعار من الابتداء بانه خبر لا فضلة
واما اللغو فوجه استحسان تاخيره الايذان بانه لغو لا خبر ومثال المستقر ما كان في الدار احد
خيرا منك ومثال اللغو ما كان احد خيرا منك في الدار وفي نحو كفوا احد اخر الاسم ابقاء على رعاية
الفواصل هذا لا تعلق بمبحث تقديم الظرف بل متعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فانه
جائز وقد انضم اليه في المثال محسن وهو الابقاء على رعاية الفواصل وقدم اللغو في القرآن المجيد
مع انه للاهتمام بشانه حيث كان رصدا لما سيقت له الاية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان له
ظرف لغو لانه فضلة وكان حقه ان يؤخر كما نص عليه سيبويه فاجاب بانه انما قدم مع كونه لغوا
للاهتمام بشانه اذ الاية انما سيقت لنفي المكافاة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى يستفاد
من هذا الظرف فكان تقديمه اهم وسطر بعض الافعال اي بالافعال الناقصة افعال المقاربة وهي
عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لا يتم بالمرفوع كلاما هذا علة كونها
متصلة ومشابهة للافعال الناقصة اي كما انها لا تتم بالمرفوع بل يتوقف على الجزء الاخر وهو
المنصوب فكذا هذه الافعال وانما لم تعد لها شركا لها في الدخول على المبتدا والخبر لان عسى في
استعماليه غير داخل على المبتدا والخبر لانه يقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه وكذلك عسى
زيد ان يخرج فليس داخلا على المبتدا والخبر وكذا ما يستعمل من البواقي استعمال عسى فلو علله
بذلك لم يطرد في الجميع بل المشترك بين الجميع ما ذكره وهو انه لا تتم بالمرفوع وفيه نظر لان
عسى في احد استعماليه تتم بالمرفوع نحو عسى ان يخرج زيد و في الخبر بينها اي بين افعال المقاربة
تفاوت اذ قد يستعمل مع بعضها ان دون البعض فخبر عسى يأتي فعلا مضارعا مع ان نحو عسى
زيد ان يخرج لان عسى لما كان للتوقع في المستقبل الزم ان الذي هو علم الاستقبال تقوية
لمقتضاه وربما تقوم الاسم مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال في نحو
عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح يعني عسى طيئ ان تطفئ كان

القتال الذي اشار اليه في البيت من بطنين من قبيلة طيئ اي يستنصر البطن المغلوب في القتال
من البطن الاخر بعد هذه اي بعد هذه الوقعة او الحرب وخبر كاد يدنو بها اي بدون ان لان معناه
دنو الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب يعني لم يدن دنوها قد حصل فالزم في خبرها ان
يكون فعلا حالا تقريرا لما يقتضيه معناه من مقارنة الحصول ونحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آيبا
شاذ اما الاول فلانه استعمل عسى وخبره ليس فعلا مضارعا واما الثاني فلانه استعمل كاد مع كون
الخبر ايضا ليس فعلا مضارعا بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن الزباء حين قالت لقومها
عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وقد تنكبت بالاحمال الطريق المنهج واخذ على
الغوير والغوير اسم ماء معروف لكلب وقال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم
فهلكوا او اتاهم عدو فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر والابؤس جمع بؤس
اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس وشر فكانت فراستها صادقة والثاني من ابيات
الحماسة وهو فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقد مر ذكره ويروى
ولم اك آيبا والا ستشهاد فيه وتصرف عسى تارة على نحو رمى واخرى على نحو لعل اي يستعمل عسى
مع ما يتصل به على وجهين احدهما ان يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عسيا عسوا عست عستا
عسين وكذا عسيت عسيتما عسيتم الى الاخر كما يقال رمى رميا الى اخره والثاني ان يستعمل استعمال
لعل مع الضمائر فيقال عساك عساكما الى عساكن كما يقال لعلك لعلكما الى الاخر وقد يجعل ان مع الفعل
فاعلها فيستغني عن الخبر وعن التصريف نحو عسى ان يخرج زيد هذا استعمال اخر لعسى وهو ان يجعل
فاعله ان مع الفعل ولفظ عسى باق على افراده اذ ليس فيه ضمير ولا يتصرف بل فاعله مظهر وهو
ان مع جزئيه فيقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فلا يحتاج الى الخبر ويتقارضان اي يتقارض
عسى وكاد ثبوت ان وحذفها نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فاستعمل كاد استعمال عسى
في ادخال ان على خبره واوله رسم عفى من بعد ما قد انمحى ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب هذا مثال لما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف ان مع خبره واوشك يستعمل
استعمال عسى في وجهيها تارة يقال اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد اي يستعمل
اوشك استعمال كاد اخرى اي تارة اخرى فيقال اوشك زيد يجيء كما يقال كاد زيد يجيء والبواقي

وجعل واخذ وطفق يستعملن استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر على سبيل الاخذ والشروع فيه يقتضي ان يكون خبرها حالا كما في كاد فلذلك لم يستعمل ان في اخبارها نحو طفق او اخذ او جعل زيد يتكلم اي قرب زيد من ان ياخذ ويشرع في التكلم ولكون عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وكاد لمقاربته على سبيل الحصول جعل ثبوت ان اصلا مع عسى وحذفها مع كاد وسبق بيانه وانما قال اصلا لانها قد يستعمل كل واحد استعمال الاخر على سبيل المعارضة ولكن الاصل في كل واحد منهما ما ذكرنا واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح ومعناه نفي ما دخل عليه اذ لا حالة في الامر العام المعلوم من اللغة وهو انه اذا دخل النفي على فعل افاد نفي مضمونه وقيل يكون للاثبات اي لاثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضي ونفي المستقبل الا في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد انه قد فعلوا الذبح واما في المضارع فلان الشعراء خطئوا ذا الرمة في قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وهو انه يؤدي الى المعنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان بعد طول العهد فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه وقيل يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا كما ذكرنا وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى وما برح حبها من قلبي فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول تمسك بتخطئة الشعراء في ذي الرمة والجواب انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد اي بعد ان نفي مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يوجد من لفظ وما كادوا ابلا من لفظ فذبحوها هذا جواب عن القولين المذكورين بانا لا نسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد الاثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة وليس ما تمسكوا به بشيء اما في الاية فهو لان معناه ان بني اسرائيل ما قاربوا ان يفعلوا للاطناب في السوالات ولما سبق من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وهذا التعنت دل على انهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب وهو قوله وحصول الذبح بعد لا ينافيها واما اثبات الذبح فماخوذ من الخارج وهو قوله فذبحوها واما البيت فكذلك

كما معناه ان حبها لم يقارب ان يزول فضلا عن ان يزول وهو مبالغة في نفي الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من ما يسافر زيد اي لم يسافر زيد ولم يقرب من ان يسافر ايضا فاستقام ولا وجه لتخطئة الشعراء اياه واما الحروف فيولد الرفع والنصب والجر والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عامل وغير عامل والعامل اما عامل في الاسماء او في الافعال والعامل في الاسماء اما عامل عملا واحدا او عامل عملين والاولى اي العاملة عملا واحدا اما جارة او ناصبة والثانية اي العاملة عملين اما ناصبة ثم رافعة او على العكس والعامل في الفعل اما ناصبة او جازمة فهذه سبعة انواع احدها ما يكون غير عاملة والثاني ما يكون عاملة في الاسماء عملا واحدا وهو الجر والثالث ما يكون عاملة عملا واحدا وهو النصب والرابع ما يكون عاملة في الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملة في الاسماء نصبا ثم رفعا والسادس ما يكون عاملة في الفعل نصبا والسابع ما يكون عاملة في الفعل جزما الاول الجارة وانما قدم هذا لان الاصل ان يكون الحرف عاملا عملا واحدا وان يكون المعمول اسما وقد وضعت اي الجارة على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء اي على ان توصل معاني الافعال الى الاسماء فانك اذا قلت مررت بزيد لا يصل معنى المرور الى زيد الا بواسطة الباء التي هي للتعدية فمنها اي من الحروف الجارة من لابتداء الغاية في المكان نحو سرت من البصرة ونحو وان احد منك لو تعلمينه حتى النجار في البان يعود مطافلا ونحو من اول يوم مستعار اي اصل وضع من ان يكون للابتداء في المكان وقد ورد في البيت وفي الاية على خلاف اصله اما البيت فلانه مال منك واحد من على المخاطبة فقد استعمل من في غير المكان وكذا في الاية وهو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه فظاهر ان من استعير من المكان في غيره للمشابهة في كون الشيء مبتدا فهو مجاز على ان سنعا ان فعوله ونحو وان حد شا مبتدا خبره قوله مستعار وكونها للتبعيض مبتدا وخبره قوله يرجع اليه اي كونها للتبعيض في اخذت من الدراهم اي من بعض الدراهم وعندي عشرون منها اي من الدراهم وللتبيين في نحو خاتم فضة اذ التقدير خاتم من فضة وللبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي ارضيتم بالحيوة الدنيا بدل الاخرة وللتجريد في لقيت من زيد اسدا اي لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد على الصفات

الاخر ولا صفة له الا صفة الا سديه وللاستغراق في ما جاءني من رجل ومزيدة في ما جاءني من احد
فترجع اليه اي الى الابتداء او التبعيض فلانك اذا قلت اخذت من الدراهم معناه اخذت بعضها
فلا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الدراهم مبدأ اخذك كما في خرجت من البصرة لانه يدل
على ان البصرة مبدأ خروجك وكذا التبيين فكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يدل ايضا
على ان مبدأ الاجتناب هو الاوثان وكذا المزيدة والاستغراقية راجعتان الى الابتداء فانك
اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى اقصاه نص على ذلك السيرافي ولا تزاد الا في النفي وما
يجري مجراه نحو هل جاءك من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش فجوّز سيبويه ان زيادتها في النفي
وما يجري مجراه معناها لافادة معنى التأكيد على ما ذكر من التأويل وهو ان معناه من واحد الى اقصاه
واما في الواجب فلا تفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد من واحد الى اقصاه لان الاثبات
لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي عن الواحد فانه يستلزم النفي عن الكل حجة الاخفش
قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقولهم
قد كان من مطر اي قد كان مطر وجوابه ان من في الآية للتبعيض لانها وردت في قوم نوح عليه
واما قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا فقد وردت في هذه الامة فيجوز ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب
ولهذه الامة جميعها سلمنا ورودها في امة واحدة لكن جاز ان يغفر البعض منه والبعض كان
متعلقا بمظالم العباد فانها لا تغفر الا برضاهم وغفر الجميع منه والجمع تنزه عن المظالم واما قولهم
قد كان من مطر فيحتمل وجهين احدهما انه على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بقوله
قد كان من مطر والثاني وهو الاظهر انه على معنى التبعيض اي قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه وقد تكون اي من للقسم مكسور الميم ومضمومها نحو من ربي لافعلن
فيه لم يجعلها منقوصتين عن يمين والمختار انهما غير منقوصتين اذ لو كانتا منقوصتين
لحرك نون من كما يقال من الله وعن الله بتحريك النون ومن جعلهما منقوصتين فالمناسب ان يكون
المكسور من يمين والمضموم من ايمن والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية نحو خرجت الى السوق
في الغاية الحسية وقلبي اليك اي مائل اليك فالمخاطب كأنه منتهى اليه باعتبار الشوق والميل
اليه وكونها للمصاحبة في ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم راجع اليه اي الى انتهاء الغاية اي ذكر

بعضهم ان الى بمعنى مع في الآية والتحقيق انه لمعنى الغاية باعتبار التضمين اي لا تضموا اكل
اموالهم الى اموالكم فالى باقية على موضعه وحتى في معناها اي في معنى الى الا ان مجرورها آخر
جزء من الشيء او ما يلاقي آخره نحو اكلت السمكة حتى رأسها مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشيء
اذ الرأس مأكول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح مثال لما كان المجرور ملاقيا لآخر الجزء
وليس جزءه فان الصباح ليس جزءا من البارحة وهذا بخلاف الى فانه لا يشترط ان يكون مجرورها
آخر جزء من الشيء اذ يقال اكلت السمكة الى نصفها اي انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف
آخر السمكة ولا ما يلاقي آخرها وان ما بعدها والا فان ما بعدها اي ما بعد حتى يدخل فيما قبلها
اي في حكم ما قبلها ففي مسألتي السمكة والبارحة قد اكل الرأس ونيم الصباح ولا يلزم ذلك في
الى كقوله تعالى واتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا في حكم ما قبلها ولا يدخل اي ولا
ان حتى لا يدخل المضمر فلا يقال حتاك وحتاه وحتاي بخلاف الى فانها يدخل المظهر والمضمر
جميعا نحو الى زيد واليه واليك والي ولا تستعمل الا مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها
يعني ان حتى لا يكون مستقرا فلا يقع خبرا للمبتدأ بخلاف الى فانه يقع مستقرا نحو السير الى بغداد
اي منته اليه ولا يقال السير حتى بغداد الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بالنصب فان الجار
والمجرور منصوب المحل لكونه من دواخل المبتدأ والخبر وكان الاصل سيري حتى ادخلها
ثم دخل عليه كان وهذا فرق آخر بين حتى والى وتكون عاطفة اي والا ان حتى تكون عاطفة نحو رأيت
القوم حتى زيدا بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة وتبتدأ بعدها الكلام هذا فرق آخر بين حتى
والى فان حتى يبتدأ بعدها الكلام نحو وحتى الجياد ما يقدن بارسان واوله سريت بهم حتى تكل
مطيهم اي حتى كلت الجياد من تعب السير وضعفت حتى لا يمكن ان يقاد بالحبال ايضا بخلاف الى
فانه لا يبتدأ بعدها الكلام فان قيل حتى التي يبتدأ بعدها الكلام عاطفة ايضا والعاطفة
قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا وقد تعطف جملة على جملة كما في البيت فليست قسيما للعاطفة
بل قسما منها قلت ليست عاطفة اذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها واو العطف في البيت
والباء للالصاق اما مكملة للفعل في نحو مررت بزيد اذ معنى المرور وهو المجاوزة تقتضي متعلقا
فالباء تكملة لذلك المعنى بخلاف التعدية على ما سيأتي نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا تقتضي متعلقا

بل حصل اقتضاؤه المتعلق بحرف الجر فتلك هي المعدية فان الخروج بنفسه لا يقتضي متعلقا
والمرور بمعنى المجاوزة يقتضي متعلقا وبه دا اي التصق به دا او خامره هذا ما كان
الفعل فيه مقدرا او مررت بزيد مما كان الفعل فيه ملفوظا ومنه اقسمت بالله وبحيوتك
اخبرني قسما او استعطافا فالاول قسم والثاني استعطاف فالاستعطاف قسم يكون
ما بعد القسم امرا ولا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا معنى هذا الكلام على ما هو الظاهر
ان الباء الالصاقية مع المجرور ولا يكون مستقرا على التفسير المذكور قبله وهو ان يكون متعلق الجار
والمجرور من الافعال العامة كالحصول والكون ولا يكون مذكورا لفظا الا ان يكون الكلام خبرا
احترازا عن الانشا يعني انما يكون مستقرا حيث يكون الكلام مستقرا لا انشا وفيه نظر لانه اذا
جاز به دا والظرف مستقر لا نظيرا فوجد المستقر عليه فلا مانع لكون الكلام انشا بان يقال هل
به دا ولو اراد انه لا يكون مستقرا الا اذا كان خبرا للمبتدا فاللفظ ناب عنه لا يقوله الا ان يكون
الكلام خبرا لا يفيد ذلك ولعل بطسوا الكلام على غير ذلك اليق فمن عرفه فليلحقه بالكتاب ان شا الله قسيما
تعالى وللتعدية وفي بعض النسخ او للتعدية ولعله اولى لكون قسيما لقوله اما مكمله ولا يكون ايضا
مستقرا على ما ذكر يعني انهم ذكروا ان باء التعدية لا يكون مستقرا فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر
فيه معنى الاستقرار والحصول بل معناه اذهبت زيدا ويوضح ذلك اي كون الباء للتعدية قوله
ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا رجا الركائب اي يتعين الباء في البيت لكونها للتعدية
من غير اضمار الحصول والكون اذ المعنى كادت تحلنا الا انها تحل ملتبسة بنا كما جاز في خرجت
بزيد ان يكون للملابسة اي خرجت ملتبسا بزيد وان يكون للتعدية بمعنى اخرجت زيدا والمذكور
في البيت يتعين ان يكون للتعدية وللبدل والتجريد نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا منه وهذا
بذاك اي اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بدل ذاك ولقيت بزيد بحرا اي لقيت بحرا وهو زيد
وهو قريب من معنى التبيين وللمصاحبة في نحو رجع بخفي حنين وتمثيل الكاف وهو مثل واصله ما
قال ابو عبيد وهو ان حنينا كان اسكافا من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين حتى اغضبه
فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل الاعرابي اخذ حنين احد خفيه وطرحه في الطريق ثم القى الاخر
في موضع اخر فلما مر الاعرابي باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته

ومضى فلما انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابي في طلب
الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي وليس معه الا الخفان
فقال له قومه ماذا جئت به من سفرك فقال جئتكم بخفي حنين فذهب مثلا يضرب عند الياس من
الحاجة والرجوع بالخيبة قوله وسمي الكاف اي وسمي باء المصاحبة بالحال لان معنى خرج
بسلاحه خرج متسلحا فهو في التقدير حال قوله ولا يكون الا مستقرا اي باء المصاحبة
يكون مستقرا ابدا لانها تقدر خبر المبتدا او الجملة حال في المثال معناه رجع وهو بخفي
حنين اي ملتبس بهما واذا كان خبرا للمبتدا ولم يذكر متعلقه معه كان مستقرا والاضافة عن
الالغا عندك اي لا مانع من الالغا عندي كما في باء الاستعانة فاذا قلت اشتري الفرس بسرجه
جاز ان يكون الباء متعلقا باشتري على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة
هكذا ذكره في التعليق وبمعنى عن نحو سال به اي عنه قال الشاعر فان تسالوني بالنسا فانني
بصير بادوا النسا طبيب وفي التنزيل ثم استوى على العرش الرحمن فاسال به خبيرا اي عنه لبيد
وبمعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد ونحو قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اي فيها ولهم
مزيد في الرفع نحو وكفى بالله اي كفى الله والنصب اي وفي النصب في ليس زيد بقائم اي قائما
والجر عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسالنه عن بما به اي عما به واخرى اصعد في غرا اللهوى ام تصوبا
يقال صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلم صعودا والتصوب التسرع وقد اضمرت اي الباء
في الله لافعلن اي بالله وفي قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت اي بخير بحذف الجار وابقى لافعلن ح
المجرور على اعرابه والواو اي ومن حروف الجر الواو للقسم مبدله عن الباء ولا يدخل المضمر حطا
له عن رتبة اصله وهو الباء والتاء بدل عنهما اي من الواو ويختص باسم الله اي بلفظ الله تعالى تالله
لافعلن ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقد حكى الاخفش ترب ولا يظهر الفعل معهما اي مع التاء والواو الكعبة ح
فلا يقال اقسمت بالله وتالله والميم في م الله مكسورة فمنهم من جعلها منقوصة من او من ايمن ويحتمل ان
يكون مستقلة بمعنى القسم فاما من جعلها منقوصة من من او من ايمن فلا يكون مستقلة بل
يكون فرعها وحكمها اي حكم الواو وحكم التاء في الاختصاص بالمظهر وفي كونها بدلا عن الباء الا انها
اي الالف الواو ولا يستعمل للتعجب بخلاف التاء نحو تالله يبقى على الايام مبتقل والظبي جون السراة

٣٧٩ رباع بشه غرد غرد الطائر فهو غرد من التغريد وهو التصويت بتقل الحمار رعى البقل والحنز
الاسود وهو من الاضداد وسراه كل شئ ظهره ووسطه تعالى للذى القى رباعيته رباع والمعنى
لله الحمار الموصوف بحمله هذه الصفات يدركه الموت ايضا ولا سبق وفيه معنى التعجب وايمن الله
مضمومة فانها منقوصة من يمن بضم الميم او ايمن الله لعدم وقوع الضمة فى الحروف البسائط بل
الحروف البسائط قد تكون مفتوحة كواو العطف ونحوه ومكسورة كباء الجر ونحوه ولا تكون حرف
واحد مضموما ولذا كلم بحواز الله اصلا كما جعل من الله اصلا على قول و اللام للاختصاص
متكلمه للفعل على ما فسرنا فى الباء المكملة نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضى متعلقا واللام
مكملة لمعناه كما فى ومر بزيد او المال لزيد اى مختص به وللقصد اى اللام تكون للقصد نحو حضرته
للاستناع اى هو علة غائية يقصد الفعل لاجلها وللعاقبة نحو لزم الشر لشقوته اى لما كان
عاقبته الشقوة كانه كان الغرض من الفعل نحو فررت للخوف فان الخوف ليس علة غائية يقصد
كما فى قولك للاستناع بل الخوف علة للفرار باعث عليه وقد جاءت اى اللام للقسم مع التعجب نحو
لله لا يؤخر الاجل اى والله لا يؤخر وفيه معنى تعجب وتكون مزيدة فى النصب نحو ردف لكم اى ردفكم لان
ردف بمعنى تبع يستعمل بغير اللام و فى يا لزيد لان زيدا هو المدعو فالاصل يا زيد فمن لا يحمله على يا آل زيد
ومع الجر فى يا بؤس للحرب اى يا بؤس الحرب ولا اباك على ما ذكرنا ولان اللام مزيدة مقحمة قضا لحق
المنفى وهو اول بيت واصله يا بؤس للحرب التى وضعت اراهط فاستراحوا وقد اضمرت اى
اللام فى لاه ابوك اى لله وقد ذكرناه فى الظرفية نحو المنار فى الكبير ونظر فى الكتاب وقالوا انها بمعنى على
فى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل وجاز الاصل على ضرب من الاستعارة كما ذكر صاحب
المفصل وارى الحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن الكائن فى الظرف فيه وكى اى ومن حروف الجر
كى للغرض نحو كيمه اى كيما كما تقول فى لما وعما وفيما عمه ولمه وفيمه والاصل كيما فعلت اى لاى غرض فعلت
ولا تنظر الا فى ما الاستفهامية كما ذكرنا ورب للتقليل ويختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رب
رجل وربه رجلا واجيز رب رجل واخيه منطلقين لكونه مقدرا واخيه بخلاف رب رجل وزيد
هذا سؤال وجواب فالسؤال ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولا تقول رب غلامه فكان
ينبغى ان لا يجوز ايضا رب رجل وغلامه كما لا يجوز رب رجل وزيد والجواب الفرق وهو ان غلامه

٣٨٠ مقدر بنكرة اذ الاصل فى غلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير مقدر بنكرة فلا كرامة وما يقتضى
هذا ان يجوز ايضا رب غلامه لانه مقدر بنكرة بل الجواب الحق انه مقدر بنكرة وهو تابع ايضا ويجوز
فى التابع ايضا ما لا يجوز فى المتبوع ولفظ الكتاب ايضا مشعر بهذا لان المفروض فى الموضعين كونها
تابعين و بعد كونه تابعا الفرق ما ذكره وهو ان احدهما مقدر بنكرة دون الاخر و الظاهر اى النكرة
الظاهرة المجرورة برب يلزمها الوصف بمفرد او جملة نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
ابوه منطلق لقيته والغرض تحقيق التقليل لان الشئ موصوفا اقل من كونه غير موصوف وقوله
لن يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فعلى تقدير هو عار وهذا ايراد فان مجرور
رب نكرة غير موصوفة اصلا فاجاب بقوله فعلى تقدير هو عار ويعنى لنا عار خبر مبتدا محذوف والجملة
صفة للنكرة ولا تتاخر عن الفعل المتسلط هى اياه على الاسم هى عائد الى رب وانما ابرزها لان الصفة
وهى المتسلط جرت على الفعل وهى لغيره اذ التسليط لرب يعنى ان الفعل لا يتعدى الى الاسم بنفسه
الا بواسطة رب فهى سبب تسلط الفعل على الاسم وكان الاولى ان يقال عدم تاخر رب عن الفعل
لكونها لانشاء التقليل و لها صدر الكلام والمعنى الذى ذكره يجئ فى كل جار ومجرور يتسلط الفعل به
على الاسم كالمستند فى البساط ونحوه وتجئ اى الفعل محذوفا فى الاكثر و يلزمه المضى لان المعنى
تقليل محقق لا يكون الا فى الماضى كما مثلنا ونحو ربما يود تناول لانه دخل على المضارع ولكنه
بمعنى الماضى لان المراد حكاية الحال الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضى استحضارا
لوداد تهم والمضمر اى والنكرة المضمرة بعد رب نحو ربه يلزمها التفسير بنكرة منصوبة ومذهب
البصريين انه مجهول لا يرجع الى الظاهر فيجب افراده وتذكيره وذهب الكوفيون الى انه ضمير
راجع الى متقدم كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلا فيجب مطابقته للتمييز
عندهم وتلحقها اى رب ما فتدخل ح على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما قام زيد و ربما قائم زيد
وربما عملت مع ما نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى و طعنة نجلاء فيكون ما زائدة كقوله
تعالى فبما رحمة من الله وتستعمل مكفوفة اى بما بمعناها اى بمعنى رب نحو اى لما افعل قال المبرد
اريد لربما افعل وانشد انا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم والبيت لابى حية
النميرى اى وانا لربما نضرب وتلقى اللسان الى اخره جملة منصوبة المحل صفة لضربة ونضم اى رب

بعد الواو كثيرا وانما العمل لها دون الواو خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو عملت عمل رب لنيابتها
عنها كما عملت واو القسم الجر لنيابتها عن البا وايضا لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود
معطوف من غير معطوف عليه لانها تكون في اول الكلام ووجه البصريين ان الواو حرف عطف فلا تعمل
قياسا على الفا وبل لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانها عملت لانها بدل عن البا
ولذلك يدخل عليها حرف العطف كما يدخل على البا فتقول ووالله وفوالله لافعلن ولا يجوز دخولها
على واو رب وقد يحذف الاضمار اي اضمار رب بعد الفا نحو قول امرء القيس فمثلك حبلى وما بعده
قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك اي فرب امراة مثلك وبعد بل اي قد
يجي اضمار رب بعد بل نحو بل بلد ذي صعد واصباب اي بل رب بلد المفازة والصعد جمع صعود وهو
المرتفع من الارض خلاف الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو ما انحدر من الارض وهو بمعنى
الهبوط اي رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش هو اي رب اسم لا سفلا لازم
حرف الجر معها وهو التعدية ولكونها في مقابلة كم الخبرية اختلف في رب فالبصريون على انها
حرف جر والكوفيون والاخفش على انه اسم حجة البصريين انها لو كانت اسما لا مفتقرت الجزء
آخر يعمل فيه والظاهر ان العامل الفعل بعدها لكنه لا يصلح العامل فيها لكونه مجرورا بها والمجرور لا يعمل
في الجار واحتج في الكتاب لمذهب الاخفش بوجهين احدهما انها لو كانت حرف جر لكانت للتعدية
كساير حروف الجر لكن اللازم منتف وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية واما
ثانيا فلان انتفا اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان رب هي المسلطة للفعل على الاسم بعدها ولا معنى
للتعدية الا هذا والثاني انها في مقابلة كم الخبرية اذ رب للتقليل وكم للتكثير وكم الخبرية اسم
فكذا مقابله ويستعمل اي رب للتكثير بحيث غلب على الحقيقة حتى صار كانها حقيقة في التكثير
والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو او الذي كان كزيد المثال الاول متعين للمقصود لكونه
صلة الذي وصلة الموصول لا بد وان يكون جملة واما يكون جملة بجعله حرف جر نحو الذي في الدار
اذ لو كان اسما كان مفردا فلا تقع صلة للذي الا عند حذف صدر الصلة نحو الذي هو كزيد اي مثل زيد
وحذف صدر الصلة ليس بالواسع الكثير فجعله حرف جر ارجح واما المثال الثاني فلا يتعين اذ قد يكون
الكاف حرف جر وقد يكون اسما اي الذي كان مثل زيد عمرو ولعله مثل بمثالين تنبيها على ان الكاف

للتشبيه قد تعين لكونه حرف جر وقد لا يتعين ويستعمل للقران في الوقوع نحو كما حضر
زيد قام عمرو اي اقتران القيام والحضور في الوقوع فهما متشابهان في المقارنة في الوقوع
وقيل انها في قوله تعالى كما ربياني للتاكيد الوجود ولعل بيانه انه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع
لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة لما مطلوب وقوعها لانها مذكوره بصيغة الامر في
رب ارحمهما فالكاف ليس للمقارنة في الوقوع بل للتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما ايجادا
موكدا محققا كما اوجدا الوالدان تربيتهما الي ايجادا محققا موجودا في الزمان الماضي ويكون
مزيده في المنصوب نحو ليس كمثله شي اذ المعنى ليس مثله شي وقيل المثل صلة يعني ان الكاف
ليست بزايده بل المثل زايد اذ يقال مثلك لا يبخل يعني اياك ولا يبقى الغرض ان ثبت لله مثل
ويحتمل ان لا يكون كل واحد منهما اي من الكاف والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية اذ
يقال مثلك لا يبخل وهم يريدون نفي البخل عن ذاته فنفوا البخل عن مثله قصدا الى المبالغة وسلوكا
لطريق الكناية لانه اذا نفي عمن يسد مسده فقد نفي عنه نظيره قولك للعربي العرب لا تخفر
الذمم اي لا تنقضها فانه ابلغ من قولك انت لا تخفر فاذا كان ذهبا الكناية لم يقع فرق بين قوله
ليس كالله شي وبين قوله ليس كمثله شي الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان معتقبتان
على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما اشار اليه صاحب الكشاف و في الجار اي ويكون
مزيده في الجر نحو فصيروا مثل كعصف ماكول اي صيروا مشبهين بورق زرع اكلته الدواب وراثته
و في المرفوع نحو عليه كذا درهما يعني ان بعضهم يقول ان الكاف زايده والمعنى عندي ذا اي عندي
هذا وهو مبهم مميز بقوله درهما وليس نحو هذا وذا له اي لا يصح حمله على الزيادة بل يجوز ان
يراد عندي مثل هذا اسم فسر بقوله درهما ويكون ذا اشارة الى شي اي عندي مثل هذا الشي وقد
يكون اسما في نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي يضحكن عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته
والمنهم الذايب ولا يدخل اي الكاف المضمر خلافا للمبرد نحو وام اوعال كها او اقربا شاذ
وما قبله وهو للعجاج فانصعن منه سننا اوهربا نحي الذنابات شمالا كثبا وام اوعال
كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان يكثبا نصف حمارا قد هرب بانه صاد درماها والشمس
الذهاب على طريقه ولحدة الذنابات جبال صغار اي اوقعها الحمار وجعلها في ناحية منه

والمراد ان لا يبخل كذا م

عند بعضهم م

٣٨٣ في الكثيب القريب وام او عال هضبه وهي عطف على الذنابات اي جعل الحمار الذنابات في
جانب شماله وام او عال في جانب يمينه كلها اي كل الذنابات او اقرب انصع اي تفرق نكب ينكب
اي انحرف اي من عن يساره ينحرف عنها ومحل الا سمينها كقوله كها اذ دخل الكاف على المضمر ويتصل
بها اي بالكاف ما اي في كقوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة وعلى للاستعلاء نحو اشرفت عليه اي
اطلعت وعليه دين والاول مثال للاستعلاء الحسي ويكون اسما في نحو غدت من عليه اي من فوقه
وقد مضى البيت مشروحا وعن للبعد والمجاوزة نحو رميت عن القوس وهذا الحديث عن فلان
ولذا اي ولكون عن للبعد فسرت بعد في طبقا عن طبق اي طبقا بعد طبق اي شيئا بعد شيء
ويكون اسما قاله الله صبحي سماهيج جزيرة في البحر وقبله يا دار سلمى بين دارات العوج جرت
عليها كل ريح سيهوج اي شديدة هوجاء جاءت من حبال ماجوج من عن يمين الخط او سماهيج
والخط موضع بهجر ينسب اليه الرماح الخطية والهوجاء الريح التي تقلع البيوت ومذ لابتداء الغاية
في الزمان ولا يدخل المضمر وقد تكسر ميمها ومنذ في معناها الا ان المبرد يدخلها على المضمر
لعل توجيه قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية في المكان ووجه المذهب المشهور انه لم يوجد اضافته
الى المضمر في كلام الفصحاء ومجرد القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء وظاهر اللفظ ان
المبرد يقول في منذ دون مذ ويمكن ان يفرق بينهما بان مذ ادخل في الاسمية لتصرفهم فيه بحذف النون
لان اصله منذ ولذلك تصغير مذ اسما على منيذ ومنذ لما لم يتصرف فيه بقي على حاله فكان اشبه بالحروف
وهو من فلذلك حكم باضافة منذ الى المضمر دون مذ هذا غاية ما تعسف في تقرير قول المبرد ويكونان
اي مذ ومنذ اسمين بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة لتقدير وقوعه في جواب متى لانه يقال
متى خرجت فيقول منذ يوم السبت اي اول مدة الخروج يوم السبت فاذا لم يكن مفردا لم يكن معرفة
لم يصح الابتداء مع انه المطلوب في جواب متى وبمعنى جميعها اي جميع المدة فيليهما النكرة الدالة على
العدد لتقدير وقوعه في جواب كم فاذا قيل كم مدة لم تلق زيدا فيقول في جوابه مذ يومان اي جميع
المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان لان المقصود هاهنا هو العدد فلا يشترط فيه التعريف بمعنى قوله
فيليها اي جاز ان يليها على هذا التقدير النكرة ويليها المصدر نحو ما رايته منذ سفره اي منذ مجيء
والفعل نحو ما رايته منذ سافر ولكن نحو ما رايته منذ ان سافر فيقدر زمان مضاف على راي

اشاره الى قول بعيد وهو ما بعد مذ ومنذ فاعل فعل محذوف معناه واذا قلت ما رايته منذ ٣٨٤
او مذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة او يومان فتقديره من اذ مضى يوم
الجمعة او من اذ مضى يومان فعلى هذا لا حاجة الى تقدير زمان مضاف لان اذ دال على الزمان
ويكونان مبتدأين ما بعدهما خبرهما اي اذا لم يقدر زمان مضاف فيكونان حينئذ مبتدأين ما بعدهما
خبرهما ولو لم يقدر الزمان لم يصح كونهما مبتدأين اذ لو لم يقدر لكان السفر مثلا خبرا عن نفس الزمان
لو قلت ما رايته منذ سافر اذ لا يستقيم قولك اول المدة سفره بل لا بد من تقدير زمان مضاف اي
زمان سفره وقد اختلف في اعرابه فجمهور البصريين على انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما فمعنى ما
رايته مذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة وكذا مذ يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض
البصريين ومنهم الزجاج الى ان ما بعدهما هو المبتدأ وهما خبر له ومعنا لان المعنى بيني وبين انقطاع
الرؤية يومان وزيف هذا بكون المبتدأ نكرة غير مصحح لان مذ ومنذ اسمان للزمان لا ظرفان لكن
تقدمهما مصحح او لذلك لا يتعلقان بمحذوف ولا محل لهما اي لا يجاب مذ ومنذ بما قبلهما معنى لا يتخللهما
العاطف بخلاف ما تقترن به هذا اشارة الى سوال وجواب وهو ان مذ ومنذ على مذهب البصريين
مبتدأ ما بعده خبره فيكون جملة مستقلة كان ينبغي ان يجوز عطفها على الجملة قبلها وهي ما رايته
ومذ يومان كما يتخلل العاطف بين قولك ما رايته وبين الجملة التي هي تفسير مذ ومنذ وهي اول
المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان فيقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او وجميع المدة يومان
فان شرط دخول العاطف ان لا يكون الجملتان متحدتين من حيث المعنى فان اتحادهما يمنع تخلل العاطف
ومذ ومنذ مع خبرهما ممتزجتان بما قبلهما اذ لا يقال ابتداء مذ يومان الا بعد تقدم نحو قولك ما
رايته بخلاف تفسيرهما فانه جملة مستقلة بنفسه لا يتوقف على تقدم جملة عليه واما ما معنى
ان مذ ومنذ ليسا ظرفين متعلقا بما قبلهما حتى يكونا متحدتين لفظا ومعنى بل هي جملة مستقلة
ولكنهما متحدة بما قبلها معنى هذا شرح هذا اللفظ وفيه ادنى حزازة لان تفسيرهما ايمان يشترط
فيه تقدم فعل يكون هذا مبدا له او لا يشترط فان اشترط لم يكن التفسير ايضا مستقلا
وان لم يشترط لم يكن الفعل الذي هذا مبداه قولك اول المدة لا يعلم منه من غير تقدم ذكر اول
المدة او لا بد انتفاء الرؤية الصوم او لغيرهما وحاشى للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد مذهب البصريين

انه حرف لانه دوى الجر بعده وقال الشاعر حاشى ابى ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم ولانها لو
كانت فعلا لدخلها ما المصدرية قياسا على خلا وعدا وذهب المبرد الى انها قد تكون حرف جر
كما قال البصريون وقد تكون فعلا تنصب ما بعدها كما قاله الكوفيون لانها متصرف فيها فاكثر وما
حاشى والاقدام مراحد ولان لام الجر تتعلق به كقوله تعالى حاش لله وحرف الجر لا تتعلق بالحرف
ولانه نصب بها كما جاء اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان بالنصب قوله وتكون المراد
انه قد تكون فعلا وقد تكون حرف جر ايضا وهو مذهب المبرد وعدا وخلا للاستثنا وما
بعدها اي ما بعد حاشى وعدا وخلا منصوب اذا كانت اي الثلاثة افعالا وقد مر اي في الاستثنا
انه اذا قلت جاء القوم عدا او خلا او حاشى زيدا فمعناه جانب بعضهم زيدا وجاز حذف حرف الجر
مع ان وان قياسا لانهما مستطالان بصلتيهما وكانا مظنة للتخفيف ومحلهما اي ومحل ان وان
مع ما في حيزها النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض نصب ما بعده كما في نحو واختار موسى
قومه اي من قومه وجر اي ومحلهما جر عند الخليل كما في قول روبه خير بالجر لمن قال كيف اصبحت اي
بخير فحذف الجار وابقي المجرور على حاله الباقي ومن انواع العوامل الناصبة للاسم منها حروف
الندا فهي تعمل العمل لها فان حروف الندا تنصب بنفسها عند بعضهم وعندهم ان حروف الندا
اسما افعال تنصب ما بعدها كيدعو زيدا والمحققون على ان المنادى منصوب بفعل لازم اضماره
والدليل عليه وجهان احدهما انها لو كانت اسما افعال لكان لها مرفوع كما في رويد ونحوه وليس
مرفوعه مظهرا فلا بد من ضمير وح اما ان يكون ذلك الضمير لمتكلم او مخاطب او غايب لا يجوز
ان يكون لغايب اذ لا تقدم عليه ذكر ولان المعنى ليس على ان الداعي غايب ولا جايز ان يكون لمتكلم
لان ضمير المتكلم لم يرد مستترا في اسما الافعال ولا جايز ان يكون للمخاطب اذ ليس المعنى ان المخاطب
هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر لان بعض الاسما اسما الافعال فيه الضمير المرفوع للمتكلم
كاف بمعنى انضجر او تضجرت واوه بمعنى اتوجع او توجعت والثاني ان اسما الافعال ليس فيها
اقل من حرفين والهمزة من حروف الندا وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون
البواقي انها اسما الافعال اذ لا قايل بالفرق وهي اي من حروف الندا يا وايا وهيا لندا البعيد
او ما جرى مجراه كما في الحاضر الغافل فانه في حكم البعيد فجاز ان يخاطب بيا تنبيها على تنزيله

لغفلته منزلة الغايب البعيد ونحو النايم ونحوه مما جرى مجراه كقولهم يا الله فانه اقرب من كل قريب
ولكن المنادي والداعي لما راى نفسه بعيدا عن حضرته تعالى ناداه ندا البعيد هضما للنفس
واستقصارا لها واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة نحو وا عبد الله لان التقدير ادعو
عبد الله ومنها اي ومن الناصبة للاسم الا فهي تعمل النصب لما في الاستثنا قال بعضهم
ما اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب حرف الاستثنا لانه بمعنى استثني والصحيح انه اي
ان النصب للفعل او لما في معناه اي معنى الفعل بتوسطها اي بتوسط حرف الاستثنا وبعضهم
جعلها اي حروف الاستثنا عاملة في نحو عشرون الا خمسة كذا اي حيث لم يتقدم فعل ولا ما في
معناه يكون العامل الحروف ومنه ما ذكر في المسايل الست الجبرية من نحو شي الا واحدا من
مال الا شيا يعادل كذا السدها مسد ينقص بعض ان هذه الصور لم يوجد قبل الاستثنا فيها فعل
ولا ما يجرى مجراه ليكون عاملا فيما بعد الا فجعل الا هي العاملة والاولى ان يقدر بعض بالنا
للخطاب اي شي ينقص منه اثنا واحد كما لو قلت شي يستثني منه واحدا ونعني بالمسايل الست
الاصول الست في علم الجبر والمقابلة وهي جذر يعدل عددا مال جذور او مال وجذور ابعدل
عددا جذور وعدد يعدل مالا مال وعدد يعدل جذورا او الثلاثة الاول تسمى مفردة والاخيرة
مقترنة وكذا في المنقطع اي كذا العامل حرف الاستثنا في المنقطع نحو ما جاني احد الا حمارا اي جاء [?]
حمارا هذا مذهب بعضهم والاكثرون على انها اي على ان الا هناك اي في المنقطع في معنى لكن
ولا بد لها عن تقدير الخبر فالتقدير في المثال لكن حمارا جا ومنها اي ومن الحروف العاملة الواو
بمعنى مع فهي تنصب العامل لها اي للواو بمعنى مع وقد مر ذكر الاختلاف في اول بحث العوامل في خمه [?]
البصريين ان الناصب الفعل المتقدم بتوسط الواو الثالث ومن انواع العوامل الناصبة
للفعل المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وانما عملت النصب لمشابهتها ان المفتوحة
المشددة لفظا ولان الجملة تقع بعدها مفردة كقولك عجبت من ان ضرب زيد اي عجبت من ضرب
زيد كما ان ما بعد المشددة اي الجملة في تاويل المفرد واما اخواتها فعد حملت عليها في العمل لانها
للاستقبال والتي تقع بعد العلم هي المخففة من الثقيلة مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتقدير
انه سيقوم وانه لا يقوم اذ لا يمكن ان يكون ناصبة لانه لا يجتمع على الفعل حرفا الاستقبال

قبلهام

٣٨٧ منحبس لن يكون مخففة من الثقيلة وكذا التي يدخل الماضي نحو عجبت من ان قام زيد بعدم من انه قام زيد
اذ لا يمكن ان يكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتي تقع بعد الظن نحو ظننت ان يقوم ففيها
الوجهان احدهما ان يكون ناصبة والثاني ان يكون مخففة من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع
حينئذ والتقدير ظننت انه يقوم وكلاهما اي الناصبة المخففة مصدرية لان كل واحد منهما مقدر
بمصدر والتي تقع بعد غير العلم والظن يجب ان يكون ناصبة نحو اريد ان تقوم والحاصل ان التي بعد
العلم يجب ان يكون مخففة من الثقيلة ليكون محققة مناسبة للعلم والتي تقع بعد غير العلم
والظن ناصبة لانه لا مانع لتعلقها بغير المحقق واما الظن فلما كان متعلقا راجحا بحسب التقضي
من حيث الرجحان شابه العلم فجوز ان يكون ان بعده مخففة ومن حيث احتمال النقيض خالف العلم
فالتحق بسائر الافعال التي تقع بعدها الناصبة متحتما فلذلك جاز بعد الظن الوجهان ولن معناها
نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض والغرض من لن تفيد التاكيد لا التابيد على ما زعم بعضهم
والمصنف اشار الى هذا لانه مقيد بحتى وهو لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي فهو للتاكيد ولا
نفهم ان يكون للتابيد لان حتى يدفعه ولما اوكد ولا قائل انه يدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم
فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفي القيام قلت لن اقوم وهو حرف مستقل من حروف الكلام العرب ولن
عند الخليل اصله لا ان مخففة الهمزة وسقط الالف لالتقائه مع النون الساكنة فصار لن
وعند سيبويه حرف مقتضب براسه وضعف قول الخليل لانهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان الاصل
فيه لا ان لم يجز تقديم شيء مما في حيزه عليه ولذلك لا يقولون زيدا ان اضرب خير لك واجاب عنه
بانه قد يكون حكم التركيب مغايرا لما قبله وقيل ان النون في لن مبدلة عن الالف في الاصل لا وهو
ضعيف ايضا لفوات معنى التاكيد فيه واذن في جواب وجزاء هذا موضعه لما كان اتيك اذن لكرم
اكرمك وهو جواب لقوله وجزاء على فعله وانما تعمل النصب اذا كان ما بعدها مفرغا اليها ومستقبلا
نحو اذن اكرمك لمن قال انا اتيك ولو قلت انا اذن اكرمك بالرفع او ان يأتي اذن اتيك او اظنك كاذبا
لمن يحدثك فالالغاء لازم انا اذن اكرمك لان ما بعد اذن ليس مفرغا بل هو خبر للمبتدا او ان يأتي
اذن اتيك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير مفرغ لها ايضا بل هو جزاء للشرط السابق ولذلك وجب
الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات الاستقبال بعد اذن لان المعنى اظنك الآن لا

٣٨٨ ستاظنك كاذبا قوله مفرغا معناه معنى قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارته
راجح لانه ادل على العلة اذ لو كان غير مفرغ بل معمول العامل آخر لتوجه عاملان على معمول واحد
وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عملين مختلفين فشرط اعمال اذن ان يكون ما بعدها خاليا عن عمل
عامل آخر فيه وهو معنى التفريغ وذكر مثالين الاول كان الفعل فيه بعد اذن معمول العامل
معنوي وهو الابتداء والثاني معمول العامل اللفظي وهو حرف الشرط فان قلت فلم لا يكون من باب
التنازع اذا توجه على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لان العامل الاول وهو الابتداء
او حرف الشرط اقوى من العامل الآخر وهو اذن لان الابتداء يقتضي خبرا فلا يمكن الغاؤه وكذا
حرف الشرط يقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف اذن فانه جاز الغاؤه كثيرا وانما عدل
المصنف عن عبارة القدماء وهي ان لا يكون معتمدا على ما قبلها مع انها اعم لانه يوجد الاعتماد
على ما قبل اذن مع عدم ان يكون ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفاء على ما سياتي لانه اراد
ذكر وجوب الالغاء بقوله فالالغاء اي فيجب الالغاء وانما يجب الالغاء اذا كان ما قبل اذن عاملا
فيما بعدها واما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالغاء ولذلك جعله فيما لا يجب فيه الالغاء
معا واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان اي يجوز الالغاء ويجوز الاعمال اما الاعمال
فلان اذن عامل لم يعارضه عامل آخر فيعمل عمله واما الالغاء فلان التقدير فهو اكرمك او انا اكرمك
واكرمك اذن واذا دخل الواو على الفعل لم يجب نصب اذ لا مقتضي له وعلى الوجهين قرئ قوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا باثبات النون وحذفها وجاز الفصل فيها اي في اذن
بجوازه خاصة دون ان ولن وغيرها نحو اذن والله اخرج بالنصب وانما اختص اذن بالفصل دون
اخواتها لانها لم توجد ملغاة في الكلام بخلاف اذن اذ جاء الغاؤها في مواضع فبجواز الالغاء
اشبهت افعال القلوب لانها نوع تصرف فيها اذ جاءت متقدمة ومتاخرة وملغاة ومعملة فقد
كثر فيها التصرف بخلاف سائر اخواتها فلذلك اغتفر فيها الفصل دون اخواتها وانما اختص
جواز الفصل بالقسم نحو اذن والله اكرمك بالنصب وبما يجري مجراه كالدعاء نحو اذن احسن
الله جزاك اكرمك بالنصب وبالنداء نحو اذن يا فلان اكرمك لان زيادته الاعتراضات تؤكد
الكلام فلا يعد الفصل بها فصلا وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة والصفة مثل لكي

٣٩٤ - لكي يعلم الناس أني أخوه إذا ثبت المعيشة من بابها بها اي بكي قطعا وفي غيره اي في غير ما دخل
اللام عليه كي نحو جئت كي يكرمني جاز ان يكون اي النصب بها اي بكي وباضمار ان فذهب الجمهور
ان كي مصدرية بمنزلة ان اذا دخل عليها اللام كقوله تعالى لكيلا تأسوا فقد يكون بمنزلة اللام و
اذا لم يدخلها بل ينصب باضمار ان لانها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما دخلت دل على انها
مصدرية بمنزلة ان وذهب الاخفش الى ان النصب بعدها باضمار ان مطلقا ومذهب الكوفيين
انها ناصبة مطلقا من غير اضمار ان وما اختاره المصنف حسن لكنه خارج عن المذاهب الثلاثة ثم
وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل كيما ان تغر وتخدعا والبيت لجميل واوله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك البيت ولا يجوز جئت زيدا كي اضرب على تقدير جئت كي اضرب زيدا لان
كي مصدرية وان مقدرة بعدها ولا يجوز تقديم شيء على ما في حيز ان عليه كما لا يجوز أريد زيدا ان اضرب
على تقدير اريد ان اضرب زيدا خلافا للكسائي وقوله وشفاء عيك خابرا ان تسالي مما ينقض مذهبه
اي مذهب الكسائي اذ التقدير وشفاء عيك ان تسالي خابرا فقدم ما في حيز ان عليه والفراء
يجعل المنصوب وهو خابرا حالا من العي على ما حكاه ابن السراج هكذا ذكره وفيه نظر اما اولا
فلانه يعلم بالقصة فان كان خابر اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون
فاعلا من الخبر فالحق ما ذكره الفراء وان كان مجهولا احتمل الوجهين واما ثانيا فلان وصف
الشفاء بالخبر كانه اولى من وصف العي به فان العي والعجز ليس سبب الخبر والصلاح بل هو سبب
الاختلال والشفاء والخلاص عن العي هو الجابر للاختلال فلعل تاويله ان العي سبب السؤال
والحامل عليه والسؤال سبب الشفاء والخبر فجاز ان يجعل العي شافيا اسنادا للاثر الى سبب السبب
السابع اي النوع السابع العوامل الجازمة له اي للفعل وهي لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
نحو لم يضرب زيد نفي الضرب في الزمان الماضي ولما مثلها اي مثل لم وتختص بالاستغراق وجواز
حذف الفعل اي لما تفارق لم في امرين احدهما انها تكون لما [illegible] الضرب منه في الزمان
الماضي الى الآن اي استغرق نفي الضرب جميع ازمنة الماضي ولم يوجد في شيء منها اصلا والثاني
انه يجوز حذف الفعل مع لما فانه اذا قيل اقام زيد قلت لما اي ولما يقم زيد بخلاف لم وكان لفظ
لما عوض عن المحذوف بخلاف لم واللام للامر عطف على لم اي لام الامر ايضا يجزم الفعل المضارع

١ طمعا

الموشح

لم يضرب زيد يفيد نفي الضرب منه في زمان من ازمنة الماضي واذا قلت لما يضرب فمعناه انه لم يوجد
ح

وجاز اضمارها اي اضمار اللام للضرورة نحو محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد وافعى اذا ما خفت ٣٩٥
من امر تبالا ولا للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب وان للشرط والجزاء من الجوازم وقد مر حكمها
اي حكم الاوان في باب الفعل ومن شانها اي ومن شان ان الشرطية ان تلزم الفعل لفظا او تقديرا
فاللفظ نحو ان تزرني اكرمك والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي ان استجارك
احد وقلما يحذف معها اي مع ان الفعل من غير شريطة التفسير ونحو ان العقل في اموالنا لا نضيق بها
ذرعا وان صبرا فنصبر للصبر ليس بقياس اذ لم يذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا
فظاهر واما تقديرا فلانه لو اضمر ولا مفسر له لم يكن على تعيين الفعل دليل والعقل الدية قال
الاصمعي انما سميت بذلك لان الابل تعقل اي تحبس بفناء ولي المقتول ثم كثر استعمال هذا
الحرف حتى قالوا عقلت المقتول اذا اديت ديته دراهم او دنانير يقال ضقت بالامر ذرعا اذا لم
تطقه ولم تقو عليه واصله الذرع انما هو بسط اليد كانك تريد ان تقول مددت يدي اليه فلم
تنله وقيل فلان صبرا اي حبس على القتل حتى قتل ومعنى البيت انا ان طولبنا بالعقل وهو الدية لا
نضيق عنه ذرعا اي نطيق اداءها وان خيّرنا القتل قصاصا فنصبر اي نحبس انفسنا لذلك الصبر
اي لذلك الحبس للقتل اي نصبر لنقتل ونقيض ما ذكره المصنف على انه حذف الفعل بعد ان من غير
شريطة التفسير وكان يحتمل ان يقال في اموالنا ظرف يتضمن الفعل اي ثبت في اموالنا فكأنه قال ان ثبت
العقل ثبت في اموالنا فيكون الفعل المقدر في الظرف مفسرا للفعل المحذوف فيكون من باب
ان زيد قام ولعله انما عدل عنه لان حرف الشرط يقتضي فعلا صريحا لا ضمنيا نحو زيد ان في الدار
على تقدير ان ثبت في الدار فالظرف وان تضمن الفعل لكن الفعل فيه غير مصرح ولفظ الفعل شرط
صريحا ولزمتها عطف على قوله ان يلزم اي ومن شانها ان يلزم الفعل ومن شانها ايضا ان الشيء
مما في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب كما لا يقال زيدا اتضرب بمعنى اتضرب
زيدا لان لهما صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقدم ما في حيز الشرط عليه قيل في انا ان تاتني ان الجزاء
محذوف وما تقدم كالام وارد على سبيل الاخبار والا اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم
الجزم لان فعلي الشرط والجزاء مضارعان قابلان للجزم اللفظي ودخول عطف على قوله الجزم
اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم ويلزم دخول الفاء في الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم

التول ح

في الفا اذا وقعت جزاء فكان ينبغي ان لا يجوز ح انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز ان تقال
ان دخلت الدار انت طالق من غير فا وجواز عطف على دخول اي ان لم يكن المقدم جزاء بل كان
جزاء يلزم الجزم ودخول الفا ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على ان عمرا مفعول اضرب مقدما
لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما في حيزه وهو
ممتنع وجواز اي ويلزم جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا لان الضمير في غلامه راجع الى زيد
وهو وان كان مؤخرا لفظا مقدم معنى لان الشرط مقدم في الرتبة والجزاء مؤخر فهو نحو
ضرب غلامه زيد وان كان في حكم المعلق في الاحكام هذا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو ان
لقائل ان يقول ان كان المقدم كلاما واردا على سبيل الاخبار وليس جزاء الشرط بل الجزاء
مقدر بعد الشرط فاذا قلت انت طالق ان دخلت الدار فكان ينبغي ان يحكم جزما بوقوع
الطلاق لانه ذكر جزما من غير تعليق فيه فكانه قال ابتدا على سبيل الاخبار وانجز انت
طالق ثم قال بعده ان دخلت الدار فانت طالق ولو صرح به هكذا لكان حكمه ان يواخذ بالجزم
الاول وبالتعليق الثاني ان كانت المراة رجعية فاجاب عنه بان مقتضى القياس ذلك الا
ان العلما اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزما لما عرفوا من الاستقرا ان الاول
ليس كلاما اجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه بل هو دال على الجزاء المحذوف فكانه جزاء في الحكم
وان لم يكن جزاء في اللفظ والسؤال في غاية القوة والتخلص عنه عسير ولو قلت زيدا ان تضرب
اضرب لم يجز باتفاق الفعلين نصبه لان معمول فعلي الشرط والجزاء لا يتقدم عليهما فكما لا يتقدم نفس
فعلي الشرط والجزاء عليه لا يتقدم معمولهما ايضا عليه لان المعمول يقع حيث يقع العامل والكسائي
يجيز نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما يجوز تقديم معمول ان الناصبة عليها على ما مر
نحو اريد زيدا ان تضرب ويجيز هو اي الكسائي والفرا نصبه بالفعل الثاني وهو فعل الجزاء
لتوهم الرفع والتقدير اي تقدير كان فعل الجزاء مقدم مرفوع كانه قال اضرب زيدا ان تضرب
وهذا التقدير فاسد لان المقدم لا مانع فيه والكلام فيما اذا كان مؤخرا ولو فتح هذا الباب لجاز
تقديم خبر ماله صدر الكلام عليه فيقال زيدا ان ضربت والتقدير اضرب زيدا وفساده واضح
ولو قلت ان زيدا تضرب اكرمك فلا مقال في جوازه اذ لم يتقدم على حرف الشرط بل على فعل الشرط

الا ان النصب بمضمر عند اصحابنا وبما بعده عند الكوفيين يعني ان جوازه متفق عليه لكن ينتصب
عند البصريين ابدا بفعل مضمر يفسره الظاهر اي ان تضرب زيدا تضرب لان حرف الشرط شرطه
ان يلي الفعل لفظا او تقديرا ولم يله لفظا فليقدر الفعل بحيث يليه واما الكوفيون فيجوزون
نصبه بالفعل بعده لانه غير مشتغل عنه بضميره فجاز نصبه به نحو زيدا ضربت والفعل وان
تاخر لفظا مقدم تقديرا فهو يلي حرف الشرط من حيث التقدير وكذا اذا قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم
عند اصحابنا لان زيدا مفعول اضرب مقدما عليه فاضرب هو الجزاء وهو مضارع فيجب الجزم والكوفيون
ابوا جزم الثاني لان الجزاء ابعد عن حرف الشرط بتخلل الاسم بينهما وهو زيدا واذا بعد عن حرف
الشرط لم يؤثر فيه وجوابه ان زيدا معمول اضرب والفعل مقدم رتبة فاذا تقدم يجب جزمه ولكن
هذا البعد ما نعام بانه حرف الشرط لم يؤثر ان زيدا تضرب وقد ذكر الكوفيون ان تضرب مجزوم وان تخلل
بينه وبين حرف الشرط فاصل وهو زيدا والكسائي يجزمه اذا فرق بينهما ظرف لغو للثاني نحو ان
تاتني اليك اقصد يعني ان الكسائي يقول ان وقع الفاصل بين فعلي الشرط والجزاء ظرفا لغوا متعلقا
بالثاني وهو الجزاء فالجزاء مجزوم ولان الظرف اللغو كالمعدوم كما مثل به فان اليك متعلق باقصد
وهو ظرف لغو تخلل فيما اذا تخلل بينهما اسم نحو زيدا فانه لا يجزمه نحو ان تاتني زيدا اضرب وان
كان الفصل بسبب الاول ظرفا او غيره فالجزم وفاقا يعني ان وقع الفصل بين فعلي الشرط
والجزاء بما هو متعلق بالاول وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تاتني يوم الجمعة اتك او غير ظرف
نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب بالاتفاق بين الجميع لانه اذا كان متعلقا بالشرط فلم يكن
فاصلا لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة الخامس اي النوع الخامس
من العوامل ما تنصب ثم ترفع وهي سبعة استة تسمى المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالفعل انها
مفتوحة الاخر كالفعل الماضي وانها بمعنى الاسم وتلزمه كالفعل بمعنى الاسم واتصال
نون الوقاية بها كما يتصل بالفعل الماضي وهي ان المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وان بالفتح
وفي قيس وتميم عن بقلب الهمزة عينا وهو لان بالفتح مبتدا خبره مثلها اي مثل ان في توكيد
مضمون الجملة مع قلب مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو لكاصل اضافة مصدر
منتزع من معنى خبر الجملة او وصفه اذا كان موضوعا الى اسمها ان كان الى معنى ما هو في حكم المفرد

ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى مفرد لان المضمون وهو المعنى يقلب الى المعنى لا الى اللفظ
نحو قوله وهو اى معنى ما هو في حكم المفرد انما يحصل من مصدر منتزع ومن معنى خبر الجملة
مضافا الى اسم الجملة وهو زيد في نحو اعجبني ان زيدا يضرب اى اعجبني ضرب زيد فالمفرد هو
الحاصل من اضافة المصدر المنتزع من معنى يضرب الذى هو خبر الجملة الى اسم الجملة وقد يحصل
من اضافة مصدر منتزع من معنى وصف خبر الجملة نحو ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقههم
حال ان قوم موطا والمقصود هو وصفه بانتفاء الفقه مصدر منتزع من صفة القوم مضاف
الى اسم ان وقوله الى اسمها يتعلق بالاضافة والضمير المضاف اليه يرجع الى الجملة اى الى اسم الجملة
بمعنى الى الاسم الحاصل في الجملة ولهذا اى ولكون المكسورة مبقية لمضمون الجملة والمفتوحة
مغيرة لمضمونها يكسر في مظان الجمل كالابتدا نحو قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
ونحوها بعد القول اى في جميع تصاريفه فعلا نحو قلت انك قائم واسم فاعل نحو انا قائل انك قائم
او اسم مفعول نحو زيد مقول له انه مكرم ومن مظان الجمل كونها صلة الموصول وجواب القسم
وبعد حتى الابتدائية ونفتح في مظان المفردات او ما يجري مجراها اى مجرى المفردات وان
كان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا او لزوما اى يفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو
اعجبني انك منطلق او ما يجرى مجرى المفرد نحو طيب ان زيدا قائم لانه لما نصبها نزلها منزلة
المفرد اى يفتح في موضع المفرد وان كان مما يستعمل فيه الجملة اما جوازا نحو عجبت من وقت ان
زيدا خرج فانه موقع المفرد لانه مضاف اليه اى من وقت خروجه وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة
ايضا مثل عجبت من وقت خرج زيد لان ظرف الزمان قد يضاف الى الجملة او لزوما نحو اجلس
حيث ان زيدا جالس فانه موقع المفرد لانه مضاف اليه لكن وجب استعمال الجملة فيه لان حيث لا يضاف
الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما يفتح لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وان وقع في
الاستعمال الجملة اما جوازا واما وجوبا لمكان الفاعل مثال مظان المفردات نحو اعجبني انك
منطلق والمفعول اى وكالمفعول خارج باب علمت نحو كرهت انك منطلق والمبتدا اى وكالمبتدا
نحو عندى انك منطلق والمجرور اى وكالمجرور نحو عجبت من انك منطلق اى من انطلاقك ونفتح
في باب علمت بدون اللام على حذف ثاني المفعولين هذا على مذهب الاخفش فانه يجوز ان وما في حيزه

في موضع المفعول الاول ويجعل المفعول الثاني محذوفا والتقدير في ظننت ان زيدا قائم ظننت قيام زيد
حاصلا فلا بد من فتحها لانه في موقع المفرد وهو المفعول الاول وتكسر اى ان معها فيه تعليقا نحو
علمت ان زيدا لقائم اذ اللام لا يكون الا في خبر المكسورة وهى ليست مفعول علمت لفظا للتعليق
جرى مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا لانها جملة فحقها الكسر على ما هو في افعال القلوب
ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد لما فرغ عن مواضع وجوب كسر ان ومواضع وجوب
فتحها شرع فيما يجوز فيه الكسر والفتح لانه يجوز فيه تقدير الجملة ويجوز فيه تقدير المفرد كما بعد
اذا المفاجاة نحو قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فيجوز
ان يكون مفتوحة بان يقدر ما بعد اذا مفردا وهو المبتدا فقط اى فاذا العبودية ويقدر الخبر
بعدها محذوفا اى حاصلة ويجوز ان يكون مكسورة بان يقدر ما بعد اذا جملة وقد وقعت موقع الجملة
باسرها والتقدير فاذا هو عبد وكما في قولهم اول ما اقول انى احمد الله على معنى اول مقولي حمد
الله فيكون مفتوحة لانها واقعة موقع الخبر وهو حمد الله او اول اقوالي انى احمد الله على ان
اول مبتدا وخبره جملة وهو انى احمد الله كما تقول زيد انه منطلق لانه في موقع الجملة وهو هو
منطلق او على حذف الخبر مع الكسر لفساد المعنى وهذا اشارة الى الاعتراض الذى ذكره الشيخ
ابن الحاجب رحمه الله على ما ذهب اليه ابو على وهو ان الخبر محذوف وان مع خبره مفعول القول اى
اول قولي انى احمد الله ثابت واعترض عليه الشيخ بما حاصله ان المحكي بعد القول هو عين المقول
فلو قلت اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذى اعجبك هو نفس القول الذى هو ان عمرا منطلق
واول من باب افعل التفضيل وانما يضاف الى ما هو بعضه فالتقدير اول انى احمد الله ثابت واول
هذا القول باعتبار الحروف الهجاء وباعتبار الكلمات ان والاخبار والموجود عن الهمزة او غيرها فاسد
غير مقصود بل المقصود ان اول مضاف الى اقوال متعددة منها انى احمد الله ومنها غيره ثم
اخبر بالثبوت عما هو اول اقواله وهو انى احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف اى اول الحمد التى
تكلمت بها هذه الجملة ونظير ما ذكره قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله
الا الله وفي المسألة قول ثالث يحكى عن عضد الدولة سالم عن الاعتراض وهو ان التقدير اول
ما اقول قولى انى احمد الله فيكون انى محكية بالخبر وهو قولى بحذف الخبر وقد بقي معموله قائما

ومعمولية ولكون المكسورة للابتداء جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا في الصفة
عند الزجاج الرفع حملا على الموضع ولا يجوز قبله اي قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي
لما ذكر ان المكسورة مقررة لمضمون الجملة وهي المبتدا والخبر وهو معنى قوله للابتداء فرع عليه
مسئلتين احديهما انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مضي الجملة كقولك ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء كانت الجملة الاولى كانها مبتدا وخبر فيجوز
عطف المرفوع على اسم المكسورة كما يجوز رفع المعطوف على المبتدا نحو زيد قائم وعمرو واما
جاز هذا في المكسورة ولا يجوز على محل الاسم في ليت ولعل وكان لانها تغير معنى الابتداء وتجعل
الكلام تشبيها وتمنيا وترجيا وتبطل معنى الابتداء الذي كان قبل دخولها بخلاف المكسورة
فانها تقرر الابتداء وتوكده قوله بعد مضي الجملة اشارة الى مذهب البصريين وهو انه يجوز العطف
على اسم المكسورة بعد مضي الجملة واما الكوفيون فيجوزون العطف عليه مضت الجملة او لم تمض
حجة البصريين انه لو عطف قبل مضي الجملة وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان ادى الى ان يعمل عاملان
مختلفان في معمول واحد لان خبر ان معمول لان وارتفاع عمرو على انه معطوف على اسم ان على
تقدير الحلول او على جعلها مع معمولها كالمبتدا المجرد وخبره يجب ان يرتفع بالاسم وهو الابتدا
فاذا قلت ذاهبان وجعلته خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل
واعترض صاحب المغني على هذا الدليل وقال هو غلط في الرد لان الكوفيين لا يقولون ان
الابتداء عامل في الخبر ولا يقولون ان ان عاملة في الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون به وفي هذا
التغليط نظر وذلك ان البصريين يقولون انا بينا بالدليل ان الابتداء هو العامل في الخبر وبينا ايضا
ان ان عاملة في الخبر فمقتضى ذلك الدليل ان يكون الخبر معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو فاسد
فصاحب المغني اما ان يسلم ذلك الدليل او يطعن فيه فان سلم لزم ما ذكرنا وان طعن فيه كان
حقه ان يذكر وجه الطعن اولا حتى يتم له التغليط ومدعى البصريين ان مذهب الكوفيين باطل
لما يلزمهم من مخالفة الدليل وليس مدعاهم انهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا
يلزمهم والله اعلم والمسئلة الثانية المتفرعة على بقاء معنى الابتداء ان صفة اسم المكسورة
يجوز الرفع فيها عند الزجاج بعد مضي الجملة وعن الكوفيين جواز ذلك في ساير التوابع

حجة الجواز قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب بالرفع صفة لمحل اسم ان والقياس على
العطف وعلى اسم لا فانه يجوز الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي
والجواب عن الاية انه لا تتعين للوصفية بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اي
هو علام الغيوب او يكون بدلا من الضمير في يقذف او يكون فاعل يقذف واستغني عن العائد
الى اسم ان لان علام الغيوب بمعناه والجواب عن القياس على العطف بالفارق وهو ان المعطوف
غير المعطوف عليه فلا يستنكر تغايرهما في الاعراب والصفة عبارة عن الموصوف فيبعد تغايرهما
وهو ضعيف لان هذا التغاير لو جوز احيانا في الاعراب لما وجب في المعطوف التوافق في الاعراب
والجواب عن القياس على اسم لا ان التركيب صيرها بمنزلة بعض الكلمة فضعف وقوي محل الاسم
بعدها فلذلك قوي معها الحمل على المحل مطلقا وقوله والصابئون على ان الخبر المذكور خبر ان مقدما
على المعطوف تقديرا او على انه خبر للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبله كما في قوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والراي مختلف تمسك بعضهم على جواز العطف قبل مضي الخبر بقوله تعالى
ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية فانه عطف الصابئون على اسم ان وهو الذين قبل
مضي الخبر والجواب عنه بوجهين الاول ان الصابئون ليس عطفا على اسم ان وهو الذين قبل مضي
الخبر بل هو مبتدا خبره محذوف دل عليه خبر ان اي والصابئون كذلك والثاني ان المذكور خبر الصابئون
وخبر ان محذوف دل عليه خبر الصابئون وعليه اي وعلى الوجه الثاني قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي فيمن قرا بالرفع اي برفع ملائكته فان الاية تحمل على ان يصلون خبر ملائكته وخبر الاول
محذوف لدلالة يصلون عليه اي ان الله يصلي وملائكته يصلون ولم يمكن في الاية الحمل على ان المذكور
خبر الاول لان يصلون للجمع وعليه اي ويتعين الحمل على الوجه الثاني وقد توهم ان المفتوح في باب
علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في
شقاق وليس بثبت اي بحجة لاحتمال ان يكون العطف باعتبار الحمل لا باعتبار التشريك في العامل وانه جائز
في الجميع اي في المكسورة وفي المفتوحة وفي غيرهما من ساير العوامل نقل عن سيبويه جواز العطف
على محل اسم المفتوحة في باب علمت كقوله والا فاعلموا فانه عطف انتم على محل اسم ان المفتوحة
فاجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل مضي الخبر وهو ممتنع عند سيبويه على انا

٢٤٧ بل يحتمل ان لا يكون معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد باعتبار تشريكهما في عامل واحد
بل باعتبار عطف الجملة على الجملة بان يكون خبر انا هو قوله في شقاق اي اعلموا انا في شقاق
معكم ما بقينا وانتم بغاة وليس المراد انا بغاة بل تعين ان لا يكون بغاة خبر انا بل خبره قوله
في شقاق اذ لا ينسبون البغي الى انفسهم بل الى المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار الجملة لا
باعتبار التشريك والعطف باعتبار الجملة جائز في الجميع كما ذكرنا والبيت انشده لابي حازم وقبله
اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق واصله انه جاور قوما من اهل بدر الفزاريين
من بني لام من طيئ فجز بنو لام نواصيهم وما لوا قد منا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة
لذلك فيقول اذ جززتم نواصيهم فاحملوها الينا واحملوا الاسارى لنطلقوهم والا
فاعلموا انا وانتم معادون ابدا ونقول ان المصطلح هو واخوه وعمرا مختصان ولو لم تأت بالمعطوف
الثاني اي عمرا لم يستقم الكلام فكل اية سلكت لما لا يخلو عن فساد او اكثر بيانه انه اما ان ينتصب اخوه
او يرفع وعلى التقديرين اما ان يثنى الخبر او يوحد فهذه اربع صور لا يصح شيء منها اما نصب اخوه مع
تثنية الخبر وهو مختصان ففاسد لان نصب اخاه اما ان يكون للعطف على المصطلح او لكونه مفعولا
معه اما الاول ففاسد لان فاعل المصطلح يكون واحدا وح لا يستقيم لان اصطلح افتعل
بمعنى تفاعل كاشترك بمعنى تشارك فيقتضي شيئين واما الثاني فلان فاعل المصطلح يكون واحدا ايضا
لان التقدير ان اخاه مفعول معه مشارك لفاعل المصطلح وليس عطفا على اسم ان حتى يكون الاسم
مثنى فيستقيم تثنية الخبر واما نصب اخاه مع توحيد الخبر نحو ان المصطلح هو واخاه مختص
ففاسد ايضا لان اخاه اما ان ينتصب عطفا على الاسم فيفسد لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا
وعمرا قائم ويلزم ايضا توحيد فاعل المختص دون المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح
مع اخيه هكذا ذكره وفيه نظر لان ظاهر هذا الكلام انه لا فساد الا توحيد فاعل المختص وهو
ممنوع لان المصطلح بمعنى المتصالح فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان مفعولا
معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اذ لا يقال تصالح زيد مع عمرو بل الصواب تصالح زيد وعمرو على انهما
فاعلان لفظا ففيه فساد اتحاد فاعل المصطلح والمختص ايضا لان اخاه منصوب لفظا
فلا يكون فاعله متعددا لفظا وهو الواجب في باب تفاعل واما رفع اخوه فاما ان يكون مع

مع اقتضائه متعددا وايضا تثنية الخبر يكون فاسدا لانه خبر عن المصطلح وحده خ
المصطلح والمختص ايضا واما ان ينتصب على المفعول معه فيلزم توحيد فاعلهما

٢٤٨ تثنية الخبر او مع توحيده وكلاهما فاسد لان اما مع تثنية الخبر نحو ان المصطلح هو واخوه مختصان
فلان اخوه اما ان يعطف على محل اسم ان وهو فاسد اذ لا يجوز العطف عليه قبل مضي الجملة ويلزم
ايضا كون فاعل المصطلح واحدا لان التقدير ان اخوه ليس عطفا على فاعله فيكون فاعله واحدا
واما ان يعطف على المستكن في المصطلح لوجود الفصل وهو فاسد ايضا لان تثنية الخبر ح لا يصح
له لانه خبر عن المصطلح الذي هو اسم ان وهو اسم غير مثنى واما رفع اخوه مع توحيد الخبر ففاسد
ايضا لان رفعه اما ان يكون بالعطف على فاعل المصطلح فيلزم توحيد فاعل المختص لانه لا
تعدد في فاعله ح مع اقتضاء بناء الاختصاص تعدد الفاعل واما ان يرفعه بالعطف على محل
اسم ان ففيه الفساد من وجوه بلزوم العطف قبل مضي الجملة وتوحيد فاعل المصطلح وتوحيد
فاعل المختص وقوله اية سلكت معناه اية طريقة وجهة سلكت من الوجوه المذكورة ولم يجامع
لاما الا اياها عطف على قوله جاز في المعطوف على اسم بعد مضي الجملة اي ولكون المكسورة
لا يبتدأ لم يجامع لاما اي لام الابتداء الا اياها اي الا المكسورة لان لام الابتداء كان حق دخوله
على المبتدأ فلما دخلت ان لم يمكن تقديرها فيه فصدرها لئلا يتلاقى حرفا ابتداء لزم اللام فأخرت
داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم مفصولا عنها اي بين ان واسمها اي وبين الاسم
نحو قوله ان علم لذو البلس سحرا او على ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه اي اذا تقدم المتعلق الخبر
نحو ان زيدا لطعامك آكل ولو تأخر المتعلق الذي دخله اللام بطلت صدريته الكلام ولكن
للاستدراك اي ومن اخوات ان لكن وهو للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى
اي نفيا وايجابا فالشرط التغاير المعنوي والتغاير اللفظي نحو ما جاء زيد لكن عمرا جاء والتغاير المعنوي
دون اللفظي كقوله تعالى ولكن الله سلم بعد قوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان علم مثبت كالفعل
قبله ولكن التغاير المعنوي حاصل اذ المعنى ولكن ليصحا اريكم كثيرا وسلمكم اذ لو اراكم كثيرا
لانهزمتم وهلكتم فحذف مسبب التسليم وهو اسنادا ان اراكم كثيرا واقيم السبب وهو التسليم
مقامه وتشابع اي يوافق ان في المسألة المذكورة اي في صحة العطف على المحل نحو ما جاء زيد
لكن عمرا جاء وبكر بالعطف على محل اسم لكن ودخول اي وفي دخول اللام في الخبر ولكنه ضعيف وهو
مذهب الكوفيين وان كلام المصنف توهم انه مذهب البصريين ونحو ولكنني من حبها لعميد

المصطلح
المعنوي لا اللفظي في التغاير ح
اللام

يتناول وتاويله لكن الا صل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وادغمت النون في النون بعد حذف نون لكن لتلاقي النونات ويجوز معها الواو لان لكن المشددة للاستدراك فلا مانع من دخول العاطف عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغي ان يدخل عليها العاطف فلو دخلته فلا انتقل معنى العطف الى الواو وتجردت لكن للاستدراك واما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو وكان للتشبيه اي ومن اخوات ان كان وهي للتشبيه نحو كان زيدا الاسد ووجه اعماله ما ذكر في ان وهذه الاربعة يعني ان وان وكان ولكن تخفف اي يسكن نونها بعد حذف نون فيبطل عملها لزوال الشبه اللفظي بينها وبين الفعل كقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وكقوله واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكقول الشاعر كان ثدياه حقان ويجوز الاعمال اي اعمال المذكورات نظرا الى ان الحذف لا يوجب ابطال العمل لم يكن زيد لان المحذوف في حكم المنطوق الا في لكن فانها اذا خففت بطل عملها مطلقا لانها اشبهت لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم يعمل مثلها قال الشاعر لعمرك ما ابكي معن ام ليلى ولكن ام ليلى لا تبالي وخالف فيه يونس فاعملها كالمشددة وليست عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا في موضع استعمال ويلزم المكسورة اي المخففة اللام يعني اذا خففت المكسورة ولم يعمل يلزم اللام في خبرها نحو ان زيد لقائم فرقا بينها وبين ان النافية بخلاف ما اذا اعملت نحو ان زيدا قائم فانها لا يحتاج الى اللام لانها لا يلتبس بالنافية لظهور العمل الفارق بينها ويدخل اي المكسورة المخففة الفعل ويلزم في المكسورة اي بعد التخفيف ان يكون اي الفعل الذي دخلت عليه من افعال المبتدا والخبر خلافا للكوفيين في التعميم اي يجوزون دخولها على الا فعال الداخلة على المبتدا والخبر وعلى غيرها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ويشترط عند البصريين ان لا يدخل بعد التخفيف الا على فعل من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر واذا غاب ذلك اشترط ان لا يفوتها الدخول على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك ويجب في المفتوحة اي ويلزم في المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل ان تكون مع فعلها قد او السين او سوف او حرف النفي

وتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر وانما اشترط ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف لئلا يلتبس بالناصبة نحو علمت ان قد خرج وان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وكان مقتضى القياس ان يشترط مع حرف النفي ولا بالسين وسوف اذ لا يجتمع حرفا استقبال فاستغنوا بحرف النفي عنها نظرا الى اصل لا فانه موضوع لنفي المستقبل كلن وهذا العذر انما يتم لو لم يجتمع ان الناصبة مع لا في النفي لكنها قد جامعها فالاعتذار مشكل قوله وتقدير اعماله يعني اذا دخلت المفتوحة مع فعلها قد او غيره من الحروف المذكورة فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من اعماله لان المكسورة المخففة قد اعملت وشبه المفتوحة بالفعل اقوى فلا بد من اعماله في ضمير شان مقدر لئلا ينحط رتبة المفتوحة عن المكسورة وليت للتمني وجاز ليت ان زيدا قائم على حذف الخبر اي ليت قيام زيد حاصل هذا على مذهب من زعم ان المفعول الثاني محذوف في ظننت ان زيدا قائم اي ظننت قيام زيد حاصلا فاما من جعل ان وما بعده سادا مسد المفعولين وهو مذهب البصريين فكذا يقول في ليت وهو ان مع ما في حيزه يسد مسد اسمها وخبرها ولعل للترجي امر مرجو نحو جئتك لعلك تكرمني او مخوف نحو جئته لعله يهينني وقد يشم اي لعل معنى التمني فتنصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعد الفاء كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قرا بالنصب وجاز دخولها اي دخول لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قائم قياسا على ليت نحو ليت ان زيدا قائم على ما ذكرناه وهو ضعيف اما اولا فلان اللغة لا تثبت قياسا واما ثانيا فلا نستلزامه جواز لكن ان زيدا قائم وهو ممتنع عنده وتلحق الجميع اي ان واخواتها ما الكافة اي ولغاه اي عن العمل يعني يدخل ما ويحتمل وجهين احدهما ان يكفها عن العمل والثاني ان لا يكفها بل يكون ملغاة عن الكف الا ان الالغاء اي الغاء ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي ليت ولعل وكان اكثر من كفها لقوة قربها اي قرب الثلاثة من معنى الفعل لان معناها تمنيت وترجيت وشبهت بخلاف ان ولكن مكسورة ومفتوحة فانها لتاكيد معنى الجملة فكفها عن العمل ابعد من النوافي ومنها اي ومن العوامل الناصبة ثم الرافعة لا التي لنفي الجنس على ما مر هذا هو السابع مما ينصب ثم يرفع فانه قال اولا وهي سبعة ذكر الستة منها وهي المشبهة بالفعل وبقي السابع وهو لا لنفي الجنس

او ملغاة مع

فذكرها اخرا اتماما للسبعة السادس من العوامل ترفع ثم تنصب وهو ما ولا المشبهتان
بليس وجه الشبه اشتراكهما في النفي وفي الدخول على المبتدا والخبر وفي زيادة الباء في خبرهما
كما في ليس وكذا ان النافية عند المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على احد الا على حزبه
المـلاعين ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه ما نقله صاحب المفصل والسابع
من غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا لان البحث في العوامل فذكر غير العامل استطرادا
وقيل لانها وظيفة اللغة لانه بيان معنى مفردات لا باعتبار العمل والاول اظهر فمنها
اي من غير العاملة حروف العطف ومنها حروف النفي غير ما عمل منها في الاسم غير ما ولا المشبهتين
بليس ولا النفي الجنس او الفعل اي او في الفعل نحو لن يضرب ولم يضرب ولما يضرب ولا يضرب في النهي
ونحوها ما النفي الحال نحو ما يفعل وما زيد منطلق في لغة بني تميم اي على عدم اعمالها ولنفي الماضي المقرب
من الحال نحو ما فعل ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال طعاما كل ما اكل زيد خلافا للكوفيين احتج
الكوفيون بانها بمنزلة لم ولن لانها نافية مثلهما وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها
يجوز زيدا لم اضرب وزيدا لن اكرم و بشرا لا اضرب فكذلك ما واما البصريون فاحتجوا بان ما معناها
النفي ويليها الاسم والفعل فاشبهت حرف الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله
فكذا ما والجواب عما احتج به الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانه لا يليهما
الا الفعل لانها حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده يقال جئت بلا شيء فيعمل الباء فيما بعد النفي
فكذا يعمل ما بعده فيما قبله هكذا ذكره ونحو قوله اذا هي قامت حاسرا مشمعلة نجيب الفواد
راسها ما تقنع مع شذوذه محتمل للتاويل يعني ان ظاهر هذا البيت حجة للكوفيين لان
راسها مفعول تقنع وقد قدم على ما واجاب اولا بانه شاذ وثانيا بانه محتمل للتاويل
وهو ان راسها تنتصب على شريطة التفسير كانه جعل ذكرها ما بعد الاسم عنه
شيئا اخر فيكون التقدير ما تقنع راسها ما تقنع ولا النفي الاستقبال عطف على قوله ما النفي
الحال نحو لا تفعل وقد حذف الفعل بحرف يجري بحرى الناب في افعل هذا الا ما زايده وتقديره
الزام ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذاك فقدم افعل لانه اهم فحذفت هذه الجملة واكتفى
بما بقي وهو لا عنها ولذا اي ولكون الحرف وهو لا نائبا مناب الجملة اما لوا الفها فكانها

فعل لنيابتها منابه وتحذف اي لا في جواب القسم نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي ومن اخوات كان اي وتحذف
لا من اخوات كان نحو تزال حبال مبرمات اعدها اي لا تزال واخرى لها ما مشى يوما على خف
جمل وقد تنفي بها الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر نحو فلا اقتحم العقبة
لتفسير الاقتحام بالشيئين اي لا فك رقبة ولا اطعم يتيما وقد لا يكرر كقول الشاعر
واي امر سيئ لا فعله وقوله واي عبد لك لا المّا واوله ان تغفر اللهم تغفر جما والدعاء في جواب القسم
عطف على المستقبل فيجوز ان لا يكرر في الدعاء نحو لا غفر الله لك لان المراد بالدعاء نفيه في المستقبل
وفي جواب القسم ايضا نحو ان لا يتكرر نحو والله لا ضربت اي والله لا اضرب لان القسم انما
يتلقى بلا مع المستقبل بخلاف ما فانه قد يتلقى بها مع الماضي كقولك والله ما ضربت ولن
اي لا نفيضه لنعم التي للتصديق من يقول افعلت كذا نعم اي نعم فعلت ولا اي ما فعلت وان
بمنزلة ما في نفي الحال قال الله تعالى ان يتبعون الا الظن وقال تعالى ان الحكم الا لله ومنها اي ومن
غير العاملة حروف التنبيه وهي ها والا واما مخففتين وقد يحذف الفها اي الف اما فيقولون
ام والله ويبدل همزتها اي همزة اما عينا فيقال عما والله ومنها اي ومن غير العاملة
الحروف حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما سبقها من نفي او ايجاب خبرا او
استفهاما فبعد الخبر في الايجاب كما اذا قيل قام زيد فقلت نعم قام زيد وفي النفي اذا قال لم يقم
زيد وقلت نعم معناه نعم لم يقم زيد وكذا في جواب الاستفهام ايجابا نحو اقام زيد او نفيا نحو
الم يقم فاذا قيل نعم فهو ايجاب لما بعد الاستفهام فنعم في جواب اقام زيد معناه قام زيد وفي
جواب الم يقم معناه لم يقم فان قلت لو قال اليس لي عليك الف فقال نعم مقتضى معناه ليس
لك على الف عند بعض الفقهاء قالوا هو اقرار و يلزم الالف قلت لا شك ان مقتضى اللغة
ان لا يلزم ولكن الفقهاء اجروه على العرف فانه في العرف يفهم منه معنى بلى وهو الايجاب بعد
النفي وقياس اللغة ان لا يلزم شيء وبلى ايجاب لما بعد النفي خبرا او استفهاما فلو قال الم يقم
زيد فقيل بلى اي بلى قام زيد وكذا كذلك في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى لو قيل نعم
لكان كفرا لانه يكون معناه نعم لست ربنا ومعنى بلى هو الايجاب اي بلى انت ربنا وجلّ

وجير وان تصديق للمخبر هذا على مذهب الجمهور وهو انه لا يستعمل هذه اللفظة الا بعد الخبر
ولا تقع جواب الاستفهام الا عند بعضهم ونعم كجير لا فعلى يعني ذهب بعضهم
الى ان جير قد يكون اسما بمعنى حقا اي حقا لا فعل واي بكسر الهمزة ايجاب بعد الاستفهام
ولا يستعمل الا بعد القسم كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي وعند بعضهم
انها للتصديق للخبر ومنها اي من الحروف الغير العاملة اللواحق يا اياك ايا كما ايا كم
وان اي اللواحق بان من انت وانتما وانتم وانتن وكذا الكاف في ذاك وحيهلك والنجاءك
بمعنى اسرع من نجوت نجا بالمد اذا اسرعت وسبقت ورويدك وارايتك وقد سبق الاختلاف
في اللواحق باياك وانها لا محل لها من الاعراب كما هو مذهب الخليل ومنها حروف الصلة
سوى ما مر منها نحو ما جاء من احد فان من صلة ولكنه جارة وانما اخرجه لان البحث في الحروف
الغير العاملة وهي اي وحروف الصلة ان في نحو ما ان رايت خلافا للفراء يعني لم يزيد بعد ما
النافية لتاكيد النفي فمعناها ما رايت وقال الفراء انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي
التاكيد في ان زيدا لقائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع بين حرفي التاكيد اذا وقع فصل بينهما
فاما اجتماعهما من غير فاصل فلم يعهد واستطرف لن جلس القاضي اجماعا اي يزاد ان بعد
ما المصدرية بالاجماع اي استطرف حين جلوس القاضي فما مصدرية ويقدر معه زمان وان
اي ومن حروف الزيادة ان بالفتح نحو لما ان جاء يعني لما جاء وما في فبما رحمة اي فبرحمة واذا ما
انزلت سورة اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا
البيت لامية بن ابي الصلت زاد ما في ثلثة مواضع من البيت ومعناه على ما ذكره انه في سنة
جدب وكانوا في نوائب القحط يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع
والعشر وهما ضربان من الشجر ثم يعلون بها في جبل وعر ويشعلون فيه النار ويصيحون
بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا عالت اي السنة الجدب حملت البقر
من السلع والعشر ما اثقلها والبيقور اسم جمع للبقر ونحو ذلك كقوله ايما الاجلين اجلين وقوله
تعالى عما قليل وايما الاجلين قضيت ولا اي ومن حروف الصلة لا في لئلا يعلم اي ليعلم ولا
اقسم على الاعز اذا المعنى اقسم ومنهم من قال انها غير زائدة ثم هي رد لكلام مقدر كانهم قالوا

انت مفتر على الله تعالى في ذلك فقال لا ثم قال اقسم بمواقع النجوم وقيل انها لنفي القسم
وما جاءني زيد ولا عمرو ويسمى هذه مذكرة للنفي يعني يسبق قبلها نفي في يذكر ذلك النفي وبيانه انه لو لم يذكر
لا في الثانية لاحتمل نفي المجيء عنهما وعن كل واحد فلما اعيد ذلك علم ان المجيء منتف عن الثاني ايضا
بالاستقلال وقد يورد عليه بانه اذا افاد فائدة زائدة لا يكون زائدة وجوابه انه قد
يكون زائدة مؤكدة وبالتاكيد نفهم التصريح على نفي المجيء عن كل واحد منهما وافادة التاكيد لا
ينافي كونها زائدة ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو بما رحبت اي برحبها وان خلافا للاخفش
يشترط لها عائدا اي يشترط ان يرجع اليها عائد مما وقعت صلة له فهي اي ما عنده اسم مكني به
عن المصدر وقد دفعوا قوله بلزوم استحقاق العذاب على التكذيب بتكذيب من قوله بما
كانوا يكذبون ولا يلزمه لان المقدر مفعول مطلق لا مفعول به اي يرد بعضهم قول الاخفش
بان ما لو كانت مكنيا به عن المصدر لكان قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون في تقدير
بتكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب لا يوجب استحقاق العذاب لان تكذيب التكذيب صدق فاجاب
المصنف عنه وقال لا يلزمه لان التقدير عند الاخفش بما كانوا يكذبونه والضمير للمصدر المكني
وهو مفعول مطلق بمعنى يكذبانه اي لهم عذاب اليم بتكذيب كانوا يكذبونه وهو راجع الى
المصدر فالتكذيب مصدر التكذيب لا مفعول به فيلزم تكذيب التكذيب وان سوى ما يدخل المضارع
للاستقبال لان الذي يدخل المضارع للاستقبال لان الذي يدخل المضارع عاملة وبحثنا
في الحروف الغير العاملة وقد لا يعمل فيه اي قد لا يعمل ان في الفعل المضارع ايضا تشبيها بما
اي تشبيها لان بما في كونها مصدرية لا ناصبة نحو ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام
وان لا تشعرا احدا فان الاولى في البيت مصدرية لا ناصبة لوجود النون وقبله يا صاحبي
فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تقضيا حاجة في خفي محلها تستوجبا منة
عندي بها ويدا ان تقرآن البيت وقوله ان تقرآن اما نصب بدلا من حاجة او رفع على خبر مبتدا
محذوف اي هي ان تقرآن السلام على هذه المرأة وبعضهم اجازوا في الذي ان يكون مع الفعل
بمنزلة المصدر نحو انت فينا الذي رغبت فا الذي يرغب عنه المصدر اي فينا رغبتك ولا يصلح
موصولا بما بعده ولا يلزم الابتدا والعائد ولمنع تقدم ما في حيز الصلة اي لا يمكن ان يقال

الذي في المثال موصول ما بعده صلته والالاي وان صلح موصولا يلزم امور احدها ان يكون
الذي مونثا لانه خبر انت وهو الراية التي يرغبن ولا يجوز انت الذي والثاني انه يلزم عائد
من الصلة الى الذي وليس فيها عائد والثالث انه لو كان موصولا لامتنع تقديم ما في حيز
الصلة عليها لكن قوله فينا متعلق بترغبين فهو من حيز الصلة فيمتنع تقدمه على الموصول
وعلى تقدير المصدرية لا يلزم تقديم ما في حيز عليه لان فينا ح مستانف لا متعلق بترغبين
بل الذي ترغبين مبتدا ثان بمعنى رغبتك وفينا خبره اي انت رغبتك حاصلة فينا والجملة من هو وعم
المحل خبر للمبتدا الاول وحملوا عليه اي على كون الذي بمنزلة المصدر قوله تعالى كالذي خاضوا
لان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه انه موصول والتقدير خضتم خوضا كالخوض
الذي خاضوه والضمير للمصدر ويجوزون الذي تضرب زيدا قائما على ان الذي مصدرية والتقدير
ضربك زيدا قائما ولعلهم ما جعلوا الذي من حروف المصدر بل اسما مكنيا به عن المصدر مقدرا
في صلته ضمير كما حكي من مذهب الاخفش في ما بمعنى الا يلزم من كون المصدر مفهوما منه ان يكون
الذي حرفا مصدرية بل جاز ان يكون موصولا مرادا به المصدر بان يقدر موصوفه مصدرا
ويوتى في صلته ضمير راجع الى الموصول المكني به عن المصدر كما قلت ضربت الضرب الذي يعلمه فان
الذي في المعنى عبارة عن المصدر وهو الضرب مع انه اسم موصول مقتض صلة وعائدا كما ذكره
الاخفش قبل ذكره في ما بمعنى الذي تضرب زيدا الضرب الذي تضربه زيدا ويحتمل ان يكون انت فينا
الذي ترغبين بهذه المثابة وهو ان الذي موصول حذف موصوفه وهو الرغبة والطلب اي
انت طلبك ورغبتك الذي ترغبينه كائن فينا فالذي موصول كني به عن موصوف فلا يكون الذي
حرفا مصدرية والذين اجازوا الغاء اي الغاء الموصول في نحو مررت بالذي القائم اخوه بالجر
اي بجر القائم على زيادة الذي اذ التقدير مررت بالقائم فيكون الذي زائدا متمسكين بقوله من النفر
اللائي الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين اي تمسكوا بالبيت
على زيادة الذين لان التقدير من النفر اللائي اذا قعقعوا هم قعقعوا على ان قعقعوا مفسر
للفعل المحذوف اي اللائي اذا قعقعوا هم حلقة الباب خاف اللئام ح فلا يبعد من مذهبهم
ان يجعلوه حرفا قوله فلا يبعد خبر المبتدا وهو الذين اجازوا اي المجيزون لالغاء الذي لا يبعد

من مذهبهم ان يجعلوه حرفا لا موصولا ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما
قيل ان هلا مركبة من هل ولا والا مركبة من ان ولا ولولا ولوما من لو وحرف النفي ثم تغير معناها بالتركيب
والاجود انها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى لان التركيب على خلاف الاصل ولها صدر الكلام لانها
تدل على قسم من اقسام الكلام كالشرط ويلزم الفعل لفظا او تقديرا لانها من حيث التحضيض والتوبيخ
انما يكون على فعل ماضيا او مضارعا كقوله هلا ضربت زيدا ومعناها التحضيض والتحريض على
الضرب في المستقبل والاخيران وهما لولا ولوما يكونان ايضا لامتناع الثاني لوجود الاول وح مبتدا
بعدهما الكلام على ما مر ان يقع بعدهما المبتدا والخبر ومنها قد وهي لتقريب الماضي من الحال نحو قد
قامت الصلوة اي قرب قيامها وللتقليل اذا دخلت على المضارع بمنزلة ربما نحو ان الكذوب قد يصدق
اي يقع منه الصدق قليلا ويجوز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت
وقد لعمري اكرمتك وعليه قول ابي الطيب قد لعمري اقصرت عنك وللوفد ازدحام وللعطايا ازدحام
لان القسم لكثرة استعماله فيتوسعوا فيه كما توسط بين المبتدا والخبر نحو زيد والله قائم وكبين
الفاعل نحو قام والله زيد وجاز السكوت عليه اي على قد مثله اي مثل السكوت على لما قال الشاعر
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف لدلالة ما تقدم عليه
كما يسكت على لما في قام زيد ولما اي ولما يقم ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل
ولهما صدر الكلام للدلالة من اول الامر على ان الكلام استخبار لا اخبار والهمزة اعم تصرفا
من هل على ما سياتي ولذا اي ولكونه اعم تصرفا تقول ازيد عندك ام عمرو على ام المتصلة فانها
يكون معادلة للهمزة الاستفهام دون هل وازيدا ضربت اي ولا تقول ازيدا ضربت بايقاع اسم
بعد الهمزة مقدر فعل وتضعف هل زيدا ضربت لان هل بمعنى قد في الاصل وهي لا يليها الاسم فكذا
ما كان بمعناها وافزيد كان على بينه واو كلما اي يقع بعد الهمزة الفاء والواو وكذا ثم كقوله اثم اذا
ما وقع امنتم ولا يقع هل في هذه المواقع ويحذف اي همزة الاستفهام عند الدلالة نحو تسبع
رمين الجمار ام ثمان والله لعمرو ربيعة اوله فوالله ما ادري وان كنت داريا ... وروي وان كنت
داريا واما حذف الهمزة لدلالة ام المعادلة عليها وتستعمل دون هل في الامر اي فيما يراد به الامر
نحو اسلمتم لان المراد الامر بالاسلام والاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم

كان يقول هلا ضربت زيدا ومعناه التوبيخ على ترك الضرب في الزمان الماضي ح

٣٤٧ لذكر الله فيه استبطأ لدخول وقت الخشوع والتحضيض نحو الا تقاتلون قوما لان المعنى هلا تقاتلون
والتقرير نحو الم يروا انا جعلنا حرما امنا والتسوية نحو اانذرتهم ام لم تنذرهم والتعجب نحو الم
تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه نحو الم يجعل كيدهم والتوبيخ نحو اكذبتم باياتي
والوعيد نحو الم نهلك الاولين وبمعنى النهي نحو اتعبدون ما تنحتون اي لا تعبدوا ومنها
السين وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس اي تبعيد وتاخير ومنها لو للشرط في الماضي
نحو لو جائني لاكرمته على ان الثاني وهو الجزاء منتف فيلزم انتفاء الاول لانه يلزم من انتفاء اللازم
انتفاء الملزوم هذا اصلها وقد تستعمل فيما كان الثاني ثابتا كقوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه لان عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة وذكر ابعد التقديرين اي لو خاف الله لما
عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف لو فرض الخوف فالمعنى المدح بعدم العصيان
على كل تقدير ولطلبها الفعل امتنع في خبر ان الواقع بعدها ان يكون اسما مشتقا لامكان الفعل
فلا تقال لو ان زيدا قائم لامكان الاتيان بالفعل وهو لو ان زيدا قام بخلاف ما اذا كان اي الخبر
جامدا غير مشتق نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان خبر ان اسم جامد فلا يمكن ان يؤتى
بدله بفعل والاية ايضا مثل الحديث المذكور وهو لم يخف الله لم يعصه لكون الجزاء غير منتف اذ
ليس المعنى انها نفدت كلمات الله بل المراد نعلم عدم النفاد بابعد التقديرين وهو كون شجرات
الارض اقلاما وماء البحر مدادا اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها اولى
ان لا تنفد وتجيء اي لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني بمعنى ليتك تأتيني فتحدثني وتستعمل في
الاستقبال عند الفراء لان معنى ان لو اذا دخلت على المستقبل لم تنقل المستقبل الى معنى الماضي
كما ان ان اذا دخل المستقبل لم تنقله الى الماضي وقد ورد في التنزيل لو يشاء الله اطعمه ولا يراد
به الماضي لان المعنى ان يشاء الله اطعمه وضعف بانه لو اريد به الاستقبال لوجب ان يعطف به لانه
مستقبل قابل للاعراب واما عند الجمهور فلان معنى الماضي لم يعطف به ومنها اما وفيها معنى
الشرط ومن ثمة اي ومن اجل تضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء نحو اما زيد فمنطلق لان المعنى مهما يكن
من شيء فزيد منطلق والتزم توسط جزء مما في حيزها بينها اي بين اما والفاء عوضا عن الفعل ولما
كان فيه خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه عند سيبويه يعني ان اما تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه

٣٤٨ فاجاز اما هذا فان عمرا ضارب اجازة غيره اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل
نحو اما اليوم فانا خارج بدون ان فان غير سيبويه يجيز نصبه بمعنى الفعل لعدم المانع وهو ان
ونحوه منصوب عطفا على قوله اما اليوم اي كما يجيز غيره هذا المثال الذي لا يوجد فيه ان فما لا يوجد
ان معه ونصح نصبه بمعنى الفعل ومعنى انه قوله اما هذا مفعول ضارب اذ التقدير مهما يكن من شيء
فان عمرا ضارب هذا وقدم لئلا تلاقي حرفا الشرط والجزاء وكذا اليوم في المثال الثاني معمول
لخارج اي مهما يكن من شيء فاني خارج اليوم فقدم الظرف للغرض المذكور واختلف في المتوسط
من ان اما والفاء انه معمول الجزاء ام معمول الشرط المقدر فقال بعضهم في اما يوم الجمعة فزيد منطلق ان
الظرف متعلق بالشرط المقدر اي مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس بشيء فانه يوجب جواز
الرفع بتقدير مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو ممتنع بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار
عن زيد بالانطلاق في يوم الجمعة على كل تقدير اذ المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وقال
قوم لو المتقدم جائز التقدم كالظرف فهو معمول الجزاء والا فهو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق جاز معمول ما في حيز ان لا يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشيء لان الفاء تمنع
تقدم ما بعدها عليها مطلقا كما تمنع التقدم على نفسه بل الحق انه انما قدم ما في حيز الجزاء
على ان او على الفاء مطلقا للغرض المقصود وهو ان لا يتلاقى حرف الشرط وحرف الجزاء فلا فرق
بين وجود ان او لم يوجد قوله اجازه غيره يقتضي ان يكون هذه الصورة جائزة عند غير سيبويه
وليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه الصورة ممتنعة لان ما في حيز ان يمنع تقديمه عليها وايضا
قوله فاجاز اما هذا يصرح بان سيبويه يجيز تقديم ما ليس بظرف نحو هذا على ان وليس كذلك
فانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا
غير جائز عند جميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد ومنها اي حرفا
التفسير وهما اي نحو وترميني بالطرف اي انت مذنب واخرج وتقليني لكن اياك لا اقلي
فانه قوله اي انت مذنب تفسير لقوله وترميني بالطرف ولم عطف على اي وتختص
اي ان بما في معنى القول دون صريحه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم واما صريح القول
فاجاز بعضهم وقوع ان تفسيرا بعده والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج الى التفسير

وانما اختص حم

٢٠٩ لان الجملة تقع مفعولا له لفظا بمانع معنى القول لان ما بعد ان المفسرة لا تقع الا ما يصح ان يكون
مقولا كالنداء في ان يا ابراهيم وكالامر في وامرته ان قم ومنها كلا للزجر والردع كما اذا قيل
فلان يبغضك فقلت كلا فمعناه زجر القائل وردعه عن ذلك القول ومنها لام التعريف
وميمه في لغة اهل اليمن ومنه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام جواب القسم نحو
والله لاخرجن ويلزمه مع المضارع النون المؤكدة للفرق بين المستقبل والحال لان الغرض
تاكيد ما لم يقع ومع الماضي قد اي ويلزمه مع الماضي اللام مع قد اما اللام فللربط بالقسم
واما قد فليكون تقريبا له من الحال نحو والله لقد ضربت وجاز حذفه اي حذف قد نحو لناموا
فما ان من حديث ولا صالي ولوله حلفت لها بالله حلفة فاجر اي لقد ناموا والموطئة اي ومن
الحروف غير العاملة اللام الموطئة للقسم وهي التي يتقدمها القسم لفظا او تقديرا اما اللفظ
نحو والله لئن قمت قمت واما التقدير فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اذ التقدير والله
لئن اخرجوا وانما جيء باللام ليؤذن بان الجواب المذكور اعني نحو لا يخرجون في الاية جواب له
اي للقسم المقدر والملفوظ لا للشرط وليست جوابا للقسم والا اي وان كان جوابا للقسم
جاز نحو لئن اكرمتني اكرمك بالرفع ثم ليكون جوابا للشرط والشرط والجزاء جوابا للقسم لكن يجب
ان يرفع اكرمك فهو دليل على انه جواب القسم المقدر لا الشرط وكذا في الاية لو كان اللام في
لئن اخرجوا غير موطئة بل جوابا للقسم لكان يجب جزم لا يخرجون ليكون جزاء للشرط والشرط والجزاء
جوابا للقسم لكن لا يخرجون مرفوع لوجود النون فليس جوابا للشرط بل هو جواب للقسم لفظا
وانسد مسد جواب الشرط تقديرا ولام جواب لو ولولا اي ومن الحروف غير العاملة لام جواب لو
ولولا نحو لو جاءني زيد لاكرمته ولولا زيد لخرج عمرو وانما جيء باللام توكيدا لارتباط احدى الجملتين
وهو الجواب بالاخرى وهي الجملة الشرطية ويجوز حذفها اي حذف اللام نحو لو جاءني اكرمته وحذف
الجواب اصلا كقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران فحذف
وكذا حذف جواب لولا كقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتدا
اي ومن الحروف ايضا لام الابتدا نحو لزيد منطلق وهي تدخل الاسم كما ذكرنا والفعل المضارع
لمشابهته اي بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا القائم وجاز ان زيدا لسوف يقوم خلافا

٢٩٥ للكوفيين وانما جاز عند البصريين لان اللام تجردت عن الدلالة على الحال الى الدلالة على التوكيد تعقبه الكافية
المجرد ولذلك دخلت مع سوف ولو كانت لام الحال لم تجامعها ولم يجوز الكوفيون لان اللام
الداخلة في خبر ان على المضارع تختص بفعل الحال عندهم فيمتنع دخوله على سوف لان الفعل
الواحد لا يكون حالا ومستقبلا والاصل ان يدخل اي لام الابتدا المبتدا ولكن زحلقت الى
الخبر نحو ان زيدا لقائم او الى الصلة مع ان اي الصلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار قائم وانما
زحلقت كراهة الجمع بينهما اي بين ان ولام الابتداء نحو ام الحليس لعجوز شهربة على توهم
دخول ان كان التقدير لان ام الحليس وهو اي دخوله على الخبر بغير ان قليل واخره ترضى
من اللحم بعظم الرقبة والشهربة العجوز الكبيرة كما اشتهر به واللام الفارقة اي ومن الحروف
اللام الفارقة اي بين ان المخففة والنافية في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي انه والضمير
للشان وما زائدة او موصولة وهي مع صلتها مفعول حافظ اي ان الشان كل نفس للذي
عليها حافظ ومنها تاء التانيث الساكنة وهي اللاحقة بالفعل الماضي للدلالة على
تانيث الفاعل ومنها التنوين وهو نون ساكنة يلحق الاخر لا لتاكيد الفعل وقد ذكر
انواعها وحقها السكون كما هو القياس في الاصل في الحروف الا ان يلاقيها ساكن فيكسر
او يضم اما الكسر فلان الاصل حركة التقاء الساكنين الكسر نحو زيد ضارب اليوم بكسر النون
على ما هو الاصل حركة التقاء الساكنين وقد يحذف اي التنوين عند ملاقاة الساكن نحو احد
الله الصمد فيمن قرا اي بحذف التنوين فانه قد قرئ ايضا بكسر النون من احد ومنها النون
المؤكدة وقد سبق مشروحا ومنها هاء السكت وتلحق المتحرك بحركة غير اعرابية للوقف
نحو ثمه وكيفه اذ ثمه مبني على الفتح فالحق به الها لبيان الحركة وكذا كيف وانما اختص الحاقه
بالمتحرك لانها ساكنة فلو لحق الساكن لزم التقاء ساكنين وانما الحق بالمبني دون المعرب
بوجوه احدها ان المقصود منها بيان الحركة والمعرب يعرف حركته بالعامل وان حذفت
واما المبني فلو حذفت حركته في الوقف لم يكن عليها دليل والثاني انها في المعرب يلتبس
في بعض المواضع بالمضاف اليه فانه لو قيل في جاءني غلام جاءني غلامه لم يعلم ان الها للسكت
او هاء الضمير المضاف اليه بخلاف المبني فانه لم يضف شيء منه الى المفرد الا ثلث كلمات وهي كم

واما الضم نحو عذاب اركض بضم النون لاتباع ضمة الكاف وقد يكسر بكسر النون حم

٣١١ ولهذا واى فلاه بلبنه والعاقلة لان حركة البنا امكن بيانها لانها ثابتة واما حركة الاعراب
فانها تنتقل ولا تثبت على حالة واحدة حتى يمكن بيانها والاول اقوى لانه امكان بغيرها
ولا يمتنع بيانها قوله المتحرك بحركة غير اعرابية يحتاج الى قيد فانه لا تلحق ها السكت
كل متحرك فان نحو ضرب وما زيد ولا رجل لا تلحقها ها السكت مع ان حركتها غير اعرابية
فلو قال المتحرك بحركة اصلية او غيرها لخرجت الصور وقيل لم ابله لتقدير الحركة كما
اسقط الفها في هلم لتقدير سكون اللام هذا اشارة الى سوال وجواب اما السوال
فهو لم ابله اصله ابالى فدخل الجازم فكان القياس لم ابال بحذف اليا نحو لم يرم ثم لما كان
اخره متحركا اسكنوها ثانيا فصار لم ابال بسكون اللام فالتقى ساكنان الالف واللام
فسقطت الالف فصار لم ابل على السكون فكان حقها ان لا تلحقها ها السكت لانها تلحق المتحرك
لا الساكن فاجاب بان اصله الحركة اذ الاصل لم ابال وتسكين اللام على خلاف القياس
فالحركة في الاصل مقدرة على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا للتقدير اى الحركة المقدرة
معتبرة كما ان السكون المقدر معتبر فان هلم اصله هالم كما هو مذهب الكوفيين وقدر
سكون اللام من الميم فكانه التقى ساكنان الالف واللام لان اصل الميم كرد اصله اردد فاسقط
الفها نظرا الى سكون اللام واذا التقى ساكنان واولهما مدة حذفت المدة فسقطت الالف
منها نظرا الى تقدير سكون اللام من لم اصله المم فنقلت حركة الميم الى اللام وادغم الميم في الميم
فبقي هلم وهذا اولى من حمله على مذهب البصريين اذ هلم مركبة عندهم فلما ذكرها المصنف
استينا سا لان الحركة المقدرة مرعية كالسكون المقدر عند من يعتبره وهي اي وها السكت
ساكنة لانها انما تلحق للوقف فلا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن ونحو يا مرحباه بحمار عفرا ويا مرحباه
بحمار ناجيه يروى بضم الهاء وكسرها يا مرحباه في البيتين والناجيه اسم معشوقة فلا تعتد
به وعفرا اسم امراه واخره اذا اتى قربه بحماد فامر الشعير والحشيش والما احب حمارها الجها
واخر البيت الثاني اذا اتى قربة للبيانيه والبيانيه الناحيه التي تستقي بها الما والبئر ومنها
الشين او السين التي تلحق كاف المونث وقفا تقول اكرمتكش ومررت بكش بالشين المعجمة في اكرمتك
ومررت بك على حذف خطاب المونث ونحو اكرمتكس ومررت بكس بالسين غير المعجمة والاول اي التي

اتمام

الى هاهنا
متى الم فكانه التقى
ساكنان الف ها
ولام الم ادغم

٣١٢ بالشين المعجمة الكشكشة وهي في بني تميم والثاني في بكر اي في لغة بني بكر ابن وائل ومنها المدة التي تلحق باخر الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما
ذكره المخاطب او على خلاف ما ذكره اي ومنها حرف الانكار وهي زيادة تلحق اخر الكلمة في الاستفهام وهو على قسمين احدهما انكار ان
يكون الامر على ما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد فيقول ازيدنيه منكرا القدوم والمعنى الاخر ان يكون انكارا بخلاف ذكر
المخاطب كما اذا قال في المثال المذكور ازيدنيه على انكار خلاف قدومه اي يجب ان يكون القدوم حقا او يكون تعطف على انكار
او ومنها حرف التذكير وهي المدة التي تلحق اخر الكلمة تذكرا كما تقول الرجل في … ويقول ومن العارفين …
اللام ويقول … اللام ومن العامي … اي يذكر شيئا ولم يرد ان يقطع كلامه … على كلام واحد …
الانكار ومدة التذكير ما قبلها … كما يكون في الحرف الذي تقع قبل المدة الا ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا …
فيكون المدة من جنس حركة ما قبلها … وبعد الكسرة يا فيقول في حرف الانكار في نحو هذا عمر عمروه وفي رايت عثمان عثماناه
وفي مررت بحامد … وان كان الاول ساكنا حرك بالكسر ثم تتبعه المدة كما اذا قدم زيد فيقول ازيدنيه نون التنوين بالكسر ثم تلحق
بها الياء فيقول ازيدنيه وكذا حرف التذكير في اتباع ما قبلها … كما … من الاولى … الانكار
فيقول … زيد … التنوين على زيد … ان يكون … يلتقي
ما كان نون زيد والمدة واصل حركة التقاء الساكنين الكسر واذا كسر النون لزم ان يكون المدة المتحدة بها يا …
الاولى وهي مدة الانكار … والتانيث وهي مدة التذكير بالدرج … الكلام فيقع في الدرج …
فيما او غير … العاملة … في الاسماء العاملة … الافعال … الافعال …
العمل في الاسماء كان … الاصل … الاسم … المصدر … المصدر …
مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا منه … في الخلاف … الادلة
من الطرفين فلا يليق بالكتاب ايرادها وهو اي المصدر من … الثلاثي سماعي … سيبويه منها … وثلثين بناء او
امثلة مذكورة في المفصل … التفصيل … المجرد … ضابط …
… ما هو مصادر غير الثلاثي المجرد من المزيد … الرباعي … المصدر …
ماضيا كان او مضارعا … الفعل وكان من ساير الاسماء المتصلة بالافعال … مطلقا
فاما اذا كان … نحو ضرب ضربا … المصدر … الاصل الى الفرع …

وايضا ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل نحو اعجبني ضرب زيد عمرو اي اعجبني ان ضرب زيد عمرا ولا يكون ان او في مفعولا مطلقا ان يقدر بان والفعل اذ لا يقع ضربت ان ضرب زيد عمرو واذا لم يكن الفعل بان والعمل بل بالمصدر حيثما وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل لان الاصل عنده ان يعمل واصل العمل للفعل فقدر بان والفعل تصحيحا للعمل وانما لم يقدر اسم الفاعل بالفعل لان له مشابهة بالمضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات باعتبار المشابهة اللفظية عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار الحركات والسكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل لتصحيح العمل ولا اثر لا اضمار فيه الا استثناء لاحتمال ان يكون منفصلا كان فيه يعمل على فاعله لكنه لا اضمار فيه ويحتمل ان يكون متصلا اذ معنى تعمله على فعله اثر كالفعل في العمل من المضمر والمظهر فاستتر على المفعول على كالمصدر اثنى واضمر فيه لوجب اذا ثنى او جمع المصدر باعتبار الاول يجوز ان يكون له تثنيتان وجمعان احدهما باعتبار الفاعل والاخر باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كاسم الفاعل لانه انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل فلتثنيه احدهما يغني عن تثنية الاخرى ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان لازما للمصدر اذ لو لزم ذكر الفاعل لكان حيث لم يذكر لزم فيه الاضمار لكنا بينا ان الاضمار في المصدر فلا يلزم ذكر الفاعل قوله فان كان لازما لا يلزم ذكر الفاعل وان كان يلزم ان يكون له فاعل في نفس الامر ان المصدر لا يقال عجبت من ضرب ويكون لا يلزم ذكره مضافا مظهرا وايضا اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكونا جاريين على موصوف لفظا او تقديرا فلا يلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر لم يجر على موصوف حتى يجب ذكر الفاعل معه وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اذ فانه لم يذكر له الفاعل لا مظهرا ولا مضمرا ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب والى المفعول نحو اعجبني دق الثوب القصار مضموما كان في المعنى او مرفوعا عند الفصل لك دال المضاف الى المفعول اي المفعول فقد يكون منصوبا في المعنى كالمثال المذكور فان الثوب مطلوب فيه وقد يكون في المعنى مرفوعا كقوله تعالى من بعد غلبهم اي من بعد كونهم مغلوبين فالمصدر المضاف اليه في المعنى مرفوع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله فليتحقق حمل المعطوف والصفة على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف ومن ضرب زيد وعمرو هاهنا خافقة الاعلام والسياسا فان السياسا مصدر معطوف على محل الاعلام وهو منصوب لكونه مفعول به للخافقة اي لخافقه الاعلام والقيات واوله ينكر سد دار بنت جلحا بالماء او الجارية دار بنت اي عادلة حسان الجارية يقوم بحسن بيع الاسار والقيانا والعبانا عطف على محل الاسار اي ضاربا منصوب وبنحو طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم واولا نحو بالرواية وما بعده جار واتانا اي جاء لحاجة الانسان لطلب الماء مع عصمته الا ترد في طلبه والمعقب هو المتردد في طلبه من المتقاضي له نسيرا المظلوم صفة للمعقب كما يطلب المتقاضي المظلوم حقه وعن نصب ان ابي على ان المعقب المماطل فان عقب حقه اي مطله فالمظلوم بالرفع فاعل الطلب والمعقب مفعول له اي كما يطلب المظلوم مماطله فلا احتياج في البيت على هذا اذ المظلوم فاعل المصدر لا صفة المعقب

قوله ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل لان الشيخ بجوازهما مما سار النوابع في معناها بان ذكرها عقبا للصد ولعله انما قيد به تنبيها على المحل المورد في كلامهم في العطف والصفة كالبعض واعمال مع اللام قليل لان المصدر قد يكون نكرة مضافا ومع اللام اما في صورة التنكير فعمله كالعمل لان تنكيره بقوة شبهه بالفعل واما المضاف فهو وتقدير التنكير ايضا لان قولك اعجبني ضرب زيد عمرا وهو في المعنى في تقدير انه ضرب زيد عمرا كالمنون واما المعرف باللام فضعيف من شبه الفعل لان التعريف لا يكون في الفعل وان لم يمتنع عمله وحيث اعماله الا قليلا نحو قول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل ولا يصح تقديم معموله عليه اي في حيز المصدر ملا ترى تاويله ان مع الفعل لان معنى اعجبني ضرب زيد ان ضرب زيد فكما لا يتقدم ما في خبر ان عليه لا يتقدم ما في خبره معناه عليه ايضا لو كان اللفظ ان يكون قوله لا شرع في تاويل ان على القائل اعمال المصدر مع اللام ايضا اي انما لم مع اللام وصفه لا شرع في تاويل ان واللام لا يدخل عليها ان والاول اظهر لان اللام لا يدخل الا وكذا التنوين والاضافة لا يدخل ان يوجد لا عمل المصدر بالاعتماد على الفعل الذي ولا الفصل بينهما اي لا يصح الفصل بينهما اي بين المصدر وبين معموله او بين ما يتعلق به باجنبي فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرو اليوم عندك ان يجعل اليوم متعلقا باعجبني وعندك متعلقا بالمصدر لان اليوم يكون اجنبيا من المصدر وعمرو لرجوعه الا متعلقا باعجبني والفصل بينهما بالاجنبي غير جائز ولا يتقدم منصوبه او لا يتقدم منصوب المصدر على المرفوع بتقديره اي نحو اعجبني من ضرب عمرو زيد المختار في تقدير ابتداء بالمرفوع اي على ما هو نحو تقديره الا لفظا فانك لو قلت اعجبني من ضرب زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لفظا لا تقديرا واما النادر في المثالين مرفوع معنى الا ترى ما على المصدر مع انفراد المنصوب وهو الكاف عليها ما قيل اعجبني من ضربك انما الامكان الاتيان بالضمير المنصوب متصلا على المرفوع لابد من جواز المنصوب منفصلا لانه لا يتوقع الانفصال مع القدرة على الاتصال وقوله هو المختار اي ان الجمع ضمير ان واحدهما امر وقد نص على المختار في الثاني اي يجوز تقدير المنصوب متصلا كالمثال الاول وهو ضربه زيد ومتصلا كالمثال الثاني وهو ضربي اياه بجواز الثاني والا الانفصال وعلى التقدير بقول يجوز تقديم على المنصوب متصلا او منفصلا على المتكلم الذي هو من نحو تقدير او ان كان مفعولا مطلقا فالعمل للفعل من حيث اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر فان كان مفعولا مطلقا فاما ان يكون بدلا عن الفعل او لا يكون بدلا فان لم يكن بدلا عن الفعل اي لا يلزم اضمار الفعل نحو ضربت زيدا ضربا فالعمل للفعل الذي على المذكور وان كان بدلا منه نحو سقيا لك وضربا زيدا ونحو ذلك من المصادر التي الزم حذف افعالها ان يقال العمل للفعل ايضا لان المصادر والمصدر ونحو ذلك الفعل المتأخر فقط نحو والزم حذفه وصار المصدر بدلا عنه فالاعتبار ما جعل ذكره على الاطراد وهو المصدر فالعمل للمصدر وشرعه في الاسم العامل اسم الفاعل فهو اسم مشتق من الفعل بمعنى الحدوث

٣٢٤

ليست كذا اي ليست متعلقة بالزاهدين عند النحويين لما يجوز تقدم الصلة على الموصول بل هذا الشائع في السؤال وهو ان فيه متعلق بالزاهدين اي كانوا من الذين زهدوا
فيه فهو من حيز الصلة وحيز الصلة يمتنع تقدمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام ليست بمعنى الذي عندهم بل اللام للتعريف ليست موصولة
كاللام في الرجل اي مجرد التعريف وليست موصولة والثاني ان الصلة المتقدمة وهو فيه ليس متعلقا بالزاهدين بل متعلق بمحذوف دل عليه الزاهدين
اي كانوا من الزاهدين وكان سائلا سال وقال زهدوا في اي شيء فقال زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا وحذف لدلالة الزاهدين عليه ثم قال و
هذا اي الوجه الثاني اولى من الاول لما يقتضيه الاول من تقديم صلة المجرور على الجار اي الجار الاول ان سلم ان فيه متعلق بالزاهدين وحرف التعريف
الان موصولة فهذا لا يرد ان الالف غير موصولة لكن لما يلزم ان الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار والجار لا يتقدم على ما ضعيف ايضا
لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول فلما بطل ان الرجل والفرس وكان ما كان نحو مشتق فانه لا يصح تقدير الموصول قبلها اما قوله الفا
خلاف المشتقات وجاز العطف على قوله الضمير اي ومن ثم جاز او وجب كونه صلة الموصول اجاز وقوع النسبة والجمع من غير اعتصام
كقول الشاعر على ما قطع العوفة الغرة لا مانع من ورود الحرف نطقه وكما جاز في الزوايد او نحو صلة الموصول بحذف هذا النحو بحذف الموصول
لان الموصول مسقط الصلة فحذف كما حذف الذي في نحو كالذي خاضوا واما كالذين حذف نون كقوله وقد يحذف النون الذي نحو الذي
بالنصب ما كان عطف على الا معمول عاملة بحذف نون الجمع من غير اضافة ومن غير وقوعه صلة الان وحكى ما جاء منه اي من اسم الفاعل
هذا وهو او مفعولا حكاية في باب الاسماء انه عمل عمل الفعل الا عند سيبويه والخليل واكثر النحويين انما يحمل على عمل
بعض الكوفيين انها الاعمال عند سيبويه الشماخ وهو قول ابي طالب وفي اما امير المؤمنين على عهد الشيوخ سوف سياسها الذئب
على قول الاخواطا الوريب ليناسا الهيجا لا ولبس لا يحلان الا العقال ولا الحي الذي يجمع حاله وبني عمود من احد البد والعقال
الكبير او الخاص لمن لا يبلغ اليد مستتر الكلام اعمال وهذا من شعر في صلاة اه فخرج وكما حكي عن البو ابن الحارث كبر ما جعل
وهو الشاعر الافرادي الا والامر ومن الاسم العامل اسم المفعول وهو ما اشتق لمن وقع عليه الفعل قوله انه يدخل نحو المشتقات قوله
لمن وقع عليه الفعل اخرج ما سوى المفعول قوله انه اشتق اي من الفعل ومستقلة اي صيغة اسم المفعول من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره
على الفاعل اي على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر كمخرج ومستخرج ومضارب ومكسور مفتوح ما قبل الاخر وقابلية ومن الثلاثي
وحكمه كاسم الفاعل واشتراط امرين الحال او الاستقبال والاعتماد على ما ذكرنا الا انه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول كمضروب ويعمل عمل الفعل ايضا نحو
وعلى من الاسم العامل الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل الازم
فانه بمعنى الحدوث ومستقلة اي صيغة صفة المشبهة والضمير يرجع الى ما في قوله ما اشتق فخالف صيغة الفاعل على حسب السماع نحو كريم

٣٢٥

وقوله اسم مشتق جنس يدخل تحته اسم المفعول واسم الزمان والمكان وقوله لمن قام به يخرج اسم المفعول فانه لمن وقع عليه الفعل ويخرج اسماء
الزمان والمكان ايضا لانهما ليسا باعتبار ذات من قام بها الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فان معناها الثبوت لا الحدوث
وكان الاولى ان يزيد قيدا في الحد يخرج اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه انه اسم مشتق وهو لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
ولكنه للتفضيل فلو قال للتفضيل خرج عنه ولعله اكتفى بقوله لمن قام به فان اسم التفضيل لم يوضع لمجرد من قام به اصل الفعل
بل لمن قام به التفضيل وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره اي ومن غير الثلاثي المجرد كان من الرباعي او مجرد
او مزيدا او من الثلاثي فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر وهذا التعميم يجمع الصور نحو مدحرج ومخرج ومنطلق ومستخرج
عمل بفعل من فعله اي يعمل عمل الفعل المبني للفاعل من ذلك الفعل الذي اشتق منه مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان او
مجموعا جمع المصحح كضاربين او التكسير كضرب مظهرا كزيد ضارب او مضمرا بشرط الاعتماد على شرط التفسير اي اما ضارب زيد ابوه بما قدمنا
كما ذكرنا ومرحا انما نا زيد ضارب بشرط معنى الحال او الاستقبال فان الاصل ان لا يعمل الاسم وانما اعمل اسم القاعل لكونه
مشابها للفعل المستقبل فلذلك لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي والاعتماد على صاحبه اي ويشترط الاعتماد على صاحبه بمعنى اسم الفاعل
لا يكون الا بعد المبتدأ الذي عليه من مبتدأ او موصوف او ذي حال او موصول فالاعتماد على المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا والاعتماد
على الموصوف نحو جاءني رجل ضارب عمرا والاعتماد على ذي الحال نحو جاء زيد ضاربا عمرا والاعتماد على الموصول نحو جاء الضارب زيدا والهمزة
اي او يشترط الاعتماد على الهمزة نحو اقائم الزيدان او ما النافية نحو ما قائم الزيدان واما اشتراط الاعتماد فلان اسم الفاعل فرع الفعل فاشترط
فيه الاعتماد ليتقوى اعماله بالاعتماد نحو ضارب زيد ابوه اعطاء لخط الفرع عن الاصول فان كان اي فان كان اسم الفاعل للماضي وجب
ذكره مفعوله وحسب الاضافة وفاقا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي والاضافة معنوية لان شرط الاضافة اللفظية ان يضاف الصفة الى
معمولها ولذا كانت بمعنى الماضي لم يكن ما بعده معمولا لها فتكون الاضافة معنوية فان كان معمول اخر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فلا يكون
اضافته الى المفعول معا فيفعل مقدر اي يكون انتصاب المعمول الاخر بفعل مقدر اي اعطاه درهما ونحو كلهم باسط ذراعيه بالحال
اعمالا من غير اضافة مع ان اسم الفاعل بمعنى الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية وكانها من الحال باعتبار الحكاية فلذلك عمل ونحو القا
عمر وامس حكمه حكم الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا وقع صلة اللام فعمل مطلقا سواء كان الحال او الاستقبال او الماضي كان حكمه في تقدير نعل لا قضا
الموصول الا انه يداخلها وكانه فعل ما فيه من قوله حكمه حكم الذي ضرب من تمام او من جهة كونه في حكم الموصول الا مسمع المقدر
فلا اتصال عمرو والقاتل ولا زمان في حيز الموصول لا يتقدم عليه والا الاموي في قوله وكانوا فيه من الزاهدين يتعلق بالذي عليه والصلة المقدر

لي به

٣٤٧

وهذا وجه حسن ومعه نظائرها او تشبيه به اي باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع اي انما عملت لشبهها باسم الفاعل لانها غير جارية على الحدوث

والتكثير والدلالة على احد الزمانين وان لم تكن جارية على الفعل اسم الفاعل الجاري من الفعل فاعمل لشبهها باسم الفاعل من

جهة التثنية والجمع والتذكير والتانيث وبسبب مشاركته في كونه مشتقا من فعل واقتضائها موصوفا يجري عليه كاسم الفاعل وعمل عمل فعلها بمعنى

يعمل عمل حسن وكذا باقي الصور وهي اي الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها اي عن اللام ومعمولها اما مضاف نحو حسن وجهه او

باللام نحو الحسن الوجه او مجرد عنهما نحو حسن وجه فنصب الوجه فعلى انه لا يرى تعريف التمييز واما من جوز كون التمييز معرفة فنصب المعرفة

ايضا على التمييز او مجرورا بالاضافة نحو الحسن الوجه فهذه اثنان في ثلثة فالاثنان هما حالتا الصفة المشبهة من كونها باللام او مجردة

وهذا مضروب في ثلثة احوال المعمول وهي كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما والاثنان في ثلثة ستة ثم هذه الستة مضروبة

في ثلثة احوال المعمول وهي كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما والاثنان في ثلثة ستة ثم هذه الستة مضروبة في ثلثة احوال المعمول

وهي كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة المضروبة في ثلثة يكون ثمانية عشر والصور هذه الحسن الوجه وحسن وجهه حسن الوجه وجه

واستثني من الثمانية عشر اضافة ذات اللام نحو الحسن الوجه الى المضاف اي الى وجهه فان الحسن وجهه لما لم يفد التخفيف بالاضافة

حذر لكن حالة التمام والمجرد عنهما وتمتنع اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن وجه لانه مثل اضافة

المعرفة الى النكرة فانه عكس المعهود وان كانت لفظية جاز عند بعض المتاخرين وجوازها كما انه لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة في

الاضافة المعنوية لان الغرض من الاضافة استفادة المضاف تعريفا او تخصيصا من المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة

ولما الاضافة في اللفظية فلم يكن مفيدة لتعريف المضاف وتخصيصها فلم يكن ممتنعا واجاب بانه مستهجن لانه في الصورة تشبه عكس المعهود

من الاضافات قوله على التشبيه بالمفعول بيانا ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل يضاف الى منصوبه فقضيته هذا ان لا يجوز اضافة الحسن

الى الوجه المرفوع كاسم الفاعل فانما جاز على تشبيه مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت مررت برجل حسن وجهه لحسن الوجه لفظا وانما جاز

ومعنى لان الوجه متصف فهو موصوف بحسن الوجه فاذا قلت الحسن الوجه نقل الصفة من وجه الى الصفة ففي ضمير حال الموصوف

هو الرجل لانه لا يعقل ... من حيث الوصف فلولا ان في الصفة ضمير الموصوف ... القصة وان كان في الحسن ضمير الموصوف

فيمتنع نحو الوجه الحسن ... فاعلان ... فلو اقتصر على الحسن ... الوجه ... ان الوجه

للرجل او مفعول ... فذكر ... ان الحسن انما اتاه من قبل الوجه فلم يكن ... الحسن ... على الموصوف

فيجب ان يكون ... المفعول لكونه متعلقا ... بعد ذكر الفاعل وهذا ... المجرد لاضافة الحسن الى الوجه ... على ... ضمير

فيه

٣٤٨

فيه كونه شبيها بالمفعول الصحيح اضافة الصفة اليه واضافة المجردة الى المضاف ما يجوز سيبويه مستشهدا بقول الشماخ على ... جاء

منا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وهو عنده قبيح اي عند سيبويه على نحو مررت برجل حسن وجهه قبيح منها اي من الصفة المشبهة بين الجهة التي بين القبيح

الجهة التي هي بين القبيح ... لان الاعالي ... اشارة الى المسئلة المختلف فيها من الثمانية عشر وهي الصفة المجردة

المضافة الى المعمول المضاف نحو مررت برجل حسن وجهه جاء عند سيبويه خلافا للمبرد ... سيبويه الشماخ وهو قول الشماخ امن دمنتين عرج الركب فيهما

بحقل الرخامى قد عفا طللاهما اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ...

نحو ... الحسن ... مصطلى ... الذي ... الى ... الموصوف ... كان ... الحسن وجهه ... الى

الحسن ... في الاستشهاد ... مصطلاهما ... الى ... الاعالي ... موصوف

... فلا يكون ... دليلا على ...

... الضمير الذي اضيف اليه ... الصفة ... الموصوف ... الصفة ... الموصوف ... الضمير ...

الضمير المضاف اليه ... الموصوف ... الى الضمير ... الموصوف ... مسئلة ... وانما جاز عود الضمير المثنى عند

... الى الاعالي ... لان الاعالي ... التثنية ... الا ... الى ... الاعالي ... الضمير في مصطلاهما ...

ضمير المثنى ... الجمع ... الى جهة الجمع ... الاستفادة ... الجمع ... الى ... الجون ... الى ...

... وانا اسود ... الكثيب ... ظاهر ... الى ...

غير ظاهر ... مصطلى ... مصدر على ... مصطلاهما ... المكان ... موضع التثنية

نحو كلوا في بعض بطنكم فاذا جاز ايقاع الواحد موضع الجمع فايقاعه موضع التثنية اجوز ثم ما كان فيه ضمير واحد من البواقي وهي خمسة

عشر صورة لانه خرج من الثمانية عشر ثلث صور صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها فبقي خمسة عشر احسن وما كان فيه ضميران احسن لانه قد ...

من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران احسن اي لا يكون احسن وانما كان حسنا لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لان فيه ضميرا

زائدا مستغنى عنه اذ الارتباط يحصل بواحد وما لا ضمير فيه قبيح لفوات ما يحتاج ... ومتى رفعت بها اي بالصفة الظاهر فلا

ضمير فيها اي في الصفة والا اي وان لم ترفع بها الظاهر ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف لشهادة التانيث في نحو ... حسنت الوجه

ولولا ان في الصفة ضميرا راجعا الى الموصوف المؤنث لما ... واسم الفاعل واسم المفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما

ذكر فاسم الفاعل غير المتعدي في نحو زيد ... الغلام ... مثل الحسن الوجه واسم المفعول غير المتعدي

٣٢٨

جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول اذا لم يلتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان مفضيا الى اللبس كان التفضيل على
الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة وايضا التفضيل تاثير باعتبار الزيادة والفاعل مؤثر فالتاثير باعتباره اقوى
من المفعول الذي هو متأثر لا مؤثر وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين وازهى من ديك واشام من البسوس واعذر
الورى اما الاول فامثاله [illegible] الانصاري [illegible] فقضى منها ارادا الوطر والقصة مشهورة وكذا ازهى
من الديك من زهي فهو مزهو اي تكبر وخص الديك لانه [illegible] بنفسه [illegible] وهذا باعتبار اللفظ لان زهي مبنيا
اللفظ وهو في المعنى فاعل لانه مبني [illegible] باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار التفضيل للفاعل وقد ذكر
[illegible] والاستشهاد [illegible] التفضيل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما اشام من [illegible]
[illegible] البسوس خالة الجساس [illegible] وكان للبسوس جار من جرم [illegible] سعد [illegible]
ناقة [illegible] كليب [illegible] جساس [illegible]
والجساس [illegible] كليب [illegible] اي التفضيل [illegible]
[illegible]
[illegible] لا الابل [illegible]
[illegible] الابل [illegible]
[illegible] الابل [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] الاولى والاول
كالافضل والفضلى لان افعل التفضيل [illegible]
[illegible]
فاجاب [illegible] باعتبار التفضيل [illegible]
بالاكثر [illegible]
[illegible] باعتبار التفضيل [illegible]
[illegible] الافضل [illegible]

٣٢٩

اي الى ثلاث [illegible] الا حرف [illegible] التفضيل [illegible] للذكر [illegible]
المنسوب بمنزلة الصفة لان [illegible] منسوب الى [illegible] الاسم العامل اسم التفضيل [illegible] بزيادة [illegible]
اي [illegible] المستفاد [illegible] الموصوف [illegible] اسما الزمان والمكان فانهما [illegible] على موصوف [illegible] بزيادة [illegible]
[illegible] اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة [illegible]
اصلا [illegible]
[illegible] الافضل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التفضيل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التفضيل [illegible]
[illegible] التفضيل [illegible]
[illegible] للفاعل [illegible]

جاز

٢٣٩ من قبل الجواز ان يكون مضافا الى النكرة نحو زيد افضل رجل قلنا اذا اريد التفضيل على المضاف اليه بل المراد ان الرجل افضل الرجال
او فضل او رجلا لكان هو افضل رجل من بين المفضلين فاذا اريد التفضيل على المضاف اليه وفارقه من قال لا بد ان يكون معرفا
باللام او مضافا الى معرفة ويستوي فيه المذكر والانثى والاثنان والجمع [illegible] فلا يوان مضافا يعني ان
افعل التفضيل اذا استعمل بمن يجب فيه ترك المطابقة كالافراد والتذكير [illegible] ولا بالجمع كالمضاف الى المعرف باللام فيجب فيه المطابقة
كانه [illegible] الوجود باللام التي هي من خواص الاسماء [illegible] المطابقة كسائر الصفات [illegible] الوجهان لانه شابه الذي
لم يذكر المفضل عليه [illegible] المطابقة [illegible] الاضافة التي هي من خواص الاسماء [illegible] الذي يجري مجرى الموصوف
باللام [illegible] المطابقة [illegible] من لفظه [illegible] الله اكبر اي من كل كبير وكقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه اعز واطول [illegible] فلم يستو [illegible] لما كان اخو [illegible] الاصل [illegible] من كان [illegible]
والمؤنث والمثنى والمجموع [illegible] المطابقة كاهو من الكبرى [illegible] المطابقة [illegible] رجل اخو ورجال اخوان ونساء [illegible]
بالافراد وجه المخالفة [illegible] مثل [illegible] ما الا التفضيل [illegible] كسائر الصفات [illegible] المطابقة [illegible]
[illegible] الاسماء اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ان الدنيا افعل تفضيل وكان [illegible] بمن او اللام او الاضافة [illegible]
[illegible] الاصل الذي هو افعل التفضيل فقد يجرد [illegible] فاجاب عنه بانه [illegible] الاسماء التي لا تفضيل فيها [illegible] عنها
ولا يعمل على الفاعل اي لا يرفع مظهرا [illegible] لا يعمل [illegible] مفعولا [illegible] الفاعل [illegible] ضمير [illegible] الفعل [illegible]
الاسماء العاملة [illegible] التفضيل [illegible] الزيادة [illegible] مشابه [illegible] القوانين مضمون [illegible]
مقدر [illegible] اي [illegible] على انه [illegible] الظاهر [illegible] منصوب [illegible] لا [illegible] المنصوب
التفضيل بل هو منصوب بفعل مقدر اي يضرب الفوارس [illegible] الفعل المقدر [illegible] الفوارس من القونس [illegible]
[illegible] التفضيل
في المظهر لانه [illegible] مفعول [illegible] عليه [illegible] على [illegible]
في فاعل مظهر فلا تقول مررت برجل اكرم منه ابوه [illegible] لكون ابوه فاعلا اكرم [illegible] على الابتداء [illegible] على انه خبره
المقدم اي مررت برجل ابوه اكرم منه الا ان يكون [illegible] استثناء من قوله لا يرفع المظهر اي لا يرفع اسم التفضيل المظهر الا ان يكون لمتعلق ما
جرى عليه مفضلا باعتبار [illegible] على نفسه باعتبار غيره ملفيا [illegible] الامثلة الواردة [illegible] اسم التفضيل [illegible] وهو

حاله

٢٤٠ حالا من اقسامه هو الكحل اي هذا المتعلق مفضلا ومفضلا عليه [illegible] الكحل [illegible] باعتبارين [illegible] باعتبار [illegible]
التفضيل [illegible] في عين زيد [illegible] عليه [illegible] في عين زيد [illegible] في عين زيد [illegible] على [illegible]
منه اي احسن من الكحل كما في عين زيد [illegible] في المظهر [illegible] لا الا ان يكون [illegible] في المظهر نحو [illegible]
وهو احسن يجري الفعل فيه [illegible] المعنى ما رايت رجلا احسن [illegible] الكحل [illegible] عين زيد [illegible] المماثلة [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الكحل [illegible] الكلام [illegible] على ان المراد [illegible] في عين زيد [illegible]
[illegible] في عين زيد [illegible] في عين الرجال [illegible] التفضيل [illegible] المماثلة [illegible] الاستواء [illegible] التفضيل
[illegible] اتما [illegible] الكون [illegible] اعتبار التفضيل [illegible] الفضل [illegible]
هذا [illegible] في المظهر [illegible] في المظهر [illegible] المظهر مبتدا [illegible] التفضيل [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] وهو [illegible] باجنبي [illegible] الكحل [illegible] مبتدا [illegible] التفضيل
[illegible] ان يقول احسن [illegible] الكحل من عين زيد [illegible] هذا المعنى عبارة اخرى [illegible] ان يقول ما رايت [illegible] الكحل
من عين زيد وكان [illegible] المذكور وهو الكحل [illegible] المثال [illegible] الى عين زيد [illegible]
زيد [illegible] المضاف [illegible] الكحل واقيم المضاف اليه [illegible] اخرى [illegible] رايت [illegible] احسن
فيها الكحل [illegible] بالمفضل عليه وهو عين زيد [illegible] عن ذكر المفضل عليه [illegible] احسن [illegible] عليه
[illegible] السباع [illegible] السباع [illegible] واخو [illegible]
والثانية [illegible] والثالثة [illegible] المفضل عليه [illegible] التباع [illegible]
على [illegible] علم [illegible] اسم [illegible] اسماء الافعال [illegible] سميت [illegible]
[illegible] اي [illegible] الى المتعدي [illegible] المتعدي [illegible] زيدا [illegible]
[illegible] مصدر [illegible] رويد [illegible] المذكور [illegible]
رويد اي [illegible] رويد [illegible] مصدر [illegible] زيدا [illegible]
[illegible] هذا [illegible] رويد [illegible] زيدا [illegible] رويد [illegible]
اي [illegible] رويد [illegible] زيدا [illegible] رويدا [illegible] اسم [illegible] رويد

٣٢٣ بمعنى ترّ ثم عطف على قوله رويد وهذا ايضا مثال لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدي قال الله تعالى
هلم شهداءكم وهات الذي بمعنى احضر ولا وها زيدا مقصور بمعنى خذ وقيل وفيها لغات احدها
الحاق الكاف به كقولك هاك وتصرف مع المخاطب واحواله فيقال هاك هاكما هاكم اه والثانية ان
يوضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء بفتح الهمزة والثالثة ان يجمع مع الهمزة والكاف فيقال هاءك
بابدال الهمزة على الفتح ويصرف بتصريف الكاف فيقال هاءك هاءكما هاءكم والرابعة ان يقال هاء كرام
بتصريف يضرب فيقال في التثنية هاءا كرامي هاءوا وكراموا وفي المونث هاءي كرامي والخامسة ان
يقال هاء بالهمزة بوزن هب وليس استعمالا زيدا بالاستعمال الا يصرف فيها باعتبار احوال الكاف وغيرها كما
وحاوا وحيهل الثريد مثال اخر لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدي ومعناه ائت وقيل اي قرب وحيهل
لغات حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف وحيهل بسكون الهاء وفتح اللام وهذا الاخير ذكره
غير سيبويه واما بله فقد ذكرها سيبويه وبله زيدا بمعنى اترك زيدا بله ما كان في
معنى المصدر او دع ما كان في معنى المصدر وهو بله زيد مضافا اي ترك زيد وما كان
التمثيل في معنى الامر عطف على رويد ايضا لكن الا بمعنى انزل ونزال بمعنى انزل ذكر
مثالين الاول لازم والثاني متعد وهو اي وفعال قياس في الافعال الثلاثية عند سيبويه كضراب وقتال
بمعنى اضرب واقتل وفعلل في الرباعية كقرقار في امر السحاب اي قرقر بالرعد اي صوت وعرعار
لعبة لصبيان العرب وذلك لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوه
خرجوا اليه فلعبوا تلك اللعبة وعليك زيدا اي الزمه وبه اي بزيد عليك به ومعناه اعطني زيدا
وعلي زيدا اي اولنيه وقربه مني ودونك عمرا اي خذه وعندك خالدا اي الزمه وحذرك
بكرا وحذارك اي احذر ونحو صه اي اسكت ومه اي اكفف وآمين اي استجب وامين او امين
وهلم بمعنى اقبل وهذه الامثلة الخمسة لاسم الامر اللازم بنحو هيهات الا مثال لاسم الفعل بمعنى الماضي
بعد الامر وفيه لغات بفتح التاء لغة اهل الحجاز وبكسرها لغة بني تميم واسد ومن العرب من يضمها
وقد تنون على اللغات الثلاث ومنهم من يكسرها ومنهم من يجعلها نونا ومنهم من يبدل هاء وهاء هيهات

وشتان

٣٢٤ وشتان زيد وعمرو او ما زيد وعمرو بمعنى افترق ما اي افترقا وتباينا ونحو شتان ما بين اليزيدين
في الندى اباه الاصمعي لان فاعله ينبغي ان يكون متعددا وما مفرد ولم يستعمله بعض العرب
غير القياس لان المراد بشتان الاحوال التي بين اليزيدين فهو في المعنى متعدد واخره يزيد
سليم والاغر بن حاتم وسرعان ذا اهالة مثل واصله ان رجلا كانت له نعجة عجفاء
وكان يخاطبها يسيل رغمها لهزالها فقيل له ما هذا الذي يسيل فقال ودكها فقال
السائل سرعان ذا اهالة وانتصب اهالة على الحال او التمييز يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء
قبل وقته ووشكان ذا خروجا اي سرع اي عن قليل ومنها اي ومن اسماء الافعال والمبالغة
ما ليس في مسمياتها لان استعمال المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها فيها وحكمها اي حكم
اسماء الافعال في امتناع تقدم معمولاتها حكم المصدر اي لا يتقدم معمولاتها عليها خلافا
للكوفيين فلا تقول زيدا رويد ولا زيدا عليك ونحوهما حجة البصريين انها ضعيفة لانها
الظروف والجار والمجرور وهي لا يتقدم عليها معمولاتها لضعفها ولذا لا يتقدم لان عليها الكلام
اذا انتقلت الى اسم الفعل وكذا ما ليس بظرف لانحطاط درجته عن درجة الفعل حجة الكوفيين السماع
والقياس اما السماع فقوله كتاب الله عليكم اي الزموا كتاب الله وقول الشاعر يا ايها
المائح دلوي دونكا واخره اني رأيت الناس يحمدونكا فقدم دلوي على دونكا مع انه اسم
الفعل واما القياس فعلى اسم الفاعل واسم المفعول فاجاب البصريون عن القياس بوجود
الفارق وهو ان اسم الفاعل في قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفعل
واما جواب السماع فهو ما ذكره حيث قال وانتصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم وانما هو
من باب المصدر المؤكد لنفسه وكذا قوله يا ايها المائح دلوي دونكا فدلوي اما مرفوع بانه خبر
مبتدأ محذوف او منصوب بفعل مقدر وبيانه ان كتاب الله في الاية مصدر مؤكد لمعنى قوله
حرمت عليكم امهاتكم لان قوله حرمت يدل على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا
فليس منصوبا بعليكم واما البيت فيحتمل وجهين احدهما ان دلوي منصوب بفعل مقدر وهو خذ
لدلالة دونكا عليه والثاني ان يكون دلوي خبر مبتدأ محذوف اي هذه دلوي ويجوز ان يكون دلوي
مبتدأ ودونكا خبره اي دلوي خذها فيكون من باب زيد فاضربه على التأويل المشهور وهو زيد

فيقول في حقه اضربه والماتح المستقي من تحت الذي ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا
قل ماؤها ومنه اي ومن الاسم العامل الاسم المضاف نحو غلام زيد لانه لنيابته عن حرف
الجر يجر المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد فيجر ترك العمل له اي للمضاف واما من يرى العمل
للحرف المقدر فليس من هذا الباب ومنه الاسم التام اما بالتنوين نحو راقود خلا او
بنون التثنية نحو منوان سمنا او بالنون التي تشبه نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة
نحو ملؤه الانا عسلا لانه ينصب التمييز على ما قد سلف ومنه الاسماء المتضمنة
لمعنى ان لانها تجزم المضارع وهي اي الاسماء المتضمنة ها نحو ما تصنع اصنع ومتصلة بها اي
[illegible] بما المزيدة فتقلب الفها هاء لئلا يتلاقى لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من
القولين وهو مذهب الخليل والقول الاخر انه اسم فعل وما هي الشرطية وقد تستعمل
اي مهما للظرف نحو مهما تصب افقا من بارق تشم واوله قد اوبيت كل ما في صاحبه اي اوبيت
الناقة يعني جعلت ما في كلاهما وتكرهه فهي صاحبة اي عطشى مهما تصب بارقا في جهة
وناحية من الجهات تشم ذلك البارق من شمت البرق اي نظرت الى سحابه اين يمطر والبارق
السحاب ذو البرق ومهما في البيت ظرف لان الفعل بعدها تسلط على مفعوله فلا يتسلط
عليه تسلطه على المفعول به لانه لا يتعدى الا الى واحد نحو ظرف اي في اي جهة تصب وفي
اصحاب افقا جرارة نحو من يخز يغنم واي تكن فانه اسم مبهم يعتبر بالمضاف اليه فقد يضاف
الى الاشخاص نحو اي رجل يأتني اكرمه والى المكان نحو اي مكان تجلس فيه اجلس فيه والى
الزمان نحو اي حين تقدم فيه اكرمك الا انه اذا اضيف الى الظرف انتصب على الظرفية لاكتسابه
الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين وايما اذا اضيف الى الظرف ليس اظرف الزمان والمكان
كما ذكرنا نحو اي حين من الاماكن واذ وحيث مكفوفتين بما عن الاضافة والاول وهو اذ للزمان
والثاني وهو حيث للمكان ويلزمهما النصب يعني ان اذ وحيث لا يكونان الا منتصبين
على الظرف ولم يتضمنا معنى الشرط اما اذ ما للمجازاة فنحو قول الشاعر اذ ما اتيت على الرسول
فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس وهي عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الشرط في المستقبل
ولبست اذ الزمانية الا انه لما دخلت عليها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغير دلالتها

على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع من الاعراب ومن قال انه اسم ودخول ما
عليها لا يخرجها عن الاسمية كحيثما وحيثما في المجازاة نحو حيثما يكن اكن وفي التنزيل وحيثما كنتم
فولوا وجوهكم شطره فدخول الفاء في جوابها دليل على الجزم عندهما ومتى وان مثلهما اي
مثل اذما وحيثما ولا يلزمهما ما نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
ونحو اين تضرب بنا العداة تجدنا نصرف العيس بعدها للتلاقي واما اذا اتصل بهما ما فالجزم
ظاهر كقوله تعالى اينما تولوا فثم وجه الله وكقول الشاعر متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا واني نحو فاصبحت انى تاتها تلتبس بها واخرى كلا مركبيها تحت
رجلك شاجرا اي مضطرب غير ثابت تخاطب عمه وتعاتبه فيما فعله وشبهه بمن وقع في معضلة
وداهية شديدة يعسر التخلص عنها يقول كنت اذا اتيت هذه المعضلة من قدام او خلف يلتبس
بها ولا يتخلص عنها اي كلا مركبي المعضلة من قدام وخلف [illegible] وهو فان
يقدم نعثر هنه مقدمه غليظا وان اخرت فالكفل فاجر الكفل كساء يوضع على ظهر البعير ثم يركب
ويسوق به العرق فاجر اي مائل اي لم يعدم مهلكا لم يتاخر على الكفل وسقط عن ظهرها
سمسها المعضلة شموس اذا ركبها الراكب ومحلها اي محل انى النصب على الظرف نحو كيف وقبل
على الظرف نحو انى ومتى وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف ويراه الكوفيون قياسا
كيف عند البصريين لا يجازى بها لانه لا يثبت سماعها في كلام الفصحاء واجازه الكوفيون
بها لما ورد من قولهم كيف تصنع اصنع بالجزم وقد استضعفه سيبويه والخليل ولا يجوز
الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما فيه من التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط يعني ان الشرط
يلزمه الابهام نحو ما تصنع اصنع ومن تضرب اضرب وايما تجلس اجلس واذا وضع لتاقيت
الفعل والتاقيت ينافي الابهام فاذا استعمل لزم الشرط وهو الابهام استعمل الشرط والشعر الذي
اشار اليه هو قول الشاعر استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل
وقول الفرزدق ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد والسلم موجه
مذكور في نسخة مقابلة بنسخة المصنف وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله للابهام اللازم
للشرط ونحو ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا ما خبت نيرانهم تقد قليل والظاهر انه الحق

والصواب اذا حدث لان اذا بدون ما وهو المبحث واما فيجوز الجزم به فلا يكون مستعملا
لان اذ مع ما جوز الجزم بها فاذا مع ما اجدر وقد نقل عن بعضهم انه جوز الجزم باذا مكفوفة
بما وانشد البيت للفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب ومنعه بان الرواية متى ما يسلل
ولما فرغ من العوامل اللفظية شرع في العوامل المعنوية فقال واما العوامل المعنوية فانه
صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره اي من غير الفعل لدلالة له عليه فانه يرفع اذا كان
الماخوذ منه ظرفا بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة عليه والموصول عند سيبويه
اذا لم يكن الواقع بعده حدثا لفظا او تقديرا ومطلقا عند الخليل ومن غير شرط الاعتماد
مطلقا عند الاخفش قسم العامل المعنوي الى صنفين احدهما ان يكون العامل معنى فعل ماخوذا
من غير الفعل الدالة عليه يعني ان معنى الفعل اما ان يكون ماخوذا من ظرف او من غير ظرف فان
كان الماخوذ منه ظرفا ففيه ثلاثة مذاهب احدها مذهب سيبويه وهو انه اما ان يكون الواقع
بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم الخروج او حدثا تقديرا نحو قوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء
والارض بامره وهو تقدير حدث اي ومن اياته قيام السماء والارض بامره او لا يكون الواقع
بعده حدثا نحو عندي مال فان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما يعمل الظرف في الواقع بعده بشرط
الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة عليه من كونه خبر المبتدا نحو زيد في الدار ابوه او صفة
لموصوف نحو جاءني رجل في الدار ابوه او حالا لذي حال نحو جاء زيد في الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام
نحو افي الدار زيد او بعد حرف النفي نحو ما في الدار زيد او بشرط الاعتماد على الموصول نحو الذي
في الدار ابوه واما اذا لم يكن حدثا اذ المقدر لان الواقع بعده ليس حدثا فلا يعمل الظرف في الواقع
بعده عند سيبويه وان كان الواقع بعده حدثا نحو اليوم الخروج او تقديرا نحو قوله تعالى ومن
اياته ان تقوم يعمل فيه الظرف مطلقا من غير شرط الاعتماد والمذهب الثاني هو مذهب
الخليل ان الظرف يعمل بشرط الاعتماد على احد المذكورات لكن مطلقا اي لا فرق بين ان يكون
الواقع بعده حدثا او غير حدث وهو معنى قوله مطلقا عند الخليل والمذهب الثالث مذهب
الاخفش وهو ان الظرف يعمل من غير شرط الاعتماد مطلقا كان الواقع بعده حدثا او
غير حدث هذا حل اللفظ واما حجج المذاهب فحجة سيبويه انه اذا لم يكن يوجد الاعتماد مع الظرف

لا يكون عاملا فلجواز في داره زيد ولو لم يكن خبرا بل يكون الظرف عاملا لزم الاضمار قبل الذكر
فان قلت فاذا وجد الاعتماد نحو افي داره زيد ينبغي ان لا يجوز ايضا لادائه الى الاضمار قبل
الذكر مع انه متفق على جوازه قلت ذلك مشترك الالزام فانه اذا وجد الاعتماد يعمل
الظرف مطلقا على المذاهب بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه ولا يلزم
الاضمار قبل الذكر ولزم الاخرين لكون الظرف عندهم عاملا والفرق بين ما اذا كان الواقع
بعد الظرف حدثا او غير حدث مشكل وغاية تقريره انه اذا وقع حدثا كان ادل على اضمار الفعل
لان الحدث من حيث انه حدث يكون خبرا للفعل بخلاف ما اذا كان الواقع اسما جامدا فانه لا يدل
على الفعل والاقرب الى القياس مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتماد لا يعمل كسائر الصفات
واذا وجد عمل كسائر الصفات ولا فرق بين الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث واما حجة
الاخفش فهو ان الظرف ينزل منزلة الفعل فلا يشترط فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انحطاط
رتبة الظرف عن الفعل لانه مشبه به فلا يكون مساويا له لان المناسب انحطاط رتبة الفروع
من الاصول وان لم يكن ظرفا اي ان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا نحو هذا وكان وليت
ولعل مما دل على معنى الفعل لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا ونظائره او الظرف اي او في
الظرف نحو هذا في الدار زيد على ان الظرف يتعلق بمعنى اسم الاشارة اي المشار اليه في الدار زيد
والمفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم فيمن لم يجعل الواو عامله فانه اذا جعل الواو عامله يكون
العامل لفظيا وهو الحرف لا معنويا وكذا المفعول المطلق اي كذا ينصب معنى الفعل المفعول المطلق
فيمن لا يرى الحذف في مثل له علي الف درهم عرفا فان العامل في عرفا معنى الفعل الماخوذ من له علي
الف درهم واما من قال العامل محذوف وهو اعترف فلا يكون من الباب وكذا في فاذا له صوت
صوت حمار اذ العامل معنى الفعل الماخوذ من له صوت فاما من جعل العامل الفعل المحذوف وهو
يصوت فلا يكون من الباب ايضا والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل وانه
اثنان عند سيبويه ومثله عند الاخفش احدهما الابتداء الرافع للمبتدا او الخبر وقد مر مذهب
الجمهور البصريين ان التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد هو العامل في المبتدا والخبر لانه معنى
يقتضيهما ولا واحدا اذ الاسناد لا يتاتى بدون المسند والمسند اليه كان من معنى التشبيه

في كان زيدا اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كان عاملاً فيهما وفصل بينهما بتراقعان لان كل واحد منهما
يقتضي الاخر وفيه اقوال اخر لا طائل تحت ذكرها بل المجموع مذهب البصريين والثاني مما الفعل
معنوي الفعل والمثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم عندهما اي
عند سيبويه والاخفش نحو زيد يكتب فانه يصح وقوع الاسم موقعه وهو كاتب وانما عمل
هذا المعنى الرفع لان وقوعه موقع الاسم لما كان امرا معنويا اشبه الابتدا والابتدا يعمل
الرفع فكذا ما اشبهه ولان الفعل لقيامه مقام الاسم قد وقع في اقوى حاله فاعطي اقوى الحركات
وهو الرفع ومعنى وقوعه موقع الاسم ان يقع موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع
اسم الفاعل موقعه لانك تقول يضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل ههنا نحو ضارب
زيدان لكونه غير معتمد وانما ارتفع ههنا لوقوعه ابتدا والابتدا مظان صحة وقوع الاسما
وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع عند الكوفيين بتعريه عن النواصب والجوازم
وعند الكسائي راي وارتفاعه عند الكسائي بزيادة في اوله اي بحروف المضارعة لانه كان
قبل حروف المضارعة مبنيا وبعد دخوله صار معربا مرفوعا فلم يوجد ما يمكن احالة
الاعراب عليه الا حروف المضارعة والثالث من العوامل المعنوية وهو عند الاخفش خاصة
عامل الصفة فانها ترتفع عند الاخفش بكونها صفة لمرفوع نحو جا زيد الظريف وتنتصب
وتنجر بمثل ذلك اي بكونها صفة لمنصوب او لمجرور والعامل فيها اي في الصفة عند سيبويه هو العامل
في الموصوف وصحح الاول وهو مذهب الاخفش بجواز حمل الصفة على لفظ المبني من
المنادى نحو يا زيد الظريف والمنفي نحو لا رجل ظريفا اذ لو كان المؤثر فيهما اي في التابع والمتبوع
واحدا لما اختلف حكمهما لكن اختلف لان حكم المنادى المبني وحكم المنفي البنا وحكم تابعهما
الاعراب فلو كان المؤثر واحدا لما اختلف وجوابه منع الملازمة اذ قد يكون العامل فيهما
واحدا لكن وجود مع احد المعمولين ما يقتضي بناه ولم يوجد مع التابع فلذلك اختلف حكم المؤثر
باعتبار اختلاف الشروط وبيانه ان المنادى انما بني لوقوعه موقع المضمر والمنفي انما بني لتضمنه
الحرف وهو من الاستغراقية ولم يوجد واحد منهما في تابعيهما فلذلك لم يبن التابع وبني المتبوع
مع ان العامل واحد ولما فرغ من الاقسام الثلاثة التي بني عليها بحث المعرب شرع في القسم

الرابع فقال القسم الرابع في المقتضي للاعراب وهو توارد المعاني المختلفة على الكلم بسبب
التركيب فانها اي فان المعاني تستدعي ما ينصب دليلا على ثبوتها اي لان المعاني المقتضية وهي
الفاعلية والمفعولية والاضافة تستدعي دليلا على ثبوتها وهو الاعراب لدفع اللبس
الناشي من التوارد فالرفع دليل على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة وقوله
بسبب يتعلق بالتوارد اي لان توارد المعاني بسبب التركيب اذ قبل التركيب لا تتوارد المعاني
اذ لا يتحقق الفاعلية ولا المفعولية ولا الاضافة والحروف بمعزل عنها اي عن تلك المعاني اذ لا
تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الافعال لدلالة صيغها على معانيها اي الافعال التي
تعتورها المعاني المقتضية للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة بيان لان الافعال
انما تتوارد عليها معان مختلفة ككونها حالا او استقبالا او ماضيا او امرا فهي ايضا
تحتاج الى ما يميز بعض المعاني عن بعض فاجاب بان صيغها تدل على تلك المعاني المعتورة فانه
صيغة المضارع تدل على الحال او الاستقبال وصيغة الماضي تدل على الزمان الماضي وصيغة
الامر تدل على الطلب فلما تميزت تلك المعاني بنفس الصيغة لم يكن احتياج الى اعراب يميز
بعض تلك المعاني عن بعض فلذلك قال لدلالة صيغها على معانيها وانما محل المعاني المقتضية
للاعراب هو الاسم للاحتياج الى تمييز بعضها عن بعض والصيغ لا تختلف بحسب تلك
المعاني لئلا يؤدي الى الكثرة فبقي الصيغة مفردة ووضع الاعراب للدلالة على تمييز بعض
تلك المعاني عن بعض وهو تمه اي ومن اجل احتياج المعاني المعتورة على الاسما الى ما يدل على
تمييزها حكم له اي للاسم باصالة الاعراب وتلك المعاني لم تكن في الحروف ولا في الافعال فلم
تحتج الى ما يميز بعضها عن بعض فان قيل الفعل ايضا يطرأ عليها معان مختلفة لا يميز
بعضها عن بعض بنفس الصيغ نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان جزمه دال على النهي عن الشرب
ونصبه دال على نفي الجمع بينهما ورفعه لا يدل على انتفا الشرب بل قد يكون حالا بمعنى لا تاكل
السمك وانت تشرب اللبن فهذه المعاني لا تدل عليها بنفس الصيغ بل احتيج الى تمييز بعضها
عن بعض بحركات اواخر الفعل قلت لا نسلم ان المميز حركات الاواخر بل حركة الجزم دالة
على تقدير جازم وهو لا في النهي والنصب دال على تقدير ناصب وهو ان الناصبة وهي الواو

على المعنى المستفاد من النصب فالحركات من حيث هي غير مميزة بل دالة على عوامل مقدره
وتلك العوامل هي المقتضية لتمييز تلك المعاني بعضها من بعض فلم تكن المعاني المعتوره على الاسما
فان الاعراب هو المميز بين تلك المعاني وفي الافعال لم تكن كذلك بل الحركات داله على العوامل
التي هي المميزة بين تلك المعاني فالتمييز بالعوامل كالتمييز بالصيغ بخلاف الاسما فان التمييز فيها
بنفس الاعراب واصول تلك المعاني لان المعاني المقتضية للاعراب بحكم الاستقرا ثلثة الفاعلية
وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافه وهي المقتضية للجر وانما
قال بحكم الاستقرا لانه لا يدل دليل عقلي على انحصار المقتضيات في الثلث بل علم الانحصار
بالاستقرا وذلك اي وتعين جعل كل واحد من المقتضيات علما لنوع من الاعراب انما هو بحكم التناسب
لقوة الاول وهي الفاعلية التي هي اقوى من المفعولية والاضافه لان الفاعل جزء من الكلام
والمنصوب والمجرور فضله واما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون المرفوع ويتم بدون
المنصوب والمجرور وما لا يتم الكلام الا به اقوى مما يتم بدونه فناسب ان يكون الدليل
القوي وهو الرفع للمدلول القوي وهو الفاعلية هكذا ذكره وضعف الباقي وهي المفعولية
لانها تتم الكلام بدونها فخصت بالنصب الذي يتم ايضا الكلام بدونه فحل دليلا على ما يتم الكلام
ايضا بدونه وهو المفعولية لتناسبهما ايضا وكون الثالث وهي الاضافه بين بين اي بين الفاعلية
والمفعولية لكونها اقل من المفعول لتعدد المفاعيل الخمسه وكون المجرور منقسما الى قسمين مجرور
بالاسم ومجرور بالحرف فهو اكثر من الفاعل الذي لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو متوسط
بينهما فلذلك جعل الجر الذي هو بين الرفع والنصب دليلا على الاضافه رعاية للتناسب ليكون
المتوسط للمتوسط كما كان القوي للقوي والضعيف للضعيف وعلى هذا اي وعلى اعتبار
حكم التناسب شأن دلايل الاعراب في الاصل وهو الرفع والنصب والجر بالحركات او الحروف
اي كما كان الرفع اقوى من النصب وهو اقوى من الجر واما بطريق التعادل عطف على قوله بحكم
التناسب لاختصاص الاقل وهو الفاعل بالاقوى وهو الرفع والاكثر وهو المفعول
بالاضعف وهو النصب وبيان التعادل ان الفاعل من حيث انه اقل عرض له ضعف فجبر بقوه
الرفع والمفعول من حيث انه اكثر كان له قوه فقبل النصب الموجب للخفه ليعتدل القوه والضعف

او لان الفاعل من حيث انه قليل فيه خفه فاعطي الرفع الدال على الثقل ليعتدل ولان المفعول
من حيث انه اكثر ففيه ثقل للكثره فاعطي النصب الدال على الخفه ليعتدل الثقل والخفه وانما
لم يذكر في الجر التعادل لكون الجر متوسطا وكون الاضافه ايضا متوسطا كما ذكرنا وكانا
متساويين والتعادل انما يكون بحسب قوه وضعف لا في القويين ولا في الضعيفين ولا
في المتساويين فلذلك ذكر الجر في التناسب ولم يذكره في التعادل وبهذا اي وبما ذكرنا من ان
الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية هي المقتضية للنصب والاضافه هي المقتضية للجر
تبين ان الاصل في المرفوع هو الفاعل لتحقق المقتضي بالحقيقه فيه وهو الفاعلية وما
سواه اي وما سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به اي بالفاعل الحاق الفروع بالاصول
والاصل في المنصوب اي وتبين ان الاصل في المنصوب المفعول لتحقق المقتضي وهو
المفعولية فيه وما عداه من المنصوبات متفرع عليه اي على المفعول وفي المجرور اي وان
الاصل في المجرور المضاف اليه اما بصريح حرف الجر نحو المال لزيد او معناه اي معنى الحرف نحو
مال زيد وعليه نص واضع الصنعه وهو امير المومنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه على ما
ذكر ان ابنة لابي الاسود الدولي قالت يا ابة ما احسن السما برفع احسن طارات نجومها
وتلألؤ انوارها في الظلام فقال نجومها وظن انها ارادت الاستفهام فقالت انما اردت
التعجب من حسنها فقال قولي اذن ما احسنَ السما بالنصب ثم غدا الى امير المومنين
رضي الله عنه وقال يا امير المومنين حدث في الاولاد ما لم نعرفه واخبره بالقصه فقال هذا
لمخالطة العجم ثم امره فاشترى صحفا بدرهم واملى عليه فقال اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل
وحرف وقال انح هذا ولذلك سمي هذا العلم نحوا وقيل ان ابا الاسود الواضع لهذا العلم
سمع ذات يوم قارئا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام وجاء الى امير المومنين
علي رضي الله عنه فقال اني انحو الى الاستنباط قانون يقوم العرب كلامها فقال امير المومنين
رضي الله عنه انح نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر وحكي ان واحدا من الولاة كتب الى الخليل
بن احمد رحمه الله واقترح عليه ان يجمع جميع النحو في كلمات معدوده فكتب اليه الخليل اما بعد
فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وان المفعول منصوب وما سواه فرع عليه وان المضاف اليه

مجرور وما سواه فرع والسلام فجمع في هذه الكلمات جميع قوانين النحو واصوله على سبيل
الاجمال وهذه الحكاية تشعر بان المراد من واضع الصنعة هو الخليل فارتفاع المبتدا
لكونه مسندا اليه اشبه الفاعل وبالمعنى الثاني اي اذا كان المبتدا مسندا وهو القسم
الثاني من المبتدا نعني به كونه صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر
نحو اقائم زيد فلا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه اذ المبتدا هنا مسند فيشبه الفاعل
لكونه احد جزئي الجملة مثله اي مثل الفاعل والخبر اي وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من
الجملة كالفاعل جزء ثان من الجملة فالجزء الاول هو الفعل وخبر ان واخواتها اي وارتفاع
خبر ان واخواتها لكونه عامله اي عامل خبر ان في الرفع الا سيما اذ لا يدخل ان الا على اسم
وورود ثلاثيا كان وان وليت فصاعدا نحو كان ولكن ولعل وبنائه على الفتح وتضمنه
معنى الفعل كتضمن ليت ولعل لمعنى التمني والترجي وتضمن كان معنى التشبيه اشبه عامله اي
كون عامل خبر ان اشبه عامل الفاعل وهو الفعل الماضي مثله فالحق به اي بالفاعل
خبر ان والتزم تاخيره اي تاخير المرفوع وهو خبر ان عن المنصوب فيهما التزم تاخيره يعني في
غير الظرف اذ يقال ان زيدا قائم والتزم تاخير المرفوع فيه عن المنصوب ايقاعا للمخالفة
بينهما اي بين الفعل العامل وبين الملحق بالفعل او بين معمول صريح الفعل وبين معمول الملحق
بالفعل والاول اقرب الى اللفظ لانه ذكر العاملين واجيز تقديم الظرف لما فيه من التوسع
مع ان المخالفة معه واقعة بدون التقديم اي بدون تقديم المنصوب على المرفوع اذ الظرف
المستقر لا يقع فاعلا اصلا هذا جواب عن سوال مقدر وذلك بان يقال لما كان عمل ان
واخواتها فرعيا كان الواجب ان لا يجوز تقديم المرفوع فيه على المنصوب لكن
جوز في نحو ان في الدار زيدا فان الظرف خبر مرفوع وقد قدم على المنصوب وكان حينئذ
مساويا للفرع للاصل فاجاب بامرين احدهما ان الظروف يتوسع فيها بما لم يتوسع
في غيرها كما ذكر في مواضع والثاني ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر ان ايقاع المخالفة
بين معمول الفعل وبين معمول الملحق بالفعل وهذه المخالفة انما يتحقق في غير الظرف بتاخير
المرفوع اما في الظرف فيحصل المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قولك ان زيدا قائم لو قدم فيه

المرفوع لشابه الفعل والفاعل لان قائم على الجملة من حيث انه اسم يمكن ان يرتفع بالفاعلية
في موضع ما كما يقال ضرب قائم زيدا بخلاف الظرف فانه لما قدم وقيل ان في الدار زيدا لا يشبه
صورة الفاعل اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع على الفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار
زيدا صورة ضرب زيد عمرا فانما قيده بالمستقر احترازا عن الظرف اللغو فانه قد يقام مقام الفاعل
فيما لم يسم فاعله نحو ضرب في الدار على المجهول فان في الدار قائم مقام الفاعل فصورة الظرف
اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعولا ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم
اما الظرف المستقر وهو المتعلق بالمحذوف وهو حاصل فلا يقع فاعلا اصلا لانه اذا تعلق
بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال ولم يجز اي تقديم المرفوع مع الفعل حيث كره دخولها
اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل هذا ايضا اشارة الى سوال وجواب على الوجه
الثاني من الوجهين المذكورين في الظرف اما السوال فهو ان يقال اذا اجوز تقديم الظرف نحو ان في
الدار زيدا لتحقق المخالفة فيه بين معمولي الفعل والملحق به فليجوز ايضا تقديم الفعل وان كان
مرفوعا على الخبرية لتحقق المخالفة ايضا فيه فليجوز ان زيدا يضرب ان يقال ان يضرب زيدا
كما جوز ان في الدار زيدا فاجاب بان المانع على الفعل كراهية دخول ان على صورة الفعل بخلاف
الظرف فانه على الجملة معمول فلا يكره دخول العامل عليه بخلاف الفعل فانه عامل ويكره دخول
عامل على عامل وخبر لا لنفي الجنس اي وارتفاع خبر لا انما كان لشبه الفاعل ايضا وشبهه
بالفاعل لكون عامله وهو لا محمولا بها وحذو ان لما بينهما من التقابل لا فيما فيهما لاقتسام
لا وان النفي والاثبات على سبيل التوكيد اي لان لا نفي موكد لكونه للاستغراق وكون ان اثباتا
موكدا لان اصلا الاثبات مستفاد من الجملة التي دخلت عليها ان وانما تاكيد الاثبات مستفاد
من ان والغرض من قوله على سبيل التوكيد ان مشابهة لا وان ليست لمجرد التقابل حتى يقال
حمل النقيض على النقيض بل هما نظيران ومثلان لاشتراكهما في التاكيد فهو اقرب الى التحقيق
اذ حمل النقيض على النقيض قد يورد عليه بان النقيضين حقهما ان يكونا متخالفين في الحكم
لا متوافقين فيحتاج الى جواب وهو ان النقيضين طرفان فكانهما نظيران فقول المصنف
على سبيل التوكيد اشارة الى كونهما متوافقين في التوكيد فهما مثلان فالحاصل ان خبر لا مشابه

٣٣٦ المشابه للفاعل وهو خبر ان والمشابه للمشابه مشابه ولا تقديم هناك بحال حطّا له عن
رتبة ان اي جوز في ان تقديم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجوز في خبر لا تقديمه على اسمه سوا
كان الخبر غير ظرف نحو لا رجل منطلق او ظرفا نحو لا رجل في الدار اذ لو جوز فيه ايضا تقديم
المرفوع لساوى لا ان لكن القياس حط الفرع عن الاصل ولو كلمة لا فرع على ان لما ذكرنا
من التقابل المؤكد واسم ما ولا اي وارتفاع اسم ما ولا اي بعد ليس لما بينهما اي بين ما ولا وبين
ليس من التشارك في المعنى وهو النفي المطلق فيهما والكائن فيهما والدخول على المبتدا والخبر
ولزوم الاسمية او نحوها والتزموا تقديمه اي تقديم مرفوعه على المنصوب لعدم اقتضائهما
اي لعدم اقتضاء ما ولا اي وقوع تلك المخالفة لضعف شبههما اي شبه ما ولا حتى اقتصر
على المعنوي دون اللفظي وقوع تلك المخالفة وقوله وقوع منصوب على انه مفعول لاقتضا
اي لا تقتضيان المخالفة المذكورة بين الاصل والفرع معناه انه قدم في ان المنصوب على المرفوع
اذ لو عكس لشابه الفرع وهو ان الاصل وهو الفعل وانما جوز تقديم المرفوع في ما ولا
على المنصوب لان تقديمه لا تقتضي وقوع تلك المخالفة لان ايقاع المخالفة انما احتيج اليه
حيث كان الشبه قويا لكونه مشابها في اللفظ وكونه بلا ثيا مبنيا على الفتح وفي المعنى لكونه
متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا فشبههما بليس من وجه واحد وهو المعنوي لكون ما للنفي
لا او كون لا للنفي مثله فلما كان الشبه ضعيفا كان درجتهما منحطة عن الاصل بنفسهما من
غير احتياج الى وجه اخر نحو المخالفة فالشبه القوي يقتضي مخالفة قوية والشبه الضعيف
يكفي مخالفتهما بوجه من الوجوه واما انتصاب الحال فلانها لكونها فضلة تم الكلام بدونها
ولما انها اي ولما ان الحال مفعول فيها اذ قولك ضربت راكبا معناه ضربت في حال الركوب فهو
في المعنى ظرف فلذلك اشبه المفعول لا سيما الظرف ويمكن تقرير هذا الكلام بوجهين احدهما ان تعم
الحال مفعولا فيها يوجب الشبه مطلقا المفعول وحيث ان المفعول فيه مفعول ايضا لا سيما
الظرف فان الحال اشد شبها به لتساويهما في كونهما مفعولا فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان
يقع في الحال ايضا والثاني ان يراد لا سيما اذا كان الحال ظرفا فانه ح اشد شبها بالمفعول فيه
لكونه ظرفا صورة ايضا والتمييز اي وانتصاب التمييز ايضا لشبه المفعول لما وقع في امثلة

وقوع تلك

٣٣٧ اي في امثلة التمييز موقع المفعول من نحو ضرب زيد عمرا وزيد ضارب عمرا وهما ضاربان خالدا وهم
ضاربون بكرا او عجبت من ضرب زيد عمرا فان طاب زيد نفسا نحو ضرب زيد عمرا ورطل زيتا نحو زيد
ضارب عمرا من حيث انه منصوب بعد منون ومنوان سمنا نحو ضاربان خالدا وعشرون درهما
نحو هم ضاربون بكرا وملء الاناء موضع راحة سحابا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا والمستثنى
اي وانتصاب مستثنى المنصوب لمشابهته المفعول ايضا لكونه فضلة ولكون العامل فيه بتوسط
حرف وهو حرف الا سيما كالا ونحوه كالمفعول معه فان الفعل ايضا نصبه بتوسط حرف وهو
الواو بمعنى مع والاسم والخبر في بابي كان وان اي وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب
كان لما ان عاملهما وهو ان وكان لاقتضائه شيئين معنى وهما المسند والمسند اليه اشتبه
المتعدي من الفعل لاقتضائه فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نظير ضرب زيد عمرا وكان زيد قائما
نظير ضرب زيد عمرا والمنصوب اي وانتصاب المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل
ظريف ولا خير من زيد عندنا اشبه المفعول لما انها اي لما ان لا محمولة على ان لما ذكرنا والفروع
وفي نسخة ولا فرع للمضاف اليه اذ الاسم لا ينجر الا بالاضافة يعني انه كان للمرفوع اصل
وفروع وكذا للمنصوب وليس للمجرور ملحق لان كل مجرور جره بالاصالة لا بالالحاق لان
كل مجرور ينجر بالاضافة فلا فرع له وهو ظاهر واما التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوعات
وليس لها اعراب مستقل بل اعراب التابع داخل تحت اعراب المتبوع والعامل فيه هو العامل
في التابع يعني ان عمل العامل الاول ينصب على التابع والمتبوع انصبابه واحدة هذا على المذهب
الاصح وهو ان العامل في التابع والمتبوع واحد وفيها مذاهب اخر بحسب العامل فيها على ما
ذكر وهي مشهورة وانما بني من الاسما ما بني يعني ان الاصل في الاسما الاعراب على ما ذكرنا فانما
بني منها ما بني اما لفقدان المقتضي وهو التركيب كالمفردات المعدودة من غير اسناد
فانها مبنية لعدم المقتضي اذ الاعراب انما يستحق بعد التركيب فحيث لا تركيب فلا اعراب
واما لوجود المانع وهو مناسبة غير المتمكن وهو الماضي وفعل الامر والحرف على ما اومي اليه
في بيان المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو مضارعته لاسم
الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو المضارعة في اللفظ فلموازنته اي فلموازنة

الفعل المضارع اياه اى اسم الفاعل في الحركة والسكون اذ ضارب فيه حركة وسكون وحركتان فكذا يضرب
وانما الثاني وهو المضارعة في المعنى فلقبول كل واحد منهما اى من الفعل المضارع واسم الفاعل ٣٧
الشياع والخصوص ومبادرة الوهم فيه اى في كل واحد منهما عند التجرد من القرائن الى الحال
بيانه ان الاسم لما لم يكن معه اللام شايع نحو رجل ويختص اذا دخلته اللام نحو الرجل كذا الفعل
المضارع نحو يضرب فانه شايع بحتمل الحال والاستقبال ويختص بدخول حرفي السين وسوف
للاستقبال وبدخول اللام للحال نحو ليضرب وايضا المضارع واسم الفاعل اذا تجردا من القرائن
المعينة لاحد الزمانين يتبادر الذهن الى الحال هذا مذهب بعضهم والمختار انهما مشترك بين
الحال والاستقبال وعلى هذا لا نسلم انه يتبادر الذهن عند التجرد من القرينة الى الحال اذ من شان
المشترك ان لا يفهم بتعين احد معنييه عند التجرد عن القرينة واما الثالث وهو المضارعة
في الاستعمال فلوقوعه اى فلوقوع المضارع صفة نحو جاء رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل
صفة نحو جاء رجل ضارب ولدخول لام الابتداء عليه اى على المضارع نحو ان زيدا ليضرب كما يقال
ان زيدا لضارب وقوله عندنا اشارة الى الاختلاف اذ ذهب البصريون الى ان الفعل المضارع انما
اعرب لمشابهته لاسم الفاعل كما بيناه وذهب الكوفيون الى ان اعرابه لازالة اللبس كما في الاسم
اذ لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه ملتبس اذ يعقل من نصبه نفي الظلم ومن رفعه اثبات الظلم
فالاعراب يرفع اللبس كما في الاسماء نظيره لا يرحم الله زيدا رفعه يدل على الخبر وجزمه يدل على
الدعاء فوجب الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما ذكرناه قبل ثم شرع في بيان سبب استحقاق
الرفع والنصب والجزم والجر فقال ثم لما وقوعه اى وقوع المضارع في اقوى مراتب المضارعة
وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية نحو زيد يضرب اقتضى له اى للمضارع
استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع اى بينا ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه
موقع الاسم فاذا كان وقوعه موقعه بنفسه من غير احتياج الى حرف يحله في تقدير الاسم
كان اقوى مما هو وقوعه موقع الاسم الى حرف ولما كان السبب اقوى استحق الاقوى
وهو الرفع لما بيناه ووقوعه اى ولان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم اصلا نحو لم يضرب
اقتضى له اى للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو الجزم اى لما ثبت ان المضارع معرب

للمشابهة باسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا ولم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق
٣٦ نوعا من انواع اعراب الاسماء لان انواع الاعراب منحصرة في الرفع والنصب والجر فلما لم يقع
موقع الاسم لم يستحق اعراب الاسماء لكن كان مشابها للاسم وتلك المشابهة اقتضت ان يكون له اعراب
ما فابدل بالجزم مكان الجر ليكون له اعراب ما نظرا الى اصل المشابهة ولا يكون له خصوص انواع
اعراب الاسم لعدم وقوعه موقع الاسم واحتيج في هذا الى بيان ان الجزم لا يصح ان يكون في الاسم
مع انه في بيانه لما انه اى لما ان الجزم لا يناسب الاسم حيث يفضي هناك اى في الاسم وجوده اى وجود
الجزم الى عدمه غالبا معناه انه لو جزم الاسم والغالب ان يكون فيه تنوين وهو نون ساكنة فلو
دخله الجزم وسكن اخر الاسم لاجتمع ساكنان التنوين واخر الاسم الساكن فيحتاج الى تحريكه
لئلا يجتمع ساكنان فيؤدي اثباته الشكل الى عدمه وما يؤدي اثباته الى عدمه كان ممتنعا وانما
قال غالبا احترازا عن الاسم الذي لا تنوين فيه فانه لا ياتي فيه هذا التقرير ووقوعه اى ولان وقوع
المضارع موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم او ما اشبهه اقتضى له اى
للمضارع وجها من الاعراب بين الاول والثاني وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اى وهذا المتوسط
الواقع بين مراتب النصب او الجر وانما كان النصب متوسطا بين الرفع والجزم لان الجزم خفيف مطلق
لعدم الحركة والرفع ثقيل مطلق لوجود الحركة القوية والنصب بينهما اذ هو خفيف لكونه نصبا
وثقيل لكونه حركة وانما كان الجر متوسطا ايضا بينهما لان الجزم خفيف مطلق والرفع ثقيل كثير والجر
ثقيل قليل فهو فوق الخفيف لثقله ودون الرفع لقلته وكان متوسطا لذلك فاوثر النصب
لخفته ولما ان عوامله اى عوامل المضارع اشبهت نواصب الاسم اى جعل المضارع بالنصب
لوجهين احدهما خفة النصب والثاني ان ما هو الاصل في عوامل النصب هو ان وهي مشابهة
لناصب الاسم وهو المفتوحة المشددة لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشددة قد تخفف فيصير
لفظها لفظ الناصبة واما معنى فلانهما يحولان الجملة بتقدير المصدر فلان قولك اريد ان
تخرج واريد انك خارج في معنى اريد خروجك وهذا الشبه يختص بان من نواصب الفعل واما
البواقي وهي لن وكي واذن فلم يكن مشبهة لان المشددة المفتوحة في الوجهين المذكورين وانما
الحقت بان الناصبة لانها في معنى الاستقبال كما ان الناصبة للاستقبال وانما ذكر لفظ العوامل

٢٩٦ جمعاً مع ان الحكم يختص بواحد منها وهو ان الناصبة لان البواقي لما اكتفت بها في الدلالة على
معنى الاستقبال جرت مجراها ولو قال لما ان عامل اشبه ناصب الاسم واراد مشابهة
ان الناصبة لان المشددة المفتوحة كان اليق فالحاصل انه انما خص المضارع لوجود عوامل
النصب فيه دون عوامل الجر وقوله او ما اشبهه عطف على ما ينقله اي الا بانضمام ما
ينقل الفعل الى تعدد الاسم كان الناصبة او بانضمام ما اشبه ذلك الناقل وهو لن وكي
واذن لان النواصب غير ان لا ينقل الفعل الى تعدد الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى
الاستقبال مثلها وانما كان سيضرب وسوف يضرب مما يجب فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع
بعد السين وسوف لان المراد ان الفعل المضارع مع السين وسوف واقع موقع اسم الفاعل في قولنا
زيد سيقوم في معنى زيد قائم فلذلك وجب له الرفع فان قيل الفعل المضارع اذا وقع
صلة للذي نحو جاءني الذي يضرب يجب له الرفع مع انه ليس واقعاً موقع اسم الفاعل اصلاً قلت
الجواب عنه من وجهين احدهما ان اسم الفاعل يقع صلة للموصول ايضاً في اللام كو الضارب
فالفعل المضارع واقع موقع اسم الفاعل بصحة وقوع اسم الفاعل صلة للموصول في الجملة
والثاني انهم قالوا الموصول جيء به ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل فالجملة التي وقعت
صلة اصلها ان يكون صفة لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة فجيء بالموصول اصلاً حالاً وقوعه
صفة للمعرفة فالفعل المضارع الواقع صلة صفة في الاصل والصفة قد يكون اسم فاعل
اذا كان الموصوف نكرة نحو جاء رجل ضارب وقد يكون فعلاً مضارعاً نحو جاء رجل يضرب
فكذا اذا وقع صلة بعد معرفة نظراً الى ان الاصل كون الصلة صفة فالمضارع واقع موقع
الصفة نظراً الى الاصل ولهذا اي ولما ذكرنا من ان الفعل المضارع خص بالنصب ولم يدخل
الجر لان عوامل الجر لا تدخله ومن ان الجزم لا يدخل الاسم لامتناع وجوده فيه تبين وجه
اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل اي وتبين اختصاص الجر بالاسم لكون عوامل الجر
فيه لا في الفعل وتبين اختصاص الفعل بالجزم لامتناع دخول الجزم في الاسم ووجود عوامل
الجزم في الفعل فقوله بهذا شيء الى هذين المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم
والجزم بالفعل والله اعلم قال المصنف في اخر الكتاب واذ قد وفينا بما وعدنا من توفير

٢٩٧ الاقسام الاربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين لله تعالى ومصلين على نبيه محمد واله الطاهرين
وهو حسبنا ونعم الوكيل وتقول العبد الضعيف محمد بن مسعود بن محمود الرني الفيد
السيرافي الفالي احسن الله خاتمته شكر الله سعي مصنفه فيما افاد ويسر له في الاخرة ما
تمناه واراد فلقد استفدنا من كلامه فوائد كثيرة والتقطنا مما نثر علينا فرائد غزيرة
وقد اتفق الفراغ من املاء هذا الشرح بحسب ذهني القاصر وفهمي الفاتر فالمامول من علماء
الزمان واذكياء الخلان حرسهم الله اجمعين وافاءهم بالخير ان يلاحظوه بنظر واقف بعين
الانصاف متنبهين على الخطا والزلل مصلحين لما عثر عليه من الخلل داعين لمن املاه بالغفران
وحسبنا الله وعليه التكلان والحمد لله تعالى حق حمده والصلوة والسلام على من لا نبي من بعده
محمد واله الطيبين وصحبه المنتجبين واتفق الفراغ من املائه في الخميس الرابع عشر من ربيع الاول
سنه اثنى عشر وسبعمائة في مدينة شيراز حرسها الله تعالى من الافات وصان اهلها من المخافات

قال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم من كثر كلامه قل صا
حبائه اللهم
اللهم صل يقال بعد كل صلاة
اذا شئت ثلاثين مرة لا اله

عليكم بحسن الخلق كل صلاة
دبر كل صلاة